

الجزء الثاني من كتاب نيل المآرب بشرح دليل
الطالب للشيخ الإمام عبيد القادر
ابن عمر الشيباني على مذهب
الإمام المجل أحدين
محمد بن خيل
رضي الله
عنه

وبهامشه كتاب الروض المربع بشرح زاد المستنقع مختصر
المقتنع جمع الشيخ الإمام والبحر الفهم العالم العلامة
والبحر الفهم شيخ الإسلام والمسلمين سيدي
وأستاذي الشيخ منصور بن عيسى الهوي
الحنبلي تفضله الله برحمته وأسكنه
فسيح جناته آمين

Checked
1987

(الطبعة الأولى)
بالطبعة الأخيرة لمالكها ومديرها
السيد (عمر حسين الخشاب)
سنة ١٣٢٥
هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم
 وتجاوزاً إلى الآن أحد
 استحب كونها طوية
 كآية الدين والكرسي ونص
 على جواز تشريق السورة
 في ركعتين لقوله عليه
 الصلاة والسلام ولا يند
 بالسورة قبل الفاتحة
 ويكره الاقتصار على
 الفاتحة في الصلاة
 والقراءة بكل القرآن في
 فرض لعدم قله ولا طلته
 و(تكون) السورة
 (في) صلاة (الصبح من
 طوال المقفل) بكرة
 الطاء وأوله في ولا يكره
 لعد تركه وسفر من
 قصاره ولا يكره طوله
 (و) تكون (السورة
 في) صلاة (المغرب من
 قصاره) ولا يكره بطوله
 (و) تكون السورة (في
 الباقي) من الصلوات
 كالظهرين (والشاء من
 أوساطه) ويحرم تكبيس
 الكلمات وتبطل به
 ويكره تكبيس السور
 والأشعار ولا يكره ملازمة
 سورة مع اعتقاد جواز
 غيرها (والأصح) الصلاة
 بغيره خارجة عن
 مصحف عثمان بن
 عفان رضي الله تعالى
 عنه قراءة ابن مسعود
 فيصام ثلاثة أيام متتابعات
 وتصح بما وافق مصحف

لا اله الا الله محمد رسول الله

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الوقف

وهو مصدر وقف الإنسان الشيء وقفه بمعنى جبهه وأجبهه ولا يقال أوقفه إلا لغة شاذة عكس أجسه
 وهو مما يختص به المسلمون قال الشافعي لم تجب أهل الجاهلية ثم الوقف شرعاً فحينئذ مالاً مطلق
 التصرف ماله المنتفع به مع شاء عينه بقطع تصرفه وغيره في رقبته بنوع من أنواع التصرفات تحبباً بصرف
 ربه إلى جهة برقره بالي الله سبحانه وتعالى و(يحصل) الوقف سكا (بأحد أمرين) الأول (بالفعل مع
 دليل يدل عليه) أي على الوقف عرفاً كما يحصل ذلك بالقول لا اشتراكاً في الدلالة عليه في أصح الروايتين
 (كان يبنى) إنسان (بنياناً على هيئة المسجد) يأذن أذناً عاماً أي لمن شاء الصلاة فيه من المسلمين (بالصلاة
 فيه) حتى لو كان المكان المأذون في الصلاة فيه أسفل ربه أو علوه أو وسطه فانه يصح وإن لم يذكر استطرافاً
 ويستغرق (أو يجعل أرضه) مهيأة لأن تكون (مقبرة) يؤذن أذناً عاماً بالدفن فيها لأن الأذن الخاص قد
 يقع على غير الموقوف فلا يفيد دلالة الوقف فانه الحارقي (و) الثاني (بالقول) برواية واحدة والاشارة المفهمة
 من الأعراس كالقول (وله) أي الوقف باللفظ (صرح وكتابة فصرحه) ثلاثة ألقاظ كلفظ المطلق في
 المطلق (وقفت وجبت وسبلت) فن أي بكلمة من هذه الكلمات صح بها الوقف لعدم احتمال غيره بعرف
 الاستعمال المنضم إليه عرف الشرع لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن شئت جبت أصلها وسبلت فقرتها
 قصارت هذه الألقاظ في الوقف صرحه فيه كلفظ التلخيص في المطلق (وكتابت) أي الوقف ثلاثة ألقاظ
 (تصدق وحرمت وأيدت) وإنما كانت هذه الألقاظ كناية لعدم خلاص كل لفظ منها عن اشتراك فان
 الصدقة تستعمل في الزكوة وهي ظاهرة في صدقة التطوع والحرم يصرح في الظاهر والتأيد يستعمل في كل

عنان وضع سنده وان لم يكن من العشر وتعلق به الاحكام وان كان في القراءة زيادة صرف فهي أولى لاجل العشر حنات (حم) بعد فراغه من قراءة السورة (يركع مكبرا) تقول أي هريرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم يذكر اذا قام الى الصلاة ثم يكبر حين ركع متفق عليه (راقعا يديه) مع ابتداء الركوع لقول ابن عمر رآيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يصاحي منكبيه وانما أراد ان يركع و يعلم ما يركع وسع متفق عليه (وضعهما) أي يديه (على ركبتيه مقربتي الاصابع) استجبا لذكره التلخيص بأن يجعل إحدى ركبتيه على الأخرى ثم يصلها بمنزلة ركبتيه اذا ركع وهذا كان في أول الاسلام ثم نسخ ويكون المصلي (مستويا يظهره) ويصير رداءه حيازة أي يثاذه ظهره فلا يرفع رداءه ليعتقه روي ابن ماجه عن وابصة بن معبد قال رآيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب الماء عليه لا يستقر ويبقى مرققه عن جنبه والجزء الاثنان بحيث يمكن مس ركبتيه يديه ان كان وسطا في الخلفه أو قد مره من غيره ومن قاعد مقابلة وجهه ما وراء ركبتيه من الأرض أدنى مقابلة وتحتها الكمال (و يقول) راكعا (سبعان روى العظيم) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقول ما في ركوعه رداءه مسلم وغيره والاقتصار عليها أفضل والواجب مرؤا في الكمال ثلاث وأعلام الملامع عشر وقال أحمد جامع الحسن التلخيص التام سبع والوسط خمس وأدناه ثلاث (ثم يركع رأسه ويديه) لحديث ابن عمر السابق (فالتا اماما ومنصرفا سمع الله لمن حله) ثم ياتوجو بالانه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك قاله في المبدع ومعنى سمع استحبابه في خولان (بعديهما) واحتملها (ربنا والله الحمد) الساء ومل الأرض ومل ما شئت من شيء بعد) أي حمدوا كل أجا ملام ذلك وقوله اللهم ربنا والله الحمد وبلا وأفضل عكس ربنا والله الحمد (و يقول) (مأمورا في رفعه ربنا والله الحمد ٣ قط) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قال

الامام سمع الله من عباده
فصر لوارثه ربنا والله الحمد
متفق عليه من حديث
أبي هريرة وأذا رفع
المصلي من الركوع كان
شاء وضع يديه على شانه
أما رسلهما (ثم) اذا فرغ
من ذلك الاعتدال (بخر
مكبرا) ولا يرفع يديه
(ساجدا على سبعة
أعضاء) يديه ثم ركبتيه

ما برأ تاييده من نصب وغيره (فلا يجهها) أي الكتابة (من ثمة الوقت) في أي مالت أحد هذه الكتابات
الثلاث واحترفا انه نوى بها الوقت ان في الحكم لانها بالنية سارت ظاهريه وان قل ما روتها الوقت
قل قوله لانه أعلم بما في ضميره لعدم الاطلاع على ما في الضمائر (مالم يزل) الوقت يلفظ من الفاظ الكتابة
بالنية تصديق ما روى (على قيلة كذا أو على طائفة كذا) أو يقرن الكتابة بأحد الالفاظ الخمسة
كصديق صدقة موقوفة أو تصدق صدقة عيية أو تصدق صدقة مسيلة أو تصدق صدقة شعيرة أو
تصدق صدقة مؤبدة أو قرن الكتابة بحكم الوقت كالتباعد أو لا توجب أو لا توفرت لأن ذلك كله لا يستعمل
في سوى الوقت فانتفت الشركة
(فصل في شروط الوقت) المتعترقه (سبعة أحدها كونه أي الوقت (من مالت) فلا يصح أن يفت
الإنسان مالت غيره بخلافه (بما لا تصرف) فلا يصح من محجور عليه ولا من مجنون (أو من يقوم مقامه
أي مقام جائز التصرف كوكيله فيه (الثاني) من شروط صحة الوقت (كون الموقوف عينا يصح بيعها) فلا

ثم يديه ثم جهته مع أشه (لقول ابن عباس أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعظم ولا يكف شعرا ولا ثوبا بالجبهة واليدين
والركبتين والرجلين متفق عليه والدراقل عن عكرمة عن ابن عباس من فو على الصلاة أن يضع آفته على الأرض ولا يجنب مباشرة المصلي
شيئ منها تصح (ولو) سجد (مع حاله) بين الأعضاء ومسلما قال البخاري في صحيحه قال الحسن كان القوم يسجدون على الدمامة
والقنطرة اذا كان الحائل (ليس من أعضاء سجوده) فان جل بعض أعضاء السجود فوق بعض كالوضع يديه على فخذه أو رجليه على
يديه لم يحز ويكره ترك مباشرته بالاعذار ويجزى بعض كل عضو وان جل ظهره ركبتيه أو قدميه على الأرض أو سجد على أطراف الأصابع
يديه بظاهر الخبر لا يجزى به ذكره في الشرع ومن عجز بالجبهة لم يلزمه بغيرها ويؤاخذ به (وبخاف) الساجد (عضديه عن جنبه) يوطئه
عن فخذه) وهما عن سائيه بالربو فجاءه (و فرق ركبتيه) ورجليه وأصابع رجليه وبوجهها الى القبلة أنه ان يستدبر رقبته على فخذه
ان طال (وقول في السجود (سبعان روى الأعلى) على ما تقدم في تسبيح الركوع (ثم يركع) رأسه اذا فرغ من السجدة (مكبرا ويجلس
مقتربا يسيرا) أي يسرى رجليه (فأصابعه) ويخرجها من تحت ويضع أصابعها نحو القبلة ويضع يديه على فخذه مضمومة الى الأصابع
(وقول) بين السجدة (رب غفرتي) الواجب مرة والكال ثلاثا (ويسجد) السجدة (الثانية كالأولى) فيما تقدم من التكبير والتسبيح
وغيرهما (ثم يركع) من السجود (مكبرا) فاعض على صدور قدميه ولا يجلس للاستراحة (معتددا على ركبتيه من سهل) ولا اعتدال الأرض
وفي الغنية يذكره أن يخدم إحدى رجليه (ويصل) الركعة (الثانية كذلك) أي كالأولى (معدا التحريجة) أي ذكرية الأرواح (والاستفتاح
والتمتع وسجدة الثانية) فلا تشرع الا في الآلهة لكن ان لم يشرع فيها فوفى الثانية (ثم) بعد فراغه من الركعة الثانية (يجلس مقتربا)

الوقوف والعمامة) لانه عليه الصلاة والسلام التحف بأزاره وهو في الصلاة وحل امامة وقبح الباب لعائشة وان سبط رداؤه فله رفعه
(و) له قتل (حبة وعقرب رقل) وبراغيث ونحوها لانه عليه الصلاة والسلام أمر بقتل الاسودين في الصلاة الحية والقرب رواء أبو داود
والترمذي وصححه (كان أطال) أي أكثر المصلي (القتل عرق من غير ضرورة) ولكن متواليا (بلا حرق بطلت) الصلاة (ولم يكن القتل
(سوها) اذ كان من غير جنس الصلاة لانه قطع الموالاة يمنع من جهة الأركان كان كان للضرورة لم يقطعها كالماتع وكذا ان ترقى ولو طال
المحجرح والسير ما يشبه فله صلى الله عليه وسلم من حل امامة وسعده المتبريز وعنه لما صلى عليه وقبح الباب لعائشة وتاخره في صلاة
الكسوف ثم عوده ونحو ذلك وإشارة الأخرى ولو لم يفهمه كعهده ولا تبطل بعمل قلب وإطالة خارفي كتاب ونحوه (و) (تابع) في الصلاة فرضا
كانت أو قلا (قراءة) وأخر السور أو ساطها (لماروى) أجدو مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأولى من ركعتي
الفجر قوله تعالى قولوا استأجنا الله وما نزل إلينا الا - في الثانية في آل عمران قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم (واذا
نابه) أي عرض للمصلي (شي) أي أمر كاستئذان عليه وسهوا امامه (سبح رجل) ولا تبطل ان كثر (وصفت امرأ) يبطن كفه على ظهر
الآخرى أو تبطل ان كثر قوله عليه الصلاة والسلام اذ بانكم من في صلاتكم فليسج الرجال ولتصق النساء متفق عليه من حديث سهل بن
سعد وكره التثنية فيمنحه وصغرو تصفقه وتبجحها لا قراءة وتبجيل وتكبير ونحوه (و) (يصدق) ويقال بالسنة والى (في الصلاة عن
يساره وفي المسجد في يمينه) ويحتمل بضمة بعض أذهاب الصورة قال أحد الأئمة في المسجد تطيبه وكفارت دقة الخشب ويخلق موضع
أزاله وكذا الخطأ والتخامة وان كان في غير مسجد جاز أن يصدق عن يساره أو

٦

استجابوا بلزم حتى غير الباسق

الوقوف على المساجد والغيايت وأشباهها وهي لا تخل فثنا الوقت هناك على المسلمين أنه يصح في وضع
خاص لمسلم (الخامس) من شروط صحة الوقف (كون الوقف متجزا) أي غير معلق أو مؤقت أو مشروط
فيه الخيارات ونحوه كونه بدمه أو بجمه أو بحوله من جهة حتى شاء (فلا يصح تعليق) على شرط الخيار سواء كان
التعليق لا يستداه كقولنا إذا قدم زيد أو ولد لزيد أو جار رمضان فداري وقف على كذا أو كان التعليق
لا تهاه كقولنا داري وقف على كذا أي أن يحضر زيد أو يولد لزيد أو نحو ذلك (الا) ان علق الوقف
(بعونه) بان قال هو وقف بدمي فإنه يصح (فيلزم) الوقف (من حين الوقبة) أي من حين قوله هو وقف
بعد موق (ان خرج من الثالث) أي ثلث دل الوقت لانه في حكم الوصية فان خرج من الثالث لم يكن لاحد
من الورثة قولنا من غير عهد وثني منه وان زاد على الثلث لزم الوقف منه في قدر الثلث ووقف الزائد على اجازة
الورثة (السادس) من شروط صحة الوقف (أن لا يشترط فيه) أي الوقف (ما) أي شيء (يتأنيه) أي
الوقف (كقوله) أي الوقت (وقفت على كذا) أي هذا الجمل مثلا (على أن أبيع أو) على أن (أهبه متى

تحت قدمه نظريا في حرية
وليصدق عن يساره أو
تحت قدمه في بدنها رواء
البخاري وفي قوله أولى
ويكره عنه وأما ما ورد
السلام إشارة الصلاة
والسلام عليه صلى الله
عليه وسلم عند قراءته
ذكره في فضل (ورن
صلاته إلى السترة) خيرا
كان أو سقرا ولو لم يرض

مارا قوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى أخذتم قليلصل إلى السترة ولين منها رواء أبو داود وابن ماجه
من حديث أبي سعيد (فأتمه كنؤرة الرحل) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا وضع أحدكم يمينه مثل مؤخرة الرحل قليلصل ولا يالي من
يمر رواء ذلك رواء مسلم فان كان في مسجد ونحوه قرب من الحداد وفي فضاء ملي شيء شاخص من شجر أو حجر أو ظهر إنسان أو عصا لانه
عليه الصلاة والسلام صلى إلى حربة وإلى بئر رواء البخاري ويكفي وضع العصابين بدمه عرضا ويستحب انحرافه عنها قليلا (فان لم يجد
شيا خاصا ملي خط) كالحلال قال في الشرح وكيف ما خط أجزاء لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يكن معه عصا فليخط خطا رواء أجدو أبو
داود قال النبي لا بأس به في مثل هذا (وتبطل) الصلاة (بمرور طلب اسودهم) أي لا يؤمن فيه سوى السواد اذا مر بين المصلي وسترته أو بين
مذقه يميني ثلاثة أذرع فأقل من قدمه ان لم تكن ستره وخص الاسود بذلك لانه شيطان (قط) أي لا امرأ أو حمار أو شيطان وغيره أو ستره
الأنام ستره العاموم (وله) أي المصلي (التعود عند آية وعيد والسؤال) أي سؤال الرحمة (عند آية روجه ولو في فرض) للماروى بسلم عن
حديثه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فأفتح البقرة فقلت بر كع عند الله ثم مضى إلى أن قال فنام بها آية فيها تسبيح سبع
واذا مضى يسأل سأل وإذا ناسه وتذنت فقال أحد أقرأ أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتي في الصلاة وغيره قال سبعا خلفي في فرض
وقتل (فصل أركانها) أي أركان الصلاة أربعة عشر جمع ركن وهو جانب الشيء الأخرى وهو ما كان فيها ولا يسقط عمدوا لسهوا
ومها بعضهم فرضا والطلب لفتلى (القيام) في فرض لتأدب لقوله تعالى وقرموا الله فتنزوحه ما لم يصررا كما (والبحرعة) أي
تكملة الإحرام لحديث نجر عمه التبركي (و) قراءة (القائمة) لحديث لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة فأخضع الكتاب ويحبها الامام

شئت

عن المأمور بآتي (وذكر كوع) اجاعا في كل ركعة (والاعتدال عنه) لانه عليه الصلاة والسلام دأب على فعله وقال سألوا كرا بنموني أسمى
ولو طوله لم يطل كالجلوس بين السجدين. ويدخل في الاعتدال الرفع والمراد الاما بعد الركوع الأول والاعتدال عنه في سجدة الكسوف
(والسجود) اجاعا (على الأعضاء السبعة) لما تقدم (والاعتدال عنه) أي الرفع منه ونفى عنه قوله (والجلوس بين السجدين) بقول
عائشة كلن النبي صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوي بقاعداروا مسلم (والطائفة في) (الأضال) (الكل)
الذكر كونه لما سبق وهي السكون وإن قل (والشهادة الأخيرة جلسته) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا قعد أحدكم في صلاته فليل التحيات لله
الحبر متفق عليه (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في) (أي في) الشهادة الأخيرة حديث كعب السابق (والترتيب) بين الأركان لانه صلى الله
عليه وسلم كان يصليهما من بعد صلاة منتهى يوم (والسليم) لحديث وخاتما التسليم (وراجعنا) أي الصلاة ثمانية (التكبير
غير التجرعة) فهي ركن كما تقدم وتكريرة المسبوق إذا أدرك امامه وكافه نحو بآتي (والسليم) أي يقول الامام والمنفرد في
الرفع من الركوع سمع الثقلن حده (والتحديد) أي قول ر. بنوا لك الحمد لآلام وأمرهم ومنفرد فاعلمه عليه الصلاة والسلام وقوله سألوا كما
رأيتون في آمل ويحل ما يأتي فيه من ذلك اتفق بين ابتداء وانتهاء فلو شرع فيه قبله أو بعده بدل بجزئه (وتدعيحان الركوع والسجود)
أي يقول سبحان ربي العظيم في الركوع وسبحان ربي الأعلى في السجود (وسؤال المغفرة) أي قول رب اغفر لي بين السجدين (مرة مرة
وبين) قول ذلك (ثلاثا) من الواجبات (الشهادة الأولى وجلسته) للامام وفي حديث ابن عباس يسقط عن قلم امامه سهوا لوجوب
مناجته والمجرى منه التحيات لله سلام عليك أي النبي ورجع الله سلام علينا

٧

لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله أو عبده ورسوله
وفي الشهادة الأخيرة ذلك مع
الله على عبده
وما عدا الشرائط
والأركان والواجبات
الذكر كورات مما تقدم
في صفة الصلاة (سنة تقين
ترك شرطاً لغير عذر)
ولو سهوا بطلت صلاته
وان كان لعذر كن عدم

شئت أو قال وقت هذا الجبل (بشرط الحيازي) مدة معلومة أو مجملة (أو) قال وقت هذا الكر على
المساكين (بشرط أن أحوله) أي الوقف (من جهة إلى جهة) كن جهة المساكين إلى جهة أو بناء السيل
(السابع) من شروط صحة الوقف (أن يقفه على التأييد فلا يصح وقفته شهراً أو يوماً أو سنة) (أولى سنة
أو نحوها) كالمشهر (ولا يشترط) لصحة الوقف (تعيين الجهة) الموقوف عليها (قلوة لوقفت كذا) كداري
أو بيتاني (وسكت ولو لم يبين جهة) (صح) الوقف (وكان) الموقوف (لورثه) أي الواقف (من النسب)
يقسمونه (على قدر أرواحهم منه) أو يقع الحجب بينهم كالميراث
(فصل) ولو لم يركب الوقف بمجرد (أي بمجرد التلفظ) كالنقل ولا يشترط لزومه إخراج عنه يد الواقف
ولا فاعل شخص معين قبله الوقف ولا يطل برده (وعلقه) أي علق غشته (الموقوف عليه) بمجرد الوقف
(فينظر فيه هو) أي الموقوف عليه ان كان أهلاً للنظر (أو وليه) ان كان الموقوف عليه صغيراً أو مجنوناً أو
سفيهاً (ما لم يشترط) الواقف تأخر اقيمين (النظر الذي عينه الواقف) (ويعين صرفة) أي الوقف (إلى الجهة)

المساكين أو البقرة أو الخيس شخص تحت صلاته كما تقدم (غيرالية قائما لا تسقط بحال) لأن محلها القلب فلا يعجز عنها (أو تعدد المصلي
ترك ذكر أو واجب بطلت صلاته ولو تركه لشك في وجوبه وان ترك الأركان سهواً فآتي وإن ترك الواجب سهواً أو جهلاً بسجدة وجوبا
وان اعتقد أن الفرض سنة أو بالفسك لم يضرب كالأعتدال من بعض أفعاله فرضه بعضها نقل وجعل الفرض من السنة أو اعتقد الجميع
فروضاً للشعور فيها سنة ومن علم بطلان صلاته ومضى فيها أدب (بمخلاف الباقي) عدا الشروط والأركان والواجبات فلا تبطل صلاته من
ترك سنة ولو عمداً (وما عدا ذلك) أي أو كان الصلاة واجبة (سن أقول) كالاستنشاق والتعوذ والبسملة وآمين والسورة وعمل ما عدا ما على
آخره بعد التحميد وما زاد على المرة في تسليم الركوع والسجود وسؤال المغفرة أو التحريف في الشهادة الأخيرة وقوت الوتر (وبين) (الأضال)
كرفع اليدين في مواضعه ووضع اليدين على الشمال تحت سرة والنظر إلى وضع سجود ووضع اليدين على الركبتين في الركوع والتجافي
فيه وفي السجود ومدا الظاهر معتدلاً وغير ذلك مما حكم بمقتضى الجهر والاختلاف والترتب والأطالة والثغرة في مواضعها (ولا
يشرع) أي لا يجب ولا يسن (السجود لتركه) لعدم إمكان التحريم من تركه (وان سجد) لتركه سهواً (قلا بأس) أي فهو مباح
(باب سجود السهو) قال صاحب الماشرق السهو في الصلاة النسيان فيها (يشرع) أي يجب تاركه من غير أن يتعمد تركه (زيادة
سهواً ونقص) سهواً (وشك في الجهة) (الآقي عمد) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا سجد أحدكم فليستجد فليقل السجود على السهو (في) صلاة
(الفرض والنافذة) منطلق يشرع سوى صلاة جنازة وسجود تلاوة وشكروهم (تحتي زاد غلطاً من جنس الصلاة قياماً) في محل قعود (أو
قعوداً) في محل قيام ولو قل بكلمة الاستراحة (أو ركوعاً أو سجوداً عمداً بطلت صلاته) (اجاعا كاله الشرح) (و) ان فقه (سهواً بسجدة)

لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود قال إذا زاد رجل أو نقص في صلاته فليجسد سجدة تزيده مسلم ولو نوى القصر فقام مهوا
قصره الركعتان وسجد السهو واستجابا بان قام فيها أرسجدا كراما لا ناس بطلت (وان زاد ركعة) كخامسة في رابعة أو رابعة في
مغرب أو ثالثة في فجر (فلم يعلم في خرج منها سجد) لما روى ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خمسا فلما اختلف قالوا له انك صليت
خمسًا فاقتل ثم سجد سجدتين ثم سجد متغن عليه (وان علم) باز يادة (فيها) أي في الركعة (جلس في الحال) بغير تكبير لانه لو جلس لزيد في
الصلاة عمدًا فذلك يبطلها فيقتلهم لان لم يكن تشهد لانه لم يكن لم يأت به (و يسجد) السهو (ويسلم) لتكامل صلاته وان كان قد تشهد بسجد
السهو وسلم وان كان تشهد لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ثم سجد السهو ثم سلم وان قام الى ثالثة تهازا وقد نوى ركعتين قلنا
رجع ان شاء وسجد السهو وله ان يشهأر بما لو يسجد هو افضل وان كان ليلا فكلوا لو قام الى ثالثة في القبر نص عليه لانها صلاة تشرعت
ركعتين أشبهت القبر (وان سجد به تفتان) أي نيه فليسح أو غير مويلزهم تنبيه لزمه الرجوع اليها سواء في الزيادة أو نقصان وسواء
غلب على ثلثة سواء به أو خطو هما والمرأة كالرجل (فان أصر) على عدم الرجوع (ولم يجزم به) صواب نفسه بطلت صلاته (لانه ترك الواجب
عمدا وان جزم بصواب نفسه لم يلزمه الرجوع اليها لان قولنا انما غلبه الظن واليقين مقدم عليه وان اختلف عليه من ربه سبق قولهم
وبرجع مفردا الى تفتين (و) بطلت (صلاة من نية) أي تبع اماما أي أن يرجع حيث يلزمه الرجوع (علما لا من نية) (يا حلا أو نلتيا)
العذر ولا من (طارقة) لحوازا لطارفة العذر وسلم نفسه ولا يعتد بسوقه بالركعة اذا نية فيها جاهلا (وعمل) في الصلاة متوال
(مستكرادة من غير جنس الصلاة) ٨ كلشي والبس ولقب العمامة (يبطلها عمد وسوءه) وجهه ان لم تكن ضرورة

وتقدم (ولا يشرع
ليسره) أي يسير عمل من
غير جنسها (سجود) ولو
مهوا ويكره العمل
اليسير من غير جنسها فيها
(ولا تبطل) بحمل ثلب
واطالة نظر الشيء (ولا
تبطل) الصلاة (يسير
أكل وشرب مهوا أو
جهلا) لم هو عن لامي
عن الخطا والتيان وعلم

التي وقف عليها في الحال) فلو سبل ماء لشر به لم يجز الوضوء به قال الشيخ في الدين يصح تغيير شرط الواقف
الى ما هو أصح منه وان اختلف ذلك باختلاف الأزمان حتى لو وقف على التقها هو الوصفية واحتاج الناس
الى الجهد بصرف الجند انتهى (ما لم يستثن الواقف منفعته) أي منفعته ما وقفه (أو غشله أو ولده) أي ولد
الواقف أو لاهله (أو لصديق مدته حياته أو مدته معلومة فيجعل بذلك) فلو مات من استثنى وقع ما وقفه مدته
مميته في أثناءها فلو رثته وصح اجرة المدته المستثنى فحقها من الموقوف عليه وغيره (وحيث اخطت الجهة
والواقف حتى) بان وقف على أولادهم أو لادز يدق فترضوا في حياته (رجع) الوقف (اليه) أي
الى الواقف (وقفا) عليه قال ابن الزاغوني في الواضح للخلاف في الرجوع الى الأطراف أو الى بيت المال أو الى
المساكين محض بما إذا مات الواقف أمان كان حيا فاطاعت الجهة فعلى بعد الوقف الى ملكه أو الى عصبته
فيه وابتان انتهى وجز في المنتهى والاقناع على المتن (ومن وقف على التقراء فترضوا تناول منه) قال
في شرح المنتهى والمراد بقوله تناول منه حوازا لتناول منه لا تعينه وجه ذلك وجرد الوصف الذي هو

منه أن الصلاة تبطل بالكثير عرفاتها كغيرها (ولا يبطل) (تقل يسير شرب عمدا)
لما روى أن ابن الزبير شرب في التطوع ولان مدا القل واطالته مستعجلة فيحتاج معه الى جرعة ما لم يفرط العطش فوسع فيه كالطوس
وظاهره أنه يبطل ويسير الاكل عمدًا وان فرض يبطل يسير الاكل والشرب عمدًا وبلغ في سكر ونحوه بطل كالكل ولا تبطل ببلغ ما بين
أسنانه بل يمنع ظاهرا في الاقناع ان جرى به رقه وفي التمتع والتمتع ولو لم يجر به ريق (وان أتى بقول مشرووع في غير موضع كقراءته في
سجود) وركوع (وقعودته في قيام وقراءته في الركعتين) (الاخيرتين) من رباية أو في الثالثة من مغرب (لم تبطل) تبعده لانه
مشروع في الصلاة في الجهة (ولم يجره) أي السهو (سجود بل شرع) أي بسن كسائر ما يبطل عمده الصلاة (وان سلم قبل
اتمامها) أي أتمام الصلاة (عمدا بطلت) لانه تكلم فيها قبل اتمامها (وان كان) السلام (مهوما) فترضوا آتتها (وان انحرف
عن القبلة) أو خرج من المسجد (وسجد) السهو لقصه ذي اليدين لكن ان لم يركع حتى قام فعليه ان يجلس لينض الى الابان بما
يق عليه عن جلوس لان هذا القيام واجب للصلاة فزومه الابان بمع التنية وان كان أحدث استأنفها (فان طال الفصل عرفا)
بطلت تعدد البناء اذا (أو تكلم) في هذه الحالة (لتغير مصاحتها) كقولها يا غلام استثنى (بطلت) صلاته لقوله عليه الصلاة
والسلام ان صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الاثمين رواء مسلم وقال أو داود وسكان لا يصح لا يصل (ككلامه في صلها)
أي في صلب الصلاة قبل به الحديث المذكور وسواء كان اماما أو غيرهم وسواء كان الكلام عمدًا أو سهوا أو جهلا طاعة أو مكرها
أو وجب لتحذير ضرره ونحوه وسواء كان لمصلحتها أو لا والصلاة فرضا أو نفلا (و) ان تكلم من سلم نلتيا (لمصلحتها) فان كثر

بطلت (وان كان سبيل المبتطل) قال الموفق هذا أول وجهه في الشرح لان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وفا الدين تكلموا
 وبنوا على صلاتهم وقدم في التمتع وتبني في التمسك بطلاناً لا بأس بالسلام على المصلين ويرد به بالاشارة فان رده بالكلام بطلت
 ويرد بعدها استحبابه عليه الصلاة والسلام على ابن مسعود بعد السلام ولو ساق انسانا يريد السلام عليه لم يطل (وقته) وهي
 فحكمة مفرقة (ككلام) فان قال قته فالاظهر انها بطلت بان لم يرد حرفان ذكره في المعنى وقعه الا كثره في المبدع ولا يفسد
 بالتسم (وان شئ) فبان حرفان بطلت (أو أوجب) بان وقع صوت به بالكلية (من غير خشية الله تعالى) فبان حرفان بطلت لان من جنس كلام
 الا تسمين لكن اذا غلب صاحبه لم يضره لكونه صغيراً داخل في وسعهم وكذا ان كان من خشية الله تعالى (أو خرج من غير طهارة) فبان حرفان
 بطلت (فان كان طهارة لم يطل لما روى أحدنا ابن ماجه عن علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل والنهار فقال
 دخلت عليه وهو يصلي فتجسس لي فالتفتاني منه وان غلبه فقال أعطاس أو تبار بغيره لم يضره ولو بان حرفان (فصل) في الكلام
 على السجود فلتبين (ومن ترك ركعتا) فان كان التحريم علمت بتفصيله وان كان غيرهما (فذكره) بغيره وعنه فرائضه أخرى
 بطلت (ركعة التي تركتها) وقامت الركعة التي عليها مقامها ويجزئ الاستفتاح الأول فان خرج الى الأولى طاعة بعد بطلت سلامه
 (وان ذكر مكرامته) قبله أي قبل الشرع وفي قراءة الأخرى (يودعها) باقيها أي يملأ تركها (وإن عابده) لان الركن لا يسقط بالسهر
 وما جده قد أتى في غير محله فان لم يجد بعد ما بطلت سلامه وسهرها بطلت الركعة والتي عليها عوضها (وان علم) المترادف (بعد السلام) فذكر
 ركعة كاملة) فيأتي ركعة ويسجد لله وما لم يطل الفصل ما يمكن المترادف تشهد آخرها ٩ أو سلاماً فيأتي هو يسجد ويسلم ومن ذكر

التفريقه (ولا يصح عتيق الموقوف حال) لانه متعلق بحق من يؤل الوقت اليه ولان الوقت عقد
 لازم لا يمكن اطاله وفي القول بغيره عتقه اطاله وان كان بضمه غير موقوف فاعتقه مالك صح فيه
 ولم يصر الى الموقوف لانه اذا لم يتحقق بالماضي فقبل عتقه بالسراية من باب أولى (السكر ولو طوى الأمانة
 الموقوفة عليه سحر) لان ملكه لم ينقص ولا يؤمن بطلها فتنص أو تلف أو يخرج من الوقت بان نصير
 أم ولد (فان جلت) منه (صارت أم ولد) له (فتصرف به) وله مكرامته وعليه قيمته تصرف في مثله لانها
 بدل عن الوقت (وتجب قيمته في تركه) لانه انفقها على من سلمه من الطول (يشترى بها) أي قيمتها
 لواجبة بطله لا داهية وقيمة وجبت بطله أو بعضها (مثلاً) يكون وقفاً كما كان أو ثمن أمه نصير وقفاً
 بالشرع
 (فصل) ويرجع بالبناء المفعول (في صرف الوقت) عند التنازع في شيء من أموره (الشرط
 الوقت) كونه شرطاً لزيد كذا وأمره وكذا لان عمر رضي الله عنه شرط في وقته شرطاً ولو لم يجب

ترك ذكر وجهه أو وجهه
 عمل بالاحوط (وان نسي
 الشهادة الأولى) وحده
 أو مع الجاوس له (ونسي)
 القيام (لزمه الرجوع)
 اليه (مالم يتسبب طلقها
 استتم قائماً كره رجوعه)
 لقوله عليه السلام اذا قام
 أحدكم من الركعتين فلم
 يستتم قائماً فجلس فان
 استتم قائماً فلا يجلس

٢٢ - نيل المارب في (وليسجد سجدتين رواه أبو داود وابن ماجه من حديث الثوري بن شعبه) وان لم يتسبب طلقها
 لزمه الرجوع مكرراً قوله لزمه الرجوع ساهم يتسبب قائماً (وان شرع في القراءة ثم عجز) عليه (الرجوع) لان القراءة ذكر مقصود
 في نفسه بخلاف القيام فان رجوعه لما عجزاً بطلت صلاته لانها لا يلزم المأمور متابعتها كذا يجب فراجع الى سجع وكوع
 ويجوز قبل اعتدال الاجد (وعليه السجود) أي سجود السهو (لكل) أي كل ما تقدم (ومن شئت) عند الركعات (بان تردد أسلى
 تثنى أم ثلاثاً مثلاً) أعني الاقل (لانه لا يتحقق ولا فرق بين الامام والمنفرد ولا يرجع مأموماً واحداً قبل امامه فاذا سلم امامه أتى عشاء فيه
 ويسجد وسلم وان شئت حل دخل معه في الأولى أو الثانية فبطلت لانه لا يشرع في الثانية وان شئت من أدرك الامام ركعتاً أو ركعتين
 قبل ادراكها كما أم لا يستدرك الركعة لا مثلاً في ادراكها ويسجد السهو (وان شئت) المصل (في ترك ركعتي) أي فكما لو تركه
 فيأتي هو عابده ان لم يكن شرع في قرائته اني جده فان شرع في قرائتها سارت بدلائعها (ولا يسجد) السهو (الشك في ترك واجب)
 كسبح ركوع ونحوه (أو) (الشك في) (زيادة) (أو) (الافتقار) في الزيادة وقت فعلها لا مثلاً في سبوح وجوب السجود والاسل عنه فان شئت
 في أثناء الركعة الأخيرة أي رابعه أم خمسة سجد لانه أدى جزءاً من سلامته متردداً في كونه منها وذلك بضعف التوبة ومن شئت في عدد
 الركعات ونى على اليقين ثم زال الشك وعلم انه مصيب فيما فعله لم يسجد (ولا سجود على مأموماً) (دخل مع الامام من أول الصلاة) (الأتباع
 لا يلزمه) ان يسجد على الامم فيأتيه وان لم يمتد عليه من تشهد تركه فان قام بعد سلام امامه رجوع فجدعه مالم يمتد فاعلم فتركه
 ان يسجد أو شئ عرق في قراءة فقره ويسجد يسجد يسجد يسجد أو يسجد أو يسجد أو يسجد أو يسجد أو يسجد أو يسجد أو يسجد أو يسجد

يدوي إذا فرغ وغيره بما يسه من سجوده (وسجود السهول) أي قبل شيء أو تركه (يطلق الصلاة) (عده) أي تعدد منه الحسن بل المعنى سهو أو جهلا (واجب) القصة عليه الصلاة والسلام أمره بغير حديث ولا أمر للوحي يوم لا ينطق عنه كترك السن وزيادة له مشروحة غير السلام في غير موضعه لا يصح له السجود بل من في الثاني (ويطلق الصلاة) (تحمده) (ترك سجود) سهو أو وجب أفضليته قبل السلام قط) فلا يطل بعمده ترك سجود مستنون ولا واجب محل أفضليته بهذا السلام وهو ما ذاب لم قبل اعلمه لأنه خارج نه آخر مؤثر في إطلاعه على من قوله أفضليته أن يكون قبل السلام أو بعده فليحذر ودلائل الحديث بكل من الأمرين (وان نسيه) أي سجود السهو الذي عليه قبل السلام (وسلم) ثم ذكر (سجد) وهو با (أن قرب زمته) وإن شرع في صلاة أخرى فلا تسلم وإن طال فصل عرفاء وأحدث أن يخرج من المسجد لم يسجد وصحت صلاته (ومن بها) في صلاة (عزرا أرقاه) (يخج سهو) (سجدتان) ولو اختلف على السجود وغلب ما قبل السلام لسبقه وسجود السهو وما قال فيه وفي الرخصة كسجود سلب الصلاة فلو سجد قبل السلام أقبه مدبر انغم من التشهد وسلم عليه وإن أتى به هذا السلام جلس بعده فترشاق في تأنيبه ومتمو ركعا في غيرهما وتشهد وجوب التشهد الأخير ثم سلم

(باب صلاة الطلوع)

لأنه في حكم المستقل في نفسه
وأوقات النهي والطلوع لغة قبل الطلوع وترطاب طاعة غير واجبة وأفضل ما ينطوع به الجهاد ثم النفقة فيه ثم السلم تحليه وتعليبه من حديث وقتة وغيرهم ثم الصلاة (وأكلها كسوف ثم استيفاء) لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه أنه ترك صلاة الكسوف عند وجوده فيها اختلاف الاستيفاء كان ١٠ يسبق تاروقه ترك أخرى (ثم تروا) (لا نها تن لها الجماعة) (ثم وتر) لأنه تن له

الجماعة بعد الترويح وهو سنة مؤكدة روى عن الإمام من ترك الوتر سجدا فهو رجل سوء لا يفي أن قبل بمشاهدة وليس واجب (يصل بين صلاة العشاء والطلوع) (التسبيح) فوقه من صلاة العشاء ولو مجموعة مع المغرب تسجد إلى طلوع الفجر وآخر الليل	أباح شرطه لم يكن في اشتراطه فائدة ولأن ابن الزبير وقيل غيره ولم يوجب له وجوبه بل المروية من بنائه أن تسكن غير مضرة ولا مضرا بها فإذا استتبر وج تلاحق لحافيه ولأن الوقت متلقى من جهة فابع شرطه ونصه كقضى الشارع (فإن جهل شرط الوقت كالأوقات بينة بالوقت دون شرطه (عمل بالعادة الجارية) المستمرة وإن كانت (فإن لم تكن) عادة جارية (في المرفق) المستغرق الوقت في مقادير الصرف كفتها المدارس لأن الغالب وقوع الشرط على وقتها (فإن لم يكن) صرف (فالتساوي بين المستحقين) لأن التشريع تأمينا لتفضيل لم يثبت فإن لم تفرق أرباب الوقت جعل كوقت مطابق لربك كصرفه فذكر في التلخيص (و يرجع إلى شرطه) أي الأوقات (في الترتيب بين الطون) يجعل استحقاق بل من يتأصل الاشتراك يقف على أولاده ثم أولادهم (أولاد ترك) (كان يقف على أولاده وأولادهم) (د) يرجع إلى شرطه (في إيجاب الوقت وعدمه) أي عدم الإيجاب (وفي قدر مدة الإيجاب فلا يزداد) في الإجابة (على ما قلنا) الأوقات فإذا شرط أن لا يؤخر أكثر من سنة لم تجز الزيادة عليها لكن عند الضرورة يزداد بصحتها (ونص)
---	---

الوقت

لم ينشئ نفسه أفضل (وأقهر كمة) لقوله عليه الصلاة والسلام الوتر ركعة من آخر الليل وراه مسلم ولا يكره الوتر بها ثبوته من عشرة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعائشة رضي الله عنهم أجمعين (وأكثره) أي أكثر الوتر (أحد عشر ركعة) (ركعة فصلا) (متى متى) أي يسلم من كل اثنين (د) وتر واحدة) تقول عائشة كل رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالليل إحدى عشرة ركعة فوتر منها واحدة وفي لفظ مسلم بين كل ركعتين وتر واحدة هذا هو الأفضل وله أن يسرد عشرًا ثم يجلس فيشهد ولا يسلم ثم يأتي بالركعة الأخيرة فيشهد ويسلم (وان أوتر بثمان أو سبع) يسرد هلاله (يجلس الأخرى) تقول أم سلمة كل رسول الله صلى الله عليه وسلم وتر بثمان وثمانين ركعة ولا كلام رواه أحمد ومسلم (د) أوتر (بثمان) يسرد دقانة ثم (يجلس عقب) الركعة الثامنة ويشهد التشهد الأول ولا يسلم ثم يصلي (الثامنة) فيشهد ويسلم) تقول عائشة تو يصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة فيذكر الله بحمده ويعدو ويهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله بحمده ويعدو ويهض ثم يسلم تسليما يستتاه (وإذا في الكلال) في الوتر (كلا ركعات بسلامين) فيصلي ركعتين ويسلم ثم الثالثة ويسلم لأنها أكثر علما ويجوز أن يسرده سلام واحد (بشر) من أوتر ثلاث (في) الركعة (الأولى) (سورة) (سبح) (في) الركعة (الثانية) (سورة قل يا أيها الكافرون) (في) الركعة (الثالثة) (سورة) (الأنعام) (بعد الفاتحة) (وقفت فيها) أي في الثالثة (بعد الركوع) عدل الله صلى الله عليه وسلم من رواه أبو هريرة وأبو داود وابن عباس وان قنت قبل الركوع بعد القراءة لم يروى أبوداود عن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتن في الوتر قبل الركوع فخرج عليه إلى سدره ويسطعها ويطلعها ثم يقول السامو لو كان من أمم (أو يقول) (بهر) (اللهم اهدني فيمن هديت

أصل الهداية إلى الله تعالى من الله التوفيق والأرشاد (وعاقبة فمن عاقبت) أي من الأسقام والبلل والماء أن يعاقبنا الله من الناموس
 وبما فهم منك (وتزني فمن قوليت) الولي قد قاله من قوليت الشيء إذا عتبت به أو من وليته إذا لم يكن يثقل بينه واسطة (و بارك لنا
 فيها أعليت) أي أعمت (وقد أشرقت عيننا تنضي ولا ينضي علينا) أنه لا يذل من واليت ولا يفر من عاذيت تبارك وتعالى (واو أجدو الترمذي
 وحسنه من حديث الحسن بن علي قال علمني النبي صلى الله عليه وسلم كذا أتفرق في قنوت الوتر وليس فيه ولا
 يزمن عاذيتو رواه البيهقي وأثبتناه فيه ورواه التتالي مختصراً وفي آخره صلى الله عليه على محمد (الهم أي أعوذ بركا من سخطه وعفوك
 من عقر يثقلو يثقلن) أظهار العجز والاختطاع (لا تخصي) أي لا تطلق ولا تلتصق (تأمل عينك أنت كآئت على نفسي) (اعترا طاب العجز من التمام
 ورد إلى المحيط عليه كل شيء جعله تفضيلاً ورواه الحنفية عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك في آخر
 وتره ورواه ثقات (الهم صل على محمد) حديث الحسن السابق ولما روى الترمذي عن عمر الصفا موقوف بين السما والأرض لا يصعد
 منه شيء حتى يصلي على نبيته زاد في البصرة (وعلى آل محمد) وتخصر الأكرهون على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (وبسبح وجهه
 يديه) إذا فرغ من دعائه هذا وأخرج الصلاة لقول عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دعائه في الصلاة صلى عليها حتى يسمع منها
 وجهه رواه الترمذي ويقول الإمام الهم هذا قال آخره يؤمن مأمون اسمه (ويكره قنوت في غير الوتر) (روى خلقه من ابن
 مسعود وابن عباس وابن عمر وأبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى الدارقطني عن سعيد بن جبير قال أشهد أني سمعت ابن عباس يقول إن
 القنوت في صلاة الفجر بدعة (الآن نزل بالمسلمين نازلة) من شدائد الدهر (غير) ١١ الطاعون فيقنت الامام الاعظم

الواقف كنص الشارع يجب العمل بجميع ما شرطه ما لم يفرض العمل بشرطه (إلى الإخلال بالمقصود)
 الشرعي (فيعمل به أي بشرطه) فيما اشترط أن لا يتزلزل في الوقت السابق ولا يستدع (ولا تشر) قال الشيخ
 الجهات الدفعية مثل آخرها في المدارس وغيرها لا يجوز أن يتزل فيها فأسوأ كان فسقه بظلمه الخلق
 وتعديه عليهم قوله وفيه من نحو سب أو ضرب أو كان فسقه بتعديه حدود الله تعالى يعني لو لم بشرطه الوقت
 وهو صحيح فله في الانتفاع وشرحه (ولا نوجه وإن خصص) الواقف (مقبرة) أو رباطاً أو مدرسة أو أمانتها
 بأهل مذهب أو بأهل (بلداً) بأهل (قوله تخصصت) بهم قال في الأوصاف ولو تخصصت للمدرسة بأهل
 مذهب أو بقية تخصصت كذلك الرباط والساكنة والمقبرة كذلك وهو المذهب يرمي في التخصيص وغيره
 (الأمسطين بها) يعني لو خصص واقف المدرسة المسلمين بأهل مذهب كان يعلل فيه الحائلية أو
 الخنسية أو المالكية أو الشافعية فقط لتخصص أهل ذلك المذهب على الصحيح (ولا يعمل بشرطه) (إن
 شرط عدم استحقاق من ارتكب بطريق الصلاح) قال الشيخ إذا اشترط استحقاق دبر الوقت العزوبة

يستريحون (عشر) (ون ركة) لما روى أبو بكر عبد العزيز في الشافعي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في شهر رمضان
 عشر بن ركة (فعل ركتين) (ركعتين) (في جماعة مع الوتر) بالمسجد أول الليل (بعد العشاء) والأفضل وستة (في رمضان) لما روى في
 الصحيحين من حديث عائشة أنها صلى الله عليه وسلم سلاها إلى قضاها معه ثم أتوا رسولاً في يمينه في الشهر وقال أي نختب أن تفرض
 عليكم فتعجز وأنها وفي البخاري أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فجلس بهم التراويح وروى أحمد وصححه الترمذي من ظم مع
 الإمام حتى ينصرف فكتبه قيام ليلة (و يوتر المجد) أي الف ليلة بعد أن يتم (بعد) أي بعد تجمعه قوله عليه الصلاة والسلام
 اجعلوا آخر صلاتكم الليل وتراشق عليه (فإن تبعه ما معه) فلو تفرعه أو أوتر منفرداً ثم أراد التجدد لم ينقض وتره وصلى ولم يوتر وإن
 (تفرعه ركة) أي ضم لوتره الذي تبعه ما معه فركعة جاز وتحصل له فضيلة متابعة إمامه وجعل وتره آخر صلاته (ويكره التنفل بينهما)
 أي بين التراويح وروى الأثر عن أبي الدرداء أنه أصر قوماً يصليون بين التراويح قال ما هذا الصلاة أنصلي وأسلمة بين يدي بليلتين متامتين
 غضبنا (لا يكره) (التخصيص) وهو الصلاة (بدها) أي بعد التراويح والوتر (في جماعة) (قوله) أن لا يرجعوا إلى الخيرة نرجوه وكذا
 لا يكره الطواف بين التراويح ولا يستحب الامام إلا بادة على ختمه في الترويح إلا أن يوتر أو يقرأ فذلك لا يستحب لهم أن يتقصروا عن
 شتمه ليسوا بواضعا (ثم) أي التوفيق القضية (السنة الرابعة) التي تفضل مع الفرائض وهي عشر ركعات (ركعتان قبل الظهر
 وركعتان بعدها وركعتان قبل المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر) (قوله) لا يوتر من غير ركعتين من ركعتين (ركعتان قبل الظهر
 عشر ركعات وركعتان قبل الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر) كانت ساعة لا يدخل على النبي

ثلاثة شكر كفى الطواف خلف القرووع وكذا تنويحه في تحية المسجدان تكروها حتى تهاجروا مناديه فمجد (دون التمام) الذي
 وجد الاستماع لما روى أن عثمان بن عفان رضى الله عنه مر بأرضي المسجد فوجد من شغل فليسجدوا فقال الصلاة على من
 يستحب ولا يشارك المارئي إلا جرحه في السجود (وان لم يسجد المارئي) لو كان لا يصلح الصلاة مع المسجد (لا يصلح الله
 عليه وسلم آياتي) فمن أصحابه قبر رجل منهم سجدة من ظهر الرسول صلى الله عليه وسلم فقال لما كنت أمانا فلو سجدت سجدة
 روادنا حتى في مسندهم سجدوا لا يسجد المستمع قيام الساروي ولا عن سارمع خلوي عنه ولا رجل ثلاثة أمروا بسجدة ثلاثة أمروا بسجدة
 (وهو) أي سجودا ثلاثة (أربع عشر سجدة) في الأعراف والحدود والحل والاسرار مرموم (وفي الحج منها ثمان) والقرآن والنجاء والهم
 تزييل يوم السجدة والنجم والاشفاق وافر المسمى بلوسجدة من سجدة شكر ولا يجوز تركه ولا سجود الصلاة عن سجدة الثلاثة
 (وان) أراد السجود فانه (يكبر) تكبيرين تكبيرة (اذللسجود) تكبيرة (اذ ارفع) سواء كان في الصلاة أو خارجها (ويحسب) ان لم يكن في
 الصلاة (ويصل) وجوبه لا يجوز في واحدة (ولا يشهد) سجدة لئلا يفرغ منه اذ سجد ما يلو في صلاته سجدة دعي قيام افضل (ويكره
 للامام قراءة آية (سجدة في صلاة سرور) يكره (سجدة) أي سجودا الإسلام ثلاثة (فيها) أي في صلاة سرور كذا هو لانه اذا قرأ اما ما كان
 يسجد له أو لا ظن لم يسجد له كان تاركه وتون يسجد له لا يجب الايام بالخطي على المأموم (ولم يأمور من جازته في غيرها) أي
 غير الصلاة السر يقول مع ما يمنع الجاه كبدوطر شره يخفى السرية (ويستحب) في غير الصلاة (سجودا) الشكر عند قول اللهم والحمد
 اللهم مطلقا لما روى أبو بكر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أمروا بسجدة يسجد بها روادا
 ١٣

مجموعا فله في المل بمقامه في النظر إلى أن يصير أهلا (والثالث) الكتابة (للقصر) الرابع (الغلبة
 به) أي بالقصر (و) الخامس (القوة عليه) لان مراعاة حفظ الوقت مطلوب بشرط ان لم يكن الناظر
 متصف بهذه الصفات لم يمكنه مراعاة حفظ الوقت (ظن كان) الناظر المشروط له الناظر من الوقت أربعين
 وقت عليه الوقت (منه) فاضم اليه قوي أمين) يستغنى بالوقت لم تزل به لا يمكن الجمع بين الحقتين
 (ولا تشتت) الذي كبر (ولا لعدالة) في الناظر (حيث كان) النظر (بجمل الوقت) فان كان (نفس الناظر
 من غيره) أي في الوقت (فلا بد من العذر) فان لم يشترط الوقت فانظر الناظر الموقوف عليه مطلقا
 أي سواء كان عدلا أو فاسقا (حيث كان) آدميا معينا كز ما وجب (محسورا) كل لاديه وأولاده وأولاده كل
 واحد منهم ينظر على حصة كل ذلك المطلق (والا) بان كان الموقوف عليه غير محصور كالوقت على جهة
 لا تنحصر كالقصر أو المساكين والعلما أو القراءة أو على مسجد أو مدرسه أو رباط أو قرة أو نحو ذلك
 (ة) نظره (العاكم) أو تأنيبه (ولا نظر لما كرم مع ناظر خاص) ظن في القرووع ولا ظن لغيره معه أطلقه

داود وغيره وصحبه بالتمام
 (وتبطل به) أي بسجود
 الشكر (صلاة غير جاهل
 وناس) لانه لا يلحقه
 بالصلاة بخلاف سجود
 الثلاثة وسر فم سجود
 الشكر وأحكامه كسجود
 الالوة (وأوقات التهنيت
 غنة) الاول (من طواف
 التغير الثاني إلى طواف
 الشمس) لقوله عليه الصلاة

والسلام اذا طلع الفجر فلا صلاة الا ركعتي الفجر اثنى بعد الحمد (و) الثاني (من طوافها حتى ترتفع قيد) بكسر الهمزة أي قد (دعي) فداء
 العين (و) الثالث (عند قيامها حتى تزول) لقوله عقبه من طهر ثلاث ساعات فما لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينسج فيهم وأن يتغير فيهم
 موتا حتى تطلع الشمس يازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول وحين تنصب الشمس فنحوي حتى تغرب واما مسلم وتنصيف
 ففتح المشاء فوق أي غيل (و) الرابع (من صلاة العصر إلى غروبها) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة
 بعد العصر حتى تنصب الشمس متفق عليه عن أبيه والاعتبار بالقرآن منها لا بالشروع فيها ولو فلت في وقت الظهر جاعا لكن قبل
 سنة الظهر بعدها (و) الخامس (اذ شربت) الشمس (فيه) أي في الغروب (حتى يتم) لما ذكرتم (ويجوز قضاء الفرائض فيها) أي في أوقات
 التي كلها المعمر قوله عليه السلام من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه ويجوز أيضا قسمل النذرة فيها لا بها صلاة
 واجبة (و) يجوز حتى (في الأوقات الثلاثة الصغيرة) فعلى كفى الطواف لقوله صلى الله عليه وسلم لا تنموا أحدكم طواف هذا البيت وسلم
 فيه في أي ساعة غدا من ليل أو نهار واما الترمذي وصحبه (و) يجوز فيها (اطعة جامعة) أقمت وهو بالمسجد لما روى بن جابر
 الإسود قال صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر فلياقض صلاته إذ هو برجلين لم يصلها معه فقال ما كنت أأن تصلينا متافعا
 بأرسول الله قد سلمنا في برحنا قال لا تفعلوا أصليا في رجل يكتم آياتا مسجد جامعة تصلينا معهم فأكلمها رواد الترمذي وصحبه
 وجد غير صوفين لم يسجد الفجر ويجوز الصلاة على الحائض بعد الفجر والعصر دون بقية الأوقات ما لم يصب عليها (وايجز طو
 فيها) أي غير التمسك من نحو اطعة جامعة بركتي طواف كذا في غير قبلها (في من الأوقات الخمسة في مالم يسب) كنه

تَجِدُ وَتَسْتَوْشِرُ وَتَسْجُدُ تَلَاَوْ وَصَلَاتُ عَلَى غَيْرِ أَيْ بِوَصَلَاتِهِ كَسَوْفَ وَفَضْلُهُ أَيْ شَرُّهُ سَنَةً ظَهَرَ بِهَا الْعَصْرُ الْمَجْمُوعُ الْإِبَاهُ لَا
عَدْلُ الْقَضَلِ أَنْ يَبْدَأَ فِي هَذِهِ الْأَوَاقِثُ بِوَلَايَةِ الْأَيْمَةِ مَجْدًا إِذَا دَخَلَ حَالُ خَلْبَةِ الْجَمْعَةِ تَجِدُ زَمْلًا مَطْلُوعًا وَمَكْتُوبًا غَيْرَ عَاقِلٍ ذَلِكُمْ سَوَاءٌ
بِأَيِّ صَلَاةٍ لِمَا جَعَلَهُ شَرْعًا لِأَجْلِ التَّوَابِعِ لِأَنَّهُ لَا يَدْعُو عِلْمُ التَّطَاعُلِ (تَزَامُ الرِّجَالِ) الْأَحْرَاءُ وَالْقَادِرُونَ وَلَوْ غَرَفَ فِي شِدَّةِ خَوْفٍ (الْمَوَلَاتُ
لِجَسٍّ) الْمُرَادُ أَنْ يَرْجُبَ عَنْ تَلَاَوْهِ وَإِنَّا كَتَبْنَاهُمْ فَاقْتَرَحْنَا صَلَاةً فَتَقَبَّلْنَا طَاعَةً مِنْهُمْ مَعْنَى لَا يَتَقَرَّبُ لِمَا جَعَلَهُ حَالُ الْخَوْفِ فِي غَيْرِهِ
وَلَوْ بِطَلَبَاتِ أَبِي حُرَيْرَةَ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ أَتَى صَلَاةً عَلَى الْمُنَاقِبِينَ صَلَاةً لِلْمَشَاوِعِ فَجَعَلَ وَلَوْ يَطْلُونَ بِهَا هَهُمَا الْأَوْحَاءُ وَلَوْ بِأَنَّ قَدْ هَمَّ أَنْ
غَرِبَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَبَّلْنَا تَمَرُّدًا فَاقْصِلْ بِالنَّاسِ ثُمَّ أَطْلَقْ مَعَهُ رَجُلًا مَعَهُمْ خَرَمَ مِنْ حَلْبَتِهَا قَوْمٌ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَطَرِقَ عَلَيْهِمْ يَوْمَهُمْ
إِتْرَارٌ (لَا تَرْتَأَى) أَيْ لَيْسَتْ الْجَمَاعَةُ سَرَطًا مَعَهُ الصَّلَاةُ فَصَحَّ صَلَاةُ الْفَرْدِ بِدَلَالَتِهِ وَفِي صَلَاتِهِ فَخُذْ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلَ بِسَبْعِ
عَشْرِينَ مِنْ دَرَجَةِ طَلَبَاتِ ابْنِ حُرَيْرَةَ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ وَتَشْدِيدُ ابْنِ دُلَابَاتِي وَعَبْدُ اللَّهِ فِي غَيْرِ جَعْلِهِ لَا يَصِحُّ فِي فَرْضٍ (وَلَوْ) (فَهَذَا) أَيْ الْجَمَاعَةُ
(إِنِّي يَنْتَهَى) لِمَعْنَى حَدِيثِ جَابِلِي الْأَرْضِ مَجْدًا لَوْ طَوَّرَ وَأَوْضَعَهَا فِي الْمَسْجِدِ وَاسْتَقَرَّتْ نَسَاكُهَا فَتَرَدَّدَتْ مِنْ رَجُلٍ وَيَكْرَهُ لِمَنْ
خَضِرُوا حَامِ رَجُلٍ وَيَأْبَحُ لِقَائِهِ حَامِ الْجَالِ الْوِطْءُ كَذَلِكَ أَوْ لَوْ (وَسَتَجِبُ صَلَاةُ أَهْلِ الثَّرَى) أَيْ مَرْغُوعُ الْحَافَةِ (فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ) لِأَنَّهُ أَهْلُ
الْكَلِمَةِ وَتَوْفِيقُ الْقِيَمَةِ (وَالْأَفْضَلُ لِقَائِهِمْ) أَيْ غَيْرُ أَهْلِ الثَّرَى (فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي لَأَقَامَ بِهِ الْجَمَاعَةُ الْإِبْهَضُورَةُ) لِأَنَّهُ يَصْغُلُ بِبَنَاتِكَ
فَوَاقِنَ حَمَاةً لِلْمَسْجِدِ يَصْغُلُ الْجَمَاعَةُ فَلَنْ يَصِلَ فِيهِ (يَهْمُ كَانَ أَكْثَرُ جَمَاعَةٍ) ذَكَرَهُ فِي الْكُفَى وَالْمُنْتَخَبِ وَغَيْرِهِمَا وَفِي الشَّرْحِ أَنَّهُ الْأَوَّلَى
طَلَبَاتِ أَبِي بَرٍّ كَسِبَ مَا كَانَ أَكْثَرُهَا أَحْبَابُ اللَّهِ تَعَالَى رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَمَعْنَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ (يَهْمُ الْمَسْجِدِ الْعَتِيقُ) لِأَنَّهُ طَاعَةُ قَبْهِ
أَسْبَقَ طَائِفَةَ الْبَلَدِ وَالْمَذْهَبَ أَسْبَقَهُمْ عَلَى الْأَكْثَرِ جَمَاعَةً وَطَائِفَةَ الْأَصْنَافِ الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْمَسْجِدَ الْعَتِيقَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَكْثَرِ
(وَأَجَدُ) لِلْمَسْجِدِينَ (أَوَّلَى مِنْ أَقْرَبِهِمَا) إِذَا كَانَ جَابِلِينَ أَوْ قَدِيرِينَ اخْتَلَفَا
حَاصِلُهُ خَرَمَ مِنَ الْإِقْتِرَاعِ وَالْمَنْهَى ١٤

الاصحاب (لكنه) أى لما تم (أن يمرض عليه) أى على الناظر الخاص (أن فعل بالاسوغ) فله أى لا يجوز ولهم أمين مع قريله أو تمتعه لحصل المقصود ولا اعتراض لاهل الوقف على ناظر أمين (و) وبغية الناظر حفظ الوقف ومعمارته وإيجارته وزرعه والخاصة فيه وتحصيل ربحه (من أجرة أوزرع أو غير) (والابتدأ في تسميته وصرفه الربح في جهات من عمارة وإصلاح وإعطاء المستحقين) وشرا طعام أو شرا بشرطه الوقت لأن الناظر هو الذى يلى الوقف وحفظه وحفظ ربحه وتنفيد شرط واقعه (دان أجرة) أى أجر الناظر الوقف (بأخص) من أجر المثل (صح) العند (ضمن القس) أن كان المستحق غيرة لا يستصرف في عمل غيره بل وجه الحفظ ضمن ما قصده بقصد كل وكيل إذا أجرة باق من أجر المثل أو باع بدون غنم المثل ولا يفي النفس المضمون أن يكون أكثر مما لا يتقرب من الغادة كاقبل في الوكيل (وله) أى لناظر الوقف (الا لم يعرف) تصولا ظاهره (ولولم يكن مجتبا) فله في القواحد وظل الشيخ له أخذ أجرة عمله مع قريله (وله) أى الناظر (القرير يرق وناظره) ذكره وفي ناظر المسجد في نصب من يقوم

في صلاة الجميع أو في صلاة
استوى أو في صلاة الجماعة
والسلام أعظم الناس
أجراف الصلاة بعدهم
فأبعدهم عني رواه
الشيخان وتقدم الجماعة
مطلقا أصل آثر الوقت
(أو هم من يؤم في مسجد
قبل الله الزايم الأباقة
أو صوته) لأن الرب
مستحب اليه وهو

أحق ما اتوا عليه الصلاة والسلام لا يؤمن الرجل في بيته إلا بقوله لا تؤذي إلى التضرع منه ومع الأذن
هو نائب عنه قال في التنبيه وظاهر كلامهم لا تضع وجزء من المنتهى وقدم في الرأفة تضع وجزء ما بين عبد القوي في الجائز وأما مع
عبد من تأخر وقت الوقت ساء القتل الصديق رضي الله عنه وجسد الرحمن بن عوف حين تأب النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحتس
وإرسال إن طلب عن وقته المتأد مع قريب محله وعدم مشقة فإن جدده أول ظن حضوره أو ظن ولا يكره ذلك أصلاً (ومن سأل) ولوف
جماعة ثم أقيم) أي أقام المؤذن لقرئ (من أن يعيدها) إذا كان في المسجد أو جازع وقت نهى ولم يقصد الإعادة ولا فرق بين إعادتها
مع إمام إلى أن يضره حديث أبي ذر رسل الصلاة لوقتها أن أقيم تأنيق المسجد فصل ولا تهل إلى صليت فلا أسلي رواه أحمد ومسلم (أ)
المغرب ثلاثين إذا تهل ولو كان سجداً واحد لأن الصلاة معلق على الطلوع لا يكون يؤمر ولا تكرار إذا جازع في سجدة إمام نائب
كثير يكرر مقصد سجدة واحدة (ولا تكرر طاعة جماعة في غير مسجد في مكة والمدينة) وإلا فيها العذر وتكره فيها التضرع عند ثلاث أو
التضرع في جنوز الجماعة مع الإمام الراتب (وإذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) رواه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً وكذا
غيره شريف على الصلاة بعد الأضحية فلا تعقد الطائفة بعد طاعة القرصة التي رددت يصلها مع ذلك الإمام الذي أقيمت له ويصح فيه
الفتاة على حسب معية الوقت ولا يسطر الترتيب بعينه قوت الجماعة (فان) أقيمت (كان) صلى في (طائفة) أي جماعة (نصفه) (الأن) يهتم

لوت الجماعة في قطعها لان القرع اعم (ومن كبر) مأموما (قبل سلام امامه) الاول (لحق الجماعة) لانه ادرك جزا من صلاة الامم
 فاشبهوا ادرك ركعة (وان خلفه) المسبوق (را) كذا يدل منه في الركعة لقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك الركوع فقد ادرك
 الركعة زواها وادرك ادرك الركعة اذا اشجع مع الامام في الركوع بحيث ينشئ في قدر الاجز اقبل ان يزول الامم عنه بآتي التكبير
 فلهما كاحد ولو لم يطمئن لم يطمئن ويتابع (ماجز) انه التحريم) عن تكبيره في الركعة افضل ان أتى بتكبيره من ثلث نواحي التكبير
 او قوي به الركوع ليجز لان تكبيره الاسراع كون ولو لم يطمئن لم يطمئن بحيث ادرك ركعة منه في غير ركوع ولا تكبير
 ويخوم مسبوقة وان قام قبل سلام امامه الثانية ولو يرجع (لاقرائة على مأمو) أي يجعل الامم عنه قراءة الفاتحة
 لقوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام قراءته لقراءته واحد (ويستحب) للمأمو أن يقرأ (فيما سار امامه) أي بما لا يجهل فيه
 الامام (وق) (سكوت) أي سكنت الامام وهي قبل الفاتحة ويدها جدرها وبدر فراغ القارئ وكذا لو سكنت شخص (و) (فيما اذا لم يسمع
 بعد) عنه (لا) الا لم يسمع (الطرس) فلا يقرأ ان اشغل غيره عن الاستماع من لم يطمئن احد اقر (و) (يستحب) للمأمو (و) يتوعد في جهريه
 امامه) كالسبغ في الشرح وغيره لم يسمع قراءته امامه وما ذكره المسبوق مع الامم فهو آخر صلاته وما يقضه اولها بفتحها
 ويتوعد بقر سورة لكن لو ادرك ركعة من رابعة او مغرب فشهد غيب آخرى يتوعد معه (ومن ادرك أو جدد) أو دفع منهما (قبل
 امامه فليبه أن يرجع) أي يرجع (اليافيه) أي يعلق به الامم (جده) التحصل للمتابعة الواجبة ويحرم سبق الامم عمدا لقوله عليه
 الصلاة والسلام ابلغني أحدكم اذا فرغ من قبل الامام ان يقول الله اسلم معه كرموع وفيه عمدا لا عند بلط وسهوا بيده بعده
 أن يشرع في افعال الصلاة بعد الامام وان كرمه لاحكامه يتخذون سلم معه كرموع وفيه عمدا لا عند بلط وسهوا بيده بعده
 والابلط (ظن لم يطمئن) أي لم يطمئن خلفه الامم فيه (بلط) صلاته ٥١

بوطا فقه من امامه مؤذن وقم وغيرهم (ومن قرر) بالبيان في قوله تقرير اولى وقى الشرع
 حرم على الناظر وغيره (انراه من ابلط لا موجب شرعي) يقتضي ذلك (فائدة) لو صدق للمستحقون
 لوقف على شيء من معارفه فمقادير استحقاقه فيه وهو ذلك ثم ظهر كتابه في حقائقه فلو وقع التصديق
 عليه عمل بما في كتابه ولو صدق لنا التصديق في ذلك ابن وجب (ومن تزل من وظيفة يعلم من هو اهلها)
 أي بالوظيفة (صح) القول (وكان) القول له (أحق بها) من غيره (وما يأخذنا القناس من الوقت فكذلك
 من يت المال لا يكمل ولا يكبر) في أصبح الاقوال الثلاثة فكذلك لا يشرط العلم بالقدرة وينبغي على هذا ان
 التاقل للمنع من أخذ الاجرة على نوع القرب لا يمنع من أخذ الشروط في الوضوء الحار في التلويح وال
 الشيخ في الدين وما يترد من يت المال فليس هو ضاؤا جرة بل رزقا لا مائة على الحاجة وكذلك المال
 الموقوف على أعمال البر والموصى به أو المنفورة ليس كالاجرة والجعل انتهى فله في شرعي الاقتاع والمشي
 (قلت) وعلى الاقوال الثلاثة ثبت كان الاستحقاق بشرط فلا يمنع وجود ما تنبغي انما يمكن الوقت

أو جهلا فصلة ضبيعة
 ومنتبه (وان ركع ورفع
 قبل ركوعه غلبه طائفا
 عمدا بلط) صلاته لانه
 سبقه عظم الركعة (وان
 كان جاهلا أو ناسيا)
 وجوب المتابعة (بلط
 الركعة) التي وقع السبق
 فيها (نظا) فيجدها وضع
 صلاته للعدو (وان سبقه)
 مأموه ركعتين (ركع)

وزرع قبل ركوعه ثم جد قبل دفعه أي عرف امامه من الركوع (بلط) صلاته لا يترتب عليه في اقرار الركعة (الا لجاهل بالناسي)
 قطع صلاته للعدو (ويصل) الجاهل أو الناسي (لان الركعة قضاء) الجاهل لا يترتب عليه في اقرار الركعة (الا لجاهل بالناسي)
 ولا يبطل سبق بركن واحد في ركوع أو الخشوع منه كسبته على ما قدم (ومن امامه الخفيف مع الاعمال) لقوله صلى الله عليه وسلم
 افاضل أحدكم الناس فليخفف قال في المبدوع ومعتاده ان يقتصر على أدنى الكلام من السبع وسائر أجزاء الصلاة الا ان يؤثر المأمو
 الطويل وعددهم يتحصرون وطام في كل الصلوات مع أنه سبق أنه يستحب أن يقرأ الفجر بطوال المفصل ونذكر مرة مع فتح
 المأمو قبل ما بين (و) (يسن) طوّل الركعة الاولى أكثر من الثانية (لقول ابن قتادة) كان النبي صلى الله عليه وسلم يطول في الركعة
 الاولى يتقرب عليه الا في صلاة خوف في الوجه الثاني ويكره كسح الثانية (ويستحب) للامم (انتظار داخل ان يشرع على مأمو) لان
 حرمة الذي معه اعظم من حرمة الذي لم يطمئن معه (واذا التذات للمرأة) للمرأة أو الامه (الى السجدة كرمتها) لقوله عليه الصلاة
 والسلام لا تمنعوا امام الله ما سجد الله بيوتهن خير لهن ولا يخرجن ثلاث زواهد أو داود وخرج غير مطيعة ولا اية ثياب زينة
 (ويمنع اخبرها) لما تقدم ولا يأنم ونحوه من مولع من الخروج ان تشق عنه أو ضرر لومن الاقتراد (فصل) في أحكام الامامة
 (الاولى بالامانة) (الاقرب) جوده (الباقي صلاته) لقوله عليه الصلاة والسلام يوم القيوم اقرأهم لكتاب الله فان كانوا في القرى استسروا

بالعلم به السنة فكانت في السنة سنة واحدة منهم هجرة ثلثين في المجرى وهو ما تقدم به من رواه مسلم (ثم ان استوفى القراءة (الاشارة)
 لما تقدم كان اجتمع قهبان واخذهما فقهه او اقر او قدم كان فانظر من تقدم احودهما فانه ثم استمرهما قرا او يقدم قرائ
 لا يعرف احكام الصلاة على قبه او وان اجتمع قهبان احدى اهل العلم بالصلاة فقم لان علمه يؤثر اكثري لتكبير الصلاة (ثم ان)
 من رواى القراءات الفقه (الامن) قوله عليه الصلاة والسلام ولا تمكوا كبركم حتى عليه (معهم) الاستواء في السن (الاشرف) وهو
 القرشي وتنفذت هاتين على سائر قريش الحلال الامامة الى غيرى بالكبرية لقوله عليه الصلاة والسلام قد اقر شار لا يمتد بها (ثم
 الاقدم) هجرة (او اسلام) (ثم) مع الاستواء فقامت (الاق) لقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم (ثم ان استوفى الكل قد قدم (من فرغ)
 ان تشاوا لانهم تساووا في الاستحقاق ومن هذا الجميع فافرح بينهم كسائر الحقوق (وساكن البيت واما الممسح احق) اذا كانا احلا لامامة
 من خسرهم ولو كان في الحاضر من من هو اقر او اقته لقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن الرجل في دينه ولا في سلطانه (رواه ابو داود
 من ابن مسعود (الامن ذي سلطان) فيقدم عليهم العمود ولا يتولى ما تقدم من الجد في ربه السيد اولى بالامامة في بيت عبده لا صاحب
 البيت (وحر بالرفع على الانتداء (وخصر) اى خسرى وهو الثاني في المدن والقرى (ومقيم بصيرة وعيون) اى معة مطوع القلق (ومن له
 ثياب) اى ثوبان وما يستبر به راسه (اولى من خدمه) خبير عن حر ومعلق عليه فاحر اولى من العبد والبعض والحضري
 اولى من البدوي الثاني بالادب والقيم اولى من المسافر لانه بما يصر فيقوت للمؤمنين بعض الصلاة في جماعة وبصيرة اولى من الاعشى
 ويخون اولى من انفس ومن له من الثياب صا كروى من مستور العورة مع احدثا تين قط وكذا البعض اولى من العبد والمتوفى اولى
 من التميمي والمستأجر اولى من المورث اولى من الميرور والميرور اولى من المشير وتكره امامة فقير الاى بلا ذمة طهيت اذا لم الرجل القوم
 ويخبر من هو غيرت علم بزاوى سالذ كره احد في رسالته الامام السجود صاحب البيت محرم (والاصح) الصلاة (خلق فاسق
 مطلقا) سواء كان من جهة الاعمال ١٦ او الاعتقاد الا في جمعة وجد هذا خلقه خيرة لقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن

من بيت المال كان منه كارتق السلطين من بيت المال فليس يوقف شيئا لى كل من جزه الا كل
 من بيت المال جزه الا كل منها كالتى يصاحب للنهى موافقة الشيخ الرلى وغيره فيوقف بجمع طولون
 ونحوها تسمى
 في فصله ومن وقف على ولده ثم الساكن (أو) وقف على (ولده غيره) كلى ولز دتم المساكن دخل
 الاولاد (الموجودون) حصة لوقف (قط) فضا (من ذكروا نوات) وثنانى لان القتلهم (بالتوفيق من
 غير تضليل) لا يشارك بينهم وطلاق التشرى لا يثنى القسبة كالأقر لم يثنى وكولاه الام في الميراث (ودخل
 اولاد لا كورنامة) وجدوا حصة لوقف (وان قال) وقف (على اولادى دخل اولاده الموردين)
 حله لوقف (ومن يولد لهم) اى اولاده الموجودين (لا) اولاده (الحادون بجاو) لوقا لوقف
 (على ولدى ومن يولد دخل) اولاده (الموجودون) اولاده (الحادون بجاو) للموجودين (ومن وقف)
 شيئا (على عقبه أو وقفه على (نسله أو) وقف على (ولده أو) وقف على (ذرية دخل كور والانات)

امره اقر حلال ولا امر اى
 مهاجر ولا اخر موهنا
 الا ان يهره سلطان
 يحلف سوطه بغيره واه
 ابن ماجه عن جابر
 (ككافر) اى لا يصح
 خلق كافر سواء علم بكفره
 في الصلاة او بعد التراف
 منها وتضع خلق الخائف
 في القبر ووع وذا ترك
 الامام ما يستند وما يبا

وحده هذا طاعتهم وان كان عندما موم وحده لم يدمون ترك ركن او شرط او واجبا بخلافه بلانا ويل
 ولا تقليد اهل (والاصح) سلاتر بل وينشئ (خلق) امرأة حديث جابر السابق (ولا) خلق (نثنى الرجال) والخاتى لاجل ان يكون
 امرأة (ولا) امامة (صلى بالان) في فرض قوله عليه الصلاة والسلام لا تسلموا مسيما انكم طاعة في المبدع وتضع في قتل واهله مسيما عليه
 (ذ) لا امامة (أخرس) ولو علمت لاه اخل بفرض الصلاة لتبر (لا) امامة (عاجز من ذكوع أو سجد أو قعود) لا يعمله (أو قيام)
 اى لا تضع امامة عاجز من القيام لقدر عليه (الامام الحى) اى الراتب مسجود (الرجوز والعلته) لثلاثين الى ترك القيام على
 الغنام (ويصون ورامبوسا ديا) ولو كذا فاجدين على القيام لقول عائشة صلى الله عليه وسلم في ربه وهو حاشا فصل بالاسا
 وضل وراه قوم قياما فثار اليهم ان اجلسوا فاعلموا انصرف قال فما جعل الامام ليرثه ان قرأه اذا صلى بالاسا فاجلسوا اجتمع
 قال ابن عبد البر وى هذا من طرق متواترة (فان ابتدأهم) الامام الصلاة (فانما اخل) اى حصلت له عجز معها من القيام
 تنقل (أعرا خلفه فيلجرجيا) لا صلى الله عليه وسلم صلى في مرض مرة فاعدا لى ابو بكر والثامن خلقه قياما متقى عليه من عائشة
 وكان ابو بكر ابتدأهم فاعلموا انما اجلسوا الامام (وضع) الصلاة (خلق من مجلس وليلة) كالتى يثله (والاصح) خلق محدث (حدثا

أشهر أو أكبر (ولا خلف) متجنس) بحسبة غير معقولة إذا كان (بحر ذلك) لأنه لا سلافة في نفسه (طال جهل هو) أي الأمام (و) جهل (ماموم حتى اقتضت محنت) للدلالة (للماموم وحده) لقوله عليه السلام إذا ضل الخبيث باقوم أمّا سلافة تحت تقوم سلافة هو وهنجد بن الحسين الطبري عن البراء بن عازب بن عمرو والمأموم فيه أسأله عن علم معه واحد إذا كان لكل أن علمه أن تركوا جميعا عليه فيها سهوا أو شائخي إخلال إمامه بركن أو شرا تحت سلافة متضاد فلو ترك السلافة أو لا سلافة لأنه لا ينبغي أن يكون كان أروعن قط في جمعة ومنهم واحد ثم تركيحي أمّا ذلك سواء كان إماما أو مأموما (ولا) تصح (إمامة الأبي) منسوب إلى الأمام كونه على الحالة التي ولدته عليه (وهو) أي الأبي (من لا يحسن) أي يحفظ (الخاصة أو يدفعه فما لا يدفعه) بأن يدفعه من قبلها إمامه أو يخاره وهو الأوت (أو يبدل حرفا) غيره وهو الأتبع كمن يبدل الراء فينا أو لا إذا لم يضر به الضالين فظاهر أو يلحق فيها (للتجديد المعنى) ككسر حرفي ياءك وضع تاء أو تحت وقع حرفة عند تخلف من جعل المعنى كفتح دل تبد ونون تستعمل بن أيا (لا يملكه) قصص لمساواة ولا مسح قلنا ما جاز عن نصف الخاصة لأول ما جاز عن نصفه الأخير ولا عكسه لا قلنا قلنا على الأقوال الواجبة بالما جازتها (وإن قد) أي (في إصلاحه) تصح سلافة بوسلافة من أتمه لأنه ترك تركامع (تقدره عليه) (وتكره إمامة العنان) أي كثير العنان الذي لا يعمل المعنى قال أسأله في غير الخاصة كمن معه كمانته إلا أن يتبعه ذكره في الشرع وإن أحواله في غير ما سهوا أو جهلا أو لا أنه تحت سلافة (و) ذكره إمامة (الفاظ أو الخيام) ونحوه هو الفاطمة فهي بذكر القاء والفتنة من بذكر القاء (و) تكره إمامة أعجبنا أن وهو راو كذا أي أسم (من لا يصح بعض المروء) كإخفاء الضاد وصح إمامته

[illegible]

(م ٣ - نيل المأروب في إحيائنا من بعد بل فلذلك اهدانا الله من يشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة (أو) يوم (قوماً) نرفع بكمه بحق) كمثل في بيت أرفعه فهو عليه السلام علامته لا يخلو صلاتهم أناسهم فبعد الاتي حتى يرجع وأما آيات وزجها على أساط ومأم قوم وهدى كلهم من زواة الترمذي وقلي المبدع من ضرب بيوتهم لين وان كلن ذؤوب وسنة وكرهه فذلك خلا كراهة في حقه (وتصح لمعة واحدة) ناولنا على أداسل دينهما) وكذا القبط والاعراب حيث سلعوا إلى العموم قوله عليه السلام يوم الترمذي (و) تصح لمعة (من يؤدى الصلاة عن بعض جوارعه) من قضى الصلاة بين يؤدى أن الصلاة واحدة وأما انخسف الوقت كلقضى ظهر يوم يوم خلف ظهر يوم آخر (لا) تمام (مفترض مختل) لقوله عليه السلام ما جعل الأمام ليؤتم بصلاته بخلافه عليه وصح الثقل خلفه لقرض ولا عكس (ولا) صح تمام من يصل الظهر من يصل العصر وغيره ولو جمعة في غير المسوق إذا ائتمكركم خلفه المبدع كان كالتام أحد الخلفاء الأخرى كلمة كسروفتنا وجنازاً وتبعين فرضاً وقيل خلا لا يؤدى إلى الخاتمة في الأفعال تنهى ويؤخذ من جهة مثل آخر لا يخالف في أصله كشعره وخلفه ويصح على القول الثاني (فصل في) في موقف الإمام والمؤمنين السندان (عقب المأمومون) رجالاً كانوا أو نساء كانوا (أقرن) أو كثر (خلف الإمام) خلفه عليه السلام كان إذا ظلم إلى الصلاة تمام أصحابه خلفه ويصحب الإمام غير أقرن خلفه وسلم يوم والموأفة آتت الله تقف وسطهم استعجالاً وبأى (و) وجع (وقومهم) (منه) أى مع الإمام (عن يمينه أو عن يمينه) لأن ابن معدوصلى بين جماعة من الأسود وقال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم قبل رؤاه أحد قاتل ابن عبد الله لا يصح رفعه أو الصبح منه من قول ابن معدوص (لا) أى لأقسام الأئمة قاله سيدنا أحمد وهو لم يزل على ما مضى من قضاة لا اعتبار بمؤخره والآخر من صلى فاعداً لا استنباط إلا إليه حتى ولو مد رجل

وقدمهما على الامام لم يضر وان كان مضطجعا فالحب وتصح داخل الكعبة فاحل وجهه الى وجه امامه او ظهره الى ظهره ولا ان جل ظهره الى وجهه امامه لانه مقدم عليه وان وقوا حول الكعبة مستدبرين محض فان كان المأمور في جهته اقرب من الامام في جهته لمز ان لم يكن في جهته واحدة قسطن صلاة المأمور في شدة خوف اذا تمكن التماسه (ولا) تصح للمأمور ان يقف (من غير خوف) أي مع خلف بيته اذا سئل ركعة فأتى لمصلي الله عليه وسلم ادوا بان عاص وجاهر من يسلوه الى يمينه واذا كبر من يسلوه ادار من وراءه الى يمينه فان كبره آخر وقفا خلفه فان كبر الا آخر من يسلوه ادلوعها يده وادخله شق فقلت أو عذر خدم المأمور ففصل بينهما أو من يسلوه ولو تأخر الامام قبل احوال اصيل خلفه ولو ادركهما الداخل بالسين كبر وجلس من يمين صاحبه أو يسار الامام ولا تأخر اذا لم يشقه فان في القصد من ولايتا خرون (ولا) تصح صلاة (القف) أي القف دخله أي خلف الامام (أو خلف الصف) ان سئل ركعة فأتى بغيره لا تأخر الامام عليه الصلاة والسلام لا صلاة للقرن خلف الصف وادخلوا بان صاحبه وراى عليه السلام رجلا يصلي خلف الصف فأمره ان يعيد الصلاة وادخلوا التزمى وحسنه وابن ماجه واستاده فقلت (الا ان يكون) القفا الذي خلف الامام أو الصف (أمره) ان يغير رجل قصح صلاته الحديث أنس وان وقت يجاب الامام فكل رجل و نصف رجل لم يتصل صلاة من يليه أو خلفه نصف ١٨ تام من سألوا عن اقتسام خلفهم من رجال (وامامه النساء تحق في

صفون) لا بد وى من حاشته وامامه فان أمت واحدة وقتت من يمينه ولا يصح خلفها (وبليه) أي الامام من المأمومين (الرجال) الحارث بن العيص الا فضل الا فضل قرة عليه السلام ليقى منك اولى الاحلام والتهنى واداه مسلم (ثم الصبيان

صفون) لا بد وى من حاشته وامامه فان أمت واحدة وقتت من يمينه ولا يصح خلفها (وبليه) أي الامام من المأمومين (الرجال) الحارث بن العيص الا فضل الا فضل قرة عليه السلام ليقى منك اولى الاحلام والتهنى واداه مسلم (ثم الصبيان

الاحرار ثم السيد (ثم النساء) لقوله عليه السلام آخرهن من حيث آخرهن ثم يخدم منهن اليانعات الاحرار ثم الاوقاف ثم من لم تنفع من الاحرار فالاولا الافضل فالأفضل وان وقت شدائى صفات تصح مع الاتهم كالترتيب (في جنازهم) اذا اجتمع فقدموا الى الامام والى القبلة في القبر على ما تقدم في صفوفهم (ومن لم يقف معه) في الصف (الا كانوا أو خشي وهو رجل) (ومن علم حدث) أو جاس (أحدهما) أي المصلي أو المصاحف (أو) لم يقف معه الا (صبي في فرض فقد) أي فرد فلا تصح صلاته ركعة فأتى وعلم منه جهة مصافقة الصبي في النقل أو من جعل حدثه أو نجس حتى فرغ (ومن وجد فرجة) ضم القاموس الخلفى المصنوع ولو بدت (دخلها) أو كذا ان وجد الصف غير مرسوم وتقفه لقره عليه السلام ان افقوا ولا تكتف يسلون على الذين يصلون المصروف (والا) يصح فرجة فوقه (من يمين الامام) لانه رقب الواحد (فان لم يكن هناك ابنه من يقوم معه) ينحسره أو كلام أو اشارت أو كره صديقه و يمينه من يمينه جوابا (فان سئل فذكر ان تصح) صلاته لا تقدم وكره لا جعل ما يحسبه (وان ركع فذا) أي فرد العذر بان خشي فوات ركعة (فدخل في الصف) قبل سجود الامام (أو وقت معه آخر قبل سجود الامام محض) صلاته لان ما يكره من كون الصف ثم مشى حتى دخل الصف فقال له انى صلى افعله وسلم اذك الله رسا ولا تتعد واه البخارى وان فطه ولو يقض فوات الركعة لم تصح ان رفع الامام رأسه من الركوع قبل ان يدخل الصف أو يقف معه آخر

فصل في أحكام الاقتداء (يصح اقتداء المأموم بالامام) فان كان (في المسجد) لم يرد ولا من واداه ان سبع التكبيرية) لا يهزم في موضع الجاهل ويحكمهم الاقتداء به سابع تكبيرية (المشاهدة) (وكذا) صح الاقتداء اذا كان أحدهما (خارجا) أي خارج المسجد (ان رأى المأموم (الامام أو) بعض المأمومين) الذين واداه الامام ولو كانت الرؤية في بعض الصلاة أو من شبك وهو وان كان بين الامام والمأموم غير تجري فيه السقن أو طريق ولم يتصل فيه المصروف حيث يصح فيه أو كان المأموم يمينه وامامه في أخرى في غير شدة خوف لم يصح الاقتداء (وتصح) صلاة المأمومين (خلف امام حال عنهم) قلل حديثه فغيره واداه أبو داود (ويكره) علوا الامام من المأموم (اذا كان العلوي اقل) كثر لقوله عليه السلام اذا أم الرجل القوم فلا يقوم من مكان أرفع من مكانهم فان كان العلوي سيرا

دون فزع لم يكره لصلاته عليه السلام على المتبر في أول يوم مرض فظواهره كان على الفرجة السلي جاسين لا يخجلوا بأش حاله المأموم
 (لا) تكرم (ألفه في الطلق) أي طلق القبة وهي الحرابي وروى عن ابن مسعود وغيره لأنه يستريح عن بعض المأمومين فإن لم يرضع
 رؤيته لم يكره (و) يكرم (طوعه موضع المكتوبة) بعد لقوله عليه السلام لا يصلي إلا على الأمام في مقامه الذي صلى فيه المكتوبة حتى
 ينشئ عنه رواه أبو داود عن المتبرين شيعة (الأمن لجة) فيها ما لا يصح مرضا بالغير ذلك (و) يكره الأمام (أما التعمد بعد
 الصلاة مشتمل لقوله) أول عائلة كل النبي صلى الله عليه وسلم فإلم لم يرضع الأمامة أو ما يرضع لهم أنت السلام ومنه السلام
 تكونت فإذا انسلخ إلى كراجه أو سلم فيستحب أن يقوم ولو تعرف من قبله أي مأموم جهه قصدهم لا قن فيه (فإن كان ثم
 أي هناك (مما ثبت) في مكانه (ذيلنا ينصرف) لأنه عليه السلام وأصحابه كانوا يخطون فقتلوا حتى يهربوا لا ينصرف إلى المأموم قبل
 أمله لقوله عليه السلام لا يتبقي إلا النصر ثم رواه مسلم قال في المعنى والشرح الأمامي قال أي الأمام السنن في المطالبات الجالس
 أو يرضع فلا بأس بذلك (ونكر موقفهم) أي المأمومين (بين السواري ١٩) إذا ظن من العرف عروبا لاجل قوله أنس كنا

عنه) أي التاجية التي بها المسجد (أرستندرو منه) ووصح ببع شجرة يستخرج أنكرس أو لوى الخب الكسر أو المدم (وبجوز مثل أنه) أي المسجد الذي يجوز به طرايه أو غراب عاتيه أو استندار محله (وقل) حجارة للمسجد أو احتاج إليها (والشيخ) الأملح بن ابن مسعود رضي الله عنه قد حوّل مسجد الجامع من التمارين إلى الكوفة (وفك) أي ذل أو كونه خضه إلى مثله (لوى من به) لبقا ما لا يتنازع من غير مخال فيه قلبي شرح الاحتجاج وعلم من قوله إلى مثله أي آخره لا يصعب آلات المسجد بدوسه ولا رطله ولا يبرو ولا حوض ولا قطرته وكذلك آلات كل واحد من هذه الأمكنة لا يصعب بهامعدها لأن جعلها في مثل العين يمكن تعيينها بتدقيق الحارثي (وبجوز تخفى مثله) المسجد جعلها في خاطئه لتحسينه) نص عليه في رواية محمد بن الحكم وميرزا ختمه لا يتغير قوله أو اتفاقا في القتل على الإصلاح (ومن وقف) شيئا (على) غير ما خلت للغير الموقوف عليه (مصرف) ما كان مصرفه في (تقريبه) قلبي القبر وحذره الشيخ انتهى قلبي التمسح (وعلى قبله) أي قياس القبر (مسجد ويطوفوهما) كقافية وتصفين وقت على قطرته طافوا بالماء (يصد لغيره) (وبحرم خراب البئر) بالمسجد (وغير من الحجر المساجد) قلبي

[illegible]

أولها البريوي الفعل عندنا إما هو القول كالتدليل يستحضره فليمان عجز عنه ليقنوه وكذا أسير خاصوا لانتط المصلا تسلام العقل ثابتا ولا ينقص أجرا لريضا ذسلي ولو بالإيمان أجرا صحيحا لصللي قائما بأبأس الجود على واد ونوه لواز رفع الهوى عن الأرض فبعد رجليه ما مكنته صح وكروه (فان قدور) المرض في أثناء الصلاة يعني قام (أو عجز عنه) في أثناءها لتقل إلى الآخر) فقل لي أفرهم من قدومي والي بلوس من عجز عن القيام وكهم فخراته من عجزوا لولا أفرهم فخرته .. عجز قائمه في خطاطه لاس .. مع قائمه في خطاطه (ولا ذسلي قوم قدور) ركر عجزه واد واد مركز .. ان لرا ك كائنا فم في ضربه (أو أيسر قدور) لان السبد كذا لاس في جمع يديه .. قدور يعني قبه دن ظله .. سندها تليسد قرب وجهه من الأرض أمكه من قدوران يقوم متقدور ويجار .. راحة خبير (المريض الذي له لالة سباح القدره على القيام لمداواة بقول طبيب مسلم) يتخذه القدره قوله ان الصوم مما يكثر في الأوقات مع لاله الله في السفيه ونحوه في القيام ويصح التوضي على الرألة واقة (نصفه لئذ) بوجل أو مله ونحوه ذول على من أمه في تهوي أبيه الله الله وسلم إلى مضيق هو أو أجهاده على راحته والسما من فوقه بله لمن أسئل في ميم فمضرت أمه لالة قائم .. ان فاذن أقام ثم تخدم التي على الله عليه وسلي فيهم حتى يماه يجعل الجود خض من الركوع يواهمه ان الذي وقاله ما عا عند أهل العلم وكذا ان خاف تطامن رفته بقره أو على خسه أو عجزا عن ركوبه ينزل وسيله أو سته بل ما عجزه ويده (ولا) تسع أصالة أعلى الرألة (للمرض) جلد من عجزا تخدم من سفيه وهو صبح عن القيام في هوانا طروج فاحل جاسن سقبل يدور في الصلاة كلما أضره السفيه يتكلم بقل

قوله واصاف هذا المذهب بهي طين قتل طين فمسا لم حبة مرتسا كيه (ولم يداي تحرم)
 اخرا بئر المسجد (بشر بكن فيه) أي اخرو مصلحه طين الا قد عوتبه به زعفر بن حمر كان
 به مصاحبه ولم يحصل به شق ثالثي الراية تركه احمد حنبل في (كتاب طين)
 (وهي شرعا التبرع) بالنال لمسلم لم يجهل في ذل زعمه شرعا ان يترك المالك حودا
 سقدوا راعا تساميه (في حال الحياة) بلا ورضف قصدا طارة ثواب لا تشوة طة قد عتة او كراما
 آتتوا وحقوه به وبالألفية موطع فوعه ترك به ما غطه لعنية (وهي) أي لينة (مستعينة ذ)
 فسد بها وجه قد غطى كالمه اعلموا القروا الصالحين ثم رصلة لرحم الامامية ربا ومصلحة
 فتركه (منقذة كل قتل) يدل على لينة (أو قبل يدل عليها) وقضها كبح الاجح قبض الا لائق
 واجب (وشرطها غائية) الا لال (كقوله من ثرا التصرق وهو الحار المكلف لرشد (و) الثاني
 (كونه مختارا) فلا تصح من مكره (شرها رال) فلا تصح (و) الثالث (كونه المرفوع) يصح
 (به) قال الفتوى وعلم من هذا ان كل ما لا يصح به الاتباع فهو من المذموم انما انتهى في م

في الأرض فليس عليكم
 جناح إن صرتم سائرين
 الصلاة الآية (من سفر)
 أي نوى (سفر أيلما)
 أي خديمكم ودلا حرم
 قبلك فيه، ولولم
 والتدبيل والمباح المطبق
 ولورثة وفرجة يبلغ
 (أربعة برد) وهي ستة
 عشر فرسخا أو أبحرا
 وهو يومان كاملان (س)

له قصر واحد (مئين) له عمله. سلام داوم عليه بخلاف المغرب والصبح فلا يصرا. اجاباهما ابن
المنذر (اذ اظفر على قرنيه) سواء كان باليد او داخل اليد واخرجه (او) اظفر خيل (قومه) او ما نسب اليه، وما كان قصور
واسين ونحوهم له عمله سلام ايما كان قصر اذا اوقعت اليد من قصر بشرطه ثم جرح قبل استكمال المسافر قصر من اسلم
او بلغ او هربت بسفره مسلح وكل الباقي دين المسافة الا من تاب ذابوا لا قصر من شق في قدر المسافة لانه لم يره وجهه معينة
قلتا ثم لا من سافر ليسترخى وقصر المذكور لاسيما وحرى وعصا تيعا زوج وسيل (ن احرم) في القصر (نم سافر او) احرم (سفرهم
اقام) اتم لانما عبادته اجتمع لها حكم حاضر والقصر قلب حكم لحضر وكذا السفر بعد دخول الوقت منه او وجوبه بها وجهه تامة (او
ذكر صلاة صر في سفر) انها لان القضاء معتبر بالاداء وهو اربع (وعكسها) بلان ذكر سلا تسفر في قصر اتم لان القصر من
دخول السفر فبطل بزواله (او اتم) ما اقول فليتم اتم قال ابن عباس قال السفر واه احد ومنه ولو اتم سافر بمدة فاستغنى مقبلا
لغيره فليزمه الاتمام (او) اتم سافر (عن شقة) اي في القصر وسفره وان يتهم بان الامام مسافر فليعلم به لكن اذا علم
او قلب على ذلك ان الامام مسافر لم يلزم كونه تليسا وان امامه نوى قصر قلبه قصر عملا فظاهر وان قل ان تم اتهمون قصر
قصر لم يضر (او احرم صلاة يلزمه اتاها) لكونه اقتضى عقيم لم يهر قصرها فلا شددت يحدوث وعمره (راعاها) انها لاها
بجست حله تامة بنفسه بها او لم يلزمه لصر عند امرها لزمه ان يتم لانه لامل واملا في ذمة تصرف لهما اي يات القصر
اتم لان الاصل اتم بغيره (او نوى اتمه) اكر من اوجه ايام اتم وان قام اوجه ايام قصه قصر لما المتفق عليه من حديث جابر وابن
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة سبعين رجلا من ذى الحجة فقام بها اربع والخمس والسادس والاسم وصلى الصبح في

اليوم الثامن من مخرج الى مصر وكان قصر الصلاني في هذه الايام قد اجتمع اليه عزم على اخطائها (أو) كل المسافر (ملا) أي صاحب سفينة (مع) أهله لا ينوي الإقامة ببلد زمان (ثم) لأن سفره غير متقطع مع انه غير ظاهري عن وطنه وأهله منه كما كان. وراح رسول سلطان ونحوهم وبنو المسافر اذا هم بوطنه أو ببلده به أمر أو كان قد تزوج فيه أو نوى الأتمام ولو في اثنائها جديسه التصبر (وإن كان لمطر خان) يسير وقريب (فصل: ١٢) (١) قصر لا تصافر سفرا أبدا (أو) كرسالة مفرقة (سفر) آخر قصر (لأن وجوها وظهلا وجدافى السفر كقروضها فيه ينقصه حال: ١) منهم وغيره ومضاه بعض الصلاني ذلك قضاءه جميعا انصرف عليه في البدع وفيه شيء (وإن جيس) ظلموا أو عرضوا وسط ونحوه (ولم يزل) (٢) قصر أبدا لأن ابن عمر رضي الله عنهما أقام بدار بجر وبعث سنة أشهر بقصر الصلاني وقد حلق التلج ونحوه. وبين ذلك دخول رواة الأثر وسأير قصر ما أقام عند العدو (أو) لم يقض ما حجة ببلد أمة) لا بدري متى تذهب (قصر أبدا) فليح على ثلثه ثم ذلك الوقت لأنه عليه السلام أقام شوال عشرين يوما بقصر الصلاة رواه أحمد وغيره وأسنده تهاون بخل أن لا يتقصي إلا فوق أربعة أيام أي أن نوى مسافر القصر حيث لم يجمع المتصلات لا يكونوا مقيم

(فصل في) الجمع (بجواز الجمع بين الظهرين) أي الظهور والصبر وقتا أحدهما (أو) يجوز الجمع (بين العشاءين) أي أي المغرب والعشاء في وقت أحدهما في سفر قصر (لأن رواية) ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم كل من غزى وتوكل إذا رجع قبل زوال الشمس أخر الظهور حتى يجمعهما إلى العصر يصلهما جميعا فلا يزال يحل بعد ذلك الشمس على الظهور والعصر جها مسارا وكان يفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء رواه أبو داود وأبو الترمذي وقال حسن غير مبني عن أصل معناه متفق عليه بإجماع بين علماء كرام (أي) بعض بلخه بتركه (أي) الجمع (مثنى) لأن النبي صلى الله عليه وسلم جتمع من غير أنه في الصلاة رواه من غير خوف ولا سفروا عما سلم من ٢١ حديث ابن عباس ولا عز بعد ذلك إلا الموضع وقد ثبت

في الفروع (و) أربع (كون الموهبة به يصح عليه) الخامس (كونه قبل موهبه بقول أو فعل) لعله قبل تناقلها بما يقطع البيع عزو (السادس) (كونه طه منبجزة) فلا يصح موقته كقوله وهذا إذا شبرا أو سنة أو نحو ذلك لأنه متعلق لا تمام طه فلا يصح معه تبيع (و) السابع (كونها) أي أي طه (غير موقته) بل لا بد من تجميعها (لكن لو وقت صبرا أحدهما) أي الواهب أو الموهوبه كاهم قلعة هذه الأمار أو القرى أو الأقاليم أو جملتها أو غيرها (لكن لو وقتا أو مابقتا أو مابقتا أو مابقتا (لزم) أي طه (ولما التوقيت) وتكون لمصلحة ولو وقت من بعد أن كانا أو الأقلين المال (و) الثامن (كونها) أي طه (غير عرض كان) طه (بعض معلوم قبيح) لأنه تعلق بعرض معلوم أشبه البيع وشاكره في الحكم فيثبت فيها الخيار والشقة (و) أن كانت (بعض مجهول فياطلق) لأنه عرض مجهول في معاوضة فلم يصح التقصص كالبيع وحكمها حيث يحكم البيع القاسم فيبطلها الموهوبه بزيادة ثمنها. طلقا لأنها تامة في الواهب كان كانت تامة فردقمتها وإن اختلف في شرط عوض فقول منكر بينه (ومن أهدى ليهديها أو كثر فلا بأس) به اعتبار النبي صلى الله عليه وسلم (و) يكره (والطه) خاصة

(المطيريل الثياب) وتوجد معه مئة وألحج والبرود الجليمة له لول يدرج شديدة باردة لا عليه السلام (جمع) من المغرب والمشافق ليلة مطيرة وراه البغاري باستاد موضعه أو بكره وعثمان ولا الجمع ذلك (ولو صلى في بيته أو في مسجد طهره قد تمت سباط) ونحوه لأن الرخصة الطهية يتو في حال وجودها لا شقة وتعد ما كلف (والأفضل) لأن الجمع (فعل) لا فرق (من) (جمع) (تأخير) بأن يؤخر الأولى إلى الثانية (و) (جمع) (تقديم) بأن يقدم الثانية قبل صلها مع الأولى لحديث ما ذكرنا سابق فإن استوفى بالآخر أفضل والأفضل بعرفة التقدمة يؤخره لأنه لا خير مطا لتوكل الجمع في سواهما أفضل ويشترط الجمع ترتيبا لهما (فإن جتمع في وقت الأولى بشرط) فلا تفسر وط (تية) تجمع عند أحدهما أي أحرام الأولى دون الثانية (و) الشرط الثاني الموالاة بينهما (فلا يفرق بينهما لا يفتقدوا أامة) صلاة (ووضوء خفيف) لأن معنى الجمع المتابعة والمارة لا يصل ذلك مع التقرب الطويل بخلاف السببية فأنفسه (و) (ويط) الجمع (برأية صلها) بينهما (أي بين المصوحين) لأنه لا فرق بينهما بصله قطيل كما قضي فأنه وإن تكلم بكلمة أو كلمتين جاز (والثالث) أن يكون العذر (المبني) (موجودا عند افتتاحهما أو سلام الأولى) لأن افتتاح الأولى موضع السببية وقرانها مع افتتاح الثانية موضع الجمع ولا يشترط دوام العذر إلى فراغ الثانية في جميع الطرق ونحوه بخلاف غيره وإن قطع العذر في الأولى بطل الجمع والقصر طه فأنه ما يجمع وفي الثانية يتمها خلا (وإن جتمع في وقت الثانية) بشرط أن لا يشرط (تية) الجمع في وقت الأولى) لأنه متى أخرها عن ذلك بغيره سارت قضاء لهما (أن لم يبق) وقتها (عن فعلها) لأن تأخيرها إلى ما يضي عن قضاءها هو عذر في الرخصة (و) الثاني استمراره إلى آخر المبيع (أي دخول وقت الثانية) فإن زال العذر قبله لم يضر زوال ما يقصبه كل من ضره أو المسافر قبله والمطر قطع ولا بأس بالتحرك بينهما ولو صلى الأولى وحده ثم الثانية أماما أو مأمورا أو مأمورا خلفا أماما أو من لم يجمع مع

(فصل) وسلاط الخوف هبت عن النبي صلى الله عليه وسلم صفات كلها آثاره في كل الأثر قلت لا في عبد الله قول بالاجلاد كلها أو قتلها

واحد منها قال أنا قال من ذهب إليها كلها فمنه والحدود سهل فانا استلموا شرطها أن يكون الحدود مباح التلصق بها كل أو
 خضر اخرج خوف هجومهم على المسلمين وحديث سهل الذي أشار إليه هو صلواته صلى الله عليه وسلم بذات الرضا طاعة سقت معه
 وطاعة وقتت يوماء الحدود صلى بالي معه وكعت ثم ثابوا لهوا الاقصهم ثم انصرفوا وسفر اوجاء الحدود وجات الطاعة الاخرى فصل
 بهم الركة التي قضيت من صلواته ثم ثبت بالسوا اموالهم ثم سلمهم متفق عليه واذا اشتد الحرف ساءوا رجالا ولا وكانا القلبة وغيرها
 يومون طاقهم وكذا الحرف باج من عدوا وسيل وقعودا وخوف خوت عدو طلبه ووقت وقوف برقة (ويستعان بحمل معنى
 صلاحها) من الملاح (ما يدفعه من قعودا لا يشغله كغيره) ككثير قوله تعالى لو انك اذلوا المسلمين مخرج رجل سلاحه في هذا الحال
 العاجية بلا نفاذ ولا في صلاة الجمعة سميت بذلك لجهتها الخلق الكثير وروىها افضل ايام الاسبوع صلوات الجمعة مستقلة وافضل من الظهر
 وفرض الوقت فلو صلى الظهر اهل يدمع ما قوت الجمعة تصح وتزخر فانه تحرف فوته واظهر بدل عنها اذا قامت (تزامن) الجمعة (كل
 ذكر) كذا ما بين المندرج اجلا لان المرأة ليست من اهل الحضور في جامع الرجال (حر) لان البليغ محسوب على سبيله (مكلف مسلم) لان
 الاسلام الفحل شرطان فكثير من سعة العبادة فلا يصح على مجنون ولا سبي لا يروى طلاق بين شهاب مرفوعا الجمعة حق واجب على
 كل مسلم في جماعة الا ارجعه عسدا جلول او امري ومريض ذواه او داود (مستوطن بنا) متداولون كل راسخ من حجر او قصب
 وقعودا لا يرث على عنه شتا ولا صيفا فاسمها اي التمام (واحد لوقت) لينا حيث شها اسم واحد كالحشم (ليس بينه وبين المسجد) اذا كان
 خارجا عن المصر (اكثر من فرسخ) خري ياقترنه غيره كن بنيام وقعودا لم يتعد جوبل من جزآن يوم ذوها واما ان كان في البلدة فيجب عليه
 السعي اليها قريبا او بعيدا سمع النداء ولم يسمع له لان البلد كالتن في الواحد (ولا يجب) الجمعة (على مسافر سقر قصر) لان التي صلى الله
 عليه وسلم واسماها كانوا ينافرون في الحج وغيره فمفصل احدهم الجمعة فيه مع اجتماع الخلق الكبرياء لا لا تزمه بنفسه لا تزمه
 غيره فان كان طاعيا بغيره او كان سفره فوق فرسخ ودون المسافة او قام عابدا مع القصر ولو استطاع نازله بغيره (ولا يجب) الجمعة على
 (صيد) وبمعنى (وامرأة) لا تلتزم ٢٣ ولا تخشى لانه لا يلزم كونه رجلا (ومن حضر هاتمه) احراته لان اساطعها عنهم تخفيف (ولم يتعد
 به) لانه ليس من اهل
 الوجوب وانما سمعت
 منه فيما (ولم يصح ان
 يؤتم بها) لتلا بغير
 السابغ متبروا (ومن
 سقطت عنه لصعد)

قلت اي كانت قليلة (بل السنة ان يكفى) المهدى له (او يدعوه وان علم من اتته الهدية) (انه) اي المهدى
 اعلم (اهدى) لاجتماع (الرد) اي الهدية اليه قل هذه المسئلة في مغلق الا كتاب من ابن الجوزي
 (فصل في وقت الجمعة) مجرد القعود والاصحاب القبول فصحب تصرف قبل القرض (وتزامن) القرض
 يعني ان الهدية لا تزم بدون قرض بل تزم واجب (بشرط ان يكون القرض بالقران الواجب) فيه لانه قرض غير
 مستحق على الواجب قرض صحيح غير انه تامل القعود كل من وعدا على المذهب هو ان الهدية لا تزم الا

كرض وخوف من خضرها (وجبت عليه وانفقت به) بوجز ان يؤتم فيها لان سقوطها لثقة السعي وقد زالت (ومن صلى بالقض
 الظهر) وهو (من) يجب (عليه حضور) الجمعة قبل صلاة الامم اي قبل ان تمام الجمعة او مع الشفعة لم تصح ظهره لانه صلى ما لم يعط
 بعور ترك ما لم يعط بما اذا قل انه يدرك الجمعة سعي اليها لا يفرض والا انظر حتى يتبين انهم ساءوا الجمعة فصل الظهر (وتصح) الظهر
 (من لا يجب عليه) الجمعة كريض وقعودا ولو زال عذره قبل تصح الامم الا الصبي اذا بلغ (والفضل) تأخير الظهر حتى يصلي الامم
 الجمعة وحضورها لمن انتفى في وجوبها عليه كعد افضل وتجب تصدق بدنيا او لصفة تار كما بلا حذر (ولا يجوز لمن تزمه) الجمعة
 (السفر) يومها بالذوال (حتى يصلي ان لم يتصف فوتره) وقبل ان يوال ينكره ان لم يأت بها في طر يقه
 (فصل في شرط لصحتها) اي سمعة الجمعة اربعة شروط (ليس منها) الا الامام (لان عليا صلى بالناس وعثمان معصومون فلم ينكره
 اعداؤه وعثمان روى البخاري عنه) (أحدها) اي احدا لشروط الوقت (لانها صلاة مفروضة تقدر على الوقت كبقية الصلوات
 فلا تصح قبل الوقت ولا بعده) اجماعا في المبدع (وأوله) اول وقت صلاة العيد لقول عدا الله بن سدان شهدت الجمعة مع اي بكر الصديق
 فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدت مع عمر فكانت خطبته وصلاته الى أن أقول قدا انتصف النهار ثم شهدت مع عثمان
 فكانت خطبته وصلاته الى أن أقول ذال النهار فبارأيت احدا باب خلفه ولا أنكره واما ما رافقني وأحدوا حجة قال وكذا روى عن
 ابن مسعود جابر وسعيد ومعاوية أنهم ساءوا قبل الزوال لم ينكر (وأخره) آخر وقت صلاة الظهر (بلا خلاف) في المبدع وقولها بعد
 الزوال افضل (فان خرج وقتها قبل الضحرة) اي قبل ان ينكر للاحرام الجمعة (صلاطها) قال في الشرح لا تملك في خلافه الا بان
 أحرموا بها في الوقت (فجسد) كساتر الصلوات تدرك بكثرة الاحرام في الوقت ولا تسقط بشئ في خروج الوقت فان بقي من الوقت قدر
 الخطبتين والضحرة يكرههم ضلوا لا لا يجوز (الشرط الثاني) حضور اربعين من اهل وجوبها يقدم بانهم في الخطبة واصلات احد
 وحث النبي صلى الله عليه وسلم مصعب بن عمير الى اهل المدينة فلما كان يوم الجمعة جمعهم وكانوا اربعين وقاتلوا جمعة بالمدينة
 وقال جابر مضت السنة ان في كل اربعين فافقوا جمعة وأحسن وظنوا ما رافقني وفيه ضعف في المبدع (الشرط الثالث) ان يكونوا
 (بقرة مستوطنين) بما عينه تجاوت به العادة فلا تنضم من مكانين متقاربين ولا تنضم من اهل الحياض بيوت الضحرة ونحوهم لان ذلك لا يصف
 الا بطلان ظاهرا كانت قبا على العرب بوجه عليه السلام ولم يصرهم بل وصرهم بغيره فاجاب عن مواعلي اصلاحها والامة حيا (وتصح) الخطبة

(فيما لم يلبس من الصبراء) لان اسعد بن زرارة اول من جمع في حوضي وانشه الترحه ايرودود وها رظني قال البيهقي حسن الاستاد
 جميع قال الخطابي حرة بني يمامه على ميل من المدينة واذا راى الامم وحده الصدقة تخرج ليرى الامم ان يؤمهم ولزمه استخلاف احدهم
 والعكس لا يقرم واحدا منهم (كان قصوا) عن الارسين (قبل امامها) لم يمتوا حجه لتقدش رطلها (استأخوا ظهرا) ان لم يكن احادتها
 حجه وان بن معه المجد بعد اخضاض بعضهم ولومهم لم يسمع الخطيبه وخطوبهم قبل قصصهم او اجمع (ومن) اسرم في الوقت ادرك (مع
 الامم منها) اى اجمعه (ركعه اتمها جعه) طليد شاي حريرة معروف طمن ادركه كعقن بالجمعة فتدرك الصلاة واد (وان ادرك قبل
 من ذلك) بان دفع الامم اسمن الثانية ثم دخل معه (تظاهروا) لفهمه سابق (اذ كان نوي ظهرا) ودخل وقته طليد وقال الكل امري
 مانوي والاعمال فقلوا من اسرم مع الامم ثم زعم من السجود انه السجود على ظهر انسان اوردته طليد فركه فذكر ان لظلم وان اسرم
 زوجه واخرج من الصفه على فذل تصح صلاته وان اخرج في الثانية نوي مقارقه وبها جعه شتر طالي ريم تقدم طليدوا اشارة بقوله
 (ويشرط تقدم طليدين) قوله تعالى فليسوا الذين كرهوا الخطيبه ولقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب طليدين
 وهو قائم فعمل بينهما محالوس متفق عليه ومما يلد كعتين لامن الظهور (من شرط ما سمعنا احادنا) بقول الخطيبه قوله عليه السلام
 على كلام لا يسد آتية بالحدقة فهو احسن رواه ابوودود عن ابي هريرة (والصلاة على رسوله) محمد (صلى الله عليه وسلم) لان كل عبادة
 اقتضت اليه كراهة اقتضت اليه كراهة كراهة كراهة (وقرأ آية) كلمة لقول جابر بن سمرة كان النبي صلى الله
 عليه وسلم قرأ آية فذكر الناس رواه مسلم قال احبقر امشوا قال يا ايها المعلق لفرقا آية لا تستقل يعني اوصى حكم قوله ثم قرأ واما حادنان
 لم يكتبوا المذهب لادمن قراءة آية ٢٣ ولو جتمعوا فصرحوا فلو قرأ احادنا من الحداء الموصلة ثم على النبي

بالتعريض (فصبر ما لوب
 بكيل اوزن اوعدا
 ذوب ذلك بقبض الصبرة
 وما ينقل بالقل) كالغيب

صلى الله عليه وسلم ابرأ (والوصية) بتقوى الله عز وجل (لانه المصروف) في المبدع وميل بالحدقة ثم
 بالصلاة ثم يبلو موصلة ثم الترافق في ظاهر كلام جماعة ولا يفي كل واحد من الخطيبين من هذه الاركان
 (و) يشترط (احسن العدد للمشرط) لسامع القدر الواجب لانه كراهية شرط الصلاة فاشترطها العدد
 ككيفية الاحكام فان قصروا او اقبل فرت دكن منها بنوا وان تتر التفرق اوقات منها لو كن واحد
 فظهر استامع مع سعة الوقت ويشترط ايضا لوقت وان يكون الخطيب مسلح بالعلمة او الجهر بهما
 بحيث يسمع العدد المشرع في الامان والتبسي استبان القدر الواجب منها والاولاد بينهما بين الصلاة (ولا يشترط
 لهما الطهارة) من الحدثين والنجس ولو خطب عسجد ولا تميزه كتر تقدم الصلاة اشره الا ان تحريم لبث الخيب بالسجد
 لا ملحق به بواجب العبادة (وكذلك لا يشترط طهارة العورة) (وان يتولاها من يتولى الصلاة) بل يستحب ذلك لان
 الخطيبه تنفصل عن الصلاة اشياء الصلاة ولا يشترط ايضا حضور متولى الصلاة الخطيبين يطهلها كلام مرمود وسير ولا يجزئ
 بشراوية مع القدرة (ومن تنهما) اى الخطيبين (ان يخطب على منبر) فله عليه السلام وهو بكر ايم من التبر وهو الارتفاع
 واقتضاه سنة مجمع عليها في شرح مسلم ومعه على تودى الى درجة التي في السطح (او) يخطب على (او) وضع على ان عدم المنبر
 لانه معناه عن عين مستقبل اليه بالحر ابروان خطيب بالارض فمن يارهم (وان يسم على المامونين) قبل عليهم لقول جابر
 كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمع المنبر يرواه ابن ماجه ورواه الاترم عن ابي بكر ورواه ابن مسعود وابن ابي ريرة ورواه البخاري عن
 حبان كلامه على من يندم في تروجه (ثم) يسن (يجلس الى فراخ) لان (يقول ابن عمر) كان النبي صلى الله عليه وسلم يجلس اذا سمع
 المنبر حتى يخرج المؤذن ثم يقرم في خطب يرواه ابوودود (وان يجلس بين الخطيبين) حديث ابن عمر السابق (و) ان (يخطب قائما) لما
 تقدم (ويتم على سيف او قوس او عصا) فله عليه السلام رواه ابوودود عن الحكم بن حزن وفيه اشارة الى ان هذا الذين قطع به
 قاطع الترو عن تروجه بالسيرو الاخرى بحرف المتين فان لم يستد مسك يمينه بشماله او اسلمه (و) ان (يصد تلقا موجه) فله عليه
 السلام ولان في ثقافته الى احاديثه اعراضا عن الآخرون استبرهم كرويه عن فون اليه ان خطب فقل السجدة ذكره في المبدع
 (و) ان (يصر الخطيبه) لما روى مسلم عن عمار مروان طول صلاة الرجل وقصر خطبته من فقهه فطلبوا صلاة واقصر الخطيبه وان
 تكون الثانية اصغر ورفع سرته فذكر امكانه (و) ان (يدعو المسلمين) لا تمسكن في غير خطبة فقه والى يباح الخطيبين وان يخطب
 من عهده قال في المبدع ونزل بسر طوا ان اغلب تد ارج على يدا قاطموا فيه بالجمعة جاز اتباعهم صلواتا بن ابي موسى صلى الله
 عليه وسلم يدها ناهر (فصل) وصلاة (الجمعة) كتمان (اجا طحا ابن المنذر) (ومن ان فرا جهر) فله عليه السلام
 (في) الركعة (الاولى بالجمعة) بداهة فقه (وي) الركعة (الثانية بالمتقين) لا عليه السلام كل فزوم ما رواه مسلم عن ابن عباس رواه
 يراق في صرح على الاولى الف الام السجدة وفي الثانية هل الى لانه عليه السلام كل فزوم ما متفق عليه من حديث ابي هريرة
 وتحرم (اقامتها) اى بالجمعة وكذا الصلوة (في) اكثر من موضع من البلد لا عليه السلام (اجا طحا لم يبقوا هافي اكثر من موضع واحد
 (الا لاجه) كراهة بالبدن تاحد اقطاره او بعد الجامع اوضعه او خوفه فقه وجوز انه ردها فاقط لانه فصل في الامصار الخطبة
 في مواضع من غير نكير فكان اجا طحا ذكره في المبدع (فان فعلوا) اى صلواتا في موضعين او اكثر بلا جعة (فالمسجود بالسيرو بالامام

أراد أن يقربها ولو تأخرت أو ما أتته فشرط الأول أن تصح غير ما أقيمت عليه وتقرر ما أجمعت (فإن استوفى أدنى ما عليه فالتأني
بالطهارة لأن الاستغناء حصل بالأولى فأنط الحكم هو اعتبار السبق بالأحرام وإن وقفتا معا) ولا ضرورة لأحدا معا بل لا بد أن لا يمكن
تصحيحهما ولا تصحيح أحدهما إن أمكن إعادتهما جمعة قبلوا أو لا صلوا على ظهر (و جعلت الأولى) منها (بطلان) ويصلون ظهرا
لاحتمال سبق أحدهما فصح ثلاثة أركان فلو أقيمت في المصير جاءه وجوبه كغيره وقتوا ووافق الصديق يوم الجمعة فقلت عن خبره
مع الإمام كبري عن إمام فإن اجتمع معه بعد الغزاة ظهره أو لا على ظهره أو كذا: أليدها فأعز مواضع فعلها سقط (واقل
السنة) الرابعة (بما أجمعت كتمان) لأنه عليه السلام كل يوم بعد الجمعة وكثير من مقتضى عليه من حديث بن عمر (واكثره سنة)
وكانت تقول ابن عمر كل من صلى على الله عليه وسلم ظهره أو لا بد ودو يصلي على مكانه بخلاف ما أثار السن في فصل بن عمر سنة بسلام
أو اتقال من موضعه ولا يستدل قبلها أي: أتيت قال بسا القوامي على في المسجد إذا نزل المؤمنون ركعت (وسن أن يقتل في
يومها) ثلثمائة لو أنكم ظهروا يومكم هذا عن جاع وعتد معنى أي إلى الصلاة أفضل (وقدم) فيه ظرو (وسن) (تلفظ وتطلب)
لما روى البخاري عن أبي سعيد مرغا لا يقتل رجل يوم الجمعة ويظهر ما استطاع من ظهره ويص من من طيب امرأته ثم
يخرج فلا يفرق بين اثنين يصلي ما كتبه ثم نصت ذلك تكلم الإمام الأغفر لما يمتد بين الجمعة (والأخرى) (و) (أن) (ليس) (حسن) (تجابه)
لوروده في بعض الأوقات وأفضلها الضيق وهو يوم ردى (و) (أن) (يكبر) (الياماشيا) لقوله عليه السلام ومشي لمركب ويكون بسكنة
وقار صدق أفعى العجر الثاني (و) (أن) (يدنو من الإمام) يستدل أقبلة لقوله عليه السلام من غسل وأغسله وكبر واستكرو مشي ولم
يزكروا من الإمام فإن استمع ولم يسمع كله بكل خطوة يخطوها جرسه على سيماها وقامها أو أجادوا أو أودوا واستندت فقامت
ويستدل بالصلاة ولا كروا القراءة (و) (أن) (قرأ سورة الكهف في يومها) لما روى البيهقي بسناد حسن عن أبي سعيد مرغا من قرأ سورة
الكهف يوم الجمعة أنامه من النوم ما بين الجمعة وبين الجمعة يكبر الدعاء ما بين يصادف ما عدا الأربعة (و) (أن) (يكبر الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم) لقوله عليه السلام: أكلوا على من الصلاة يوم الجمعة واما أبو داود وغيره: كذا بينها ٧٤ (ولا يخطأ رطب الناس) لما روى
أجلان النبي صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر رأى رجلا يتغلى رطب الناس فقال له ليس قد أدت

(الآن يكون) الخطي (الإمام) فلا يكبر الحاجب فالحق في التنية المؤذن (أو) يكون الخطي (أو)
فرجه) لا يصل إليها إلا به فيخطي لأنهم استطاعوا في أنفسهم يتأخرهم (وسن أن يقم عليه) ولوعده
أوله ما كثر فيجلس مكانه حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقم الرجل خلف من مقعده
ويجلس فيه متفق عليه ولكن يقول أقصو قامة في التلخيص (الآن) المصنف (من) قدم صاحبها فيجلس
في موضع صفته) وكذا في حاشي لفظه بدون أنه قال في الشرح لأن التائب يقوم بأختياره وإن كان جلس في مكان
الإمام أو لم يق الملة أو استقبل المصلين في مكان شيق أقبله أبو المعالي وكروا آثار خبره مكانه القاضى لا يقبله أو ليس أخير المؤثر بينه
(وسن دفع مصل مغروته) لأنه كذا ثبت عنه (ما لم يحضر الصلاة بغيره) به بنفسه ولا يصلي عليه (ومن ظم من موضعه) لما روى لفظه ثم
طالاه قير يافقوا حتى به لقوله عليه السلام من ظم من محله سمع الله فهو أحق به يومه ومسلم ولم يخبره لا كثر ما روى في يومها
دخل المسجد (والإمام يخطي لم يخطي) لو كان وقتي (حتى) يصلي ركعتين يوتر فيهما) لقوله عليه السلام إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد
خرج الإمام فليصل ركعتين متفق عليه وأمسك وتجويز فيهما فإن جلس فقام حتى تمامه بل الفصل قسن تحية المسجد دخل غير
وقتني وقيام الخطيب ودخله صلاة عداو بعدش وعق إقامة ودخل المسجد للحرام لأن تحية الطواف (ولا يجوز الكلام) الإمام
يخطب إذا كان منه بحيث يسمعه لقوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لقوله عليه السلام من ظم من قامة قد رافعا من أفا
فلا جبهه لرواه أحد (الآن) أي الإمام فلا يهرم عليه الكلام (ولكن يكلمه) لصلته لأنه صلى الله عليه وسلم ظم ما تلاوكمه هو ويجب
التعذير ضرر بوقاقل عن حكمة (ويجوز الكلام) قبل الخطبة (أو جدها) وإذا سكنت بين الخطبتين أو شق على إقامة الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم إذا سمعها من الخطيب أو من سوا الدعاء ما بين عليه وجده خفية إذا غطس ورسلا ومشميت غطس وإشارة
أنه إذا فهمت كلامه لا تكسبت مستكلم بإشارة وقركم والبث والشرب حال الخطبة أن سمعها بالآذان من عليه (باب صلاة العبدين)
سمى لأنه لا يجوز دوتكر ولا وقاؤه أو قاء ولا وجهه أعياد (وهي) أي صلاة الصديقين (فرض كفاية) لقوله تعالى فصل لربنا ونقر وكان النبي
صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده يداومون عليها (أنافه) كما هو الحال بلسانهم الإمام) لأنهم أعلام الدين الظاهر (و) (أول) (وقها) كصلاة
الصنعي) لأنه عليه السلام من عدل مصلوحا الأبدال قناع الشمس ذكر في بليدع (آخره) أي آخر وقتها (الزوال) أي زوال الشمس
فإن لم يعل بالبعد (أجده) أي زوال (صالحا من الغد) قضيا لما روى ابن عمر بن ناس عن عمروة ممن لا زاد قال غم علينا غل شوال
فلمسنا ما بينه فيجاء وكسبي آخر النهار فشهدوا أنهم أو الأجل بالأمس فقام النبي صلى الله عليه وسلم الناس أن يظفروا من مهمذان
مخرجوا عند الصبح واما جلوباوداودا فظن وحسنه (وسن صلاة لعم) (في صحراء) قرية عرفانها بن سعد فكان النبي صلى الله
عليه وسلم يخرج في الظفر والاضحى إلى المصل متفق عليه فكذا الخلفاء بعدهم (و) (سنة) (تقديم صلاة) الاضحى وعكسه (القطي) فيخرجها

والأجاء (وقض ما يتناول)
بالتناول وقض غير
ذلك كله وروى كائين
(بالخشية) وقيل وقض

لصغير

روى الشافعي رحمه الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو بن حزم أن يجعل الأضحية وآخر القلوة ذكر الأضحية (و) (يسن) (أ) كلمة
 فيها) أي قبل الخروج لصلاة القلوة يقول رب زدني علما صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم القلوة حتى يطر يطير ولا يطعم يوم النحر
 حتى يصلي رواه أحمد الأفضل على تمرات أو تمر أو التوسعة على الأهل والصدقة (وعنه) (أي) (يسن) (أ) (في الأضحية أن يصلي)
 حتى يصلي (أي) على من أشعبه لما تقدم والاولى من كعبه (أو تكفه) صلاة العيد (في الجامع لأعداء) الإجماع المشرفة لغة فله
 عليه السلام ويستحب لأمه أن يستغفر من صلي بشفعة الناس في المسجد لفضل على ويحمله طهر فلم يخالها قبل الأمام وحده
 وأياما سبق سقط به الفرض وجازت التضحية (و) (يسن) تكبير مأثور بها) (أي) يحصل له من الأمان وتلاوة الصلاة تكثيرها
 (طائفا) لقول على رضي الله عنه من السنة أن يخرج إلى العيد ليلته وأداء الترمذي يقول العمل على هذا عند أهل العلم (بعد) صلاة
 (الصبح) (و) (يسن) تأخر ألام إلى وقت الصلاة) لقول أبي سعيد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم القلوة والأضحية إلى المسجد فليقول
 ثم يبدأ به الصلاة وأمسك ولأن الأمام يطر ولا يطر ويخرج (على) (أسن) (هـ) (أي) لا يسأله أهل نياحه لقول جابر كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يمشي وليس يرد الأحرار في المدين والجمعة وأما ابن عبد البر (أ) (المشكوك) يخرج في نياحه احتكافه) لأنه أثار عبادة
 فاستحب بقائه (ومن شرطها) أي شرط صحة صلاة العيد (استيطان) وعددا للجمعة (بالتقام) (الاحتكاف) تمام الجمعة لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم وفق العيد في يوم جمعة فلم يصل (لأن الأمام) فلا يشترط كالجعة (و) (يسن) أن تذا من طريق (أن يرجع من طريق
 أخرى) (لما روى) البخاري عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج إلى العيد خالف ١٥ الطريق وكذا الجمعة قال يشرح

الشمس ولا تخرج فلك أيضا
 في تحصيل الجمعة وتلقي
 المذبح الظاهران المخافة
 فيه ثم حلت في خاص
 فلا يتحقق بغيره
 (و) يصلها وكثير قبل
 الخطبة) لقول ابن عمر
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أبو بكر وعمر
 وعثمان يصلون العيد
 قبل الخطبة متفق عليه

استبرأ ويحتمل (و) (يحب) (أو يباح) لأنه قبول لما لا يجوز وعليه سقط كل ما في الأول كالتصحيح
 والشراو إلى الألب أو وصيه وأما كقول أمية وعند عدم الأوليات يقضى لمن يديه من يوم وقوفه بغيرها
 ضاعا في الاقتناع لكن صح من الصغير والمجنون قضى لما كوله الذي يدين منه الصغير (و) (يح) (أن
 يجب) (الإنسان) (شأ) من دار أو صيد أو غيرها (ويستحب) (تجبه) (مطلوبة) كاليوم والوقت (و) (يصح) (أن
 يجب) (أمة) (ما لا يمتنع) (جلها) (كلت) (و) (لوجه) (و) (شرط) (لرجوع) (من) (شلت) (الخطبة) (دله)
 الشرط (و) (أن) (عبد) (دين) (مليته) (مع) (أو) (أمر) (أمنه) (مع) (أو) (ترك) (له) (أو) (أجل) (منه) (أو) (أنه) (عنه) (أو) (كلمه)
 أو تصدق به عليه أو عاقضته (مع) (لزم) (بغيره) (و) (يرث) (فقت) (لوقيل) (لله) (أي) (من) (لأن) (تأجيله) (لأنه)
 يبوته في القيمة (وتصح) (لبراءة) (من) (الحق) (ولو) (كان) (الحق) (بجهولا) (لها) (أو) (لأحد) (عها) (أو) (سواها) (لا) (تدبر)
 أو صفته أو عمارا ولو لم يتعدو عليه لكن لو جهل به أو علمه من عليه الحق وكسبه عرف من أنه لو علمه لم
 يبرئه مع إقراره في الاقتناع (ولا تصح) (له) (من) (غيره) (هو) (أي) (الذين) (عليه) (لأن) (الخطبة) (تختص)

٢٤ - نيل المآرب (و) (الركعة) (الثانية) قبل القراءة (لما روى) أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كبر في عيد أثنى عشرة تكبيرة سبحان الأولى وخاف في الآخرة استناد حسن قال أحمد أنه سأل أسد بن
 الله عليه وسلم في التكبير وكيفية جاز (يرفع يديه مع كل تكبيرة) لقول عائشة بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه مع التكبير
 قال أحمد فأرى أن يدخل فيه هنا كل من كبر يديه مع كل تكبيرة في الجنازة والعبادة من زيد كالتكبير وأما الأثر
 (و) (قول) (بين) (كل) (تكبيرتين) (الله) (أكبر) (كبر) (أو) (الحمد) (كثير) (أو) (سبحان) (الله) (محمد) (بكر) (أو) (أعيا) (صلى) (الله) (علي) (سيدنا) (محمد) (النبي) (و) (أ) (لهم) (وسلم)
 تسليما) لقول عاصم بن عاصم أن ابن مسعود دعاهما بقوله بعد تكبيرات العيد فقال محمد فاقه وثنى عليه وصلى على النبي صلى الله عليه
 وسلم واد الأثر من رويها خرج به أحمد (و) (أن) (أحب) (قال) (غيره) (فك) (لأن) (الفرق) (أ) (كبر) (جدا) (التكبير) (و) (أ) (أثنى) (عدد) (التكبير) (بن) (على
 اليقين وإذا سئى التكبير حتى قرأ سقط لأن سئى قلتهما وإن أدرك الأملها كما أحرم من كبر ولا يستقل بقضائه التكبير وإن أدركه
 قائما جدر فاعه من التكبير في نفسه وكذا أن أدركه في أثناء سقط ما لم يقرأ (ثم أجزأ) (لقول) (ابن) (عمر) (كان) (النبي) (صلى) (الله) (عليه) (وسلم)
 يجهز بأمره في العيدين والاستقام وأما الفرق فلي (في) (الركعة) (الاولى) (بعد) (الافتتاح) (يسبح) (و) (يا) (عاشق) (في) (الثانية) (لقول) (سمره) (أن) (النبي)
 صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين يسبح الله ثلاثين مرة (و) (أ) (أخذ) (حديث) (الثانية) (رواه) (أحمد) (فإن) (سالم) (من) (الصلاة) (تطلب) (تسليتين)
 كخطبة الجمعة في أحكامها حتى في الكلام الاتكثير مع المطلب (فتح) (الاولى) (بفتح) (تكريرات) (ثانية) (سبحان) (والثانية) (يسبح) (تكريرات)

كذلك لما روي عبد الله بن عبد الله بن حنبل عن علي بن بكير عن الامام يوم العيد قبل ان يخطب تسع تكبيرات وفي الثانية تسع تكبيرات
 (يعني في خطبة الظهر على السجدة) لقوله عليه السلام اغتروهم بما عن السؤال في هذا اليوم (ويعني لم ينجز جون) جساوقدوا
 والى جوابه وقت (ويرغبهم) في خطبة (الاضحية في الاضحية و يبين لهم حكمها) لا تمتنع ان الذي صلى الله عليه وسلم ذكر في خطبة
 الاضحية كثيرا من اشكالها من رواية ابي سعيد البراء بن ربيعة (والتكبيرات الزوائد) سنة (والذكر بينهما) أي بين التكبيرات
 سنة ولا بين عيد التكبير الاخر في ركعتين (والثلاثين سنة) لما روي عنه من عبد الله بن السائب قال شهدت مع النبي صلى الله
 عليه وسلم فلما قضى الصلاة قال اتخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب رواه ابن ماجه واستاده
 قتات ولو وجبت لو جب حضوره واستماعها والمستمكن حضر الميمن والقائم والخطبة وان يقرن بموطة اذا لم يسمن
 خطبة الرجال (ومكره التنفل) وقضاها فاقبل (اي صلاة) اي صلاة العيد (و بعدها في موضعها) قبل ما قرأه لقول ابن عباس خرج
 النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد فلي ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما متفق عليه (و بين من فاته) صلاة العيد (او) فاته (بعضها
 فلهما) اي يومها قبل الزوال او بعده (على سفتها) لقول آتس وكثير الصلوات (وبين التكبير المطلق) أي الذي لم يقيد بأخبار الصلوات
 وانما هو وجه غير آشيء (في ليلتي العيدين) في البيوت والاسواق والمساجد وغيره ما يجهر به في الخروج الى المصلى الى فراخ الامام
 من خطبته (و) التكبير (في عيد فطر أكد) لقوله تعالى وتكبروا العدة وتكبروا (وبين التكبير المطلق ايضا) في كل عرفة
 الحجة) ولولم ير حجة الاعام ٢٦ (و) بين التكبير المقتضب كل فريضة في جماعة في الاضحية) لان ابن عمر

وجود معين وهو متصف هنا (الا ان كان شامتا) فانها تصبح
 * (فصل في لكل واحد) أبان أو غيره (ان يرجع في حقه قبل اقباشها) لان عقد الحجة يترتب فلا
 بدخيل تحت المنع قال الحارثي وقتي الموهوب ويحبه حقه قبل القبض رجوع لحصول المناقة (مع
 الكراهة) خروجا من خلاف من قال ان الحجة تلزم بالعقد ولا يصح الرجوع للاب فيها ربه لانه (الا
 بالقول) لان قوله قد بدحت في حق أو ارتفعت أو رددتها (و بعد قباها بصرم) الرجوع (ولا يصح)
 لانها سارت لازمة تقصر في اوقافهم بهذه تصرف في ملكه الغير بغير موافق شرعي (ما يمكن) الواجب
 (أبأنه أن يرجع) فيأديه لانه (شروط أربعة) الشرط الاول (ان لا ينط) أي لا ي (حده
 من الرجوع) فان استقطط (و) الثاني (أن لا تزيد زيادة متصلة باليمن للموهبة) كاسمن والكبر
 والمحل وتتم الصنعة (و) الثالث (ان تكون) العين الموهبة (باقية في ملكه) فان تلفت فلا رجوع
 في قيمتها وان استرد الامه أو كان وجهها للاستخفاف لم عك الرجوع (و) الرابع (ان لا يردها) لا ين

كان لا يكبر اذا صلى وحده
 قال ابن مسعود انها
 التكبير على من صلى في
 جماعة رواه ابن المنذر
 فالتفت الامام الى
 المؤمنين ثم تكبر لنفسه
 عليه السلام (من صلاة
 الفجر يوم عرفة) روى
 عن ابن عمر وعلى وابن
 عباس وابن مسعود
 رضي الله عنهم (والعمر

من صلاة الظهر يوم النحر الى آخر أيام التشريق) لانه قبل فلاته فحول
 بالتلبية والجره مسنون الا لمرأتين أو ثلاثة كركب الصلاة قدمه في البدع واذ فاته صلاة من عامه ففضاها فيها في جماعة كبر
 ليقام وقت التكبير (وان فيه) أي التكبير (قضاء) مكانه فان ظلم أو ذهب حاد فحس (ما لم يحدث أو يخرج من المسجد) أو بطل الفصل
 لانه كانت محله أو يكبر المأموم اذا نساه الامام والمسبوق اذا قضى كذا كرواهما ولا ينس التكبير (عقب صلاة العيد) لان لا نراها
 جاء في المكتوبات ولا ينسب فاته ولا فريضة سلاها من غير ما تقدم (وصفته) أي التكبير (شفاها) كبر فقه كبر لا اله الا الله والله
 أكبر الله أكبر والله أحد ويحيز حرة واحدة وان زاد فلا بأس وان كرره لانه لا يفسد لانه عليه السلام كان يقول كذلك رواه الحارثي
 وقوله على وحكاية ابن المنذر عن عمرو لا بأس بقره لفريضة قبل الله منا ومنه كما لم يوجب بالالتفات عرفة بالامصال لانه دعه
 وذ كرر أول من فعلها ابن عباس ومحمود بن حريز

يقال كسفت بفتح الكاف وضمه هاء مشقة وهو ذهب شمس الشمس والقمر أو ضمهما فطها ثابت بالنسبة المشهورة واستنبطها
 بعضهم من قره تعالى من آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا الشمس والقمر ولا القمر واسجدوا لله أي خلقهم (نسن) سجدة
 الكسوف (جامعة) وفي جامع أفضل لقرل عاشق خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فقام وكبر وصف الناس وراه متفق
 عليه (ورقادي) كاسائر التوافل (اذا كسفت أحداث التبرين) الشمس والقمر ووقتهما ابتدأته الى التجلي ولا تقضى كل سنة واحدة
 مسجدة فيصلي (ركعتين) و بين الفصل لما (يتراقى الأولى جهرا) ولولي كسوف الشمس (هذا التكبير مسجدة واحدة) من غير تعيين

(مهر بر كم) كوكبا (طوبى لا) من غير تقليد (مهر بر كم) واسمه (وسبح) أى يقول سميع أقبلن حله فرفضه (و يحمدا) أى يقول وينالون
 الجذب بعد اعتداله كغيرها (مهر بر كم) أى الله فهو سورة طوبى لدون الأولى (مهر بر كم) قيل (الركوع وهو دون الأولى) (مهر بر كم) فسمي ويحمدا كما
 ختم ولا يليل (عمود - جد - مسجد - طوبى - باين) ولا يليل الجلاوس بين السجدة (مهر بر كم) (الركعة - الثانية) (كالركعة الأولى) لكن دونها
 في كل ما يليل فيها (مهر بر كم) فله عليه الصلاة والسلام كل روى عنه فليس طرق مضاهي الصعيدين ولا شيء لمناخبة
 لاصليه الصلاة والسلام أمرهم ادون خطبة ولا تادان فرغت قبل التبلي ليردوهو يذكر كما لو كان وقتهم (فان نغنى الك - وفيا)
 أى الصلاة (أنها حقيقة) قوله عليه السلام فصولا وادعوا حتى ينكشف ما بينكم متفق عليه من حديث ابن مسعود (وان غابت الشمس
 كسفه أو طلعت الشمس أو طلع فجر (والفجر خافض) لم يصل لأذهب وقتا لا تنقاعهم ما وصل بالاصل في زمانه وهذا غير أو كانت
 آية عذاب غير الزلزلة لم تصل) لعدم صفة عنه وعن أصحابه عليه السلام مع أنه جلف في زمانهم اشتغال بقصر وهو يبالى بالراح والصواعق
 والمازلة وهي دجة الأرض واضطرابها وعدم سكنها فيصلى لما كان دامت لفعل ابن عباس رواه مسعود اليه في ورى الشافعي عن
 علي نحوه وقال لو ثبت هذا الحديث لقتلناه (وان أى) صلى الكسوف (في كل ركعة ثلاث ركعات أو أربع أو خمس جائز) روى مسلم من
 طريق جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى سنن ركعات بأربع سجدة رات ومن حديث ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم بمائة ركعات
 في أربع سجدات تنور روى أبو داود عن أبي بن كعب أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في كل ركعة خمس ركعات وسجدتين وثقت
 الرواية تصل إلى أن عدد الركوع في ركعتين سواء قال النووي بكل فرع ٢٧ قال بعض الصحابة وما بعد الأول

سنة لا تترك بهال ركعة
 ويصح فعلها كساقطة
 وتعلم جازة على كسوف
 وعلى جهة وبعد أن
 قوتها وقدم تراويح
 على كسوفان تعذر قطعها
 وتصور كسوف الشمس
 والقمري على وقت الله
 على كل شيء قدير فان وقع
 مرة فمضى ثم دفع
 (باب صلاة الاستسقاء)

فان رهنها فلا يرجع لايه لتسحق الرحمن وكذلك إذا أفسد الأية - لا يرجع إلا بطلب حتى يحق التفرقة
 بالعين (والأب الحمران يتصل من مال ولهم مشاء) مع حاجة الأبيوع عليه ما هو صفرا لولده كبره وسقطه
 ورضاء ويطعمه ويغفره دون أمه وجذوقهما (بشرط خمسة) الأول (أن لا يضره) بأن يكون فاضلا عن
 حاجة الولد فليس له أن يتصل بغيره وإن تمكن أم ولد ولا آلهة حرة يقتسبها أو رأس مال بخارة (د)
 الثاني (أن لا يكون) الثاني (في مرض مرن أحدهما) أى الأب أو الأم لا يجرى فضاء عقد السبب القاطع
 الثالث (د) الثالث (أن لا يضره) أى الأب (لو أنه آخر) لا يتصل من مال لولده يذليل عليه لولده عمرو
 الرابع (د) الرابع (أن يكون الثلث بالقبض) لما يتلك (مع القول) أى قوله تملكه أو نحوه (أو الثانية) لأن
 القبض أهم من أن يكون الثلث وغيره فاعتبر القول أو الثانية ليعتبر وجه القبض (د) الخامس (أن يكون
 لما يتلك) الأب (عينا موجودا فلا يصح أن يتملك) دين لأنه لا يملك التصرف فيه قبل قبضه ولا أن
 يتملك (في ذمته من دين ولده) ولا أبا أو أخا لولده (ولا يملك الأب (أن يرى غسه) من دين ولده الذي

وهو الماء بطلب السقيا على صفة مخصوصة أى الصلاة لأجل طلب السقيا على الوجه السابق (فإن جادت الأرض) أى جعلت والجدب
 قبض المسبب (وقسط) أى احتسب المطر وضر فلو كانا ضرهم غمرهم وصوبوا وانهار (ولو ما جاعة فزادى) وهي سنة مؤكدة
 قول عبد الله بن زيد يخرج النبي صلى الله عليه وسلم يستقي قومه إلى الصلابة وهو وحوليه دامه صلى ركعتين جهرا فيها التفرقة
 متفق عليه والأفضل جماعة حتى يغرروا وكان العطش في غير أرضهم ولا استسقاء لقطع مطر عن أرض غير مكنونة ولا مسافة لعلم
 الضرر (ومشتها في موضعها أو أحكامها) صلاة (د) قال ابن عباس سنة الاستسقاء سنة العبدین قسن في الصحراء وصل ركعتين
 يكفي الأولى يستأزوا وفي الثانية خصام غير آذن ولا قامة قال ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين كاملتين في الصلاة
 الترمذي حديث حسن صحيح وقرأ في الأولى سبح وفي الثانية يا ذا الجلال والإكرام وإذا أراد الأمام الخروج لمواظفة
 الناس) أى ذكرهم بما يلحقهم من الثواب والعقاب وأمرهم (بالنوبة من المعاصي والمخرج من الظلمات) بدعاه إلى مستغيبها لأن
 المعاصي سبب القطع والظلمة سبب البركات (د) أمرهم (بترك التسلل من الشجار منى المداولة) لأنهم يعمل على المصيبة ولهم
 وتفتح نزولها لغير لقوله عليه الصلاة والسلام خرجت أنبياء في القدر قلاحي فلان وفلان فرفعت (د) أمرهم بالصيام لأنه وسيلة
 إلى نزول النور ولحديث دعوة الصائم لا ترد (د) أمرهم (بالصدقة) لأنهم استغنوا عن كل شيء (د) أمرهم (بعدم يخرجون فيه)
 لتهيبوا الخروج على الصفة المستنورة (وتتطلب لها بالانفصال وإزالة الروائح الكريهة وتقليم الأظفار والتلبيز (ولا ينطبق)

لأنهم لم يستكفوا عن خضوع (ويخرج) الأمام كغيره (منواضع متفشاة) أي خاضعة (متفلا) من القلوب والحواس (منضرا) أي مستكفا
 لقول ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم للاستسقاء متفلا متواضعا متفشاة متضرعا طالع الترمذي حديث حسن صحيح (ومعه
 أهل الدين والصلاح والشيوخ) لأنه أسرع لأجابتهم (والصبيان للمدينون) لأنهم لا ذنوب لهم وأوسع خروج لطفل وعجز ووزنهم
 والتوسل بالصالحين (وان خرج أهل القنعة متفردين عن المسلمين) يمكن قوله تعالى واقفوا عنه لتأنيدهم الذين ظلموا منكم خاصة
 (لا أن أقروا) (يوم) لتلائق نزول غيث يوم خروجهم وحدهم فكان أعظم قسنتهم ورعا فقتلهم غيرهم (لوعتروا) أي أهل
 القنعة لا يخرجون وجوب الطلب لزوج (فصل بهم) وكثيرا جديلا علم (ثم خطب) خطبة (واحدة) لا يلامنزل أن النبي صلى الله عليه وسلم
 خطبها كقومتها بخطب على منبرهم من الاقتراحه كرمالا تتركه لغيره الأحكام والناس جلوس فلهي المبدع (بتهنئة) بالاكبير
 كخطبة العيد) لقول ابن عباس صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء كاستغفار في العيد (ويكره فيها الاستسقاء وقراءة لايات التي
 فيها لأمره) قوله استغفروا لكم أن كان غفارا الآية قال في المروءة القروح ويكرهها في الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 لأن ذلك معرفة على الإجابة (ويرجع يديه) استجابا في الدعاء لقول أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في
 الاستسقاء وكان يرفع يديه في راس يديه متفق عليه وظهورهما نحو السجدة لم يدع رواه مسلم (فقد عرنا الذي صلى الله عليه وسلم)
 فأجاباه (ومعه) ما رواه ابن عمر (اللهم استقنا) يوصل لمعزوقها (غيا) أي مطرا (مغيثا) أي متقدما من الشدة يقال غاثه وفاته
 (أي استقر) أي آخرها أي حديث مروثا غيا ٢٨ مجللا سحاطا طيبة وأما اللهم استغنا القيت ولا يجتمع القائلين اللهم

الافاع شرطاً أساساً وهو أن لا يكون الأب كقرا أو الابن مسلماً إلا سناً فإذن الابن كقراهم أسلم قاله الشيخ
 وقال الأئمة أن الأب المسلم ليس له أن يأخذ من ماله أو ماله الكافراً (وليس له ماله بطالبه) أي الأب
 (بما في نفسه من دين) من فرض أو من مبيع أو قيمة متفق أوارش شاية (بسل أذلت) الأب
 وبعد الولد عينه لئلا قرنه لايه أو أرمعه أو رخصه منه بدمه (أخذ) أي لم يجده (من تركه)
 أن لم يكن اتفق منه ولا يكون ميراثاً له وله دون سائر الورثة من رأس المال
 (فصل في وياح الإنسان) من ذكر أو أنثى (أن خصمه ما بين يديه) على غشوق ربضه الله تعالى ولو
 أسكره أن يولده (في حال حياته وعلى من حدث) له قدسمة ماله (حسنة جوا) يحصل التديل
 (ويجب عليه التوبة بينهم على قدر ازتهم) منها لا في نفقة وكسوة وجب الكفاية (فإن زوج
 أسددهم أو خصه بالأذن البقية ثم عليه) وله التخصيص وإن الباقى منهم ثم أحذف ذواها صالح
 وعبد الله وحبل فمن له أولاد زوج بعض ناته فجوزها أو أعطاهما قال على جيع ولهم مثل ما أعطاه

مقبولة لاستيقاع عذاب
 ولا يلاعنوا لهدم ولا فرق
 اللهم أن يا عبدوا البلاد
 من الآراء واليهود
 والنفقة ما لا شكركه لا
 البتة اللهم آيتنا لنزوح
 وأدولنا الصرع واضعنا
 من ربك السماوات
 علينا من ربك اللهم
 أرفع عنا الجوع والجهد
 والعري واكشف عنا

من البلايا لا يكره أحد فترك اللهم فاستغفرك العنة كنت غفلا
 فويل السماء علينا مدرا أو من أن يستقبل القبلة في أثناء الخطبة ويحول رواه فيجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن ويضع
 الناس ذكركم يتركونه حتى يزعمهم ثيابهم ويدهوسهم فيقول اللهم اغفرنا ما كنا نعلمنا وعدتنا ما كنا نعلمنا قد دعونا كذا كذا
 فلتنجسنا كذا وعدتنا أن سقوا أو أعلوا أو أن ياتوا (وان سقوا قبل خروجهم شكروا الله وأولئك من فضله) ولا صلوات إلا أن
 يكونوا تاهبوا والخروج في صلواتها شكرهم ويألوهم المزدمن فضله (وبنادى) لها (الصلاة جامعة) كالسفر والعيد يختلف
 جناز توتر أوج ولأول من تصوب على الأعراس الثاني على الخالعة في الرأية برقصها أو تصبها (وليس من شرطها أن الأمام
 كالحديث وغيرهما) ومن أن يتقفى أول المطر أو يخرج وهو ثيابا ليصيحها) لقول أنس ما بينوا نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مطر فصر نوره حتى أصابه من المطر فقلت ما صنعت هذا قال لا نهديت عهد بربعه أو مسلم ذلك كرجاء حتى يتواضعوا بفضل لأنه روي
 أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول إذا سال فرأى آخر رجلا ينادي في وجهه الله طوبى لفتك ظهره وفي معناه إذا دعا زفارة النيل ويحمره
 (وإذا زالت المياه وخيف منها أن يقول اللهم حوالينا) أي أنزل حوالينا المدينة في مواطن البات (ولطينا) في المدينة ولا في غيرها
 من المباني (اللهم على القلوب) أي الرأيا السفل (والأكل) بفتح الحزنة عليها مائة على وزن أسالوكمس الحزنة خير مد على وزن جبال
 قاله طحا في الجبال الصغار (وطرون لأدية) أي لا يمكنه الخفضة (ومنايت الشجر) أي أسوطها لأنه أنفع طما في الصبيح أنه
 عليه السلام كان يقول ذلك (ربنا لا تجعلنا بلا طاعة لنا) أي لا تجعلنا من الأعمال لا تطيق (الآية) أي وأرضعنا وأغفر لنا وأرنا

(دزمه)

فصل وصلي عليه) وان لم يستهل قربة عليه السلام انشط بصل عليه وادعى لوالديه بالغرقة والرحمة واه أجندوا يوداد
وتنصب تمثله فان جهل أذكر هو أم أتى سمي صالحا لها (ومن تعذر غسله) لعدم الماء أو غيره كالغرق والجذام والتبضع
(ييمم) كالتبضع اذا تعذر غسله الفصل وان تعذر غسل بعضه غسل ما يمكن ويسمى بالحق (و) يصحب (على التماسل ستر مراه) من الميت
(ان لم يكن حشا) فيلزمه ستر اخر لاظهار الخيرون في حال المحسن وتختاف على المني ولا تشهد الا لمن شهد له النبي صلى الله عليه وسلم
وغيره من النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر العداقة يستحب لمن الخمر بالمسلم
(فصل في في الكفن) (يجب تكفينه في مثله) لقوله عليه السلام في المحرم كفنوه في ثوبه (مقدم على دين) ولو برهن (وغيره) من وصية
ورث لان النفس غنم بالكسوة على الدين فكذا الميت فيجب بطق قد حرق الميت ثوبا لا يصف البشارة بستره من ملوس من مثله
ما لم يوس بدونه والجدد أفضل (فان لم يكن له) أي كسيت (ماله) كفته وموته تجهيزه (على من تزمه كفته) لان ذلك يلزمه حال الحياة
فكذا بعد الموت (الا زوج لا يلزمه كفن امرأته) ولو غلبا لان الكسوة وجبت عليه بالزوجة والتمكن من الاستمتاع وقد انقطع
فكذلك الموت فان عدم مال الميت من تزمه كفته فن يت المائل اذا كان مسلما فان لم يكن فلي المسلمين العالين حاله قال الشيخ في الدين
من ظن ان غيره لا يقوم به تعيين عليه فان أراد اخص الورثة ان يقر بغيره يلزمه بقية الورثة قبوله لكن ليس البقية بشه وسلبه من كفته بعد
وقته وما دامت انسان مع جماعة في سفر كفنوه من ماله فان لم يكن كفنوه ورجوا على تركه أو من تزمه كفته ان قوا الرجوع
(أو يتحب تكفينه رجل في ثلاث لثاقب بض) من ظن ٣٢ لعل طاعة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في

لثة أو ثوب بيض سهولة
حتى تجوع من قساسة (فكل من أصاب مني من ذلك تم تبرع وصفت قد تبرع به بالثالث) أي ثلثه
بعد الموت لا عند الحياة (فقط لا يجزئ قط وان لم يمت) من مرضه الخوف (ة) تصرفه
(ك) تصرف (الصحيح)
(كتاب) يذكر فيه مسائل من أحكام (الروايات)
الرواية لغة عبارة عن الأمر لقوله تعالى وصى بها إبراهيم شيئا ويعتبر بغير شرعا لأمر بالتصرف بعد الموت
وبالالتصاع بعد الموت (مع الوصية من كل) انسان (عاطل لم يمين الموت) كالتف في الكافي قال في القروع
وقاها ثلثي قال لانه لا فرق للرواية قول ولنا خلاف هل تقبل التبرع باليمين الملة أو مدام مكلفا أو مالم
به غرقه أو قال (ولي كلن الموصي) (عجرا) والمراد بصل لوصية لا نها تصرف بعض ثمنها الصغير فصح
منه كالاتلام والصلاة (أو غيرها) أعمالها تصح لانها محض شعاع من غير ضرر فصحت منه كعبادته
(فمن) (الوصية) (بخمسة) مال (من تركه خيرا وهو) أي تلميز (الناس الكثير عرفا) قال في الانصاف

الحق جعل الظاهر أكثر ثبانه (ويجوز الخطوط) وهو اختلاط من طيب بمذلل متعانة
(قيا بينها) لا فرق للبالا كراهة عمرو وابنه وأبي هريرة (تم يوشع) الميت (عليها) أي القاتل (مستقيا) لانه أمكن لا دواجه فيها
(ويجوز منه) أي من الخطوط (في ظن بين اليه) لا بد من يخرج عند تحريكه (و) يشدقوها قربة متشوقة المشرق ككتابان
وهو السرور بل لا كلام (بجمع القيمة ومثاته ويجعل الباقي) من الظن الخط (على منافقته) عيبه ومنشور وأذنيه وولفه
لان في جعلها على المنافق متعانة من دخول المرام (و) على (مواضع سجود كتيه و بديه وجهته وأقعه وأطراف قدميه تشرها ما وكذا
مقابته كلى ذكبيه ونحتا طليه وسرته لان ابن عمر كان يبيع مغابن الميت ومما يقبض بالسل (وان طيب) الميت (كله فعسن) لان
انسلط بالسل وطلى ابن عمر الميت لئلا يتركه داخل حينه وان طيب يورسوز عفران وطليه بما يحكمه كعسبر والم نقل (تم بر طرف
القافة العليا) من الجانب اليسر (على شقه الايمن ويرطرها الاخر فقرة) أي فوق الطرف الايمن (تم) يضل (بالثانية والثالثة كذلك)
أي الأولى (و) يجعل (أفرا القائل) من كفته (عندنا) لشرقه وميد القائل على وجهه ورجليه جديعه ليصير الكفن كالكبس فلا
يتشر (تم مقدمها) ثلاثا تتشر (وتحفل في القبر) يقول ابن مسعود اذا أختلم الميت التفرغوا القدر أو الاثم وكرم مخزق القائف لانه
انقادوا (وان كفن في قبض ومتر دولقافة جاز) لانه عليه السلام ألبس عبدالله بن أبي قيسه لما مات رواه البخاري عن عمرو بن العاص
ان الميت يؤزوقه من يلق بالثقافة وهذا عادة الحلى ويكون القميص مكنين وخارص لا يزر (وتكفن المرأة) والخلفى ندبا (في خسة
أثواب) يضر من ظن (ازاد روعا وقيس وثقافين) لا يرى أجدا أو ياد وفيه غضب من إلى التقية طالت كسيت فيمن جعل أم كلثوم

الواجب في صلاة الجنازة مما أخذ (قيام) في قرنها (وتكبيرات) أربع (واقطعة) ويضعها الأيمن عن المأموم (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ودعواته) (والسلام) ويستترط لها التيقن بوقوع الصلاة على الميت ولا يضر جهله بالذكرو غيره فإن جهله نوى على من يصل عليه الإمام وإن نوى أحدا لم يأت باعتدائه وإن نوى على هذا الرجل قبان امرأة أو بالعكس أجزأ القرة التمييز قال أبو المعالي (والسلام الميت وما هات) من الحديث والنسج مع القلة والأسل عليه والاستقبال بالستر ككتوبة (وحضور الميت بين يديه) فلا تصح على جنازة تخوف ولا من واعداد ولا من وراء غيب كالأبوت الخطي ينجب فلا تصح الصلاة على الميت وهوفي بخلاف آئمتين غير ذلك فأما لا تمنع الصحة (ومن فاتته من التكبير قضاء) (نذبا) (على صفته) لأن القضاء يحكي الأداء كإثراء الصلوات والمقضى أول صلاته يأتي فيه بحسب ذلك وإن غشي رقبها تابع التكبير وقت أم لا وإن سلم مع الإمام لم يقضه صحت لقوله عليه السلام لما أتته عاتقان لأقضا عليا (ومن فاتته الصلاة عليه) أتى على البيت (صلى على القبر) إلى شهر من دفنه لما في الصحيحين من حديث أبي هريرة وابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبرين عن سعيد بن المسيب أن أم سلمة ماتت والتي صلى الله عليه وسلم فأجاب فلما قدم صلى عليها وقدم في ذلك شهر رواه الترمذي ورواه ثقات قال أحمد كونه صحت هذا أقدم من عدمه تكن زيادة بسيرة (ر) يصل على قائب) عن البلدرودون صافه قصر في جز صلاة الإمام والأستاذ عليه (بالبثية الشهر) أصلاته عليه السلام على التجاشي كفي المتفق عليه عن جابر وكذا غفرق وأسيروهما وإن وجد بعض ميت وصل عليه فكله الا الشرو والتفر والسن فيصل ويقتن وصل عليه ثم نوحا لما في فكذلك

وصوره ولاصل بعضى
مدعياته (ولا) بمن ان
ينصلى الامام الاعظم ولا
امام كل خير به وتوحيدها
في القضاء (على الغالب) وهو
من كتمانها عنه لما
يروي عن يدين خالفه لثوري
ويصل من بعينه يوم تبيير
قد كرم ذلك لرسول الله
صلى الله عليه وسلم قبل
صالحه على صاحبكم فموت

وجوه القوم فلما رأى لهم هذا صاحبكم على سبيل التفقذ فاستأعده فوجدوه في سحر ومن حرد
اليهوديا ياباوى ودمي زوره الخلة لا التزمذى واستجده أحد (ولا على قابل شه) محمد الماروى جابر بن سمرق ان النبي صلى الله عليه
وسلم فجوز به جلة قتل نفسه عاشق فلم يصل عليه وبعلم وغيره المانقن جمع مشع كبر نعل حررض اوسهم في ذن أو نعل
طويل اوسهم فيه دقيرى به الوش (ولا بأس بالسلا عليه) أى على الميت (فى المسجد) أن من تلخونه لقول عائشة صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على سبيل بن بضا فى المسجد وامسك وصى على أبى بكر وعمر فيروا مسيدا والصلى قيراطو هو أمر معلوم عند الله
فعالى وله تمام دقها آخر شمر طان لا حار قيمان الصلاة حتى تدفن

[illegible]

لفرض صحيح كيدلقه (و من الاسراع بها) دون الحبيب لقوله عليه السلام امر عونا بالانارة فان ثلثا حلقه فغير يتقدمونها اليه وان
 تلتسرى ذلك فترتضونه من دماكم شفق عليه (و) يس (كون للثلاثة امامها) قال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم واما بكر
 وعمر كانوا عثون امام الخاتمة (و) كون (ان كان خلفها) لما روى الترمذي وصححه عن المغيرة بن شعبة عن رطال راكب خلف الخاتمة
 وكرم كروب لغير حاجته هو (و) بكره ماوس تابعه حتى توضع: بالارض الدفن الا ان يبدقه عليه السلام من نبع جنازة فلا يجلس
 حتى توضع متفق عليه عن ابي سعيد وكره قيام طان جلت اومرت بهوه جالس ورفع الصوت معها ولو رفع صوتان تبعهما امر اذ يحرم
 ان يبعها مع منكر ان عجز من زناشيه والوجبت (ويسجي) أي يقضي ندبا (تقريباً) غشي (قطر) وكره رجل لا سدر لقلول
 هل وقد صير قوم دفنوا ميتا وبطوا على قبره التوب فيه به رقل غاصه مع هذا بالنساء واه سعيد (والله اعلم) ان الشقي قول سعد
 الحمد والى الحد او اضربوا على الذين نسا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم واه مسلم والحد هو ان يحفر اذ يبلغ قرار القبر فيحاط
 القبر مكانا يبع اللبث وكونه مما يلي القبلة افضل والنحن ان يحرق وسط القبر كغيره او ينشجانيه ومكره: ولا عزز كذا في غشولما
 صته فلرو في قن تابوت ومن ان يوسع ويصق قريبا لحدو يكن ما بين السباع والاشجار ومن ملأ في سفينة فلم يكن دفنه في التي البحر
 سلا كذا في القبر بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه وتقبيله بشئ (و) يقول مدخله (ندبا) حم الله على من قرئ سورة الفاتحة الا على من قرأها
 بذكر رواد احد من ابن عمر (ويشبه) ندبا (في حله على شقة الاعين) لانه يشبه التام وهذا مستور وخم دفن رجل من قدمه وشقه
 وجد الا جانب عار منه من التباثم الا ينابت ودفن امرأ عارها الرجال فزوج

البيت (مستقبل القبلة)
 لقوله عليه السلام في
 الكعبة قبلتكم احياء
 وامواتا وينبغي ان يدفن
 من الحائط للارتكيب على
 وجهه وان يستند
 ورأته قربان سلا ينقل
 ويصل تحت رأسه لينته
 ويخرج القصد بالبين
 ويتعاهد خلاله بالمدن
 وقبوه ثم يطير في ذلك

أخبرنا الموصي (الوسية) بصدقة الموصي الخامس ما أشار إليه بقوله (وتلقب لمن لم يلقه الموصي بها)
 (باب حكم الموصي به)
 (تصح الوسية) من كل من صح زبنيه (كل من يصح عليك) من مسلم وكافر قال في التفتيح مطلقا ان
 كان معدنوا لافلا فاعلم بالحاشي وغيره انتهى (ولو مرأدا أو حيا أو) كان الموصي به (الاعيان كحمل)
 فرس يلد (و) بهيمة) عمرو ولو لم يقبل زبده و عمرو وموصي به مفرس (و) صرف (أي الموصي به) (في علقها)
 أي لفرس أو البهيمة لان الوسية لا تأخذ بصرف المالك في مصلحته فان ماتت اقرس ما باقى للورثة كما
 لو رد الموصي (وتصح) الوسية (المساجد) أو تصرف في مصالحها لعملا بالعرف وبصرفه لئلا يظن في الامم
 فالاهم والاسلم باجتهاده (والقناطر ونحوها) كالقنود (و) تصح الوسية (لقد روي) صلى الله عليه
 وسلم (أن تصرف) هذه الوسية (في المصالح العامة) يعني مصرف التي (وان أوصى بأحق ثلث المصح
 وصرف في تجدير) أي تبخير (الكعبة وتوزيع المساجد) ان أوصى ببقية (أي ثلث ماله) (في القربان)

وجنوا القربان عليه كذا ما بالديم هال وتكفينه والحدالة بعد الدفن عند القبر ورشه عامه متوضع حتى عليه (ويرفع القبر عن الارض قدر شبر
 لانه عليه السلام رفع قبره عن الارض قدر شبر ورواه السجني من حديث جابر ويكره فراق شبر يكون القبر (مستحا) لما روى
 البخاري من سفيان الثوري انه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مستملا من دفن دار حروب بغير دفنه فادلى بوسته بالارض
 ما خافوه (ويكره تجصيصه) وتزوجه وتطيشه وهو بدعة (والبناء) عليه لاساقه ولا لقول ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
 يخصص القبر وان يسهل عليه وان يبنى عليه ورواه مسلم (و) ذكره (الكعبة والمجلس ولوطه عليه) لما روى الترمذي وصححه من
 حديث جابر مرفوعا انه ان يخصص القبر وان يكتب عليها وان نوطا وروى مسلم عن أبي هريرة مرفوعا ان مجلس احدكم على جرة
 فحفر قنبا فخلص الى حله خير من ان يجلس على قبر (و) يكره (الاتكالية) لما روى احمدان النبي صلى الله عليه وسلم أي عمر
 ابن حزم مستكنا على قبره قال لا تؤذ دفن بصره افضل لانه عليه السلام كان يدفن أصحابه بالبيع سوى أبي سلى الله عليه وسلم
 واختار صاحباه الدفن عند شرفا بجره كبريات اخبار تدل على دفنهم كما وقع ويكره ما حديث في أمر المنيا عند قبور المشركين بالبيع فيه
 الاخر في حياضه نؤشرك وتيسر وضعت تدبر محرم اسراجا لقتل المساجد والتخني عليها لونها (و) يحرم فرجه (أي قبرها وحا)
 (دفن اثنين في قبر) مما أروا حاد هذا خبر قيل على السابق لانه عليه السلام كان يدفن كل بيتي قبره على هذا استمر فل أصحابه ومن
 بعدهم وان حفر جود عظام ميت دفنها وخرق مكان آخر (الا ضرورة) ككثرة الموتى بوقت من يقدمهم خوفا لفساد عظام القوا
 عليه السلام نزلوا حادوا قروا الاثنين والثلاثة في قبر واحد ورواه التباي ويضم الفضل القليلة وتخدم (ويصل بين كل اثنين حاجز من

نواب) إصيرك لأحدنا في قبر متروك كرهه الله فنحن نطوع الشمس وقامه لو غفر وهو لا يجوز له الاستصحاب الأقارب في بقعة
 له. هل زيارتهم قريب من تشهدوا بالصالحين ليتفتح عجاويزهم في البقاع الشريفة ولو وصى أن يدفن في ملكه دفن مع المسلمين يرد من
 سبق إلى مسبقه فقدم ثم فرغ وان ماتت فميتة حقة من مسلم دفنها مسلم وحدها أن أمكن ولا الاعتقال فيها الأسير وظهورها في القبلة (ولا
 تكره) (تقراءة على قبر) (أروى أنس مرفوعاً من دخل المقابر فقرأ فيها يس خفف عنهم) ومثله وكان بعد دفنهم حسنة وصح من ابن عمر
 أنه أوصى أن يدفن في القبر وتحتها في المبدع (وأي قبره) من دعا واستغفار وصلاة وصوم وبرحاً وقوة فبذلك
 (فعلها) (أروى) (جعل نواب الميت مسلم أوصى فيه ذلك) قال أحد الميت يصل إليه كل شيء من خير ينصوص الواردة فيه ذكره الجهد
 وغيره حتى لو أهدأ ما أتى على الله عليه وسلم بطر ووصل إليه نوابها (وإن يصل لاهل الميت طعام يبعث به إليهم) ثلاثة أيام أقوله
 عليه السلام استعرا آل جعفر طعاماً فجدواهم ما دخلهم وراه الشافعي وأحد الترمذي وحسنه (وكره لهم) أي لاهل الميت
 (صنع) أي فصل العلم (لأن) (أروى) أحد من جرير قال كنا عند الاجتماع على أهل الميت وسنعة الطعام يحدثهم من النجاسة
 وأسنادهم فثقت ويكره فخرج عند القبر ووالا كل من تغلب أنس لا يحرق في الإسلام وراه أحد بسند صحيح وفي معناه الصدقة عند القبر فإنه
 عهدة ثوبة وياه

(فصل من زيارته قبور)

وحكام التورى أجماعاً قوله عليه السلام كنت نبوتكم من زيارة القبور فزوروها واه مسلم والترمذي زادناه ذكر الأخرق ومن
 أن يقف زائر أمامه قريباً منه كزيارته ٣٦ في حياته (الالتقاء) فذكره لم يزل يارته أخيراً قبره صلى الله عليه

<p>صوفي يتبع من تروى أن أوصى (برببه) أي نثله (في المناضري عن من حن الجهاد ولا نصح لخصه) (الذي به أو يتدار) أو يكلم من أما كن الكفر سواء كانت الوصية بينهما أو بشيئ ينفق عليه لأن ذلك مصيبة فلم يصح لوصية بها كالأوصى بجسده أو أمته للقبور أو بشر آخر يتصدق بها على أهل القصة (أو كتب التوراة والآنجيل) يعني أنه لا يصح لوصية بذلك لأخيهما من خاتمة وماتت بديل ولا اشتغال بها غير جائز (أو ملك) ففتح الأدم أحد المذنب (أو ميت) يعني أن الوصية لا تفصل للفقير ولا الميت لأنها لا يمكن أن تبني على أوصى لغيره من الجملات (أو بنو ولا) تصح الوصية لميتهم كمنه هذين لوروى بثلاثه من صحه له الوصية ولمن لا تصح كل الكل لمن تصح له كمن وصى لزيد ولو جبريل عليه السلام بثلاثه أوله يولد له فلان يولد له ثلاث لأن من تركه معه لا يملك فله يصح التشرية لوروى لزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاثه لم يمتهم ما مضى في ويصرف ما رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصالح العامة كولو وصى لله تعالى زيد (لكن لوروى على وصية) يمل</p>	<p>وسلم وقبر صاحبه ونفى الله عنهما روى أحد والترمذي وصححه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن وارث القبر (و) يسر (يقول) فإذا أوصى بها السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإذا نكحنا الله بكم لأحققن يرحم الله المستقدمينكم ولست آمن</p>
---	---

يسأل الله تعالىكم لعاقبة لهم وضررنا بجرمنا لا نضاهيهم واغفرنا ولهم (الأخيه) ولوروى بلفظه إن شاء الله فلا يحرق موته
 استقامته لا توارى جاع الحق لا الموت أو البقاع وبصح الميت الكلام به يعرف أثره يوم الجمعة بعد القبر قبل طلوع الشمس وفي القبة
 يعرفه كدوق وهذا الوقت أكد بزيارة قبر كافر (ومن تزيره) المسلم (المصاب بالميت) ولو صغيراً في القبر وبعد علمه روى ابن
 ماجة وبسند ثقات عن عمرو بن زهم مرفوعاً من مؤمن يرى أخاه بمصيبة إلا كاه الله من حل الكرامة يوم القيامة ولا تزيره بعد
 ثلاث فبقوله لصاحب جسمه أعظم الله أجرنا وأحسن عزنا وغفر لينا لعلنا نكفر بأهل الله أمراً وأحسن عزنا ونحرم تزيره بكفر وكره
 تكرارها ويرد معزى باستجاب الله تعالى ورحمنا وإياك وإذا جاءته التزيرة في كتاب ودعا على الرسول (فقط) (وهو الزكاة على الميت)
 لقول أنس رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وبيناه فسمعنا وقال إن الله لا يحب من جمع العز والجهنم الضيق ولكن بعديهم ذواشاراني
 لسانه أو يرحم من يتفق عليه ومن نصبر والرضا والاستيعاف فقلنا قالوا: يا أبا جرحون اللهم أرحم في مصيبي وأخلص في خيراتها
 ولا يلزم الرضا غير ضرر وقهر وعاهة ويحرم بخل المصيبة وكرهه لصاحب تغييرها وتعطيل معاشه لأجل علاقه عليه يعرف في عزى ويهجره
 للزينة ومن ثياب ثلاثة أيام (ويحرم الذئب) أي ضد آدم من الميت كقول وأسيدها أو أخطاع ظهرها (والنباضة) وهي دفع
 الصوت بالذئب (وتشأ شوب لطم الخد وقهره) كصراخ وتغشعر وشعره ونسب يوجه وخشعه لاني الصبي حين أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ليس منكم من لم يلدودشقي لم يولد يودع يودع في الجاهلية وقوم ما أنصلى الله عليه وسلم يرى من الصالحات والمخالفات
 والشافعية لسان الله التي ترفع من عباد الصديق في صحبهم مسلم أنصلى الله عليه وسلم لعن الناجية والسبعة

(كتاب الزكاة)

فيغفر له الصلوة فيسبح ويغفره فذلك كل (ولما خلق الجنة) أي دعه المزكى لانه المطالب بها (ولا يشترى) ويجوزها امكان الاداء
 كاشرا للعدول فان الصوم يجب على المريض والمحتاج والصلوة يجب على الغني عليه والنام فتجب في الدين والمال الغائب نحو ما
 تقدم لكن لا يترتب الاخراج قبل حصوله يسده (ولا يشترى ويجوزها) ايضا (عامة المال) فلا تنقطع تلقه فرط ارم فرط كدين الا ترى
 الا ان قلت لزوع او ثمر مما حقه قيل حاصو جذاء (وذكره) فقلت من وجبت عليه (كلمين في تركه) قوله عليه السلام فدين الله
 احق بالوفاء فاعرف وجوبه دين رهن وضاق المالة. هو الاخصا ويقدم تدومين وانجدة معينة (باب ذكر قامة الاخاء في
 وهي الابل والبقرة والسمسمت بجملة لانها لا تسكلم (تجب) تركه (في ابل) يحتمل اهراب (وقر) اهلها او وحشة ومنها
 الجواميس (وغنم) شان او معز اهلية او وحشية (فا كانت) لم ير وئلا للعدل وكانت (حاشية) أي راجعة للمباح (الحول او اكفه)
 الحديث يزين حكيم عن ابيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ابل سائمة في كل اربعين انة يكون رواه
 أحمد ابو داود والنسائي وفي حديث الصديق في الغنم في سائمة الى اخره فلا تجزى مخلوفة والاذا اشترى لها سائمة كله اوجب لها من
 المباح ما تأكله (في ينفق خمس وعشرين من الابل بنت غنم) اجابا على ما علمنا من ذلك لان اموالهم اقد حلت والمناقص
 للماصل وليس كون امهالها منقضا لمرادها ذكر قمرها ما جالب احوالها (و) يجب (فيما دونها) أي دون خمس وعشرين (في كل
 خمس شاة) بضعة الابل ان لم تكن معية ففي خمس من الابل كراهمان شاة كرمية معينة وان كانت ابل معية ففيها شاة صحيحة
 تتعق قيمتها بغير نقص الابل ولا ٣٨ يجزى بغير ولا نصف شاة في العشر شاتان في خمس عشرة ثلاث شاة في

<p>خمس من اربع شيا اجابا في اكل (وفي سنة ثلاثين بنت ليون) ماتم لها ستان لان امها قد وضعت غالبا فهي ذات لبن (وفي سنة واربعين حقه) ماتم لها ثلاث سنين لان امها استحق ان يطرعها الفصل وان يجعل عليه اوترب (وفي احدى وستين جذعة) قاله ان المعجزة ماتم لها</p>	<p>يسير من سبع سنين ثم يصير باقيا الى عشر و يوافق الحديث قول الجوهري لسبي الغلام انتهى (والميز من بلغ سبعا) أي من سبع سنين (والطفل من دون سبع) حتى اقله وهو شئ لا يقطع من بني فلان او تعرف ذلك كان لمن لم يميز منهم قال في الفرائض الميراث للطفل ولو اصابه الصغير من الانسان والذئب (والمرأى من قارب البلوغ) قال في القاموس وراعى الغلام قارب الحلم انتهى (والشابو القتي من البلوغ الى الثلاثين) سنة (والكهل من الثلاثين الى الخمسين) قال في القاموس والكهل من دخله الشيبور او بلغه جافة او من جاوز الثلاثين او ارجعوا ثلاثين الى احدى وخمسين انتهى (والشيخ من الخمسين الى السبعين) سنة (ثم بعد ذلك هرم) الى آخر عمره من ارضى شئ فلم من بني فلان لم يتناول من منه دون السبعين وهكذا الحكم سيما اذا اوصى لسبابهم او كره لهم او شيوخهم فلان الوصية لا تأول من هو دون ذلك ولا من هو اهل (والايم والعزيم من لا زوج لهم رجل او امرأة) قال في الانصاف قال الشارح فذكره اسما شاة انتهى ووجهه ان الايم يقع في الغنم على الذكركا يقع على الانثى قال تعالى وانكحوا الايتام</p>
---	---

اربع سنين لانها لا يبيع اذا سقط منها وهذا اقل من يجب في تركه (وفي ستين بنت ليون وفي احدى وستين حقتان) اجابا فانا منكم
 زادت عن مائة وثلاث بنات ليون) الحديث الصلوة الذي كرهه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عندنا لعمري من
 الطلب رواه ابو داود والترمذي رحمه (في كل اربعين بنت ليون وفي كل خمسين حقة) ففي مائة وثلاثين حقة وبنت ليون وفي مائة
 واربعين حقتان وبنت ليون وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان وفي مائة وستين اربع بنات ليون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات ليون وهكذا
 فإذا بلغت مائتين خمسين اربع حقا وخمس بنات ليون ومن وجبت عليه بنت ليون متلاو عددها او كانت معية فله ان يبدل الى بنت
 مختار او يدفع جعرا او الى حقة او يأخذ وهو شاتان او عشرين درهما ويجزى شاة وعشر درهما ويجزى على وفي مجزى عليه اخراج
 اذن يجزى لا يدخل الجبان في خبر ابل (فصل) في تركه البقرة وهي مشتقة من بقرت الشيء اذا شققت له انا بقر الارض
 بالمرأة (ويجب ثلاثين من البقر) اهلية كانت او وحشية (تبيع او قيعه) لكل منهما تسعة ولا تجزى فيما دون الثلاثين لحديث معاذ بن
 جنة الذي صلى الله عليه وسلم الى اليمن (ويجب) في اربعين منه (لحستان ولا يجزى سن ولا يعطيان) (ثم) يجب (في كل ثلاثين تسبع
 وفي كل اربعين منه) فإذا بلغت مائتين فيه الفريتان كانهما عشرين خبر لحديث معاذ رواه أحمد (ويجزي اذ كرنا) وهو التبيع في
 الثلاثين من البقر لو ردا النص فيه (د) يجزى (ابن ليون) وحق وجدع (مكان بنت غنم) عند عدمها (د) يجزى اذ كر (اذا كان
 الصاب كله ذكرا) سواء كان من ابل او بقرة او غنم لان الزكاة ما زاد ولا يكملها من غير ماله (فصل) في تركه الغنم (ويجب
 في اربعين من الغنم) شاة كانت او معزا اهلية او وحشية (شاة) بجمع شأن او حتى معزوا لاني فيما دون الاربعين (وفي مائة واحدة

وعشرين شاقان) اجاعا (وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه) تستقر القرية (في ٣١ مائة شاة) حتى غصاة خمس شياه في سمانه شاة
 شياه وهكذا لا تؤخذ خمره ولا صبيحة لا يضي بها لان كل النخل كذلك ولا لحمل ولا الرعي التي تربي وفيها حلاط وقوة القتل ولا كريمة
 ولا اكله لان شياهها تؤخذ خمره من مائة من مائة وسبعة من صفار غنم لا بل ويترك فلا يجزي فصلان وعجاجيل وان اجتمع صفار
 وكبار وصحاح ومعيان تؤخذ كور واثنا عشر شاة حتى صبيحة كبيرة على قدر قيمة النخل وان كان النصاب فوقه من كبخاني وعربان
 وبقر وجواميس وغان وعز أخذت القرية من أحد على قدر قيمة المائتين (ونظرة) ضم الحاد أي الشربة (تصير بالمائتين)
 الخططين (٢) المال (٣) لو اريد ان كان النصاب من مشيتي ونظير المائتين من أهل وجرى سوا كانت غلطة ما عيان يكونه شاة عيان يكون لكل
 نصف أو ثلثه أو نصفين شاة لكل واحد شاة وتكون في مراع بقم النيم وهو الميت والمأوى وسرح وهو منجته وقه لا تنفع للمربي
 ومحب وهو موضع الحلب وفعل بان لا يتحصن طريق أحد المائتين وهو موضع الرعي وقه لقوله عليه السلام لا يجتمع بين مفتق
 ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خططين ظاهرا يتراجحان بينهما ليسوا بقروا الترمذي وقهره فلو كان لسان شاة ولا آخر
 تسعة ثلاثون أو لأربعين ويلا رجوع شاة لكل واحد شاة واشتركا لا تملكهم شاة على صاحب كلهم واذ كان ثلاثمائة وعشرون
 شاة لكل واحد رجوع لم يثبت لأحدهم حكم لأفراد في شيء من الحول في النجس شاة ثلاثا ولا أن ترطه من ليس من أهل لركلة ولا
 فيماتون نصاب ولا لخطلة مقصوب وإذا كانت سائمة لرجل منفردة ففرق سائمة فكل عمل حكمه ولا أن لخطلة ولا للقرية في
 غير مائة وهو ملا فراقا لما تقدم (ب) فلهذا الحبوب والتاريخ قال تعالى ياها ٣٩ الذين آمنوا اتقوا من

طيبات ما كتبتم وما
 انحرى عليكم من الأرض
 والزكاة تسمى نفقة (حب)
 الزكاة (في الحبوب كلها)
 كالخضرة والشعير والارز
 والقمح والبقلا والعدس
 والحبس وسائر الحبوب
 (ولو لم يكن قوتا) كحب
 الرشاد القليل والقرطم
 والابازير كلها كالسكر
 والكمون وبزر الكتان

حكم وكذا الحبوب قال رسول الله عز وجل قال طيبا ما سمي الحبوب من القرية ولا القرية ولا القرية
 انحرى دفعوا عز يوز كرامة لا يقال عز يوز وعليه ثمانية شياه الأثر هي عن أبي حاتم (والكر من لم
 يتزوج) من رجل وامرأة (و) قال (وجعل عبادنا آية في آفاقه تزدجوا في يومه وتلجأ بكافة)
 بالوط (ولو من غير زوج) كسيد ووطيشة وزاة (والارامل) السام (في طوفين أو واجهن صوت
 أو حياة) لأنه المعروف بين الناس قال جرير
 هدى الارامل قد قضيت حاجتها • فمن حاجة هذا الاول المذكور
 فأطلق الاول حيث أراد به الآيات لأنه موضوع لموضوع في الثاني بالقرية لا غلطة لخطلة لم يفهم (والرط
 مادون العشرة من الرجل خاصة) لأنه لا واحد من الخطوط والجمع رط وراط وراط وراط وراط قال
 كلف المشكل الرط ما بين الثلاثة في العشرة كذا قال النفر من ثلاثة إلى عشرة قال في القروح والعلما
 أحله الشرع

وافضل الحبوب لعموم قره عليه السلام في مسقط السحار العيون العشرة وراه البشاري (وفي كل نمرة قال يدشر) لقوله عليه السلام
 ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فقل على اعتبار التوب في وما لا يدخر لا تكمل فيه النعمة تعلم النفع بها لا (كسر وزيب) ولو ز
 وقتى وفسق ولا تجب في سائر الحار والافى والخضر والبقر والارز وهو ما عجزت عنه اثنان وسبعون ووق شجرة يصعد كدو
 ونظمي وأن تجب فيما لا يملك به مدنة (ويصير لوجوب لركلة في جميع ذلك) بلوغ غاب قدوة) هذا نصيب من قشره
 وحقاق غيره خمسة أوسق طيبات أي بعيد الخلد في ربه ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة واما الجاهل هو الرسق سون ساهل تقدم
 أنه خمسة أوسق وثلاث مائة مرق في حق (الف وسائمة مرق مرق) وألف واربعمائة مائة وعشرون وملا وأربعة أسياع مرق
 مصرى وثلاثمائة واثنا وأربعون وملا وسبعة أسياع مرق ومائتان وسبع مائة مرق وملا وسبع مرق وقدمو الرسق والأصاح
 والمذمك لقلل قلل الال وزن تسخط وتقل وتعتبر بالارز من فمن انقضى كلاب ساهل من عرف به بلوغ حدالي جوب من غيره
 (وتضم) أنواع الجنس من (سنة العام الواحد) رزومه (بضمه إلى بعض) ولو ما يحصل في السنة حلال (في تكميل النصاب) لعموم
 البئر وكالي بدصلاح احداهما قبل الاخرى وما احق وقتا للاحدا أو ادراكها أو انقضى تعدد البلد أو لا (لاجنس أي آخر) فلا يضم
 بلزعه ولا تميز لا يبيح تكميل نصاب كل واحد (ويعتد) أيضا لوجوب لركلة فيما تقدم (ان يكون النصاب ما هو كذا عرف وجوب
 الزكاة) وهو بدو الصلاح (فلا تجب ما يكتبه القاطن أو يأخذ بمصداه) وكذا ما ملكه بدو الصلاح بشره وارث وغيره (ولا قفا
 يمتنع من المباح كالطين والزميل) يوزن جفر وهو شعير الجبل (ويزن قنطرة) وحب بعام (ولو بقي أربعة) لأنه لا عليه عليه الأرض

فلان تمت بفضله ما نزرعه الا ترى ان سفلته تحت خطه في ارضه او ارضه عليه فقيه ان كذا لا يمكنه وقت الوجوب (فصل في حبش)
وهو واحد من عشرة (قياسي بلا مؤنة) كالقياس والبيع والشراء بمرقه (و) يجب (نصفه) أي نصف الشئ (منها) أي
مع المؤنة كقولنا بديره البقرة والتواضع يستحق عليها قوله عليه السلام في حديثنا بن عمرو مابق بالنضح نصف الشره له البخاري
(و) يجب (ثلاثة أرباعه) أي أربع العشر (هما) أي ما شرب بلا مؤنة مؤنة نصفين قال في المبدع غير خلاف عليه (فان قاتوا)
أي السقي مؤنة وغيره فالاختيار (بأكثرهما نفعه) (و) هو الان اعتبار عدد السقي وما سبق في كل وقت مشقة فاعتبر الا كقولهم (ومع
الجلل) (بأكثرهما نفعاً) (الشتر) ليخرج من هذه الواجب يتيقن وإذا كان له ما طان احداهما سقي مؤنة والآخر غيرهما ضا في النصب
ولكل منهما حكم نفسه في سقيه مؤنة وغيره ولو صدق مالك في قياسي به (وإذا اشتد الجوع وبدا صلاح الشرو وجبت لك) (لا به قصد
الكل) (لا الاقيان) كأياس فلوا مع الجوع لثمة أو ثيابا بعد به يعلم لخطوان قطعهما أو بعماقه فلاز كذا لم بقصد القرا منها
(ولا يستقر الوجوب الا بجلها في السيل) (وغیره) وهو موضع تشبيهه لتيسسه لا لا تقبل ذلك في حكم ما ثبت عليه (فان تلفت)
الجوب أو الشتر (قبل) أي قبل جلها في السيل (غيره) (بلا قريط) (منطقت) لأنها لم تستقر وان تلف البخر فان كان قل
الوجوب في كل الباقي ان بلغ نصيبه الاخوان كان حذو كذا في مطلقا حيث بلغ مع التالف نصيبه ولو لم يخرج حبص في وعر ياها
ويعمر ثم انزله أو صدقته ولا يصح يزكي كل نوع على حدة (و) يجب (الشتر) أو نصفه (على مستأجر الارض) دون مالكها كالتعير
لقوله تعالى أو اخاه يوم ساد ٤٠ ويضع الشتر والمخرج في أرض خراجية ولاز كذا في قدر المخرج ان لم يكن له مال آخر

باب (الحكم) (الموصى به)

هو آخر اركان الوصية الاربعة وهي موصى وصيفة وموصى به (صحيح الوصية حق على الموصي
بعمه) بجزء الموصى من علمه (كلا ٢٢) من الرقيق (والنارذ) من القواب (والطير والموال) من
البلن (والابن باضرع) لان الوصية أجريت بحري الميراث وهذا يورث موصى به الموصى له السقي في
نصفه فان قدر عليه أخذه فخرج من الثلث ولا فرق في الميراث بين أن يكون حل أمه أو حل به حصة مملوكة
لان القدر لا يمنع الصحة فبحري اعتاقه ويعتبر وجوده في الامه بما يتبرع به وجود الحل الموصى له وان
كان حل به حصة اعتبر وجوده بما يتبرع به وجوده في مائر الاحكام (و) تصح الوصية (ب) الشئ (المعلوم)
(أو بصدقه) (بما حصل أمته) (أبدا أو مدة معلومة) (أو) (بما حصل) (شجرة) (أبدا أو مدة معلومة) كسنة
وثنين ونحو ذلك ولا يلزم ثوابت في لانه لا يضمن تسليمها بخلاف مشتر (فان حصل شئ) من نعمته في
ما كان موصى به (ف) (ب) (الموصى له) (الامه) (الموصى به) (ف) (تكون له) (قيمتها) (بطلها) (ان لا يامه)

(وإذا أخذ من ملكه أو
صوات) كروى الجبال
(من الصلوات) وسنين
وطلأ عراقيا قبة
عشره) قال الامام ذهب
أي ان في السبل كذا
الشتر قد أخذ من ماله
ان كذا لان كذا فيما ينزل
من السماء على الشجر
كلان والتفصيل ومن
زكي ما ذكر من المعشرات

مرة فلاز كذا فيه بدل لا غير مرسد قلنا ما لم يحدد ان كان ذهباً أو فقهه مع عشره بنف سبابان
فكلا عشرهما فقيهه مع عشر قيمته ان بلغت نصيباً جديلاً توصيه ان كان المخرج لمن أملى وجوب الزكاة (والر كذا ما وجد من دين
به) يكسر المال أي عد فوهم أو من تخد من كفار عليه أو على بعضه علامة كقر قسط (فيه نفس) في قلبه وكثيره ولو هرسا
على الله عليه وسلم وفي الركن الخمس متفق عليه عن أبي هريرة ويصرف مصرفاً للفقير المطلق المصالح كالأرباة أو لاجد مولو
أو عليه وان كان على شئ منه علامة المسلمون فظنوا كذا ان لم تكن علامة (باب في كذا التقدين) أي ذهب
(ب) (بصير) (في الذهب) (أبلغ عشرين مثقالاً وفي الفضة) (أبلغ ثمانين درهم) (الاسلام) (ربع العشر منهما) (بلا يشان) وهو طائفة
بأنه كان يأخذ من كل عشرين مثقالاً نصف مثقال درهمه أي ما جوع من على نحوه وحديثنا بن عمرو مابق بالنضح نصف الشره له البخاري
في الاعتبار بالدرهم الاسلاني الذي وزنته دواقي والشرقة من الدراهم سبع مثقال في قدرهم نصف مثقال وربعه وهو خسون
أصابعه شبر والحشرون مثقالاً خمسة وعشرون ديناراً وسبعادون درهماً على التحديد بالذي ذكته درهم ومن درهم يزكي
ن إذا بلغ خالصه نصيباً ولو (أو) يضم لأهالي القصة في تكميل النصاب) (الاجزاء) مثقال عشرة مثاقيل ومائة درهم فكل منهما
نصاب بحري وموهما نصاب بحري يخرج كذا أحد هاهن الآخر لان مقاصدهما وزانها ما متفقة فهما كثر هي خسر ولا فرق
بين الحاضر والبعين (وتضم قيمة العروض) أي عروض التجارة (التي كل منهما) كمن له عشرة مثاقيل ومتاع قيمته عشر فخرى أو له
مائة درهم ومتاع قيمته مثلهما ولو كان ذهباً فقيمة خمره من خم الجوع في تكميل النصاب يضم جيد كل خسر ومضر به إلى درهم

وعبره يخرج من كل نوع حصته والافضل من الاعلى ويخرج رضى عن اهل مع الفضل (ويخرج لذكر من القصة الخاتم) لانه عليه السلام اخذ ثمانية من رزق متفق عليه والافضل حل فيه مما على كفه وجعل فيه مئة من غير الاول جعله في سارده ويكره بيبا وبوسطن ويكره ان يكتب عليه ذكر الله تعالى او غير مولو الفضل فيه عدة خواتم لم تقط او لا فاجا يخرج من العادة لان يتخذ ذلك لولده او عبده (ويخرج له قبضة السيف) وهي ما يصل على طرف القبضة قال انس كانت قبضة حفص بن غوث لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلوا ما لا اثم (ويخرج له حلية لينة) وهي ما يشده الوط وتسمى بالعلمة والحاسة والنجح الصعبة المناطق علانا القصة (وتحرمه) أي نحو ما ذكره طلبة لجوسن والحردوقا انفسه الزان رجال سيف ٧٠ ذكبا سوى المنطقة حتى فرج بن يسار يحاكمها قال الشيخ في الدين وتزنى النشاب والكلاب لانه يبيع تابع ولا يباح غير ذلك كحليته المراكيب وليس الخيل كالجهنم وطيلة الدواة والقلم والكبر والمانط والمكحط والميل والمرأوا القنديل (ويخرج لذكر من الذهب قيمة السيف) لان عمره كان لم يصفه سبائتم من ذهب عثمان بن حنيف كل في سبغه مسلم من ذهب كرهما احدوقه بالبيع مع أخذ كراي قبضة سيف النبي صلى الله عليه وسلم كان رزقا ثمانية مثاقيل فيحتمل انها كانت ذهبا وفضة رواه الترمذي كذلك (وما دعت اليه ضرورة كاتحه نصره) كره باط اسنان لان رفق بن اسعد قلع انفه يوم الكلاب فانه اخذ ثمانية مثاقيل عليه فامر النبي صلى الله عليه وسلم فانه اخذ ثمانية مثاقيل من ذهب واه اجدوا ود وغير موصعه الحاكم وروى الاثر من موسى بن طلحة وفي جزء الضبي وفي رافع ثابت البناء وسجل بن زيد بن ثابت والمغيرة بن عبد الله فانهم ذكروا اسنانه باذهب (ويخرج للثامن الذهب ٤١) والقصة ما عرت ما عمن

الموسى له (يوم وضه) حرمة التفرق بين ذوي الارحام في المنة (وتصح) لوصيه ايضا (خير من كل مباح النفع) وهو كالجد ولد وامشية وزوج بغيره وما يباح اقتناؤه فخراس بهم (د) كراي متجس (لغير مسجد لان فيه تعالبا على حوجوا الاستصباح والموسى له الكلب والواش ثلثه ما ولو ذكر المال ان يقر الورثة لوصية في جبهه (وتصح) لوصية (بالنفع المقتدر) من الرقية (كعدة مرة بوجاهة دار تحرمها) كاجرة دابة (وتصح) لوصية (باليهم كتوب) فانه يشمل المتزوج من لصوفه القطن والكان والحريرو والمسيخ والكبيرو الصغير ونحو ذلك لان ما قاله انه مجهول (د) موسى أي يسطى لورثة لموصية شوب (ما يقع عليه الاسم) أي اسم التوب لانه اليقين (فلا يختص الاسم) أي اسم الموصية (بالعرف والحقيقة) المقررة (غلبت) بالضعيف والناطة بقول يعني انه يملك مقتضى (الحقيقة) مع غلبة العرف لما لا يلاسل وطذا يحمل عليها كلام الضعيف وهو تعالى وكلامه رسول صلى الله عليه وسلم (قال) هل هذا الناقة البعير التور اسم لذكر والاشي من صفه كبير أو خال لقط

بلسه ولو كره (أو طوق وتخلخل والسوار والقسط وما في الخاق والمقالواتاج وما أشبه ذلك تقوله ليه السلام اهل الذهب بالحري للاث من أمي وحرم على ذكره ويباح لها نحل بحوهر ونحوه وكره تختهما بحدب وسفر ونحاس ووصاح

م ٦ - نيل ما توب في (ولا ذكره في حليتها) أي على ذكره والاشي المباح (المصلا استعمال أو العارة) لقره عليه السلام ليس في الحلي ذكره أو الطعيراني جابره هو قول انس وجابروا من عمره فاشته وأساءه اختها حتى ولو اتخذ الرجل حلي النساء لا عمن أو بالعكس ان لم يكن فرارا (وان أحد) الحلي (للكرا أو الناقة أو كان محرما) كسرج أو طمأ أو ثياب (ففيه لذكره) ان يذبحها زالاها انما سقطت مما عدل استعمال بصره من جهة التماضي ماعده على مقتضى الأصل فان كان معدا للتجارة وجبت لذكره في قيمته كالمروض ومباح الصناعة إذا لم يكن للتجارة يتصرف في الصليب بوزنه وفي الأخراج قيمته وبه حرم ان يخل محبة أو يوده سقن ونحوه بنقد وجب ان لا يوزن كانه شرطه الا إذا استهلك فلم يجمع منه شيء (باب ذكره لمرض) مع عرض باسكان الزموا ما عدل بيع وشراء لاجل يد محبة بذلك لانه يحرض على بيع وشراء ولا يهرض ثم يوزن (إذا ملكها) أي المروض (فعله) كالبيع والتكاثر ونحوه وقبول الحبة والوصية واستداد المبيع (نية التجارة) عند التملك واستصحب حكمها فيما تعرض عن عرضها (بالضبيعة انصاها) من أحد المتدين (زكي قيمتها) لانه اعمل الوجوب لاعتبار الصليب ولا يجوز ان يتردد من العرض (فان ملكها) بغيره (كارت أو ملكها) فقله بخبرة التجارة تم نواها أي التجارة بها (لم تحرها) أي التجارة لانه خلاف الأصل في العرض فلا تصير لها مجرد نية الأصل ليس إذا نواه لفته ثم نواه للتجارة فزكيه (وتحرم) العروض (معد) تمام (الحول بالاطراف القراء من عين) أي ذهب (أورق) فخته فان بلغت قيمتها ما يباح للمتدين دون الاتجار بما تبلغ به نصابا (ولا يستمر اشتريته) لا قدرا ولا بخاروي من عمره وكما لو كان عرضا لتحرم المتيسر بانه والحسي بصفته ولا بجهة نية ذهبه ورضه (وان اشترى عرضا بصلب من اثمان أو عرض

أولية أخذوا علامه بها ومع علم طه لا يميزه دفع إلا أن علمه (والأفضل إخراج زكاة كل مال في قتر ابلده) ويجوز نقلها إلى دون مسافة قصر من بلد المال لا في حكم بلد واحد (ولا يجوز نقلها) مطلقا (إلى ما قصر فيه الصلاة) لقوله عليه السلام لما ذابجه اليمين عليه من الله قد اقترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على قرائهم بخلاف فقهاء نذر وكفار ورواية مطلقة (فإن نقلها) أي نقلها إلى مسافة قصر (أجزأت) لا تدفع المثل في مستحقه فبرئ من ماله ولو كان (البلد) أو مكان (الضراء) فيه وبقريها إلى أقرب البلاد (له) ثم لو لم يسهل مائة دخل ودفع وكيل ووزن (فإن كان) المالك (في بلد موطنه) بلد آخر أخرج زكاة المال في بلده أي بدله لبلد في كل أولئك دون ما قصر عن ذلك لأن الإطعام ناسية في غايها معنى من الوجوب أو بطر به (و) (أخرج) صوته في يده ومعه ولو لم يكن له مال لأن القطرة ناسية ما لم يكن له مال من المال على إلام من المال على إلام من الوجوب بعض زكاة المال بطر كالموت و زرع والثمار لقوله عليه السلام وقيل الخلفاء رضي الله عنهم جده (ويجوز تعجيل الزكاة) طرير ظالم (لأروى أبو يبيد) الأموال بالاستدانة على أن التي على الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقة ستين و بعضه رواية مسلم هي على وصلها وما يجوز من جعلها إذا كمل لتصاب لأما يستفيد وإذا تم الحل والصابان ناقص قدر ما جده صرح وأجاز لأن الممثل كل موجود في ملكه ولو جعل من ماله شاة شاة حتى تفتحت عند الحل منه لزمته ناسية ولا ملة تأخير من جهة أو استثنى قبل الحل أجزأت لا ردفا إلى من يعلم قضاءه فقرا اعتبارا بهل الدفع (ولا يستحب) تعجيل الزكاة وإن أخذ الساعي منه زيادة أن يثديها من قايه قال المرفق أن يرى تعجيل

باب أهل الزكاة

٢٢

لا يجوز صرفها إلى غيرهم

وهم (ثمانية) أستاذ

كز يدومى منهم عمرو) وصى عدالة قال في الأصناف ثلث الأصناف عشرين أمير كبريدان قتل فيجوز
فإن كل فبيد الله من ورواية ورواية كاتأمر (وليس الوصى أن وصى) لا بد من موصيه (الأن جله
ذلك) من قبل موصيه (ولا تفرأ حاكم مع الوصى الخاص إن كان) الوصى (ككوا)
* فصل (ولا تصح الوصية) إلى الوصى إليه (إلا) في تصرف (وثنى معلوم) يعلم الوصى إليه الوصى
به ليه يتصرف فيه كما أمره (يعلم الوصى فيه) أي قبل ذلك التصرف لأنه أصل الوصى فرع عنه
ولا يصح التفرع مالا على الأصل (كقضاء دين وتفريق الوصية ودوا الحقوق) كالإمامة والنسب (إلى)
أهلها والنظر في أمر غير مكلف) و تزوج مولاته ويحرم الوصى فيه معاملة في الأجير (لا) تصح
الوصية (بإستيفاء الدين مع شلوارته) لأن المال لا يتقل من ليلتي من لا ولا ية عليه فلا تصح بإستيفاء
مال غيره من هو مطلق أن تصرف كالولي لكن وارتا (ومن وصى في شيء لمصر وصافي غيره) لأنه استفاد
تصرف بالاذن من جهة فكان مقصودا على ما ذكر فيه كل وكيل (وإن صرف أجنبي) أي من ليس

من ناه للساجد القنار
وسد البشوق ونكتين
الموقر وقت المصاف
وغرهم من جهات الخير
لقوله تعالى إنما الصدقات
للفقراء المساكين الآية
أحدهم الفقراء وهم
أشد حاجة من المساكين
لأن الله بدأ بهم وأما يدا
بالأهم فالأهم فهم (من)
لا يجدون شيئا من

الكفاية (أو يجدون بعض الكفاية) أي دون نصفها أو تخرج قدر على التكسب لطلب الحاجة
وتصديرا لجامع أصلي (و) الثاني (المساكين) الذين (يجدون أكثرها) أي أكثر الكفاية (أو نصفها) يعطى الصنفان تمام كفايتهما مع
عائلتهما سنة ومن قدر لوم من أمان ما لا يقوم كفايته فليس غنى (و) الثالث (العمالون عليهم ما وهم) السعة الذين يمنعونهم الأمان
لاخذ زكاة من أربابها (كجباها ورخاها) أو كتابها وقسامها لشرط كونها كفايا لها أينما تقام من غير ذوي القربى يعطى قدر
أجرته متناه ولا يجوز كون حاملها أو أجداد من منع منها الصنف (الرابع الموقفة عليهم) جمع موقوف وهو السيد المطامع
في مشيرته (من يربح سلامة أو كمشره أو يربح جيشه قوتا يماها) أو إسلام ظهيره أو جبايتها ممن لا يطعها أو دفع
عن المسلمين ويعطى ما يحصل به تأليف عند الحاجة فقط كزاد عمر ومعتان وعلى إعطائهم لعدم الحاجة إليه في خلافهم
للسقوط منهم قال تذاصر فيهم وعلى بقية الأصناف (تلمس الرقاب وهم المحككائون) يعطى المكاتب فادينه
لعجزه عن رقابا عليه ولو لمع قدرته على التكسب ولو قبل لحولتهم ويجوز أن يشتري منها رقبة ذات حق عليه في ماله القول
ابن عباس (و) يجوز زاد (يقتل منها الأسير المسلم) الآية فقتل رقبة من الأسر لأن يحق قتله أو مكاتبته عنها (الأسير الغارم) وهو
نوطان أحد ما غارم (لإصلاح ذات البين) أي الوصل بين من جاعة عليه كقيلتين أو أهل قريتين تناجرا في دعائهما أموال

وحدثت بينهم الشجاعة المدونة فينوسط الرجل بالعلم وجمعا لو اقرتم في خمسة الاف من شاعيا بينهم ليطفي النائرة فخذوا اقل من مائة واطلما فكان من المعروف جلته من الصدقة لتلاصيف ذلك بصادات القوم المصلخين او بومن عزاتهم فبعاد الشرع ببلية المستحق فيها وحل لم نصيان الصدقة (ولو مرقى) ان لم يدفع من ماله النوع الثاني ما تشي رايه بقوله (او) تدين (لنفسه) في شرا من تقاوا و صابح او عزم و تاب (مع القتر) و يطلى و طاحينه و لو قتل لايحوز لصرقة في غير ماله و لو قتل وان دفع الى القارم اقرر مجاز ان يقضى منه دينه (السابع في سبيل الله هم الغزاة المتطوعة اي) الذين (لا يوافقهم) اهلهم دون ما يقسم فيعطى ما يقبضه لغزو و هو لو غلبوا يجزئ ان يطلى منها لغير فرض قتل و جرحه لان (دستى) يفر ساجيسها او عمار يقفه على الغزاة و ان لم يفر و دما عده قتل عبدالله فان خرج في سبيل الله اضمن الصدقة (الثامن ابن السيل) وهو (المسافر للقطع به) أي بغيره الباح او اهرم و ان تاب (دون المقتل للفر من يده) أي بغيره لانه ليس في سبيل لان السيل الى الطريق فسمى من زوايا ابن السيل كايه لولا ان لم يكن يتركوه وجهه فيه و ابن السيل لغير ملازمة له (فيعطى) ابن السيل (ما وصله الى يده) و لو وجد مقرضوا ان قصد لدا او احتاج قبل وصوله لهما أعطى ما يصل به الى البلد الذي قصد وما يبر جمع به الى يده و ان فعل مع ابن السيل او قتل او اهرم او كتاب شي و قد يغيرهم بنصر في جاشا الملك المستقرا (ومن كل ذاق ابل اخذ منها ما يقسمهم) لان كل واحد من هاتين منصوص و دفع جليته و يقطن ادى جبالا او قتل او لم عرفه في (و يجوز صرحها) أي زكاة (الى مستفاد) قوله تعالى وان تقترضوا قرونا فاعترضوا غير لكم و حديث معاذ بن بنه النبي صلى الله عليه وسلم الى ابن عباس فقال اهلهم ان الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من اموالهم قدر على

يذكر في الآية والخبر
الاصناف واحد و يجزئ
الاقتصار على انسان
واحد و لو غيره او مكاتبه
ان لم يكن حية لانه عليه
السلام امر من يذيق بلع
صدقهم الى سلبه من سخر
وقال قيسه اقم يا قيسه
حتى تأتينا الصدقة فأنص
لقبها (وبن) دفعها الى
أطرافه الذين لا تفرغهم

وارث ولا وصي (المرصى يملئ في جهته لم يضمنه) لان التصرف قد صدق مستحقه أشبه ما لو دفع و ديسه كرجل من غير اذن المودع و ظاهره و لو غصبه لو رثه و قيل من هاتين فليس رصى يدفع مبر مرأته لو دفعه من غيبة لورثة (و ان قاله) أي اذا قال انسان لوصيه (شع ثلث على جيش ثنت أو اعطه) لمن ثنت (أو صدق به على من شنت ليجزها) أخذت لانه غلبت ملكه بالان فلا يكون غايه فلا يكون (ولا) يجوز له ايضا (دفعه الى اقاربه) أي اقرب الوصي (الورثين) سواء كانوا اقرباء أو اقراء (ولا) يجوز لوصي أيضا دفعه (الورثة الموصى) قال في الاصناف ذكره المحرر في شرح الهداية فيمن عليه قال في شرح المنهى و لم يل وجه ذلك فقد موصى بغيره فلا يرجع الورثة (ومن مائة يرة) بفتح باء وهي الصحراء أو شدة الرقة قال في لقاموس (وقوها) كجلفا زراعتي لا عمران بها (و) الحقة انه (لاحا) لم حقر موته (ولا وصي) أي اقر بوس الى أحد (فلكل مسلم) خضره (أخذ تركه و يسع ما يراه) سنها شيء يسرع اليه القصد لان ذلك موضع ضرورة لحفظ مال المسلم عليه ان في تركه لاف لم يزد ذلك لايحوز

موتهم) كخلاف حاله على قدر حاجتهم الاقرب فالأقرب لقوله عليه السلام صدقة على ذي القربى بصدقة نوسة

(فصل ولا) يجزئ ان (تدفع الى هاشمي) أي من نسب الى هاشم بان يكون من سلالة فدخل فيهم آل عباس وآل عوف وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب وآل أبي طالب لقوله عليه السلام ان الصدقة لا تبنى لآل محمد اعلم أي أو ساخ الناس أخرجه بسلم لكن يجزئ له ان كان غائبا أو روبا الاصلاح ذات الدين أو مؤثقا لوالى (المطلي) لمشاركتهم لبي هاشم في الخمس اختاره القاضي و أصحابه و صحبه ابن المنجي و جزمه في الوجيز و غيره و لا صح يجزئ أيهم اختاره المطرق و تشيخان و غيره و جزمه في المنهى و الاقناع لان آية الاصلاح و غيره هامن الضوابط يقتلهم و مشاركتهم لبي هاشم في الخمس ليس لمجرد قرائتهم بديل ان بنو نوفل بن عبد شمس مثلهم ولم يطلوا شيئا من الخمس و اعلم ان مشاركتهم بالنصرة مع القربى كما أشار اليه عليه السلام بقوله لا يشارك في بني هاشم ولا اسلام النصره لا تقتضى حرمان الزكاة (و) لا (الى) (مولى هاشم) لقوله عليه السلام وان مولى القوم منهم واه أو بدوا وادوا لى و ان لم يمدى و صحبه لكن على الاصح تجزئ لى مولى بنى المطلب كالمسلم و لكل أخذ صدقة تطوع و ربه أو غيرا لقرولا كقوله (ولا) أي فقيرة تحت حق منق و لا لى قربة ينق عليه من وجبت عليه شقة من آثاره لا استفاته بذلك (ولا الى فرعه) أي لو هدمان سئل من ولد الابن أو ولد ابنت (و) الى (أسهل) كما يوجد و أمه و جدته من قبلهم لو ان علوا لان يكونوا عمالا أو مؤثمين أو غزاة أو غار من كان بنو لا يجوز لايضا لى بائرين من قومه ملكهم كطلح لا عزاء أو مؤثقا أو مكاتب أو ابن سبيل أو غيرهم بالاصلاح ذات بنو تجزئ لى من تبرع بنفقه بغيره الى جلاله

[illegible]

(من عدم) لطلب (أو
 كان عدم فعل (ما) نا
 تقدم (وقول ما ورد) عند
 فطوره ومنه اللهم لك صمت
 وعلى رؤسنا قسرت
 سبحانه ثم بعد ذلك اللهم
 تقبل مني انما فت السحاح
 الصميم ويستحب القضاء
 أي قضاء رمضان فورا
 (متأجلا) لأن قضاء
 شيئا لا دوسه قاتر

بسم بحرم أو لاوان لم يقص على له وجوب الحرام عليه (ولا يجوز) ما حرقه نه
 (اليوم مضى آخر من ذيق عار) تقول عاشة كان يكون في الصوم من رمضان قبل الطبع ان أقضيه الا في شبان لما كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم متفق عليه فبحوز لتطوع به لا يصح (ما فعل) أي أخره بلا عذر حرم عليه وبتد (عليه مع القضاء المطام مسكين
 لكل يوم) بل يخرق في كفا، فهو وسيد بلساند يد عن ا جاس والمار قلتي بلساند صحيح عن أبي هريرة قال كان لرسول الله
 (وإن مات) بعد أن أتم لهذا فلا شيء عليه ولا يبرع إذا أطعم عنه لكل م مسكينا كما تقدم (ولو بعد رمضان آخر) لأنه إن أوج كفارة واحدة
 زال أثر طهره ولا يطعم ثم وأمر - أنه أرصد أولاً وان تروعيه صوم كراهة أعلم عنه كسر منه بقوله لا يقضي عنه ما وجب بإسأل
 الشرع من سلاطة وصوم) من مانعه عليه (سوم) نذر (أو حج) نذر (أو اعتكاف) نذر (أو صلاة) نذر استجابا إليه تضاعف للماني
 الصالحين ان امرأتين أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالتن أنتي بنت وليها صوم نذرا فأصوم عنها فلن تنهدلان الياء بتدخل في
 العبادة يجب تنهاؤه وتختف- كما ان لو اجب في أصل الشرع والولي هو الوارث فان عام غيره جزا مطلنا لأنه تبرع وان خلف
 ترك واجب الفعل فليقله الولي أو يدفع الى من يشاء عنه ويدفع في الصوم عن كل يوم طعام مسكين وهذا كله فمن أمكنه صوم ما نذره
 فربحه باؤا مكة بعضه قضى ذلك البعض ط وأما مرق في ذلك كاللحم

فأما في يومئذ فيقول الله العليم الخبير (من سيدي) ثلاثة أيام من كل شهر والافضل ان يصليها (أيام) الليالي

(البشر) لما روى أبو ذؤان الذي صلى الله عليه وسلم قال: «لما صمت من الشهر ثلاثة أيام نعم ثلاث عشرة يوماً وعشر وثلاثين
 عشر يوماً» أخرجه عنه وصحت وصحاحه في الأيضاض إلى ما كانا بآياتهم (و) يوم (الاثنين والخميس) تفرقه عليه السلام هما يومان
 تعرض فيهما لأعمال على رب العالمين وأحب أن تعرض على وأنها تدر وأحد والثاني (و) من صوم اثنين شرأل) الحديث من
 صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنهما صام أحرأخره مسلم ويستحب تاجوه لو كونهن عقب العيد منيته من المصارعة إلى تغير
 (و) بين صوم شهر (الحرم) الحديث أفضل الصيام وهو رمضان شهر الله المحرم. وهو مسلم (و) ذكره (في شرح تاج) قوله عليه السلام
 ثلثين بيت إلى قال لا صوم من التاسع والعاشر أجمع ما أحده قال من اشترط عليه أول الشهر صام ثلاثة أيام يستبغن صومها صوم
 طائفة أو كفارة منه وبين فيه التوسعة على البيل (و) صوم (تسعة ذي الحجة) قوله عليه السلام ما من يوم لم يصب فيه من الصيام
 إلى الله من هذه الأيام الشرفا أو يارسول الله لا يجاهد في سبيل الله قال ولا الجهاد في سبيل الله تعالى إلا رجل خرج بنفسه وماله ولم يرجع
 من ذلك بشئ رواه البخاري (و) آكد (يوم عرفه) لعبر طبعها وهو كفارة ستين حديث صام يوم عرفه: «تسب على الله أن يكفره»
 التي قبلها السنة التي بعده وظل في صيام يوم عثروا في تسب على الله أن يكفر السنة التي قبلها وهو مسلم. يوم عرفه في الاستكبة
 يوم التروية وهو الثامن (وأفضله) أي أفضل صوم التلوع (صوم يوم وظل يوم) لأنه يوم عليه السلام بيده الله يوم عرفه وهو أفضل
 الصيام متفق عليه وشروطه أن لا يمتنع البدن حتى يصير ما هو أفضل من الصيام كالقيام بحرق الله إلى وحرق عباده للأزمة
 والأفقره أفضل (وبكره أفراد يجب) بالصوم لأن فيه إحياء شارب الجاهلية ٥١ قال أنظر منه أوصاف مع غيره

والأفقره ركة فرداد
 زالت ركة ركة فرداد
 يوم يلمسه تنوله عليه
 إنسلم لأحد مواموم
 الجمعة لأقبله يوم أو
 بعده يوم تنقل عليه
 (و) الفرد يوم السبت
 الحديث لأصوم مواموم
 السبت الأفجا تقرض
 عليكم رواه أحمد وكرو
 صوم يوم التسبيح
 والمهرجان وظل عييد

أقول التلوع أربع وصف للبرضعه (وأصحاب هذه القروض) لسنة (بالاختمار عشرة لزواجين)
 في البيلة (والأيوان) بمجموع أربعين (والجدة) لاب (والجدة مطقاً) أي سواء كانت لأم أو لأب
 (والأخت مطقاً) أي سواء كانت شقيقة أو لأب أو لأم (والفت وغتة) لا ين (وأن تزل أبوها) (والأخضر)
 (الم) وتسمى الأخوة والأخوات من الأم والأب في الأعيان لأنهم من عيز واحد والأب فقط في البلات
 جمع - لأنه مع لعين المهمة وهي الفرة طابق الله أموس وبنو البلات بنوا أمهات شتى من رجل لأن أنثى
 ينزويها في أولى قد كان قبلها أهل من عمل من هذه القرض والدة ط بنى أخفاف بالعلم لمجدة يديا
 مشهورة سواء كانت لأن أخفاف لا خلط فهم من خلط الرجال ليسوا من رجل واحد وان أردت
 خصم بل أحوال أصحاب القروض (فإن نصف فرض خمسة فرض زوج حيث لا فرع) والقرض عين أو
 قرضه أو من غيره أو بين أو بفنان (وإحدى الزوجية) بأن لم يرض به مانع فلم يجمع به فوجده
 كدعه (وفرض البنت) بوحدها قال في المتن لا خلاف في هذا بين علماء المسلمين أنه له ثلثي ورثات

للكفار أو يوم يفردونه بالعلم (و) يوم (الثلاث) وهو يوم ثلاثين من شعبان الذي لم يكن غيم ولا فطره لم يزل من صام اليوم الذي دخل
 فيه فقد دعى إلى التماس صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود والترمذي وصححه البخاري تية أو يكره لواصل وهو أن لا يفطر بين
 اليومين أو لا يام ولا يكره إلى البحر وتركه أو (وبحرم صوم) يوم (العيد) إجماعاً على التمتع عليه (و) في فرض (وبحرم صوم) يوم (العيد)
 أيام التشرية قوله عليه السلام أيام التشرية أيام الفطر شربوا كركفروا مسلم (والعن دم منه أو قرين) فصم صام أيام
 التشرية لمن صام الهدى لول ابن عمر وعاشته لم يرض في أيام التشرية أن يصمن لأن لم يرض له روى رواه البخاري (ومن دخل
 في فرض موسم) من صوم أو غيره (بحرم قلعه) كالنبي في حرم خروجه من الفرض بلا عذر لأن الفرض وجب منعه ولو لم يرض
 ودخلت الترسعة في وقته وفطاره قلعة الحاجة فأنشع تفتت لمصلحة في عمارته (ولا يلزم) الإتمام في الفضل من صوم ركة
 وهو وغيره ما قول عائشة يارسول الله أهدي للجسوس وهو الحرم السن قال أرويه فقد أصبحت سائمة قال رواه مسلم وفيه
 وزاد الناسي بإسناد جيد ما غسل صوم الطلوع مثل الرجل يخرج من مكة الصدة قال شاه مضاعفاً رواه إسناده وأما قوله
 هذا (ولا قضاء طسدة) أي لا يلزم قضاء ما غفل من النفل إلا لمج العرفة يجب إتمامها باختقاد الأسماء لا لأن أمان أقدمه أرويه هذا
 التمسك (وترجي) أنه لا يقدري (أشراً) من رمضان لقوله عليه السلام تحروا باليلة لقروني أشراً من رمضان ومنه متفق عليه
 الصحيحين من علم ليلة القدر ما عاينها أو أحسها بغيرها من حيث زاد أو جرمها ذلك لأنه لا يقدريها ما يكون في ليلة القدر
 لعلم قدرها عند الله وإن الطائفة فيها قد اعتدوا ما هو أفضل (بالباقى) وهي أيقية أو ربيع أو أواخره (وأنه) لا يقدريها عليه السلام عليه

لشركه الاخرى ثلاث بقين او خمس بقين او سبع بقين او تسع بقين (وليس سبع وعشرين بالغ) اي لربها قالوا بن عباس واي بن كعب وغيرهما
 حكمة انتقاما ليجتهدوا في ظليها (او يدعوا فيها) لان الناس يستجاب فيها (عابود) من مائته كانت يارسول الله ان واقعتها تم ادعوا قال قولي
 (الله) تلغى عرش العفو طاعف عفو دواء احدلوا بن جابه والقرمذي مضامو مصححو معنى العفو انزلوا الناس من حديث اي حريرة
 مرفوعا لولا الله لغرو العاقبة والمعاذلة العائمة قما اوفى احد بدقين خيرا من معاذة قال المصنف ينزل العفو والحريرة العاقبة والمعاذلة
 بل قد تضمنت ادوام العاقبة في باب الاعتكاف وهو في خمسة اقسام التي يمتنع بحكمها على استقامتهم واسطلاحا (انهم مسجد) اي انهم
 مسلم عاقل ولهم مير الا غسل عليه مسجد او لو ساءه (المعاذلة الله تعالى) يوصي بجزاوا او لا يطل باخمس هو (مستون) تلغى وقتا جاعا
 قلته عليه السلام ومدامت عليه واعتكف انزواجه جندومعه وهو في رمضان آذ قلته عليه السلام آذ قلته في عشرة الاخير (وبصغ)
 الاعتكاف (بالسوم) لقول عمر يارسول الله اني نذرت في الجاهلية ان اعتكف بقتل مسجد الحرام قتل النبي صلى الله عليه وسلم اوف
 ينذر له واه البخاري يولو كان الصوم شرط للمصاح اعتكاف الابل (ويزان) اي الاعتكاف والصوم (النذر) فمن نذر ان يعتكف
 صائما او يصوم معتكفا او باعتكاف لزمه الجميع وكذلك لو نذر ان يصلي معتكفا ونحوه اقره عليه السلام من نذر ان يطيع الله فطعمه وواه
 البخاري وكذلك لو نذر صلاة او وقعة او لا يجوز زوجة اعتكاف بلا ذنوب ولا ذنوب سيده ولها عليه لهما من تلوع مطلقا
 أي سواء اذ نذره او لم ياذن من نذر بلا ذنوب (والاصح) الاعتكاف (الا) في حديث انما الاعمال بالنية وانما العمل كل امرئ بما نوى ولا
 يصح الا في مسجد) اقره تعالى واسم ٥٢ ما نذر في المسجد (يصح فيه) اي تمام فيه الجاهل لان الاعتكاف في غيره

يقضي اما في نذر الجاهل
 أو تكوّلوا لنزول اليها
 كثيرا مع ان النحرز
 منه وهو منقطع الاعتكاف
 (لا) من لا نذره الجاهل
 كالمرأة المفسدة
 والبغية مع اعتكافهم
 (في كل مسجد) الآية
 وكذا من اعتكف من
 الشروق الى زول مبتلا
 (سوى مسجدتيه)

واحدة قطعا، نصف (و) النصف (عروضه) (الابن) سقروا بان بول او حارس عدم اولادنا صلب
 مطلقا (وفرض الاعتكاف شققة مع عدم القرع) ذكرنا كذا في الوارث (الوارث) فالساقط كالعدم
 (وفرض الاعتكاف مع عدم الاعتكاف) على فرض النصف لثبوتها لابن والاعتكاف اذا كن منفردات
 لم يصح (والربع فرض اثنين فرض زوج) من زوجته (مع القرع الوارث وفرض زوجة ما كثر) من
 تركت زوجها (مع عدمه) أي عدم القرع الوارث (ولو لم يكن فرض) نصف واحد وهو (الزوجة) فاقترع
 القرع الوارث) ذكرنا في واحد واحد متقدمها أو من غيرها
 (فضل هو الثلثان فرض اربعة فرض البتين) فأتى من اثنين لم يصح (و) فرض (بقي الابن) فأتى من
 اثنين (والاثنين الشقيقتين) فأتى الاثنين لابن (كثير) اما كون الاثنين فرض البتين أو بقي الابن فأتى
 فقره تعالى فان كن من هاترين فلهن ثلثا لثلاث فلهن ثلثا لا خلاف في ذلك الا ما نذر من بن عباس رضي الله تعالى
 عنهما ان البتين فرضها نصف أخذ المفهوم والاعتكاف لعل على ما ذكرنا على اعتكافه ووجه دلالتها

وهو الموضع الذي تتخذ الصلاة فيه لا يمس مسجد جميعه ولا حكم لم يرد فيه ما نذر وجبا عليها
 ومن المسجد ظهر مودعة المهرطة ومنه تاتي هي اربابا فبها وفيه المسجد الجامع افضل لرجل يتخلل اعتكافه جنة (ومن
 نذره) أي الاعتكاف (والصلاة في مسجد غير) المسجد (الثلاثة) مسجد مكة والمدينة والاقصى (واقعتها) المسجد الحرام مسجد
 المدينة والاقصى) اقره عليه السلام صلا في مسجدتي هذا خير من ألف صلاة في غيرهما الا المسجد الحرام واه الجاهل الا باذود
 (لم يذره) - وان من أي لم يذره الاعتكاف أو الصلاة (فيه) أي في المسجد الذي فيه ان لم يكن من الثلاثة اقره عليه السلام لان
 الرجال الا ان لا تفسد المسجد الحرام مسجدتي هذا والمسجد الاقصى فلهن غير ما نذر لزمه المعنى اليه واحتاج لشد الرجال
 اليه لكن ان نذر الاعتكاف في جامع لم يضر في مسجد لا تمام فيه الجملة (وان عمن) الاعتكاف أو صلاة (الافضل) كاللجنة الحرام
 (لم يضر) اعتكافه أو صلاة في قبلته (كمسجد المدينة أو الاقصى) وعكس جكس بمن نذر اعتكافا أو صلاة في مسجد المدينة أو الاقصى
 اجزاء المسجد الحرام لم يرد واحد او ذنوع جابر ان رجلا قال يوم الفتح يارسول الله اني نذرت ان قح الله فعله لانه انك ان أسلفي
 بيت المقدس قتل من لحيته قتال مسل من نفسه فقال خائفا (ومن نذر) اعتكافا (زنا مناعتنا) كمشرو في الجملة (نخل
 معتكفه قبل ليلة الاولى) فيدخل قبيل الغروب ومن اليوم الذي قبله (وخرج) من معتكفه (بعد آخره) أي بد غروبه الشمس آخر يوم
 منه من نذر يوم داخل قبل فجره من آخره تحريمه من نذر زنا مناعتنا توجه ولو أطلق وعدا فله قرعته ولا تدخل ليلة يوم نذره
 كيد من يذره (والاصح) الاعتكاف (من معتكفه) (الا لا بد) له (منه) كذا نذر على مشرب لم يمس من يأتيه محلو كني ومضرب جمل

وقد رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة قدام الخليفة لاهل الشام الخليفة لاهل بغداد قدام لاهل اليمن طبع من طرفه ولان اهل
طبع من غير اهلهم ممن يراد الحج والعمرة من كل حدب وقع فيهم من اهلهم وكذلك اهل مكة بلون منها متفق عليه ومن لم ير
ببقات احرام اذ قل الله تعالى اقر بهما من لقول عمر اطروا الى حدنوا من قديروا البخاري وسن ان بخطاط فان لم يجد سبقا للاحرام
من مكة بخر حنين (وعمره) اى هجر من كان بمكة بمكة بها (من الحل) لان النبي صلى الله عليه وسلم امر عبد الرحمن بن ابي بكر ان
بصره فانه من التبع متفق عليه ولا لاهل طرم مسلم مكلف اذ مكة او التبع تجوز اليفات للاحرام بالافتال باح وانوف واجبة
تكره كطالع ونحوه فان تجاوزه فميرق لزمه ان يرجع لحرمة منه ان لم يمتحن حرج اذ قل الله عليه وسلم احرام من موضعه فطبعه
وان تجاوزه غير مكلف ثم كلف احرام من موضعه بذكره احرام قبل مية تويج قبل اشهره وينقذ (واشهر الحج شوال وذو القعدة
وعشر من ذي الحجة) منه هو الحر وهو حرم الحج الاكبر (باب الاحرام) لفظة في التحريم لانه يحرم على نفسه شيئا ما لان
مباحه قبل الاحرام من النكاح والحج ونحوهما فحرما (في النكاح) اى ذى له دخول فيه لانه ان يبيع أو يتهن (من لم يده) اى
حرما في التحريم في النكاح من ذكر أو اى (فصل) ولو احتضا وشاء لان النبي صلى الله عليه وسلم امر اساءت بحبس وهي قضاءه ان تسفل
لاهلل الحج وهي حائض (او يمين لعدم) اى عدم المله او تعذر لست عماله لحرعش (و) سله ايضا (تطبخ) بان شذر ونظرو قطع
واحدة كرمية ثلاثا يحتاج اليه في امره فلا يمكن منه (و) (من الخيل) في يده عكس او يجوز او ما ورد ونحوه قالوا عاشبه كنت
أقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم للاحرامه قل ان يحرم وما له قل ان يلو فحاليت ٥٥ وكانت كافي اطرا ويص

كان لأخوة علامه السدس فقط أخوة خنا تنازل الأخوين لأن المقصود بالجملة المطلق من غير كية وظل
 حب علق جسد كل أولادهم كجذب البنات بنات الابن والأخوات من الابوين الأخوات من الاب
 والأخوة تستعمل في ابن قال الله تعالى وإن كانوا أخوة وبجلا أو نساخا: كمر مثل خط الاستيعاب وهذا الحكم
 ثابت في الأخ واخته لا فرق في الجلب لأم إلى السدس من الأخوة بين كونه أخت أو عمة بالأب (د)
 السدس (فرض الجدة فأقرت ثلاث) فقط (ن سواين) والجدات تساويت في مخرجة بحيث لا تكون
 واحدة منهن أعلى من الأخرى ولا أقل منها كأم أم أو أم أم أو أم أم أو أم أم أو أم أم أو أم أم
 أسوأ أم أم أي أبويكون (مع عدم الأم) لأن الأم تعجب على جدته (د) السدس (فرضه الأم لو حدد)
 ذكر كان أو أنثى (د) السدس (فرض بنت الابن فأ تفرع بنت السلب) تكملة الثلثين مع عدم محاسب
 (د) السدس (فرض الاخت لا يسع الاخت الشقيقة) تكملة الثلثين (د) هو (فرض الأب يسع تفرع
 لوارث) أي فرع لم يشترط الميراث لفرع الابن والبنت وابن الابن وبنت الابن كما تستدعي في تزوج زوجة

المسلم في سفره رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وهو محرم متحقق عليه
وكذا أن يطيب في ثوبه
وله استخدام له ماله
تزعمه فإن تزعمه فليس
أنه إن يلبس قبل غسل
الطيب منه ومنى أو بعد
مس ما على يده من الطيب
وأوصاه من موضعه ثم يرد
إليه أو تراه من موضع آخر

فقد لا ان سال جري قوشس (و) سن له ايضاً (نجر من مغيط) وهو غل (بخطا على قدر الملبوس عليه كالمجنس والسر ايل لانهما هـ السلام نجر دلا لاهل لواءه الترمذي (و) سن له اُخا ان يحرم (في ان زارودا ما يرضين) فحين وتلين اقلوه عليه السلام ولا يحرم احدكم في ان زارودا وءا وتلين وءا اءد والمراد بالتلين التساوية ولا يحرم في ليس السر موزع والمجمل على ان (و) سن (هـ) عاب وكتبين) خلاا وعقب فرقة لانه عليه السلام اهل دير صلوة وءا لساى (وبنه شرط) فلا يصح غير ما عباد والتجروا اى اليه من غيرية الفصول في التسلك الحديث اعمالا باليت (و) يستحب قرءة الفهم (في ان يروى بذلك كذا) نى ن بين ما يحرم وهو بلفظ به ان يقول (قصره) قبله من وان يشترط يقول (وان حسنى حابس فحلى حيث حسنتي) القراءه على فعله وسلم لنباعه بنت زبير حين كانت له ان يربا المالح وابدى بوجهه قال حبي واشترطى وقرى اللهم معلى حيث حسنتي متفق عليه زاد السائى في رواية اسنادها جيد فانك على ذلك ما استيت فتى حبس مرضى او عودا وءا من الطريق على ولا تى عليه ولو شرط في حل متع وقراءه قرآن (وافضل الانبى التيم) فالأقرافا قرآن ظا اءد لانه عليه السلام كل قراءه لانه اءبى انتهى وقال لانه اءا من الله صلى الله عليه وسلم فى العجيج انه صلى الله عليه وسلم امر اءابه لما طافوا بسوا ان يخطوا عمرة لامن ساقى هدا يثبت على امر اءابه لوفه الهدى وتأف بقوله واستقبلت من امرى ما استبدت سلسلت الهدى ولا سلت فكم (وصفته) اى التيم (ان يحرم بالهمز في أشهر الحروف يخرج منها همزة بالهمز فانه) من مكة او غيرها

[illegible]

(أربعة على ثلاثة) وأما الجذور أس لا تختل قبل طابع الاختصاصية تسقط بالمكان
 القروض فالجواب أنه أعياها إذا كان عصبه وليس الجذب عصبه مع هؤلاء بل فرضه (قسم من سبعة
 وعشرين) الحاصل من ضرب الرؤس الثلاثة في المسألة هو ثمانية وعشرون كزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة واللام
 اثنتان في ثلاثة ستة يبقى الجذب عاين ثلاثة أربعة ولا يتقلب احد من الوثمة بعد أن يفرض على التصيب
 الا بها وما يلزم يقال أربعة ورواها لميت فأخذ أحدهم ثلثه والثاني ثلث ما بقي والثالث ثلث ما بقي
 والرابع ما بقي (وأما اجتمع مع الشقيق وله الاب بعده) أي عند الشقيق لاخ لأب (على الجـ) بلغ شقيق
 (ان احتاج احد) فواستبقى عنه كجدوا آخرين لا يورثه وأخ لأب فلا مداد لعدم الفائتة (ثم) جدهم
 أولا ولا لأب على الجدوا أخذنا بغير نصيبه يرجعون إلى القاسمة على حكم الوثمة يمكن معهم جـ (أخذ الشقيق
 ما حصل له من الأب) فجدوا أخ لأبوين وأخ لأب لا يستحقون ثلاث الجذور واحد وأخذ الأخ لأبوين السهم
 الذي حصل له من السهم الذي حصل لأخيه وكذلك جدوا اختان لأبوين وأخ لأب يأخذ الجذب ثلث من الاختان

على لكل جنس القديرة الواجبة عليه سواء (وقضى احرامه لولا) قال تعالى من الحج لا يحصل الا بحد ثلاثة اشياء كل اصابه لولا التحلل عند الحصر او بالعدو اذا شرطه في ابتداءه وساعدا هذه لا يتصل به ولو نوى التحلل لم يزل ولا يفسد احرامه برضه بل بوقوع لزمه احكامه واپس عليه لرفض الاحرام حتى لا يخرج دينه (ويقطع بخيان) او جهل أو اكرام (قديس كس وطيب وتطهر من) حديث حتى لا تقي الخطايا النسيان وبالسكروا عليه وتوزال عنه زالة في الحلال (دون) قديس (وطوس سيدون) وتطهر من (تجب مطلقا لان ذلك خلاف لغوي يعمد وسهره) كل لا تقي فان استدام ليس غيبا حرم فيه ولو لحقه قرون لم تلتزم من خطفه فدى ولا شفه (وعلى عدي واعطاه) يتلقح بحرم او احرام كجزا اصطود من متعة وقران ومنه تزويج ولو جازا لواجب او قتل محتور في الحرم فله لزمه ذبحه في الحرم قال احمد مكره وفي واحد لا فضل غير صحيح غير ما يجره بالمرور ويلزمه تفرقه عنه او اطلاقه (لما كان الحرم) لان قصد التوسعة عليهم وهو المذموم والمجانز من حاج وغيره ممن له أخذ وكفاحية وان سلمه لم يحاقب بغيره اجزا لولا اربعة ذبحه (وقديس الذي) أي الحق (والليس ونحوهما) كليب وتطير واسر كل مسطور فله تخرج الحرم (ودم الحصار حيث وجد فيه) من حل او حرم لا يصح له السلام فخره في موضع الحديث وفيه من الحرم ويجزئ الحرم أيضا (ويجزئ لصوم) أو الحلق (كل مكان) ذنه لا يتعدى شفه لاحد فلا تامة تخصيصه (والدم المطلق) شاة كتعبه في ذبحه فان أوتى معز (أو سبع بدنة) أو خرقة ذبحها فافضل وتجب كلها (ويجزئ منها) أي من البدنة (خبرة) ولو لم يجر احد ككعبه من سبع شاء بدنة أو يقر متطلقا (باب جزا الصيد) أي منه في الجلبان كان أو لا فتيه فيجب

المثل من النعم فيها مثل لقوله تعالى

فبما آتاهم من فضل من
العم وبجل التي حل
الله عليه وسلم في الضع
كثيرا ويرجع فيها
قضية الصعبة الى
ماقتضاه فلا يحتاج
بحكم عليه مرة أخرى
لأنهم أقرقوه قولهم
أقرب الى الصواب
وقوله عليه السلام
أعصابي كنز حرم مايسم

لثنيو يسقط الأخ (لأن يكون الشرفي اختا واحدة فأن علم النصف) كقولهم يكن جد (وماضل) من
لا خلاف الجود من النصف الذي فرض لهما (فهل في الأب) واحدا كان أم أكثر ذكر أو أنثى ولا يتفق هذا
في مسئلة فافرض غير الدس (فمن صور ذلك التزديتة الأربع) أي التوسيت التي يدين ثابت فرض
فيه عنه ومن كل لصعبة أجمين (المشربة) يضح العيزوالتين (وهي) أي المشربة (يدوشققة
وأخ الأب) أصلها من خمسة عدد رؤوسهم لان المقاسمة أخذ الجد فلهما من فرض الاختان نصف
فضر بغيره اثنين في النصف تقصيص من عشرة الجدار ستة والاختان خمسة والأخ الأب الباقي وهو واحد
أو المشربة وهي جدوشققة واختان الأب) أصلها خمسة كجدسهما والفتنة النصف فلهما ونصف
والنصف الباقي للاختين من الأب لكل واحد من قصير بغيره أربعة في النصف بشر من منها تصح
جدعها في الفتنة عشرة لكل أخت لا يسهم (وتحصر في ذ) ين ثابت بن الضعالة الخرجي (وهي
أنه جدوشققة وأخ واخت الأب) سميت بذلك لانه معصمان مائة ومائة وودعها باختصار إلى أربعة

القديم عند ذنونه في (التعامة بدنة) روى عن عمرو بن عثمان وعلي بن زيد وابن عباس ومطوية لآيات شفه (و) في (حار الوض) خيرة
(روى عن عمرو) في (خبرته) أي الواحدة من خرا الوض (خبرة) روى عن ابن مسعود (و) في (الأبل) على وزن قبو خطيب سيد (خبرة)
روى عن ابن عباس (و) في (التبيل خيرة) قال الجوهري التبيل الوصل الحسن (و) في (لوعلة خيرة) يروى عن ابن عمر أنه قال لا يرى خيرة
قال في المساح الوصل هي الأروى في القاموس الوصل قطع الواو مع فتح الين وكسر هاء كونه تيس الجبل (و) في (الضيق كبش) قال الأمام
حكم فيها رسول فسمي الله عليه وسلم كبش (و) في (الفرز عتق) روى عن يار عته على الله عليه وسلم أطلق في الطي شاة (و) في (الوبر)
وهو ديرة كعلامدون السور لاذنب لها جدي (و) في (الضبي جدي) قضى به عمرو وأبو داود الجدي قد كرم من أولاد المزملة ستة أشهر
(و) في (البرج خيرة) لما روى عن عمرو بن مسعود (و) في (الاربع حلق) روى عن عمرو العنق الأنثى من أولاد المزملة أسفر
من الجفرة (و) في (الحامسة شاة) حكمه عمرو عثمان وابن عمرو بن عباس وقاض من عبد الحارث بن عامر الحرم وقيس عليه عام الاحرام
والحرام كل مطلب الماهر وقل الجوهري العشب شربا لما من غير من الحام شربا لماعيا كالعشب والواب وهو أي صوت قول غيره
هذه روى عن صوته كانه يسبح مطلع الله وهو قد نزل فيه القواشع والوراشع والطاوشع والصبى مالم تقض فيه الصعابة
يرجع فيه الى قول عدلين خيرين وبالماتلة كياتي الطيور ولو اكره من الحام فيه التسمية وعلى جماعة أكثر كوا في قتل سيد جزا واحد
أي حرم مذكول حرم على حرمها الحلال (أجاء الحديث

[illegible]

يخطفهم، فيؤلفه
هوذا الكروم من أوطانها
سيداها ما كرهه
(وحررها) به يرقق يريده
وهو (ما بين عير) - جبل
مشهد و (إلى الشر) - حل
صغير لونه إلى الحرة فيه
تدوير ليس بالمستطيل
خلق أحد من جهة
الشمال وما بين عير إلى نور
هو ما بين لاشاهو والآلة

وتخبرني وبأنه أن المستقن خرج فرض الأم ستة آلاف واحد يقضى خمسة على ستة بدور وسهما البد
ولاخوة لا تقسم وتباير فقترب عدد همت في أصل المستقنة يحصل ستة وثلاثون للأم ستة وأجد
عشر وثلاثين لابوين عمانية عشر يقضى سمان لولمى الاب على ثلاثة لا تقسم وتباين فقترب ثلثه على
سنة ولثلاثين ناخ سنة ومائة يقضى صاحب الأم عمانية عشر وأجد ثلاثون والشفقة أربعة وخسون ولاخ
درب أربعة وأخمسهمان والاصباستقفة يانصف فقدر المستقنة نصفها وتوزيع كل وارث النصفه
فترجع إلى ساذ كرأول وأربعين لأجد فيها ثلث الباقي أصبحت ابتداء من أربعة وخمسين (وتخبرني وقد
هي أبو جد وشقة وأخوان وأخت لاب) أصلها ستة آلاف والسدس واحد يقضى خمسة الا لأجد ثلث
لباقي والباقي لثلاثة أصبح فقترب خرج الثلث ثلاثين سنة بثمانية عشر للأم واحد في ثلاثة ثلاثة
وأجد ثلث الباقي وهو عة والشفقة النصف تسعة يفضل واحد لا ولأولاد الاب على خمسة فقترب خمسة في
ثمانية عشر سنة معين ثم أقسم فلام خمسة عشر وأجد خمسة وعشرون والشفقة خمسة وأربعون وكل أخ

المحرم من أخرج تركها سجارة من دونه فتسحب بهاء، وبه وحده وحى أفضل من المذبة بالى، فمن الحجة
أفضل من مجرد حجارة ظلموا لى صلى الله عليه وسلم بها ملاؤة فقالوا الرثوة وحته ولا الجنة لأن بالحجرة جسد الوزن بل يرجح انتهى
وتضاف لحنة واليه يمكن زومان فأصل **باب** ذكر دخول مكة وما يتعلق بمن الطواف والسعي (من دخول
مكة من أهلها وأخرج من أسفله) (و) من دخول المسجد الحرام (من بابي ثنية) لأروى مسلم وغيره من جابر أن النبي
صلى الله عليه وسلم دخل مكة أرقاع الضحى ورائع راحته عند بني ثنية ثم دخل وبين أن قول عتد دخوله بم تقربا بقوله من الله
والى الله اللهم اتق إلى أبواب فضلك ذكر في أسباب الهداية (فأما رأى اليسر في يديه) فله عليه السلام رواه الناقض من ابن جريج
(وقال الماورد) ومنه أنهم أتوا السلام جنوا نبال السلام لهم وهذا البيت تعظيم أكثر فلو تكر بما هو ماعز برأود
من عليه وشرفه من حبه واستمره غلبا وتكر بما هو ماعز برأود من عليه وشرفه من حبه واستمره غلبا وتكر بما هو ماعز برأود
وجنه وغز بالامر الجنته لى بالحق: نه وادى فلك أجلا الحمد لله على لى الله اللهم اعتدوت لى حج بيتك الحرام وقد جئت لك
الله تيسر منى وأخاف منى وأصلح لى فأكله لا لاأت رفع بذلك سورة (مطوف مضطربا فى كل أسبوعه استعجالا لم يكن
سائل معتذر رده و الاضطباع أن يصعل وسط رداءه تحت فاقه الامين وطريقه على فاقه الايسر واذا فرغ من الطواف أزال
الاضطباع (يستدق لحمر بطواف العمرة) لأن الطواف حبة المسجد الحرام فتسحب اليداة بمأخذه عليه السلام (و) طرق
الغارن والمقرن (يستخدم) وهو الرود (يحاذى الحجر الاسود) كة لى على يده فكون مسدا لوافه لا نه عليه السلام بل يستدق
الغارن والمقرن (يستخدم) وهو الرود (يحاذى الحجر الاسود) كة لى على يده فكون مسدا لوافه لا نه عليه السلام بل يستدق

أوردت هرة يسل قد أوردت الجميع (ثم قدم بعد القرب) مع العلم أو تأييده على طريق المأز من (المرزقة) وهي ما بين المأز من
 وادي مصر ومن كون دقسه (سكنة) أو عليه السلام أباها الناس السكنة (وسرع في القنوة) لقول الله سبحانه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سيرة العنق فذو جديفة تنس أي أسرع لأن العنق أيسر السط البراءة من فوق العنق (ويجمع بها) أي
 يمز دقة (بين الشاميين) أي من لمن دفع من هرة أن لا يصل إلى المغرب حتى يصل إلى المرزقة فجمع بين المغرب والشام من مجرولة الجميع
 قبل خط دمه وإن صلى المغرب بالطريق ترك السنة وأجزأه (و يثبت بها) لأن الذي صلى الله عليه وسلم لم يأت بها قال خنوا في مناسككم
 (وه المفع) من مرزقة قيل العلم (خضعه ليل) لقول ابن عباس كنت حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم في ضعة أمه من مرزقة
 إلى حتى يتفق عليه (و المفع قبله) أي في نصف الليل (قديم) على غير ما تقولوا سواء كان طلبا بالحكم أو بالأهلا ما دنا أو ناسيا
 (كوصوله إليها) أي إلى مرزقة (بعد التجرد) فله دم لأنه ترك نكاحا (لا) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأت بها قال خنوا في مناسككم
 دفع من مرزقة قبل نصف الليل بعد ما دنا إليها قبل التجرد لادم عليه (فإذا أصبح) بها (مضى الصبح) بطن من (أما المشعر الحرام) وهو
 جبل صغير بالمزدلفة يسمى بذلك لأن من علامات الحج (فريقا) أو وقف عندوه وحدها فهو يكبره (ويقله) وقرا إذا أفضت من هرة
 الآتين (ويدهو حتى يفر) لأن في حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يوقض المشعر الحرام حتى أسفر بعد انقضاء أسفر
 سار قبل طلوع الشمس سكنة (فإذا بلغ مصرا) وهو وادي من مرزقة ونسبى بذلك لأنه مصر مالكة (اسرع) فقد (و يصفح) (و يصفح)
 أن كان ماشيا أو الحرك فإنه لا صلى الله عليه وسلم لما أتى بطن مصر حرك قليلا كذا كره ٦٣ جابر (وأخذا لحي)

أي حتى الجار من حيث
 شاء وكان ابن عمر بأخذ
 الحصى من جمع وفة سعيد
 بن جبير وقال قاتروا بترودون
 الحصى من جمع أي مكان
 بقاله ذلك ولزم نية
 حتى فلا يبدأ بشئ قبله
 (وعده) أي عدده
 الجمار (سبعون) حاة
 كل واحدة (سبعين الحصى
 والبندق) كحصى الخندق

(الكوثر) أي الابواب (وإن علوا) أبو قلخص أن لا يؤخذ من ذكروا كانوا أو تأييده (وإذا جردوا)
 ذكرنا كل أو أتى ورواها ابن ذكوان أو أتى وبالأبواب (وتقطعت) أي بين وبين السلب فأكرم
 يكن معهن) أي مع بنت لابن (من حصين من من ردا لابن وتقطعت) الأخوات لابن لابن الشقيقين
 فأكرم لم يكن معهن أخوهن في حصين) أمهات في بنت لابن ما لم يكن معهن من حصين ولم يزل في
 الأخوات أخوهن لأن بنت لابن حصين من أخوهن وابن معهن إذا كان في درجتهن أو أنزل منهن (ومن
 لا يرث) لكونه محبوا ما شخص حرما (لا يحب أحد ما قطعا) أي لا قصا ولا حرما بل وجوده كدهمه
 (الأخوة من حيث هم) أي سواء كانوا أشقاء أو أباؤا أو أمهات لا يرثون ويحبون الأم قصا (أي
 من الثلث إلى السدس) كإفادات شخص من أم وأب أو أخوة فإن الأم تأخذ السدس قط لكونها محبوبة من
 أو فرطت لها الأخوة والباقي وهو خمسة ألاب

(في السبائك)

فلا تفرق في صغيرة جدا ولا كبيرة ولا بين غله (فإذا رسل إلى حتى) وهي (من وادي مصر إلى جرة العقبه) بدأ بحجرة العقبه (فرماها
 بسبع حبات متعاقبات) واحدة بعد واحدة فلو رمى دفعة واحدة لم يجزئها إلا من واحدة ولا يجزئ لوضع (يرفع يده) البني حال الرمي
 (خو يرى يائسا بطله) لأنه أخون على الرمي (ويكبر مع كل حاة) ويقول اللهم اجعلها سبعا مبرورا وسبعين شكورا أو ذكرا لم يفتقد (ولا
 يجزئ الرمي غيرها) أي غير الحصة كجوهرو ذهب ومادن (ولا يجزئ الرمي) (بما تانيا) لأنها استعملت في عبادة فلا تستعمل تانيا
 كذا الوضوء (ولا تقبض حجرة) العقبه بعد رميها في المكان وتذب أن يستطعن الوادي وأن يستقبل القبلة فإن رمى على يائنه
 الابن وإن وقف الحصة خارج الرمي ثم تدحرجت فيه أجزأت (ويقطع لتليه قبلها) لقول الفضل بن عباس أن النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبه فأخر جاه في الصبيح (و يرمى) ندبا (بعد طلوع الشمس) لقول جابر رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجرة حتى يرمي التمر وحده آخر به مسلم (ويجزئ) وميله (بعد نصف الليل) من ليلة التمر
 لما روى أبو داود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم سلة ليلة التمر فترمت جرة العقبه قبل الفجر ثم مضت فأنشئت
 فلن فمرت شمس يوم لا حتى قبل رمي يوم من غد بعد أن زول (ثم شعره يدان كان معه) وأبسا كن أو طرطان لم يكن معه
 هدي وعليه واجب الشراء وان لم يكن عليه واجب من أن يطرحه وإذا أخره لغيره فعلى ما كان الحرم (ويعلق) (وسن
 أن يمسح قبل التمر يبدأ أشبه الأيمن (أو يمسح من جميع شرة) لأن كل شرة يمسح بها من اليد أو شرة أو يمسحها في كتفيه

وأي شيء فصر الشرايزه وكذا ان تنه أو زاله بتورده لان القصدا زاله لكن السه الخلق أو القصير (وتخصر منه المرأة) أي من شعرها (قدرا محلة) فخل حديث ابن عباس يرفعه ليس على الساحق انما على النساء القصير رواه أبو داود وقد خصر من كل قرن قدرا محلة أو أقل وكذا العبد ولا خلق الا بذن سبه ومن لم خلق أو قصر أخذ تقروا وشاربوا عنه وابلح (م) فذو رمي وخلق أو قصر (ة) ندخله كل شيء (كان محظورا وبالاحرام الانشاء) وطأوا مباشرة وبقية ولسا الشهوة وقد نكح لما روى سعيد بن عائشة عرفوا ما ذمهم وخلقهم قد سئل لكم الطبيب واليا بول كل شيء الا النساء (واخلق والقصير) ممن لم يخلق (نساء) فنرى تركه ما قد روى الله عليه وسلم فليقصير ثم ليحل (لا يلزمه بتأخير) أي المخلق أو القصير من أيام من (ثم ولا تخدعه على الرمي والنحر) ولان نحر أو طاف قبل رديه ولو علنا لما روى سعيد بن عطاء ان نبي صلى الله عليه وسلم قال من قدم شيئا قبل نهي فلا حرج ويحصل التحلل الاول باثنين من خلق رومي وطواف والتحلل الثاني جاني مع سي ثم غلب الامم على يوم الحر عليه فقتلها بالكبير بملهم فنه النحر والا فانه لو نرى

قد سئل ثم يغضى الى مكتوب طواف القارن والمفردية فترضة طواف لزيارة (م) ويقال طواف الاضحية فيعنه بالية وهو ركن لا يتم حج الابيه وظاهره انها لا طوافان للقدوم ولولم يكن نادخلها قبل وكذا المتمتع طواف لزيارة فقط كن دخول المسجد لاداء من الصلاة فانه يكتفي من حصة المسجد واختاره الموفق والشيخ تقي الدين وابن حجر بنحو الامم واختاره الاكثر القارن والمفردان لم يكونا فادخله قبل طوافان للقدوم برمل ثم لزيارة وان المتمتع طواف للقدوم ثم لزيارة بلا رمل (واولوه) أي وقت طواف لزيارة (م) نصف ليلة النحر (من وقت قبل ذلك بمراتوا لا يفيد لوقوف (وسن) فله ٦٤ (في يومه) يقول ابن عمر افترض رسول الله

صلى الله عليه وسلم يوم النحر متفق عليه ويستحب ان يدخل البيت فيكبر في تروايه ويصل فيه ركعتين بين العمودين تقاء وجهه ويدهو الله عز وجل (وله تأخير) أي تأخير الطواف من أيام مني لان آخره غير محدود كالذي (م) بسى بين الصفا والمروة

لصبه من يرث خير قد ير (اعلم ان النساء كلهن صاحبات فرض وليس فيهن عصبية بنف لا لمخقة) فانها عصبية بنفسه (د) اعلم (ان لرجال كلهم عصبية بأنفسهم) أي لا يفهم ولا يفهم (الازواج) فانه صاحب فرض (د) لا (له الام) فانه صاحب فرض أيضا (د) اعلم (ان الاخوات) الشقيقات اولاد (مع البنات عصبية) يرثن ما فضل عن ذوى القربى ولا لغيرهن فبنت ابن وأخت لابوين أو لابمن سته تليقن القصير لبنت الابن السدس ثم كلفة الثلث والباقي للأخت ولو كان ثلثان وبنت ابن وأخت شريفاً للثلاث والباقي للأخت عصبية ولا لغير بنت الابن لا شقيقا لبنتين الثلث ولو كان ابنتان وبنت ابن وأخت شريفاً لم يورث من الثلث ابنتان بنتي للأخت سدس وتأخذ عصبية (د) اعلم (ان البنات وبنت الابن والاخوات الشقيقات والاخوات الاقربى واحدة منهن مع أختها عصبية) أي لأختها (مثلا ما لها) من التركة قال في الاقارب وأوصف من ان كرو به مصيرن أخواتهم ومنعهن الفرض ويقسمون ما ورثوا للذكر مثل حظ الانثيين

ان كان منمنما) لان سبه او لان العبرة فيجب ان بسى الحج (أو) كان (غيره) أي غير متمتع بان كان ظاهرا أو مفردا ولم يكن (م) مع طواف القدوم) فكن كان سي بسلامه لانه لا يستحب الطرح بالسي كسائر النساء غير الطواف لانه صلاة (ثم قد دخله كل شيء) حتى للمساوعة هذا التحلل الثاني (ثم شرع بمن ما نذرهم لما حبوا بضعل منهن) ويرش على ذنوبه ويستقبل القبلة ويتنفس ثلاثا (ويدهو عاود) يقول باسم الله ليعلم انما عاودوا فاعاودوا ولما عاودوا وشبهوا وشبهوا من عاودا وأصل يعقل واملا من خشية (م) يرجع من مكة عند الطواف العالي (ة) يصل ظهر يوم النحر يوم (يستجني ثلاث ليال) ان لم يتعجل وليتقين ان تعجل في يومين ويرى الجرات عني أيام الشريق (قبري الجرة الاولى هي التي على مسجد الحيف بسبع حسان متعاقبات يصل كاتقدم في جرة العقبه (ويصلها) أي الجرة من عاودا ويزاخر قليلا بحيث لا يصيبه الحصى (ويدهو طولا) او فاعاوده (م) يرمى الوسطى (مثلا) يسبع حسانها بتأخر طولا لا يدهو طولا لكن يصلها عن يمينه (م) يرمى (جرة العقبه) يسبع كذلك (ويصلها عن يمينه) ويصلن الروادي لا يخط عند حاجل هذا الرمي للجمال الثلاث على الترتيب واليكيفية للذكر كورين (في طوبوم من أيام الشريق بعد الزوال) فلا يجزى فيه ولا لغيره سقاوتها واما لافضل الرمي قبل صلاة الظهر ويكون (مستقبل القبلة) في الكل (مريا) أي يصير يسا الجرات الثلاث على ما تقدم (فان وما كاه) أي يرمى على الجار السبعين كله (في) اليوم (الثالث) من أيام التشريق (اي زاه) الرمي اداء لان أيام التشريق كلها وقت الرمي (ويرتبة) في يرمى اليوم الاول فيه ثم الثاني في يرمي جرات الاوقات من الصلاة (في آخره) أي الرمي (هـ) أي عن ثالث أيام التشريق فليقدم (اول يومين) أي يرمى (عليه) لا يترك يسا الجرات

ان كان منمنما) لان سبه او لان العبرة فيجب ان بسى الحج (أو) كان (غيره) أي غير متمتع بان كان ظاهرا أو مفردا ولم يكن (م) مع طواف القدوم) فكن كان سي بسلامه لانه لا يستحب الطرح بالسي كسائر النساء غير الطواف لانه صلاة (ثم قد دخله كل شيء) حتى للمساوعة هذا التحلل الثاني (ثم شرع بمن ما نذرهم لما حبوا بضعل منهن) ويرش على ذنوبه ويستقبل القبلة ويتنفس ثلاثا (ويدهو عاود) يقول باسم الله ليعلم انما عاودوا فاعاودوا ولما عاودوا وشبهوا وشبهوا من عاودا وأصل يعقل واملا من خشية (م) يرجع من مكة عند الطواف العالي (ة) يصل ظهر يوم النحر يوم (يستجني ثلاث ليال) ان لم يتعجل وليتقين ان تعجل في يومين ويرى الجرات عني أيام الشريق (قبري الجرة الاولى هي التي على مسجد الحيف بسبع حسان متعاقبات يصل كاتقدم في جرة العقبه (ويصلها) أي الجرة من عاودا ويزاخر قليلا بحيث لا يصيبه الحصى (ويدهو طولا) او فاعاوده (م) يرمى الوسطى (مثلا) يسبع حسانها بتأخر طولا لا يدهو طولا لكن يصلها عن يمينه (م) يرمى (جرة العقبه) يسبع كذلك (ويصلها عن يمينه) ويصلن الروادي لا يخط عند حاجل هذا الرمي للجمال الثلاث على الترتيب واليكيفية للذكر كورين (في طوبوم من أيام الشريق بعد الزوال) فلا يجزى فيه ولا لغيره سقاوتها واما لافضل الرمي قبل صلاة الظهر ويكون (مستقبل القبلة) في الكل (مريا) أي يصير يسا الجرات الثلاث على ما تقدم (فان وما كاه) أي يرمى على الجار السبعين كله (في) اليوم (الثالث) من أيام التشريق (اي زاه) الرمي اداء لان أيام التشريق كلها وقت الرمي (ويرتبة) في يرمى اليوم الاول فيه ثم الثاني في يرمي جرات الاوقات من الصلاة (في آخره) أي الرمي (هـ) أي عن ثالث أيام التشريق فليقدم (اول يومين) أي يرمى (عليه) لا يترك يسا الجرات

ولا يثبت على سائر طوائف من طوائف الملوك في أيام الشرب خطبة يعلمهم فيها حكم التمسك والتأخير والتوديع (ومن تميل في يومين خرج قبل الغروب) ولا يثبت عليه وسط عندهم اليوم الثالث ويغن حمام (ولا يخرج قبل الغروب (لزمه الميسر وأمر من الغد) بهذا وقال قال ابن المنذر وبحث عن عمر الخصال أن ذكره المسألة في اليوم الثاني فليقل إلى القديس فيخرج من الناس (لهذا أراد الخروج من مكة) بعد هذه الياء (المخرج حتى يطلع في الخروج) إذا فرغ من جميع أمور مكة فليأتى من الناس أن يكون آخر عهد به أيت طوائف الأئمة خفف عن المرافقة من يتفق عليه ويسمى طرف الصدر (فإن أقام بعد طواف الوداع) وانصرف بعده طوافه) فأنعم على الخروج وفرغ من جميع أمور مكة يكون آخر عهد بالبيت كاجرت لتأديت في يوم السفر أهله وأهله (وإن تركه أي طرف الوداع) (غير حاضر وجمع إليه) لا إحرامان لم يرد عن مكة فخرج من مكة فخرج في يومه مرة ثم الوداع (فإن تفرق) لرجوع على من عد من مكثون صافه قصر أو بعد صافه قصر أو فقهيه من لا يترده لرجوع إذ (أو لم يرجع) في الوداع (فقله من) لتركه كشكرا جاز (وإن أخر طواف الزيارة أو نسه أو أقدمه) فقله عند الخروج اجزأ من طواف الوداع) لأن الأمر به أن يكون آخر عهد بالبيت وقد فعل فلن يجرى طواف الوداع لم يخرج من طواف الزيارة والوداع على حاضر وقتها إلا أن يظهر قبل مفارقة البيت (ويقف غير الحائض) أو النساء بعد الوداع في الملتزم وهو أربعة أذرع (بين ركن أي كعبه حجر الأسود والباب) وينصق بوجهه وصدره وفراجه وكفيه ويطلب (حاجبا عاود) يومه لهم هذا وتلوا تعبدك وابن عبدك وابن أمك حتى على ما سخرت من خلقك وسيرت في بلادك حتى بلغني بيمتك في

رضيت مني فزددني
رشا والاف من
قبل ن تأتي عن بيتك
داري وهذا أو ان
الصراف ان اذنت لي غير
مستبدل لثلا لايتك
ولا راقب صلتك لاهن
بيتك اللهم تعصني عافية
في بدني والصحة في
جسمي ولعمرة في
ديني وأحسن متفلي

وهم لأبوه وأنه وان نزلوا لا من الأبوين والأخ من الأبوين بسبب ابن لابن بنت محم (و) عند (أن) حكم العاصب أن يأخذ ما بقى قروض من ليرين في سقط وإذا أقرض جميع المال يكن هذا استئناس حكم العاصب (الجد) أي لآب (والأب ثلاث حالات) حالة (يرتان) فيها (باعتصم) أي دون لقروض ذلك (مع عدم الفرع) لو ارت (كأقامات شخص من أب فقط أو عن جد فقط) (و) حالة يرتان فيها (بأقرض فقط) أي دون التصب فقط (مع ذكر ونبه) أي لو لم يكن كل ملة شخص ع أمويان أو جديان فإن الأب أو الجد يرت بأقرض حله وهو سدس القرض الباقي ثلاثين (و) حالة يرت فيها الأب أو الجد (بأقرض والتصب) فقط (مع أنوثته) أي لو لم يكن كل ملة شخص من غيب أو زوج فإن الأب أو الجد السدس فما زاد البنت نصف فما زاد الباقي للأب أو الجد تعصيبا وترجع الاختصار ل: ابن بنت الرافق (والأشقي على قواعدنا) المسئلة المسئلة (المشتركة) وهي زوج وأموال أخوة ذم أنسان فأتم (وأخوة أشتاق) ولا شرط عند من قالهم يمتد لتعقب فاتها مع عند من شتر زوج الصف

٩ م - نيل لما روي في وارزقني طاعتك ما بقيتني واجمع بين خيرتي لذنيا وذخيرة مشاعلي على خير يدعوه بما حبب يوصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويأى لحليم أيضا وتحت الميز بقيد هو مشربيه ما من زم به سلم حجر يقبله من فخرج (وقد خفف الحائض) والنساء (بياه) أي باب المسجد (وتدبر بقتل) أي سبق (ويستحب زيارة قبر لبي على الله عليه وسلم وقبر صاحبه رضي الله عنهما) الحديث من حج فزار قبري بعد وفاتي كأعزائي في جاتي وله عمار قلتي في لم عليه مستقلا له ثم استقبال القبلة ويحفل بالحجرة عن يساره ويدعوه بما حبب يحرم لطوافها بذكره أو مسح بالحجرة وفتح أصوات عند هاتوا دار جهنم إلى بلده قال لاه لا فداييون تائبون عابدين لم يغفلوا صدق الله وعده وصرعته من حرم لأخره بوجده (وصفة لعمرة أن صرم به من الميقات) أن كان ملوا (ومن أدنى الحبل) التمسك (من) تمك (وتحرم) (من الحرم) (ولا يجوز أن يحرم) (من الحرم) فانه أمره صلى الله عليه وسلم ويتعد عليه دم (فإن طاف قوسى وحلق وقصر حبل) لأبائهم أو ما (وتراجع) العمرة (على رقت) فلا كرمها شهر الحج لا يوم الحراء مرة ويكرهه إلا كذا والموا لا بها باعان السبق خلفي البدع ويستحب تكررها في رمضان لأنها سبل حجة (وتجزي) لعمرة (الوقت) من التمسك بعمرة لقول (عن) حمزة (تخوض التي في حجة لاسلامه) (وإن كان الحج) ربه (الأحرام) الذي هو في الفحل في التمسك ثلاثا بالأعمال بالنيات (والوقوف) يعرفه بث الحج عرفه (وطواف الزيارة) وله تعالى وطوافها بالبيت النبوي (والسعي) الحديث اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي وادأه (وإن جابه) سبعة (الأحرام من بيتات الحائض) وقد تصبهم (والوقوف يعرفه في الغروب) على من ذهب هناك (ولبيت النبوي أهل البيعة والبيعة) في بيالي أيام

التشريع على ما هو (و) الميث (عزلة في ال بعد نصف الليل) لمن أدركها قبله على غير السفل والمرتبة (والرمي) حرمتها (والحلاق) أو لفصير (و) لوداع (و) الباقي من أفعال الملع وأقواله السابقة سن كل وقت انفسدوم والليت يعني اليه عرفة ولا ضطباع والرمي في موضعها وتقبل المحصر والاذكروا الآية وصعدوا السفل والمروية (واو كان العمرة) ثلاثة (احرام وطواف وسعي) كالحج (دواجاتها الحلاق) أو لتصير (والاحرام من بيناتها) لما تقدم (فن ترك) لأحرام (لم ينفذ فيك) حيا كن أو حرة كالصلاة لا تعدد الا بالنية (ومن ترك زكاه صرية) أي غير الاحرام (أو نية) حيث اعتبرت (لم تنك) أي لو سح لباة أي فذلك الركن المتروكة هو أيتها المنية وتقدم ان لو عرف حرفه يجرئ حتى من ماتم ويجهل انه عرفة (ومن ترك واجباً يوجبوا) عليه (م) فان علمه فكمصوم (لمح) (أرسته) أي من تركه (أو فاشئ عليه) فالحق انفسد ولو غيره ولم يشرع لهم عنها الا نيران الصلاة لا دخل فيتعدي الى سلاته من صلاة غيره يكلوها الامام فانه يتعدى الى صلاة العاموم

باب القوان والاحصاء القوان كانت مصدقات
 في السابق فلم يدرك ولا احصاء مصدق احصره حرماً كان أو عدوا وقال صره (من فاته الوقوف) بان طلع فجر يوم النحر ولم يقف يعرفه (فاته الحج) لتدركه جابر لا يغتسل الملع حتى يطلع الصجر من اية جمع قال أبو نيزر فبلغته قال يدرى ان فقدك قال فهو واما الاثرم (وتحلى جيرة) فبطر وروى يحيى أو بقصر أو ليختر البقاء على احرامه ليحس من قابل (و يفيض) الملع لفتت (و يهدى) هـ با ينهض في قضائه لم يكر (شوط) أي ابتداء احرامه لقول عمر لا يي أو يبل فاته الملع استنع ما صنع المشرك ثم غسل فخل اندركنا الملع قابله فوجوا هدا سب من ابي يرواه ٢٦
 انما في الثاني وقدره سواد من اشترط بان يخل في ابتداء احرامه

وان جئني حابس فحلب
 حيث جئتني فلا هدي
 عليه ولا قضاء لان يكون
 الملع اجاباً يؤديه ون
 انخطا الناس فوقوا في
 التامن والماض ابراهم
 وان انخطا بعضهم فاته
 الملع (ومن) احرم قصده
 صلوه من البيت لم يكن
 فطريق الى الحج
 (أهدى) أي فخره بان
 ثلاثة دم سدس مسهم واحد ولا حوة قدام التلث وشمس الثلاثة وعبد الشاهي رضي الله تعالى
 عنه يقسم الثلث الذي احلها الاخرة للام على رؤسهم وروى الاخرة لاشتهاء لك كمثل الاثنين من
 غير تفصيل
 فصل * واذا اجتمع على الرجل أي العشرة بالاختصار (ودرث منهم ثلاثة) قنط (الابن والاب
 والزوج) فثلثة تقسم من اتي عشر فلزوج ربع ثلاثة ولا اب السدس اثنان ولا ابن الباقي سبعة
 (واذا اجتمع على النساء) السبع بالاختصار (ودرث منهن خمسة) الفتيوت الابن والام والابن والابن
 الشقيقة (أولاب فثلثة تقسم من أربعة وعشرين فيربط الا لزوج الثمن ثلاثة قراريط ولام السدس
 اربعة قراريط وقيمت النصف ثمانية قراريط اوليت الابن السدس تسعة اثنى عشر وهو اربعة قراريط
 والباقي الاخت نصيباً وهو قراريط واحد (واذا اجتمع عمن الجمع من الصنفين) أي الرجال والنساء
 (ودرث منهم خمسة) أيضاً (الابوان) أي الاب والام (والوفدان) أي الابن والفت واحد الزوجن) فان

موشه (ثم حل) لقوله تعالى فان احصرتم فما استمر من الهدى هو ما كان في حج أو عمرة أو طواف أو سواها
 كان المحصر طافاً في جميع الملاح أو ناساً أو احداً من جنس غيرهم فان قصده أي الهدى (صام عشرة أيام) نية التحلل اعم حل ولا
 اطعام في الاحصاء وظاهر كلامه فطريق وقدره عدم وجوبه لحق والاختصار وقدره في فخر وشرح ابن دوزين (وان) سدد من
 (عرفة) دون البيت (تحلل بمرة) ولا تسمى عليه لان قلب الملع عمرة باقراً بلا حصر فله اولي وان حصر عن طواف الاقضية فقط لم
 يتحل حتى يطوف وان حصر عن واجب لم يتحل وعليه عدم (وان) (احصره مرضاً او غلب حقة) أو شغل الطريق (في محرم) حتى
 يخلو على البيت لانه لا يستغدى بالاحلال التخلص من الذي يفتي بصفلاف حصر الطوفان قدر على البيت بدفوات الملع تحلل بمرة
 ولا ينحصر ديامه الا بالحرم هذا (ان لم يكن اشترط في ابتداء احرامه ان يحل حيث جئني ولا نظاً لتحلل جماعات في الجوع
 الهدى الملع (باب الهدى والاشحبة) والحققة

الحرم من نعم وغيره عامي بذلك لانه هدي الى التمسح كما تموت الى الاشحبة يقسم المحصر وكسر واحد الا تسمى يقال شحبة
 واجمع المسلمون على مشروعيتهما (رافضها بل تمقر) ان اخرج ثلاثاً لثمة الثمن وقطع القرام (ثم غنم) وافضل كل جنس اسمن
 فاعلى مثاقيله تعالى ومن يظلم شئاً من اهلها من تقوى التواب * فاشبهه هو الملع أي لا يرضى أو ما يشاء اكثر من سواها
 فليس في الجود (ولا يجرى فيها الا جذع خبان) فاشبهه آتية كباي (وتج سواه) أي سوى الضان من ابل وقبر ومن (قال بل) أي

السن المعتبر لاجزاء ابي (نخس) شيخ (وليفر سنان ولم يسنه في حديث الجذع من الشان اضعفه ورواه
ابن ماجه (وتجزئ الشاة من واحد) واهل بيته وصحبه حديث ابي بركان (رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بالثاة
منه ومن اهل بيته فيا كلون يطعمون قاتل) شرح القنع حديث صحيح (و) تجزئ (البذرة والبقرة من سبعة) للمولى جابر امرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشتك في الاباء البقر كل سبعة في واحد مهادوا مسلم وشفة افضل من سبع بدنة او بقرمة ولا تجزئ
لمرواه بيته العرويان انقصت عينها في المدي ولا اضعفه ولا السيلام (و) لا (الانقباض) طرية التي لا تخفيها (و) لا العرجة التي لا تليق
مشايح محبسة (و) لا (الغناء) التي قد تم تشايعا من اسلافه (و) لا (الجدنة) مناشيوتن في خصرها (ولا انقضت) وانه لم يسن حديث
البراء بن عازب تام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اربع لا تجوز في الاشياء العرواء البراء بن عازب لم يسنه البراء بن عازب العرجاء
البراء بن عازب العرجاء التي لا تليق رواه ابو داود والنسائي (و) لا (العضبة) التي ذهب كثر ذمها او قرم (بل تجزئ بقرها) التي لا ذنب لها
(خلفه) او مقولها او لصحابه وهي صغيرة الاذن (ولها) التي لم يخلق لها قرن (ونعى غير مجرب) بان قطع عينيها فقط (و) تجزئ
مع الكراخه (ما بذنه او قرنه) خر او شق او قطع (اقبل من النصف) او النصف فقط هل مانع عليه في رواية ذيل وغيره قاتل في شرح
المتنهي وهذا المذهب (والسنة) لا بل قائمه منقولة يدها اليسرى بطنها بالبرية (او نحوها) في الوعدة التي بين اسفل الحلق
والصدر) لقطع عليه السلام وقيل اصحابه كرواه ابو داود عن ابن جابر بن حزن بن سابط (و) الشاة ان يذبح (غيرها) أي غير الابال على
جنبها الاصر نحو حجة الى القبلة (و) يجوز عكسها (أي ذبح

ولحديث ما ظهر الدم
وذ كرام الله عليه فكل
(او يقول) سبع بحرة
هـ بالحر او ذبح (بسم
نه يجرها وانه أكبر)
استعملها (انهم قد استنك
ون) ولا بأس بقوله لهم
قبيل من ذلالت
ويذبح واجبا قبل ذبح
(او يذبحها) أي اضعفه
(صاحبها) ان يذبح (أو

كان الميت الزوج فأسفل المسئلة من أربعة وعشرين فرجة اثنين ثلاثة الأيام السدس أربعة وقلاب
السدس أربعة والباقي وهو ثلاثة عشر على ثلاثة لا تصح ولا تقف فاضرب ثلاثة في أربعة وعشرين
بائتين وسبعين الزوجة ثلاثة في ثلاثة تسع لكل واحد من الابويام أربعة في ثلاثة بائتين عشر والاربع
والثبات ثلاثة عشر في ثلاثة تسع ثلاثين بائتين ستة وعشرون والبنات ثلاثة عشر وان كان الميت الزوج
فأسفل المسئلة من اثنين عشر فرج الزوج اربع ثلاثة لكل واحد من الابويام السدس اثنان والباقي خمسة
على ثلاثة لا تصح ولا تقف فاضرب ثلاثة في اثنين عشر بستة وثلاثين فرج زوج ثلاثة في ثلاثة تسعة ولكل
واحد من الابويام اثنان في ثلاثة ستة وثلاثين والبنات خمسة في ثلاثة خمسة عشر لباين عشر وثلاثين
خسة (ومضى كان اصحابها) الميت (أو ابن مهاد) كان (ابن) خة (غير ذلالت ودون اخواته) لان اخوات
هو لامن ذوى الارحام (ومضى عدتها العصابات من النسب هو المولى المتقولي) كان (اشي) اقوله
صلى الله عليه وسلم لولامان اثنى (ثم عصبته) أي عصبه المولى المتقولي ان لم يكن موجودا (اذ كور

يؤكل مسلما ويشهدا) أي يحضر فيها ان وكلة (وان استناب ذما في ذبحها اجزاء مع الكراخه (ورق الذبح) اضعفه وهدى فذبح
أو طلوع أرمته أو قران (بعد صلاة العيد) بالبدلان تعددت بغايب حالات فان كانت الصلاة بالزاد ذبح وان كان يصل لامتص في العيد
فالوقت بعد (قدومه) أي قدوم من صلاة العيد يستمر وقت الذبح (في) آخر (يومين بعده) أي بدوم العيد اذ كان يوم النحر ثلاثة
عن غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واذ ذبح في اليوم الاول عقب الصلاة وتلبية وذبح لدام فضل ما يليه
(د بكره) الذبح (في لثمتها) أي لباقي اليوم بعد يوم العيد وجامن خلاف من قال في عدم الاضائة (ما كان ذبح) (وقب الذبح
(ففي واجبه) (وقبل) كذا دامت سقط الطلوع لقوله وقت ذبح واجب بفعل محذور من حيث كان أو اذ فعله لم يضر فيه فبطله
وكذا لموجب تركه واجبه وقت من حيث

(فصلو بعتنكم) أي الهدى والاضحية (غير واحد اهدى وأضعفه) أو قولا لا تقف يضى الايجاب تقرب عليه مقتضاها وكذا يتعين
بأشارته أو بتقليده بيته لا بالآلية) حال الشراء أو السرق كآخر اجمالا للصدة (واذا ذبح هديا) أو اضعفه (لم يضر ويعدا لاهنتها) لعلني
حق الله تعالى بها كالنذر وعقده فخر جرد (الآن يدل على خبرها) في جرد وكذا قول المذنب لو شدة في خير منها جاز ما واختره
الاكثر لان المقصود دفع فقره او حبل بالبدل ويركب لمصلحة فقط بلا ضرر (ويجز صفة نوهه) كسر هاء وروها (ان كان) (كان)
جزءه اضعها (ويصدق به) وان كان خاتما اضعها لم يجزه ولا يشر من بينها الا ما فضل عن ولها (ولا يجلى يلوها) اجزأ
منها) لا ينعوضه ويجزئ ان يهدى لها أو يتصدق عليها منها (ولا يبيع جلدها ولا اشائها) سواء كانت واجبة أو طوعا لا يبيع

بالنسخ (بل تنسخه) أي بطلها أو تصدق به استعجال القوله عليه السلام لا يجوز الحرم إلا بالحق والحمد لله وتصدقوا واستمعوا
 يصحوا هو كذا حكم به (وإن نعت) يستدعيها (فيها) أي ما فيها من (أن) تفت أوقات تصدق به أو تفرط به من البذل كما في الإمان
 (الآن تكون) وبسبب ذلك قيل (لتعين) قديرة ومنذ فارق لمة عين عنه مع حق ما يجب عليه فيه تليده مطلقا كذا هو مرق أو
 ضل وهو مرس له استبراع مع وب وضال وهو مرس (والاضحية سنة) أي كد فعل المسلم يجب بذل (وذهبها أفضل من الصدقة
 بشئها) كطهري والعقبة لحديثه عمل ابن آدم يوم النحر حلال أحب إلى الله من أراقه (وإن أن) من الاضحية (أو هدي
 ويصدق أن) أي أمروا بل به الثالث. أي الشئ تصدق بالثالث حتى من الواجبة وما ذبح لئتم أو مكاتب لأهله ولا صدقة
 منه وهدي التطوع. لمة وهو لقولهم ولا ضحية ولا واجب بذل أو معين لا يأكل منه (وإن أكلها) أي الاضحية (أو أوقية تصدق بها
 بجاز) لأن الأرملة لا تملك ولا طعام مطلق (ولا) تصدق منها بالوقية بل أكلها (ضمن) أي أوقية بثمنها لما لا تسحق يجب عليه
 أدومه مع قلة ثمنه ثم امتد ذاتك كالدوية (أو يصرم على من يضي) أي يضي عنه (أن يأخذ في العشر) الأول من ذي الحجة
 (من شهر) أو ظفروه (أو شره شيئا) أي الفجح. أي مسلم عن أم سلمة عرفت ما ذبح في العشر وأراد أن يضي فلا يأخذ من
 شره ولا من ظفاره شيئا يضي ومن حلقه حده

فصل من الصلوة أي الذبحة من المولد في حق أبي بكر وعمر أو قصره قال أحد القديرة سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا عن الحسن والحسين وقد أوصاه ٦٨ (عن الفلامشاذن) متفقين تناوشتها فان علم فواحدة (ومن

الأقرب فالأقرب واجب) ثم سواه كذلك (فإن لم يكن) ليس عليه نسبو ولا (عسا بقر) أي بقر
 لقرض كلباني (فإن لم يكن) فوفرض (ورشاد في الأرحام) لأن سبب الميراث القرابة بل دليل أن
 لو رث من ذري القروض والعصبات فالأقرب فالأقرب (فإن لم يكن) فوفرض (وإذا هو جوف في ذري الأرحام
 فبقرن كغيره
باب رد ذوى الأرحام
 أعيا أي الرد (حيث لم تسترق القروض التركية) كلو كان الوارث يتاوتشتان وذو جأ أو زوجة (ولا
 صاحب) معهم (رد) فأنزل عن القروض (على ذلي فرض) من الورثة (بقدره) أي بقدر فرضه كافرما
 يقتسون على الفليس فقدر برنهم (لمعد الزوجين) أي الزوج وأزوجه (فلا يرده عليهما) فلهما الجأه
 لأنهما ليس من ذوى القرابة (من حيث الزوجية) بل قد يرده عليهما ككونه لهما ذلة فأنزل أهل القرض
 والعبية (فإن لم يكن) لميت (الأصاحب فرض) كلو لم يرث لميت من برته بالقروض إلا إخراج أو أمار

الجارية ثاة) حديث أم
 كوز الكعبة فأنتم
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قول عن
 الفلامشاذن متفقون
 متكاوتشتان ومن الجارية
 ثاة) فأنزل مع صاحبه أي
 صاحب المولد ويحق في
 رأس ذكر ويصدق
 بوزنه وقدره في
 ومن تصفين الاسم

ويجوز من جسد الكعبة وصداها ويكره من جسد رسول وأب لاسماء عبد الله وعبد الرحمن
 (فإن مات) فأنزل يوم السابع (ففي أربعة عشر فأن مات في إحدى وعشرين) من ولادته ويرى من عاتفة ولا تعتبر الأسابيع حذفك
 فحق في أي يوم أراد (فترج جدوا) جمع جد لاله لالهة أي أعضا ولا يكره عظمها فأنزل بالسلامة كذلك قالت عائشة رضي
 الله عنها طبعها أفضل ويكون منه جلود (وحكمها) أي حكم الحقيقة فبما يجوز يستحب بكره والاعمال والهدية والصدقة
 (كالاضحية) لكن يباع جلودها مسوقا ولو تصدق بشئها (الأن لا يجوز في ما) أي في الحقيقة (شرك في دم) فلا يجوز في ذنوب لا بقرة
 الأكلية قال في اله أيضا فلهما شاة (ولأن الفرحه) ففتح لناعوال انصر أو لولها ثاة (ولا تن) (الغنية) أي ضلوه في ذبحة ترجب
 لحديث أبي هريرة عرفت ما لا فرح ولا غنية متفق عليه ولا يكره أن والمراد بالغير في كونها مائة

كتاب الجهاد
 مفرد واحد أي بالغ في قتل عدوه وشر ما أتال الكفار (وهو فرض كفاية) أقامه من يكتفي سقط عن سائر الناس والامام الكل
 ومن يتأ كدم قام من يكتفي به. أفضل متطوع به ثم النقة فيه (ويجب) الجهاد (أن اضطره) أي خسر صفه القتال (أو خسر
 بلده عدو) أو أخرج إليه (أو استقره الامام) حيث لا عدو له لم يصر باليه ثم جأ بقوله لالهة فأنزل لكم فهدوني
 في الله فأنزل في الأرض وإذا نودي بالسلامة فلهما شاة (ولا تن) (الغنية) أي ضلوه في ذبحة ترجب
 قوله عليه السلام تمام الرباط أو من يوم ما رواه أبو النسخ في كتاب التواب والرباط بل قد تمرب لها تقوية في المسلمين

بمخلاف ما سطر اهل انهم لم يوافقوا الخراج مما افق كجزء من غنمهم (والمرجع في مقدار الخراج والجزء) حين وضعها (الى
استناد الامام) الواقع لما قبضه بحسب اجتهاده لا به اجرة يختلف باختلاف الارض من غلات الارز والحب والاشجار والاربعاء
وما وضعه هو ارضه من الائمة ليس لاحتماله من غير السبب في الاحكام السلطانية لان تقدير مذهبكم والخراج على ارض
طيلة حتى ولو لم تزوج لادنى مساكن (ومن عجز عن حملها ارضه) نظرا بيه (اجنبة على ابارتها او دفع به منها) لاجارة او غيرها
لان الارض للمسلمين فلا يجوز تعطيلها عليهم (ويجوز فيها الميراث) فتقل الارواث من كانت يده على الوجه الذي كانت عليه في يد
مروته فان اترباها احد اسرار الثاني اقربها كالتسوية والخراج على مزارع كغول الحرم (وما اخذ) بحق غيره قال (من ما مشرك)
اى كافر (كجزية وخراج وعشر) بخلاف من حرره او نفسه من ذمى بغير البنا (وما فرق مفرقا) ما اختلفت عن بيت الارواث (وخص
خص النخبة) هو (في) سمي بذلك لان مرجع من المشركين والى المسلمين واصل القى لرجوع (بصرف في مصالح المسلمين) ولا يتخص
بالقائه يدا بالاهم فلا هم من سديق او تزليلهم وروى قطر تورق فهو غنمة ويقسم فاضل بين اسرار المسلمين بينهم وقدرهم
﴿ فصل ﴾ ويصح الامان من مسلم عاقل مستقر غير سكران ولو قاتلوا في بلادهم في عشر سنين فاقبل منجزا ومطلقا من امام
جميع المشركين ومن امير لاهل البلد جعل بازا منهم ومن كل احد فاقبلوا من غير من هرا فارجع به قبل بدوق اسروهم من طلب الامان
ليسح كلاما فهو عرف مشرئ الاسلام ازم اجابته ثم يرد الى ما منه والحد عقد الامان اوانه على ترك القتال مدة معلومة ولو طالت
بقدر الحاجة وهي لازمة يجوز عقدها ٧٠ المصلحة حيث بازا ناخير الجهاد ولو خفف للمسلمين ولو حال من ضرورة

المهم فاقرب صدق في اصل المسئلة هو اننا نبيع منه ثلاث من الام نصف ثلاثة وثلاثين
سهم (واما في الام من) اصل (ثلاثة) لان فرض الام للثلاثة هو ان من المستوفى الاغ
الام السدس وهو واحد فيكون المال بينهما اثلاثا لاقام الثلثان والآخر من الام الثلث (وم
ويتم من) اصل (اربعة) لان فرض الام مع لفت السدس وهو واحد من الستة وفرض لفت
السدس هو ثلاثة فيكون المال بينهما اربعة واحد واحد وثلثا لثلاثة اربعة واحد واحد وثلثان
من خمسة) لان فرض الام السدس وهو واحد من الستة وفرض لفتين لثلاث اربعة فيكون المال
بين اللفتين والام على خمسة ادم خمسة ولكل واحد من اللفتين خمسة اثنان (ولا يزيد) ما سار الرد
(عليها) اى على الثلثة اجمالا لانها لو اذنت سدسا آخر لا تسترقف الفروض (لكنهم وان كان حاله) اى
المسئلة (احد الزوجين) اى الزوجان اربعة (فاعمل مسئلة ارد) اولا (ام) اصل (مسئلة الزوجية ثم
تقسم بالفضل من فرض زوجية على مسئلة الزوجان انقسم بالفضل من مسئلة زوجية على مسئلة ارد

ويجوز شرط ودوجل
سما منهم مسلما لاجابة
وامه شرا يقتلهم والقرار
منهم ولو هرب حتى ظالم
يروى هو حرره وثلثون
حيث انهم على مسلم من
ظلمه وفرد وحده يجوز
قتل وقاتلهم ان قتلوا
وكانوا ان شئت شخص
عهدهم اعلمهم امل يرق
بته وينهم عهد قبل
الاقارة عليهم

﴿ باب عقد الفقه واحكامه ﴾ الفقه لغة الفهم والضم والامان ومعنى عقد
الذمة اقرار بعض الذمة ارضى كقره شرط بدل الجزى فاعلى التزام احكام الفقه لاسل وقاقره تعالى حتى يسطوا الجزى عن يدهم
سافروا ولا يبعد اى لا يصح عقد الفقه (لغير الجوس) لانه يروى انه لم يكتلف لم كتاب فرغ فصار لهم بذلك شبهة ولا يصح الله عليه وسلم
أخذ الجزية من مجرس جبر ورواه ليغارى من عبد الله بن من حوق (واهل الكتابين) اليهود والنصارى على اختلاف طوائفهم (ومن
نعمهم) قديين باحد الدينين كالسامية والفرنج والصابئين لعموم قوله تعالى من امن اذوا الكتابين قيامكم (ولا يفرضه) اى لا يصح
عقد الفقه (الا) من امام او نائبه لانه عقد مؤبد فلا يفتل على الامم فيه ويجب اذا اجتمع شرط (ولا جزية) اى على من يملك يؤخذ
منهم على وجه الضمان على عام لان قتلهم واقتسامهم بغيره (على سبي ولا حرقا) ويجوزون بوزن ودمى وشيخ فاعلى مشكل (ولا
عبد ولا تغير سجن منها) ويجب على شقيق ولو لم (ومن سار اعلها) اى الجزية (أخذت منه في آخر الحول) بالحساب (ومنى بدلوا
الواجب عليهم) من الجزية (وجب قبله) منهم (وحرم قائلهم) وأخذت منهم ووجب دفع من قصدهم بالذى حاله يكره في بدوا يروى من
أصل جدار الحول سقطت سنة (ويمنون عند أخذها) اى أخذ الجزية (و بدلوا فوقعهم) فغير ايدهم) يروى بالقوله تعالى ودم سافرون
ولا قبل ارسالها ﴿ فصل ﴾ في احكام اهل الفقه (ولزم الامام أخذهم) اى أخذ اهل الفقه (بحكم الاسلام في) ضمان
(القتل) والى العرض واظمة الحدود عليهم فاعلى يفتدون بغيره) كانوا (دون ما يفتدون به) لا تجوز لان عقد الفقه لا يصح الا
بالتزام احكام الاسلام فاعلى يروى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اى يهوديين قد جبروا اهل فلسطين فافترجهما (ولزمهم التمس)

من المسلمين) بالقبول بان لا بد من ثبوت ما قبله من حق مقدم رؤسهم لا كعادة الاشراك فهو شذوذاً ولا يدخل حاشية التعليل أو
 فهو خاتم رؤسهم (ولم يذكر قبض خيل) كالمير (غير مرجح) غير كيون (بالتي) وهو البرذعة لما دوى التلالان ان عمر امرجه
 فوصي اهل القبة وان يشعروا المناطق وان يركبوا الاصباء عرض (ولا يجوز تصديرهم من الجاهل ولا التقيام لهم ولا ما بينهم بالسلم)
 أو يكيفه أصبحت أو أميت أو سالت ولا ينتهم وتزنيهم وعيادهم وشدة أعيادهم طردت أي حريرة مفرغة لا يندو والبرود
 والنصارى بالسلم فلا تقسم أحدهم في الطريق فظنهم في ضيقها قال الترمذي حديث حسن صحيح (وعن من احداث
 كاشرو يسع) ويجمع لسلطان دار: (و) من بناسا لهم مناروق ظلمنا لما دوى كثير من مرة قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبني الكعبة في الاسلام ولا يجرد عاتريتها (و) بنون ايضا (من تعلة بيان على مسلم) ولو رضى
 قوله عليه السلام الاسلام لمولو ولا يمل عليه وسواء لاصقه أو لا إذا كان يحد بظروبه فان على وجهه فتضوه (لا) عنون من (سواءه)
 أي النيان (ه) أي لبناء المسلم لان ذلك لا يقتضي العلم بملكه عليه من مسلم لا يفتض ولا يباعدا أي انهم (د) عنون ايضا (من
 اظهار خروجه وتزير) فان فعلوا انقضاهما (د) من اظهار (د) اقراره وجوب بكتاهم) وفيه صوت على ميتة من قرائة ترك من اظهار اكل
 وشرب بنهار وضمان وان سوطوا في بلادهم على جزية أو خراج لم يعمروا شيئا من ذلك وليس لكافر دخول مسجد ولو أن مسلم وان
 تخافوا اليافنا الحكم والترك قوله تعالى فان يولك فاسمك منهم أو عرض عنهم وان غير اليافنا أو أخذته الشر وذمى نصف
 العشر لعل محمد رضى الله عنه في السنة قط ولا تشر أموال المسلمين (ولن) ٧٦ نبود نصر اهل عكس (لان نصر

يهودي (لوقر) الاما تقبل
 اليدين بلبل قد افر
 بطلانه أشبه الزنقة (لم
 يقبل منه الا الاسلام
 أوديته) الاول فان اباحها
 عدد وجس وضرب قبل
 ادما اقله قال (فصل)
 فيما ينقض العهد (فان
 أي لفي بدل الجزية)
 أو السطاد (أو اقرار حكم
 الاسلام) أو قلنا (أو عدى

(ب) بحث مسئلة (د) من مسئلة لزوجه) كزوجه وام وأخوين لا مازوجه وبها هو واحد وانما في
 بين الام والآخرين ان لا تالان فرضهما متلافرض لهما فيكون لكل واحد منهما مسلم (والا) أي وان
 لم ينقض لباقي بد فرض الزوج على غيره (ه) أهل (د) حاضر (مسئلة) أهل (الرد في مسئلة لزوجه)
 لانه لا يمكن أن يكون بينهما امر فله لان مسئلة الزوج ان كانت من الدين قال في بد نصيبه سهم لا يوافق
 شأون كانت من أوجه قال في بد فرضه ثلاثة من ضرورة كون زوج له ربع أن يكون للغير
 ولا يمكن أن تكون مسئلة الردع الوهم لان الزوجان كائزوجة مع واحدة في بد فرضها سهم ولا يمكن أن
 تكون مسئلة ردأ كزوجه (م) من لفي من مسئلة لزوجه أخذته مفروض في مسئلة ردع من لفي
 من مسئلة ردأ أخذته مفروض في القاضل من مسئلة الزوجه فزوج وجعلت أوخ لام سئلة
 الزوج من التزيلة نصفها سهم في سهم على مسئلة الردع فان أردت التصحيح فاضرب مسئلة ردع في اثنين
 في مسئلة زوج وهي اثنان قسم من أربعة) مسطح الا اثنين في اثنين الزوج نصفها ان والجدلة سهم

على مسلم يقتل أود (ع) له وقاسه الراط (أو) عدى (يقطع طريق أو يجهس أو يوق) جاسوس أو ذكرا الله أو رسوله أو كتابه أو دينه
 (ب) سواء أقتل من عهد (لان هذا ضرر بعلم المسلم وكذا لو قتل يندوب لان أظهر منكرا أو ذكرا مسلمه أو يتفق على عدم عهد
 (دون) عهد نسائه وأولاده فلا يرتفع عهدهم نسائه لان التفريق بد منه فاحسن (و) (ولدم) أو قال تنفذ فيه الأمام طاهر
 حرين بين قتل وذم (و) وقد ابدال أو أسير مسلم (د) حل (م) لانه لا حرمة في قتله هو تابع للملك فيكون قتل أو ان أسلم حر قتله

﴿ كتاب البيع ﴾

بما ترو الاجماع لقوله تعالى حل الله البيع (وهو) في القبة أخذت شيئا واشتريته فله ان يبيع ما خرد من البائع
 بما يباعه الاخذ والاحكام شرط (مباداة بولوق القصة) يقول أو مباداة والمال عين مباداة التفع بلا حاجة (أو منقمة مباداة) مطلقا
 (كمير) في دار أو غيرها (مثل أسدها) متعلق بعبادة أي عال أو منقمة مباداة تتناول تسع صور بين أودين أو منقمة دين بين أو
 دين بشرط الحلال والتقاضى قبل التفرق أو بعتقة منقمة بين أودين أو منقمة وقوله (على التأيد) يخرج الجارة (غيره) بقرض
 فلا يسيمان بما وان وجدت فيها لمباقة فله على وأحل له البيع وحرم الربا والقصور والظلم في القرض والوقوف أو تحصيله
 التلقا أيضا (ويقتد) البيع (ايجاب) وقوله (تحت القاف) على شها (ه) أي هذا لا يجاب في قول البائع عتلا أو ملكة أو قوه
 يكتد أو يقول للمترى تمت أو قبلت ونحوه (و) يصح قبول أيضا (تله) أي قبل الايجاب لفظ أمر أو ما من مجرد من لشها هو ونحوه
 لان للمضى حاصل هو يصح ليعول (متراجبا) أي من الايجاب لفظ (في مجلسه) لان حلة المجلس كحالة البعده (فان تناغلا

بما قطعته) حرقاً أو انتفى المجلس قبل القبول (حل) لانها سار امرين عن البيع وان خالفه القبول الايجاب لم ينفذ (وهي) أي الصورة المذكورة أي الايجاب والقبول (لصيغة القولية) لبيع (د) ينفذ أيضاً (بما طوتوهي) الصيغة (القطعية) مثل أن يقول اطلق يدي فاجزأ قطيعه ما يشبهه أو يقول البائع خذ هذا درهم فأخذ المشتري أو وضع منه عانة وأخذ منه عقب فقوم الماطاة مقام الايجاب والقبول للدلالة على الرضا العلم المتبدية وكذا حكم طلبة والمدينة والصدقة ولا بأس بدق الميسر حال إقراره (و بشرط) لبيع بجهة شرط أصلها (الترافى منهما) أي من المتعاقدين (فلا يصح) بيع (من مكره لاحق) لقوله عليه السلام إنما لبيع من تراخى وادان بيان قل أن كرهه الحاكم على مع سقوطه فإنه يحل عليه بمعنى أن كرهه على وزن مال فباع ملكه كره شراء عنه وصح (د) أن شرط الثاني (أن يكون الماء) هو البائع والمشتري (جاءت الصرف) أي حواكلفتا فليدا (فلا يصح صرفه صغير وسقيه غير أن يولى) فإن أذن مع قولة ما يؤول إليها المتأخر أي اختاره وهو وأما يتحقق نفوذ بيع وشراؤه إليه ويعلم الأذن بلا مصلحة وينفذ تصرفه في الشيء اليسير بلا فتن صرف المبدأ فتن سبيله (و) شرط ثالث (أن تكون العين) المذمومة دحلها أو على منقعتها (مباحة) لفتح من غير مباحة (يختلفان) الكلب لهما ما يقتضى ليداً ورثاً وأما شبهة ويختلفان جارية متهمة ولو مدبوغة فلا نهانها يباح في راس العين منهما على المصلحة فتشترط على المذمومة (كالبخل والحمار) لأن الباش يشترط أن يملكه من غير توكيد (وكذلك القر) لا يجب أن طاهر ينتهي لما يخرج منه (وكبره) لأنه يتبعه في الماء (ل) وقيل وساح الباش متى تصلح تصيد) كأقعد والعمر لا نه يباح قهراً أو ما ٧٢ مطلقاً (لا للكل) فلا يصح بيعه لقول ابن مسعود نبي صلى الله عليه وسلم

من ثم الكلب متقى عليه ولا يزوج آفة طر ونهر ولوا تافهين (والخشرات) لا يجمع بينهما لأنه لا فاع فيها، لا طلاق لمن أهدم وودعا بالصيد سكت وما يصاد عليه كبره تمجمل شيئا (والصنف) لا يجمع معه ذكوى المبدع إن الأشهر لا يجوز بيعه قل أحمد لا طلاق مع

[illegible]

أي الذي عند التبرع بلبوس الأمل على التبرع الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختص به الحكم أتونه نأى إذا
 نودي بالصلاة من يوم الجمعة فليسوا الذين ذكروا قوتهم واليه والنهي يقتضي الفساد وكذا قبل الدنا من متره يدق وقت جوبه اليه
 عليه وتحرم المسامحة والمناذاة أن لا يهاجروا سبيل البيع المحرم كذا في التضييق وقت مكتوبه (وأيضا) بعد انتهاء المذكر والبيع حاجة
 كيشطر إلى طعام أو شربة وهما الذابا بعد في البيع وبسبب أيضا (الكناح وما زال القود) كاتر ضرر أو كره وبالضمان والابترعوا مضام
 بيع خيل لأن ذلك قبل وقوعه فلا تكون الباتة فوجه الفوت للجمعة أو بعضها بخلاف البيع (ولايصح مع عصره) وهو محرم (ومن
 يشتره خيرا) قوله تعالى ولا تأخروا على الأموال دون (ولا) بيع (صلاح في قته) بين المسلمين لأنه عليه السلام هي عنه فله أحق
 وقد يقتله ولا يقتله وكذا يباح له لال حرب أو قناع طريق لأنه عام في معصية ولا يبيع ما كره وشتم لمن شرب عليه ما السكر
 ولا قرح لمن شرب به خرا أو جوزو يضرب لصا ويحرم أكله وتحرق (ولا) يبيع (عبد مسلم) كالكافر إذا ارتضى عليه (لأنه ممنوع من
 استدامة ملكه عليه ما فيه من الضار فمنع من ابتاعه فان كان يفتق عليه بالتراسع لأنه وسيلة لحرته (وان أسلم) في (قيدده)
 أي يدكفر أو عند مشتر يمتنه ثم يرد له وجوب (أجره) زلفه (له) عنه نحو يوم أو عيه أو عتق قوله تعالى ولن يجعل الله الكافرين
 على المؤمنين سبيلا (ولا تسكني مكانه) لا لال انزل ملك سيده عنه ولا يبيعه بما أولهم انقطاع عنه عنه (ون جح) في عقد (بين
 يبيع وكتابه) بان باع عبدا شيئا وكتبه جوه واحد صفقة واحد (أو) جمع بين (بيع وصرف) أو باع أو أخلع أو كناح عرض أو خد
 (مع) البيع ويبيع إليه (في غير الكتابة) فيطيل البيع لا يبيع ما له ما لم يوصع

٧٥

هي لأن لبطان وحبف البيع

الفرع من المصروف كتابا في ستة النصف والثلثان والثلث والرابع والثلث والسادس وعشار حده
الفرع مفردة خمسة لأن الثلث والثلثين ضربهما واحد والنصف من اثنين وثلث والثلثان من ثلاثة
ولرابع من أربعة والسادس من ستة والثلث من ثمانية ولرابع من ثلث والسادس أو الثلثين من اثني
عشر والثلث مع السادس أو الثلثين من أربعة وعشرين فصار تسعة (ثلاث وثلاثون أربعة وستة وخمسة
وإثنا عشر وأربعة وعشرون ولا يول منها إلا الستة وخمسة) أي إلا اثنا عشر (وضعف ضعفها) أي
الأربعة والعشرون (خالصة تحول متواليه) أو ثمانية وأثنا عشر (أي عشرة فتقول إلى السبعة كزوج: أخت
لصديق أم) أي لآب من أولاد (وحدة الزوج النصف والأخت النصف والجدة السادس ومن أمهاتك تلك
زوج وأختان لا يوين أولاد) (والى غناية كزوج وأم وأخت لصديق أم) وهي أول فرصة عانت في الأسلا.
الزوج النصف ثلاثة والأولم الثلث اثنتان والأخت النصف ثلاثة (وتسمى) هذه البسطة بالمباداة (فتقول
إن عاص رضي الله تعالى عنها من شابهة لها المسائل لتقول إن أختي أحصو دل طالع عددا أعبد

باع سلمة بثمنه فندى فيها عشرة (لأنه سقى السلم عليه المني عنه ومحل ذلك إذا وقع وزمن الخيار بين (يخس) المقولة الضد (وإذا
معه) أو كذا سومه على سومه بدل الزاخر بها لا جدد (ويطيل الضد فهما) أي في السلم على وجهه والشرع على شئ ثم وصنع في السلم
على سومه والاشارة كالسبي فقلت يعبرم بع حاضر لادو يطيل أن يقدم لسلم سلمته بعبرم بها جازلا بعبرم ها وقصد المحضر بآلتها
حاجة لها (ومن باع روبا شيئا) أي مؤجل وكذا حال لم يقبض (واعتاض عن شئ مما لا يباع به ثمنه) كمن ربا اعتاض عنه بوا أو
من المالك لا يلزم جزاؤه فذبحه كسليم أو روبا لروى نيته وان اشترى من المتري طعا بدارهم وسلمها اليه ثم أخذها منه وثأ أو لم يسل
اليه لكن قاما جاز (أو اشترى شيئا) أو غير ذروي (قد ادبون لم يباع به ثمنه) أو حال لا يقبض (بالعكس لم يجز) لا نذوهه إلى ال
لسلم أنفاسها ثم سمي مثله العنة وقوله بالعكس حتى لأن اشتره بأكرو ما يباع به ثأ جاز لا يجوز اشتره بأكرو ما عكس مثله
اليمينان باع سلمة بتقدم ثم اشترها بأكرو ثمنه نيته فقبل أو نادى بعبرم لا لا جازة قبل حرب أو أهمل مثله العنة وجزم به المستف
الاقاع وصاحب المتهمرة مع في البدع وغيره قال في شرح المتهم وهو الذبح لانه يتغذ به فكل بأكرو مثله لينه وكذا الضد لا
فيها حيث كان قبلة إلى الثاني فيحرم ولا يصح (وان اشتره) أي اشترى لم يبع في مثله لينة أو عكسها (فيعرضه) بأن يباعه بذهب
اشتره بفضه أو بالعكس (أو) اشتراه (بحد قبض منه أو بعد تصرفه) بأن عزل البعد أو نسي مثمنه أو نفق أو توب (أو) اشتره (من) من
مشتريه (بأن يباعه مشتره أو وجهه ونحوه ثم اشترها بآلته من سارا اليه جاز (وان اشتره أجرة) أي أو بآلته أو بآلته أو بآلته أو بآلته
(بآلته) الشراء لا يمكن حيلة على التوصل إلى قبل مثله العنة فمن احتاج إلى حيلة فاشترى ما سار أو بآلته بأكرو تسع مثمنه فلا

ونسمى مسئلة التورق وبيع المهرم التسعير والاحتكاك في قوت أدنى ويصير على وجه كايح التام ولا يكره ان يخرق قوته ما لم يردوا به من
 الاشارة على البيع **(باب الشروط في البيع)** والشروط انما أحد المتعاقدين لا تخرب سبب العقد
 منه فيه منفعة وعلى المعتبر منها سلب العقد وهي خبران ذكر الاول منهما بقوله (منها صحيح) وهو موافق مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع
 أحدها شرط مقتضى البيع كالقبض والاول الثمن فلا يؤثر فيه لانه بيان وتأكيد لمقتضى العقد فلا يفسد العقد لانه مقتضى العقد الثاني شرط
 ما كان من مصلحة السند (قهرن) المعين أو أخص من المعين (وكتأجيل عن) أو حصه الى مدة معلومة (و) كشرط صفى في البيع
 (ككون البند قابلاً أو خساً أو مسلماً) أو خياطاً مثلاً (والأمة يكره) أو محضاً والباقي مما لا يفسد العقد أو نحو مصادفة صبي فان وفى الشرط
 والا فبصاحبه الفسخ أو أرش فقد الصفقة وان تحدد وتعين أرش وان شرطه فيان على من هذا خيال (و) الثالث شرط مانع فقام معلوماً
 في مبيع غير موطود واداه (فحوا) بشرط البائع سكنى الدار) أو نحوها (شهر أو جلان البعير) أو نحو المبيع (أو موضع معين) للمادى
 جابر أطلع النبي صلى الله عليه وسلم جلا واشترط ظهره الى المدينة متفق عليه واحتج في التطبيق والالتصاق به غيراً بشرائه عما كان من
 صهيبة أرشاً وشرط وقها عليه وعلى عبده ذكره في المبدع ومقتضاه صحة الشرط المذكور وبإتمامه إدارته فانه الثاني وان تحدد
 انتفاعه بسبب اشتراطه إرثاً لـ (أو شرط المشتري على البائع) فقام معلوماً في مبيع (كعمل الحطب) المبيع إلى موضع معلوم (أو
 تمكينه أو خياطه الثوب) المبيع (أو تفصيله) فإين نوع الحياطة أو التفصيل واحتج أحد ذلك علوى ان محمد بن مسلمة اشترى
 من بطنى جرزة حطب وشرطه على جلاءه لانه ٧٦ يسع واحدة فالبائع لا يجزى ان تراشها على أخذ أجره ولو

بلا عن جاز (ون جمع
 بين شرطين) من غير
 التوحيين الاولين كعمل
 حطب بكمية وخياطة
 ثوب وتفصيله (طل
 البيع) للمادى أو داود
 والترمذى عن عبد الله
 ابن عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قال لا يجل
 سلف وبيع ولا شرطان
 في بيع ولا بيع ماليس

من أن يجل ويصل وإلى صفات وصفوا ثلثاً هذان صفان وهما الجاهل بالفاين موضع الثلث (و) حول أيضاً (و) إلى
 نسبه كزوج وولدى أو أختين لغيرها) أى لا يوبن أو لا يزوج النصف ثلاثاً ولو لى الأم الثلث
 انسان ولا خنتين الثلثان أربعة (ونسمى) هذه المسئلة (الفراه) لانها حدثت بعد الحياطة فاشترى العول بها
 (و) نسمى أيضاً (المروانية) لمحدوها في زمن مهران (و) حول أيضاً عشرة كزوج وأم وأختين لام
 وأختين لغيرها) الزوج النصف ثلاثة والألام السدس واحداً ولا خنتين لام الثلث انسان ولا خنتين الثلثان
 أربعة ومجموع السهام عشرة (ونسمى) هذه المسئلة (أهم أو فروخ) بالعام المعجبة لكثرة ما خرقت في العول
 ولا تقول مسئلة أسهل من ستة إلى أن ثمن عشرة لا يمكن أن يمتنع فيها فروخ أو ثمن هذه هو مسمى
 حات إلى غاية أولى نسبه أو إلى عشرة لم يكن المبت فيها إلا امرأة لا لا بد فيها من زوج (والا تاشتر
 حولاً فراداً) لا زوايا (الى سبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر زوج وبسنتين وأم) والزوج الربع ثلاثة
 وأربعين الثلثان ثمانية والألام السدس انسان وكزوج وأخت لا يوبن أو لا يزوج أى أم الزوج إلى ربع ثلاثة

هذه ثلث الترمذى حديثه من صحيح وضرب التام من الشروط أشار إليه بقوله (ومنها طبع) وهو
 ما يتفق مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع أحدها (جل العقد) من أسه (كاشتراط أحدهما على الآخر فضا أو تركه) أى لم يقرض
 وبيع وأجار أو صرف) للثمن أو غيره وشركه وهو يمتان في بيعه انتهى منه طه أحد الثاني ما يصح معه البيع وقد كرهه غيره (وان
 شرط أن لا يخرقه عليه أو مائة في المبيع والأردن) شرط أن (لا يبيع) المبيع (ولا يبيع ولا يبيعه) أو شرط (ان علق فاولاه) أى
 للبائع (أو شرط البائع على المشتري) أن يخل ذلك) أى ان يبيع المبيع أو يبيعه ونحوه (طل الشرط طه) قوله عليه السلام من اشترط
 شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط متفق عليه والبيع صحيح لانه صلى الله عليه وسلم في حديثه بربطه بطل الشرط ولم
 يطل الصفقة الا فاشترط (البائع) العلق على المشتري فصح الشرط أيضاً لغير المشتري على العلق أن ياهد والواله فان امرأته
 حاكم كذا شرط ومن قيد كغيره ويحول وخياراً أو لا يجهز ليو فحذف فصح البيع وفسد الشرط (و) ان قال البائع (عتان) كذا
 بكذا على ان تعدد في الثمن الى ثلاث (بالعلا أو على أن ترعنه بشمته (والا) فخل ذلك (فلا يبع) و قبل المشتري (صحيح) البيع
 والتعلق كالشرط الخيار وينسخ ان لم يطل (و) الثالث ما لا ينفذ معه بيع نحو (عتان يفتى بكذا) أو (ان رضى زيد) بكذا وكذا
 خلق القبول (أو يقر) لراهن (المزمن ان يفتى بعتق) في محله (والا فانه من ان لا يبيع المبيع) قوله عليه السلام لا يخلق الرهن
 من صاحبه وزاد الا ترمذى وأحمد بذلك وكذلك يعل على شرط مستقبل غير ان شاء الله وغير بيع العربون بان يدفع بعد
 العتق شيأ ويقول ان أعنت المبيع أعنت الثمن والا فهو لك فصح لعل عمرو رضى الله عنه والسند في البائع ان لم يتم البيع والأجارة

منه (وان باعه) ثانياً (وشرط) في البيع (البرائة من كل عيب مجهول) (ومن عيب كذا ان كان (الميراث البايع) فلا وجب للمشتري بالبيع عيبا ظاهرا لانه انما يثبت بهذا البيع فلا يسطر باسطا به فلهون سمي البايع العيبا او يراه المشتري بعد القدر يرى (وان باعه دارا) او نحوهما يبيع (على انما عشرة اذرع فانت اقل) من عشرة (او اقل) منها (ص) البيع (وزيادة البايع والنقص عليه (وكن جهه) أي الحال من زيادة أو نقص (وقلت فشره الخياط) في شكل منهما الفسخ مالم يسطر البايع الزيادة للمشتري بخلاف المسئلة الأولى أو يرض المشتري بالنقص بائنه بكل الثمن في الثانية كعدم فوات الفرض وان تراخى على الملوقة من الزيادة أو بالنقص جاز ولا يبرأ أحدهما على فلتوان كان البيع خصوصي على أنها عشرة اذرع فانت اقل أو أكثر من البيع ولا خيار الزيادة البايع والنقص عليه

(باب الخياط) وقبض المبيع والافاقه للخياط اسم مصدر اختار أي طلب خيرا الامرين من الامساخ والفسخ (وهو ثمانية (اقسام الأول خياط المجلس) بكسر اللام موضع المجلس والمراد هنا مكان التبايع (ثبت) خياط المجلس (في البيع) بخلاف ابن عمر يرضه اذا تبايع الرجل فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا كما يجامع أحدهما الا يتفرقا خيرا أحدهما الا خروجا جاعلي ذلك فقد وجب البيع متى قبض عليه لكن يستثنى من البيع الكتابة وتولي طرق القدر وشر من سبق عليه او اقر فبهره قبل الشراء (د) كالبيع الصلح عنه) كالزوجهين أو من تم صالحه عنه جوزه وقسمه التراضي والبيع على عوض لانها نوع من البيع (د) كبيع أيضا (الجارة) لانها عقد معاوضة أشبهت البيع (د) وكذا (العرف والسمي) لتناول البيع لها (دون سائر العقود) فلا فاقه والخارج القبول وقت والزمن والضمان (ولكل من المتبايعين) ومن في معناهما من

٧٧

مكان التبايع فان كان في مكان واسع كصعراء فبأن يمشي أحدهما مستدبرا لصاحبه خطوات وان كان في دار كثيرة ذات مجالس ويوت فبأن يفارق من بيت إلى بيت أو إلى فوضفة وان كانا في دار صغيرة فلا يصح أحدهما السطح أو تخرج منها فاقدا قرنا وان كانا

والاغت النصفة ستة ولو لم يأم التثايرة (د) تحول أيضا (الى خمسة عشر) اذا اجتمع مع الربيع ثلثان وثلاث (كزوج وبنتين أو بون) والزوج الربيع ثلاثة والبنتين ثلثان غائبة ولا يورين الثلث أربعة لكل واحد منهم السدس اثنان (د) يقول أيضا (السبعة عشر) اذا اجتمع مع الربيع ثلثان وثلاث وسدس (كثلاث زوجات بخدينتين أو ربعة أخوات لا يورين) وأخوات لغيرها (الزوجة) الربيع ثلاثة لكل واحدة واحد واحد من السدس اثنان لكل واحد واحد والربيع اثنان (الثلث أربعة لكل واحدة واحد) والثلثان أخوات لا يورين الثلثان بمائة لكل واحد واحد (وسمي) هذه المسئلة (أم الأراذل) انوية جيع الورثة فهو كانت التركة سبعة عشر دينارا حصل لكل واحد منهم دينارا فبقيا ما بقا فبقا سبعة عشر دينارا من جهات مختلفه تقسم على الميت حصل لكل واحد منهم سهم وظلما بعضهم

مقال

قل لمن قسم التراضي وأسأل * ان سألت الشيوخ والاحداثا

في سقته كبيرة فيصعد أحدهما املاها فان كانا أسفل أو بالمكس وان كانت صغيرة فيفزوج أحدهما متلهو وجز بينهما جاز كعانة أو ان تامل احد طرفيها بما يداها بمعمل القدر ولو طالت المدة (وان فها) أي الخياطان تبايعا على أن لا خيار بينهما من غير الدعد (أو اسقطا) أي الخياط بعد القدر (مقط) لان الخياط حرق العاقد فقط باسطا به فلهون سمي البايع العيبا او يراه المشتري بعد القدر يرى (وان باعه دارا) او نحوهما يبيع (على انما عشرة اذرع فانت اقل) من عشرة (او اقل) منها (ص) البيع (وزيادة البايع والنقص عليه (وكن جهه) أي الحال من زيادة أو نقص (وقلت فشره الخياط) في شكل منهما الفسخ مالم يسطر البايع الزيادة للمشتري بخلاف المسئلة الأولى أو يرض المشتري بالنقص بائنه بكل الثمن في الثانية كعدم فوات الفرض وان تراخى على الملوقة من الزيادة أو بالنقص جاز ولا يبرأ أحدهما على فلتوان كان البيع خصوصي على أنها عشرة اذرع فانت اقل أو أكثر من البيع ولا خيار الزيادة البايع والنقص عليه

(باب الخياط) وقبض المبيع والافاقه للخياط اسم مصدر اختار أي طلب خيرا الامرين من الامساخ والفسخ (وهو ثمانية (اقسام الأول خياط المجلس) بكسر اللام موضع المجلس والمراد هنا مكان التبايع (ثبت) خياط المجلس (في البيع) بخلاف ابن عمر يرضه اذا تبايع الرجل فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا كما يجامع أحدهما الا يتفرقا خيرا أحدهما الا خروجا جاعلي ذلك فقد وجب البيع متى قبض عليه لكن يستثنى من البيع الكتابة وتولي طرق القدر وشر من سبق عليه او اقر فبهره قبل الشراء (د) كالبيع الصلح عنه) كالزوجهين أو من تم صالحه عنه جوزه وقسمه التراضي والبيع على عوض لانها نوع من البيع (د) كبيع أيضا (الجارة) لانها عقد معاوضة أشبهت البيع (د) وكذا (العرف والسمي) لتناول البيع لها (دون سائر العقود) فلا فاقه والخارج القبول وقت والزمن والضمان (ولكل من المتبايعين) ومن في معناهما من

٧٧

مدة تقضى قبل ذلك ثلث ثلاث كان وليت للسلطة الشدك مهر من الآن لم يصح شرط الخيار ولا يؤدى الى فوات بعض المنافع العقود
عليها واستيفائها في مدة خيار وكلاهما غير جائز ولا يشتت خيار الشرط في غير ذلك كرك صرف وسلم وضمان وكذا تصرف يصح شرطه
المتعاقدين ولو دكلمن (وان شرطاه لاحد مبادون صاحبه صح) الشرط وثبت له الخيار وحده لان الحق لها فكيف علمتا ترخيصا بغير (د)
الشرطاه (الى القدر والليل) صح (و) يسقط بانه (اي اوان الصدق والليل لان الى انتهاء المدة فلا يدخل ما بعدها فيما قبله الى الصلاة
يسقط بحلول وقتها (د) بغير زواله الخيار الفسخ ولو مع غيبه) صاحبه (الا آخره) مع (سقطه) كالملاقاة (وذلك في المبيع) مدة
الخيارين (اي خيار الشرط وخيار المجلس المشتري) سواء كان الخيار لها ولا حدها لمعه عليه السلام من باع عبدا له مال فباعه
البائع لان بشرطه لم يتجره واداه مسلم فقبل المال لم يتجره بشرطه وهو علم في كل بيع فمثل بيع الخيار (وله) (اي المشتري) (عاده) (اي عاه
المبيع) (التفصيل) كالتمرة (ركبه) في مدة الخيارين ولو فسخه بعد لانه عام ملكه فلا يحل في ضمانه له حتى يخرج بال ضمان صحبه
التمردى وما ان تمام المتصل كان فمن فاته بيع المبيع ان الفسخ نظرنا خصاله (ويجوز ان لا يصح تصرف احدهما في المبيع) (لا في عرضه
المبيع فيها) اعنى مدة الخيارين (غير ان ذلك الاخر فلا تصرف المشتري في المبيع غير ان البائع الامعه) لكن اجره له ولا يتصرف البائع في
التمين المعين من الخيارين الا باذن المشتري او معه كان استأجر منه به ضمانه ان كان التصرف (فغير تجرعه المبيع) فان تصرف بها
تجرعته كركوبه لا ينظر سيره او طبعه في العلم بقوله ان يطل خياره لان ذلك هو المقصود من الخيار كاستخدام الرقيق (الاعتق
المشتري) لمبيع زمن الخيار في دفع الحرمة ٧٨ ويستلحق ان البائع حيث ذكر (وتصرف المشتري في المبيع بشرط

الخياره في زمنه نفع
وقب او بيع او عينة
او ليس لامة متباعدة
لشهوة ونهوه (فسخ
خياره) واعضاء البيع
لا عدل لارشاه بخلاف
تجرعه المبيع واستخدمه
وتصرف البائع في مبيع
اذا كان خياره وسد لغير
فسخ البيع ويستل
خيارهما ملحقا بثلث

ملكت من سبع عشرة فاشي * من وجوه شتى فعز ان القرائنا
أخذت هذه كالأخذت تملك عقارا ودرهما وانما
لاقول الى أكثر (والاربع والعشرون) قول مرة واحدة الى سبعة وعشرين) اذا اجتمع هم العلم ذلك
ثلاث (كزوجه وتبينوا بيمين) (الزوجه) لأن ثلاثه يثبتن لثلاث سبعة عشر ولا يبين الثلاث ثمانية
(كل واحد منهما الدعي ولا قول الى أكثر من ذلك ولا خلاف في هذا القول لأن أربعة وعشرين لا يمكن
ان يكون فيه فرق وضو في محجره لان عنه قد بقي أحد وعشرون لا يمكن ان يجمع فرعين أو أكثر من
النوع الا آخر (وتسمى التبرية) لان خياره في الله تعالى عنه سئل عنها وهو على المنبر فخطب يقول الحمد
له الذي يحكم بالحق فطوبى لغيري من خسر عاقبى ووالله الما سيوالرجى سارق من المرأة تطوفون في
حلبته (د) تسمى (البخعة لفظه هو لها) (قائدة) (اعا) انحصرت مسائل المولى في أصل ستة وأصل اثني
شر وأصل أربعة وعشرين لان عددها ثمانية ومعنى كونه ثمانية ان حرامه السبعة غير المكررة لوجوب

مبيع عند قبض وبإتلاف غيره مطلقا سواء قبضه اولم قبضه (ومن مات
منها أي من البائع أو المشتري بشرط الخيار) (بطل خياره) فلابد ان يكون طالبه قبيل موته كالشاة فموتها القذف (الثالث) من
أقسام الخيار خيار لمين (اذ اثنين في البيع غير متاجر من العادة) لان علم رد الشرع بعد دفعه فرح فيه الى العرف وله ثلاث صور احداها
تلقى لربكان لقوله عليه السلام لا تقفوا على الجلب من تلقاء فاشترى منه فلان (اي السرق فهو باطل) ارويها مسلم (د) الثانية التنازل بها لقوله
(بزيادة لتأنيش) (فلا يبريد شر امرؤ ولا موأطا مؤمنه) أعطيت كذا وهو كاذب بشرطه المدة الثالثة ذكرها بقوله (والمستمرى)
وهو من جنس القسوة لا يحسن عاكس من استمرى اذا اطمان واستأنس فثلاثين ثبت له الخيار ولا ورش مع اسألو الدين محرم وخياره على
التراضى (الرابع) من أقسام الخيار (خيار التديس) من ابله وهى الظلمة وتثبت بما يز يدع الثمن (تسويد بشرطه الجارية وتقيده)
أي جعله جفاد وهو ضد الباطل (وبرجع ماله الى) (اي اى تدويره لرجي) (وارسله عند ضررها) البيع لانه اذا ابله بعد حبه اشتد
فوزن لرجي من ذلك فيلزم المشتري ان ذلك حادثها فيرجع في الثمن فذلك بينه التديس ثبت له الخيار وكذا تنويه في الثمن في شرطه حصة
الامام بلذيت (اي حريرة يرفعه لاضرر والابل والتمن) (بأنها فهو غير الظنرين) جدان يحملها ان شاء امسلوا ان شاءم ودعاها ما لم
تغير من قى عليه وخيار التديس على التراضى الا المصراة (غير ثلاثة) أيام متدعيل من ابله لا ورش ودع ما عر بسلام ان عليها فان
علم التمر قيمته وقبل رد الثمن بماله (الخامس) من أقسام الخيار (خيار العيب) وبما يعتاده (وهو) (اي العيب) (ما ينقص قيمة المبيع)
مادة فاعلمه التاجر في عرفهم متصفا انما الحكم به على الاقلو العيب (كرشه) على جميع حالاته في جميع الحيوانات (وقد عضي) كاسح

(ومن أوزارهم ملوذاً الرقيق) إذا بلغ عشر من هذا أو مائة (وسرقه) وشرب به مسكراً (والله ولي القدر) وكونه أعسر لإبليس
 وميته عملها المتأدو عدم شأن ذكر كبير وعقوبة حر كيوبرته فهو وهو يجره ولو نرس وطشركلف وقروح ل أمه وطول مدة
 فقل ماني دار صفة عرفا وكونه يقرطاً لجد لا سقط أيت بيرة بمصنفه وهو لاجي وصدايح صيرين ولا تيوبه أو تفرأو عدم جنس
 ولا معرفة غنام (فإنما المشرى العيب بعد) العبد (أسك بارشه) أن شاء لأن المبتاعين تراشيا على أن الوضو في مقابل المبيع فكل جز
 منه يقابله جز من الثمن ومع العيب قلت جز من المبيع فله الرجوع بطله هو لا رش (وهو) أي لا رش (قطما بين قيمة الصحة
 والعيب) فيقوم المبيع صاحبهم معيباً ولو نطق ما بينهما من الثمن كان قوم صحيحاً بشره ومعياناً به ربح يخص الثمن قليلاً
 كان أو كثيراً وان أفشى أخذ لا رش لا يراشتر على فضة يترته فراهم أسك بجانا ان شاء أو دود أو أخذ ثمن) المدفوع بالثمن وكونا
 لو أرا المشرى من الثمن أو وجهه ثم فسخ البيع ليس له الرجوع إلى الثمن على البائع وان علم المشرى قبل انعقد بيب المبيع أو سددت
 العيب بعد العقد فلا خيار له إلا في مكمل ونحوه يجب قبل قبضه (وان تصف المبيع) العيب (أو حتى العبد) ولو لم يعلم عيبه حتى صرغ ثوب
 أو نسيج أو وجه المبيع أو باده أو صفه (عين الأرض) لتعذر الرجوع وسلم به جرد رضاءه ففصلان وليس البائع بان علم لبيب وكتمه عن
 المشتري فمات البيع أو أبقى فبيع على البائع لا تغرمه وورق المشرى ما أخذ (وان اشترى سلم علم عيبه بدون اسمه كجوز هندو يبيض
 نعم فكمسره فوجده فاعداً فاسكه فله الرجوع وان ودعز رش كسره) فلي تبي قيمة فمات أخذته لان عند البيع يقتضي السلامة
 وشعين اوش مع كسر لا تبي منه قبضه (وان كان) المبيع (كيش دجاج) ٧٩ فكمسره فوجده فاعداً (ووجب لكل

الثمن) لا تبي ناقداً
 القدر من أصله لكونه
 وقع على ما لا يقع فيه وليس
 عليه رد فاسد ذلك في
 باعه لعدم القادة فيه
 (وخياره صريح) لأنه
 دفع ضرره وتفق فلم يطل
 بالآخر (مالم يوجد دليل
 الرضا كصرف فيه باجاة
 وإطارة أو غيرها طاماً
 بيه أو استعماله لغير

أسوته أو زبدت عليه فالتة لها صف وثقت وفسدت وانما عشر لها نصف وثقت ورجع وفسد
 فزادت والأربعة مع العشرين لها نصف وثقت ورجع وفسد وثمن فزادت وأعماله دخل العول في أصل
 الثمن وأصل ثلاثة وأصل أربعة وأصل خمسة لأن عدده ناقص لكونه لوحت أجزاً فما أصبحته كانت
 أقل منه فاصل ثمن ليس له إلا النصف وهو واحد وأصل ثلاثة ليس له جزء صحيح الاثلاث وهو واحد
 وأما الثلثان قلت مكرراً وأصل أربعة ليس له الا النصف ورجع وذلك ثلاثة وأصل خمسة ليس له الا
 النصف ورجع وثمن ذلك خمسة

(باب ميراث الحمل)

بفتح الحاء مطلق على ما في بطن الحمل والمراد به ضلوف بطن الاتقية من وهو خال حمراً حاصل
 وحده إذا كانت حمل فاذ حملت شأني رأسه لم يمتد له (غير) من مات من حمل يرثه) ورجع الحمل من
 يرث أيضاً (الطلب بقبه ورثته) أي الميت (قسمه أتركه فمات) ولا يبررون على الصبر (ورثته) أي

تجربة (ولا يشترى) الصنع العيب إلى حكم ولا ذوا ولا حضور صاحبه) أي البائع كالطلاق والمشرى مع غيره معيباً أو بشرط خيار القسح
 في نصيبه ولو رضى الآخر والمبيع بدفع أمانة يدمعتر (وان اختلما) أي البائع والمشرى معيب (عند من حدث لبيب) مع الأختان
 (فقول مشترك معينه) أن لم يخرج من يده لأن الأصل علم القبض في الجزء فالتا فمات فكان القول قول من يثق به فحقت أنه اشتراه به
 العيب أو أنه ما حدث عند موته (وان لم يحصل القول أحدهما) كالأصبع الزائدة والجرح الطرى الذي لا يمتثل أن يكون قبل العقد
 (قبل) قول المشرى في المثال الأول البائع في المثال الثاني (بلا عين) علم الحاجة ليس هو وقبل قول البائع أن المبيع المعيب ليس الرقود
 الا في خيار شرط قبل مشترى قول قابض في ثابت في فسخه من ثمن ورقش وسلم ونحوه أن لم يخرج من يده وقوله لا يشترى معيب من
 معين مستدوم من اشترى متاعاً فوجده غير ما اشترى فطلبه وده إلى بائنه (السلم) من أقسام الجوار (خيار في البيع بتغيير
 الثمن متي بان) الثمن (أقل أو أكثر) مما أخبر به (ويثبت في أنواعه) الأوجه (في التولية) وهي البيع برأس المال (وفي
 (الشركة) وهي بيع بعضه بفسطه من الثمن وأشركه في نصفه (وفي (الراصة) وهي بيعه بتمه وبيع معلوم وان
 جال على أن أدر على كل عشرة ذرها كسره (و) في (المواضعة) وهي بيعه برأس معلوم ثمنه من لوب (ولا يدي جوعاً) أي
 الصود الأربعة (من معرفة المشتري) والبائع (رأس المال) لأن في تقسيم المصلحة البيع فأن طلت بصبغ وماذا كرم من
 ثبوت الخيار في الصور لأوجه يبيع فيه المقتح وهو رواية والذهب أحسن في رأس المال أقل حظاً ولو يبيع بفسطه في

هو إما ينقص في موافقة ولا خيار للمشتري ولا تقبل دعوى بائع غلط في رأس المال بلاينة (وان اشترى) السلعة (ضمن مؤجل أو)
 اشترى (عن لا تقبل شهادة) كايها انتم وزوجته (أو) اشترى شيئاً (أو) كثر من ثمنه (حقة) أو عاها أو رغبة تخصصه أو مسميات
 (أو) باع بعض الصفة بقطعة من الثمن (التي اشترى بها) (ولم يبين ذلك) المشتري (في تخبيره) بالثمن فطعته الحيارين لاسمك (والرد)
 كالتدليس ولا ذهب في الذان الثمن مؤجلاته يؤجل على المشتري ولا خيار أو زوال الضرر وكافي الاقاع والمنتهى (وما يرد في ثمن أو
 يحط منه) أي من الثمن (في حقة خيار) مجلس أو شرط (أو) يؤخذ أو ثواب أو لياحية عليه (أي على المبيع ولو جدد لم يسع) (يلحق
 برأس ماله) (يحيى) (بخر به) كاسله وكذاه ان في مبيع أو أصل أو خيار أو ينقص منه في مدة خيار ويلحق (بمطل وان كان ذلك)
 أي ما ذكر من زيادة أو ط (بعد لزوم المبيع) بقوات الحيارين (أو) يلحق به (أي بالعقد فلا يلزم ان يتجر به) هو يتجر بارش العيب
 والجنابة عليه مطلقاً لا بدل جز من المبيع ولان جن المبيع فقد راء المشتري لانه لم يرد به المبيع دائماً ولا قيمة (وان اخبر بالخال) بان
 يقول اشترته بكذا أو زدت أو نقصته كذا وتجرده (فحسن) لانه يطلع في الصدق ولا يلزم الاخبار بأخذ عامر استغنام وطه ان لم ينقصه
 وان اشترى شيئاً بشرة مثلاً وعمل فيه صنعة أو دفع اجرة كبله أو غزفه أو أخر بالحوال لا يجوز ان يجمع ذلك وقول تحصل على بكذا وما
 باعه اثنان من اربعة فتمت به بحسب ملكيتها على رأس المال (السابع) من أقسام الحيار (خيار) ثبت (الاختلاف المتباين) في الباطنة
 (فانما اختلاف) مما أوردت ثوماً أو أحدهما ووردته الآخر (في قدر الثمن) بان قال بائع بتمت به ما في قوله مشتر بشانين ولا يثبت عليها أو
 تاورثت بتمامها (عالمات) ولو كانت ٨ السلعة فالثقة (في حقه) بائع أو لاما بتمت بكذا (واما بتمت بكذا) فيصط المشتري ما اشترته بكذا

لعمل (الاكثر من اربعة) كرين أو اثنين (وبم ذلك قال محمد بن الحسن والقزويني وقال شريعتي ما تقرر واقع
 بوقت نصيب أربعة وروى ابن المباركة هذا القول عن أبي خنيفة ورواه الربيع عن الشافعي وقال
 ليث وأبو يوسف بوقت نصيب خلاص يؤخذ ضمن من الورثة ووجه الأول كون ولادة ثمانية
 كثيرة (ودفع لمن لا يجمعها الحمل زنة كملاد) دفع (لمن يجمعها) حجب نقصان أقل ميراثه (فمن ملك من
 زوجة وان وحمل فانه يدفع الزوجه منها ووقت نصيب كرين لان نصيبها هنا أكثر
 نصيب اثنين قسم المستطام أربعة وعشرين الزوجه ثلثتها يدفع للذين بربعة ووقت نصيب الحمل
 أربعة عشر (ولا يدفع لمن سقط) الحمل (من التركة) كمن خلع زوجته حاملاً واخوة أو اخوات فانه
 لا يدفع الى الاخوة ولا الى الاخوات شي لان الظاهر خروج الحمل جامع احتمال كونه ذكر أو هو بصفة
 الاخوة والاخوات فكيف يدفع لهم شيء مع الثلثي الاستحقاق (فأدرك) الحمل وثنين ارثه أقل مما
 ووقعه (أخذ نصيبه ودماق لم يستحقه) (وان أحو زعيماً بان وقت نصيب كرين فقلت ثلاثة

وأما اشترته بحسبها
 وأما بدئي بالنفي لانه
 الاصل في الميراث (ولكل)
 من المتباينين حصة
 التحالف (الفتح) انما
 يرش أحدهما بقول
 الآخر) وكذا الجارية ان
 رضي أحدهما بقول الآخر
 أو حطب أحدهما ونكل
 الآخر آخر العقد (فان
 كانت السلعة التي فتح

البيع فيها بعد التحالف (فانما ترجع الى جهة مثلها) وقبل قول المشتري به لانه تارم في قدر المبيع
 (فان اختلاف في صفته) أي صفة السلعة الثالثة بان قال البائع كان العبد كاتباً أو انكره المشتري (قول مشتر) لانه غارم وادها حاق في
 الاجارة وفسخت بعد فراغ المدة فاجرة المثل في اتمامها بائع (واذا فتح العقد) بعد التحالف (انفتح ظاهره بائعاً) في سق على
 منهما كالأرد العيب (وان اختلاف في أجل) بان يقول المشتري اشترته بكذا مؤجلاً وانكره البائع (أو) اختلاف في (شرط) (سبح أو فاسد
 كرين أو ضمن أو قدومه) (قول من يثقه) (يبينه) لان الأصل عدمه (وان اختلاف في عين المبيع) كقضي هذا العبد قال بل هذه
 الجارية (تحالفوا بطل) أي فتح (البيع) كالأو اختلاف في الثمن وعنه القول قول بائع يمينه لانه كالتارم وهي المذهب جزم بها في
 الاقاع والمنتهى وغيرهما وكذلك اختلاف في قدر المبيع وان سياتوا اختلاف في صفته أخذت بالبدن طالعاً وراجح الوسط ان استوت
 (وان أي مال منهما سلم ما يبدل) من المبيع والثمن (خبر بقبض العوض) بان قال البائع لاسلم المبيع حتى قبض الثمن وقال المشتري
 لاسلم الثمن حتى اسلم المبيع (والثمن عين) أي معين (نصيب عدل) أي نصيبه الحالك (في قبض منهما) المبيع والثمن (وسلم المبيع)
 للمشتري (ثم الثمن) البائع لم يرد عا: لاس بذلك (وان كان) الثمن (ديناً لا جبر بائع) على تسليم المبيع لحلق حق المشتري بيمينه
 (ثم) (يجوز) (مستتر) ان الثمن في المجلس (لوجوب دفعه عليه) فهو التمسك منه (وان كان) ديناً (غائباً في البلد) أو في مكان منقاة
 القصر (سجراً عليه) أي على المشتري (والمبيع وبقية ماله حتى يضره) خو ظن من ان يصرف في ماله تصرفاً يضر بالبائع (وان كان)
 المال (غائباً بعيداً) سافة القصر أو غير سافة القصر (عنها) أي من البلد (والمشتري مصر) يعني أو ظهر ان المشتري مصر

(قالب البيع) أخذ الثمن عليه كالأكل المشتري مطلقا كذا مؤخر فقلد حال (وثبت خيار العقب في الصفة) إذا باعه شيئا موصوفا (ولتصرف ما قد استقر به) العقد بذلك تحت أقسام الخيار بحماية **(فصل)** في التصرف في البيع قبل قبضه وما يحصل بمقبضه (ومن اشترى شيئا موصوفا وهو الموزون والمعدود والمذروع (منع) البيع (وإنما يأخذ) حيث لا خيار (ولم يصح تصرفه فيه) بيع أوجه أو إجارة أو رهن أو حوالة (حتى قبضه) لقوله عليه السلام من ابتاع طعنا فلا يملكه حتى يشهده متفق عليه ويصح ختمه وجهه أو عرض خلع ووصفه وإن اشترى المبكيل وهو جزأ فاح التصرف فيه قبل قبضه يقول ابن عمر رضي الله عنهما غشت السنة أن ما دركه السقفة جابها هو عاقب من مال المشتري (وإن تلف) البيع بكل موصوفه أو قبضه (قبل) قبضه (فمن ضمن البائع) وكذا لو تم قبض قبضه (وإن تلف) البيع الذي كره (بأقسامه) لا يستلزم لا شيء فيها (يطلب) أي أخضع البيع وإن بقي البعض خير المشتري في أخذه بضطه من الثمن (وإن أتمه) أي المبيع يكمل أو يعمد (أدى) سواء كان هو البائع أو أجنبيا (خير من غيره) من البيع ويرجع على بائع عما أخذ من ثمنه (و) بين (مضاعف) أي مضاعف يده أي يملكه إن كان مثليا أو قيمته إن كان مضمونا وإن تلف قبل مثله فلا خياره لأن الكلفة قبضه (وما صداه) أي عندما تشرى بكل أو وزن أو عدد أو قرح كالبدواهار (يصر) تصرف المشتري فيه قبل قبضه (لقول ابن عمر) كذا البيع بالبيع وهو ما كان قد أخذ منها فاعيد الباقي والبكس فأنار رسول قسلي الله عليه وسلم فقال لا بأس أن تأخذ بغير يومها لمن فرقك بينهما حتى يراه نسخة الالمبيع بصفة أو رؤية متقدمة فلا يصح التصرف فيه قبل قبضه (وإن تلف ما عدا البيع ٨١ بكل وهو مضمون ضمانه) أي ضمان

المشتري لقوله عليه السلام المراج بائعا وهدا المبيع المشتري ضمانه عليه وهذا (ما لم يمتعه) بائع من قبضه (فإن منه حتى تلف ضمانه) فبعب والتمس على الشجر والمبيع بصفة أو رؤية سابقة من ضمان بائع ومن حين ملكه في مورد أو وصبة أو قبضه فله التصرف

د كور وجع على من هو في يده (ولا يبرئ) لمولد (الآن) تستل حارضا نص عليه في رؤية في طالب (أو عطف) أي أنه العقب بغير زني مضاعف المالك كسرها (أو تنقص أو) ارتفع أو وجد منه ما يدل على الحياة كالحركة الطرية (فحسبها) كمال لأن هذه الأشياء تدل على الحياة المستمرة (ولو) ظن قبضه (أي بعض الجنين) (فاستل) أي صوت (ثم) فصل ميتا يبرئ (وإن) اختلف ميراث ترأين واستل أحد عملها شكل أخرج ضرورة **(باب) حكم ميراث المفقود** اسم مفقود من فقدت الشيء أفقدته فقد رقتا كسر الفاعل وضاع الشيء فطلب الشيء فلا يجد وهو ضمان لا (من) انقطع خبره لغيره ظاهر السلامة كالاسم (فإن) الاسم ميعوم من حاله (غير) متمكن من الحي إلى أهله (والمرج التجارة) فإن التاجر قد يشغل بجوارحه عن العرفاء في أهله (والسباحة) وطلب العلم (فإن) السائح قد يختار القيام ببعض الدار النائمة عن بلدته فيطلب على القنذ هذه

١١٢ - بدل ما روي في قبضه (ويحصل قبض ما يبيع قبل قبضه) (أو) (بيع) (وزن) (أو) (وزن) (أو) (بيع) (بعد) (بالعد) (أو) (بيع) (بذرع) (سبح) (بذلك) لحديث عثمان بن عفان لما جفت فكل واقفا ابتاع كل رداء لأمه بشرطه حضوره ومتفق أو تأبته ويصح استباقة من عليه الحق المستحق ومؤنة كمال الوزن وعدد ونقصه على بالذو لا يضمن نقد ساق أمين خطأ (أو) يحصل القبض (في صيرورة) ما ينقل كتابه ويوان (ينقله) يحصل القبض في (ما يتناول) كالطاهر والأعنان (يتناول) إذا عرف فيه ذوق (غيره) أي غير ما ذكره آثارا والتمس على الشجر قبضه (بتخلية) لا حائل بأن يفتح له بغيره أو يسلمه مقابلته فهو مانع كمن يمتنع البائع قبله الزكشي ويشتريه أو قبض متاعه قبل أن يشره (والأقالة) مستعينة لما روي ابن ماجه عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب قال سلمنا أهل القعدة وجعل عقرهم يوم القيامة فوهي (فخ) لأنها صالحة عن الرضوخ لازلة يقال آذنت آذنت أي أزالها فكانت قضا لبيع لبايع (فجوز قبل قبض المبيع) ولو فهو مبكيل ولا يجوز إلا (بطل الثمن) الأول قدرنا وزنا لأن القعدة إذا أقرح رجع كل منهما بما كان ويجوز بعد ذلك الجمعة لا يلزم إعادة كل أو وزن وضع من مضارب وشربلوا بلفظ صلح وبيع ومطاطة ولا بحثهم من خلق لبيع (ولا خيار فيها) أي لا يشتري الأقالة خيارا بحسب ولا خيار شرط ونحوه (ولا شفقه) فيها لأنها ليست فيها ولا تمنع مع تلف مضمون أو نوبت عائد ولا يلزم إعادة من أقرحها أو غير جسمه مؤنة فربيعهم تقابله على بائع (باب) إذا تصرف في الرهن المقصود وهو رافعة الزيادة لقوله تعالى فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت أي اهتزت وشرط ما حقق في مضمون من والابحج على تصرفه في رهنه تعالى وحرم الربا الصرف فبيع قد يفتقر قبل سمي بالصرف فيها وهو مضمون فيهما من قبل لا تصرفها من مقتضى البيات من عدم

مصطفين صبح وقبض الوكيل قبل مفارقة موكله في المجلس قبض موكله ولو مات اخذ مما قبل القبض عند العقد (والقرواهم والقار
 تعين بالتعيين في العقد) لانها عرض مشار اليه في العقد فوجب ان تعين كسائر الاوضاع (فلا تبدل) بل يلزمه تسليمها اذا طلوبها الواقع
 العقد على عينها (فان وجد عام فمصرفه بطل) العقد كالبصير اذا ظهر مستحان وثقت قبل القبض فن مال ياتح لن لم يمتح لو زن واعد
 (و) ان وجدها (معيمة من ينسها) كالعرض في الذهب والسواد في القضة (امسك) لا لارض ان تعاقدا على مثاين كدوم فضة عندها ولا
 قلها عند في المجلس وكذا جدم غير المجلس (اورد) العقد العيب وان وجد عامية من غير جنسها كلو وجد القرواهم نحاسا بطل العقد
 لانه باعه غير ما سعى له (يهرم (رايين الم) لم (الحرق) بان يأخذ الملمز يادة من الحرق لمعوم ما تحسد من الادلة (و) يهرم (رايين
 المسلمين مطلقا (بذرا اسلام وحر) لما تقدم الاين سيد ووقفه وادا كان على آخره فغير قضاءه درهم شئ فشيئا فان كان عليه كل
 درهم يحاسب من الدين باصرح وان لم يفعل ذلك لم يحاسب بعد فصار فيه اوقاف الحاسب كغيره لا تعيب دين دين وان قبض احداهما من الآخر
 ماله عليه ثم صار فيه بين ذمة صبح

باب بيع الاسول وانما في الاسول بيع اصل وهو ما يفرغ عنه غيره والمرا دهن الفور والارض والشجر وانما بيع حجر كجبل وبيع
 وواحد الترمجة (اذ باع وا) او وبعها ودهنها وقها او اقروا وصى بها (شمل) العقد (اوشها) اي اذا كانت الارض بصح وبعها
 فان لم يميز كسواد المرع (و) (شمل) بناءها وسقها) لانها اذا شلتان في معنى القار (و) (شمل) الباب المنسوب) وحلقته (ولسلم
 والرف المسورين والمطوية المدفونة) ٨٤ والرحى المنصورة لانه متصل بها المصلحة شبه المحيطان وكذا المعدن ليلامد

وما فيها من شجر وعرش
 (دون ما هو مودع فيها
 من كثر) وهو المال المدفون
 (وغير) مدفون ومنفصل
 منها كجبل ولو بكره وقص
 وقرش وسقاس) و معدن
 جاورها مع وجع روى
 فوقاني لانه غير متصل بها
 والقفا لا يتاوه لولا كانت
 الصيغة المانعة بها
 الطاسونة او المصرة
 (نسبه) من عدد محصور والمراد روى انكفة (مكلفه فمرد) فانه اذ كانت احدي من بواطين لاه
 وقت لمعنه نصيبه على تقدير المطاقه وان لم يرج زوال اشكاه بان عرض على القافة فاشكل عليه هو غير
 ذلك لم يوجب له شيء
 (ببيع مبررات الخس) (وهو من شكل الذكرو) شكل (فرج المرأة) واذا في المغنى والشرح أو قبض في مكان الفرج فخرج
 منه البول (ويعبر) امره من كونه ذكرا أو أنثى في نوره وشبهه وغيره مع اشكاه (ببوله) من أحدهما فان
 كان يبول منهما (فيسبقه) أي سبق البول (من أحدهما) قال في المغنى قال ابن المنذر أجمع كل من حفظ
 عنه من أهل العلم على ان أنثى يورث من حيث يبول فان قال من حيث يبول الرجل فهو لول وان قال من
 حيث يبول المرأة فهو امرأه (فان خرج) البول (منهما) أي من شكل الذكرو شكل الفرج (ما) بان لم
 يسبق من واحد منهما (اعتبرا) تدرهما تدرجانه قال ابن حبان قد اورد عدد الا ان له تأثيرا على المغنى

دخل القوقاي كالنخاعي (وان باع ارضا) وبعها او وقفها وبعها او اقروا وصورها
 (ولو لم يقل بمقوعها شمل) لعقد (فرضها بواها) لانها من حقوقها وكذا ان باع نحوها بستانا لانه اسم للارض والشجر والمطاط (وان
 كان فيها زرع) لا يصدل المرأة (كبر وشبهه) (بائع) ونحوه (مضى) الاول وقتنا خذ بلا جرة ما لشرطه مشتر (وان كان) الزرع (يهرم
 مرارا كوطيه يقول (او يلفظ مرارا) كقضاء باذبحان وكذا نحو ورد (فاصله للمشتري) لانها اذا بقا ما هي كالشجر (والجرة
 والقطعة الظاهران عند البيع البائع) او كذا زرع فتنح لانه كالمزور روى البائع قطعه في الحقل (واذا اشترط ذلك) مع الشرط (وان
 له كالمزور بان اشترطه مشتري الشجر وشبهه الحيا لاشترطه ان دخول ما ليس له من زرع وحر كالجبل وجودها ولا يشمل بيع قبرة
 مزروعها بلا نص او قربة

(فصل ومن باع) أو ذهب أو دهن (فملاذ شق طلع) ولو لم يورثه فملاذ (البائع متى الى الحد اذا الا ان يشترطه مشتر) فهو مقوله عليه
 السلام من باع بملاذ من ثور فملاذ الذي باعها الا ان يشترطه المشتاع متفق عليه والتاثير التقيس وانما نص عليه والحكم متوط
 بالاشتقاق للذمته فغالبوا كذا الصالح بالنخل او جرة أو سد أو عرس نخل مختلف وقصه وسوية فان الثمرة تدخل فيها أثرت
 أول ثور كقسيه ليعب ونحوه (وكذلك) أي كالنخل (شجر العنب والتوت والروان وغيره) كجوز من كل شجر لا يشر على عمره فذا
 أبيع ونحوه بعد ظهور الثمرة كالشبايع ونحوه (و) (كنا) ما ظهر من ثوره كالشمس والقاح وما خرج من اكاده أجمع كوهو الخلاف
 (فانورد) بالاشتقاق (والنطن) الذي يعمل كل سنة لان ذلك كله يحتاجه شق الطلع (وما قبل ذلك) أي قبل الشق في الطلع والظهور

في نحو الغيب والترو والشمس والمزج من الاكام في نحو الورد والطين (والورق قلتمشتر) ونحو ما مفهوم الحديث السابق في النخل وما
 صدها في القياس عليه وان تنشق أو تظهر بعض ثمرة ولو من نوع واحد فهو بائع وغير ملتزم في شجرة طائر لكل بائع ونحوه ولو لكل البقي
 المتصلة ولو تضرر الآخر (ولا بائع ثمرة قبل بدو صلاحه) لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمر حتى يدور صلاحها نهى الباع والمبتاع
 متفق عليه والتامه يقتضي القساد (ولا بائع) (زرع قبل اشتداد حبه) لما روي مسلم عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
 النخل حتى تزهر وعن بيع النبل حتى يغيرد. بأن العادة نهى الباع والمشتري (ولا بائع) (زرع قبل بدو صلاحه) كذا في بيان دون
 الاصل (أي منفردة عن أصولها) لأن ما في الارض مشترك ومقبوض ما يحدث منه معلوم فربما يزرع بعه كقدي يحدث من الشتر فان ابيع
 الثمر قبل بدو صلاحه باصوله أو بالزرع الاخر فباضه أو بأصله أو ابيع قاصر فهو مع أمه مع البيع لان الثمر اذا ابيع مع
 الشجر والزرع فإبيع مع الارض فلا يباع في البيع فربما يضر احتمال الثمر وإذا ابيع مالك الاصل قد حصل التسليم المشتري على الكمال
 (الا) اذا باع الثمرة قبل بدو صلاحها أو الزرع قبل اشتداد حبه (بشرط القطع في الحال) فيصيح ان اتفع بها لان المنس من البيع لحرف
 التامه وحديث العادة وهذا ما روي في ما يطع (أو) الا اذا باع (زرع) (جزء) (موجودة) (فجزء) (يبيع) لا يسلم ولا بهالة فيه
 ولا فروع (أو) الا اذا باع الثمر نحوها (قطعة) (موجودة) قبل ان يخدم وما يصدق لم يزرع (والحصار) (زرع) (والجذاد) (الشر) (والقنات) (قتله
 ونحوها) (على المشتري) لانه قتل الملك وقبح لقت البائع عنه فهو كقتل العاطم (وان باعه) انما الثمر قبل بدو صلاحه أو ازرع قبل
 اشتداد حبه أو اقامه ثمرة (مطلقا) (أي من غير ذكر قطع ولا تيقه)

فان ترجموا له في سبق أحد حرافا فقال أحد في رواية أسحق بن إبراهيم مرث من المكان الذي يولد عناء كثر
(فان استويا) أي استوى الخللان في قدميها فخرج من كل واحد منهما حمار البول (فشكل) أي شكله
المصنف بذلك يسمى مشكالا لأنه قد أشكل أمره لعدم تميزه بشئ مما قد هم (فان يري كنهه) أي كنه
اشكاله (بعد كبره) أي بوقه (أصله) الخشبي (ومن معه) من الودعة (اليقين) من التركة وهو ما يرفقه
بكل تقدير (ووقف الباقي) من التركة حتى يبلغ (تظهره) كونه نبات طيبه أو أناس من ذكوره (وإذا
في الخشبي وكرمه مفيد جل (أو) تظهر (أو تسمى) أي أرقعة ثدي) بأن يندبر رقبتا في القاموس وقل
تدبرها وأظن وثقة استدلوا انتهى (أو أناس من فرج فان مت) خشبي قبل بوقه (أو باع لاحلارة)
تظهر بها كورينه أو أوتيته (واختلف أراءه) أعني تصنيف مراث ذكر وصف مراث: (قسي) ظفان كان
ابن ريفت ولف خشبي مشكل فلهذا ذكره من جهة عدد رؤوس ومثله أنوتيه من أرومه فغريب
أحد اسماء الأخرى تباينه ما لكن عشرين ثم غريب لعشرين في تنبيه عدد دقة لذكور ووالأوتيه

(پس طالبانہ) لم یجمع
الیسع لما تقسم (أو)
استری ثم الی بدصلاحه
بشرط القطع وترک حق
(بما) صلاحه بل الیسع
بزیادته لتلاصق ذلک
فربعة فی شراء الشعرة
قبل بدو صلاحه وترکیها
خوید وصلاحه وترکیها
زوج اخضر یسع
بشرط ان یقوم بترک حق

اشتميه (او) اشترى (جزءاً) ظاهرة من قبل (أو) طبة (أو) شري (لطف) ظاهرة من قبل وهو مدام تركها (مقتاً) على البيع لتلا
تخلصه على بيع الرطبة ونحوها واقضاء غير شرط القطع (أو) اشتراى مباداة ماله من حجر (وحصل) معه (أو) آخر واشتميه) على البيع
قدع في المقنع وغيره الصحيح ان البيع صحيح ولو علم قدر الحرة الحد منه دفع ثمنه والباقي المشتري والامسطلح ولا يطل اليبع لان
المبيع اختل بغيره ولم يتغير تسليمه والفرق بين هذا والى قبلها انما جهة على شراء الثمرة قبل بدو صلاحها كتحريم (أو) شري رطباً
(عريه) لو تقدمت صورته في الرقعة (فاقررت) أي صارت ثمر (بطل) البيع لانه انما كان العطف الى كل رطب فاذا انتمرتنا عدم
الحاجة سواء كان الرطب لعنوا (والكل) أي الثمرة وما حدث معها على ما سبق (البائع) اقتصد البيع (وإذا بدأ) أي ظهر (بالصلاح في
الثمره أو اشتد الحب جاز بوجه) أي بيع ماذ كرم من الثمرة والحب (مطلقاً) أي من غير شرط (أو) جاز بوجه (بشرط الثانية) أي ببقية
الثمره الى الجذاذ والزرع الى الحصاد لان الطاعة يبدو الصلاح (وللشري ببقية الى الحصاد والجذاذ) بوجه قلعه في الحلال بوجه قبل
جذبه (ولم يزل البائع سقيه) بسقى الشجر أي هو عليها (بحاج الى ذلك) أي الى السقي وكذا لو لم ينجح اليه لانه يجب عليه تسليمه
كاملاً فلاز مسقيه (وان تضره الاصل) بالسقي ويصير ان يخرافه ما ذابح الاصل وعليه ثمر البائع فانه لا يلزم ان تضره لان البائع لم
يسلك كما من جهته (وان تلفت) ثمره أو بيعت بعد بدو صلاحها دون أصلها قبل أن يجزأها (أو) تسلموه) بوجه ما لا يصح ان تسلم فيها
كل ربيع والحروا الطلش (ربح) ولو بعد القبض (على البائع) بلديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوز ثموع مسلم ولان
التعليق في ذلك ليست قبض تام وان كان القالب يسيراً لا ينضج طخت على المشتري (وان تلفه) أي الثمر المبيع على ما تقدم (أنى) ولو

والعجين الشرط (الثاني ذكر الجنس والنوع) أي جنس المسلم فهو نوعه (وكل وصف يختص به) أي بصبه (الثمن) اختلافاً (ظاهره) كونه وقد ورد بولده (وحلته وقدمه) ولا يجب استقصاء كل الصفات لأنه قد يتحول ولا ما لا يختص به. الثمن لعدم الاحتياج إليه (ولا يصح شرطاً) المتعاقدين (الأرداء أو الوجود) لأنه لا ينحصر اقتسام ردي أو جسد أو جمل وجوداً أو ثباتاً بوجوده (بل) يصح شرطاً (جيد وريدي) أي يرضى مطلقاً عليه أنه جيد أو ردي مقترن بوصف على كل درجة (طاعة) المسلم إليه (بشرط) المسلم لزمه آنسده (أو) جاءه (الوجود منه) أي من المسلم فيه (من نوعه ولو قبل بحد) أي (للمسلم) (ولا ضرر في قبضه لزمه أخذه) لأنه ما جابها تناوله القصد زيادة نفسه وإن جاءه بدون موصوف أو غير نوعه من حيث أنه قد لا يلزمه وإن جاءه بغيره من غير قبضه قبله وإن قبض المسلم فيه فوجب عليه عيافه رده أو أساساً مع الأرض لشرط (الثالث ذكر قدره) أي قدر المسلم فيه (كيل) وهو قدما كيل (أو وزن) معهود قدما يوزن لحد يثمن أسلف في ثمن فليست في كل معلوم وزن معلوم يتفق عليه (أو قدر علم) عند العامة لأنه إذا كان مجهولاً تعذر الاستيفاء به عند التلق ففوت لطم بالمسلم. فان شرط ما كيلاً لا قبله معلوم منه أو نتيجة غير معلومة بينهما لم يصح وإن كان معلوماً لم يدور التميز (ون أسلم في المكيل) كلب و النيرج (وزن أو ثقل الموزن) كالخديدر (كيلاً أو صوح) لطم لأنه قد رده بغير ما هو مقدره فلم يجر كلاً أو أسلم في المنزوع وزن لا يصح في فرا كنه معدودة كمران وسفر جل و ثقل الشرط (الرابع ذكر أبل معلوم) الحديث السابق ولأن المخلوق يخرج من اسمه ومضاهم يتبرأ أن يكون لا يلب (لوقوع الثمن) عادة كنه (فلا يصح) السلم إن أسلم (حالياً) لم السابق (ولا) أن أسلم إلى أجل مجهول

لأنه يختص بغيره يمكن معلوماً (ولا) يصح السلم (أن) أبل غريب (كرديم) ونحوه لأنه لا يقع له في الثمن (الا) أن يسلم (فخو) بأخذه منه في يوم (أجزاء معلومة) (تخبر وطم ونحوهما) من كل ما يصح السلم فيه إذا الحاجة دائمة إلى ذلك فأنه في البعض قد رده

موت (لا) آخر ولا ينفذ إلا واحد من الترخين عا داه (أو) كان لكل واحد منه (علو ضا) أي البيئان وتحالفاً أي حلف كل منهما على ما أكره من دعوى صاحبه ولم يتوارثا لعدم وجود شرطه وهو تحقق حياة الوارث بسلامة الموت وتوارثا لعدم الدعوى بقوله (وان لم يدع ودعته فليسبق) موت (الا) آخر وراثت ميت صاحبه (وهو قول عمرو على وشرع وأبوهم الشعبي قال) ينبغي دفع الطاعون إذا شام طام هو أو فصيل أهل البيت يمتوتون من أخوهم فكتب في ذلك أن عمرو رضي الله عنه فامر عمر أن يوثقوا بعضهم من حتى قال أحد أذهب إلى لعمرو قال لا تصاف أنهم من مفردات المذهب أو ما يورث كل ميت من صاحبه من تلامذه أي علة التقديم للميت وهو يملكه دون الجسد لعمرو ومنه من الميت مع تلامذته لعمرو فذهبوا أحدهما ميتاً وتلاو وراثت لا تخرمه (ثم قسم عمرو على الأحياء من ورثته) ثم يصح في الثاني كذلك في أخوين أحد عمولى زيد ولا يخرمولى عمرو وصبره بل كل واحد منهما لعمولى الآخر

الباقى رجع بقسطه من الثمن ولا يجهل الباقي فضلاً على المقبوض تعادل أجزائه ليرسط. الثمن على ما يلبسوية الشرط (الخامس أن يوجد) المسلم فيه (فأيا في محله) كسر الحاء أي وقت حاله لوجوب تسليمه. فان كان لا يوجد فهو أو بر جداوله وأسلم والربط إلى لشته لم يصح (و) يتبرأ بوجود المسلم فيه (مكان لوفاء) فأيا خلاصه أن أسلم في ثمرتين صغيرتين أو قرية صغيرة أو في نتائج من فعل شيء فقلان أرضه أو مثل هذا الثواب لأنه لا يؤمن تلفه وانتطاعه (ولا) يتبرأ بوجود المسلم فيه (وقت القصد) لا عايس وقت وجوب التسليم (فان) أسلم إلى محل يوجد فيه فأيا (مقدر) المسلم فيه لم يحصل التنازل لثمة (أو) احتذر (عنه) أي أرب السلم (الصبر) إلى أن يوجد قطاب به (أو) دفع (لقد في الكل) أن تعذر الكل أو في (البض) المتعذر (و) يأخذ الثمن الموجود أو عرضه أي عوض الثمن التالف لأن الضد الذي روجبوا الثمن ويجب ودعيته أن كان باقياً أو عرضه أن كان تالفاً أي شله أن كان متلباً أو قيمته أن كان متقوماً إذا أن دفع في الكل فان دفع في البعض بقسطه الشرط (والا) أن قبض فتم تملكه بقوله عليه السلام من أسلف ثمن فثن فليست بالحديث أي يخط قال لاسمى لأنه لا يقع اسم القسطه حتى يملكه ما أسلفه قبل أن يخالق من أسلفه بشرط أن يكون رأس مال السلم (معلوماً قدره ووصفه) كالسلمه فلا يصح صيرة لا يطمأن قدره لا يجوز له أن يبيع به بالهفة ويكون قبض (أقبل المخرق) من الجنس وعل ما يلبس حرم لتساوئها لا يجوز أسلام أحدهما في الآخر لأن السلم من شرطه التأجيل (ون قبض البض) من الثمن في المجلس (ثم اقتربا) قبل قبض الباقي (بل في ما عداها) أي عدا المقبوض ووصف في المقبوض ولو لم يجل دينا ساهما الموصح واما أنه أو جناناً فمصرحة أو طرية يصح لأنه في معنى القبض (وان أسلم) تساهما جاداً (في جنس) كبير (إلى أبلين) كرجلين أو مثلاً (أو عكس) بأن أسلم في اثنين في حين

وشعير إلى أجل كوجب مثلاً (صح) السلم (أن ين) كقول كل جنس ومثله في المسئلة الثانية بأن يقول أسلمت لك دينارين أحد هاتين
 أودب قمح صفته كذا وأجله كذا أو الثاني في أودب شعير ما عتته كذا أو الأجل كذا (و) صح أيضاً أن ين (قسطاً لأجل) في المسئلة الأولى بأن
 يقول أسلمت لك دينارين أحد هاتين أودب قمح الزنجبيل أو الآخر في أودب روح مثلاً في شعبان فلان بين ماذا كراهية هو السلم لأن
 مقابل لمنه الحسنين أو لأجلين مجعوله الشرط (السلم أن يسلم في القمعة فلا يصح) السلم (في عين) كذا أو شجرة لانا أو عينا قلت قبلي
 أو أن يسلميه (و) لا شرط ذكر مكان الوفا لأنه عليه السلام لو ذكر ميل (بجيب الوفا موضع العقد) لأن العقد يقتضي التسليم في مكانه
 وله أخذ في خبره أن رضاً أو قبل خذناه وأجره إلى العرض الوفا لم يجز (ويصح شرطه) أي الوفا (في خبره) أي غير مكان العقد لا يبيع
 قمح شرط لا غامض غير مكانه كبيع الأعيان وإن شرط الوفا موضع العقد تأييداً (أو أن عقد) السلم (بجيبه) أي (أو بجر شرطه) أي مكان
 الوفا وإن راعوا العقد السلم لتعذر الوفا موضع العقد وليس بعض الأماكن سواء أولى من بعض فأن شرط تعيينه بالقول كالكيل وقيل قول المسلم
 إليه في تعيينه مع عينه (ولا يصح بيع السلم فيه) لمن هو عليه أو غيره قبل قبضه (قبضه) أي قبضه عليه السلام عن بيع الطعام قبل قبضه (ولا يصح
 أيضاً) (هتبه) فغير من هو عليه لعدم القدرة على تسليمه (ولا الخوالة (به) لانا لا تصح إلا على دين مستقروا السلم عرفة تلفض (ولا)
 الخوالة (عليه) أي على السلم فيه أو رأسه بعد دفع (ولا أخذت عتبه) لقوله عليه السلام من أسلم في شيء فلا يصره إلى خبره ووسواه
 فيجاء ذكرها لأن المسلم فيه موجود أو معلوم ولو العوض منه في القسيه أو أقل أو أكثر تصح الإقالة في السلم (ولا يصح) أخذ (الرهن والكفيل
 من على أي دينين السلم وبيت كراهته

٨٨

تحذر الاستيفاء من
الفرم ولا يمكن استيفاء
المسلمة من عين لهن
والامن ذمة الضامن
حلزم ان يصرفه الى
غيره ويصح بيع دين
مستقر بغيره من امن مبيع
لكن هو عليه بشرط قبض
عوضه من المجلس ونصح
به كل دين لمن هو عليه
ولا يجوز ان يصره ويضم

جمع على تكسر الميم وهي الدين والشعر بمعنى من موافق الأثر اختلاف حتى كان دين المسيحيين ما بين نسيبه
 أو زوجه أو زوجة فلا تراث (لا توارث بين مختلفي الدين إلا بالولاة غير تبه) أي الولاء (المسلم) الملتحق
 (الكافر) العتيق (والكافر) الملتحق (المسلم) العتيق (وكذا نذر لكافر ولو مر بدا) قرينه التمسك (أو
 أسلم قبل قسم ميراث موته المسلم) فله قسم أسلم الله عليه وسلم من أسلم على شيء فهو له وأسد في مسئته
 (والكافر ما مل شئ لا توارثون مع اختلافه) يروى عن علي فله قسم أسلم الله عليه وسلم لا توارث أهل ملتين
 شتى يرواه أبو داود والخليفة اليهودية مله والصراية مله والمجوسية مله وعبدة الأوثان مله وعبدة الشمس مله
 وهكذا لا تراث بعضهم بعضا (طائفتان أدبياتهم ووجدت الأسباب) الرخيم والكليج وتولاه (روث
 حضنه) بعضنا وفوان أحد هذان في الأثر تحريروا (أحد هما) مستأمن والأثر تحريروا (أخرى) فاختلاف
 هذين ليس عامع لأن العمومات من التضمن تنقضي وترويه ولم يرد تنصيصهم نص ولا إجماع ولا

استاتبة من عليه الحق المنفق
 بفتح القاف وحي كسر هاء معناه لغة القطع واصطلاح دفع مطلق من يقع موير دية وهو جائز الاجماع (وهو مندوب) لقوله عليه
 السلام في حديث ابن مسعود ما من مسلم قرض مسلما قرضه من غير الاكل كصدقة فخر وهو مباح المقرض وليس من المسئلة
 المكروهة لقوله عليه السلام (وما يصح به) من قتل أو عرض (مع قرضه) ميلا كان أو موزونا أو غيرهما لانه عليه السلام استلطف
 بكر (لا يني آدم) فلا يصح قرضهم لا في مثل ولا هو من المرائق ورضي الى أن يقرض جارية يطوئها ثم يرد لها ويقرض طرفة قدر
 القرض وصفه وان يكون المقرض من صبح يعرفه ويصح بقطعه ونظا السفر كل ما أدى منها هابا وان قال ملكك ثولا قرينة على رد
 بدل فيه (وعلى) القرض (قبضه) كالمقبضه بفتح القاف والراء من قرضه (فلا يلزم رد عينه) لانه وبه بالقبض (بل يثبت بدله في
 قرضه) أي ذمة المقرض (حالا ولو ابله) المقرض لانه عقد منع فيه من التفاضل فيمنع الاجل فيه كالقصر في حال الامام القرض حال
 ويثبت ان يني بوجهه (فلزم رد المقرض) أي رد القبض بعينه (لزم) المقرض (قبوله) ان كان مثليا لانه رد على صفة حق سواء اقتبر
 وسره أو لا يشترط قبض (وان كان مقوما لما يلزم) المقرض قبوله لعله الطلب بالقيمة (وان كانت الهراهم التي وقع القرض عليها مكسرة
 أي كان القرض غلوا فمضى السلطان اجماعها) أي الهراهم المكسرة أو القلوص (قد) أي المقرض (القيمة وقت القرض)
 لانه كالدين ولا يلزمه قبضها سواء كانت ببقية أو مستهلكة لو استكون القيمة من غير جنس الهراهم وكذلك المقرضه إذا قسمها
 السلطان (و رد) المقرض (المثل) أي مثله ما قرضه (في الثلث) لان المثل الحرب بينهما من القيمة فيجب قبضه ومثل غلوص خلت

أوردت أن أولئك الذين أخذوا المال زنته قبضته يومها وازد (د) يرد (القبضة غير ما من المتقدمات وتكون القبضة في جوهر)
 أو غيره يوم قبضه فيها يصح سلم قبضه يوم قرنه (كان أموز) أي يذو (المال القبضة ذا) أي يوفى أموزها لا بما جازت قبضته في القيمة
 (وحررم) اشتراط (الشرط جرحا) كزمنه كداره أو قبضه غير أمته لأنه مقدار فلو قرنه بالشرط قبضه الزيادة أخرجه من
 موضوعه (وإن يملكه) أي يملكه قطع كمن يملكه (لا شرط) ولا مرأطة جد أو فاضلا لا قبضه (أو أعطاه أجرد) لا شرط جاز لا عليه
 السلام استنفذ بكونه فخره من مال غيره كما حكم قضاء متفق عليه (أو أعطاه هبة) فلو أعجاز لأنه لم يصل تلك الزيادة
 عوضا في القرض ولا يوجب إليه (وإن يرحم) المقرض (القرض قبل قبضه) أي لم يقرضه به قبل القبض (أو يرحم إلا أن يرضى) المقرض
 (مكافاته) على ذلك الشيء (أو استأجره من دينه) فيجوز له قبضه لم يذو أس من مرقا طان (أو اقترض أحدكم قرضا فادى له أو حله على
 القابض فلا يبر كبا لا يبيد إلا أن يكون جرى يسمونه قبل قبضه وإما من يملكه في سنده هبة (أو اقترضه) فلو أعجاز لا عليه (أو أعطاه هبة) أي يملكه
 زنته (أو استأجره) أي يملكه لأنه أمكنه قضاء الحق من غير ضرر ولا زعمه ولأن القيمة لا تختص في الضرر (د) نصب (فيما لم يملكه مؤنة
 قيمته) بلد القرض لأنه المكان الذي يجب السلم فيه ولا يلزمه المثل في البلد الآخر لأنه لا يلزمه جده عليه (أن لم تكن) قبضته (يملكه
 القرض خص) سواء أقرضه كانت القبضة يدا القرض ٨٩ أكثر من مثل أمثل لعدم الضرر إذا لا يصير

وبالدين على أخذ قرضه
 يملك آخر الأفعال المؤنة
 للمسلم من البلد الطريق
 وإذا قال قرضي ما توفيت
 عشرة نسخ لانه في مقابلة
 ما يملك من جاعه ولو قال
 استغنى فيها ذلك لم
 يجر
(باب الرهن)

يصح فيهم قياس يجب لصل بضمها (ومن حكم كغفر من أهل البدع) المضط (والمركب الذي تدبى وهو
 لما في) ولا تخيل توبته ظاهر أو هو سنة الكفر وظاهر الإجماع (فصله في) يصرف مصرفا في
 (الأيديون) أحدا (ولا يرون) أحدا (ويرث الجوهري وغيره) ممن يرى على نكاح المظلم (يجمع
 قرايته) إذا سلم أو ما كالتوا هو قول عمرو على وابن مسعود وابن عباس وذي بن السبع عنه (قال
 الجوهري) أموهي أخته من أبيه (كون أبيه تزوجته فولدت له بنتا فخطبها) (ورثت
 ثلث بكونها أمه) (ورثت) النصف بكونها أختا) والباقي بها النصف والثلث للمسلم
(بالمعيرات المملوئة)

ملا فارجعوا أو أشتايتهم فيه بقصد الحرمان (ثبت الأثر لكل من الزوجين في الطلاق الرجعي سواء
 كان في المرض أو في الصحة قال في المتن) غير خلاف ظله وروى خلق من أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وابن
 مسعود رضي الله عنهم ذلك لأن راحة زوجة يعلتها طلاقه وظهورها لا يؤيد ذلك أصا كما به بالرجعة

١١٢ - نيل المآرب في راحته أي دائمة وشرعا توفق بين حين يمكن استيفاء مهرها أو من تمنهوا هو جازر بالإجماع ولا
 يصح بدون إيجاب قبول أو ما يدل عليها ويخبر معرفة قدره ونسبه وصفته وكون رهن جازر التصرف بالظاهر هو أن أو ما دونه لقبه
 و (يصح) الرهن (في كل من يجوز بيعها) لأن القصده الاستيثاق بالدين لينتقل إلى استيفائه من ثمن الرهن عند تحلوه من الرهن
 وهذا متحقق في كل من يجوز بيعها (حتى المكاتب) لا يجوز بيعه ويمكن من الكسب وما يؤيده من التحريم رهن ماله وإن عجزت
 الرهن فيه وفي كسبه وإن عجز عن ما دام رهنه لا يصح شرط منه من التصرف بالمطلق حتى بقصد ضمان كانت توجب قبل حلول الدين لم
 يصح رهنه والأصح وصح الرهن (مع الحق) بأن يقول بعتك هذا بأشربة الشهر ترهنه بها عبيدا هذا يقول اشتريت منك ثوبا فبعتك به لأن
 الماطحة دامية فجاز ما إذا (د) يصح (بده) أي بدالحق بالإجماع ولا يجوز قبضه لأنه وثيقة بحق فجزم قبل ثبوته ولا تابع الحق فلا
 يبقيه ويحترق يكون (بدين ثابت) أو ما قاله إليه حتى على عين مشبوهة كالميراث ومقبوض بقصد فسد ورفض أجارة في قومه لا على دين
 كإثابة أو دية على طلق قبل الحلول ولا بعهدة صبي ومن دابة تمسين أو دفع نحو دار صبي (وربما) الرهن بالقبض (في حق) (أو من فسد)
 لأن الخط فيه لغيره فقام من حشده كالضمان في حق الضامن (ويصح رهن المشاع) لأنه يجوز بيعه في حق الحق ثم رضى الشرين
 والرهنين بكونه فردا أحدهما أو غيرهما جازر واختصاصه بملك يدا أمين لانه أو بأجرة (و يجوز رهن البيع) قبل قبضه (غير المكمل
 والموزون) والمذروع والمعدود (على ثمنه وغيره) عند بطلانه وغيره لأنه يصح بيعه بملك المكمل وغيره لأنه لا يصح بيعه قبل قبضه
 فكذا بركته (ولا يجوز رهنه) كالمقصود أو المذبح (أو لا يصح) منه (الائتمار والزرع) إلا بغيره قبل بدو
 صلاحهما بدون شرط الطلق فصحب رهنه ما مع أنه لا يصح بهما يذونه لأن الشيء من البيع لعدم الأمن من العاهة وطنا أمر بوضع
 الجواهر يتدبر بغيره لا يثبت حق الميراث من الدين لطفه بذكره الراعي ويصح رهن الجواهر بدون بيعها وعكسها بباطن ويخص

شعرا (و يعتبر وشا القليل) لا تلازمه الحق ابتداء البرهان (لا برضى) (مقول به) (أداة للامتنان (ظلمات) المقول برئ القليل
 لأن المضمون وسط منه (أو تفت العين يصل قلة على) قبل المطالبة برئ القليل لأن تفتها غير تقوت للمقوله فان تفت فعل آدى
 فعل التفت بدل لم يلزم برئ القليل (أو سلم) للمقول (تفه برئ القليل) لأن الأصل آدى يصل القليل أنه ما وقع المضمون
 عنه العين وكذا غير القليل إذا سلم المقول جعل المقود دخل الأجل أو لا بخلافه في نفسه وليس بمشبهة له فزاد واضاف
 للمقول مع حياته أو تابع موصى زمن يمكن إضماره فيه ضمن ما عليه ان لم يشترط البراءة منه ومن كلفه إضماره منه أحد مما يربأ
 الآخر وان سلم نفسه برئاً

(باب الحرفة) مشتق من التحول لأنها تحول الحق من جهة إلى جهة أخرى وتعد بطلانها بطلاناً بدلياً على قلة ونحوه (الاضمح)
 الحرفة (الأصل دين مستخر) اذ مقتضاها لزوم الحال عليه بالدين مطلقاً وليس مستخر عرشة القنوط فلا يصح على مال كبة وسلم
 أو صدق قبل التحول أو من مبيع مدة خيار ونحوه وان حاله على من لا دين عليه فهي وكذا الحرفة على ماله الدين أو لو قس
 اذن في الاستيفاء (ولا يصح استيفاء المال فيه) فان حال المكاتبه أو زوج وزوجته صح لآلة عليه نفسه وهو له قوم
 مقامه عليه (ويشترط) أيضاً الحرفة (الاضمح) (أي عائلتهما) (جداً) كدنايه بدنايه أو دراهم بدراهم بل أحال من عليه
 مبيع بنفسه أو كعه لربيع (ووصفاً) كصاح بصاح أو مضموناً بغيره فان اختلفا لربيع (ووقتاً) أي سلا أو بأجلاً أو حافلاً
 كان أحد مما لا ولا آخر مؤبلاً أو أحد مما يصل بعده شهر والآخر شهرين لم تصح (وقدراً) ٩٣ قلابص خمسة على له لا هارفاق

كأنقرض فلو جوزت مع
 الاختلاف لمسار الملوغيب
 منها الفضل فتخرج من
 موضوعها (ولا يؤثر
 القاضل) في بطلان
 الحرفة ذواته بخسبة
 من شرعي خسة أو
 بخسبة على خسة من
 شرعية خسة أو وقت
 فيه الحرفة أو فاضل في
 بلا حرفة (وذهب)

لا يستحق أكثر من ثلث التركة في يده صفه فيكون السدس لزوج تدافع به هو ثلث ما في يده لزمه دعه
 إليه (أو يأخذ) المقرره (الكل) أي كل ما يده (إن استله) كقول أفرأخ شقيق البت يابن البت فله
 يرث الابن ولا شيء لآخر

(باب ميراث القاتل)

وأما ميراث القاتل المقتول إذا لم يضمنه على ما يأتي (لأثره قتل مورثه بغير حق) مثل أن يكون القتل
 مضموناً بخصاص أو بغيره أو كقوله (أشارك في قتله) لأن شريك القاتل قاتل بذليل أي قتل بملو أو ب
 القصاص (ولو) كان القتل خطأ فلا يرث من سق وده وقهوه بمن في جهده (دوا) ولو سبلاً (فبانت أو
 آتبه) أي أدب وده أو وزوجته فبانت أو مات (أو ضده) أو جهه (أو بطلعه) طابعه فبانت من ذلك
 لم يرثه ولا مقاتل (وتلزم الفرة) وهي عبداً أو أمه فبانت من الأهل (من شرب بدو عطلت) جنبها
 (ولا ترث منها) أي الفرة (شباباً أو قتله) أي قتل لأن مورثه (بغير حرمه كقتل فساساً أو القتل

الحرفة بأن اشتهت شروها (قل المالح) أي جهة الحال عليه ويرى لمرل بمجرد ما له لفظاً على الحال الرجوع على لغير حال سواه
 يمكن استيفاء الحق أو تدر لطل أو قل أو موت أو غير هاون ترضى الحال والمال عليه على خير من الحق أو دون حق أصته وتوجيه
 أو تأجيله أو حوضه يلو (و يعتبر) لصحة الحرفة (رضاه) أي رضاه لغير حاله لأن المالح عليه مقل يلازمه أدائه من جهة الدين على الحال عليه
 و يعتبر أيضاً علم المال أن يكون مما ثبتت مشقة القلة بالإتلاف من الأحمال والحبوب ونحوه (لا يضر) (رضاه له عليه) لأن
 المعبول أن يشترى المالح نفسه بوجه أو تدر أم لغيره المالح عليه في القبض قلزم الحال عليه يدفع إليه (ولا راحة لغيره) أن أحل
 (على ماله) يبره على اتباعه لحديث أبي هريرة يرضه مطلق الحق ظم وإذا أتبع أحد فعمل على تخليص متفق عليه في أنظم أجبل بعضاً
 على ماله فليحل والمالي ما تقاديرها لفرقة ليرد نفعه القدره على الوفاة لفرقة أن لا يكون مما طارده يمكن حضوره إلى مجلس الحكم
 قله لزرش (وان كان) المالح عليه (مضاداً ليركن) الحال (رضى) بالحرفة عليه (ربح) أي بدنه على المالح لأن النفس عليه لم
 يرض به فاستحق الرجوع كالبيع للمبطل فله يرضه بالحرفة عليه فلا رجوع له ان لم يشترط للملأ لتقريله (ومن أحجل) (ومن مبيع)
 بل أن المال المشتري البائع على من عليه دين قبل البيع لملا فلا حرفة (أو أحجل) أي بالحق (عليه) بل أحال البائع على المشتري
 مدينة بالحق (فإن البيع باطلاً) بل كان البيع مستحلاً أو أوجراً (فلا حرفة) القهوه أن لا يرضى على المشتري بطلان البيع والحرفة
 فرج على لزوم الحق ويقي الحق على ما كان عليه أولاً (وإذا فسخ البيع) بتأجيل أو خلو عيب أو نحوه (تبتطل) الحرف لأن عدم البيع
 لم يرضه فلم يسقط الحق فلم يطل الحرفة المشتري الرجوع على البائع لا على المالك للمرض استحق الرجوع للمرض (ولما كان به لا ما)

الناجح أن يجعل المشتري على من أحاله المشتري عليه في الصورة الأولى والمشتري أن يجعل المثل على عليه على الباقي في الثاني وإذا التفتت
 قال أحلت قال بل وكنتي أرباكس قول محدي لو كنتي وأن اغتاع على أحلت أراحتك بدني وادعي أحدهما إرادته لو كانت قد
 وإن اتفقتا على أحلت بدنيك قول محدي لو كنتي وأطالب الله من الدين قد لا أحلت فلا تأخذها وأكره المال قبل قوله
 به بعد بالينة

(باب المصالح)

وهو لغة قطع لما زعمه وشراعه قديمة وتوصلها إلى إصلاح بين المخاصمين. صنف في الأموال قسمان على أقراء وهو المال وإراره بقوله
 (دا أقره دين أوه يظلمه) من اثنين مضى (أو وجه) من الغير (بعض زر له الباقي) أي يبرئ منه ولم يبرئه (صح) لأن
 الإنسان لا يبيع من استأط بعض عقد ولا يبيع من استأطه لأنه عليه السلام كالم غرما بإيرل ضروانه وعمل همه ذلك أن يمكن
 بلفظ له في فانه قطع بلفظ المصالح لأنه صنف من بعض له بعض فهو عوض الحق وهو له أيمه (أن لم يكن شرطاه) بأن يقول بشرط أن
 تطيق كذا أو على أن تطيق أو غيره كذا أو يقول على ذلك فلا يصح لأنه يفرض له كما عارض بعض حقه ببعض وممكن
 ضمير الشأن وفي بعض النسخ أن لم يكن شرطاً أي شرطاً لا يصح له أيضاً لأنه حقه مدونه لا يملك المال الغير بالباطل (و) يحل له
 أسان لا يكون من (لا يصح تبرعه) ككاتب ناظر وقصودى وسير ومجون لأنه يبيع وهو لا يمكنه إلا أن أنكر من عليه الحق لا يئنه
 لأن استأط البض عند العجز عن استأطه السكك الأولى من تركه (وإن يرضع) ريد من (مض) الدين (الحال) وأجل ياب مع الاستأط
 قطع) لأنه استأط من طيبه ولا مانع ٩٤ من صحنه وليرصع السبيل لأن الحل لا يأجل وكذا الوساخه من

<p>(حدا) كعدا في نوطع لطريق (أو) علة (دفعه) من غده) أن لم يبدع الإبه (وكذا) لا يجمع من لارث (أو) قل له في العادل في الحرب (ككسه) بأمر قبل العادل الباقي لأنه فعل مأذون فيه ثم طالع يمنع الميراث (الميراث الملقى منه) هـ (الريق من حيث هو) أي يجمع مع أنزاه كالدير والمكتوب أو لم يوف الملقى عتقه على صفه (الارث) غيره (ولا يورث) أحد إلا في نفسه تصانح كونه مودة قطع كونه راقاً بجوار على أن المولود لا يورث لاه لأماله فهو وثاقه لا يورث من قاله في جاتيلك فلا تافس فيه ستريز والى السيد بوز لما كسر رقبته (لكن البعض يرضع ويرثوه بحجب بقدره) من الحر من نون حصل منه (أي المبيض) (ويز سيد مهابدة) فكأنه مبيده نسبة مذكو ويكتب نسبة حوته (أو كل تركه) التي جعلها يجره المهر (لورثه ولا) بأن لم يكن بين السيد والبض مهابدة (أو تركه) (أو) يورث البعض (ويزيد) (أي</p>	<p>مائة صحاح بخمسين مكسرة فهو أو اسن الخ من وودع في الأثرى فلم قطع بلفظ له لم فلا يجمع كاستخدم وأن صالح من المورث ليس منه حاله لم يجمع في غير الكتاب لأنه يسئل القدر الذي يخطه موضع من تعجل مطلقه وبيع المولود والتأجيل لا يجوز (أو بالعكس) بأن</p>
---	---

صالح من الحال بعضه مؤجل لا يجمع ذلك معه له في نتم من طالع يخطه ليراد هو هو مع
 الاستأط دون أن يجل ويقدم (أو أقره بيت) أو عام فصالحه على سكاك ولو مدته سنة (أو) على أن (يؤني) فقرة فقرة أو
 صالحه على مضى لم يصح له لأنه صالحه من ما كلى ملكه أو سقت وأن فعل ذلك كان تبرعاً شاماً حرجه وإن غله على سبيل
 المصالحه معقد أو جوبه عليه بالملح ورجع عليه بوجع ما سكن وأخذها كان يمد من لادولاه أنه أخذها بغيره فاسد (أو) ملح كالمال بقره
 بالبوذية أي بأنه لم يملك لم يصح (أو) ملح امرأة أقره بالزوجة هو لزم المصالحه لأن ذلك ملح بعمل حرام لأن الرق لشرف
 وبذل المرأة تسام مرض لا يجوز (و) يذلاهما أي دفع لاهي عليه لبيوذة المرأة مدعيها فإن جبهه عرض (أو) أي المدعي
 (صالحاً عن دونه) ملح لأنه يجوز أن يفتق جدهم يخلق حرته عرض ومن لم يكتد بعده لم يبع له أخذها عرض لاه لال لال لغير
 بالباطل (وإن قال أقرى بدني أو أطبقته كذا) أي أخذها من الدين (صح) لا تقرر (أو) ملح عرضي يحرم عليه أن يملك (ولا) يصح
 (الملح) لأنه يجب عليه الأقرار بما عليه من الحق ملح عمل له أخذها عرض عليه فاب أخذها أذره إن صالحه عن الملق بعرضه فهو
 اعتقه بغير أودين فوضه عنه مبيح وهو يصد صحيح فلو كان بقد من غده مضر فلو كان بضر فبضر مضره ما يستره وهو يصح
 بلفظ ملح وبأودى مدها وإن كان غفصة كسكي دار قاطب وروان صالحه المضره فبدن أو عين يتزوج تسامح ويكون صداقاً وإن
 صالح على أئمة بنتي في الغنم فيجزأ التفرق قبل القبض لأنه يبيع دين بدين وإن صالح من دين مبرجته بلو سلفه ويجنحه لا يجوز
 بقل أياً كقر على وجه الملوذ وهو صحيح الصلح عن مجهول يخرط ملحه من دين أو عين يعلم فلو لم يخرط ملحه ففكره ضمن مجهول

(فصل) القسم الثاني صلح علی انکار و قد ذکره و قوله (ومن ادعی علیه بین اودین فسکتا و انکسر و هو یجهد) ای یجهد ما ادعی علیه (هم صلح) عنه (یمال) حال اومو قبل (صلح) الصلح المعبر بقوله علیه السلام الصلح باقرین المسلمین الا صلحاً حرم حلالاً او اهل حراماً رواه ابو داود و الترمذی و یقال حسن صحیح و یصححه الحاکم و من ادعی علیه یودعه أو یفرط فیها أو یقرض فانکر و صلح علی مالی فهو جائز ذکره فی التشریح و ضمیمه (وهو) ای صلح الانکار (المستحیی یسح) لا یتصدق علیه عرضاً من ماله فانه حکم اعتقاده (یرد سبب) ای یجب ما أخذ من العوض (و یسح صلح) کما لو اشتری شیئاً فربده بمعیب (و یؤخذ عنه) عوض ان کان شقصاً یسح علیه وان صلح ببعض عین المسدعی فهو مؤبد کذا ذکر (د الصلح الاخر) المتکرر (ایام) لا یقع المال قط و الا لیس و لا یقتضی رد العارض عن حق و یتقدمه (ملا ین) لما صلح عنه یجب یسح علیه (و لا شفعه) فیه لا یعتقده فلیس عرض (و ان کتب احدهما) فی دعواه لو انکاه و لم یکتب بنفسه (لم یسح) الصلح ان حقه بلطناً لانما بالحق فاعلی ایصاله لیسع غیر معتداته عن حق (و ما أخذ من ارم) علیه لانه کل لایزال بالباطل و ان صلح عن المتکرر ایضی غیر انفسح و لم یرجع علیه و یسح الصلح عن قصاص سکتی و اربع و قبل و کثیر (و لا یسح) الصلح (عوض عن حد مقرر و قد ذکر) او غیره لا یغلیس ماله و لا یزول الیه (ولا) عن حق (نفقه) او خیال و لا مال و شرعاً لا یتقاض عمل و انما شرع لخیار الظرف فی الانطواء و لا یقتضی انفسح بالترکه (د) الا عن (ارث و شهادة) یعنی اوطال (رسمه) نفقه) فاصلاحه الزاده ترک ما یورد العوض (د) کما حکم (الحکم) و لخیار و ان صلح علی ان یمیری علی ارثه او سطحه ما سئل و ما صلح لعل ما یطالبه فان کان مع قضاء ملکه فایلتزم و الا فیسح و لا یشرط فی اجاره هنا

۹۵

سيد الميهن (إلحاح)

• (باب التولاء) •

اولاً ثبوت حکم شرعی صحت اولاد نامی - به ذمه من اعتق و فیکالو) اعتق (جنسه قمری الی الباقی او
تق) لرق (لیه برحم) کولو - قات یاه و خاه او عمو و خوه مرف تق علیه بیجا بنده من (رحم (او)
(فعل) کنشیل به (او) - سبب (عوض) کولو قال عبده فسو علی ان یفقد فی ذک کواش تری لبد
شبه من سیده بعض حال فاته یعنی و یکور اولاد لیسیده من علیه (او) بسبب (کاتب) کاکوگا ۴ علی
بد فادام (و) بسبب (تدبیر) کاکو قاله ان انا مت فانتحر (او) بسبب (ایلا) کولو انت شتمه منه بیه
نیمات او بر الوفا (او) بسبب (وصیه) کولو او صی یعنی عب و فلان و اعتقه الوفا (او) واعتبه و کاته
او (فی) فذره (او) لی (کفارت) فاته و جیع هذه له و در (فله الی الی الی) قوله صلی لله علیه و سلم لواله
لمن اعتق متفق علیه (و) یكون فی اولاد (علی اولاده) ای اولاد الفریق (بشرط کونهم) ای اولاد

الخاص والمشتراك أي في أرضه وطالبه بل في ذلك (أزاه) بوجه ما سبقه وأوله إلى تاجه أخرى (طأ غاب) بذلك الصن ان له (أواه) لأن طأ (ن أكره) لا يمكن (فقد قلته) لأنه خلاؤه ما كـ لوجبا خلاؤه ولا فقر إلى حاكم ولا بغير المال على الالة لأنه من فله وان اتفق مالك طواه مع امكان له ضمن وان سالحه على خاء الصن عرض لم يجوز ان تقطع على ان الثمرة ونهوا ونحوه مسح جائزا وكناكم عرف شجرة حقل في أرض غيره (ويجوز في الثوب النافذ فتح الابواب للاستطراق) لأنه لا يستعين بها ولا ضرورة على المختارين ولا يجوز (أحراج روشن) على الطرف خشب أو غيره مدفون في حائط (أو) لأخراج (سابطا) وهو المستوفى للطريق كله على جدار بن (أو) لأخراج (وكفة) فتح له دوى ولكن والمسطبة كمر الم (أو) لأخراج (مرباب) ولو لم يضر بالمرة إلا أن يادن انما أوتيه ولا ضرر لأن ما غالب الملبين فيجرى مجرى ذنهم (ولا يميل ذلك) أي لا يخرج وشرار لا سابطا (أو) لا دكة ولا ميزان (أو) حقل بروج ودرج مشترك غير نافذ (بل اذن المستحق) أي الجار أو أهل الثوب لأن المستحق لذو الأرض باعطاله جاز ويجوز تخليل باقي ذوب غير نافذ إلى أوله بالضرر والى داخل ان لم أذن من قرفه ويكون اطرافه موم أن يحدث على كسبه ما يضر بجاره كحمام وري وتوروة منه كدق وسمن يتعدى وجرم ان يصرف في جدار جوار مشترك فتح طاق أرضه بغير تدخوله (لا ينفذ) وليس له وضع خشبة على سائطه (أو) حائط مشترك (أو) اعتمد الثورون) فجوز (انما يمكنه التسقيف الاب) ولا ضرر لجديت أبي هريرة

[illegible]

العتيق (من زوجة عتيقة) للعتيق أو لنفسه (أو أخته) يكون له ولولا أيضا (على من له) أي العتيق ولأولاده (أو لهم) أي الأولاد العتيق (عليه الولاء) ومن لم يصر قولا كان أحداً بوجه عتيقاً ولا آخره ولا الأصل أو الآخر مجهول النسب فلا ولا عليه لاح (وإن قال) شخص مكلف وشيئاً للعتيق (اعتق عبداً عتيقاً) أي لا عرض (أو) اعتق عبداً (عتي) فقط (أو) اعتق عبداً (عتق) من حيث (تلاييب عليم) أي بيمينه (فإن اعتقه) ولو بعد انقضاء (صح) العتيق (د) كان (ولاً للعتيق عنه) كما قاله إمام أراكم (عتي) ويلزم (الاعتقال) المقول له (عنه) أي عن العبد (فيما إذا التزمه) أي التزم من قوله وهل عنه (وإن قال الكافر) المسلم (اعتق عبداً المسلم عتي) وهل عنه (فاعتقه صح) في الأصح لأنه إنما يملكه من ماسياً ولا ينسبه فاعتق هذا القروا ليس لاجل حصول الحرية لا بد التي يحصل بها فتح عليم لأن الإنسان يصير منها ثلثها المطلات وأقال القربان (د) يكون (ولا زل الكافر) ويرث به المسلم وكذا لمن يدين دين معتقه

فصل ولا يرث صاحب الولاء (أي من له الولاء) إلا بعد علم عصبان النسب (كأب والابن وابن الابن والأخ سلفاً ونحوهم) (وإذا كان بأحد أصحاب القروض فروضهم في عتقك يرث العتيق ولو اتى) فمن ملك من ينسحق من معتق كان النصف البنت والباقي العتيق ومن ملك من أم حرة وشقيقين حزين وزوجة حرة ومعتق فليل المستحقين حتى عشر وتول إلى ثلاثة عشر لأم السدس هما والعتيقين بحماية أسهم وأزوجة ثلاثة أسهم ولأخي العتيق (ثم) يرث عبداً للعتيق (عصبه) للعتيقين بأشهر يخدم (أقرب فالأقرب) فابن وابن ابن الكل لابن وابن ابن شقيق وأخ لأب الكل للعتيق (وعندنا) (وحكم الحجة مع لاخوة) الأشقاء أو لأب (في الولاء) كحكمه مذهب في النسب (وتخدم الكلام على ذلك) (والأولاد لا يباع ولا يوهب ولا يوق ولا يوصى به) لأنه كالتب وهو لا يرطبه عقديع ولا هبة ولا وقف ولا وصية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء حقة كحقة النسب لا يباع ولا يوهب (ولا يرث وأما ميراثه) أقرب عصبان العتيق (يوم موت العتيق) لا يوم موت العتيق (لكن يأتى بقتاله) أي الولاء (من جهة) (بجهة) (أخرى) فلو تزوج عبداً (نمراً) (معتقة) (زيد) (فولاً من تلده) من زوجه العبد (لن أعتقها) وهو زيد (فإن عتيق الأب يفرق الولاء لوالديه) أي مولى الأب

كتاب العتيق

وهو رقعة الخلو من دونه عتاق الخلو يسمى البيت الحرام عتيقاً للخلو من أيدي الجبابرة وشره الصوري الرقية وتخليصها من الرقبة ونحوها الرقية وإن تناول العتيق جميع البدن لأن ملك السيد لا يخلو في رقبته المانع فمن التصرف فذا عتيق سائر كان رقبته أطلق من ذلك (وهو من أعظم القرب) لأن الله جل وعلا بوجه قنارة لقتل والوديق ثم أرمضان وقنارة للأعنان وجه النبي صلى الله عليه وسلم فكأن العتيق من التلوا ولا فيه قتل من الأسمى المصوم من ضرر الرقبة أفضلها أنفسها عند أهلها وأهلها عتاقها لله الجماعة من أحد ذفر كروند أفضل (فمن عتيق) (وكتابه) (رقية) (كسب) لا تنفعه بقاء كسب بالعتيق (ويكره) العتيق والكتابة (لأن كان) العتيق (لا قوة ولا كسب) لسرطه فتنه باعنا فيه فيصير كلاً على الشرع يحتاج إلى المسئلة (أو) كان (نصف عنه) فاعتق (زناً أو أضاف) يعني فله يكره عتاقه وكذا لو غسر رجوه إلى دار الحرب بوترك أسلامه (ويحرم أن علم ذلك) أو قلته (منه) لأن الترس إلى الحرم حرام وإن اعتقه مع علمه ذلك أو قلته مع العتيق (وهكذا الكتابة) في الحكم المذكور (ويعمل العتيق) بأحدثين بالقرول أو المتزاد في الكافي ولا يلا بد لا يعمل بجردانية لأنه لا يفتق وتقسيم من أبطل كونه أزال العتق

يرفعه لا يمتن جاريه
أن يضع خشية على جداره
مهرق أبو هريرة على
أراكم منها امرئ
والله لا رسين بها بين
أكتافكم متفق عليه

مؤجل أيضا (موت) مدين (ان وثق و وثقه من) يصرز (او قيل على) باقل الاخرين من قيمة التركة والدين لان الاجل حق الميت فهو من عنه كما ان حققة ذن لم يوافق عليه المصنف (وان ظنهم غريم للمقتل) (بعد التسمية) لما لم يقتضوه (و يرجع على الترمذ بفسطه) لا يوافق من حاضر شاركهم فسكنا اذ ظنهم وان يقى على المقتل بقية و له منتهى اجر على التكسب لو فاتها كوقفه وامره يستحق عنهما (ولا يغلبهم الا في اثنتين بحكمه فلا يزال له اهل وان وفي نعيمه اخلا فخير لهما كما زال مرجعه

(بالاتفاق) ما حكمه
ثبت خبر حكمه فوال
نروا موجه غير
حكمه (وزيد
الطاردة) على انه كـ
(في البلوغ بالحض)
لقوله عليه السلام
يا حيوان امش مجيلا فظعت اطرافه والعمى اذا ضمت افقه او ذنبه ونحوه (برقيقه) بولو لا قصد (فجده)
افقه او ذنبه او نحوها (كلوا خضاه) (او خرق) عضوانه (كلوا خرق) ثمنه (او خرق) عضوانه (كله)
بنا رضى بلا حكمه (كلوا استكرهه) ايا استكرهه (على الفاضلة) اى فعلها بمكرها قال

المالك في تصييمه) بحكم (الوكافة في حبس شركه) يرضى لفظ الشركه عن اذن صريح في التصرف (ويشترط) لشركه العنان والمضاربة
 (ان يكون رأس المال من التصدقين المضروبين) لانهما قيم الاموال والامان البياعات فلا تصح حرج وضربا فلا يفسد ولو باقية وتصح
 بالتقديس (ولو لم يوشين بسيرا) كحة فضة في دينار ذكر في الغني والشرك لا يمكن التحرز منه فان كان النش كثير المصع لعدم
 انضباطه (و) يشترط ايضا (ان يشترط لكل منها جزء من الربح) فلو لم يرد الربح لان الربح مستحق لها بحسب الاشتراط
 فلم يكن بدون اشتراط كذا عاونه فان فلا يرد الربح بينهما تصديق (فان لم يرد الربح لم تصح لانهما لم يرضوا عن انشركه
 فلا يجوز لاختلافه (او شرط للاحد ما جاز لا يجوز) لم تصح لان المصلحة تمنع تسليم الواجب (ان شرطوا ان يرضوا) لم تصح لاحتمال
 ان لا يرضى بها او لا يرضى بها (او شرطوا) (ربح احد التوريين) واحدا للسفرتين لورج تجارة في شهر او عام بعينه (لم تصح) لانه قد
 يرضى في ذلك الميعاد دون غيره او بالعكس فيختص احدهما بالربح وهو مختلف لوضوح الشركه (وكذا اشتراط وضواعة ومضاربة)
 فيعتبر فيها تعيين جزئها مع معلوم الحاصل لها (المشترط) (و) (الوضيعة) (اي) (المسرة) (على قدر المال) بالحساب سواء كانت تلقى او تصان في
 الفين او غير ذلك (ولا يشترط خلط المالكين) لان التصدير الربح وهو لا يتوقف على الخلط (ولا يشترط ايضا) (كونه ما من جنس واحد)
 فيجوز ان يخرج احد هاتين الاخرى هم فان اقساما رجع كل بمائة ثم قسما الفضل وما يشتره كل منهما ما بعد عقد الشركه فهو
 بينهما وان تلف احد المالكين فهو من ضمانه ما وكل منهما ان يبيع ويشترى ويقبض ويطلب بالدين وبخاصة فيه ويجوز وبمثال
 ويردائه بيد فاعمل كل ما عزم من مصلحة ١٥٢

ان نكحت امرأة بعد بيعي فان شرطت حولا فاعاقبه بعد استقرارها غيره عليه (ويعني) من مالك قوله
 بعده (ان شرطت حولا بشرط) ذكره القاضي وابن أبي موسى كالقومي باعناقه وكالوحي ان باع
 سبعة مائة مائة بشرط (فلا يملك الوارث بعه) أي يبيع البعده الذي قبله ذلك قبل مضي الشهر وكسبه
 بعد موت سبيد وقبل اقساما الشهر لورثة (ويعني) (الامن) (قوله) (كل ما يملكه) فهو حرق كل من
 ملكه عتق) (ويعني) ان ملكك فلانا فهو حرقى او بالعبس احدثه قال ان شرطت بهذا الفلام فهو حرقى
 فاشتره عتق فلاما قال ان تربعت ثلاثة فاعاقبه طالق لان العتق مقصور من المالك والالتحاق لا يقصد
 به الطلاق وقرق احدث بان الطلاق ليس لله تعالى ولا فيه قرعة (و) ان قال مكنت حرقى (اول) (قوله) (قوله) (اول)
 (قوله) (آخر) (قوله) (اول) (قوله) (آخر) (قوله) (اول) (قوله) (آخر) (قوله) (اول) (قوله) (آخر) (قوله) (اول) (قوله) (آخر)
 (عتق) (لان عتق من شرط الاول ان يأتي بعده ثان ولا من شرط الاخر ان يأتي قبله اول) (ولو ملك اثنين
 هذا او طالع ما عتق واحد) (منهما او آخر) (بقرعة ومثله الطلاق)

يفترض على الشركه
 الا بان شرطت بغيره
 على منهما ان يتولى
 ما يحرر العادة يتولى
 من شرطت وطيه
 وحراره وقبض النقد
 ونحوه كقول المالك فان
 اشتار له فلا جرة عليه
 فصل في النوع
 (الثاني المضاربة) من
 الضرب بين الارض وهو

الضرب لهما وقطاع الله تعالى يا اخرون ضربون في الارض فتكون من فضل فهو تسمى قراضا ومعاملة
 وهي دفع مال معلوم (لتاجر) اي لمن يتجر (به بعض ربحه) اي يجرز معلوم مشاعنه كما تقدم فقول قل هذا المال مضاربة فلو لم يذكر
 سهم العامل فلا يربح المال والواضع عليه والمعامل اجرة مثله وان شرط جز من الربح لحد احداهما او لحد بينهما وسكان لبيده
 وان شرط له العامل ولا يجزيه معاولا او احداهما او امره ان يشرط عليه معاملة مع او كذا ما عينه والام تصح المضاربة (فان قل)
 ربح المال لتمام ابعده (و) ربح يتناقصان) لانه اشافه لهما ما اشافه واحد ولا يربح فاقضى التسوية (وان قل) (تاجر به) (ولي)
 ثلاثة ارباعا وثلاثة (ان قل) (تاجر به) (لثلاثة ارباعه) (ولثلاثة ارباعه) (لثلاثة ارباعه) (لثلاثة ارباعه) (لثلاثة ارباعه) (لثلاثة ارباعه)
 مستحق لها فاذ قد ربح احداهما على الباقي الاخره فهو المفضل (وان اختلفا في الجزء) (المشروط) فهو (للعامل) فليس لكان او
 كثيرا لانه يستحقه بالعمل وهو يقل ويكثر وانما تارة وحصة ما شرط بخلاف ربح المال فانه يستحقه بما هو حلف مدعيه وان اختلفا
 في قدر الجزء يحد ربحه فلول ما يتبعه (وكذا ما تارة) (و) (تارة) (اذ اختلفا في الجزء المشروط او قدر ما تقدم مضاربة كشركة
 حنان فيما تصديدهم وان قدسنت فخرج ربح المال والمعامل اجرة مثله وتصنع موقفة ومعلقة (ولا يضارب) (للعامل) (بمال لا حوان
 اضرب الاول) (لم يرض) لانها تفتقد على الخط والتعاظم جزءه ان فعل ما يرضى وان لم يكن فيها ضرر على الاول واذا كان (فان فصل)
 بان ضارب لا يخرم ضرر الاول بغير اذنه (دفع حصته) (في الشركه) (الاولى) (لانه مستحق ذلك بالصفة التي استحدثت
 بالفضل والاولى لا تفتقد لعامل الا بشرط (ولا يقسم) (الربح) (مع قضاء العدة) (اي المضاربة) (الا بقاء حصة) (لان الحق لا يخرج منها

وخياطة ثوب أو قصاصه أو ليل على طريق وهو لما في البغاري عن ما شق في حديث الهجرة واستأجر رسول الله عليه وسلم
 وأبو بكر جراحا لعبد لله بن أرقطوق ابن أرقطوق كان كافرا من بني ابدل حادي آخر ثا لثرب الماء بالدار فوا مابا لوصف كحل بوزرة
 حديد ووزنها كذا التي موضع معين بونا ساطد كطول وعرضه وسماكاته الشريط (ثاني مرة لاجرة) بما تحصل به معرفة الثمن
 لما ثبت أحدهن أي سعيد بن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استجار الاجرة حتى يبين له اجرة فان أجره الماد صارت له أروعض معلوم
 وشرط عليه عمارتها خارجا عن الاجرة لم يصح ولو أجرا ما عين على أن يتفق المستأجر ما يحتاج إليه بحسب ما به من الاجرة صحت (وتصح)
 الاجارة (في لاجرة) والمطر بطعامها وكسرها (وما) روي عن أبي بكر وعمر وأبي موسى في الاجرة وما أضافه قوله تعالى وعلى الملوك
 وزعمهم وكسوتهم بالمعروف وبشرط لمصلحة العباد السلم عدة رضاء ومعرفة الغفل بالمشاهدة وهو موضع الرضاء ومعرفة العرض (وان
 دخل حلالا أو سقيفة) لا عقد (أو أعطى ثوبه قصارا أو عطا) لاجلها (بلا قد صبح لجرة العادة) أن لوف باري ذلك يقول مقام
 أقول وكذلك لو دفع متاعا لمن يبيعه أو استعمل جارا أو غيره فهو أجرة مثله ولو لم يكن له عادة أخذ لاجرة الشريط (الثالث لاجرة) تقع
 (لحين) المقدور عليه المقصود كاجارة دار يصلها مسجدا أو شجرة لشرب أو غيره (لا تصح) الاجارة (على) نفع محرم كالزنا أو السر
 ونفاه أو جعل داره كنيسة أو ليح (لنفع) لأن المنفعة المحرمة مطلوب زلتها لاجارة شاقية أو سوا شرط ذلك العضا ولا إذا ظن الفعل
 ولا نفع اجارة (ب) ليو قطة الصلاة لا من غير مرة ودفعه ولا نفع وطعام لتجمل به ويرده ولا ثوب به نفع على من سبته كره في المنقح
 والشرح ولا فهو مقامه لشم (وتصح اجارة) على موضع (طريق شبه) له الموم ١٠٥ (عليه) لاجرة ذلك ولا تزجر المرأة

فيها) بعد عقد الشكاح
 عليها (غير إذن زوجها)
 نفوت في الزوج
 (ومسل ويشترط في
 العين المؤجرة)
 خمسة شروط أحدها
 معرفتها برؤية أو وصفا
 ان اضبطت بالوصف وله
 قال (في غير دار) ونحوها
 مما لا يصح منه السلم فلو
 ساجر حاما فلا بد من رؤيتها

ان ت فاسلته ومانت مولاي ومانت سابه (ويصح) لتدبير (طفا) أي غير مقيد ولا سابق (أ) قوله
 أنت مدبر (ويصح) مقيدا (كل من عاق على) هذا (أو) في (مرض) هذا فانت مدبر (ف) يكون ذلك
 باقرا على مقال ان مات على الصفة التي قالها عاق والافلا (ويصح) التدبير أيضا (مطلقا) قوله إذا قدم
 زيد (استمدبر) وان شق الله على فانتحر بعد موافقة لا يصير مدبر الحق بوجود الشريط في حياة
 مدبر (ويصح) إذا كان التدبير اليوم (أنت مدبر) سنة) قال مهنا سألت أحدهم قال لبيد أنه
 مدبر اليوم قال يكون مدبر أفلت اليوم فان مات سابه في ذلك اليوم صاروا (ويصح) بيع المدبر (هت)
 وأرأه أو كان يبيعه في غير دين (فان عاد) المدبر (الملكه) أي ملك من دونه (عاد لتدبير) لاه عاق عتب
 بـه فقه فادبا عه ثم عا عليه عات اصفه كقولنا لقيه أنه سحر ان دخلت دار فباعه ثم اشترى ودخلها
 ويصح فضا وقت المدبر وان بيع أو وقف أو هب منه فباقه مدبر (ويطل) التدبير (ثلاثة) شيان
 إشارة لأول بشو له (بروقه) أي وقف المدبر وأشار لقائي قوله (ويشبه) أي المدبر (السيد) لانه استاجر

م ١٤ - زين لما روي في (ال) ان فرض يخلص جانصرو والكبر وسرفهاته وشاهدة لا يوق: مطرح الرما دوه صرف الماء
 وكرهه كراه الحرام لانه يدخله من تنكف عورته فيه (و) الشرط الثاني (ان يقد على فعلها) المستوف (دون أن يراها) لان
 الاجارة هي بيع المانع لا تشل لاجرة (فان) فلا تصح اجارة الطعام (لا) لا لا الشمع ليشه (ولو) أي ترى شمعة ليل منها ويرد قيمتها
 وتبين مذهبها اجارة الباني فهو قاس (ولا يجر ان ياخذ ثوبه) أو صوفه أو شعره أو وبره (لا) أي ظن: يجوز تقدم (وضع البش) أي
 مؤنها المستفح فيها (وما) وض يخلان ثوبا كغيره ونحوه وغيره غياط وكحل كحل مومهم طبيب ونحوه (و) الشرط الثالث (السلوة
 حق) التسلية (فلا تصح اجارة) الب (ال) (ال) الجمل: لشارد أو الطريق: لواء ولا انصوب ممن لا يدعوه على أخذه ولا اجارة
 التسلع مفرد الغير اشترط لا يؤجر مسلم الذي يخدمه وتصح لغيرها (و) الشرط الرابع (اشتغال الدين على) المقصود فلا تصح اجارة تهيبة
 فيه نه لجل لا أرض لا تنب للزرع لان الاجارة تصد على المنفعة ولا يمكن تسليم عنه المنفعة من هذه العين (و) الشرط الخامس (أن
 تكون المنفعة) مملوكة المؤجر أو مملوكة له فيها فلا تصرف فيها إلا ملكه غير ان ملكه لم يصح كسبه (وتجوز اجارة) العين المؤجرة
 بعد قبضتها إذا أجازها المستأجر (من يقوم مقامه في الانتفاع) أو دونه لان المنفعة لما كانت مملوكة ساهز أن يستوفها بنفسه وقائه
 (لا) لا ترضه ضررا (لانه) لا يملكه أن يستوفيه بنفسه فبأنه أولى وليس المستأجر أن يؤجر إلا بدين مالك لاجرة (وتصح اجارة) الوقف
 لان منافعه مملوكة الموقوف عليه فيها إذا جازها كالمستأجر (فان مات المؤجر فامتل) لوقف (من) من بعده لم يفسخ (لانه) أجر ملكه في
 زمن ولا يملكه في بطل بيوتها كالمطلق (والثاني) حصته من الاجرة (من) من حيث موت الأول ما كان فقهها رجوع في تركه بحصته لانه يبين

(١٢٠٣٢) من الماد في شرح دليل الطالب على نزهة الشبان في غير القادر

للعقد عليه فان لم يرد او امتنع المستأجر من قلع له خببر (وعه) اى تنفس الاجارة تنصرف لك كاستجار طبيب ليدفوه فيراؤ (لا) تنفس (بموت المتعاقدين أو أحدهما) مع سلامة العقد وعقد عليه في زمانه (ولا) تنفس بغيره لا حد مما حمل (فيما عدا خفة المستأجر) للصح (وعه) كاحتراق متاع من اكترى كذا ليه فيه (ون اكترى ذواتا فادعت و) اكترى (نوعا قطع علوها وعرفت اقتضت الاسارة في الباقي) من لينة لأن المقصد بالعددة ذات اشبه بالوقت وان لم يرد او اصابه سحر وكذا ان اطلق مع علمه بطلان وان ظن بغيره بدلا لم يضر زمانه الا في اوصح كالتميز ان غصبت المزرعة غير المستأجر من التقسم وعاب (بغيره ما مضى) بين لاضله ومطالبة المصاحب باجرة الخلل ومن استؤجر من اجل شيء فبشر قيم عقاس من ملكه من وعده لم يمت شرط مباشر أو غير مختلف فيه القصد كالنسخ فخير المستأجر بين الصبر او الفسخ (وان وجد) المستأجر العين مبيعة أو حداثتها (تسده) (عيب) وهو باظهاره بدوت الاجر (فله الفسخ ان لم يرد بلا ضرر بل عهده (وعليه اجرة ما مضى) لاسية انه المتعقد به وله الاضرار بما جازا والتيار على الشرخ يجوز بيع العين المزرعة ولا تنفس الاجارة هو المشتري تنفس من لم يعلم (ولا ضمن اجبر خاص) وهو من استؤجر مدة معلومة يستحق المسأجر رفعه في جميعها سوى مثل الجنس ينتهي اوقافه واصله موجه وعيد وسوى خاصا لا يختص المستأجر ببقته نقلا المدة (ولا) بضمن (ما جت بدنه خطأ) لانه نائب المالك في صرفه فتنه فيما امره فلم يضمن كالوكيل وان تعدى او فرط ضمن (ولا) بضمن ايضا (جنايا وطبيو يطار) رختان (ثم يحسن ان يعرف عقلم) اى معرفة بهم مستهم لا يتدخل فعلا مباحا فلم يضمن سر اياته ولا فرق بين خاصهم ومشتهر فلم يضمن

١٠٧

(وهي) اسم مصدر بمعنى المكتانية وأصلها من المكتبة هو يجمع لها التجميع بحج ما لو تسمى نظرا
 تأنيبا وشرا ببيع السيرة فيه (أو بوضعه يشمل ذلك كوالا تسمى (نفسه) أي نفس لرق (بالحال) فلا
 تصح على غير نحو (في ذنبه) أي ذمة لرق (مبيع) فلا تصح على آية ذهاب أوقفة ونحو ذلك
 (معلوم) فلا تصح على مجهول لا يابح ولا يح مع جملة التمن (يصح أسلم فيه) فلا تصح بجهوم
 ونحوه ولا قضاء في التنازع (جميع نجمين فصاعدا) أي كافا كثر من نجمين (يعلم قدوتل نجمه مائة) أما
 اشتراط لنجمين فأخرها ناهية عن النجمين (الكتب هو) الفصح فوجب اقتضاه على نجمين ليضم أحدهما إلى
 الآخر وأما كونه يشرط العلم بحال كل نجمين القسط والمدة فلا يردى بهل ذلك إلى التنازع ولا يشرط
 اقتباسه في أول جبل أحد النجمين شهر أو الأخر سنة أو يجرى قسط أحد النجمين عشرة والأخر خمسة
 جاز لأن القصد العلم بقسط الأجل وقسطه هو حاصل ذلك والمراد بالنجم هنا الوقت لأن العرب كانت
 لا تعرف الحساب وإنما تعرف الأوقات بطول النجوم (ولا يشرط) لصحة الكتابة (أجل هو) في القدر

الرمح القصير وكذا المناجيق وهي الاجزاء بمختلف ونحو ذلك لا عليه السلام سابق ما تشرعوا له اجدوا ابو داود وصارح ركانة قصره
رواه ابو داود وصارح سلمة بن ابراهيم ولا من الانصارين يدعى رسول فقضى الله عليه وسلم رواه مسلم (ولا تنصع) أي لا تجوز المسافة
(بعض الاقارب) بل ويخيل وسهام) قوله عليه السلام السابق الا في فصل أو خاف رواه النجاشي عن أبي هريرة لم يذكر ابن عباس أو
فصل واستاده حسن قاله المبرع (ولابد) المسافة (من تعيين المروكوبين) لا راكبين لان التصد مرفة مرفة عدوا والخيل
التي يساق عليها (د) لا يمنع (التخادع) في التوقع فلا تصح بين عروجهين (د) لا بدق الماشية من تعيين (لما) لان التصد
معرفة حدتهم ولا يحصل (د) باله بين ياروثة ويترفعها أيضا تصح كون القوسين من نوع واحد فلا تصح بين قوس عريضة
وقارسية (د) لا بد أيضا من تحديد (المسافة) بان يكون ابتداء مسافته جازا آخره غاي لا يتخلف فيه ويقتضي ماضية تحديد مدى
وهي (تحدد معاد) فلو جاز مسافته جسيمة لتحذر الاحاب في مثلها غالبا وهو مازاد على ثلاثمائة ذراع لم تصح لان العرض يثبت بذلك
ف ذكره في التشرع وغيره (وهي) أي المسافة (حالة لكل واحد) منهما (فستحق) لانها عقد على ما لم تتحقق لفترة على عليه الا ان
يظهر الفضل لا حد معاطة: الفسخ دون صاحبه (وتصح للماشية) أي المسافة بالرمي من الفضل وهو الراسم انهم (من معينين) سواء كانا
اثنين أو جماعة لان الحد مرفعة الحق في تقدم (يصحون الرمي) لان من لا يحسنه وجوده كمنه ويشرط لها أيضا تعيين عدد الرمي
والاحاب ومعرفة قدر الفرض كقدره وعرضه ومسجده واقعا من الارض والسنة ان يكون لها عرضا اذا بدأ أحدهما بغرض
يد الا آخرها في فعل الصحابة رضي الله عنهم (باب العارية) بتخفيف الياء وتشديد دها

١٠٨

من العرى وهو التجرد
سميت عارية تجردا
عن العرض (وهي
الاجرة تقع حين
الاتفاق بها) حتى بعد
استيفائه (ليردا على
مالكها) ومقد كل انظر
أرفل يدل عليها بشرط
أهله المير للبيع شرطا
وأهله لمستجير لبيع له
وهي مستجبة لوله فاني

على الكسب) فيه فصيح توفيت تعيين باعتبار فله في المتبقي وشرحه وقال في الاقناع فلا تصح حالة لا
على عبد مطلق ولا وقت التجمين ساعة ونحوه ليعتبر ما وقع في القدرة على الكسب صوبه في
لا تصح وار كان ظاهر كلام الصحابة خلافه انتهى (فان قدسني من هذا) الذي ذكر من الشروط
(ة) الكتابة (فاسمة) وبني حكمها (والكاتب في العصة والمرض من رأس المال) لانها معاوضة فهي
عليه ولا جورة واشتد المرنق وجع انها في المرض تحرق من التثدي قد في الاقناع عاني المني (ولا تصح
الكاتب) (الا يقول) بان يقول السيد لمن يريد ان يكتبه فانه يكتبه على كذا لانها معاوية أو تعطي القلق على
الا داودا كما هي بشرطه القول ولا يمثل المعاطاة هنا (من جائز التصرف) مع قبيل المكاتب لان
عقد معاوضة كايصح (لكن لو كتب الميرض) المقتل لا يصح تصرفه به بل ذويه فصحت اذا تناهت
كل كسب لان تاحي السيد القدمه اذن في قوله (تصح) لو كاتب الميرض فقه باذن وليه صح العقد
(د) أي أدى المكاتب ما عليه (أي) من مال الكسبة بقضه منه سيد أو ولي محبوبه عليه (أو أراه) أي

وتصانوا على البر والتقوى (وتبرج حارة كل يدى فتح صباح) ذلك هو العبد والابنة والابن وهو (الابن)
لان الوط لا يجوز الا في نكاح أو في بيعين ولا هما متفق (د) (الابن) (عبد المالك) (الكافر) لا له لا يجوز له استخراجه (د) (الابن) (صبيدا
ونحوه) كخطم الحرم) قوله تعالى ولا تصانوا على الامم ولدوا (د) (أمة) شابة لغير حر أو أمة حر (لا له لا يؤمن عليها) بل ذلك ان
شئ المحرم والا كره فقط ولا بأس بشوهم كبيرة لا تقتضي ولا باطنها الا امرأة وذو عرم لانه آمن عليها والمير الميرجوع متى شاعلم
يأذن في شئ شئ يستغفر لمستجير رجوعه فيه كفيه لجل مناعة فليس له رجوع ملذات وبله البحر وان آثاره ما يطيبض عليه
اخراف خشية الميرجوع مادام طاهرا (ولا آخرة لمن أعار حاطا) الميرجوع (حتى يقط) لان خاذه محكم لعارية فوجب كونه بلا آخرة بخلاف
بمن أعار أرض زرع محرم فبقي زرع أجرة المال لصادق جميعا في الحقيقة (ولا يرد) التخصيب (ن سطا) الماشية. أم وغيره لان الاذن تاتى
الاول فلا يتعداه لغيره (الابنة) أي اذن صاحب الماشية أو استد الضرورة ليوصله اذ يرد ضرر الحائط كاتبة بسدم في الصالح (وتضمن
العارية) المقبوضة اذا تلفت في غير ما استبرته قوله عليه السلام على اليعا أخذت حتى تؤدبه رواه النجاشي ومعهما حال كوروي
عن ابن عباس وأبي هريرة لكن المستعير من المستأجر أو لكتب علم ونحوه ما عوقفه الا ضمان. أي ان لم يطرطو به شئ منها المير
(في قبضتها يوم تلفت) ان لم تكن تلبية ولا قبضتها كالتضمن في الاتلاف ولو شرط في ضمانها لم يقط لان كل عقد اقتضى الضمان
لم يضر بالشرط وعكسه بخروجه لا يصير مضمونا بشرط ان يشرط ان يشرط في الاتلاف عوقفه لان الاذن في الاستعمال
تضمن الاذن في الاتلاف. وما اذن في الاتلاف غير مضمون (وعليه) أي على المستعير (مؤخر دها) أي دها لعارية لما تقدم من حديث

على اليد ما أخذت حتى تؤدبه وإذا كانت واجبة الرد وجب أن تكون مؤنة الرد على من وجب عليه الرد (الأمم المزمرة) فلا يجب على
المستأجر مؤنة ردها لأنه لا يلزمه الرد بل يرفع يده إذا اقتضت المسدقة مؤنة الرد المزمرة والمعارضة على المالك والمستعير استهانة به
المنفعة بنفسه وبوكيله لأنه تأيمه (ولا يبرع) لا يؤجره لأنه أباحه المنفعة فليس له أن يبيعها غيره كالباية للعالم (من) أطراها وثلقت
عند الثاني استغفر عليه قيمتها إن كانت مقومة مسواك من طابا لجل أو لا لأن التلق حصل في يده (د) استغفر (على معبره) اجرتا
للمير الأول إن لم يكن المستعير الثاني طابا لجل ولا استغفر عليه أيضا (و) للمالك أن (يضمن) أي يمسأه (من المير) لأنه لا يملك على خلاف
ماله أو لمستعير لأن التلق حصل تحت يده (وإن أوكب) أي دونه (منقطعا) أي (القبول ضمن) لأن يدبر لم تزلزله عليها كروقه وموكيله
ولو لم يمسأه بشره كونه فاعلمت لا تقدر مولا تعذر ضمن إن لم يؤذنه في الاستعمال لأن فيه حكمه كإبراهمة وإن كان باجرة طابارة
فأولها: أنه ليعنفها ويقوم مصالحها لم يضمن (وإذا قال) المالك (اجرتا) (و) قال من هي يده (بل اعترفتي أو بالعكس) إن قال اعترفت
قال بل اجرتي يقول المالك الثاني: فغيره داليه الأول أن خطا (عقب القدر) أي قبل معنى مدته طابارة (في قول مدعي الأجرة) مع
يبينه لأن الأصل عدم عقد الأجرة فحينئذ ترد الدال على المالك أن كانت باقية (و) إن كان الاختلاف (بعد معنى مدته) طابارة
فأقول (قول المالك) مع يمينه لأن الأصل في مال الغير الضمان ويرجع المالك حيثئذ (باجرة التلق) لما في من المدته لأن الأجرة لم
تثبت (وإن قال) أي في يده العين أعترفتي أو أجزأتني وقال المالك (بل غصبتي) فقول مالك كالأجرة في ردها (وقال) المالك
أعترفت (و) قال (م) على يده (بل أعترفتي أو بالهبة تالفة) ١٠٩ قول مالك لا غير ما خلت في صفة

[illegible]

المالك يمينه وعليه الاجرة بالارتفاع

باب النصب في مصدر نصب بغير الصلابة (وهو) أفنة أخذنا التي تملأها اصطلاحاً (الامتلاء) حرفاً (على حق غيره) إلا أن
أو اختصاً (فهرأ بغير حق) فخرج قيد القهر المرسوق ولتهب والغلس وبغير حق استيلاء ما لى على مال الصغير ونحوه وإلحاقكم
على مال المغلس وهو محرم لقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (من غفار) فتح البين النسيعة والتخل والارض لله
أبوالعادات (ومتفرق) من ذنوب وجون ولوامه لكن لا تثبت اليد على ضاع فيصحب زوجيهما ولا يضمن قهوه ولو دخل داراً قهراً
وأخرج به فاقصا بان أخرجه قهراً ولو دخل أو دخل مع خذوه به أو قوه فلا دار دخل قهراً أو أخرجه فقد خصص ما استولى عليه
وإن لم يرد النصب فلا دار دخلها قهراً في غيره به فاقصا ولو كان قهراً شه ذكره في الجاع (ون نصب كذا يقتضى) كتابه يومئذ
وذرع (أو) نصب (خرفه من) مستورة (دعما) لأن الكتاب يجوز لا تقاضيه هو كذا ذكره في شرع على غير ما هو عليه من ذلك (ولا)
يلزم أن يرد بطلانية) نصب ولو بعد الفسخ لا لا يظهر بدخول الحارثي برد حيث قلنا بإباح الانتفاع في الباب الثاني قال في صحيح
الفرع وهو الصواب (والتلاف الثلاثة) أى كسبه ونحوه بطلانية (مرد) سواء كان للتقصير لها وفيها لا تلبس لها عوض
شرعى لأنه لا يجوز زيوعها (ون استولى على حر) كبير أو صغير (لمرضته) لا تلبس مال (وان استعمله كرها) فليعاجره لأنه استولى
مناقضه وهي منقومة (أو جبهه) مدة قلها الجرة (فليعاجره) لأنه لا فرق بين مقتضى ما يجوز أخذ عوض عنها وإن منع العمل
من غير نصب أو جبهه لمرضته مناقضه (ولزم) غايه (والنصب) أن كان باقياً أو قهراً في وجه لقوله عليه السلام لا يأخذ أحدكم

مناع أخيه لألأعياولأباداومن أخذعصا أخيه فأردعأروأه أبوداودوان زادلزمه ردة (بزادته) مستقلة كانت أو منفصلة لألأهمن
تفأا المصوبوعولألكة فأنزعه كالأصل (ون غرم) عل رد المصوب (أضافه) الكوة بنى عليه أو بشؤنجره (وان بنى فى الأرض)
المصوبة (أو غرس لزأه القلع) إذا طألبه المالك بذلك قوله عليه السلام ليس لعرق ظالم خلق (و) لزأه (أرض نقصها) أى نقص
الأرض وأتوسنها) لأفغرس: حصل غقله (والأجرة) أى أجرة متأهلها إلى وقت التسليم وان بذلك ما بقية لغرس أو البأه أيمأكة لأبرأزم
الغاسبق قوله وله قلعها وان زرعها ودها بدأ أخذ لزأه فهر المصوب عليه أجرة ثم وان ثمن الزرع قائم فله تنصير وهما بين تركه ألى
المصاأأجره منه وهما بين أخذ بقلته وهى مثل بذره وعوض أو ألقه (ولو غصب أأرا أو عبدا أو فرسا حصل بذلك) المأزأه أو
العبد أو الغرس (سأدقله لك) أى ملك المأزأه بغيره لأنه لا يبيع ملكه كأن هو كذا أو غصبه كك أو كذا أو ألقه وصأدبه ولا أجرة
قلت وكذا لو كسب لعبدا بخلافه ولو غصب من ألقه أو قطع به شجر أو حية فأفوقه فلقأب لأنه ألقه كالحبل بربط به (وان ضرب
المصنوع) المصوب (وأنج القزل وقصر الثوب أو صبغ ونجس) بآل (ونجس أو أأال الحبز أو عل) سارت (ألىضه قرحأ) سار
(النوى غرسأه وأرض غصه) ان قص (ولأنى القأص) ظأر علأه ولو زأه المصوب لأنه تبرع فى ملكه غيره ولألك أأأأه على أأأه
ما أمكن رده إلى أأأه الأولى كعلى ودأهم ونجس (ولزأه) أى الغأص (ثمان نقصه) أى المصوب لولى بئأأه أأه أأه غرم ما
قص من قسمة ونبنى بنى عليه شمنه كالأمر من مأقص من قسمة وأوش أأأه لأن سبب كل واحد منهما أأه وجد فوجب أن
يضمنه بأ كثرهما (وان غصى الربقى ١١٠ ودمع قسمة) لأن المصوب يجب فلهما كأل القيمة كيجب فلهما

عقد الكتابة موضوع التحصيل المتقولا يحصل لا بأداء عوضه ولا بمكة لاداء لا بالتكسب والبيع
الشراء من أقوى جهات الاستكساب فاعلم به في بعض الامكان ثم اعلم ان الرزق في التجارة واما كونه
عقلا لاستدانة فلا خلافه. ثم ان مال القدم ملكه بالقبضه أي بالدين (و) ملك (النقطة على نفسه) على
(أ) لو كره (من كسبه فان عجز المكاتب عن أداء مال الكتابة وعن نقضه من ذكره لم يفسخ سببه كتابته
لجزءه) لم يمت اليد النقطة على مذكروا لانهم كلهم في الحكم أن قاله السيد وليس المكاتب النقطة على ولده
من أمه لتبريده (لكن ملكه) أي المكاتب (غير تامه) يتفرع على ذلك أنه لا يملك أن يكفر عالا لا يابن
سببه لانه في حكم الميراث بل لانه لا يترده في كل ولا يفتقر براحه أخذنا ذلك من الحاجة (أو ساخر بها) ^{بها}
انفردت عن سببه (أو تزوج) يعني انه ليس المكاتب أن تزوج سببه لانه لا يمتد (أو يسرى)
يعني انه ليس المكاتب أن يسرى لا يابن سببه (أو يتزوج) لا يابن سببه لان ذلك اتفاه المال باختباره
فمنع منه لم يلحق حق اليد به (أو يقرض) لا يابن سببه لانه لو رجا أقلل المقرض وأملت ولم يترك شيأ أو

كَلَّ الْحَمِيمُ مِنَ الْحَرْوِ كَذَا
لَوْ قَطَعَ مِنْهُ مَا بَقِيَ دِيَةٌ
كَيْدِيهِ أَوْ ذُكْرُهُ أَوْ أَتَقَه
(وَمَا قَطَعَ بِسِحْرِ لَمْ
يُضْمَنْ) لَا مَعْدُودَ الْعَيْنِ
يُحَالُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهَا عَيْنٌ
لَا صِفَةٌ قَوْلُهُ لَمْ يَزَمْهُ شَيْءٌ
(وَلَا يَضْمَنْ) قِصَاصُ حَصَلِ
(عَرَضُ) إِذَا (عَادَ إِلَى
حَالِهِ) يَرْتَدُّ مِنَ الْمَرَضِ
أَنْزَالُ مَوْجِبٍ لِقَضَائِهِ

وكذا الواضع من ثم عاين رد المصوب بعبارة ازل عيبه في يد مالكة وكان اخذ الارش لم يلزمه رده
لانه استقر ضمانه برد المصوب بان لم يأخذ له لم يسقط ضمانه كذا قال (وان جاد) القصص يعلم منه) كالو غصب هذا سبقت اقيمت مائة
فهزل فصار يساوى تسعين وتعلم منه فزادت قيمته بمائة عشرة (ضمن القصص) لان الزيادة الثانية عبرا الاولى (وان تعلم) سنة زادت بها
قيمته عند القاصب (اوسمن) عثمده (فزادت قيمته ثم نسي) لثمنه (او عزل فقصدت) قيمته (ضمن الزيادة) لان الزيادة في نفس
المصوب قلزم القاصب ضمانها كالوظائف بردها قبل (كالو عادت من غير جنس الاول) بان غصب عبدا فممن وسار يساوى
مائة ثم هزل فصار يساوى تسعين فعلم منه فصار يساوى مائة ضمن نفس المزا لان الزيادة الثانية غير الاولى (وان كانت الزيادة
الثانية (من جنسها) اى جنس الزيادة الاولى كالو نسي منه ثم علمه او لو سنة بدل سنة (لا ضمن) لان ما ذهب عنه ولو كالو مرض
عمر بئر (الا تترها) بئى اذ نسي منه ثم تعلم اخرى وكانت الاولى اكثر ضمن الفضل بينهما القرا او علم عوده وان جنس المصوب فعلى
خاصة ارض جانيته (افصل وان غلط) المصوب بجا يميز كخطا بشعرو عمر يزى بيلزم القاصب تخليصه رده واجر ذلك عليه (وما
لا يميز كزيت او خطا بمثلها) لانه مشهورة لانه متى فيجب مثل مكمله ودونه او غيرته او بغيره كزيت بشعرو فلهما
شر كان بقدر ملكهما فيايع ويطلى على احد قدر حصته وان خص المصوب عن قوته منفردا ضمنه القاصب (اوسبغ) القاصب
(الثوب اوله نسي بقا) مصوب (لا بد من) من زيت او غيره (او عكسه) بان غصب دنانير او سواها (ولم تقص القيمة) اى قيمة
المصوب (ولم تزد قيمته) بل كان بقدر ملكها فيايع (لان اجتماع الملكين يقتضى الاختزال فيايع ويوزع الثمن على القيمة) (وان قصص

ونحوه) أي نحو ما ذكر (شتمه) لأنه تلقى بسبب فعله (وإن ربط دابة بطريق شيق فشره انسان) أو ألقب بشراً (شمن) لأنه عد به بالربط
ومنه تترك في الطريق طينا أو غصية أو حجر أو كيس دراهم أو أسد خشبة لي حائط (ك) ما يشمن مقتى (الكلب الضور لمن دخل
بيته بأذنه أو عقره خارج منزله) لأنه تعد بقتله فإن دخل منزله غير أنه لم يضمنه لأنه تعد بالخول وإن ألقب الضور وشياً غير العقر
كالوعل أو بالقبالة إنسان فلا ضمان لأن هذا لا يخص بالعقر وحكم أسد وغر وذب وغر تأكل للبيور وتقلب القنور في العادة حكم كلب
عقور وله قتل هر يأكل لحار نحو كالقواسق وإن خرق فائه ثيما لنفسه شمن ما تلقب به وإن خرقها فأنفع الملعن بلا ضرر وفي مسألة
لم يضمن ما تلقب به إلا مع شمن وإن مال حاطه ولم يدم حتى أنفث أم يضمنه لأن الميل حاطه السقوط غير فعله (وما أنفث البهيمة
من الزرع) والشجر وغيرهما (إلا لا ضمان عليه وعكسه) لنهار للماروي مالك عن زكري عن حزام بن سعدان ثابة للبراء دخلت حائط
لقوم فأخذت قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الأموال حفظها بالهار وما أفدت بالميل نحو مضمون عليهم (الآن
تمسك) نهاراً (تربيعاً تلقه عاتق) فيضمن من رملها لتفريقه وإذا طرد دابة من زرع علم يضمن (الآن بدلتها لزراعة غيره فإذا انصلت
الزراع سبوا يرجع على ربه ولو قتل أو جرحها ولم تنصرف غير المزارع قدر كذا فهدر (وإن كانت) البهيمة (يدركها) فإذا أوساقي
ضمن جنايتها بعقدما) كيدها ونفها (لا) ما جثت (عجزها) كرجلها للماروي سعيد بن جابر في رواية أبي هريرة رجل
العجاء بجار ولو كان السبب من غيرهم كفش وفيه يضمن فاعله فلور كذا ثبات فاضمان على المتصرف منهما (وفي رواية) جانيهما (هدر)
إذا لم يكن بداً أحد عليهما القوة عليه السلام العجاء بجار يرى هدرا لا اختار بوجه رجل أرح وشبهها

١١٢

إذا لم يكن بداً أحد عليهما القوة عليه

نفسه مع كلو شتى منقمة أخرى بجار وطؤه لها أمه وهي جو زرعته لها كبرياء كاسبه لاستنائه
(مان وطئها) أي وطئ مكانته (بلا شرط) عليها عند عقد الكتابة (حزور) إن علم التحريم (ولو لمه) أي
السيد المكتوبة بوطئه ابها (المهر) أي مهرها (ولو) كانت (مطاهرة) لا يوطئها به ولو طئ أمها
وتفصل المفاضة أن حل النعم وهو بنته بشرطه ولا حد عليه فإن تكرر وطؤه قبل أن يؤذي مهرها مهر
واحد سوى أدى مهر وطئه من مهر ما بعده (وتصير له ابن وتقتل) من وطئه بشرط أو غيره أم ولد (لأنها
أمة ما سبق ليها مهرهم (ثم إن أدت) مال الكتابة (ممت) وكسبها لادن كتابتها لا تصفح باستلادها
(والا) بأن لم تؤد مال كتابتها (فإنها تنق) عرقه (لكنها) أم ولد لو كان ما سدها ولو لم تجز لانها
شتمت من غير عوض (ووجه قتل الماتى المكتاب) ذكر أن أن أوتى لأن المكتاب عبد فجاز بيعه كائن
دقوه قتل الماتى يشمل البيع وطية والوصية به (ولو شتر) مكاتب (جمل) لكاتبه (لأنه) لادار (الرش) بحسب
مختار المشتري لأن الكتابة عيب في الرقة لانها تخص فيمنعه من منافعه بخرش أن يثق (وهو) أي

(قتل لسايل عليه)
من أدى أو غيره دار لم
يدفع إلا بالقتل فأنافه
ليرضيه لأن قتله
يدفع جائز لما فيه من
صيانة النفس (وكسبر
مؤمل) أو غيره من
آلات المهر (وصليب
وأية ذصبر فضة وآية
خبر غير محترمة) للماروي
أحمد بن ابن عمران

التي صلى الله عليه وسلم أمره أن يأخذ به ثم ترجع إلى أسواق المدينة رقبها زقاق
اتلوه فجلبت من الشام شتمت بضرته وأمر أصحابه بقتل ولا يضمن كتابه بأحد حديث رديته ولا حياضه ما على رجال أذالهم إلى لسانه
(باب لشتمه) يسكن القامم الشتم وهو زج لأن الشتم بأشعة ضم المبيع إلى ملكه الذي كان منفردا (وهو استعق)
الشتم (إن ارتاع حصة شتمه) من ثقلت اليه بعض ماله كالبيع والصلح والمبة معناه يأخذ الشتم نصيب البائع (شتم الذي استقر
عليه القدر) للماروي أحمد بن البخاري عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشتم في كل مال يشتم فإذا وقت المدعو صرفت
الطريق فلا شتمه (فإن اقتل) نصيب الشتم (بغير عوض) كالأثر والمبة بغيره وأبو نعيم (أو كان عوضه) فبري بالان جعل (سداقا
أو خفا أو صلحا عن دم محمد فلا شتمه) لأنه ما لوك غير مال أشبه الأثر ولا النحر ودفق البيع وهذا يستق معناه (وبهم التعديل
لأصحابها) قال لا مالم لا يجوز من الخلق في البطاطا ولا بطال حق مسلم ولتدل الأسحاب بالماروي أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم لا تريبوا عمار تكتب اليهود وقتلوهم نهارم الله باني الجبل (وتبث) شتمه (شتم في أرض تحببتموها) فلا شتمه في منقول
كسيف ونحوه لأنه لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص ولا في أفعال الحبس كعمام ودور صغيرة ونحوها لقوله عليه السلام لا شتم في
قناطر ولا طريق ولا منقبة ورواه أبو عبيد في الترمذي بالنسبة طريق شيق بين دارين لا يمكن أن يسلكه أحد (وبشها) أي لأرض
(الفراس والبهاء) فثبت الشتم فيها بما على الأرض فأيضا معها إلا أن يساعف فردين (لأنه لم يرد زرع) إذا يباع مع الأرض فلا يؤخذ إلا
بالشتم لأن ذلك لا يدخل في البيع فلا يدخل في الشتم كتماش دار (فلا شتمه) لجان حديث جابر السابق (وهو) أي الشتمه (علي

انفق وقت عليه فان لم يطلبها (اذن) أي وقت علم الشفيع بالبيع (بلا عذر طلت) قوله عليه السلام الشفعة لمن واثبها وقد روي
 اثنته في كل العتالير واداب ما جبه فان لم يعلم البيع فهو على شفعته ولو مضى سنون وكذا لو اشترى وان علم بالافتراخ على
 الصباح أو لاجه أو كل أو شرب أو طهارة أو غلق باب أو خروج من حمام أو إلى أي ماله لا يستهان علم وهو غائب أشهد على الطالب بها
 ان قد اشترى (وإن قل) الشفيع (المشتري) أي ما اشترى (أو سألني) سقطت لقوات العقود (أو كنت ماله) أي الشفيع بالبيع سقطت
 تراخيه عن لاخذ بلاءه فاعلم كذب طاعة لم يسقط لانه لم يعلم الحال على وجهه (أو طلب) الشفيع (أخذ البعض) أي بعض الحصة المبيعة
 (سقطت) شفعته لأن فيه من ضرر الباقي فبعض الشفعة عليه والضرر لا يزال بانه لم يسقط الشفعة ان عمل الشفيع ولا لانيهما أو
 تولى لاحدهما أو استعمل قبل البيع (والشفعة) أي شريك في اثنين بقدر حصصهما (لأنه حق يستفاد) بيا أنه كات على قدر الاملاك
 فدر بين ثلاثة نصف وثلاث سدس فأربع بالثلث فالثلاثة من سبعة وثلاث يقدم على أربعة صاحب النصف ثلاثة وأصاحب السدس
 واحد (فان عطف أحدهما) أي أحد الشفيعين أخذ الآخر أو ترك الكل لأن في أخذ البعض ضرر الباقي المشتري ولو بهما الشريك
 أو غيره لم يضر مع دان فكل أحد حصته فليس العاقر أو أخذ الآخر أو تركه فكل أحد لكل من ضررهما فقساه (وان اشترى اثنان
 حق واحد) فاشترى أحدهما أو أحدهما لأن له قسمة اثنين بمقتضى عقدين (أو عكسه) بان اشترى واحد حق اثنين بمقتضى قسمة
 أحدهما لأن تعدد البائع كعدد المشتري (أو اشترى واحد شفعين) كعدد اثنين أي حصتين (من أرضين بمقتضى واحدة فاشترى أحدهما
 أحدهما) لأن الضرر لا يلحقه بغيره دون أرض وان جامع شفعهما ١١٣ وسبقا في عقد واحد فاشترى أحدهما

الشفيع بحصته من
 الثمن لا يعقب فيه
 الشفعة اذا بيع منفردا
 فكذا اذا بيع مع غيره
 (أو تلف بعض المبيع
 فشفيع أخذ انقص
 حصته من الثمن) لانه
 عذر أخذ الكل فجاز
 له أخذ الباقي كما لو تلفه
 أدى فاشترى دارا بألف
 تساوى ألفين فباعها

المشتري إذا اشترى كائنا في أي عقد أو في أي ماله بيعت (وله) أي المشتري عليه أي على
 المكاتب (لولا بوضوح رده) أي وقف المكاتب (فأنا أدعى ما عليه حق) و (بطل الوقت) لأن الكتابة
 عقد لازم فلا يطلد رده
 أفضل هو الكتابة عقد لازم (من الطرفين) في حق البيد والمكاتب لانها بيع والبيع من العقود اللازمة
 (لا يدخلها خبر أو ملحقا) لأن المراد منها تحصيل النفع فكانت سببا في مكان المكاتب علق في المكاتب
 على ادامل لكتابتها بقولان اختيارا معاشرة استدرار المكاتب لكل من المتعاقدين من الثمن والمكاتب
 وسبب اختلاف العقد من غير شياطين غير ثبت لو أخذ منه شيئا ولو أصبح تحت قفاه على شرط
 مستعمل (ولا تفسخ الكتابة) (بوت ليد) (ولا يجوز فله ولا يصح عليه) فله أو فس كبقية العقود
 اللازمة (أو يفسخ المكاتب) (بالإداء) أي بقرمه قامه أي مقام سيده كوكيله أو الحاكم عند غيابه
 وعدم وكيله أو لإدائه ولو رده (وإن سل) على المكاتب: مال لكتابه (بهم فزوده فليس له الفسخ)

م ١٥ - بيل ١١١ ب في أي أو ردها بقيت أم أخذها الشفيع فبما جبه ولا شفعة شركت في (لا يؤول إلى الشفعة
 فلا يبيع مولاه) شفعة غير مملوكة (ولا شفعة أيضا) (غير ملك) (لرؤية سابق) بان كل من يملك الشفعة كالموصي لم يملكها أو ملك
 الشريك كان دار شفعة أو لا شفعة لا يملك الضرر (ولا شفعة) (كفار على مسلم) لأن الاسلام مقرر ولا يملك
 (فصل وان تصرف مشتريه) أي مشتري شفعين بشفيعه الشفعة (بوقته فوجب أو رده) أو صدقته (ولا يوجب سقطت الشفعة)
 لحاقه من الضرر بالمرة عليه وهو يوجب وهو لا يملكه غيره عوض ولا تسقط الشفعة بغير الدار الوصية بغير قبل قبل الموالي بعد
 موت الموصي له من لزوم الوصية (و) ان تصرف المشتري فيه (بيع فله) الشفيع (أخذ جدي البعير) لأن سببا لشفعة الشراء
 و (وسا في كل منهما ولا شفعة في العدين) فان أخذ الأول رجع الثاني على بائعه بما دفعه لأن العرض لم يسل لمعان أو بغيره فشفيع
 أخذه وتفسخ به الاجارة هذا كله ان كان التصرف قبل الطلب لانه ملك المشتري بوثوق فله الشفعة لا يبيع من تصرفه واما
 تصرفه بعد الطلب فياظر لانه ملك لشفيعنا (والمشتري الفسخ) الحاصلة قبل الأخذ (و) (له أيضا) (التمام المنفصل) لانه من ملك
 و (خراج باضيان) (و) (له أيضا) (الزجر والتمرة الظاهرة) أي المأزورة لانه ملكه وبيع في الحصاد والجدة لأن ضرره لا يبيح ولا جارة
 عليه وعلم منه ان التمام المتصل كله جازا كبر الخلع اذا التزم ببيع في الأخذ بالشفعة كالدابة (طاني) (المشتري) أو
 غرس في حال بشفعة الشريك بائنا خبر بان طمس المشتري وكيل الشفيع أو رجع الامر لها فمقتضاه طمس الشفيع لظاهره زيادة
 في الثمن ونحوه ثم غرس لوبني (فالشفيع عليه بشفيعه) فطمس لغيره وقوم اذ غرس مغروسة أو مبيعته ثم غرسه فله بشفيعه

فما بينهما فهو قيمة الفراس والبنا (و) الشفع (فلم يفرم قصه) أي ما قص من قيمته بالفتح زوال الضرر بخلاف (أو بلا شفعة) (وله) أي بغير الفراس أو البناء (أخذ) ولو اختار الشفع غلكه بيمينه (لا ضرر) يلحق الأرض بأخذها وكذا مع ضرر كلف المتشترى وغيره (لا تملككم الضرر ولا يزال بالضرر) وإن ملك الشفع قبل الطلب بطلت (الشفعة) لأنه نوع خيار التملك أشبه بخيار التبرول (و) (أما) (بعد) أي بعد الطلب ثبت (وارثه) لأن الحق قد تقرر بالطلب وذلك لا تحط بأثر الأخذ به (و) (بأخذ) الشفع الشفع (بكل الثمن) الذي استقر عليه العقد حديث يارفعه أسن بما الثمن رواد أو أسحق الجزاء في المخرج (فان عجز عن) الثمن أو (جذبه سقطت شفعته) (لأن) في أخذه بدون دفع كل الثمن فهو راد (لا ترضى) بضرره ولا يزال بالضرر وإن (ضرر) هذا وقد لا يلزم المشتري قبضه وكذا الإلزامه قبل لعرض عن الثمن والله شترى بيه على عنه فلا يفي لترغب وغيره لأن الشفعة هي راد البيع عن رضائهم عمل أن تصدق الحال ثلاثة أيام (و) الثمن (المؤخر بأخذ) الشفع (المؤخر) لأن الشفع يستحق الأخذ جدر الثمن وسفته والتأجيل من صفته (ورده) أي ضل إلى موهر المعسر بأخذ أن الثمن مؤجلا بتقبل ماله) دفعا للضرر وإن لم يعلم الشفع حتى حل فهو كالحال (وقبل في الخلف) في قدر الثمن (مع عدم اليقنة) الواحد منها (قول المشتري) مع غيبته لأنه لما قد فهو أعلم بالثمن والشفع ليس بخارج لأنه لا يثنى عليه وأما ما يرد به لثالث الشفع شفعه بخلاف الغاصب به (فان قال) المشتري (أشترته بألف) أخذ الشفع (أي بالألف) (ولو أتمت البائع) أن البيع (بأكثر) من ألف مؤاخاة المشتري بقراءه فان قال غلظت وكذبت وأني لم يقبل لأجبره عن إقراره ومن ادعى على إنسان شفعة

الشفعة بالشركة ولا يمكن مجرد وضع اليد (و) أن أثر البائع بالبيع في الشفع المشفوع (و) أنكر المشتري شراره (وجبت) الشفعة (لأن) البائع أقر صفته حق الشفع (حق) (للمشتري) فلا ينقطع بغيره (بأنكره) بغير حق إلا أن يفتقر بغير الشفع من البائع وسلم إليه الثمن ويكون ذلك الشفع على البائع وليس له ولا شفع صح حكمة للمشتري أو سده الشفع على المشتري وعده المشتري على البائع في غير الضرر الأخيرة فأنظر الشخص مستحفا أو معيار وجمع الشفع على المشتري بالثمن أو بأرض المبيع ثم يرجع للمشتري على البائع فان في المشتري قبض المبيع أسير لمالك ولا شفعة في بيع خيار قبل اقتضائه ولا في أرض السوادومصر والشام لأن عروقهما الآن يحكم ببيعها حكم أو ينفذه الإمام أو نائبه لأنه مختلف فيه وبحكم الحاكم فينفذه (باب الودعة) في مودع الشيء إذا تركه لغيره أو مودعه عند المودع أو الأديع تركه في الحفظ فطرا الاستدعاء تركه فيه كذلك وبغيرها ما يتعين بغيره ولا يفتقر إلى علم أو ثقة بغيره على حفظه أو بغيره لا يرضاه (أو) (أذا قلت) (لودعه) (من ماله) ولم يصدق ولم يرضه (لأرضي) عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أودع دية فلا ضمان عليه رواد ابن ماجه وسواذهب معاشي من ماله (ولا يلزمه) (أي المودع) (حفظه) (أو حرز مثله) عرقا كحفظه لأنه تعالى أمر بإدائها ولا يمكن ذلك إلا بالحفظ قال في الرماض من استودع شيئا فحفظه في حرز مثله جالام القدرة والاشتم (فان عينه) (أي الحرز) (ساحبها) فحرزها بدونه (شتم) سواء ردها إليه أو لا فحفظه (أو) (أن حرزها) (بمثله) (أو حرزها) فوقه (فلا) ضمان عليه لأن حفيضا (بمعنى هذا الحرز) يقتضي ما هو مثله فماتوقه من باب أول (و) (أن قطع العلق من العاقبة) (المودعة) (بغير قول صاحبها) (شتم) لأن المالك من كل الحفظ بل هو الحفظ بغيره لأن العرق يقتضي علقها وسبقها فكانه مأمور به عرفا لأن المالك من علقها لثمن لأنه في اختلافه أشبه ماله أو أمره بقتلها لئلا يترك علقها إذا حرمة الحرز (و) (أن عرقه) (بأن قال) حفظه في حبس (فكره) في أنه أو بدونه (لأن) الحطب

مالم لا يحكم حالم لأن مال الكتابة حق ليس فكأنه الله سبحانه العجز عنه كالأمر المشتري بغيره عن المبيع قبل قبضه (و) يلزم السيد (أنظرو) أي أنظر المكاتب قبل فسخ الكتابة (ثلاثا) أي ثلاثا لئلا يبايها أن استظهر المكاتب (البيع) عوضا لمالك فأن يكون مسافة تصير جرد قومه) (و) (في حال) على ماله أو مودع لأن عقد الكتابة ملحوظ فيه غط المكاتب ولزق به (و) (يجب على السيد) بعد قبضه جمع مال الكتابة (أن يدفع) المكاتب (بمعنى مال الكتابة) (أو له تعالى) أو توهم من مال الله الذي أنكم وظاهر الأمر أو جوب قال الشافعي رضي الله تعالى عنه وأما كون مبيع مال الكتابة فمأزوي أو يكره بسانة إلى النبي صلى الله عليه وسلم في قوة سبعا فهو تعالى أو توهم من مال الله الذي أنكم قاله بيع الكتابة وروى فروعا عن علي ولأنه ما يجب ابتداءه بالنسب عراسة فكان مقدرا فخر كقولنا الحكم في إيجاب الفرق في المكاتب فاحته على تفصيل العرق وهذا الأصل الأباقي ما يقع عليه الاسم فقل أنه و قد قيل فمؤخره أو به إن السنة بيمينه وقدرته كزينة (والسيد) (لمنفذ) أي دفع لكتابة (بغيره) أي بغير المكاتب (عن رجا) أي بغير مال

(ويطلب احياء الموات) بفتح الميم والواو (وهي) مشتقة من الموت وهو عدم الحياة واسطلاحا (الارض المنفكة عن الاختصاصات ومقت
 مصور) بخلاف الطرق والاقنية ومسيل المياه والمطبات ونحوها وما جرى عليه ملك مصور بشرائه او عطية او غيره بها فلا يملك شي من
 ذلك بالاحكام (فمن احيها) أي الارض الموات (ملكها) بالحدث بما برز فيه من احياء راضية فبقي له روادا واحد الترتي وبمصره ومن
 ماتت منه روادا وبذلك ابل من عيادته هو مستصحب شقي بالقبول عند فقهاء المدينة وغيرهم (من لم يوافقه) أي ملكف
 وقبره لعدم مما قسم لكن على فني خراج ما احيى من موات سنة (بالن الايام) في الايام (وعنده) لعدم الحديث ولانها عين مباحة
 فلا يغتر ملكها في ذات (فد ر لا مله وغيرها) في جميع بلادها في ذلك (بالاقية) كقولهم مصر والشام والخرق (كثيرها) مما اسلم
 امله عليه او صلوا عليه لاما احياء مسلم من ارض كفار صلوا على اهلها لم يزلوا خراج (ويطلب بالاج ماقرب من عام) لم يزل يعلق
 بصلته (لعموم ما تقدم) وما تقدمه من المانع فان تعلق بمصالحه كمقبرته ومثلي كناسه ونحوها لم يزلوا كذا موات الحرم وعرفات لا يملك
 بالاج من ارض وقع في الطريق وقتنا احياء من ارض قلها لم يملكه اذ هو لا يملكه من ارض قلها لم يملكه من ارض قلها لم يملكه من ارض قلها لم يملكه
 للامام اطاعه وما مضى عنه الماسن الجزا اثر لوصي بالبناء لا يملكه المالك بالانبا لا تحريفها ما هو متفق به بنحو ذر (ومن
 احاط مواتا) بان ادار حرة سا طامنا بما جازت العادة به فقد احياء سواء ارادها ببناء وقبره او نوله عليه السلام من احاط ساطعا على
 ارض فني له روادا احدوا يوراد عن جابر (او اخر ما قول الى الماء) قد احياء ام (او ابراه) أي الماء (اليه) أي الى الموات (من عين
 ونحوها او حبه) أي الماء (عنه) ١١٦ أي من الموات اذا كان لا يزرع معه (اي زرع قد احياء) لان زرع الارض

بذلك أكثر من المطاط
 ولا احياء بصورت وزرع
 (وبذلك) الحسي (حرم
 البعالمالية) يشهد
 الباعلمالية القديمة مسورة
 الى عادو ليرد عاد بعينها
 (تخصين فراط من على
 جانب) اذا كانت اطمت
 وذهب عنها فاجل حفرها
 وجارها ارا قطع رادها
 فاستخرجها (وحرر)

قل شهر الف وقال لعبا بل على ستين قل عنه ألف فقول السيد يمينه (أو) احتقاني (رفاسا) أي
 ورفاسا الكتابه السيدان قل السيد فقل السيد الكتابه وعتقت وانكر السيد (فقول السيد) أي يمينه
 لان الكتابه عند معارضة وكذا لودهي السيدان السيد ابراه من مال الكتابه انكر السيد فان القول
 قول السيد يمينه (والكتابه الفاسدة) مالو كانه (على خرا) كاتبه على (خزير) كاتبه على من
 (يجعل) كولو كاتبه على ثوب او حرا او نحوهما (طلب فيها حكم الصفة في انه) أي ان السيد (انذا) أي
 مسلمي في الكتابة (عق) سواء صرح بالصفة بان يقبل اذا اذيت لي فانتصر او لم يقبل ذلك لانه في
 الكتابة يتفق في هذا فيصير كلا صرح به في حق بمرده كاتبة السيد جعفر ذاق بالادام لم يزد في حجة
 نفسه ولم يرجع على سيدهما اعظم (لان ابري) السيد من العرض الفاسدة انه لا يفتق اعدم صحة
 البراءة لا غير ثابت في لغة (ولكل) من السيد السيد (فستخ) لانها عقدا تان وحاصل الكلام ان
 الكتابة الفاسدة تساوي السيد في حق اربعة احكام احدها انه يفتق بالادام كاتبة عليه مطلقا الثاني اذا حق

البديهة (المعنى) تصفها) خمسة وعشرون ذراطا لوروى أبو يوسف في الاموال عن سعيد بن المسيب قال
 السنة في حرم القليب العادي خمسة وعشرون ذراطا لوروى لخلال والمار قلني نحوه حر فوطر حرم شجرة قدر مد
 اقصاها وحرم دار من موات حر لها مطرح حرا وبو كلسه ونفج وما مضى ابلوا حرمهم لها حقوقه فقلت يتصرف كل منهم بحسب العادة
 ومن تعبر مواتان اذ ارحوله احياء او نحوها لعلك وهو احق به ووارثه من بعده وليس له يمينه (ولادام اقطع مواتان يمينيه)
 لانه عليه السلام اقطع لابل من الحرث الضيق (ولا يملكه) بالاقطاع بل هو احق من قبره فاذا احياء ملكه ولا دام ايضا اقطع قبر موات
 فليكاوا ارتفاعا لصلته (وله) (اطاع الجاوس) (السبح والشرا) في الطرق الواسعة (ورجعة مسجد غير محطه) (مال يرضى الناس) لانه
 ليس للامام ان اذن فيما لا صلاحه فيه فضلا عما فيه مضرة (ويكون) المقطع (أحق بجاوسها) ولا يزل حقه بتقل مناعه منها لانه قد
 استحق بقطع الامام له الاذليل على نفسه بما ليس ببناء ولا ضرر ويسمى هذا اقطاع رافق (ومن غير اقطاع) الطرق الواسعة
 والرجعة غير محطه خلق (لر سبق) بجاوسها بقى قماشه فيها وان طال (جرم) في الوجود لانه سبق الى الما سبق اليه لم يمتنع
 فذا اقل مناعه كان اخبره بجاوس وفي المنتهى وغيره فان اطاله ازل بل لا يصير كالمالك (وان سبق اثنان) فأكبراها وضاق (اقرها)
 لانهم استوفوا سبق والفرقة مميزة ومن سبق الى صاحب من سيد او طلب او معلن ونحوه فهو احق به وان سبق اليه اثنان قسم بينهما
 (بلن في) على الماء المباح) كما مضى (والسبي) بحسب الماء ان يصل الى كعبه ثم يرسه الى من يليه) في قتل كذلك وحمل جرافا لم
 يفضل من الاول يومين جديدتين ثلاثين الاخر لولا لعله السلام اسبق بازيه ثم احبس الما عنى يرجع الى الجبل متفق عليه وذكر

جيد الزان عن معمر بن الزهري قال قال قول النبي صلى الله عليه وسلم ثم اجلس الماشي يرجع الى الجوف فكان ذلك في الكمين فان كان الماشي لو كان قسم بين الملأ بقدر النقطة والعل والعمل وتصرف لواء حتى حسنه بما شاء (والاعلم دون غيره حتى مرى) أي ان ينعج الناس من مرى (الغواب المسلمين) التي تقوم بمقتضاها كغلب الجهاد والصدقة (المريضهم) بالاضيق عليهم لمرى عمران النبي صلى الله عليه وسلم حتى انقبح لخبلي المسلمين ورواه أبو يعقوب ومجاهد النبي صلى الله عليه وسلم ليس لاحد حقنه وما جاء غيره من الائمة يجوز حقنه ولا يجوز ان يأخذ من باب الغواب عوضا عن مرى موات أوجي لانه عليه السلام شرب الناس فيه ومن جلس في نحو جامع لقوى وأقره فقهر أحق مكانه مادام فيه أرتاب الصدوقا فغير ما من سبق الى رباطه أو تزل فقيهه بمدرسه أو سوفي بها نقاة ليربطه بغير وجهه من الحاجة

(باب الجاهلية) بتثنية الجيم قلنا بين ملكا قال ابن فارس الجعل والجدة ما يطاه الإنسان على أمر شعله (وهي) اصطلاحا (أن يجعل) جازا تصرف (شيئا) متحولا (معلومين يعمل بمحلا معلوما) كدعبد من محل كذا أو يتماحط كذا (أو) جملا (بجهولامة معلومة) كنه كذا (أو) مدقة (بجهولة) قلنا: قرط العلم والعمل ولا للملوك يجوز الجمع بينهما باختلاف الاجزاء ولا يميز العامل بالطاعة وقوم العمل مقام القبول لانه يدل عليه كقولنا ليل قوله تعالى ولن جاء به حل يبرو حديث الديبغ والعمل الذي يؤخذ الجعل عليه (كرد) عبدا وقلعة فان كانت في يد فعمل لصلها كجلايل دهايلع له أخذ (و) كخياطة وبناء حائط (وسائر ما يتاجر عليه من الاعمال) فمن فعله بعد علمه بقوله (أي قول صاحب العمل من فعل كذا فله) كذا (استغنى) لان الضمان استقر

١١٧

بالاياه لم يترجمه قيمة نفسه ولم يرجع على سيده بما أعطاه الثالث ان المكاتب على التصرف في كسبه وبعث أخذ الصدقات وان كرات الرابع اذا كاتب جاعه كتابه فسد على أي أحدهم حسنه حتى على قول من قال انه يفتي في الكتابة الصبي حبة بادام حسنه ومن لا فلا وتارق الصبي حبة في ثلاثة أحكام أم نهناذا يرى من العوض لم يرض الأبرار لم يرض الثاني ان لكل واحد من السيد والعبد فقهه وسواء كان ثم سفة أولئك لان الفاسد لا يزم حكمه والصفة هونامية على المعاوضة فتابه لما الان المعوضة هي المقصورة قلما بطلت المعاوضة التي هي الاصل بطلت الصفة البنية عليه بخلاف الصفة التي هي الثالث لانه لا يزم السيد أن يؤدي اليه ربع الكنا بولا شئ منها (وتفصح) الكتابة الفاسدة (بموت السيد) وجنونه والخبر عليه لعه

(باب أحكام أم الولد)

و أصل الأم آفة رفعت جنت على أمهات بانسبها لاصل (وهي) أي أم الولد شرعا (من ولدت من المالك) العمل لم يستحق شيئا الثالث (و) الجاهلية عقد جائز (لكل) منهما) فسحقا كالمضاربة (ف) كان التسخين (من العامل) قبل تمام العمل فله (لا يستحق شيئا) لانه لا سقحق نفسه حيث لم يأت مباشرة عليه (و) ان كان التسخين (من الجاهل بعد الشروع) في العمل فله (المعامل أجرة) مثل (عله) لانه عمله جوس لم يزل في الشروع في العمل لاسي العامل وان زاد أو نقص قبل الشروع في الجعل جاز لانها عقد جائز (ومع الاختلاف في أصله) أي أصل الجعل (أو قدره بقيل قول المعامل) لا تمتنكر والاصل بمراد منعه (ومن رطله أو شاة أو عمل لغيره جملا بغير جمل) ولاذن (لم يستحق عوضا) لانه بطل متفحة من غير عوض فلم يستحقه ولا يلازم الانسان ما لم يترمه (الا) في تخفيض من مناع غيره من ملكه فهاجر قلنا لن ترقييا لالا (ديتار) أو اتق عشر درهما من ديالا (من المصرا) أو خارج ديوى من عمر وعلى وابن مسعود لقول ابن أبي مليكة ومحمود بن دينار أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل في ديالا في أنجاه به من خارج الحرم دينار (أو ويرجع) أراد (الأتق) ينفقته أيضا (لا تمتنكون في الاثاق) فطاحرمة النفس وعلمها ان لم يشرع ولوهر بمنته في الطريق وان مات السيد رجس تركه وعلم منه جواز أخذ الا بق لن وجد وهو أمانة يده ومن اداه فصدقه الصدأ أخذ فان لم يجد له دفعه الى الامام أو نائبه ليحفظه لاصحبه وفيه مصلحة ولا يملكه ملقطه بالعرف كضوال الابل وابن باعة قاصد

(باب القنطة)

بضم الهمزة فتح القاف وحال القنطة بضم اللام وقلعة بفتح الهمزة التلق (وهي) ملك أو مختص شغل من ربه) قلنا منعه هو هي مقتضه بغير الجوان ويسمى شاقرا (و) يعتبر فيما يجب نفعه أن (تجبه) أو باط الناس) بان يمتنوا في طلبه (طامرا) فيغصبوا السوط) وهو الذي يضرب به وفي شرح المهذب هو فوق التضييب ودون الصل (وتصوها) كشع العمل (فيملك) بالانقضاء (بالصريف)

وبإباح الاتقاع بملأ زوى جابر قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصال السوط والجبل بقطعة الرجل يتقفع به وراه أبو داود وكذا الخرقه والخرقه ولا خطره ولا يلزم مدفع بده (وما منع من بيع صغير) كذا في يرد المأم (كثور وجمل ونحوهما) كالغزال والجير والقباس الطيور والتهود وقال في الضوال والحرابي والحوامل (حرم أخذها) لقوله عليه السلام لما سئل عن شاة لابل مالك ولها مائة شاة وأخذها وذاقها من دلماء وأكل الشجر حتى يهدأ بها متفق عليه وقال عمر بن أحمد الضاة تهود خالها حتى تخلق فان أخذها ضمنها وكذا نحر حجر طاحون وغضب كبير (وله انقطاع غير ذلك) أي غير ما تقدم من الضوال ونحوها (من حيوان) كنهم وفصيلان وعجايل وأقلام (وبغيره) كغلمان ومناج (أن آمن نفسه على ذلك) وقوى على تركها الحديث يدين خاله الطنجي قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن تلتة الذئب والوبري فقال اعرف بكاه وعاقلها ثم عرفها تستظلم ثم تعرف طستفتها ولكن ودية عندك فان جاء طالبها برؤا من الدهر فادفعها إليه وسأله من الشاة فقال خذها فاعلمها هي لك أو لا خيلك أو لا تبيع متفق عليه عند مراء الأفضل تركها روى عن ابن عباس وابن عمر (والأبا من نفسه عليها) (فهر كتاب) ففيس له أخذها لما فيه من تنضيد مال غيره ويضمنها ان تلفت فروط أو لم فروط ولا يمكنها وان عرفها من أخذها ثم ردّها إلى مروضها أو فروط فيها شتمها أو خيرا في الشاة ونحوها بين ذبحها وعليه القيمة أو معها ويضمن ثمنها أو ينقضي عليها من ماله بنية الرجوع بغيره حتى يفسدها له يسمع وحظ ثمنه أو كله بقيته أو يبيعها ما يمكن ببيعها (و يعرف الجميع) روى بالحديث زيد السابق (نارا) (في جماع الناس) كالأسواق وأرباب المساجد في أوقات الصلاة لأن المقصود اشاعة ذكرها وانظارها إلى التهور ١١٨ عليها أصحابها (غير المساجد) فلا تعرف فيها (حولا) كملأ روى عن عمر

نكلا أو يضرها ولو مكابا ولو كانت محرمة عليه كبنته وعنه من راع ما فيه ضرورة ولو كانت الصورة (خفية) فلا تصير ماله بوضع جسم لا تحيط بقطعة كالضفة والعلق (وتنق) بونه وان لم يعلق غيرها) أيا مكابا متفق وان لم يعلق غير ما نظر أهر الأحداث ولأن الاستيلاء اختلف محل بسبب حاجة أليفه وهو الوط فكان من رأس المال لا لا يضره (ومن كان) أمته (حالا) من غيره (فوطئها) قبل وضعها (حرم) عليه (بيع ذلك الولد) ولم يبيع (ولزم منه) نكاح أو أحذر صلى الله تعالى عنه فمن اشتري برة حامل من غيره فوطئها قبل وضعها فان الولد لا يبيع بالشرى ولا يبيعه لكن يبعثه لأنه فشر له فيه لأن الما بين يدى الولد فهو صالح وغيره وان أسلمها في ملك غيره يتكاح أو شبهه لا يزعم ملكها حامل حتى الحمل ولو نكح أمه نص عليه (ومن قال لامته أت أمه فليأمره) أو يملكه بولي سائر أم ولد) إذا عاها أقرآن جزأ منها متروك سري أقراره بالاستيلاء على جميعها كقول لعبد يملك سره فان الشق سري إلى جبهه (وكذا) الحكم (لوقال لينا) أي ابن أمته (أت أمه) أي أمه (أو قاله) يملك أمه (أو قاله) لا تنكح (ويشأن القسبان مات) القاتل (ولم يبين هل جلت به في

وعلى وابن عباس عقب
الاتقاع لأن صاحبها
يطلبها إذا كل يوم
اسبغوا ثم عرفوا وأجرة
النادى على المتكلم
(وعلمك بده) أي بعد
التمريض (سكنا) أي من
غير اختيار كالإبراث غنيا
كان أو فقيرا العموم ما سبق
ولا يمكنها بدون تعريف
(لكن لا تصرف فيها)

قبل معرفة صفاتها) أي حتى يعرف بوجاه أو ركاها وقد رها وجسها وصفاتها ويستحب ذلك عند جدانها ملكه
والاشهاد عليها (حتى جاملها) عرف صفاتها دفعها إليه بلايته ولا يمين وان لم يطمع على ثلثه صدقة الحديث يذوقه فان ما صاحبها
فعرف عقاصها وعددها وركاءها فاعلمها بأمره لا يفي قتر واهمسلو يضمن قتلها أو قضاها بدل الحول مطلقا لا يبين أن لم فروط (والقبية
والسجى يعرف قسطه ما لولها) إقامه مقامهما يلزمه أخذها منهما ظن تركها في دهرها فلفت ضمنها فان لم تعرف فهي لهما وان
وجدها عبد عبد فليبدل أخذها متروك كراهه ليعرفها فان لم يأمن سيده عليها سترها عنه وسلبها الحان لم يمدفها إلى سيده بشرط
الضمان والمكاتب كالمر ومن يضمنه عرفه يمينه وبين سيده (ومن ترك حيوانا) لا يبيد أو تاعا بخله لا يقطع أي عجز به عنه
ملكه أخذته (بخلان حيد متاعا) كذا ما يقضى في البحر خوف أن يغرق فيهلكه أخذها وان انكسرت سفينة فاستخرجها قوم فهو له
وعليه أجرة المثل (ومن أخذ نهره ونهره) من متاعه (و وجد موصعه غيره فقتله) أو يأخذ نفسه منه بعد ترجمه وإذا وجد غيره على
الساحل فهي له (باب القطيع) بمعنى مفروط (وهو) اصطلاح لطفل لا يعرف فيه ولأدقه

(نيد) أي طرح في شارع أو غيره (أو سئل) أو (أخذ مفرض كفاية) لقوله تعالى وما تولى البروا التقرى بوسن الاشهاد عليه (وهو
حر) في جميع الأحكام لأن الحرية هي الأصل والرق عارض (وما وجد منه) من فراش يحمه أو ثياب بقوة أو مال في جبهه (أو نحره) ظنأهرا
أو نحره ظاهر أو متصل به كحيوان وغيره) مشدود بيباب (أو) مطروحا (قريامنة) هو (د) عملها الظاهر ولأنه لا يباح بيعه
كاليانغ (و ينفق عليه منه) ملته بل المعروف لولا أنه عليه (والا) يكن معه شيء (فمن يبت المال) يقول عمر رضي الله عنه أذهب فهو من

والأولاد وعلينا نقتضوا لفظ وعلينا نضعوا لايح على المقتضى فلن نعتذر الا اننا نحن من علمنا من المسلمين فان
 تركوا دعوا (وهو مسلم) اذا وخلق دار الاسلام وان كان فيها أهل فقهه نظيل الاسلام والدار وان وجد في بلد كقار لا مسلم فيها فتكفر
 بتمام الدار (وحضاته أولاده الامين) لان عمر أقر القبط في بداء جيلة حين قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان يرضوا عنكم
 من قنار وغيره (بخير اذن حاتم) لا عليه وان كان قنار قنار او القبط مسلم او يدوي يستقل في المواضع او وجد في الحضر طراد
 قهالي البادية لم يقر بيده (وميراثه ودينه) كدينه حر (ليست للمال) ان لم يصف عوارثا تتغير القبط والاولاد عليه لم يثبت انما الاولاد من
 اعتق (ولي يفي) القتل (العهد) العدوان (الامام يتغير بين القصاص والدية) ليست للمال لانه لو لم يوفى من الاولاد وان قطع طرفه عدا انظر
 يوفوه وشد يدي قنار او يوفوه وان ادعى انسان انه ملوكه ولم يكن يرد له قبل الاينة تشهد ان امته ودينه في ملكه ونحوه (وان أقر
 رجل أو امرأة) ولو (خائن) وج مسلم أو كافر انه ملوكه في (ه) لان الاقرار به محض مصلحة للطفل لانصال نبيه ولا مضرة على غيره فيه
 وضطره ان ينفرد بدعوته وان يمكن كونه متعسرا كان أو عبدا او اذا ادعتته المرأة لم يلحق بزوجه كعكسه (ولو بعد موت القبط)
 قبله وان لم يكن له توأم أو ولد احتياطاً بالنسب (ولا يتبع) القبط (الكافر) المذمى انه ملوكه (في دينه) الا ان يقيم بينه تشهداته وله على
 فراشه لان القبط يحكمهم بسلامه بظاهر الدار لا قبل قول الكافر في كفره بخبر بينه وكذا لا يتبع رقيقاً في كفره (وان اعترف) القبط
 (بالرق مع سبق مخالف) لرق من بيع ونحوه أو علم سبقه لم قبل لانه يميل سخط الله من الحرية المحسوسهم سواء أقر ابتداء لسان
 أو جواباً بعد عرى عليه (أو قال) القبط بعد يوفوه (اعتكفر لم يقبل منه) لانه ١١٩ محكوم بسلامه ومستتاب فلن تاب

ملكه (أو) حلت به (في غيره) أي غير ملكه (لم يضر أم ولده لا بقرينة ولا يميل الا بالاجل ولو قتلها) أي
 أم الولد (لبدلها وولدها) أي بغير حكم بها (الحادث بعد الاجلاد) أي بعد ان صارت أم ولد (كمن) سواء
 أتت به من نكاح أو شبهة أو زنا أو سواها اعتقت بحوت سيدها أو ماتت قبل بدوها يجوز فيه من الصفات كل
 ما يجوز في أم لولده ينتفع فيه من الصفات كل ما ينتفع في أم الولد ذلك لأن الولد ينتفع فيه في الحرة والرق
 فكذلك في سبب بطرية (لكن لا يفتى) ولدها (باعتقها) يعني ان السيد إذا اعتق أم لولده كان طولها أنت
 به بعد استيلاها من غير سيدها لم يفتى باعتاقها لانها اعتقت بغير السبب الذي يعتق به ويرى حقه
 مورق فاعلى موت سيدها كالأول اعتق ولدها فلما لم يفتى حقه ويرى حقه مورق فاعلى موت سيدها (أو
 مورق فاعلى السيد) يعني ان مولدات أم الولد قبل سيدها لم يفتى ولدها بغيرها كالأول اعتقت قبلها لا يميل نتيجة
 ولدها في الحكم (بل) يفتى (بعونه) أي يفتى حقه مورق فاعلى موت سيدها (وان سلت سيدها وهي
 حامل) منه (فتفتقها مدة الحمل من) (ه) أي سال عنها على الأصح لان الحمل له نصيب من الميراث فتجب
 لخلقهم وان الحقته بكافراً أو أم لم يحكم بكفره ولا رقه ولا يلحق بانتم من أم والقافة قرير مرقون الانساب بانسبوا لاجتماع ذل قبيلة
 معينة ويكفي واحد شرطه ان يكون ذكراً واحداً لا يجري في الاما به ويكفي مجرد خبره وكذا ان وطئ اثنان امرأته بشبهة في طهر واحد
 وأنت بولده يمكن ان يكون منهما

(كتاب الوقف)

يقال وقف الشيء وجبه واجبه وسبه يعني ما لا يورثه لانه شاذ فخر مما اختص به المسلمون ومن القرب المندوب اليها (وهو
 تقييس الاسل وتبديل المنفعة) على ما رآه في قوله الراد لا يصل مال يمكن الانتفاع به مع قوامه وشرطه ان يكون الوقف جائز
 التصرف (ويصح) الوقف (بالقول وبالعمل حال عليه) عرفاً (كن جعل أرضه مسجداً أو ذن في الصلاة) (أو أن فيه وأقام
 أو) جعل أرضه (مقبرة أو ذن) (في الفقه فيها) أو وقفاً بغيرها لان الرق فجل بذكر الوقف دلالة على الوقف (ومرجه)
 أي صريح القول (وقفت وجبت زبيلت) ففي أي يصفه منها صار وقفاً من غير انضمام أمر زائد (وكنايته تصدق وحرفت
 وأبدت) لانها ثبت لها فيه عرفاً أي لا يشرى (فتشترط التمتع الكتاب أو اقراران) الكتابة (احداً لا فائداً) (الباقية من
 الصريح والكتابة) تتصاقت بكذا في فتاوى موقوفة أو محبة أو موهبة أو موهبة أو موهبة لان القبط يرجع بذلك لارادة الوقف (أو)
 اقترانها بالحكم الوقف) كقوله تصدقت بكذا صدقة لا باع ولا تورث (وشرط فيه) أو بجهة شرط الاول (المنفعة) أي ان يكون

العين يتفحصها (دائما من معين) فلا يصح وقتش في الغنة كعبود أو لوصفه (يدفع بمع بعاء عينه) كما فر و يسون
 ونحوهما) من أن اتسلا ح ولا يصح وقت الغنة كخدمة عبد مولى به أو لا عين لا يصح معها كحرام أو لا مالا لا يتفحصه مع
 بقائه كطعام لا يكره يصح وقت المصنف والمماشايع (و) الشرط الثاني (أن يكون على ر) إذا كان على جهة طاعة لأن المقصود منه
 التقرب إلى الله تعالى وإذا كان على ر لا يحصل المقصود (كلما جسد الضابط والمساكين) والسفاهات وكتب العلم والأخبار (من مسلم
 وفي) لأن القريب القنى موضع القرية بذليل جواز الصدقة عليه وقتشه فرضى اقتضاه على إخطا بودى فصيح الوقت على
 كافر معين (غير حرمي) ومرد لا يتفاءل إجمالا مقتدر لأن عن قرب (و) غير (كيسة) وبه وبنت نار و صومعة فلا يصح (لوقت عليها)
 لأنها ليست للسكر والمسلم والنسي في ذلك سواء (و) غير (نسخ) لتروا ولا يجوز لكتب وندقة و بدع فضلة فلا يصح الوقت على
 ذلك لأنه طاعة على معصية وقد غضب النبي صلى الله عليه وسلم يرد أي مع محرثا استكتب من التروا وقال أي شئت أي ما بين الخطاب
 ألم آت بها بيضاء حسنة ولو كان نسي مولى جبارا لمسه الأتباعي ولا يصح أيضا على قطاع الطريق والمخالي وأقره أهل الغنة أو التوبير
 على قربا وتبغيره أو على من يقيم عنده أو يجتذمه ولا وقت سنو ولغير النكبة (وكذا الوصية) فلا يصح على من لا يصح الوقت عليه (و) كذا
 (الوقت على نفسه) قالوا لا علم إلا عرف الوقت إلا ما أخرجه الله تعالى أو في سبيله فأبى وقته على حتى عوت فلا عرفه لأن الوقت ما
 تحل للريبة أو النكبة ولا يجوز أن يكسبه من غيره وهو يرضى في الحال لمن يبدعه كمنقطع الإتياء لمن وقت على غيره واستثنى
 لأن الغنة أو بعضها أو الأهل منه مدة طاعة ١٢٠ أو مدة أو مدة وقت الشرط كشرط عمر و نسي

قفت في تصميمي عمل ذلك (أن كان) لجمال (والأ) أي و إن لم يخلق السيد شيئاً برث منه الجبل (ة) بشقة الجبل
على واديه لم يخلق أرض جانباً أم لم يبرقبتها (وكلما كنت أم الولد) على غير سبيلها (لزم السيد قدواها
بالاعلم من الأرض) أي أرضاً لجانباً (أو) بالأقل من (قيمتها يوم القضاء) على الأصح لأنه الوقت الذي
خلق الأرض برقيتها فهو كانت يوم القدر أي يومه أو موزوجة أو نحو ذلك أخذت قيمتها معية بذلك
السبب قال في شرح المنتهى قال في شرح المتعق وبني أن يجب قيمتها معية سبب الاستيلاء لأن ذلك
يتقصها فاحتسب كل أرض وغيره من العيوب انتهى أما كونه يلزم مقدلاً أو فلا فلانما هو كونه معك كسبه أو قد
خلق أرض جانبها برقيتها فزعمه قدواها كالفن وما كونه يلزمه قدواها كلما كنت قال أبو بكر ولو ألق
معه قدانها أم لو لم كنت جانباً فزعمه قدواها أو كونه لا يلزمه أ كثر من قيمتها إذا كان أرضاً لجانباً أو
منها لأنه لم يتعق من تسليحها وأما الشرع منع من ذلك لكونها لا يتبع حلال البيع ولا يتنقل فذلك فيها اختلاف
افن (ون اجتمعت أرض) بصيغيات صلوات منها قبل إعطاء شيء منها) أي من الأرض (خلق الجميع)

الله عنه على الوالي منها
 وكان هو الوالي عليها
 وفعل جماعة من الصحابة
 والشروط الثالث أشار
 إليه قوله (ويشترط
 في غير الوقت على
 المسجد منوه) كالرباط
 والتفطرة (أن يكون
 على مصين ثلاث) ملكا
 ثانياً بالوقت ثبات
 فلا يصح على مجهول

و (لا) على (مكة) بوجي ويست (ويروان ووجل) 'الساعة والاعلى من سيوفه' يصح على ولعموم: 'الفتح يدخل الرجل والمعلوم تبدأ الشرط
الراجح أن ينفذ ناجز اخلايسح مؤقلا واعلما الاموت واذ اسرطن بعد. متى شاء أو بهه أو يرجع فيه بطل الوقت والشرط العلى
الشرح (لاقبوله) أى قبول الوقت فلا يشترط لو كان على معين (ولا انجاءه عن رده) لا اماز التملك بين السبع فلم يعتبر فيه ذلك كالتحق
وان وقت على عبده ثم المالكين صرف فى الحلق لمهو ان وقت على جهة قطع ولا لا دمر ليد كرم لا لا اقول هذا رافض ولم يعين جهة مع
وصرف جده اولاده لورثة الوائف نسباهلى قدر ارثه هم وقتا عليهم لان الوقت مصرفه البوا آخر به اولى الناس بوجه فان لم يكونوا
فصل المالكين

فانفصل ويحب العمل شرط الوافق لان عمر رضى الله عنه وقفه وشرط فيه شرط الوافق لحياته شرطه لم يكن في اشتراطه
قائمة (في جرح) بان ينف على اولادهم واولاد اولادهم ووقفه (وقديم) بان ينف على اولادهم لا ينف الا لاهل البيت والارواح
ونحوه (وذلك) فاضد ايج بان ينف على واحد يدم لاولادهم لا ينف الا لاهل البيت والارواح (في جرح) بان ينف على اولادهم
وسف وعده (بان يقول على اولادهم) فاضد ايج بان ينف على اولادهم (في جرح) بان ينف على اولادهم (في جرح) بان ينف على اولادهم
اولاد اولادهم (وخرى) بان يقول الناظر فلان فان مات فلان لان عمر رضى الله عنه جعل وقفه الى خمسة تليه ما عاش ثم به ذوال ايمان
اهلها (وغير ذلك) كشرط ان لا يورث او فدرم الاجرة او ان لا ينف عليه فاسق او شرير او منجوه ونحوه وان نزل من حق نزيل

ثم هيا ليز صرته بلا موجب بشرى (ط: اطلق) في الموقف عابه (ولي بشرط) يوسف (استوى) التي والذكر وشدها) أى القصور الأثني
لعدم ما يقتضى التخصيص (والنظر) فيما زاد لشرط النظر لاحدا أو شرط الانسان ومات (الموقوف عليه) المعين لا يملكه وغلته
فان كان واحدا استقل بصلطه وان كانا جماعة فهو بينهما على تنحصرهم وان كانا سفرا أو نحوهما لم يملكه بمقامه وبه وان كان الوقت
على مسجل أو من لا يمكن حرهم كلسا كيف حاكم (ان بنسبة) (وان وقف على ولده) أو أولاده (أو له غيره) ثم على المسكين فهو
لونه) الموجودين حين لوقف (ع: كروا الأذن) والحق أن المقتضى عليه (بالسنة) لا يشترط ليدوم والمطلوب يقتضى التسمية كالم
أقرهم شئ ولا يخفى أنهم لو لم يلقوا فى زمان لا لا يسمى لهم (م) ندوا أولاده (ز: رديه) وان سفلوا لانه وهو يستغنى بهما يتوجه
حين اوقف (دون) (بالم) بانه قد يدخل فيه ليليات في الوقت على الأولاد الابن أو قرينه ثم قد يدخل في قرله ما هو يربكم
انتهى ولادكم (ك: قال على) بل هو قد يرد له صلبه) وأعطيه أو أنه قد يدخل فيه البنين وجدوا في الوقت أو لا دون ولدا البتة الابن
أو قرينه أو صلب ثم تنزهة لاستحقاق البنية الثانية شأني تنقضى الأول الابن قول من ملك عن نفسه صلب ولده والعطف بالوار
لشريك (ولو قال على) نية أو نية فلاح اختصاص بذكرهم) لان لفظ البنين يوضو في حقيقة كال تعالى أنه البتة ولكم لبنون (الآن
يكونوا قبله) كني هاشم وتسم وقضاه (تدخل فيه النساء) لان اسم القبيلة يشمل: كقولنا (أما) (دون) ولدهن من غيرهم) لانهم
لا يتنسبون الى القبيلة الموقوف عليها (وقرانه) ذاقه على قرانه أو قرابة زيد (وأما) بموقعه) (بما) به (شمل) انه كروا التي
من أولاده) أولاد (أبو) (أ: لاد) (جدو) أولاد (جدو) (هـ)
١٢١
فقط لان التي على الله عليه وسلم

ليجاوزني ماتم بهم
 ذوى التري بل حقا
 أمه وهم نوزهرة شبا
 وبسوى فيه الذكر
 والاشى وبكثير السعير
 والقربى العجلو الخي
 وانصيرا حول الضلوم
 ولا بدلش منهم من خالف
 ديتهم وقب على ذوى
 رحمة مشاي كل قرا به
 من حها بأحر الامهات

أَيُّ جَمِيعِ الْأَرْوَاحِ (وَجَبَلَهُ لِيُفَنِّ عَنِ السِّدِّ) فِيهَا كَلِمَاتٌ (لَا الْأَقْلَ مِنْ أَرْوَاحِ جَمِيعِ) أَذْ جَمِيعِ أَجَابَاتِ
(أَوِ) الْأَقْلَ مِنْ (فِيهَا) بِإِخْلَافِهِ جَمِيعُ أَرْوَاحِ الْجَانَّاتِ (وَأَنْ لَمْ يَلِغِ الْوَاسِعُ بِأَبَابِ الْجَانَّاتِ فَهَاجَمَ
بِطَعْنِ سَوْفِهِمْ) لِأَنَّ السِّدَّ لَا يَزِيدُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَكَلِمَاتُ الْجَانَّاتِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ (وَأَنْ
أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدٍ لِكَاْفَرٍ مَنَعَ عَنْ غَشِيَانِهَا) عَيْنُ مَنْ وَطَّئَهَا وَتَلَذَّذَ بِهَا لِتُضِلَّ الْكَافِرَ ذَلِكَ بِالسُّلْمَةِ (وَحِيلَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا) ثَلَاثُ خُصُوصٍ سَدَمَ الْحَاوِلَةَ إِلَى الْوُطْءِ لِحَرَمِهِ وَلَمْ يَتَّقِ بِذَلِكَ بَلْ مَنَعَ عَنْهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ
إِسْلَامِهَا (وَأَجْبَرُ) بِسَدَمِهَا عَلَى قُتْلِهِ إِنْ عَدِمَ كِسْبُهَا) لِمَا يَجُوزُ بِفَتْحِهَا عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا كِسْبٌ لِأَعْمَالِهَا
لِأَوْقَافَةِ الْمَوْلَا عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ لِكِسْبِ غَفَّتْهَا فِيهِ تَلَايِقُ لَهُ عَلَيْهَا وَلَا يَبْتَاعُ كِسْبُهَا لِأَخْلُقِ
عَلَيْهَا وَفِي فَضْلِ مَنْ كَسَبَهَا شَيْءٌ عَنْ قُتْلِهَا كَانَ لَهُ بِهَذَا كَرَاهِي النَّاسِ وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ (فَالْأَسْمُ حَسَنَةٌ) (وَأَنْ
أَيُّ حِلٍّ لَهُ بِحِلِّ نَاهٍ) لَمْ يَمْ أُمُّ وَلَدٍ لِأَنَّ لِمَا مَعَ ذَلِكَ يَنْقُضُهُ عَلَى الْكَفْرِ وَقَدْ ذَلَّ (وَأَنْ مَلَتْ) حَالُ كَوْنِهِ
كَافِرًا اسْتَحَقَّتْ لِأَنَّهُمَا أُمُّ وَلَدِهِ وَشَأْنُ أُمِّ الْوَلَدِ الْعَقْدُ عَوْتُ سَيِّدِهِ

[illegible]

صرفه إلى المسجد آخر) لأنه انتفاع به في جنس ما لو قبله (والصدقة به على فقراء المسلمين) لأن شيعة بن عثمان الجني كل ما ينفد في بستان
الكعبة وروى الخليل بإسناده أن عائشة أمرته بذلك ولا يملك الله تعالى ما يبيع بمصرف فيصرف إلى المساكين وفضل ما يوقف على معين
استخفافه بمقدورين أو تداه وفضل من وقف على قطرة أو تحرق الماء به رد له يرجع وإن وقف على ثغر أو قنطرة أو صرف في ثغر مثله
وعلى قياسه مسجد وابل ونحوهما ولا يجوز غرس شجرة ولا خرف به بالسجد أو أن غرس أو ثغر أو بئر في الوقف من مال الوقف أو
من ماله ونحوه أو وقف فلو وقف ظليل أو قرو أو ووجه في غرس أو حتى أنه وقف بستانه

أخذها الطلق حتى تجوز (لا يلزم بجره لوارث شيء ولا عاقر في الثلث) ولو لا جنس (الاباحة) لورثته لما انكحته (نه) كوصية لما قلتم
 لان قريح التلق ، ان أولئك كنوع المرض (و ان عوق) من ذلك (فكسحيح) في نفوذ عطايه كلها المدم المانع (ومن اعتد منه
 بحدام ورسول في ابتدائه (أولاً) في ابتدائه (ولم يطلعه بفراسة) عطايه (من كل حاله) لانه لا يتحقق جعل الموت عنه كالمرم (والعكس)
 بل ان المرمى (بالعكس) عطايه كوصية لانه مرض صاحب فراس شخص منه الذب (وعتبر الثلث عند مريمه) لا وقت لزوم توصايا
 واستعذ قراونوت ولا يقدر طاردها من شئ ثلثه عن الطيه والوصيه قدمت الطيه لانه لا لزوم في الوصيه من قبول الالموت تبع
 لها وما عوده المرض بشئ المثل من رأس المال بالوصيه (طيه) (و) تشارك الطيه الوصيه في أربعة أشياء أحدها انه لا يبي بين المتسلم
 والمتأخر (وصيه) ثم تبع بعد الميراث يوجد دفعه واحدة (ويبدأ بأولها وأولها في الطيه) (لوقوعه بالوصيه) (و) الثاني انه لا يقع
 الرجوع فيها) أعني الطيه بعد قبضه لانها تقع لازمة في حق المولى وقتها في المصلحة ولو كثرت وانما منع من التبع بالز نفع
 الثلث ان لو وتمت خلاص الوصيه فانه يقع الرجوع فيها (و) ثالث أن الطيه (جبر القبول لها عند وجودها) لانها للمنفعة في الحال بخلاف
 الوصيه فانها تلك بعد الموت فاعتد وجوده (و) الرابع أن الطيه (ثبت الملك) فيها (اذن) أي عند قبولها كطيه لكن يكون مراما
 لانها لحمل هو علم مرض الموت أو لا حمل هل يستفيد الأول أو تلف شئ من ماله فتوقفتا لظماة أمره فلا يخرج من الثلث تينان
 الملك كان تابنا من حينه والقبضه (و) والوصيه بخلاف ذلك فلا يقع قبل الموت لانها تلك بعد فلا تنفذ وما اذا ملك المرض من حق
 عليه بيه أو وصيه أو أقره ، أعني ابن محمد ١٢٤ صحتهم من رأس المال بوزة لا صرحين وموت مورثه

لامانع به ولا يكون عتبه
 وصيه ولو دبر ابن محه
 عتق ولو يتر وان قال
 أت حراً نحو حيا في عتق
 وحدث
 ﴿ كتاب لوصايا ﴾
 جمع وصيه مأخوذة من
 وصيت الشئ اذا وصيته
 فالوصي وصل ما كان له
 في حياته بما جده موه
 واصطلاحاً الامر بالتصرف
 قال الاثرم استظم الامام أحمد رضي الله تعالى عنه ادخال الطغيان على الانسان ما بين عتق لا يباح خلو
 التسامح صبيان ولا بائيو بين لان العضوان تطل أو صدم فتشوة لرجل لا تزول من قلوبهم ولا يزمن
 اتبع القليلة وغيرهاتها كفضل وملك لا تباح خلو الفحل بالزنا من النساء (الحررة) (لأنه) احتزبه
 عن الرقيقة (الاجنية) فغير حاجه فلا يجوز (أي الرجل) (ظروني منها حتى شعرها المتصل) أمالته
 المتصل من اجنية وجوز له النظر اليه وان كان من محل العورة زوال حرمة بالافصال (الثاني
 ظره) أي الرجل (من) أي لامرأة (لا تشتهى كجوز وقبيحة) ويرد ومريضه لا يرجي برقه (فيجوز)
 ظره (لونه) وانما له الثالث ظره أي الرجل المرأه (الشهادة عليها) فحسبوا أم أولعائتها فيجوز
 لوجهها) قال أحمد رضي الله تعالى عنه لا يشهد على امرأه الا أن يكون عرفها بينها (وكن) لانه ينظر الى
 (كفيها) (أي الحايه) (روى كراهة) (أي في حق ثوبه) (الرابع ظره) أي الرجل لحره بالغة
 بطنها) اذا غلب على ثوبها بطنه (فيجوز) أي يباح له على الصحيح فله في شرح المتهمه قال في الاتع

بعد الموت أو التبرع بالمال بعده مع وصيه من البايع لرشد من الصبي العاقل والسفيه بل بالمال
 ومن الانوس بإشارة مفهومة وان وجدت وصيه انسان بطله ثابت بينته أو قراورثة تسعت ويتحجب أن يكتب وصيته ويشهد
 عليها (يسن لمن قرأ خبرا وهو المال الكثير) عرق (ان يوصي بالنفس) يروي عن أبي بكر وعلى وهو ظاهر قول لسف فان أبو بكر
 وشيت بما رضي الله به لنفسه حتى قرأه تعالى واعلموا عما غنتم من شئ فان الله نفسه (ولا يجوز) وصيه بأكثر من الثلث لاجنبي (لن
 لموارث (ولو لورث شئ لا اباحة لورثه لها بعد الموت) لقول لبي على الله عليه وسلم اسلمن قال وصي عاقل قال لا قال فالشر
 قال لا طر ثالث قال انشر الثلث كثير متفق عليه موقوف عليه السلام لا وصيه لموارثه أو آء أو وادوا وترمذى عنه وان وصي
 لكل وارث معين بقدر ورثته حاز لان قراورث في القدر والي العيون وصيه بالثلث فعاقدون لاجنبي تازم بلا اباحة وذو آء ذو لورثة تازم
 على الثلث أولوارث (ة) (انها) (تصح تنقيدا) لانها انضمام لقول المورث بثلث أجزأت أو مضيت أو قضت ولا يشترط أحكام طيه (وذكره
 وصيه قسريد) عرة (وارثه) (تصح) (لانه عدل من آثاره) (المال) (في الاجاب) (وتجوز) (لوصيه) (بالكل) (للا وارثه) (روى عن ابن
 مسعود لان الثلث فيلزم دعوى الاحتياق لورثة فاعادوا لمانع (وان لم يرض الثلث بالوصايا) (وليجوز ثبوته) (فانقص) (على الجميع
 بالقطر) (فيما عاون ولا فرق بين متقدمها وتأخرها ولو اتفق وقصر لاهم) (ساووا في الأصل) (وقولوا في المقدار) (فوجب الحامه) (كما قاله
 القول) (وان أوصي لوارث فصار عند الموت غير وارث) (كان حجب بين جملد) (صحت) (وصيه) (اعتبار إجمال الموت لانه الحال الذي حصل
 به الانتقال الى الوارث غير الموصيه) (والعكس بالعكس) (فحين أوصي لاجنبي مع وجود ثبته قبلت الوصيه ان لم يرض باقي الورثة
 بن

(ويصير) الملك الموصى به (القبول) بالقبول (والقول) أو ملزم مقامه (كلمة) (جد الموت) لا الموت ثبوت نفسه وهو على التراخي (يصح) (وان طار) الزمن بين القبول والموت (ولا) (صح) القبول (قبله) أي قبل الموت لا تعلم بثبوت الحق وان كانت الوصية بغير معين فاقضوا أم من لا يمكن حصرهم كبنى تميم أو مصلحة مسجد ونحوه أو صح لم يتقرر أي قبول أو لزمت بغير دلالة (ويثبت الملك به) أي أي القبول (عقب الموت) قدمه في الرعايه والصحيح أن الملك حين قبول كثر العود لان القبول بسبب الحكم لا يتقدم سببه فاحتمل قبل القبول لمن ناهى من فصل فهو الورثة والمصل بينهما (ومن قبلها) أي الوصية (ثم ردها) ولو قبل القبول (الوصي) (الرد) لان ملكه قبل استقر عليه ما يقبله إلا أن يرضى الورثة بذلك فتكون هيفته لم تعتبر وطها (ويجوز الرجوع عن الوصية) لقول عمر بن الخطاب في رجل مشا في وصيته فإذا فزع يرحل في وصيته أو بطلت أو نحوها بطلت وكذا ان وصيته لم يبدل على الرجوع (وان قال الموصي) ان قدم زيد فله وصيت به فعمر وفعلم (زيد في حياته) أي حياة الموصي (فله) أي فالوصية كز يد رجوعه عن الاول وصرفه في الثاني مطلقا بشرط وقد وجد (و) ان قدم زيد (جدها) أي بد حياة الموصى فالوصية (للمرور) لان ملكه قبل قدمه استقرت له لم يلزم الشرط في زيد لان قدمه انما كان بعد ملك الاول وانقطع حق الموصي منه (ويخرج) (وصي) فوارثا فعلا كهم (الواجب) كلهم من دين وصح وغيره) كز كذا ونذر وكفاة (من لم يملكه) بعد موته وان لم يوص به) لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين ولقوله على قض رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدين قبل الوصية فروا القرضاى (ظن قال أدوا الواجب من ثلثي بدني) أي يخرجوا (ظن بقى منه) أي من الثلث (شي) أخذ صاحب التبرع) لتعين الموصى (والا) يفضل (شي) (سقط) (التبرع) لاهل

١٣٥

فيعطى ما أوصى به
وان بقى من الواجب
تم من رأس المال
(باب الموصى له تصح)
الوصية (ان يصح)
ملكه ان ماله لم ينفذ
قوله تعالى وان تصلوا
الى أولادكم معروف
بمدين الحنفية هو
وصية المسلم لليهودي
والنصراني وتصح لمساكينه

يسن (لو جهوا رقبة والى القدام) ويحكر النظر وتأمل الحسن ولو بلا فان آمن نوران الشهوة من غير خلو (الخلاص تله) أي الرجل (الى خزانة عماره) وهن من تحرم عليه ابدا بنسب كنفته وعمنه وناله أو بسبب مباح كنفته من رضاع وأم وزوجه ودية تدخل بهاها وحلها أب أو ابن (فتية) يوصيهم على زان النظر إلى أم المزي بهاها بفتحها لان نحرهم بسبب حرهم وكذا الحرمة بالعلن على الملاعن وقت الموطأ (يتبعها وماها) أوليت تسع قال في المتقى وقت تسع مع رجل كهرم انتهى لان عورتها عاهرة لعورة البالغة (أو أمه لا يملكها) سواء كانت حرة أم لا (أو ملك بهاها أو كان لا شهوة له كعتين وكبير) ومثنت أي شديدا لأنها تنسق في الحلقه في شبيهة للرأف اللين والكلام والنعمة والنظر والعقل فإذا كان كذلك لم يكن في النساء أو ب أي مسحة (أو كان يميزه أو شهوة) قال في الاقتاع وشرحه والمميز نوا الشهوة كذا يحرم حرهم (أو) كان (رقيا) غير بعض وشركه وظلر ليدته (انه يجوز) له أن ينظر إلى شاة أصنام أو وجهه أو رقبة والى القدام والرأس والساق السادس (نظره) أي الرجل المرأة

ومديره وأم ولد (ولعبه) مباح كنفته (لأنها وصية تضمنت الحق بثلثه) (وحق منه بثلثه) أي بقدر الثلث فان كان ثلثه مائة وقية أو بعبارة أقل حق كله لأنه يملك من كل جزء من المال ثلثه متساو من جلته فله في كل ثلثه في حق ويسرى الى بقية (وإذا أخذ القاضل) من الثلث لانه سار حواو لم يخرج من الثلث حتى من بقدر الثلث (ان وصى) بمائة أو بدين) كذا وتوب (لا تصح) هذه الوصية (له) أي ليد له لا يصير ملكا للورثة فمواصية به فهو لم فكاة وصى لورثته بما يرتونه فلا فائدة فيه لا تصح بعد غيره (وتصح) الوصية (للمملوك) حتى وجوده قبلها لجرانها بحري الارث (و) صح أيضا (للمملوك) وجوده قبلها) أي قبل الوصية بان نفسه لاق من سنة أشهر من الوصية ان كانت فرانا أو لاق من أربع سنين ان لم تكن كذلك ولا تصح لمن حصل به هذه المرأة (إذا أوصى من لاصح عليه أن يصح عنه بالثمن صرف من ثلثه مؤنة تجهه بد أخرى حتى ينفذ) الا لغيره أو كذا أو اطلاقا لا وصى في حق غيره فوجه صرفها أقل من ثلثه أو القيمة مع بمن حيث يشاء وان قال حجة ألف دفع لمن يصح به واحدة عملا بالوصية حيث خرج من الثلث والا فبقدره وما فضل منها فهو لمن يصح لانه قد أوفاه (ولا تصح) الوصية (للمملوك) وبنى أو بعبارة (وبين) كلمة لم يعلم صحة تعليقهم (فان وصى على وصيت يعلم موته فأكل على) لانه لما أوصى بثلث مع عليه موته فكان قصه الوصية على وصيه (وان جعل) موته (في) (النصف) من الموصى به لانه أضاف الوصية اليهما ولا فرق بين نقل على عدم اوداة الا تحولا تصح الوصية لكتبة فريث فادوا وجرانها لكتبة التوارث أو لا تحصيل ونحوها (وان وصى بماله لانيه أو بنى فردا) وصيته (فله) (السهم) لانه بالرد حيث الوصية على الثلث الموصى بها بانيه أو لانيه فله ثلث الثلث وهو تسع وان وصى لزيد أو فقر أو مالا كبن بثلثه

فلذا التسع ولا يدفع شيء بالفرلان العلف بخصي الفائرة ولو أوصى بثلاثة مالا كنبه أو بأربع مالا وجع وأربعين لم يوص لهم فمهم
أحق به

(باب الموصى به تصع بما يجوز من نسيجه كآبق وطير من حرامه وحل في بطن وإن في خرع لأنها تصح بالعلوم فهذا الأول (د) تصع
بالعلوم ك) وصية (بما حصل حيوانه) برأسته (وشجرته أبدأ أو مملعة معينة) كسنة ولا يزن الوارث السقي لانه لم يضمن تسليمها بخلاف
بائع (خان) حصل شيء فهو كمرص له بخصي الوصية وإن (المحصل منه شيء بطلت الوصية) لأنها لم تصادف محلا (وتصح) بمائة نفع مباح
من (كل صيد يلقوه) كحوت ومائشية (وزيت متجس) أنه يرمسجد (والموصى له ثلث) أي ثلث لكل صيد وزيت المتجس
(ولو) تم لمال إن لم يجز الرتبة لأن ما هو موضوع الوصية على ماله شيء التركة ولو تعلق من التركة شيء من جنس الموصى به وإن وصى
بكل لم يكن له كل ما تصح الوصية (تصح عجهول كبد وشاة) لأنها ذهب بالعلوم بل مجهول أولى (ويعطى) لموصى به (بما يقم عليه
الاسم) لأنه لا يفتن كله قرأ ظار (استلف الاسم بالحق) بقوله عرفه (م) (لعرف) أي اختيارا المرفق وجزمه بقوله جوزوا التبصر لآله المتبادر
إلى الفهم وقل لأصعب تعليل الحق فيه لأنها لاصل (وإذا وصى بثلاثة) أي بغيره (فلم تحدث مالا ولو دية) أي بانه لعددا أو خطا وأخذت
ديته (دخ) ذلك (في الوصية) أنها تقبيل الميت بدل شيء قدسه لفقدان بدله أو خفي متبادر به ومؤتممة بغيره (ومرأوصى به معين
قتل) قبل موت الموصى ومدة قبل القبول (بطلت) الوصية لزل لحق لموصى به (وإن نقلت المال) كما (قوله) أي خفي للمعين الموصى
به (فهو الموصى به) لأن حرقا لورثته ١٣١

المحصل للورثة) والا
فيقتلوا نكاحا والاعتبار
في قيمة الوصية يعرف
تزوجها من الثلث وعدمه
بما لا يخلو لا نكاحا لزوم
الوصية وإن كان ما عدا
للمعين ديناً أو غائباً أخذ
الموصى به ثلث الموصى به
وكلما قضى من الدين
أو حضر من الغائب شيء
مقتضى الموصى به قدر
نفسه حتى يملكه كله

(باب الوصية بالانصاف والأجزاء) (أنصافاً) أي تصحيحاً بالأجزاء جمع جزم (إذا أوصى بمثل تصبى وارث معين فمثل نصيبه مضموماً
إلى المسئلة) فصع مسئلة لو رقت بغير ما نزل نصيب ذلك للمعين فهو الوصية تركه أو استلف مثل (فإذا أوصى بمثل نصيب
إبنه) أو نصيبه (وه إبنه) أي الموصى به (الثلث) لأن ذلك مثل ما حصل لأبيه (وإن كان ثلثاً) أي الموصى به (لربع) للمسابق
(وإن كان معهم بنت فله النصف) لأن المسئلة من سبعة لكل ابن سهمان وللأخت سهم واحد (وإن كان ثلثاً) أي الموصى به (لربع) للمسابق
فألتان من تسعة (وإن وصى به بثلث نصيباً) أي بثلث نصيبه (وإن وصى به بثلث نصيباً) أي بثلث نصيبه (وإن وصى به بثلث نصيباً) أي بثلث نصيبه
فيه (فدع ابن وبنت) له (ربع) مثل نصيب البنت (ومرأوصى به) له (نصف) مثل نصيب الزوجة وإن وصى بنصف نصيبه فيه
ملا ومضغه فيه ثلاثة أمهات ثلاثة أمهات (وإن وصى به بثلث نصيباً) أي بثلث نصيبه (وإن وصى به بثلث نصيباً) أي بثلث نصيبه
وهو قتل على وابن مسعود لأن السهم في كلام العرب السدس فأما ابن مسعود وابن رجلا أوصى بالثلث بهم
من المال فأطاه النبي صلى الله عليه وسلم السدس (وإن أوصى به بثلث نصيباً) أي بثلث نصيبه (وإن أوصى به بثلث نصيباً) أي بثلث نصيبه
لأنه لأجله في لغة ولا في الشرع فكان على الإطالة

(باب الموصى إليه) لا بأس بالخنزير في الوصية لمن قرى عليه ووثق من شبه الفحل السباعية رضى الله عنهم (تصح وصية المسلم إلى كل
مسلم مكلف عدل رشيد ولو امرأة أو مستورا أو أجنبياً أو يرضى إليه أمين أو عبداً) لأنه أصبح استثنائه في الحياة فصع
أن يوصى إليه كالمير (و يقتل) عبداً غير الموصى (بأن سببه) لأن من أعتقه مستحقاً له فلا يفتن به عليه بغير إفته

وارث (أو ولد ابن) وارث (وإن تزول) ذكرنا كل من أم أو أبي واحد أو متعدد (الريم) لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع (والزوجة كما تر نصف ما ترك فيها) فلهما ربع مع عدم القروح الوارث ومن مع لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم النصف (ولكل من الأب والجد السدس بالقرض مع ذكر الوالد أو ولد الابن) أي مع ذكر ما تركن من ولد الصلب أو ذكر ما تركن من ولد الابن لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد (ويرثان بالتصليب مع عدم الولد) المذكور الأثنى (و) علم (ولد الابن) كذلك لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث كما خاف الميراث إليهما ثم جعل للام الثلث فكان الباقي للأب (و) يرثان (بالقرض) والتصليب مع (أناهما) أي ثلث الأولاد أو أولاد الابن واحد أو أكثر فن من أم أو بنت أو جد فليست النصف والاب أو الجد السدس فزنا السابق والباقي تصيبها حديث القرضا الفراض بأهلها بقى فهو لأولاد رجل ذكر

(فصل في) (والجد لأب وابن عم) المذكور (مع ولد ابوين أو) ولد (أب) ذكر أو أثنى واحد أو متعدد (كل واحد منهم في مقامهم للمال أو ما بقى القروض لأنهم ساروا في الأدل لأب ساروا في الميراث مع هذا قولنا ردين ما بقى من واقعته فهو لأخت لها سهمان ولكل منهم سهم جد أو أخ لكل سهم جد أو أخ سهمان ولها سهمان جد وثلاث أخوات سهمان ولكل منهم سهم جد أو أخ لجد سهمان والأخ سهمان والأخت سهمان في جد جد أو أخ لجد السدس والباقي لجد أو أخ مفلسة والأخ لامها كترساق بالجد كما يأتي (فان قسمت) أي الجدل المقاسمة ١٢٨ من ثلث المال) إذا لم يكن معهم صاحب قرض (أعطيه) أي أعطى

ثلاث أمال كجد وأخوين وأختا كثر له الثلث والباقي لمذكر مثل حظ الأنثيين وتستوي للمقاسمة والثلث جد أو أخوين وجد وأربع أخوات وجد أو أخ وأختين (ومع ذى قرض) كبت أو بنت ابن أو زوج أو زوجة أو أم أو جدة على الجد (جده) أي بحد ذى القروض أو أحد كل أو أكثر (الأخ من المقاسمة) كزوجة وجد أو أخت من أو جده تزوجتها لجد سهمان والزوج سهم ولا اختسهم (أو ثلث ما بقى) كلهم جد أو جده أو أخته من ثمانية عشر لأم ثلاثة أشهر ولجد ثلث الباقي خمسة لجد أو أخ سهمان (أو سدس الكل) كبت أو أم وجد وثلاثة أخوات (فان لم يبق) بحد ذى القروض (سوى السدس) كبت أو بنت ابن وأم وجد أو أخته (أعطيه) أي أعطى الجد السدس الباقي (وسقط الأخوة) مطلقا لاستغراق القروض التركة (الالاخت) (في الأكلية) وهي زوج وأم أو أخت وجد لزوج النصف والام الثلث فضل حصن بأخذ الجد يفرض للاخت النصف فتعزل التسعة ثم يرجع الجد للاخت المقاسمة وسهامها أربعة على ثلاثة عدد وسهامها قصص من تسعة عشر في الزوج تسعة وللأم ستة ولجد ثمانية وللأخت أربعة سميتها كدية لتكديرها لأم ولزوجة الجد أو أخوة (ولا يورث) في مسائل الجد غيرها (ولا يفرض لأخت معه) أي مع الجد ابتداء (الأب) أي بالأكلية أو المسائل المعادة في فرض فيها الشقيقة بعد أخذ نصيبه (ولد الأب) ذكر أو أنثى واحد أو أكثر (إذا انفردوا) عن ولد ابوين (معه) أي مع الجد (كولد ابوين) في ما سبق (فان اجتمعوا) أي اجتمعوا في الشقاء وولد الأب علة ولد ابوين الجد يولد الأب (ف) إذا (طسموه) أخذ نصيبه ولد ابوين ما يولد الأب) كجد أو أخ شقيق وأخ لأب فليجدهم والباقي للشقيق لأنه أقوى تصيبا من الأخ لأب (و) تأخذ (أناهم) إذا كانت واحدة (معام فرضها) وهو النصف (وما بقى ولد الأب) فجد وشقيقة وأخ لأب قصص من عشر فليجد أو سبعة للشقيقة علة والأخ لأب ما بقى وهو سهمان فان كانت الشقيقتان شقيقا كثر لم يتصور أن يبقى لولد الأب شيء

ثلاث أمال كجد وأخوين وأختا كثر له الثلث والباقي لمذكر مثل حظ الأنثيين وتستوي للمقاسمة والثلث جد أو أخوين وجد وأربع أخوات وجد أو أخ وأختين (ومع ذى قرض) كبت أو بنت ابن أو زوج أو زوجة أو أم أو جدة على الجد (جده) أي بحد ذى القروض أو أحد كل أو أكثر (الأخ من المقاسمة) كزوجة وجد أو أخت من أو جده تزوجتها لجد سهمان والزوج سهم ولا اختسهم (أو ثلث ما بقى) كلهم جد أو جده أو أخته من ثمانية عشر لأم ثلاثة أشهر ولجد ثلث الباقي خمسة لجد أو أخ سهمان (أو سدس الكل) كبت أو أم وجد وثلاثة أخوات (فان لم يبق) بحد ذى القروض (سوى السدس) كبت أو بنت ابن وأم وجد أو أخته (أعطيه) أي أعطى الجد السدس الباقي (وسقط الأخوة) مطلقا لاستغراق القروض التركة (الالاخت) (في الأكلية) وهي زوج وأم أو أخت وجد لزوج النصف والام الثلث فضل حصن بأخذ الجد يفرض للاخت النصف فتعزل التسعة ثم يرجع الجد للاخت المقاسمة وسهامها أربعة على ثلاثة عدد وسهامها قصص من تسعة عشر في الزوج تسعة وللأم ستة ولجد ثمانية وللأخت أربعة سميتها كدية لتكديرها لأم ولزوجة الجد أو أخوة (ولا يورث) في مسائل الجد غيرها (ولا يفرض لأخت معه) أي مع الجد ابتداء (الأب) أي بالأكلية أو المسائل المعادة في فرض فيها الشقيقة بعد أخذ نصيبه (ولد الأب) ذكر أو أنثى واحد أو أكثر (إذا انفردوا) عن ولد ابوين (معه) أي مع الجد (كولد ابوين) في ما سبق (فان اجتمعوا) أي اجتمعوا في الشقاء وولد الأب علة ولد ابوين الجد يولد الأب (ف) إذا (طسموه) أخذ نصيبه ولد ابوين ما يولد الأب) كجد أو أخ شقيق وأخ لأب فليجدهم والباقي للشقيق لأنه أقوى تصيبا من الأخ لأب (و) تأخذ (أناهم) إذا كانت واحدة (معام فرضها) وهو النصف (وما بقى ولد الأب) فجد وشقيقة وأخ لأب قصص من عشر فليجد أو سبعة للشقيقة علة والأخ لأب ما بقى وهو سهمان فان كانت الشقيقتان شقيقا كثر لم يتصور أن يبقى لولد الأب شيء

فصل في أحوال الأم (والأم السدس مع ردة أولها بن) ذكر أوتى واحد أو متعدد لقوله تعالى ولا يؤلف لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان لهما ولد (أو اثنين) ما كثر من (أخوة وأخوات) أو منهما المقهور قبة تعالى فإن كان له أخوة فلامه السدس (و) ط (الثالث مع عديم) أي عدم الوطوءة لأن والد السدس الأخوة الأخوات لقوله تعالى فإن لم يكن لهما ولد فلامه الثالث (و) ثلث الباقي وهو في الحقيقة أم (السدس مع زوج وأبو بن) يخص من ستة (و) ط (الرابع مع زوج وأبو بن ولا يعملان) أي مثلا أن اثنين في المستثنى وسيمان بالقراوين والمرئيين فهي ماهر بذلك تبعه هذان وزدين ثابتوا ابن مسعود رضي الله عنهما وإلحاقا والنسب بعمامه بعد كرويه عنه أنه في يارث فقط

البنات وبنات الابن
والاخوات (والنصف)
فرض بنت إذا كانت
(وحدها) فإن اقترنت
عمن يساويها أو بعضها
فقره تعالى فان كانت واحدة
فقالا نصف (ثم هو) أى
نصف (البنت ابن وحدها)
إذا لم يكن وقد صلب
واقترنت عن يساويها
أو بعضها أو بعضها

(١٧٢ - قبل المآرب في) (ثم عند علمهما (الاختلاويين) عند انقراضهما من ساويريا: يصعب ان يحجبها (أو) أخت (الأب) ووجدناها عند علم الشقيقه وقرانها (والثلاثتين من الجميع) أي من البنات أو بنات الابن أو الشقيقات أو الاخوات (أب) (أكثر) ثم قال تعالى فان كن امرأة في اثنتين ظهن ثلثا مآرك وأعلى التي صلى الله عليه وسلم بنى معنا الثلثين وقال تعالى في الاختين فان كانتا اثنتين فاهما الثلثان مما ترك (أي في حصص يترك) بل انهن أو أنزل من بنات الابن عندنا حين اليه كباقي فان حصص يترك فالحال أو ما أبقته قرعوض بينهم لذكر مثل حظ الانثيين (والسبع لبيت ابن فاكه) بن نزل أو ما تكملة الثلثين (مع بنت) واحدة لفضاء ابن مسعود وقوله أنه قضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في جهازه البخري (والأخت فأكبر لابع أخت) واحدة (الأبوين) السبع: كتملة الثلثين كبت الابن مع بنت الصلب (مع علم مصعبهما) أي في سلتى بنت الابن مع بنت الصلب والأخت لابع الشقيقه فان كان مع اخاهما مصعب قسمها الباقي لذكر مثل حظ الانثيين (فان استكمل الثلثين البنات) بان كن اثنتين فأكثر يسقط بنات الابن ان لم يصحب (أو) استكمل الثلثين (هما) أي بنت وبنت ابن (سقط من دونهن) كبنات ابن ابن (ان لم يصحب ذكر كرازاثنين) أي بغيرهن (أو أنزل منهن) من بنى الابن ولا يصعب ذلك فرض أعلى منه ولا من حي أنزل عنه (وكذا الاخوات من الاب) يسقطن (مع أخوات الابوين) اثنتين فأكثر (ان لم يصحبن أخوهن) المساوي لهن وابن الاخ لا يتب أخيه ولا من قرعه (والأخت فأكثر) شقيقه كانت أو ابوا ساعد أو أكثر (ثم ثبالتصميمه افضل عن فرض البنت) أو بنت الابن (فازيد) أي فأكثر الاخوات مع البنات أو بنات الابن عسلت في شواثم شقيقة وأن لا يسلت (المصعب) الشقيقة الباقي ويسقط الاخ لا يسل شقيقة

لكونها سارت مصيبة مع البنت (والذكر) الواحد (أو الاثنى) الواحدة أو اثنى (من ولد الأم البدن ولاثنين) منهم ذكرين أو اثنين أو خنتين أو مختلفين (فازد الثلث بينهم السوية) لا يفضل ذكرهم على أئتهم لقوله تعالى وإن كان كل واحد بربط بورت كلاله أو أم أو له أخ أو أخت فكل واحد منهما البدن فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث أجمع العلماء على أن المراد هنا ولد الأم

[illegible]

(باب المصبات) من التصب وهو التسليم أو التلشد بعضهم أو بعض (وهو علم) لو اتفر دلاخدا المال بجهة واحدة (فلا ابن وابن الابن والعمة ونحوهم) واستمرز بقوله بجهة واحدة عن ذي القرض فانه اذا اتفر دلاخدا بالقرض والرفد أخذت بجهةين (رمع ذي قرض واخذ ما بقي) (عذري القرض) ١٣٠

كقولہ: تكبرى أو الصغرى أو الوسطى أو البيضاء أو الحمراء أو السوداء أو الكبر أو الصغير أو الأبيض أو
 الأسود (ثاني) من شروطة صحة النكاح (رضاء زوج - كف) وهو البالغ لعقل (ولو) فان المكلف (رعا)
 فلا يملك منه إجباره لأنه يملك إطلاق الإيجبر على النكاح (فيجب راب لا لا يجب غير المكلف) من أولاده
 (فان لم يكن أبغضه أي وصى الأب لقيامه مقامه (فان لم يكن) للأبوصى (فان لم يكن) يزوج (ملاحظة)
 ولا يصح من غيرهم أن يزوج غير المكلف ولو رضى لان رضاه غير معتبر ورضاء وجهه غير مائة يجب
 لها (مع ستين) ولها فن صحيح معتبر في شرط مع غيرها لو من مع نكاحها في الانصاف للصغيرة بعد
 تسعين فن صحيح معتبر (يجوز لأب) لا لغيره (يأبى ذلك) أي دون من لم يسمع ستين لأنه لا إذن
 لها معتبر (و) (يجوز لأب) (يكره) كانت (ملاحظة) لما روي ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يم
 أن ينفقها من ولها بالبركت فأنزاد أنها لها أي سكرتها ولها وروى في قسم النساء من وثبت
 الحق لأحدهما دل على نفسه عن الآخر وعى البركر فيكون ولها الحق منها بل هو دل الحديث على أن

ثم لا بد من فهمها أي عدم والاغ الشقيق ثم هو الخ لا بد وان نزلوا أي عدم لا بد من فهم لا بد الاستمرار
 فيقدم من الوالم الشقيق ثم هو العلم لا بد (ثم اعلم أي لا بد من فهم) أعمال أيه (لا بد من فهم كذلك) يقدم ابن الشقيق
 إلى ابن اللم (ثم اعلم أيه من فهم كذلك) ثم اعلم أيه من فهم كذلك (لا بد من فهم أبه) وان نزلوا أيه من فهم أبه أقرب
 طليق ابن دياس يرضه. أمثوا القرائن أهلها فابقي قللا ويحل ذكر متفق عليه وأولى حنا يعني أقرب لا بد من أحق
 ما يلزم عليه من الأهم الجاهل القزاق لا بد وأنهم وان نزل (أولى من فهم) ولو شقيق (ومن) أنع لا بد أولى من (ابن أخ لا بد من)
 أنه أقرب منه (وهو) أخ لا بد من (أفان) أخ لا بد أولى من (ابن أخ لا بد من) لقربه (ومع الاستواء) في الدرجة كذا ومن وعين
 يقدم من لا بد من (أعلى من الأب لفرقة القزاق) (فان علم عصبه التسبوت المتفق) ولما أتى لقوله عليه السلام الولاء لمن أحق متفق
 عليه (ثم عصبه) لا بد من أقرب نسب من إلى المتفق ثم عصبه كذلك ثم لا بد من فهمه فوالله أعلم

[illegible]

(ويبدأ) ذوى القروض فيطرون قروضهم (وماضى الصنية) لحديث الحرف القراض بأعلامها ما بقى فلا يرد على عصبة (ويستطون) أى الصبيان إذا استقرت القروض التركة للمسوق حتى لاخرة للاشقاء (في الحجارية) وهى زوج وأما خوة لام وأخوة شقاء وزوج النصف واللام السدس والآخر من الأم الثلث ونسب الاشقاء لاستيفاء القروض التركة وعن على وابن مسعود وأبين كعب بن عباس وأبي عيسى وفى القصة هو قسى بغير أو لام وقت ثانيا فاقطع ولا إلا بن فقال بعضهم بالأمير المؤمنة هباز إذا كان حاراً أليس أمنا واحدة ففكرت منهم وذلك سميت بالحجارة

باب أصل المسائل (والقول الراد أصل المسئلة يخرج فرضه أو فروضها) (فقر وض ستة نصف دور بع ونحو وثلاثون ثلث
 ودرس) هذه فروض أربعة قولت الباقي شيئا (أجماع) (والأصل السبعة) أربعة لا يعمل فيها وثلاثة قولت (فقسفان) (من اثنين
 كزوج وأخت شقيقة أو ألاب وسيدان التبعين) (أو نصف وماضي) (كزوج وعم) (من اثنين) يخرج النصف (وثلاث) (وماضي من
 ثلاثة يخرج الثلثين) (وماضي) (كلهم ما من ثلاثة يخرج الثلث) (أوها) أي اثنتان والثالث كاختين لا بواختين لغيرها
 (من ثلاثة) لتساوي يخرج الفرض فيكفي باحدهما (و ربع) (وماضي كزوج وابن من أربعة يخرج الربع) (أو نحي وماضي) (كزوجة
 وابن من عمانية يخرج النصف) (أو ربع) (مع النصف) (كزوج وبنت من أربعة) (أو ثلث) يخرج النصف في خروج الربع (و) (نحو مع
 نصف كزوجة وبنت وعم) (من ثمانية) (أو ثلث) يخرج النصف في الفرض (فهذه أربعة) (أصل) (الأول) (لأن القول زاد حام القروض
 ولا يتصور وجوده في واحد من هذه الأربعة) (والنصف مع

الاستبراء هو إفراد الاستئذان في حديثهم من غير واجب إدرى أي من عمره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم لم امرؤ النساء في بانهن زواجه أو داره (ولكل ولي تزويج يمينه بلغت تسامها ذنبا) لأنها تصلح
 بتمام التسع سنين للحكاح وتحتاج إليه فأثبت الثالثة (لأن من دونها) أي دون تسع سنين (بجمل) أي سوية
 أذن أم لا (الأوصى أيها) قال في شرح المنتهى فيجب الوصي من غيره الموصى أو كان جاهلا ذكر أو
 أنثى انتهى (وإن الثيب) أي من صارت ثيبا بوطئ قبل ولولكن طوطا غير نأوم عود بكارت بعد ازالتها
 (الكلام) أنه صلى الله عليه وسلم الثيب تغرب عن نفسها أي تين وإن قرأ صلى الله عليه وسلم لا تنكح
 لا يم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن وأذنهما سكونها يدل على أنها لا بد من نطق الثيب لا بد من
 النساء مقمن فجعل البكر إذا لا حدها فوجب أن يكون الاستبراء ملاءمة والموطأة بزنا ثيب موطأة
 في القبل لا موطوءة الثيب دخلت في الوصية لم يوصى إلا بكلامه تدخل (وإن البكر) ولو وطئت في دبر
 الصداق ولو ضحك أو بكى ونطقا بالاذن أبلغ من صلاتها (وشرط في استئذنها) أي في استئذان

[illegible]

باب التصحيح والمتاحفات وقسمه الى ثلاثة التصحيح فحصل اقل عدد ينقسم على الورثة بلا كسر (اذا انكسر سهم فريق) أي يستف من الورثة (عليهم ضربت عددهم باين سهامهم) ثلاث اخوات فصار سهمهن سهمان على ثلاثة لانتهن وتبين قسره بعدد هن في أصل المسئلة ثلاثة فتح من تسعة كل اخ سهمان والعلم الثلاثة (أو) ضرب (رقته) أي وفق عددهم (ان رفته) أي عددها (هم) يجره ثلث وقسره) كربع رخصه عن (في أصل المسئلة عروها ن عات فاما بلغ حصته) المسئلة كزوج وست اخوات فصار أصل المسئلة من ستة رعات لسبب عاوسهام الاخوات صها أربعة رافق عددهن بالانصف قسره ثلاثة في سبعة تصح من أحد وستين الزوج تسعة وكل اخ سهمان (و يصير لكل واحد) من الفريق انكسر عليه (ما كان لجامته) عند النيان (كلما كان الاول) (أو) يصير لواحدهم (رقته) أي وفق ما كان لجامته عند التوافق كئثال الثاني وان كان الانكار على فريقين فاقدرت بين كل فريق وسهامه وتبين الميان ووفق في الواقع ثم تخبر من المثبتات بالنسب الاربع فحصل اقل عدد ينقسم عليها فان سمي جزء السهم قسره في المسئلة عروها ن عات فاما بلغ حصته تصح كسبعة وثلاث اخوة لأم وستة أحمام أصلها ستة وجزء سهمها ستة وتصح من ستة وثلاثين لكل حدة ثلاثة وكل أخ أو أمة ولكل عم ثلاثة

من بشرط اشتدتها (سمية الزوج) بحيث تكون قلته سمية (حتى يرفع قمع به المعروفة) أي معرفة بان يذكرها نسبة به نصبه ونحو ذلك لكونه على صيرته في ذمتها في تزويجه قال في الانقاع وشرحه ولا يشترط في اشتدات سمية المهر (وهو ليس لكونه فاسداً عيباً غير المكاتب) أي لصغيره المجنون لان الانسان اذا تزوج بانته الصغير المجنون فبذلك كالتقاسم ملكاً باجماع ولا ينع عليه أولى (و) عيباً اي اذاً (أمته ولو) كانت (مكافئة) سواء كانت يكر أو تيسر أو كانت قد أو مدبرة أو أم ولد لان منافقها عموماً لهو لنكاح عقد على منافقه فاشبهه عقداً لا فرق بين كونها مباحة أو محرمة عليه كقولنا كانت أمه أو أختهم من رضاء أو بجوسية قلنا تزويجهما وان كانتا محرمتين عليه لان منافقهما عموماً لهو قلنا (و) شرطاً من شرطه عليه لعارض (الثالث) من شروط صحة النكاح (الولي) الأعلى الذي صلى الله عليه وسلم (و) شرط فيه (أي في ثبوت الولاية بقسمه) شرط على خلاف في بعضها الأول (ذكورية) لان المرأة لا يثبت لها ولاية على نفسها (ولي غيرها أولى) (و) (الثاني) (عقل) لان الولاية إنما تثبت نظر العقل على عليه عند غيره عن

لان الاب بسقط الاخوة وفي ثلاث بنات همومة متفرقين) أي بقسم لا يورثون وينقسم لاب وبنت عم لام (المال التي الابوين)
 قيامهم مقام آبائهم فينبط العلم لا يورثون غزاة آبائهم (وان أدلى جاعة جميعا فقسمت المال بين المذبح) لهم آباء (فما صار لكل
 واحد) من المذبحهم (أخذ المذبح) بمن ذوى الأرحام لا لمرارته (وان سقط بعضهم بعض عمل به) فمما وثق أخ المال لعملة لانها
 تدلى بالاب وبنت الاخ تدلى بالاخ وبسقط يعلمن وارث. قريبته لان اختلفت الجهة فنزل بعد حق يلحق بوارث سقط به أقرب
 أولا (والجهات) التي ترثهم اندوا الأرحام ثلاثة (أبوة) ويدخل فيها فروج الاب من الاجداد والجدات لسواطة وبنات الاخوة وأولاد
 الاخوات وبنات الاحام والعمات وعمات الاب وابو الجد (واعومة) ويدخل فيها فروج الام من الاخوال والخالات وأعمام الام وأعمام
 آبيها وآباء وعمات الام وعمات أبيها ولدوا لمولود أخوال الام حوا (وأبوة) ويدخل فيها أولاد البنات وأولاد بنات الاب ومن
 أدنى بقرا يتبين وورثهم ماول زوج أو زوجة مع ذميهم فرضه كملابلا حبس ولا يرث الباقي فتى الرحيل ماول هنا الأصل ستة إلى
 سبعة كمثل فتى أخين لا يورثون ويتى أخين لام الفقه قسمه ليتى الأخين لا يورثون أربعة ولتتى الأخين لام سبعة (فبالميراث الجليل)
 يتنحط الماول المراد من بطر الأعمية يقال امرأته حامل وحالة أنا كانت حبل (و) ميراث (الحلى المشكل) الفيل تنصع ذ كورته ولا
 اتوتته (من خلقه ورثته فمهم حبل) يرثه (فطلبوا القصة وقت العمل) ان اختلفت اوتته كورة والألثة (الا كثر من وارث
 ذكرين أو اثنين) لان وضعتما كثير ١٣٤ متادومنا اذ عليهما فادر فم يوقصة شئ فتى زوية حامل وابن للزوجة

التمن والذين ثلث الباقي
 ويوقت العمل اوت
 ذكرين لانه أكثر وضع
 من أربعة وعشرين ولى
 زوجة حامل أو يورث
 يوقت العمل نصيب
 اثنين لانه أكثر يدفع
 للزوجة التمن مائلا
 لسيمة وعشرين والذب
 السدس كذلك والام
 السدس كذلك (فأدواها)
 الثانية السيد فلا يسترط فيهما تزويجهما: المدالة (د) السابع (رشدوهر) أى الرشد هنا تزويجهما
 (معرفة الكعب ومصالح النكاح) قال الشيخ تنى الدين الرشد هنا المرفعة بالكعب ومصالح النكاح
 وليس هو حفظ المال فان يرشد كل مقام يحسبه ونظاه ما تقدم انه لا يشرط في الولي كونه صبيا وهو كذلك
 ولا يشرط في الولي ان يكون متكلما اذا فومت شارته (والا لاق) من الأولياء (يتزوج المرأة أبوها)
 ونعماء قبل الطرة لانه لا يولاه بالاب الامة عليها اتفاق لان الأب أكل يترا أو أشد شقة فوجب تقديمه في
 الولاية (وان علا) معنى ان الجدا أبو الاب وان علت درجته أحق بالولاية من الابن والاخ لان الجدة لا يولد
 وتصبى بقدم عليهما كالأب فلي هذا يكون الجدا أولى من جميع الصبيان غير الاب وإذا استعجب اجداد
 بن أولاهم أقرب بهم كالمصالح الاب (فانها) معنى ان الولاية على جد حوا وان علا لانها (وان نزل)
 يقدم الأقرب فالأقرب (فالاخ الشقة في فالاخ الاب) لان الولاية بالنكاح حق مستأد العصبية فقدم فيه
 الاخ من الابوين (ثم الأقرب فالأقرب كالأرث) وجعلته لان الولاية بعد الاخوة ترتب على ترتيب

أخذته من الموقوف (وماضى فهو مستحقه) وان أموز شى بان وقته ميراث ذكرين فوقيت
 ثلاثة فرج على من هو يبدى (ومن لا يصحبه) الجليل (ياخذ اوتته) كاملا (كالمدة) فان فرضها السدس مع الوفاء عدمه (ومن ينقصه)
 الجليل (ثينتا) يعلى (اليقين) كالزوجة والام فجليلان التمن والسدس ويوقت الباقي (ومن سقط به) أى الجليل (الربط شينتا) للشيخ
 اوتته (ويرث) المولود (ويورثان استعمل سارنا) الحديث أبى هريرة مرفوعا: اذا استعمل المولود صار غنا وشر وأما أحد أو يواد (أو)
 طلس أو يقي أو رضع أو تنفس وطال من التنفس أو رجع منه (فليل) على (حياته) كحركة طوية أو سعال لان هذه الاشياء امتثل
 على الحياة المستقرة (فغير حركة) قصيرة (واختلاج) لعدم دلتها على الحياة المستقرة (وان ظهر بضعة فاستعمل) أى صوت (فتم مات
 وخرج لم يرث) ولم يورث كالولي استعمل (وان جهل المستعمل من التوأمين) اذا استعمل أحد هما دون الآخر فمات المستعمل وجهل وكان
 ذ كورا شى (واختصاف اوتها) بالذ كورة والألثة (يعين خروعة) كالطريق احدى دوائه ولم تعلم صحتها وان لم يتنصف ميراثهما كوله
 الام أخرج السدس لورثة الاثنين غير خروعة لعدم الحاجة اليها ولورثة كافر بقا راعن جل منه لم يرثه كحكمنا بسلامة قبل وضعه ويرث
 صغير حكم بسلامة بموت أحد أبويه منه (والفتى) من به شكل ذ كر رجل وفرج خمر أو فتى بى مكان الفرج يخرج منه البول ويعتبر
 امرءه ببول من أحد الفرجين فان بال منه فبقية فان خرج منها ماء اعتبرا كثرهما فان استويا فهو (المشكل) فان رجع كشفه أصغر
 أصلى ومن معه القين ووقت الباقي لا تظهر ذ كورته ببيان طبعه أو انما من ذ كوره أو تظهر أوتته بعض أو تفت شدى أو انما من
 فرج فان مات أو بلغ بلامارة (يرث نصف ميراث ذكر) ان دورث بكونه ذ كرا قط كوله أخ أو عم غشى (ونصف ميراث شى) ان دورث
 بكونه شى قط كوله أب غشى مع زوج واخت لا يورثون وان دورث بهما فاختلا أصلى نصف ميراثهما فاختل مسئلة الذ كوره ثم مسئلة

القرب (ولا أرت بشكاح ذات رحم محرم) كلمه وبقته و بشاخي (ولا) اوت (بعد) نكاح (الاخر عليه الواسم) كلقت ثلاثا
 زوجته واختم من الرضاع (باب حرات المطلقه)

وحيثما واثبتهم فيه بقصد الحرامان (من ابان زوجته في محبة) لم يثوارا (أو) البهاني (مرضه غير الخوف فملك به) لم يثوارا لعدم التمسك
خال الغلاق (أو) البهاني مرضه (الخوف ولم يثبت لم يثوارا) لا قطع النكاح وعدم التمسك (بل) ثواران (في طلاق وحسب) لم يثبت
حديثه (سواء كان في المرض أو الصحة لأن الرجعة زوجة) وإن البهاني في مرض موته (الخوف فيها بقصد حرامها) بأن البهاني ابتد
أوسائه أقل من ثلاث فخلعها كالثالث (أو علق البهاني محبة على مرضه أو) علق البهاني (على فعله) كتحريم الفار (فقطه في مرضه
الخوف ونحوه) كإلزامه ما قبل حله غير مرضه (الخوف) لم يثبت (أو) ما قبل قطعه نكاحها (ورثه) هي (في العدة) وبهذا القصد
ضممان رضي الله عنه (ما لم تزوج أو ترق) فيسقط مهرها ولو أسلمت بعد لانها فعلت باختيارها ما ينافي نكاح الأول وبثبت الأثر
لعدمها إن قطعت في مرض مرتها (الخوف ما مضى نكاحها ما دامت في العدة إن انتهت بقصد حرامه

باب الاقراء عشار لقي الميراث اذا انقرض على الورثة

المكلفين ولواته) إلى الوارث المقر (واحد) منفرد بالأثر (بوارث لم يمت) من ابن أو نحوه (وصلى) المقر به (أو كان) المقر به (مفريا
أوجونا والمقر به مجهول السبب ثبت فيه) ١٣٦ بشرط أن يمكن كون المقر به من المستوفى لانتزاع المقر فيه

(أو تجهل المسافة) بأن لا يعلم أقرب حرم بعد (أو جهل مكانه مع قربه أو منع من بلغت تسعة ألفوا رشت به) ورشت جامع مهر
 (فصل هو وكيل الولي) أي تولى (يقوم مقامه) فأتى وحضر أسوأ كان عيماً أو غير عيماً (وله) أي
 الولي أن لم يكن عيماً (أن يولد بدون أذن) أي أذن موليته لأنه أذن من الولي في التزوج فلا يختار الولي
 أذن المرأة ولا الأ شاهد عليه كذا في الحاكم لأن الولي ليس بوكيل المرأة بدليل أنها لا تعتز به من الولاية
 ورشت بوكيل الولي مالا يولي من أجله وغيره (لكن لا بد من أذن) مولية (غير المجردة بوكيل) أي وكيل
 عليها فلا يكفي أذنها لوليها بتزوج أو وكيل في تزويجها بلامر اجفوكيل غير المجردة وأذن المولية غير
 المجردة بوكيل وليها أعيا يكون (محدو كره) أي وكيل وليها لأنه قبل أن يملكه الولي أعتقه به أو وكيله ولي
 (ويستتر في وكيل الولي حاشط طرفه) أي في الولي من ذكره وبطوع وغيرهما لأنها ولاية فلا يصح
 أن يباشرها غير أهلها (وبصح تزويل القاضي في القبول) لأن الكاح لا يصح قبوله الكاح لنفسه فيصح

المغرب (و) ثبت (ارثه)
حيث لا يباح لأن الثوارث
يقسم بمقام الميت في
بنيانه وتعاريه وغيرها
فكذا في التسبوع وغيره
أقرا وزوج به إلى أن
ورثا وإن قرنه بعض
الوثة ولم يثبت نسبه
بشهادة عدلين منهم
أو من غيرهم ثبت نسبه
من مرقط واحد

الفاضل يده او معاني يده ان استعمله في اوراق (احاديثه ياخ منه) اي مثل المقر (فه) اي المقر به (ثلاث ما يده) لفره

أي يد الميراثان أقرب منه ضمن الأصل استحقاق الميراث ثلث الحركة وفيه نصف ما يكون للبدن أو النصف له (وإن أقرب باعثها خمسة) أي خمس ما يبد له لأنه لا بد من خمس المال أو ثلثا ربعه أخماس النصف الذي يبد به يرق عنه فبدله ما هو أقرب ابن وابن دونه كل ما يبد له أنه يصحبه وطريق العمل أن ضرب مسئلة الأقارب أو دونهما في مسئلة الإنكار وندفع لقرسهم من مسئلة الأقارب في مسئلة الإنكار أو دونهما لئلا يتركسهم من مسئلة الإنكار في مسئلة الأقارب أو دونهما ولقرسهم ما فضل

• (باب ميراث القاتل والمبعض والولاء) •

يقنع الواسي المادي ولا الماتقة (من آخر دقتل مو واما وشار لقيه مباشر او يسيا) كغيره من تلمذات اوتسبب صكين (اللاحق له برنه ان لزمه) اي القاتل (قود او دية او كفارة) على ما يقابل الجنات لحديث عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس قتال حق واما ما نقل في موطنه واحد (والمكلف وغيره) اي غير المكلف كالغزو المجنون في هذا (ارواه) العموم ما سبق (وان كان حق قودا والودا او كفرا) اي غير دية (او يسبي) اي قتل بطريق ثلاث شكر ومع ما ياتي (او) (ب) صياغة الترواح او اوشه ادة واوراه) بما يجب القتل (او قتل الجادل الباغي ومكسه) قتل الباغي الجادل (ورنه) لانه قبل ما ذنوب فيه فلم ينع الميراث (ولا يرث الرقيق) ولو لمذبر او ما كتابا او ام ولد لانه لا يورث لكان لسيده هو اجنبي (ولا يرث) لانه لا مله (ويرث من نفسه حرو وورث ويحجب بقدر ما فيه من الحرمة) لقول علي بن ابي حمزة (وكتبه وارنه بغير قتله ودمه كان نصفه من و ام ودم حوان الا ان نصفه لم يلق كان حرا و هو رديم و سديم و لا دم و دم الباقي للم

(ومن أحق عبدا) أو أمه أو أعتق نفسه غسرى إلى الباقي أو عتق عليه برحم أو كتابة أو ابلا أو أعتقه في زكاة أو كفارة (فله عليه الولاء) لقوله عليه السلام الولاء لمن أعتق متفق عليه وله أئمة أو لأصلى أو لأولاده أو لمن أسفوا من زوجته عتيقة أو سرية وعلى من له أولهم ولأولاهم على تعميمهم وبسببه عتقوا ولأن الفرع يتبع أصله وبثوث قولوا لمولاه (وإن اشتد ذهنهما) لما تقدم فثبت أحق عتيقه عند علم عبده بالنسب ثم عتقه بعد الاقرب فالأقرب على ما سبق (ولا يرث النساء قولوا لا لمن أعتق) أي ما شرع عتقه أو عتق عليهن بنحو كتابة (أو أعتقه من أعتق) أي عتق عتيقهن أو أولادهن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا بإبراهيم قولوا لغيرهم من المذكور ولا يرث النساء من قولوا لا لمن أعتق والكبريضم الخلف وسكون لمرحلة أو كسر عبدة السيد إليه يوم موت عتيقه قولوا لا بإيعاد ولا يرث هو ولا يورثه ولا يورث ثلثه من الموت أحد هاهنا ابن مملكت عتيقه فأرثه لأن سيد هو وحده ولولمات ابن السيد وخلف أحد هاهنا قولوا لا ثلثه من موت عتيق فأرثه على عدم ما نسب ولواشترى ثمن راعته أو أباها فعتق عليها ثم ملكه أو أعتقه ثم ملكه الأب ثم لعق ورثه لأن ابنه بالنسب يكون اخته قولوا لا تسمى مسئلة القضاء ويرى من ملك أنه قال السبعين فاعيان قضاء الفرق عنها فاطنو فيها

(كتاب العتق)

هو لغة الخلو من شرمه محرر الرقبة وتخليصها من الرق (وهو من أفضل القرب) لأن الله تعالى جعله كفارة لقتل ولو طهق في نار رمضان والإيمان وجه النبي صلى الله عليه وسلم فكأن عتقه من النار

١٣٧

أهلها وذكر وعبد
أفضل (ويستحب
عتق من له كسب)
لا تنفعه به (وعكسه
بكسبه) فبكره عتق
من لا كسبه وكذا
من يحاق منه زنا أو
فساد أو علم فله منه
أولن حرم وميرجه
نحو أن حوا وعمر
أو عتق أو مضق

الغير من يهود ذلك المسلم بول النصر في قبول فكاح زوجته إن كنيته أصحبه قبوله لنفسه فله قرة روح المنتهى (ويصح التوكيل) أي توكيل الولي في إيجاب الكاح أو كيلة (مطلقا كقوله لو بيلة (زوج من بنت) ديوان وجلان العرب ترك أبته عند عمر رضي الله عنه وقيل ذاب وجدت فزو به ولو شره الله فزو بها ثمان بن صفان رضي الله عنه فهي أم عمرو بن عثمان أشهر ذلك فلم ينكر ولا نهى في الكاح فجاز مطلقا (ويقتد) أي هذا التوكيل المطلق (بأكفه) ولا يملك به أن يزوجه من نفسه من غير إذن فترك (و) يصح توكيله أو كيلة (مقيدا كزوج زيدا) أو زوج هذا (ويشترط) أصحبه الكاح مع وجود التوكيل في الإيجاب أو القبول أو في أحد هاهنا (قول الولي) أو كيلة (أو قول زوج) أي كيلة (أو قول الولي) أو زوج (أو زوج فلانة) أو زوج فلانة (أو قول فلان) بشرط (أو قول وكيل) أو زوج قبلته (أي قبلت الكاح) (أو كيلة) (أو قول فلان) ولا يصح أن يقبل فلان في الأصح (أو صوى الولي) أبان كونه أو صيره (في الكاح) أي في إيجاب الكاح (بغيره) أي بغيره (أو صوى الولي) (أو صوى الولي) (أو صوى الولي) (أو صوى الولي)

(١٨ - نيل المآرب في) أو من تله أو اعتقل كتابا به نحو خطبك رابطا بك ولا سبيل ولا سلطان إلى عتقك أو الله أو مولاي أو ملكك ففسل من أعتق جزأ من رقبته سرى إلى بقاءه من أعتق نصيبه من مشتركة سرى إلى الباقي أن كان موصرا مضمونا بقبضته ومن ملك خازم محرر عتق عليه بالطلاق يصح سلطانا بشرط فيعتق (أو جرد) ويصح تطبيق العتق به وهو التدين (سمى بذلك لأن الموت دبر الحياة ولا يطل بإطلال ولا رجوع ويصح وقت الماير وهيته ويعود عنه عنوان مات السيد قبل بده عتق أن خرج من ثلثه والافقده (باب الكتابة وهي) مشتقة من الكتب وهو الجمع لأنه يجمع نحو موشرا (روح) سيد (عبده نفسه بحال) معلوم صح السلم فيه (مؤجل في قيمته) بأجلين فأكثر (وتسن) الكتابة (مع أمانة) ليعود كسبه (لقوله تعالى) كاتبوهم أن علمت فيهم خير (وتكره) الكتابة (مجمع عدمه) أي عدم الكسب ثلاثا يصير كلا على أنفس ولا يصح عتق وكتابة لأمن جازر التصرف وتحدد كاتبتك على كذا عتق قول السيدون لم يقل فاذا أدبت فاعت حرمني أي عليه أو أراه أنه سيده عتق وملك كسبه فوقعه وكل تصرف صلح له كسبه وجزاء (ويجوز بيع المكاتب) لقصة برة ولا نهى ما بقي عليه درهم (وذكره) بقره مقام مكاتبه (بكسر التاء) (فان أدى) المكاتب أمشترى بائعي من مال المكاتب (عتق ولو لآله) أي المشتري (وان عجز) المكاتب عن أداء جميع مال الكتابة أو وضع لمن كتبه أو اشتراه (طائفا) فاعطاه لغيره ولو زده المكاتب فليده نفسه كالأعرس المشتري بعض الفهم ويلزم انتظار ثلاثة أشهر يصح عرض ميرجه على السيد أن يؤدي إلى من وفى كتابه بها الماروي أبو بكر أسانه عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا من مال الله الذي أتاكم قد ربح الكسبه يروى موقفا على

(باب أحكام أهوات الأولاد)

(فصل في الشرط الثاني) ولا يصح ان اكراه احدهما بغير حق كالبيع (ولا الباطل المفقون) فيزوجه أبوه أو وصيه في النكاح (و) الا البنوة والصغير والبرك ولو مكفلة لا (التيب) اذا لم تلتصق مع سنين (فان الابوصيه في النكاح يزوجههم بغير اذنهم) كتيب دون تسع لعدم اعتبار اذنهم (وليس مع اماته) فيزوجهن بغير اذنهن لانها على منافع يرضعن (و) كالبسدم (عبد الما صغير) فيزوجه بغير اذنه كولد الصغير (ولا يزوجه باقي الاولياء) كالحق والاشخاء والمساكين دون تسع بحال يكرها كما في (ولا بنو غير الابوصيه في النكاح (مسخرا) الا اذنكم الحجة (ولا يزوجه غير الابوصيه فيه) كبيرة عاتلة يكرها أو ثيبا (ولا بنت تسع) سنين كذلك (الا باذنهما) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه فيهما فان سكت فهو ذنبا ان استلمت كرم وادأجلوا وذن بنت تسع مع بقول عائشة انها بنت الجارية تسع سنين في امرتها وادأجلوا معناه في حكم المرأة (وهي) اي اذن زعمات اليك) ولو وضعت أو بكت (ونطق (التيب) بوطي القبل لحديث أبي هريرة برفعه لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تلج البرك حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف اذننا فقال ان تسكت متفق عليه وبغير اشتذان تسمية الزوج على وجه تسميه المعرفة

عقها ساقها أو قال أعتقلني على أن أقر وجلت وعقني سد قلن (عتقت وصارت زوجه) إن توفرت شروط
النكاح) منها أن يكون الكلام متصلا وأن يذكر بمضرة شاهدين فقلنا أعتقلنا وسكنتمو كما عتقته
الكلام فيه أو تكلم بكلام أجنبي ثم قال وجلت عتقلنا قلنا صرح النكاح لأنها صارت بالعق حرة
فحتاج أن يتزوجها برضاها بصدق جديد (الرابع) من شروط صحة النكاح (الشهادة) عليه احتياط
فليسبغ خوف الأذكروا لأن الفرض من الشهادة إعلان النكاح وأن لا يكون مستورا ولو كانت بالسامع
(فلا ينفذ) النكاح (الابتهاد) كبرن مكلفين (أي بالغير قاطنين (لو رقيقين متكلمين سبعين مسلمين)
ولو أن الزوجه قعية (عديلو) كانت عدلتاهما (ظاهرا) لأن النكاح يكون في القرى والبلد أو بين
عامة الناس ممن لا يعرف حقيقة العدل أو اعتبر ذلك بشق فانتفى ظاهر الحال فيه فلا ينقض ولو كانا غافقين
(من غير أسل) أن زوجين وقرعهما) كلبي تزوجه أو أن زوج أو ابناهما لانهم لا تحيل شهادتهم الزوجين سواء
كانوا آباءهم أو أبناءهم ولا يشترط كون الشاهدين بصيرين فيصح ولو اتهموا بغير بران أن عدوا للزوجين

ففسها ولا غيرها) لما تقدم (ويقدم أبو المرأة) الحرة (في النكاح) لأنه كل ظر نرأشده (مهمه) أو
 فيه) أي في النكاح لقيامه مقامه (ثم جسد الأب وان علا) لأن لما لا دوت مسيا قلبه الأب (ثم انبهاهم شروان تزولوا) الأقرب فالأقرب
 لما روت أم سلمة أنها لما اتصفت عدتها أرسل اليها رسول الله صلى وسلم خطبها فقالت يا رسول الله ليس أحد من أوليائي شاهد
 قال ليس من أوليائي شاهد ولا عايب يكره ذلك فقالت قبلها عمر فزوج رسول الله فقصر وجهه وراه الناس (ثم آخره) لا يوين ثم الأب) كليراث
 (ثم ينوها) كذلك وإن تزولوا يقدم من لا يوين على من لا أبان استنوا في المرحه الأقرب فالأقرب (ثم معها) لا يوين ثم الأب) لما تقدم
 (ثم ينوها كذلك) على ما سبق في الميراث (ثم أقرب عصبة نسب كالآلث) وأحق عصبة بعدا لاخر تبليرات أخهم بالولاية لأن مبن
 الولاء على الشفقة والتغرر وذلك معتبر بخلته وهو القرابة (ثم المولى المنعم) لعنق لانه يرثه لو بطل عنها (ثم أقرب عصبة نسب) على
 قريب الميراث (ثم) أن عدوا فحسية (ولا) على ما تقدم (ثم السلطان) وهو الأمام أو نائبه قال أحدوا الله في أحب لحن الأما في هذا
 من عدم الكلز وجهه ذو سلطان في مكانها فان حذو وكلت دوى أم سيد حاولوا فاسقوا ولا يلاخ من أم لا خال ونحوه من قوى الأرحام
 فان عضل) الولي (الأقرب) بأن منها كفوار شيته وخب بلمع مهر أو يشق وان تكرر (ولي يكر) الأقرب (أهلا) لكونه
 فلا أول أو كافر أو مسقا أو عبدا (أو عاب) الأقرب (عصبة مستطعة لا تطع إلا بكافة ومشفقة) فرق مسافة للنصر أو وجه مكانه (زوج الحرة)
 الولي (الأب) لأن الأقرب هنا كالمسلم (وإن زوج الأب) زوج (أجنبي) ولو بها كما (من غير عند) للأقرب (المصع) النكاح
 بدم الولية من العاقل عليها مع وجود مستحقها ولو كان الأقرب لا يلزم أم عصبة أو أنه صار أولاد أم لا جدم مناف مع النكاح استصحا با

[illegible][illegible]

أولاً أحدهما أو لولي (نظام) من شروط صحة النكاح (خلو الزوجين من الموانع) الثانية قباب
 زهر مت (بأن لا يكون بهما) أى الزوجين (أو بأحدهما يمنع التزوج من نسب أو سبب) كزواج
 ومعداة أو اختلاف دين بأن يكون مسلماً وهى مجوسية أو كونه فى علة أو أحدهما محرماً (والكفافة)
 فى الزوج (أيت شرطاً لصحة النكاح) بل شرطاً لزومه فالفى شرح الإقناع هذا المذهب عند أكثر
 المتأخرين قال فى المنقح والشرح وهى أصح فهذا قول أكثر أهل العلم فى هذا يصح النكاح مع فقد
 وقد فى المنتهى أن الكفاية شرطاً لصحة فالفى شرحه وهى المذهب عند أكثر المتقدمين (لكن لمن
 زوجت بغير كفه) بعد أن عقد العقد (أن تصح نظماً له) كان التصح متأخراً لا عن خبره قصر
 المقود عليه أشبه خيلاً لميب (عالم نرض) أى الزوج (بقول أو فعل) كالموتى طلبة بأنه غير كفه
 (وكذا) يكون (الأولياها) كلهم القربى البعيد التصح حتى من يجب ثمتهم هذا العقد لساو بهم
 حرمت عليكم أمهاتكم
 (والبنات) بنت الابن
 وبناهما أى بنت البنت
 وبنت الابن (من
 سلال وسوام وإن سفلن)
 وأرنه كانت أولاً لهم
 قوله تعالى وبناكم (وكل
 أخت) شقيقة كانت
 أولاً ب أولام لقوله
 تعالى وأخوانكم (وبنتها)
 أى بنت الأخت مطلقاً

[illegible]

[illegible][illegible]

حلاقة قضى ايا اختلاط
الياء واشتاء الانساب
(و) حرم (الزانية) على
وان رغبه (حتى يتوب
وتتقى عدتها) لقوله
فاني والزانية لا ينكحها
الارن او مشرك ونوتها
ان نراودته متع (و) حرم
(مطلقة ثلاثا) حتى طأها
زوج غيره) بنكاح صحيح
لقوله فاني طأها

فلما حل له من حديثي تسخّر زواج غيره (و) يحرم (الحرمة من قبل) من أحرامها قوله له السلام العربية
لا ينكح الحرم ولا ينكح ولا يختبر وأما جماعة الألبخاري يولّد ذكر التمدد الخلبة (ولا ينكح كقرصامة) قوله تعالى ولا
تسكعوا المشركين حتى يؤمنوا (ولا) ينكح (مسلم ولو عبداً كفراً) قوله تعالى ولا تسكعوا المشركين حتى يؤمنوا (الأمر: كناية)
أبوابها كتابان لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم (ولا ينكح حر) مسلم (أمة مسلمة إلا أن يخاف حنت
العزوية طاعة للمعصاة أو الخدمه) لكونه كبيراً أحرماً من أحرارهم ولو مع صفو زوجه الحرة أو غيبته أحرماً منها (ويسجد عن طول)
أي مهر (حرث عن أمة) لقوله تعالى يوم لم يستطع منكم طولاً إلا أن يوافوا شراً العجز عن من الأمة اختاره جمع كثيرة الذي التفتيح
وهو أظهر وقد أنه لا يشترط ونهيه في المنتهى (ولا ينكح عيسى) (نه) قال ابن المنذر أجمع أهل العلم عليه (ولا) ينكح (سيد أمة)
لأن ملك الرقية يقدّمها نصفاً أو بأكثر البضع فلا يجمع معه عداً أنصفته (وللعز: نكاح أمة أمة) لأنه لا ملك لابن فيها ولا شبهة
ملك (دون) نكاح (أمة أمة) فلا يصح نكاح أمة أمة لأنه لا أمة إلا أمة التلقين من له عداً كأنهم (وليس للحرّة نكاح عبدة لها) لأنه
لو ملكته حرّة أو أمة أو عبدة لا يخرج من حماة تقدم إن لم يند نكاح أمة ولو لا به والأمة نكاح عبدة ولو لا بها (وان شترى أحد
الزوجين) الزوج الآخر أو ملكه بغيره (أو) ملكاً (أو) ملكاً (أو) ملكاً (أي مكاتب أحدهما) من أمة مكاتبه (الزوج
الآخر أو عبده أنصفه نكاحهما) ولا يتصور هذا النصف عدداً لطلاق (ومن حرّم وطؤها بعد) كالعتق والحرمة والزانية والمطلقة
ثلاثة (حرّم) وطؤها (فيها عين) لأن النكاح إذا حرّم لكونه طرّاً إلى الوطء فلا ينكح الوطء بطريق الأولى (الأمة كناية)

كله لحديث بربره وكان زوجها حبس: أأسود ورواه البخاري وغيره من ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم فتقول فحسنت نكاحي أو اخترت نفسي ولو متراخي ما لم يوجد منها دليل رضا كمن من وطء أو قبلة ونحوه ولو لم يجلعوا ولا يحتاج فسخها لما حكم بأن فسخ قبل دخول فلا مهر وبهذه هو لسدها

فصل في القيود في النكاح: أقسامها ثلاثة قسم يخص الرجال وقد ذكره بقوله (ومن وجبت زوجهما مجبوا) فلعن كرهه (أو) بعته (وقبلا لا يطأ بمقلها الفسخ وان شئت عتبه بقراره أو) شئت دينة على إقراره (أجل سنة) خلافة (مذبحا كما يروى عن عمر وعثمان وابن مسعود وغيرهم) شعبة لا ينافيها فاعتزل لفسر الأربعة ولم يزل على ما عطفه (فان وطئها) فيها أي في السنة (والانقضاء الفسخ) ولا يختص عليه منها ما اعتزلته قط (وان اعتزلت ما وطئها) في القبل في النكاح الذي تر ضافه ولو مرة (فليس بمنين) لا اعتراقها بما نافي العتصوان كان ذلك بعد ثبوت العتصان قد دلت (ولو كانت في وقت ريثت به عتينا سقنا خبرها) (أبدا) رضاهما كالزوجه طاعة عتص

فصل في القسم الثاني يخص المرأة وهو (الرتق) بأن يكون فرجها مسدودا لا يسلكه كزواجل الحقة (والقترن) لغيره ان ثبت في الفرج فيسده (والعتل) بورد في اللحمه التي بين مملكتي المرأة فمضيق منها فرجها فلا ينفذ به الذكر (والقترن) انخرقا ما بين سيليها أو ما بين مخرج بول ومق (أو) سخطا ببول ونحوه أي ما تمنعها الوضوء (وقر وحيلة في فرج) واستنطاضه (ومن) القسم الثالث وهو المشتز (بأسور وناصور) أو حمادا أن لا تعدد (من) القسم ١٤٤ الأول (خصما) أي قطع الخصيتين

(وسل) لها (ودجا) لها (ولها) لأن ذلك يمنع الوطء أو يضعفه (د) من المشتز (كون أسد ما خشي واضعا) ما لا يمكن فلا يصح نكاحه كاشهد (وجنون) ولو ساعدت ويرى صوابا (وقر وحاس مخرج منكر) وبخبرهم (ثبت بكل واحد منهما الفسخ) للمنافيه من النفرة (ولو حدث بعد العقد) أو الفسول كالأجارة (أو كان بالآخر عيب منه) أو مقابله لأن الإنسان يألف من عيب غيره ولا يألف من عيب نفسه (ومن رضي باليبس) بأن قال ريثت به (أو وجبت دلالاته) من وطء أو تمكين منه (مع علمه) باليبس (فلا خيار له) ولو جهل الحكم أو نكح بغير إقراره من غيره ولو في (ولا يتم) أي لا يصح (دخ أحدهما الإصام) ففسخه لما حكم بطلانه ثبت أنه أراد أن يرد إليه فيفسخه (فان كان) الفسخ (قبل الفسول فلا مهر) لمساواة كان الفسخ منه أو منها لأن الفسخ ان كان منها فقد جلت القرعة من قبلها وان كان منه فالحاقته لغيرها الذي دلته عليه فكأنها (د) ان كان الفسخ (معه) أي بعد الفسول أو الفسول (لها) المهر (المسمى) في العقد لا بموجب العقد واستقر بالفسول فلا يفسد (يرجع به على الفان وان وجد) لا نفقه وهو قول عمر والقارن علم العيب وكتمه من زوجة فطهت وتولى ويكيل وان طلق قبل دخول أو مات أحدهما قبل الفسخ فلا يرجع على الفان (والسيرة) والمختزن أو الأمانة لا ترجع واحدة منهن بحجب) يرجع في النكاح لأن الولي لا ينظر لمن الأجاقية المختار المصلحة فان فعل لم يرجع أن علموا الأصح وبخس إذا علموا كذا ولو خفي أو مجنون ليس له تزويجها بعبية ترد في النكاح فان فعل فكما تقدم (فان ريثت) بالعاقبة (الكبيرة) مجبورا أو عتينا لم ينع (لأن الحق في الوطء لم يردن غيرها) (ل) فتمتوا بها زوج (مجنون ومعه مذموم أو برص) لأن في ذلك طوارعهما على أهلها وأضرها بخصي تعدديه إلى الوطء (ومق) تزوجت (طعت العيب) بعد عقد لم يصح على فسخ (أو كان) الزوج غير ميب على العقد (حدث به) العيب بعده (أو يصيرها) ولها ريثت به لأن حق الولي فيها ابتداء العقد لا في دواجه

بنت

قسية بعلم الاذن فيها (وان زوج ابنة الصغير بمهر المثل او اكثر صح) الا زمان المرأة تزويج بدونه ولو تكون مصلحة الابن في بدل
 لا ياتى بكون الصداق (في ذمة الزوج) فقام بين في الصنف (وان كان) الزوج (مصر المضمنة الاب) لان الاب نائب عنه في التزويج
 والنائب لا يلزمه علم بلزومه كالمثل فان ضمنه فمولى اب قبضه من حق محجور وعليه الا رد بسبق ولو يكون الاب نائبا عن الزوج عبد اذن
 سيلصق وتعلق ما قد دفعه وكسره وصكر به فسيده ويلزمه ان يخلع فان دعى بغيره فله مهره من رقبته (وفصل وتعليق المرأة)
 جبيع (صداقها بائنا) كالبيع سقوط نصف باطلاق لا بيع وجوب جبهه بائنا (وط) في شرائن (علم المهر) (المعين) من كسبه ومهره
 ولو تزوجها ولو حصل (في القبض) لانعدام ملكها (وهذا) (وهذا) (وهذا) للمعين كغيره من موقوف ومن زوجه بعد المهر في الحكم
 قائم بمهرها عليه وعليه انما تصرفه قبل قبضه كبيع (وان تلف المهر المعين قبل قبضه من ضاها) فيقوت عليها (لان ضمنها
 زوجها قبضه فضمنه) (لان بمنزلة الغائب) (ولما التصرف فيه) في المهر المميز لانتمكها الان يصح كليل اوزن او عدل او قرح
 فلا يصح تصرفها قبل قبضه كبيع بالثلث (وعلاها زكاة) اي زكاة المعين اذا خل على عليه الحول من الصلح وحول المهر من تمير (وان
 طلق) من قبضه الصداق (قد مل للحوال والمخاولة نصفه) اي نصف الصداق (حكما) اي قهر اعليه للشرائح قوله تعالى وان
 طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وقرضتم لهن فريضتهن فليس عليكم جناح ان ترضيوا بهن (المثناة) قبل الفراق يخص به
 لانعدام ملكها وانما بعد الفراق لها (وق) التام (المتمثل) كمن سجد مهرها باعوطه منتهما فطلق قبل ان يخلع ولو لم يخلع (هـ)
 نصف قيمته (اي حصة العبد (بدون عاته) المتصل لانعدام ملكه فلاحق هـ

من غيره والمزوجه مع كونها لا يخلان في زواجها به شاء لان الاخرى لم تصرف شيئا لولا ان ملك
احداهما وحدها (وتحرم عليه) (الاخرى) أي التي لم يطأها (حين يحرم لموطاة) منها (بإخراج من
ملك) ولو وسع حاجة التفریق لانه يحرم الجميع في النكاح ويحرم التفریق فلا بد من تعلل احدهما
وكلام الصحابة واقعهاء بمعمومه يقتضي هذا قلنا نلبيخ ابن رجب (أقروا بوجوب الاستبراء) قلنا في
الاقناع نرى حجة على عدم البائع وقصدها باليستحاصل ولا يكتفي استبراء ما دون الزوال المانع لآخرها
ولازواله لملكه بدون استبراء لولا كتابته لادارها ولا يكتفي بها بشرط خياومشده حيث لم يزل
استبراءه كونه الزواله فلو كانا بزوج وطأها واحدة بعد الاحتوط ثانياً يحرم لاحد في الزمان
يعمل بينهما حتى يهرما احدهما ويستبرأ فان طأته المكة ولو قبل وطأه اياها فمكروا بوجوب واحدة منهما حتى
يهرما الاخرى قال ابن نصر الله هذا ان لم يمس استبراءا وجعل في الزمان تركه اختيارا فيه وهو حسن انتهى
(ومن وطئ امرأة شبهة أو زوجة من عدتها نكاح اختيارا) وتدخل عنها واولاها (د) فله بعد عليه

فَكَرَا كَلَنَ اَوَاتِي (وَانِ اخْتَلَفَ زَوْجَانِ) اَوَلِيَا هُمَا (اَوُرُوهُمَا) وَاحِدُهُمَا وَلِيٌّ لِّاِخْتِرَاوُورُوتِهِ (يُفَرِّقُ الْمَدَقَ) وَعَيْنُهُ اَوْفِيَا يَسْتَقِرُّ
(بِه) مِنْ فُخْرٍ اَوْ غِلَا اَوْ قُصْرٍ هُمَا (قَوْلُهُ) هَايَ قَوْلُ الزَّوْجِ اَوَلِيَهُ اَدْوَارُهُ سَبِيحَةَ لَا تَعْمَكَرُ وَالْأَصْلُ بِرَأْفَتِهِمْ مَوْكَدُ نَوَاحِلَتَانِي بِجَنَسِ
الْمَدَقِ اَوْ سَفْتُهُ (و) اِنْ اخْتَلَفَا فِي قَبْضَةٍ اَعْقَلُ (قَوْلُهُ) اَوْ قَوْلُ لَوِيْلَهُ اَلْوَارِثُ هَلْجُ الْعَيْنِ حَيْثُ لَا يَنْفَعُهُ لَانِ الْأَصْلُ هَلْجُ الْقَبْضِ وَانِ
تَزَوُّجُهُمَا عَلَى حَقٍّ مَرُوعِلَانِي تَدْمُطْلَقًا عَدِيدَةُ تَزَوُّجٍ يَسْتَعْنُ مِنَ الْمَهْرَةِ قَبْلَ عَقْدَانِ وَعَدُوهُ بِمُفْرَاجِ حَمَا
(فَصَلَ) يَصْحُ قَرَضُ الْبَيْعِ بَانَ بِزَوْجِ الرَّجُلِ بَاتَهُ بِخَيْرَةٍ بِمَلْجَرٍ (فَرَأَى ذَنْ الْمَرْأَةِ اَوَلِيَا هَانِ بِزَوْجِهَا بِالْمَصْرِ) قَبْضُ الْعَدُوِّ هَلْجُ الْمَرْأَةِ
قَوْلُهُ هَالِي لِإِتْرَاحِ عِلْمِكُمْ اَنْطَلَقْتُمْ اِلَيْهَا لَمْ تَعْمُرُوهُنَّ اَوْ قَرَضُوا هُنَّ قَرِيبَةٌ (و) يَصْحُ اَيْضًا (قَرَضُ الْمَرْأَةِ) بِانِ بِزَوْجِهَا عَلَى عِلَاقَةٍ
اِدْرَاهِمًا اَيَّ اَحَدِ الزَّوْجَيْنِ (و) اَيْضًا (اَجْبَرُ) يَصْحُ الْعَدُوُّ (لَهُمَا مَثَلُ مَا يَحْتَدِ) لِقَرَطِ التَّسْبِيحِ بِأَجْبَرُ (فِي ظَلْمِ خَرَفَةٍ) وَفَرَضُهُ
اَيَّ مَثَلِ الْمَثَلِ (الْمَا كَمْ خَرَفَةٍ) بِطَلْمِهَا لَانِ زِيَادَةَ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى الزَّوْجِ وَالْقَصْدُ مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى التَّزَوُّجِ وَانِ تَرَضَاوُوعِي قَبْلَ بَيْعِ
لَانِ الْحَقُّ لِأَحَدِهِمَا (وَمِنْ عِلَاقَتِهِمَا) اَيَّ مَنْ زَوَّجَهُمَا قَبْلَ لَا يَتَرُكُ الْوَلَاةَ (وَالْقَرَضُ) فَعَامِلُهُ لَوِيْلَهُ (وَوَرْتُهُ) لَا تَحْمُ
لَانِ قَوْلُ تَسْبِيحِ الْمَدَقِ لَا يَشْدُقُ فِي حَقِّهِ لِنِكَاحِ (رُطَا هَسَرُ) بِتَلْمِهَا مِنْ (نَسَانِهَا) اَيَّ قَرَابَتِهَا تَدْوِي خَلْقَةً جَمْعَةً فَعَتِيرُهُ نَطَاكُ
بَيْنَ تَلْوِيْمِهَا مِنْهُنَّ الْقَرْبَى فَانْتَبِهْ فِي مَالِ بَوْلٍ وَعَقْلٍ وَدَبْسٍ وَكَلَامَةٍ وَتَوْبَةٍ فَانِ لِيَكُنْ هَا ظَرْفُ بَيْنِ تَلْمِهَا مِنْ نَسَا
بَدْعًا (وَانِ طَلْمُهَا) اَيَّ الْخَفُوزَةِ اَوْ مِنْ سَمِيِّهَا مَرُوعِلَانِي (قَبْلَ الْخَفُوزَةِ) فَهِيَ الْمَتْعَةُ بِقَدْرِ مَرُوعِلَانِي (وَعَسَى) اَلْقَرَا

سبح سحر من حتى توسع صدره وعلى البصر مدحاً على ما قد اذاعها كسوة جبرته التي صلاحها (وبسبح مهر المثل) لمعشوشة ونحوها
 (بالخول) أو الخلو وإسها وتزاد في فريحا بشهو توتيلها بغيره والنسوكذا المسمى بتقرر بل لا يتصف المسمى بخرقة من قبله
 كالألفه ونحوه وإسلامه وبسط كله بقرض من قبلها كزدها بقرضه عليه واختارها لنفسه بصلها بسواها (وإن طلقها) أي
 الزوجة مقرونة كانت أو غيرها (بعده) أي بعد الخول (فلا تمة) بل بل طالع المهر كالتقدم (وإذا اقترن) التكاح (النكاح) المتصف
 فيه (قبل الخول) أو الخلو فلا مهر (ولا تمة) سواء طلقها أو مات عنها إلا أن العقد القاسم لوجوده كعده (و) إن اقترن (جداً أحدها)
 أي الخول أو الخلو أو ما يشرى المداق عاخذهم (بصل المسمى) بل طلق العقد لصلها في السحح وفي بعض أقطار حديثاً مقروناً
 الثاني أعطاهما ما أصاب منها (وبسبح مهر المثل لمن وطئت في نكاح باطل جمع على إطلاقه كقاسم والعقد أو وطئت بشبهه أو زنا
 كرها) لقوله عليه السلام طلقها بما استحل من فرجها أي نكاحه وهو الوطء لا نكاح البضع بغير ضمانا لكونه طلقاً بصلها
 المهر (ولا يصححه) أي مع المهر (أرض بكارة) الخلو في مهر مثله لأنه يصير كونه مثله لا يصح مائة ثانية ولا فرق فيما ذكره من ذات المهر
 وضربها أو زانية المطبوعة لأن ما كان كلفه حوله ولا يصح تزويج من نكاحه فسد قبل طلاق أو فسخه لأن أيهما زوج فسخه حاكم (والمرأة)
 قبل دخول (منع نفسها حتى قبض صداقها الحال) مقرونة كانت أو غيرها إلا أن التمة المفقودة عليها تنكح بالاستيفاء فيعتذر استيفاء
 المهر عليها ولو عتكتا استرجاع عوضها ولو ١٤٨ النفقة زمنه (لأن كان) الصداق (مؤبلاً) أو بصل (أو قبل التسمية)

(وطء) هان كان تزوجه أو أمه (وهرم) عليه أيضا (أن يزد على ثلاث غيرها) أي غيرها الموطأة
 بشبهه أو زنا (مصدق) لأن كان معه ثلاث زوجات لم يزل له أن تزوج واحدة حتى تنقضي حدة موطأته
 بشبهه أو زنا (أو وطء) يعني أنه لو كان معه أربع زوجات وطئ إحداهن بشبهه أو زنا لم يزل له أن يكثر
 من ثلاث منهن حتى تنقضي حدة موطأته بشبهه أو زنا ولا يباح طلاقاً أو زنا أو أربع نسوة (وليس
 لم يرجع أو كرم أربع) أي هرم عليه جمع أو كرم أربع زوجات وقوله تعالى طلقها الموطأ
 لكم من الصاكن حتى وثلاث وربع أو يده التخيير بين اثنين وثلاث أو أربع كقوله تعالى أو ابنته
 حتى وثلاث وربع أو يده التخيير بين اثنين وثلاث أو أربع كقوله تعالى أو ابنته
 فبذلك قبله الفقه العربية (والأب) من وليس أبداً (جمع) أو كرم من اثنين أي من زوجين وثلاثاً
 التلقي (ولن تصفه حراً كترجع ثلاث) أي ثلاث زوجات (ومن طلق واحدة من نكاحه) كطهر

لم تقتض حراً لأنها
 وضعت بتأخير (أو)
 سلمت نفسها لغيرها أي
 قبل الطلب للطلب (فليس
 لها) بذلك (منها)
 أي منع نفسها لرضاها
 بالتسليم واستمر الصداق
 ولو أبى الزوج تسليم
 الصداق حتى تسلم نفسها
 وأبى تسليم نفسها حتى
 يسلم الصداق أجزأه

فمهر وقوله أو ابنته ما امتنع بلا حذر فله استرجاعه (لأن أحسن الزوج) (بالمهر الحال عليها) (الفسخ) بل طلق
 أن كانت حرة مكنته (ولو بعد الخول) لتحذر الوصول إلى الفوضى بقد قبض المهرين كالو أقبل المشتري ما لم تكن تزوجه مطلقه بصره
 وبغيره بدلالة لأن الحق به بخلافه بولي صغيره تزوجه (ولا يفسخه) أي النكاح ليس بمحال مهر (الأحكام) كالفسخ لغيره ونحوها
 الاختلاف فيه ومن اعترف لأمه أن هذا ابنها لم يملك مهر مثله لأنه الظاهر طلقه في التزويج (باب ولاية العرس)
 أسلى الولاية تمام التي واجتماعه ثم تمت للطعام العرس من نكاحه لا اجتماع الرجل والمرأة (من) الولاية بدلوله (بشأنه) (من شاة)
 لقوله عليه السلام ليس لأحد من بن عوف حين طلقه تزوجت أو لم يزوجت أو لم يزوجها أو لم يزوجها أو لم يزوجها أو لم يزوجها أو لم يزوجها
 كفي المصعبين من أنس لكن قال جمع مستحب أن لا تقص من شاة (وتجب في أول مرة) أي اليوم الأول (إجابة مسلم بغير مهر)
 بخلاف غير الفقه ومطهر بحسبه أن دعاه (الها) أي إلى الولاية (أن عينه) (الها) (وليسكن ثم) أي على الولاية (منكر) الحديث
 أي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يصح عقد نكاح حتى يزوجوه أو يزوجوه (فإن دعاه)
 (الخطي) (بفتح الفاء) قوله يا أيها الناس علموا إلى الطعام لم يقب لأجابه (أو دعاه) (في اليوم الثالث) كرهنا جابته لقوله عليه السلام
 الولاية أول يوم حتى والثاني يوم وثالث يوم والرابع يوم سبعة زوا أو وادعوه من ثلثي يوم فذلك الخطب (أو دعاه) (أو من في ماله)
 بواجم (كرهنا لأجابه) لأن المطلوب إذلال أهل الفقه والتأجيل من الشبهة ما فيه الحرام ثلاثاً أو أكثره وسائر الدعوات بحاجة
 فغيره فقه قسروا ما تم فكرهوا لأجابه إلى غير الولاية مستحب غير ما تم فكره (ومن سره واجب) كذا وقصا ومضان إذا دعي

الوليمة خمر وجوزاء (دع) استعجالا (واصرف) حديث أي هر روزه ازدادی أحدكم فليجب أن كان ما لا يملكه من كان
 مفطر اقله طعم زواه أبو داود (و) الصائم (المتنفل) ازدادی أجابه فطران جبر قلبه عليه المسلم وأدخل عليه الدار وقوله عليه
 السلام لربل اعترفن من الصوم فاحية تقول لي ما دمك ما أخوك وتكف لك كل يوم ما هم صوم ما كانه ان شئت (ولا يجب) على من خمر
 (الاكل) ولو مفطر قوله عليه السلام ازدادی أحدكم فليجب أن شاء ذلك فليفسح حديث صحيح ويستحب
 الاكل قبل التسليم (واباحته) أي بأحد الاكل (متوقفة على صريح اذن أو قريته) ولو لم يستقر به أو صدق به خمره عنه حديث
 ابن عمر من دخل على غيره وعده دخل سارقا فخرج مضرا والمطعم في الوليمة وقد سيم الطعام اذن فیه ولا يجنبه من قدم اليه بل يملك
 على ما ساجبه (وان على المدعو) (ان ثم) أي في الوليمة (منكر) كزمره وخرأ لا تنطوق من حرره وهو حافظه كل (يفطر على تغييره
 خمر وغيره) لأنه يؤدي بذلك فربما جازاه المدعو وان لا ينكر (والا) يفطر على تغييره (أي) الحضور وليطعمه من غرضه فان يؤمن
 بلطعم اليوم الا أن يفطره على ما شاءه عليه الخمر وما التمسني (وان خمر) من غير علم بالنكر يتم عليه أنه آله بل يوجب عليه
 ويحسب له ذلك (ظن دام) المنكر (المعز) أي المدعو (عنه) صرف (تلايكون) فطما الزينة أو ساهه (وان على) للمدعو (به) أي
 بالنكر (ولم يردوا) مستحبين (ولا يملكون) ولا الاضراف طعم وجوب الاكل وجبته (وكرهه) تنازلوا عنه (لما حصل فيه
 من النية) والتراحم وان أخذ من هذا الخمر جفدها من سحره (ومن أخذ) أي أخذ شيئا من التنازل (أو منع من غيره) منه شيء
 (هـ) (هـ) (فصدغك) أولا لا فصدغك ولو ملكه فصدغك لمن حازه (وبس) اعلان التكاح (هـ) (هـ) قوله عليه السلام افسقوا التكاح

وفي لفظنا ظهور التكاح
 واما بين ما به (و) سن
 (الف) أي الضرب
 به اذا كان لاحق بغيره
 سوج (فيه) أي في
 التكاح (تساء) وكذا
 شأن وقدم نائب
 ولادة واما لك قوة
 عليه السلام فصل ما بين
 الحلال والحرام الصوت
 والنف في التكاح وراه

طلق واحدة من أو سبع والعبد يطلق واحدة من اثنين والمبعض يطلق واحدة من ثلاث (حرم تكاحه بدعا
 حتى تنقضي عدتها) نص عليه لأن المصنف حكى الزوجية لأن النكاح هو طلاق فلو جاز له أن يتزوج
 غيرها لكان بما بين آخر ما بين (و) ان ماتت (واحدة من نها) جبهه (كلا) أي فطره عليه أن
 يتزوج بدعا في الحال فلو كان أخرجه في قضاء عدتها في مدة يمكن احتسابه فيه فكله لم يقبل قولنا عليه
 في عدم جواز تكاح غيره فانه تكاح استهوا بدعا في الظاهر ولا تنقض الكسوة والنفقة عنه بدعواه
 أخبرنا طائفة من أئمتنا ما سمعنا
 (هـ) فصل في نكاح الزانية على الزاني وغيره من (توب) بأن نراود على الزنا فتنت (وتنقضي عدتها) فلا
 نكح لها من الزنا يصل نكاحها قبل الوضع فلا تأبوا وتقتض عدتها قبل نكاحها لا زاني وغيره (وهو من)
 أبصاع الرجل (مطلقه) فلا حتى تنكح زوجا غيره (وتنقضي عدتها من الزوج الذي تنكحه) (د) حرم

النكاح وغيره من كل مله أو سوى المهر مكر ولو طنبور وجعلت هو طفل في المستوصف أو ترغيبا أو استعمل لخرن أو سرور (توبة) في
 جل من آداب الاكل والشرب من السن التسمية جهرا على أكله أو شربه أو الحدائق أو غرضه عليه عليه يمينه ثلاث أسابيع وتقبل
 ما خلق بستانه ومسح المسحوق أو كما تاتى وغرضه من طبعه وشربه ثلاثا معا لا يتنفس خارج الا ان كان كمر مشرب من قهقهة
 وفي اتاعطام لا يخلو أو ان شرب بملوه الا من ومن غسل يديه قبل طعام متعمدا به بعد عدتها أو بهر كمر ودش من فيه الى الابد
 أو كاله خرا أو من وسط المسحوق أو أكلها أو وضعها باستقلال من غير مدح طعامه أو كمر به وعيب الطعام وفراغه في نهر مطلقا وان
 ضيقا قربا عند وضع طعامهم بعد أو كاله كثير بحيث يوفيه أو قبل بحيث يضره (بالحشر) (النساء) الشربة بكسر العين
 الاجتماع يقال لكل جاعة مشربة أو مشربة وهي عندما يكون بين الزوجين من الاتفاق والاضمام (يلزم) كلام من (الزوجين) الشربة أي مباشرة
 (الآن) (المعروف) فلا يملك به ولا ينكره ابدا ولا يتبعه الذي ومنه لقوله تعالى ولا يشر من بالمر وفوقه يوشن مثل الذي يملن
 بالمر وقه يوشن أما كاهم كراهته فافرضه على كل من كره من فسي أن نكره من أي أو يجعله نفيه خيرا كثيرا قال ابن عباس
 وعمر بن الخطاب جمل النكاح خيرا كثيرا (وهو مطلق أو واحد) من الزوجين (يعاينهما) الزوج (لا) حوا كرهه لبلده أي يذل
 الواجب عليه (وإذا تم التمسك لم يسل) الزوج (الحرة) التي طأمتها (وهي) ينتسب ولو كانت خضرة الحلقوة يستمتع من بشي
 عليها كاهن (في نكاح الزوج) متعلق بسلام (ان طلبة) أي طلب الزوج تسلمه (ولا تنطرب) في القدر (دارها أو بلدها) فإن اشترطت

جمع زوجته في مكان واحد غير زواجا لان عليهما شرط وان ذلك لما بينهما من الفرية واجتماعهما بغير المصومة (وانتها) أي منع زوجته (من الخروج من مثله) ولولا بارة أبو بها أو عبادتهما أو حضور جنازة أحدهما لم يحرم عليهما الخروج بلاذنه لفريته ضرورته (ويستحب ذننه) أي فذلن الزوج طلقا الخروج (ان محرم محرما) كغيرهما أو لم يمت لعمده (ونشهد جنازته) لما في ذلك من سنة الرجم وعدم انه يكون خلافا لمصلحة مخالفتها وليس له منعه من كلام أبو بها ولا منعه من زيارتها (ولم يمتها من اجارة نفسها) لانه يثبت نفسه بها فلا تصح اجارته نفسها الا بالذنه وان أجرت نفسها قبل التكاح حلت زومت (و) لم يمتها (من ارضاع ولد لمن غيره) الا ضروريته أي ضرورة الوفايان لم يقبل ترضعها فليس لمنعها انذاها فيمن اهل ذلك من مصومة ولزوج الوطى طلقا ولو ارضعها جارا أو ممتنع

(فصل في القسم) (ويحبه) أي على الزوج (ان يساوي بين زوجاته في القسم) لافي الوطى قوله تعالى وما ترون من المعروف وغيره أحدهما لميل ويكون ليلة وليلة الا ان يرضيها كزوجته أو مع حرة طيلة من ثلاث (ومعاده) أي القسم (الليل لمن معاشته النهار والعكس بالنكس) فمن معيته ليل كلوس يقسم بين نساءه بالنهار ويكون النهار في حقه كالليل في حق غيره وله ان يأتيهم وان يدعوهم الى عطفه وان يأتي خصوليدهم ايضا اذا كان ممكن مثلها (و) قسم (بوجوب) (الحق وقضاها محرمة ومعه) بنحو جذام (ومعذرة ما مونة قضيها) كمن آلى أو ظاهر منها أو قتله أو غيره (لان التكليف السكن والانس وهو حاصل بالبيت حنثا وليس له بدالة في قسم ولا سفر باحداهن بلا قرعة الا برضاها (وان سافرت) ١٥٩ زوجة (بلاذنه أو بذنه في حاجتها أو بآت لسفر معه أو)

من الزوج على مالكها سرية ولها ان تولى محررى فله حقه مقاطع الحقوق عند الشروط ولان هذا لا يمنع المقصود من التكاح فكان لازما كشرط سيدة حرة بلاذنه في مهرها (أو التزو) (وان ملك أحد الزوجين) الزوج (الاخر) شرأ وجهه أو أرت أو نحو ذلك أو ملك أحد الزوجين الحر الزوج الاخر (أو) ملك (معه) أي بعض الزوج الاخر (اقسم التكاح) طلقا الخروج وان ملك أحد الزوجين زوجا (الصاح أو له الحرف في الاصح أو ملكه الزوج الاخر أو بمعه اقص التكاح طوق حث اليه زوجته حرمت عليه تركت غيرك وعليك حق وفقر وحج قد علمت زوجة أو تزوجت من غيرها انتهى (ومن جمع في عقد) واحد (بين مباحة ومحرمة) فلهم مزوج (مع في المباحة) وهي الابن في المثل ولو طلق المزوجة وطرق العقد على الاختين لانه لا مزوجة الا بعد ما على الاخرى وهما تزوجت في بطل التكاح فيها لوقى صحيح نكاحا من المسى طابق مهر مثلها منه (ومن حرم نكاحها) كغيره في تزوجته والحرز به ونحو ذلك (حرم وطأها بآت) لان التكاح ان حرم لكونه طرأ على الوطى حرم الوطى حقه

(ومن وهبت قسمتها قصر لها بذنه) أي فذلن الزوج جاز (أو) وهبت (لمنعها) (زوجته) (اخرى جاز) لان الحق في ذلك الزوج وتواهيته وقدرضا (فان رجعت) لو اهدية (قسم لها متقبلا) لصحة رجوعه فيه لانها به تم قبض بخلاف الملقى وقد استرحمها وزوجته بذل قسمه وثقة الزوج ليحكمها بوجودها برجوعها وتسن تزوج في طوط بين نساء في قسم بين امائه (ولا قسم) واجب على سيد (الامه وامهات ولاده) قوله تعالى فان ختمن لا تدواوا واحدة أو ملكك ابائناكم (بل يوطى السيد (من شاء) منهم (مق) شاء) وعليه ان لا يضمن ان لم ير دستا طاهين (وان تزوج بكرة) ومعه غيرها (اقام عند صاحبها) ولو أمده زهدز على نكاحه (و) ان تزوج (نساء) اقام عندها (ثلاثة) ثم دار حديث في ثلاثة عن انس من السنة اذا تزوج البكر على التيب اقام عند صاحبها سبعة ارقم واذا تزوج التيب اقام عند امهات لا قسم قال أبو قتادة بن شهاب قلت ان أنارضة الى التي سلى الله عليه وسلم رواه الشيبان (وان أحببت) التيبان فقيم عندها (سبعة اقل وقسم مثلن) أي مثل السبع (اليوان) من ضمان الحديث أم سلمة ان التي سلى الله عليه وسلم لما تزوجها اقام عند امهات ثلاثة ايام قال انه ليس طهر ان على اهل فان شئت سبعت فتواو سبعت فانسبت لتساوي واه أحدوسم وغيرها

(فصل في التشويع) وهو ما نزل من التشويع وهو ما رقع من الارض فكانها زعمت موتت محافرق عليا من المعترة (فان ظهر منها امارته بان لا يصح الى الاستمتاع أو بحبه منبره) مستحقا (أو متكرره عظما) أي خوفنا الله تعالى وذكره بالواجب لله عليها

الى الله الطلاق لا يشتمله على ازالة النكاح المشتمل على المصالح المذنبه اليها (و يستحب قصره) أي لنصره ما يستداه النكاح في حال الشقاق وحال خروج المرأة الى المخاضه ليزول عنها الضرر وكذا في ترك مساعده أو صفة أو نحوهما وهي كالجزء من أن تخلع أن تركه حق الله تعالى (ويجب) الطلاق (للايلاء) على الزوج المولى الذي أباي القيتة (و يجوز بالمبدعة) أي بأي يات (و يصح من زوج مكلفه) زوج (غير يمينه) أي الفلاق بأن يعلم أن النكاح يزول بالمعوم حديثهما الطلاق بأن أخذ بالساق وقسم (ومن دال منه معنوا) كجنون ومغنى عليه ومن به رسام أو شغاف أو تم من شرب سكر أو أكل نجا ونحوه لتدناؤه وغيره (أو وقع طلاقه) أقول على رضى الله عنه كل الفلاق جائز لأطلاق المقننه ذكره البخاري في صححه (وعكسه الأثم) أي يقع طلاق الكران طوعا ولو غلط في كلامه أو سقطين من الأديان ولو أخذ بهما راقوا المولى قبل بغيره العقل فراقا أو قننه أو وسرة (ومن أكره عليه) أي على الطلاق (ظلمًا) أي بغير حق بخلاف قول أبي الفتح فاجبه الحاكم (بإيلاء) أي بقوله يمين من ضرب أو خنق أو نحوهما (أو إلى الزوج) أو وفاء أو أختمال بضره أو عدمه باحدا) أي عدم المذكورات من الإيلاء أو لوفاء أو أختمال (بضره فإل) على ما عده به بسلطانه أو قلب كضرب ونحوه (يطلق) الزوج (إيقاعه) أي إيقاع ما عده به (طلاق) بتمامه لم يقع الطلاق حيث لم يرفع عنه ذلك حتى يطلق لخديث عائشة مرفوعه ما لا يطلق ولا عتاق في إعتاق ربه أحد أو يوجد أو ابن ما جده أو إعتاق الأكرام من قصد إيقاع الطلاق دون دفع الأكرام أو دفع طلاقه كمن أكره على طلقه فطلق أكثر (أو يقع الطلاق) بأشياء لا يقع (في نكاح) مختلف فيه (كلاوي ولو لم يهرمه مطلق ولا يستحق هونها مثل عليه ولا يكون بها) أي ينعى يقع

١٥٤

محكمة من قضاة مع العلم أي مع علمها بعدم دقائه بما يشترط عليه لأن لم تمل لأن الاختيار والاستماع
والتمكين منه قبل العلم بعدم دقائه لأن موضوعه لم يثبت فلا يكون له أثر كسط الشفعة قبل البيع ومن
شرط أن لا يضر بها من قبل أبوها فاعتاد أحدهما بل الشرط (و) انقسم ثانياً من الشروط في النكاح
(التامد) وهو (فوطن نوع) منهما (يطل النكاح) من أصله (وهو) أي نوع الذي يطل النكاح من أصله
أحد ثلاثة شيء: نكاح الشغار مثله (أن يزوجه) أي يزوجه رجل رجلاً (موليته) شرط أن يزوجه إلا أن
موليته ولا مهر بينهما) قبل انقاسي هذا النكاح فقلوا تشديداً في التصحح ورفع الكسرة له ليحول بحال بشر
الكسرة في وقوع وجهه ليحول ولا يختلف في رواية من أحد أن نكاح الشغار فسد رواه عنه جماعة زعموا أن يسل
على واحدة منهما مع دراهم معلومة مهر الأخرى قال في الإصناف رجلاً يبيع كل واحد منهما دراهم معلومة
مهر الأخرى لم يصح على الصحيح وقبل يطل الشرط فسد انتهى فان موهبهما مستقلاً ولا يسل مع النكاح
وإن سمي لأحدهما صح نكاحهما فقلنا ثانياً من الثلاثة أشياء المصلحة في نكاح رجلاً وهو ما أشار إليه

أى الزوج في الطلاق
(كهو) فيصح توكيل
مكلف وغير مكلف
(وطلاق) الوكيل
(واحدة) قط (و) طلاق
في غير وقت بدعة (متى
شاء إلا أن يمينه وقتا
ويبدأ) فلا تعدلها
ولا يملك تعليق الإجماله
(واصره) إذا قل لها
طلاق نفسك (كوكيل في

طلاق نفسها) فلهذا أن نطلق نفسها بالطلاق بغير رجوع
 (فصل إذا طلقها مرة) في طلاق واحدة (في طهر ليصاح في وقتها حتى تنقض عدها فهو سنة) أي فهو إذا الطلاق موافق السنة
 قوله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعلن من غير رجوع لكن يستثنى من ذلك أولطفا في طهر متعقب
 لرجعه من طلاق في بيض فبعدة (وتحريم الألات ذ) أي يحرم إيقاع الثلاث ولو بكلمات في طهر لم يبرهناه لا بدرجه أو عند روى
 ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر فمن طلق زوجته ثلاثا بكلمة واحدة وقع الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجا
 غيره قبل الفسوخ كان ذلك أو بعده (وإن طلق من دخل بها في بيض أو طهر وطئ فيه) ولو استنحلها أو ذالوعلق طلاقتها على نحو
 أكلها مما يتحقق وقوعه عنها (فعدة) أي فذلك طلاق بدعة محرمة (يقع) لحديث ابن عمر أنطلق امرأته وهي حائض فخرج
 النبي صلى الله عليه وسلم بعينها راه الجماعة إلا أنتمدني (ومن رجعا) إذا طلق من البدعة لحديث ابن عمر (ولاست ولا
 بدعة) في زمن أو عند (خيرة وأيسة وغيره من دخولها ومن ين) أي ظهر (جلوا) هذا إذا لم لاحدا من انطلاق السنة بطلقة
 بدعة طنقة وقد نفي الحال الآن يريد في غير الأيسة إذا صار من أهل ذلك كان فالحال لماسة وبدعة
 جديدة في الحال والآخرى في ضد حالها إذا (ومرجعه) أي صرح بالطلاق وهو بدعة (لفظ الطلاق وما يفسر منه)
 يكمل فتن وطلق ومطلقة اسم مفعول (غيره) كلفي (د) غير (مضارع) كملقتي (د) غير (مطلقة اسم فاعل)

نردن لان ذلك يطل الوفاة (و يحتمل) قوله (لا اختارى) شديدا واحدا المجلس المتصل ملامز دعاهما) بان يقول لما اختارى شديدا
مضى شئت او اى عدد شئت فيكون على ما قيل لان الحق قد قدوكلها فيمروك كل على انسان خوم مقامه واخر بالمتصل على ما تشاعلا
بما طمع قبل الاختيار هاقبيل بموسفة اختيارها اخترت نفسى او بى والاراج فان قلت ان اخترت زوجى او اخترت فاطم بقمع منى (فان
ودت) الزوجة (او وطئها او طلقها او فسخ) اختيارها قبله (طل خيارها) كاستى الوفاة من طلق في قلب الزوج . نلفظ به نوسر لسانه
وقم وميز وميزة بقتلانه كباختين فيما تقدم (بما يصح بغيره بعد الاطلاق) وهو غير الزانية روى عن عمر وشبان
وزيد بن عباس (فيما لمن كلمه روى عنه) هو (تلاوا) على (المبدأتين) حرقا فترجعا معا ومرة لان اطلاق خاص حق لزوج
فاعتبر فيه (فان قال) هو (انت لطلاق او) انت (طلاق او) قال على الاطلاق وقال (يأزى) الاطلاق (دفع ثلث نانيته) لان اطلاقه بمقتل
ذلك (والا) يؤيد ذلك (فواحدة) على الابل عرفه كذا قوله الاطلاق لازم على وعلى غيره صريح متجزا ومعلقا وعملوا به وان افاه من
معه عدد دفع بكل واحدة طلقه تام تكن فيه اوسبب خصمه باسدا من واذا قلنا انت طالق ونرى ثلاثة وقت بخلاف انت طالق
واحدة فلا يشع به ثلاثا وان زاه (وبقم بلفظ) انت طالق (كل الاطلاق او لكثرة او بعد لخصا او اربع او نحو وقت ثلاثا ولو لوى
واحدة) لانها لا يجهل اقله كقولها يا ما طالق وان قال انت طالق اخذ الاطلاق او اطره او اعره او لمه (فانما وعظم الجبل فلفظة
ان لم يوا كبر (وان طلق) من زوجه (عصرا) كيد او اسبع (او طلق منها) جزا مشاعا) كصف وسدس (او جزا) (مينا)
ان قال ما زوجه ولا طلق (او قال) لزوجه انت طالق (نصف
كصفها التوفيق (او جزا) (سهما) ١٥٦

وان لم يخل ثلاثا واحدة (واذا قل) لزوجه (انت طالق في هذا الشهر او) هذا (اليوم طلق في المال) لا تجعل الشهر او اليوم طلقا
 فلا يوجد ما ينسج له وقع لوجوب دفعه (وان قال) أنت طالق (في غد او) يوم (البت او) في (رمضان طلق في اوله) وهو طوع الفجر
 من الغد او يوم السبت وغروب الشمس من آخر شعبان لما تقدم (وان قال: زنت) ان الطلاق بما يقع (آخر اجل) أي آخر هذه
 الاوقات التي ذكرت (دين وقيل) بمنه سكران آخر هذه الاوقات وسقط منها فارتدت فانك لا تخاف ظاهرها فقهه بخلاف أنت طالق
 قلدا او يوم كذا فلا بد من ولا يقبل منه انه اودا آخرهما (و) ان قال (أنت طالق في شهر) مثلا (طلعت عند انقضائه) روى عن ابن
 عباس وابي ذر فذكر ن وقت لا يقع ولا يبرح فقلت لا يجعل الطلاق غاية ولا غاية لا آخر ما بعد الاية لاوله (ان ابن زياد) روى عنه (في
 الحال فيقع) في المال (و) ان قال أنت (طالق اني سنة تطلق) (اقتضاه) (ثني عشر شهرا) لعله تعالى ان عدة الشهور وعند الله انقضت
 شهرا أي شهرا السنة وتعتبر بالاحقة وبكامل الحلق في اتمامه بقصد (ظن عرفا) أي السنة (بالمال) كقولها أنت طالق اذ مضت السنة
 (طلعت بالسلاخ في الحجة) لان اللفظ المحصور يوكذا اذا مضى شهر فانت طالق تطلق بعض ثلاثين يوما واذا مضى الشهر
 فبأسلاخه وانت طالق في أول الشهر تطلق بدخوله في آخره تطلق في آخر جزئ منه

(باب تعلق الطلاق بالشروط)

أي ترسيبه على شيء حاصل أو غير حاصل بل أو إحدى أو اثنتين (لا يصح التعلق (الامن زوج) يحل الطلاق فلو قال ان تزوجت امرأت
 أو ثلاثة فهي طالق لم يقع بزواجه ١٥٨ حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا لا تدل ابن آدم فيما

لا يثبت ولا ينفق فيها
 لا يثبت ولا يطلاق فيها
 لا يثبت رواه أحد وأبو
 داود والترمذي وحسنه
 (فإذا علقه) أي علق
 الزوج الطلاق (بشرط)
 متقسم أو متاخر كان
 فصلت الآثار فانت طالق
 أو أنت طالق ان قلت (لم
 تطلق قبله) أي قبل وجود
 الشرط (ولو قال صحت
 أي جعلت ما علقته لم تجعل لان الحلق يعلق بالشرط فلم يكن له فيه ركن أراد تجعل طلاقا سوى
 الطلاق المعلق وقع فلا يوجد الشرط أي يعلق به الطلاق وهي زوجته وقع أيضا (وان قال) من حلق الطلاق بشرط (سبق لساني بالشرط
 ولم أردد وقع) الطلاق (في الحال) لانه أتى على نفسه بما هو أعظم من غير تهمة (وان قال) لزوجه أنت طالق وقال أردت ان قسمت
 يقبل) منه (سكا) لعدم ما يدل عليه وانت طالق محرصة فلو نسبنا فتح محرصا (وأدوات الشرط) المستعملة قالوا (ان) بكسر الهمزة
 وسكون النون وهي ام الادوات (واذا وقع) أي يقع الهمزة وتشد بداليم (ومن) جتمع اليه وسكون النون (وتكلموا هي) أي كلما
 (وجدها لتكرار) لانها تسمى لوقائع تسمى بمعنى كل وقتا معلق فهي اسم زمان بمعنى أي وقت يعني اذ لا تقتضي التكرار (وكلمها)
 أي كل أدوات الشرط المذكورة (ومنها) وخشمال (بالام) أي بدون لم (أو نية) فقرأ أو قر يته أي قر نية الفور (المتأخر) هي (مع لم
 للفور) (الامع نية) التأخر أي وقته (لان) ظاهرا فخر حتى مع لم (مع عدم نية) فقرأ أو قر نية (قال) لزوجه (ان قلت) فانت طالق
 (أو اذا) قلت فانت طالق (أو متى) قلت فانت طالق (أو أي وقت) قلت فانت طالق (أو من قامت) منسكين فهي طالق (أو كلما) قلت فانت
 طالق (في وجود) القيام (طلعت) صهيرون بعدة أي من زمان الحلق (وان تكرار الشرط بالمعلق عليه) لم تكرر (لمنت) لما تقدم
 (الأي كلما) فيستكررها الخت عند تكرار الشرط للمسبق (و) ان قال (ان لم اطلق فانت طالق ولم يزوج) وقاوم ثم قر نية فبقر ولم
 يطلقها طلعت في آخر حية أو لمسلمة (لا يعلق الطلاق على ترك الطلاق فاما ترك الزوج فقلد وجد الترك منه وان ماتت هي فانت
 طالق لا يزوجها (و) ان قال (مت لم) اطلق فانت طالق (أو اذا لم) اطلق فانت طالق (أو أي وقت لم) اطلق فانت طالق ومضى من يمكن

لا يثبت ولا ينفق فيها
 لا يثبت ولا يطلاق فيها
 لا يثبت رواه أحد وأبو
 داود والترمذي وحسنه
 (فإذا علقه) أي علق
 الزوج الطلاق (بشرط)
 متقسم أو متاخر كان
 فصلت الآثار فانت طالق
 أو أنت طالق ان قلت (لم
 تطلق قبله) أي قبل وجود
 الشرط (ولو قال صحت
 أي جعلت ما علقته لم تجعل لان الحلق يعلق بالشرط فلم يكن له فيه ركن أراد تجعل طلاقا سوى
 الطلاق المعلق وقع فلا يوجد الشرط أي يعلق به الطلاق وهي زوجته وقع أيضا (وان قال) من حلق الطلاق بشرط (سبق لساني بالشرط
 ولم أردد وقع) الطلاق (في الحال) لانه أتى على نفسه بما هو أعظم من غير تهمة (وان قال) لزوجه أنت طالق وقال أردت ان قسمت
 يقبل) منه (سكا) لعدم ما يدل عليه وانت طالق محرصة فلو نسبنا فتح محرصا (وأدوات الشرط) المستعملة قالوا (ان) بكسر الهمزة
 وسكون النون وهي ام الادوات (واذا وقع) أي يقع الهمزة وتشد بداليم (ومن) جتمع اليه وسكون النون (وتكلموا هي) أي كلما
 (وجدها لتكرار) لانها تسمى لوقائع تسمى بمعنى كل وقتا معلق فهي اسم زمان بمعنى أي وقت يعني اذ لا تقتضي التكرار (وكلمها)
 أي كل أدوات الشرط المذكورة (ومنها) وخشمال (بالام) أي بدون لم (أو نية) فقرأ أو قر يته أي قر نية الفور (المتأخر) هي (مع لم
 للفور) (الامع نية) التأخر أي وقته (لان) ظاهرا فخر حتى مع لم (مع عدم نية) فقرأ أو قر نية (قال) لزوجه (ان قلت) فانت طالق
 (أو اذا) قلت فانت طالق (أو متى) قلت فانت طالق (أو أي وقت) قلت فانت طالق (أو من قامت) منسكين فهي طالق (أو كلما) قلت فانت
 طالق (في وجود) القيام (طلعت) صهيرون بعدة أي من زمان الحلق (وان تكرار الشرط بالمعلق عليه) لم تكرر (لمنت) لما تقدم
 (الأي كلما) فيستكررها الخت عند تكرار الشرط للمسبق (و) ان قال (ان لم اطلق فانت طالق ولم يزوج) وقاوم ثم قر نية فبقر ولم
 يطلقها طلعت في آخر حية أو لمسلمة (لا يعلق الطلاق على ترك الطلاق فاما ترك الزوج فقلد وجد الترك منه وان ماتت هي فانت
 طالق لا يزوجها (و) ان قال (مت لم) اطلق فانت طالق (أو اذا لم) اطلق فانت طالق (أو أي وقت لم) اطلق فانت طالق ومضى من يمكن

بلغتها

[illegible]

باعتها تامة ولحقونه اذا عقلت الخيار حيث تدون الى

• (باب حكم العنوب في البكاح وأقسامها) •

أى أقسام اليهود: (المتبنية للغير ثلاثة) منها (قسم يحسن بالرجل) ومنها قسم يحسن بالمرأة ومنها قسم
يحسن بين الرجل والمرأة موزوناً بموت المرأة أو لكل من الزوجين أو أحدهما ^{٢٠} يرضى بالجلعة عن عمر
ابن الخطاب وابنه عبد الله وعبد الله بن عباس ويخالف جابر بن عبد الله الشافعي وإسحق (وهو) أى القسم
المتحسب بالرجل ثلاثة أشياء أحدها (كونه) أى كون الرجل (قد قطع ذكره) كله أو بعضه ولا يرق منه
ما يمكن به جماع ومضى ذى الزوج استحسان الجماع عانى من ذكره أو أنكرت المرأة فاه يقبل قولها في عدم
إمكانه الثاني ما أشار إليه بقوله (أو) فطعت (نفسه) أو وضعت بضائه أو سئل (أو) وجدت تزوجها (أو) أشل
فلها الفسخ في الحال) الثالث ما أشار إليه بقوله (وإن كان عتيماً) لا يملكه الوطء ولو لكبراً وأمه من المؤمنين هو

الحقيقة ان النصف لا يعرف الا بوجود الجميع لان أيام الحيرة قد تطول وقد تقصر فلا ظهرت تينا لمدة الحيرة ففتح
الخط الاول في نصفها وتسمى ايضا انكر قوما لكن اضررت بعضي فانت طالق وادعته بخلاف هو قيام وان قال ان ظهرت فانت
طالق فلا كانت حاشا لظفت ما قطع الهمم والا فلا ظهرت من حصة مستقيمة

(فصل في تعليق الجبل إذا قلته بالجبل) فهو ان كنت حاملًا فانت طالق (فربما لا قل من سنة أشهر) من زمن الحضور أو كان بلا
 لا م لأربعين أربع سنين أو بلا بعد حلقه (فلقت من حلق) لا اثنين انما كانت حاملًا أو الام طالق وهو طوقا قبل استبراءها (وان
 ال) زوجته (ان لم تكن حاملًا فانت طالق حرم وطوقا قبل استبراءها خاصة) موجودة أو مستقبلة أو ما دام لم يطأ بعد خالوا أو غير
 طوقا في) الطلاق (الباش) دون الرجوع (وهي) أي مستقبلة لم تكن حاملًا فانت طالق (عكس) المستقبلة (الاولى) وهي ان كنت
 حاملًا فانت طالق (في الاستحرام) فان ولدت لا أكثر من أربع سنين فقلت لا اثنين انما تكن حاملًا وكذا وان ولدت لا أكثر من سنة أشهر
 تكن بلا لأن الأصل عدم الجنون قال ان حلت فانت طالق لم يرض الا بصل وتجسد لا يطرقا لان طوقا في ظهور حلقه قبل حلق ولا
 أكثر من مرة كل طهر (وان علق طلقه ان كانت حاملًا بد كروفتين) ان كانت حاملًا (بأش) فوئجهما طلقت ثلاثا بالأكروا بعدة أو التي
 تفتين (وان كان مكانه) أي مكان قوله ان كنت حاملًا بد كروا فانت طالق طلقه وان كنت حاملًا بأش فانت طالق تفتين (ان كان جفت أو ما في
 طلقك) بد كروا فانت طالق طلقه وان كان أشي فانت طالق تفتين وانهما (تطلقهما) لأن الصيغة المذكورة تقتضي حصر الجبل في
 المذكورة أو لاؤه فإذا أراد حمل تمضي ذكره ولا والله فلا يكون المطلق عليه مروجًا

فصل في خلقه بالولادة يقع ما علق على ولادته الفاعلين فيه بعض خلق إنسان لا بالقاء علقه ويصورها (إنما سلق طامة على الولادة بذكره وملتقين) في الولادة (بأنى) بأن كل إنسان قد ذكرنا فأتى طلاق طلقه وإن وُلدت (بأنى) فأتى طلاق طلقته (فولدت كرم) ولدت (بأنى) كما كان المولود (أو ميتا طلق بالول) ما علق به فيقع في المثال طلقه وفي عكسه تتناوب (وإنما يأتى في قول طلق به) لأن العدة تقتضيه وضعه فمادامه لا يأتى طلق به كقولهم أتى طلق مع اتضاعه ثلاثون ولدتها مع ما طلق ثلاثاً (وإنما شكل كشيء وضعها) (بأنى) لم يسطع وضعها معاً أو مفرقين (فواحدة) أى فروق طلقه واحدة لأنها لم تتقنه وماز دعيها شكر لأنه

(فصل في تعليمه بالطلاق) فاعلمه على الطلاق بلا قال انطلق فانت طالق (ثم علمه في القيام بان قال ان قمت فانت طالق) (أو علمه على القيام) ثم علمه على وقوع الطلاق) يا قال ان قمت فانت طالق ثم لم يأن وقع عليه طلاق فانت طالق (وكانت طلاقين فيهما) أي في المستين واحدة فبقيها هو أخرى بتلقيها الحاصل بالقيام في المرة الأولى لان طلاقها ويرد لصحة طلاق طلاق الثانية طلاقه بالقيام وطلقة بوقوع الطلاق عليها بالقيام وان كانت غير مدخول بها فاحدة فقط (وان سلك أي الطلاق حتى قيامها) بان قال ان قمت فانت طالق (ثم عاق الطلاق) على طلاقها فقامت فواحدة (فبقيها هو لم يطق) على الطلاق لا لم يطلتها (ون قال لزوجه) (كالمطلقة) فانت طالق (أو قال) كالموقع عليه طلاق فانت طالق فوجدا أي الملاقاة في الأولى وروى عنه في الثانية (مطلق في الأولى) وهي قوله كما لم يطلها فانت طالق (مطلقين) طلاقه بالتنجز وطلقة بالمعلق عليه (و) مطلق (في الثانية) وهي قوله كالموقع عليه طلاق فانت طالق (ثلاثا) ان وقت الأولى والثانية ١٦٠

قال ان وقع عليك طلاق
فانت طالق قبل ثلاث
قال انت طالق ثلاث
طلقة بالمتجر وتضمن
المعلق ويطو قوله قبله
وتسمى السريجة
(فصل)
في طليقه بالخط (اذا
قال) زوجته (اذا خلعت
بطلاق فانت طالق ثم قال
ها) انت طالق ان قمت

أَوَان لَمْ يَقْوَى أَرَان هَذَا الْقَوْلُ لِقَوْلِهِ أَوْ تَصْدِيقِ جِرْ أَوْ تَكْنِيهِهِ
(طَلَّقَتْ فِي الْحُلِّ) لِأَنَّهُ قَوْلُ الْمَعْنَى الْمُتَصَرِّدِ بِالْحَقِّ مِنَ الْحَقِّ أَوْ الْكَفِّ أَوْ التَّائِيدِ (لِأَنَّهُ عَلَيْهِ أَيْ الْمَطْلُوقُ) طُلُوعُ لَشَمْسٍ وَنَحْوِهِ
(كَقَدُومِ زَيْدٍ أَوْ مِشْيَا لَهُ) أَيْ التَّطَلُّقُ الْمَذْكُورُ (شَرْطُ الْحُلِّ) بِعَدَمِ شُعْنِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُقَصَّدِ بِالْحُلِّ (وَمِنْ قَالُوا زَوْجَتَهُ (أَن
حَلَّقَتْ بِهَا قَلْبًا فَتَطَلَّقَ أَوْ) قَالُوا (أَن كَلَّمَتْهَا طَالِقًا أَوْ أَعَادَ مَرَّةً أُخْرَى طَلَّقَتْ) طَلَّقَهُ (وَاحِدَةً) لِأَنَّ أَعَادَهُ سَلَفَ وَكَلَامَهُ (وَأَن
أَعَادَهُ (مَرَّتَيْنِ) طَلَّقَتْهُنَّ (تَتَابَعًا) أَن أَعَادَهُ (ثَلَاثَ ثَلَاثَ) طَلَّقَتْهُ لَاحِقًا لِأَنَّهُ مَرَّةً يَوْجِدُ فِيهَا شَرْطُ الْمَطْلُوقِ فَيَعْدُ شَرْطُ طَلْقِهِ مَرَّةً أُخْرَى بِإِلْتِقَائِهِ

افهامها فی ان سفت جلافتو غیر المدخول بها تبیین بالا دیرو لا تحقیقینه الثانية ولا الثالثة فی سئلة اکلام
 (فصل) فی تعلیمه بالکلام (اذن) ان زبونه زان کلک فانت طابق قسقیق اوقال) زجر الم (تعی) واستکی طلفت) اتصل ذلک
 ویمینه اولوا وذا رسمه تخ کره سو فعال الکاذب علیه لعنة الله نحوه حث لانه کلک امام نو کلاما غیره ۱۰ علی مابیری (و) من
 قار لزبونه (ان بداعن الکلام فانت طابق قائل) (ان بداعنه) ای کلام (فیدی حراصل یمنه) لا عا کلوه و لا یبرکن کلامه
 لما بعد فلک انباء (مابیر شوعم البینه) فی مجلس آخر (نظن) نوی ذلک غلی مابیری همان بداعنه کلام حقیق بعد هوان و باها به افکت فی عینها
 وان قال ان کلت زیدا فان طابق قلمته حث ولو لم یسمع زید کلامه لا تحفته او شغل بر نحوه او کان مجنونا او سکرانا فیسمیع لولا مانع
 و کذا لو کتبته او راسته ان لم یرومه افهمو کذا لو کلت غریع ووزیر یسمع قصده بالکلام لان کلمه مستا او فانی او غنی علیه او

تا نما آردھی مجنونه او اشارت الہ

(فصل في تليفه بالاذن) اذا قال (ان خرجت بغير اذني او) ان خرجت (الا اذني او) ان خرجت (حق اذني او) قال لها (ان خرجت الى غير الحمام بغير اذني فانت طالق فخرجت مرة فاذنه ثم خرجت بغير اذنه) طلق ولو جرد الصفة (او اذن لها) في الخروج (ولم تعلم) بالاذن وخرجت طلق لان الاذن هو الاعلام ولو لم يعلمها (او خرجت) من قال لها ان خرجت الى غير الحمام بغير اذني فانت طالق (تريد الحمام غيره) او دخلت منه الى غير (طلق في الكل) لانها اذا خرجت للحمام وغيره فقد صدق عليها انها خرجت الى غير الحمام (لان اذن لها) (فه) أي في الخروج (كلمات) فلا يحنن بخرجها بذلك لو جرد الاذن (ان قال) لها ان خرجت (الا باذن زيد) فانت زدي ثم خرجت فلا حنت عليه

الخلقة فرقا بالدم هو تلاحم الشفرين وان فركن باصل الخلقة فقرءاء وعقلاوا الفرج لم هذا يسد
الفرج والعقل ودم يكون في الخلقة التي بين مسلكي المرأة فيضيق فرجها فلا يسهل فيه الذكر الثاني
الثاني من القسم المختص بالمرأة ما شاربها بفرجها (أوبه) أي الفرج (بهر) وهو ثقب في الفرج شوره
الوطء (أو) بافرج (فرج) سبالة أو كونه اقطة بافترقا من سيلها) أو ما بين يخرج بولومنى (أو)
كونها مستعاضة في الأصبع القسم الثالث من العيوب البتة للخباء في النكاح ما شاربها بجزءه (وقسم
مترك) يعني بين الرجال والنساء (وهو الجنون ولو أحيانا) متى ولو كان يضيق في الأحياء (والجذام والبرص
وبخر الفم) وهوته خالي في الفرج وعقل بعض نكاحا باستعمل البخر السوادى وأخذ في كل يوم ورقة آس
معز فيه فتوقد اجسم بفسد الجوزة وتستعمل الكرض ومضع لتضع فيه ماء وأمسك ان ينفى
القمير يزل البخر (والياسور والياسور) وهو مادا أن في المنطقة ظا بالسور منه ما هو ناتي كالقدس أو كالخص
أو كالتب أو كالتبوت منه ما هو داسل المقعد أو تبوت منه لمن ذقتا إلى جاسيل وإلى الجاسيل والناسور

[illegible]

وكذا الوعد ما يلزم صدق شبهة بيان خلاف ظنه بحيث في طلاقه عتاق دون من يلقه تعالى (وان فعل بضمه) أي بضم ما حلف لا يخطئ
 (البحث الآن يشوبه) أو يدل قرينة عليه كإخراجه من حلف لا يشوبه هذا التور (وان حلف) بطلاق أو غيره (اليعانة) أي شيئا
 حسنه (لهما لا يخطئ كله) فمن حلف لا يمكن هذا اللفظ لم يرضى بكلمة كل لأن اليمين تناولت فعل الجميع فلم ير لا يخطئه وان تركه
 مكرها أو باليمين ومن عتق بيمينه كزوجته قولا ما إذا فقهه فمعه كلفه ومن حلف لا يخطئ لم يخطئ بغيره فاقطع طعنا ما لم يخطئ
 وغيره بحث (باب التأويل في الحلف) بطلاق أو غيره (ومعناه) أي معنى التأويل (ان يراد به) بلفظ ما أي معنى
 (مختلف ظاهره) أي يظهر فقله كونه بناء على طوائف بانه ونحوه (فأذا حلف وتأول في يمينه قسقه) أي تأول ولا يثبت (الآن
 يكون ظاهرا) بحلفه فلا ينقضه التأويل لقوله عليه السلام يمين على ما صدق قلبه صاحب شرع واده سلم وغيره (فان الله ظالم من يدع ذلك
 حق له) أي لا يخطئ (باب التأويل) أي عند الحلف (ودعه بكانة) حلفه (قوى غيره) أي غيره كما كان أو غيره (أو قوى) أي الذي لم
 يثبت (أو حلف) من ليس ظاهرا بحلفه (مقر يدهم أو قوى) أي كانا (غير مكلف) أي أشار إلى غيره مما لم يثبت (أو حلف على امرأته
 لا حرقت من شيئا فعتاقه في وديعه ولم يشده) أي لم يثبت الحلف على الرقة (البحث في نقل) في التأويل الملتزم (وروان خيانة ليست
 سرقة فان قوى بالسرقة تخيانته ولكن سببها من الذي هيجهما الخيانة بحث (باب الثاني الملاقاة) أي التردد في
 وجود فقله أو عدده أو شرطه (من شئ في طلاق أو شئ في شرطه) أي شرط الطلاق الذي علق عليه وجودها بمن أو عددا (بأن لم يزل
 الطلاق لا يملك شرطه حتى يبين خلافه ١٦٢ قال الموفق ولو عزم التزام الطلاق (وان) تبين الطلاق (شئ في عدده فقله)

<p>أفروح خاتمة تحدث في المقدمة بسبل منها سدد (واستعلق ليول أو) استطلاق (الفاظ فيفسخ بكل حجب تقدم) سواء كان محصاة أو غير ذلك (لا يشبه) أي غير ما ذكر (كسر جوهو وور قطع بدو وجل وعسى ونرس أو طوش) وقراء لا ربح له وكون أدمها عسما أو غير ما جاد أو سوا ناجدا أو كسبا لا لأن ذلك كله لا يمنع الاستمتاع ولا يثبت فيه في كل في شرح المنع ولا تعلم في هذا خلافا بين أهل العلم إلا الحسن فانه قال اذا وجد لا آخر عقلا بغيره حباً جاداً بين امره (فضل هو) لا يثبت الحيلوف حيز الابد القدول لعلها به (أي بالعيب) وقت العقد قال في الفرع ومضى زال العيب فلا يفسخ وكذا ان علم حال العقد (والفسخ على التراضي) لا خيار فيه ففسخ ضرر متحقق فكان على التراضي كغيره القصاص (لا يفسخ في العنة إلا بغيرها) أسقطت شيء من الجوار بعتنه أو (رضيت) به عينا (أو بغيرها) بوطئه في قبلها (لا يملك ثمنها من الوطء) لا واجب عليها ففسخ أو (الفسخ) أو (سقط) خيار من له خيار (في غير العنة) خيار شرط وخيار عيب (بالقول) كقوله أسقطت الفسخ (و) سقط</p>	<p>محلا باليمين وطرحا للثالث (وتابع) المشكوك في طلاقها ثلاثا (ه) أي الثالث لأن الأصل عدم التحريم وبيع من حلف لا يخطئ معينه أو غيرها اشبهت بغيره من أهل غيره مما اشبهت به وان لم يمتعه بذلك من الوطء (فان قال لا امرأته أحدا كما</p>
---	---

طالق) ونوى معيته (طلق النورية) لأنه عتقها بنية فاشبهت بالوطء (والا) بنومعته طلقه
 (من فرعت) لأنه لا سبيل إلى معرفة الطائفة منها ما عتقت من الفرع لا ما طرقت شرعي لاخراج المجهول (كن طلق أحدا) ما
 أي أحد زوجة (بأن أو سبها) فغيره بينهما أتمد وبجيب فقتلها إلى الفرقة وإن مات آخر عودته (وان تبين الزوج بان ذكر (ان
 للطفة) المعينة النسبية (غير التي) فرعت دونها (ه) أي إلى الزوج لأنماز وجه لم يقع عليه من طلاق بصره ولا كتابة (مالم تدرج) فلا
 ترد إليه لأنه لا يقبل قوله في طلاق حق غيره (أو) مالم تكن الفرقة بها (ثم) لأن الفرقة حكم فلا يرضه الزوج (وان قال) لزوجه (ان كان
 هذا الطائر خرابا فقلته) أي خدعتا (طالق) وان كان حيا فقلته (أي) خاصة من طلاق (وجعل) الطائر (الطلاق) لاحتمال كون
 الطائر ليس خرابا ولا حيا وان قال ان كان خرابا فقلته (طالق) ولا قلته (أو) لم يوطئها بغيره (وان قال) لزوجه واجبة
 اسمها عند أحدنا (طالق) طلق امرأته (أو) قال لها (عند طالق طلق امرأته) لأنه لا علق طلاق بغيره كما هو القول لما تم طلاقها بان
 ينشأ طالق طلق زوجته (وان قال) أردت الأجنبية (دين) لاحتراق صدقة لأن قلته بغيره (المشبه) منه (حكا) لأنه خلاف الظاهر
 (الأخرى) دالة على إرادة الأجنبية مثل أن يدفع بذلك ظلالا أو يفسد به من مكره فيقبل لوجود دليله (وان قال) بان ظاهرا زوجته
 انت طالق طلق زوجته (لأن الاعتبار في الطلاق بالقصد دون الخطاب) (وكذا عكسها) بان قال بان ظاهرا الأجنبية انت طالق فبات زوجته
 طلق لا يبرأها بصرع الطلاق (باب الرجعة) وهي إعادة طلاقه بغيره (ان) لما كانت عليه بغير عقد قال ابن
 المفسر (في) أهل العلم على أن المهر اذا طلق دون الثلاث لم يعد دون اثنتين (ان) لما الرجعة في العلق (من طلق لا عزم زوجته) (ه) بكتاب

صحیح (مدخلها) أو غيرها جادون ماله من العدد) بان طلق حودون ثلاث أو بعدون تسعين (قوله) أي المطلق كان أو بعدا ولو له
 إذا كان بجنونا (رجعها) مادامت في عدتها ولو كررت (قوله تعالى وجئنهن أحق بردهن في ذلك) أو ما من طلق في نكاح طلاق أو
 عوض أو خالع أو طلق قبل الفسول أو الخلو فلا رجعة له حتى يعقد بشرطه ومن طلق ثمانية بعد طلاقه حتى يتكسح وبغيره وتقدم
 وبأي يحصل الرجعة (بلفظ الرجعت أم آتى ونحوه) نظر بخصها وردت لها أو استكتها أو أهداها (لا) تنسخ الرجعة بلفظ (نكحتها ونحوه)
 كزوجتها لأن ذلك كناية والرجعة استباحة بضع مقصور فلا تفصيل بالكناية (ومن الأشهاد) على الرجعة وليس شرطاً فيها إلا ما
 لا يخفى على قول قل فتشترى أو شاهد أو جهة ذلك أن الرجعة لا تنقضي أو ولي ولا صدق ولا رضا المرأة ولا علمها (وهي) أي الرجعة (زوجها)
 عطف منها ما لم يكن من لم ينفقها (ط) فانزوحات من نفقة وكسوة وممكن (وعلمها حكم الزوجات) من لزوم ممكن ونحوه (لكن لا قسم
 لها) فيصح أن تطلق وتلازم وبالعنف يظهر أو لا يظهر ولها أن تشترط تزويجها في الشرط والخلو قبل طلاقها (وتحصل الرجعة أيضا
 بوطئها) ولزم بنوي الرجعة (والصحة مطلقه شرطاً) كذا جابر أسد الله وقد راجعنا أحسن أو كذا طائفة فتقدمنا اختلاف حكمه فيصح
 (فإذا ظهرت) المطلقه ترجيحاً (من الحيفه الثالثة) ولم تقتل فله رجعتها (وإذا عصى عن امرئ أو ابن معو ذرى الله عنهم لوجود أثر
 الحيف المانع لزوم رجوع من وطئها) غشيت من حيفه ثالثه ولم يكن ارتجعتها لم يقل الانكاح بتدبير أو ما فيه الأحكام من قطع الأثر
 والطلاق والعان والنفقة وغيره ما تمسك بالاختراع ثم (فإن فرغت عدتها قبل رجعتها بابت وصومت قبل عقد جديد) بولي وشاهدى
 عدل المفهوم قوة تعالى بعد رجعتهم أحق بردهن في ذلك أي

(بما يدل على الرضا من وطئ) إذا كان الخبر تزويجاً فإنه يدل على رغبته فيها (أو عكس) من وطئها كان
 اختيارها لأنه دليل على رغبته فيها (مع العلم باليبس) ولا يصح النسخ هنا (أي في خلو العيب) (وفي خيار
 الشرط بلا حكم) (حاكم) في نسخه الحاكم أو يرد قال من له الخيار في نسخه ويصح في قبضة زوج
 والاولى مع حضورها والنسخ لا ينقض عدداً الطلاق وله رجعتها بكنكاح جديد أو يكون عقده على طلاق ثلاث
 حيث لم يسبق له طلاق وكذا النسخ بالإحصار ونسخ الحاكم على المولى ونحوهما (فإن نسخ) (النكاح) (قبل
 الفسول فلا مهر) عليه سوا كان النسخ من الرجل أو من المرأة لأن النسخ إذا كان منها فافترق من
 جهتها ففسط مهرها كما لو فسخت نكاحها بغير رضا زوجة أخرى وإن كان منه فافترق بغيرها بدلت
 بالانكاح فصار النسخ كأنه منها فإن قبل فلا يلزم فسخها عنه كأنه منه لمسوة بتدليه قلنا العرض من
 الزوج في مقابلة منافعها فإذا اختار فسخ العقد مع سلامه فقد عليه رجوع العرض إلى العاقبة منها
 وليس من جهتها عوض في مقابلة منافع الزوج وإنما ثبت لها الخيار لاجل ضرور يلحقها لا لعدم استحقاق

بان طلق المرأة أو
 تسعين أو طلق السيد
 واحدة (ثم راجع)
 المطلقه جيلاً أو تزويج
 البائن (لم يكن) من
 انطلاق (أو قرعاً) من
 من عدده طلاقه (وطئها
 زوج غيره أبداً) لأن
 وطئ الثاني لا يصح
 إليه في الإحصار الزوج
 الاول فلا يصح حكم

الطلاق كوطئ السيد بخلاف المطلقه ثلاثاً إذا أنكحت من أصابها ثم طارقتها ثم عدت لأولها ثم عدت على طلاق ثلاث
 (فصل وإن ادعت المطلقه انضمام عدتها في زمن عكس انضمامها) أي عدتها (قوله) أو ادعت انضمام عدتها (بوضع الحمل السكن
 وأنكره) أي أنكر المطلق انضمام عدتها (قوله) لأنه أمر لا يعرف إلا من قبله وقبل قولها فيه (وإن ادعت) أي انضمام واحدة (الحرة
 بالحض في أقل من تسعة وعشرين يوماً لحظة) أو ادعت أنه في أقل من خمسة عشر لحظة (لم تسمع دعواها) لأن ذلك أكثر من يمكن
 انضمام العدة فيه فلا تصح دعوى انضمامها فإدعائه وإن ادعت انضمامها في ذلك زمن قبل بينة أو لا فلا لأن بعضها ثلاث مرات
 فيه يندرج (وإن بدأت) أي بدأت الرجعية طلقها (فكانت انقضت عدتي) وفي معنى ما يمكن انضمامها فيه (فقال) (المطلق) (كنت
 واجتلت) فتقول أنا لا أعلم بكه ودعواي رجعة بعد انكاح العدة لا قبل لا بينة أنه كان راجعاً قبل ولا نكاحاً أعياطاً متى رجعت
 قبل كجديد أحدها لنكاح ثم يعرف بطلان قبل منه (أو بدأها به) أي بدأ الزوج غيره كتناسلها (فأنكرته) وقالت انقضت عدتي
 قبل رجعتك فتقول أنا لا أعلم بكه في الواقع في الغد أي عن عليه وجرم به أو اقترح الشراوى صاحب التور والذهب في الثانية

القول قوله كأي الأنصاف ويصح في القزوج وغيره وقيل يعني الاتماع المتصني

(فصل إذا استوفى المطلق ما عليه من المطلق) بان طلق المرأة ثلاثاً المبدأ تسعين (حرمت حتى طارها زوج) غيره نكاح صحیح قوله
 تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره بدقوله المطلق من تان (في قبل) فلا يبقى الفسول ولا الخلو ولا البشره تدور

الفرج ولا يشترط بلوغ الزوج الثاني في بقى (ولو) تكن (مراعاة) أول بلوغ عشر العموم ملبس (و) يكفى (في حلها المطلقا) ان لا تنجب (الحقة) كلها من الزوج الثاني (أو قدر ما عجب) أى قطع الحقة لحصول ذوق العيلة بذلك (في فرجها) أى قبلها (مع استأوان لم يتزل) لو جرد حقيقة الوطء (ولا تصل) الحقة ثلاثة (وطء بدو) وطء (شبهة) وطء (ثانية بدو) وطء (نكاح فاسد) لقوله تعالى حتى تتكحل زوجا غيره (ولا) تصل بوطء (في جسد) وقاسواهم صبيحهم فرض: لأن التحريم من الله ليس بوطء فيها الحق الله تعالى يصل بوطء محرم كمرض زينة حتى وقت حلاوة أرنى مسجد ربه (ومن) ادعت طعنه (لمرضه) أى طعنه ثلاثا (وقد ثابت) عنه (نكاح من أحوالها) بوطئه (بها) (و) ادعت (نقضه) عند ثبوتها (أى من الزوج الثاني) (فله) أى لأول (نكاحها) (نقضها) (فبها) أدعته (و) أمكن (ذلك) بلان معنى من يتبع له لا تموت عنه عن نفسها

كتاب الأيلاء

بلد أى الحقة مصلداً إلى بولي واليها المميز (وهو شرط) (حلق) زوج (يمكنه) الوطء (بالقوة) إلى أو مقته) فالرجح (على ترك) وطء زوجته قبلها (أبداً) أو أكثر (من أربعة أشهر) قال تعالى للذين يؤمن من نساءهم تركهن أربعة أشهر (لا) يتزوجوهن محرم ولا يلازم حلق بغير أو متى أو طلاق ولا يلازم على ترك وطء سرية أو تقيده (ويصح) الأيلاء (من) كل من يصح طلاقه من مسلم (وكافرو) حرة (ومن) بائع (وميمون) ضياع وسكران ومريض مرسو برؤوسه (من) أى زوجة يمكن وطء حادو (ليرتد) بها (لعموم) ما تقدم (ولا) يصح الأيلاء (من) زوج (مجنون) ١٦٤ ومنه (عليه) لعدم (تصديق) (الامن

عليه في مقابلته هو خالفه (و) بعد النكاح أو الطلاق يستقر المسمى في العقد كإلزام العيب لا يجب بالقدرة ويستقر بالتحول فلم يسقط بطلان العقد بغيرها (و) يرجع الزوج إليه أى طهر المسمى الذي يوجب حله (على المهر) وهو من علم العيب كمنه من زوجة طهرت ولو وكل ذلك لأنه غيره في نكاح بما ثبت الخيار كان المهر عليه كزوجته بغيره أمه أو أخته فذلك كان لولي علم غيره وإن لم يكن علم فآخر من المرأة فيرجع عليها بغيره مع السدق قبل قول بولي ومحرم في عدم طهره بغيره رجعت زوجة بولي بالثمان على الولي وحده (وان) صلت القرعة من غير فسخ عوت (من) أحدهما (أو طلاق طارئ) (رجوع) به على الآخر (والآخره) قال المتهو وشرحه حوان طابق المصية قبل دخولها وقبل علم بالعيب علم به بدلالة فاعليه نصف المداق ولا يرجع به على أحد لأنه قد رضى بالترامه طلاقه فلم يكن له أن يرجع على أحد أو مات أحدهما أى أحد الزوجين منع بهما أو عيب أحدهما قبل العلم به أى بالعيب استقر الصدق بالملوث وأما الرجوع فلا رجوع (وليس لولي) (غيره) (أو صغيرة) (أو

مجنون)

حتى تشري أنكر أو تولى بدلت أو تهي ملك

وغيره) أى غير المذكور (مول) نصربه مدة الأيلاء (فأما) مضى أو بعد أشهر من بنية (ولو) كان المولى (قنا) لعموم الآية (فان) وطئ ولو بتفريق حقة (أو قدر ما عند عدمها في الفرج) (قد ظلم) لأن القينة لا تلجأ وقد أدى له ولو ناسيا أو جاهلاً أو مجنوناً أو ادخل ذكر قائم لأن الوطء جرد (وال) (حتى) بوطء من أى منها ولم تحسه (أمره) (بالطلاق) أن طلبت ذلك منه لقوله تعالى وإن تزوجوا طلاقاً فإن الله سميع عليم (فان) أى المولى أن فى حوان طيق (طلق) جاك عليه واحدة أو ثلاثاً أو (ش) لقيامه مقام المولى عند استناعه (ولان) (مات) المولى من أى منها (أو) (البر) أى (أو) وطئ (دون) الفرج (فأما) لأن الأيلاء يصح من الخلق على ترك لوطى القبل والقينة الرجوع عن ذلك فلا تحل له أن يمتنع به كقولها (وان) (دعى) المولى (بأنه) (أى) مدة الأيلاء هو لراحه أشهره (ق) لاه الأصل (أو) (دعى) أنه وطئها وحى نيب سدق عيته لاه أمر حتى لا يعلم إلا من جهته (وان) (كانت) (أى) (أى) منها (يكر) أو ادعت أياك أو شهد بذلك) أى بطلانها (مرأة) عدل (سدق) (وان) لم يشهد بكارهية فقرة ويمينه (وان) (ترك) (زوج) (وطأها) أى وطئ زوجته (أو) (أمر) (أمر) (بها) (بلايين) على ترك وطئها (ولا) (أعذر) (له) (فكمول) (و) (كذا) من ظاهره ولم يكرهه ضربه أو حقه أشهره وطئ بولا أمرها بالطلاق فأنى طلاق عليه الحاكم أو فسخ النكاح كما تقدم في المولى وإن انقضت مدة الأيلاء لم يلزمها عند بيع الجاهل أمر أن يني بلسانه حتى قدوت بما حصلته حتى قدوت بولي أو طلق ويملك الصلاة فرض وتحلل من إحرامه وعظم ونحوه ومظاهر لطيفة ثلاثة أيام

مشتق من الظهور وخص به من بين مائر الاعضاء لا تعرض الركوب ولا تسمى الركوب بظهور او المراءى كونه اذا فشت (وهو محرم)
 قوله تعالى وانهم يقولون منكر من القول ووزور (من شبه زوجته او شبه (بعضها) أي حتى ذ وشبه (بعض) من محرم عليه (أو بكل
 من محرم عليه أبدأ ينسب) كلمة أو اخته (أو رضيع) كاخته منه أو بصاحبه كعنايته أو بمن محرم عليه إلى أمد تاخت زوجته وعنها (من
 ظهر) بيان بعض كانه قول أنت على كظهر أي (أو) أنت على ك (رجل) حتى (أو عضو آخر لا يتصل) كبسها أو رجلا
 (بقوله) متعلق بشبه (لها) أي زوجته (أنت) أو ظهورك أو بذلك (على أوصى أو نسي) كظهر أي أو نسي حتى أو بوجه حتى وتصوره أو أنت
 على حرام) فهو مظهر ولو نرى صلاحاً أو عيباً (أو) فإنا أنت على (كلفت) وتسمى (أو نلتزير) (فهم مظهر) جراب من وكذا القول أنت
 على كظهر فلا نه (لا ينسب) أو ظهر أي (أو) أنت أي أو يدوان قال أنت على أو عتلى كفي أو مشل أي وأطلق كظهر أو ان نرى في الكرامة
 وهو عاين وقد (كجوان قال أنت أي أو نرى) فليس ظهر إلا مع زينة أو قرينة وان قال شعر أو سبطه وتصوره كظهر أي فليس مظهر
 (وان قالته زوجته) أي فانتهاه ظاهراً بصير به مظهر منها (فليس مظهر) قوله تعالى والذين يظنون من نسائهم ففهم بذلك
 (وعلمها) أي على الزوجة أن كانت ذلك زوجها (كفارة) أي كفارة الظهار قياساً على الزوج وعليها التكبير قبل التكفير ويكره فداء أحد
 الزوجين إلا أنهما عاضاً بشيء محرم كفي أو (وصح) كظهار (من كل زوجة) (لا من أمه أو أباها) وعليه كفارة بمن لا يصح ممن لا يصح
 طلاقه

وقيل وصح الظهار بمجلا أي نجراً

كانت على كظهر أي (د) وصح

الظهار أيضا (مطلقاً
 بشرط) كمن قات قات
 على كظهر أي (فلا يوجد)
 الشرط (سار مظاهراً)
 لوجود المعلق عليه وصح
 الظهار (مطلقاً) أي غير
 مؤقت كإقدام (د) وصح
 (مؤقتاً) كانت ضلبي
 كظهر أي شهر رمضان
 (طال وطئ فيه كفر)
 كظهاره (وان فرغ الوقت

يجنون) أو مجنونة (أو) سب (أو) رقيق تزويجه عجيب عيار يرد في النكاح لانه فطر لم عاقبه الخط
 والمصلحة ولا حظ طيفي هذا القيد لا لولي حرة مكافئة تزويجها به بل رادها (أو) كزوجه عجيب
 (الوصح) النكاح (ان علم) انه محيل لانه عاكف تسخ اذا علمت بعد العقد استناع صفة أي (والا) أي
 وان لم يعلم الولي انه عجيب (صح) القيد (وزنه التسخ) اذا علم فاق في الاقتاع ويجب عليه التسخ اذا علم انه
 في المضي واشرح وشرح ابن النجار الذي كشفي شرح لوبيد وغيرهم هذا لظالم في التسخ انتهى فانه
 قاله التسخ واللام بلا دفعه في المتن

باب نكاح الكفار

هو وصح حكمه كنكاح المسلم من وقوع الملاقاة بظهار أو الأبداء وجوب بظهور والتسم
 والاباحة للزوج الأول والاحسان ونحوه من المحرمات (فرون) أي الكفار (على أن كسح محرمه) بشرط
 أحدهما ما أشار إليه بقوله (مادامو معتدين لهما) أي بائناً لا مالا يستعدون - ليس من دينهم فلا

زأل الظهار) بمضيه (وبحرم) على ظاهر ومظاهر منها (قبل أن يكفر) كظهاره (وطودوا به) كالقبلة والاستماع بحدوث الفرج
 (من ظاهر منها) لونه عليه السلام فلا تفرحوا حتى تقل ما أمر الله به صفة الترمذي (ولا ثبت الكفارة في الذمة) أي في ذمة المظاهر
 (الابالوط) اختاروا (وهو) أي الولط (العرد) فتمه وطئ لزمته الكفارة ولو مجزئاً ولا يجب قبل الوطء إلا ان شرطه فهو من جهنم
 أراد له يستحلها (ما) ويلزم اخراجها قبله أي قبل الوطء (عند العزم عليه) لقوله تعالى في الصداق من قبل أن يتسألوا من مات
 أحد من قبل الوطء استطلعت (وتلزمه كفارة واحدة بتكريره) أي كظهاره ولو بمجالس (قبل التكفير من) زوجة (واحدة) كالمسلمين
 بالله تعالى (د) تلزمه كفارة واحدة (كظهار من نسائه بكلمة واحدة) بان قال زوجته أنت على كظهر أي لانه ظلم أو واحد (وان ظاهر
 منهن) أي من زوجاته (بكلمات) بان قال لكل منهن أنت على كظهر أي (فببيلة) كفارات (مدونة) لان ايمان منكره على أعيان
 متعددة كان لكل واحدة كفارة كولي كظهر مظهر (فصل وكفارة) أي كفارة الظهار أي الترتيب (عقوبة) فانه لم يجر صام شهرين
 ستين فان لم يستطع أطعم ستين مسكينا لقوله تعالى والذين يظنون من نسائهم ثم يردون لانه لو أقرع مرة واحدة أو المصطفى الكفار ان
 وقت وجوب فلا عسر مرس قبل تكفير لم يجز سوم ولو أيسر لم يلزمه حتى يجزئه (ولا تلزم الرقية) في الكفارة (الان ملكها
 أو أمكنه ذلك) أي ملكها (يؤمن منها) أو مع زيادة لا يصف بما هو نسيه وله سب طاب أو مؤجل لا بهينة بشرط لزوم
 شراء الرقية أن يكون منها (فلا تلعن كفارة نادى) عن (كفارة من يموت) من زوجة ذرة أو قريب (د) فاحسبها (مما احتاجه)
 هو ومن يموت (من مسكن وخادم) صاحب نفسه اذا كان مثله يخدم (ومر كوي عورض بركة) يحتاج إلى استعمال (د) باب

تقبل (واختلاف) من (ما يقوم كسبه عزته) (ومؤنعه) (وكتسعه) (بحاج اليها) (ووافدين) (لان ما استقرت حاجه الانسان فهو كالمعلوم (ولا يجزئني الكفارات كلها) ككفارة الظهار والقتل والوطء في نهار رمضان واليمين بالنفسح (الارقية مؤمنة) لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتعرب ردية مؤمنه فالحق بذلك سائر الكفارات (سلسلة من عيب يضرب العمل ضررا يائنا) لان المقصود تليين الرقيق منافع وتكثفه من التصرف لنفسه ولا يحصل هذا مع ما يضرب بالعمل ضررا يائنا (كالمعنى والشلل ليد أو رجل أو قطعها) أي البدن الرجل (أو قطع الأصبع الوسطى أو السابعة أو الإبهام أو الأربعة من الإبهام) أو اثنتين (من وسطى أو سابعة) وأقطع النضر والنضر مطا (من يد واحدة) لان قطع اليد يزول بالثقل وكذا أخرى لان قطعها استحق بسبب آخر (ويجزئ المذهب) والكتايب لانهم لا يكتفون بالعمل في أكثر الصنائع وكذا مقصود (ولا يجزئ) أهله لان عقوبته استحق بسبب آخر (ويجزئ المذهب) والكتايب اذالم يؤدب (وولدان أو الاحق والمرهون والمجانى) والصغير ولا عرج بيرا (والامه الحامل ولو استتى حملها) لان ما في هذا من النقص لا يضرب بالعمل

(فصل يجب التتابع في الصوم) قوله تعالى في ليل صد فسيام شهرين متتابعين وينقطع صوم غير رمضان ويقع ما نواه (كان فطره رمضان) لم ينقطع التتابع (أو فطره) (فطره) كعبه وأيام تشرى وحض (وحنون) ومرض وخوف ونحوه) كغناه جميع اليوم لم ينقطع التتابع (أو فطره نسيان أو مكرها أو لمذموم ميسر الفطر) كسفر (لم ينقطع) التتابع لانه فطر له لا ينقطع باختيارهما يشترط في المسكين الطعام من الكثرة أن يكون ١٦٦

في فطره فقل من يروى غير محموز وجب أو فطره لا يجزئ غيره ولو قوت بلده (ولا يجزئ) في طعام على مسكين (من البراقل من سدولا من غيره) كالفقر والشعر (أقل من مدين لكل واحد ممن يجوز دفع الزكاة اليهم) لما جتمع الفقير والمسكين وابن السبيل والفقير له لصلته ولو صغيرا لم يأكل الطعام والمسدول يثلث بالمرأى وقد سجد في التسليم (وان غدى المسكين أو عشاءه لم يجره) ولان

لعدم تعلقهم ذلك الطعام بخلافه ولو نذر له ما هم ولا يجزئ تجزؤ ولا التيسير من إخراج إدم مع يجرى (وتجب التوبة في التكفير من صوم وغيره) فلا يجزئ حتى ولا صوم ولا الطعام لانه طهيت نعمة الأعمال بالناموس معتبرتين تبتدئ بالصوم تعيينها جهة الكفارة (وان أسباب الظاهر منها) في أثناء الصوم (بلا أو نهارا) ولو نسي أو مع عذر جميع الفطر (قطع التتابع) لقوله تعالى فسيام شهرين متتابعين من قبل أن تسيما (وان أسباب غيرها) أي غير الظاهر منها (بلا) أو نسي أو مع عذر جميع الفطر (لم ينقطع) التتابع بذلك لانه خير محرم عليه ولا هو محل لتتابع ولا يضروط مظهر منها في أثناء طعام مع ضرره

(كتاب الطمان)

مشتق من الطمان لان كل واحد من الزوجين يلحق به في الخامسة أن كان كاذبا هو شهادته مؤكدة باعان من الجانبين مقرونة بلعن وغضب (ويشترط في حصة ان يكون بين الزوجين) مكاتين لقوله تعالى والذين يرمون أزواجهم فبين قدذب أجنبية حدولا لسان (ومن عرف المرأة لمصحح ناته بغيرها) الخافقه النص (وان جهلها) أي المرأة (فيلقنه) أي لا من يلقنه ولم يلزمه تعليلها (فانما قدق امرأته بالزنا) في قبل أو بد ولو في طهر وطن فيه (فها سقا طالحا) ان كانت محصنة وأتم بران كانت غير محصنة (بالعان) لقوله تعالى والذين يرمون أزواجهم وليكن لهم شهادا الا أنهم سمعوا الآيات (في قول) (الزوج) (قبلها) أي قبل الزوج (أربع مرات) اشهد بالله

(كتاب العدة)

واحدة واحدة بكسر العين وهي التريس العدة وشرا عما فوق من العدة لأن أزمته العدة محصورة مقدرة (تأزم العدة كل امرأة حرة أو أمًا وبضعة بالغة أو صغيرة بوطأمتها (أو تزوجها) بطلاق أو نكاح أو فسخ (خلاها طلوعة مع علمها أو مع) قدرته على وطئها ولو مع ماعتها (أي الوطء معهما) أي من الزوجين كجبهه ورتقها (أو من أحد حملها) كجبهه أو رتقها (أو عمن الوطء (شرا) كصوم وحض (أو وطئها) أي تأزم العدة تزوجه وطئها ثم طرقتها (أو طلقها) أي تأزم العدة متى عمنها طلأ (أو حتى تنكح) فاسد فيه خلاف) كنكاح بالزنى الحاقًا بالصحيح وقلنا نفي فيه الخلاف (وإن كان النكاح (بالطرق) أي إباحة كنكاح خاصة أو معتدة (أو معتدلة) فإمات عنها ولا نفي في طرقتها في الحياة قبل الوطء لأن وجود هذا العقد كعدمه (ومن طرقتها تزوجها (حيث قبل وطء وغلو) بطلاق أو غيره فلا عدة عليها لقوله تعالى إذا حكمتم ثم طلقتموهن من قبل أن يغسوهن فأنكمن عليهن من عدة تعتدوهن (أو طلقها (بعدة) أي بعد النكاح أو الخلق (أو طلقها بعد أحدهما (وهو من لا يوطئ لعله) كالبين دون عشر وكذا لو كانت لا يوطأ مثلها كبنت دون تسع فلا عدة عليها بمرأه زوجة بخلاف المتوفى عنها فتعتد طلاقًا بعد الطاهر إلا أنه (أو تحملت بمرأه زوجة) ثم طرقتها قبل النكاح أو الخلق فلا عدة إلا به السابقة وكذا لو تحملت بمرأه زوجة في المنتهى في الصداق بوجوب العدة الحقوق التسببه (أو قبلها) أي قبل الزوجه (أو لمها) ولو بشرة (بلاخلوة) أي طرقتها في الحياة (فلا عدة) إلا به السابقة

قبيلها) أي قبل الزوجه (أو لمها)

(فصل والعدة المتست)

أي مسته أنصاف أحدها (الحامل وعدتها من موت وغيره إلى وضع بل الحمل) واحدًا كان أو بعد دسرة كانت أو أمه مسلمة كانت أو كفرة قوله تعالى وأولات الأحامل أجعلن أن يضعن حملهن (وأما تفضي العدة بوضع ما نصير به أمه أم

فليس لما قد يره لا لا تعرض لما ضي عما يشاء وإن تكن قرينته فلها مهر المثل ولا فرق بين كونها في دار الإسلام أو دار الحرب أو كان أحد هاتين دار الإسلام أو أخرى دار الحرب (فصل هوذا أسلم الكافر ونكحها كثر من أربع من الله (أو طلعن) في عدتهن (أولا) أي أول ولد لهن (وكن كتابات) لم يكن لها ما كهن كلهن خير خلاف (اختاروهن أو با) ولو من ميتات (إن كان مكلفًا ولا) أي وإن لم يكن مكلفًا (أو بوقت الأهر) حتى يكلف (أو تزوجهن في عقد واحد أو في عقود وسواء اختار أو لا أو لا أو لا (أو لم يضر) من نسائه ما فسخ وبذلك المالك (أجبر) على الاختيار (بجس ثم تعزير) لأن الاختيار حق عليه فالزواج بطرود من منة انما منع كإثرا الحقوق (وعليه ففقهن) أي شقة جميعهن (إلى أن يختار) لأن شقة زوجاته واجبة عليه وقبل الاختيار لم تعين زوجة من غيرهن بقرينة فيلزمه نفقتهن جميعًا لأنه ليست أحدهن أولى بالنفقة من الأخرى (ويكنى في الاختيار) أن يقول (أمسكت هؤلاء فركت هؤلاء) أو اخترت هذه فله من أو أمساك أو أبقيت هذه وباعتت هذه (و يحصل

وله وهو متين فيه خلق إنسان ولو غفيا (فإن لم يلحقه) أي يلحق الحمل الزوج (الصغرة أو لم يكونه محسوسًا أو) لكونها (ولدت لهن ستة أشهر منذ نكحها) أي أو أمكن اجتماعهما (وتحويه) بأن تأتي به نفوق أربع سنين منذ أباها (وعاش من) ولدت لهن ستة أشهر (لم تنقض به) عدتها من زوجه العلم لحرقه به لا تقاها عنه بقينا (أو كتر مدة الحمل أربع سنين) لأنها أكثر ما يولد (وأقلها) أي أقل مدة الحمل (سنة أشهر) لقوله تعالى وحدها ثلاثة أشهر أو الفصل انقضاه مدة الرضاع لأن الولد يفصل بذلك عن أمه وقال تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين فإذا سقطا من قبل أوليائهن قبل ذلك فليست لهن مدة الرضاع من ثلاثين شهرًا في ستة أشهر فهي مدة الحمل وذلك كراين قتيبة في المأثور أن عبيد المالكين مروان ولد ستة أشهر (وعانها) أي غالب مدة الحمل خمسة أشهر لأن غالب النساء يلدن فيها (ويأج) للمرأة (أو بقاء النطفة قبل أو جزو ما يدوم أمياح) وكذا نثر مجلسه وحض لا قرب مضان لظفره ولطفه لا قبل ما يقطع حضاها من غير علمها

(فصل الثانية) من المحدثات (المتوفى عنها زوجها بالأجل منه) لتقدم الكلام على الحامل (قبل النكاح أو بعده) بوطأ مثلها ولا (السرعة أربعة أشهر وعشرة) أيام بدلها لقوله تعالى ولذين يترفون منكروا زواجا يترسمن بأنفسهم أربعة أشهر عشا (والأمة) المتوفى عنها زوجها (نصفها) أي نصف المدة المذكورة فعدتهن شهران ونحوه أيام بدلها إلا أن النكاح يرضع الله إلى عظم أجمعه على نصف عدة الأمه في الطلاق فعدة الموت عدة مية بالحساب (فإن مات زوج رجعت عدة الخسفت) عدة الطلاق (وأية ذات عدة وفاة من ذمت) لأن الرجعية زوجة كآدم فكان عليهم عدة الوفاة (وإن مات) طلق (في عدة من المصمم تنقل) عن عدة الطلاق لأنها ليست زوجة ولا في حكمها (مات) (وتعد من إبانها في

مرض موته الاطول من عدة وفاة طلاق لانها مطلقة وجبت عليها عدة الخلق ووارثته تجب عليها عدة الوفاة وتدرج اقلهما في اكثرهما (ملم تكن) الميائة (امه او ذمية او) من جات السنون (منها فتستد الخلق للغيره) لا تطلق أثر النكاح بعدم ميراثه لو من انقضت عدةها قبل موته لم تغتفر ولو رثت لانها اخيهة محل للزوج (وان طلق بعض لسانه مبهمة) كانت (او معنيتها) فيها ما من المطلق (قبل قرعة اعتدك منهن) أي من نسائه (سوى حامل الاطول منهما) أي من عدة طلاق وفاة لان كل واحدة منهن يحتل أن تكون المخربة بقرعة أو الحامل عدتها وضع الحمل كسبي وان اراثت متوفى عنها زوجها من عدة طلاق وفاة لان كل واحدة منهن يحتل أن يصح نكاحها حتى تزول الرية (الثالثة) من المعتدات (الحال ذات الاقارم هي) جمع قريبتي (الحبيص) روى عن عمرو بن وهب عن ابن عباس رضي الله عنهما (المفارقة في الحياة) بطلاق أو خلع أو فسخ (قد تهاان كانت حرة أو مبيعة ثلاثة قروطة وكيلة) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروط ولا يجسد بيضة طلقت فيه (ولا) بان كانت أمه قد تها لا قرآن (روى عن عمرو وابنه وعلى رضي الله عنهما (الراية) من المعتدات (من قارها) زوجها (احاد) تخص له غير ارباس فتعد حرة ثلاثة أشهر) لقوله تعالى ولا الذي يتربصن من الحيض من نساكن ان ارباعهم فعدن ثلاثة أشهر والذي لم يحضن أي كذا (و) عدة (أمه) كذا (شهران) لقوله عمرو رضي الله عنه أم أولاد حضانة ولو لم يحضن كانت عدتها شهرين ورواه الأثر بمواضع به أحد (و) عدة (مبيعة بالحساب) فتر يدخل الشهرين من الشهر الثالث بقدر ما لها من الحرة (و) بغير الكسر) فلو تكرر بها حرافقة شهران ونمائية أيام (خاصة) من المعتدات (من اربعه) حضانة ولو لم تنزل (سبه) أي سبب وفه (قد تها) ان كانت حرة سنة واحدة

الاختيار والوطء وطى (الكل) قبل التعيين بالقول (تعيين الاول) أي الموطوءات أو لا فلا مسك وتيفت الموطوءة بعد اربع ومائة عدتها (و) يحصل (الاختيار) بالطلاق لا بظهوره والاطلاق من طلقها في محقرة (لان الطلاق لا يكون الا في زوجة) وان أسلم الحرة وتحت زوجة (امه) أكثر من أربع (فأسلمن) معه أو كن مدخولاً بهن أو خلاهن فأسلمن (في العدة) لان اسلامهن في العدة كاسلامهن معه سواء كن اسلامهن قبله أو بعده لان العدة حيث وجبت لا تقطع الميعة في الاسلام (اختار ما يسهل) منهن (ان جازله نكاحهن) أي نكاح الامام وقت اجتماع اسلامه بسلامته (بان كان معتد طلاقاً لم ينفذ العدة) وان لم يحضن (لكن نكاح واحد منهن وقت اجتماع اسلامه بسلامته) قد نكاحهن (لانهم لو كانوا جاسدين لم يفتن ايتاد نكاح واحد منهن فكذلك استدامت) وان اوتد أحد الزوجين أوهما (أي الزوجان) معاً قبل المنول أو فسخ النكاح (في قول عامة أهل العلم لقوله تعالى ولا تحكوا بجم الكوفة وقوله تعالى فلا ترجعوا الى الكفار لان حل لهم ولا هم يحلون لمن ولان الارتداد اختلاف دين وقع قبل الانابة قوجب

٢٢ - نيل المأرب في (في محرم وقوله تعالى والذي لم يحضن (و) عدة (المستحاضة المناسبة) الوقت حضانة كآية (و) عدة (المستحاضة الميائة) بالحرة (ثلاثة أشهر والامه شهران) لان غالب النساك يحضن في كل شهر حضة (وان حلت من) من اربع حضا (مارضه من مرض أو رضاع أو غيرهما فلا تزل في عدة حتى هو الحيض فتعده) وان طال الزمن لانها مطلقة من أس من الم (أو تلع من الياض) تحسب سنة (تعد عدته) أي عدة الياض أي عدة ذات الياض وشيل قول زوج اعلم طلاق الاجد حياض أو ولادة أو في وقت كذا (الساعة) من المعتدات (امه المفقود تربص) حرة كانت أو أمه (ما حدم في ميراثه) أي أو بع سنين من فقدته ان كان ظاهر حقيقتها هلاكاً وتجمد سبعين سنة من ولادته ان كان ظاهر حقيقتها السلامة (ثم تستد وفاة) أربعة أشهر وعشرة أيام (وأمه) فقد زوجها (كحرة في التربص) أو بع سنين أو تحسب سنة (و) أما في العدة (وفاة عدتها تربص المذكور فعدتها نصف عدة الحرة) لما انفصل (ولا تقضي) زوجة المفقود (الى حكم ما كسر ضرب المدة) أي عدة التربص (وعدة الوفاة) كالوقت بينة وتكدة الا لا يلا وتفتقر ايضا الى طلاقه في زوجها (وان تزوجت) زوجة المفقود بعد عدة التربص والعدة (قديم الاول قبل ولده الثاني فهي الاول) لا يتبين ما يدوم به طلاق نكاح الثاني ولا مانع من تزوج (ان قدم الاول) (بعد) أي بعد ولده الثاني (فه) أي الاول (أخذها زوجة) بالتباعد الاول ولو لم يطلق الثاني ولو لم يطلق الثاني (قبل فراغ عدة الثاني) أي الاول (تركها) أي س الثاني (من غير تعد بعد) الثاني وقال الشيخ الأصح بعد ما انتهى طلق الرابة وان قلنا يحتاج الثاني فقد جدد اطلاقها الاول فلما انتهى وعلى هذا فتعد بعد طلاق الاول ثم بعد الثاني عدتها لان زوجه الاسان لا يصير زوجة غيره مجرد تركه بل قد تبيننا طلاق عدتها الثاني بتمام الاول (وأخذ)

الزوج الاول (قد الصدق الذي اعطاه من) الزوج الثاني) اذا تركها كماله لتمامه وعملان أهميه من الصدق الذي ساق اليها هو (ورجع اتى عليها باخذ) الاول (منه) لانها غرامه كزمنه بسبب وطئه لها فرجع من عليها بالفرغ ثم خرج فرق بين زوجين لوجوبهم بان اتفقا في عقد

(فصل ومن ماتت زوجة العاشر) اعتدت من موته (أو طلقها) وهو طائفة (اعتدت عند القرعة وان لم تعد) أي وان لم تأت بالاحداد في صورته والموت لان الاحداد ليس شرطاً لانقضاء العدة (عدة موطوءة بشبهة أو زنا أو موطوءة) (مقتطعة كملقة) حرة كانت أو أمة من زوجة لان موطنه يقتضي شغل الرحم فوجب العدة منه كالنكاح الصحيح ونسباً أمة غير موطوءة وبشبهة ولا يحرم على زوج وماتت زوجته بشبهة أو زنا فعدة من عدة غير موطوءة فرج (وان وطئت معتدة بشبهة أو نكاح فعدت فرق بينهما) أي بين المعتدة الموطوءة والوطوء (وأنت عدة الاول) سواء كانت عدة من نكاح صحيح أو طلاق أو وطئه بشبهة فلم يعمل من الثاني يقتضي عدة نكاحه بوضع الحمل ثم تعدد الاول (ولا يستحبها) أي من عدة الاول (مقامها عند الثاني) بدوطة لان طعنها بوطئه (ثم) بدعت ادخالها ول (اعتدت الثاني) لانها مخان اجتماع بلين فلم يتداخلوا فعدت أسبقهما كالزنا ولو اتى بمباح غير ذلك (وتصل) الموطوءة متى عدتها بشبهة أو لنكاح فاسد (هـ) أي لو طعنها بذلك بعد (جدا اقضاء المدين) لقول علي رضي الله عنه اذا قضت عدةها فغيرها طابع من الطلابة (وان تزوجت) المعتدة في عدتها لم تقطع عدتها (خبر يدل بها) أي يطأه لان عدته لم يطل فلا تصير به فراساً (فإذا طلقها) الثاني (ينت حل عدتها من الاول ثم ساقفت العدة من الثاني) لما تقدم (وان أتت) للموطوءة بشبهة في عدتها (بواه

١٧٠

أفغ النكاح كالزنا لم يفتت كفر (ولها) أي الزوجة (نصف المهران سبقها) زوجها بالزنا أو أرتد وحده لان القرعة من قبل الزوج فتصف المهر بها كطلاق وعلم منه انها كانت هي السابقة بالزنا أو أرتد أو كانت هي المرتدة وحدها لان المهر لها لان القرعة جاءت من قبلها فسط بذلك مهرها كقولها أرضعت قبل المثل من يتفخ به نكاحها (وان ارتد أحد الزوجين أو هملها) بعد المثل وقف القرعة على انقضاء العدة (وتسقط قفلة العدة يردتها وحدها

• (كتاب الصدق) •

هو العرض للمسي في عقد نكاح وحده والصدق تسعة أسماء الصدق والصدقة والمهر والنحلة والقرينة والأجر والعلاق والعرو والحاء (من تسميته) أي الصدق (في الصدق) لان تسميته أطلع القراح فيه ويستحب تحقيقه مكره من أرجمته فدرهم فضة أو خمسة أطنان زاندا فلا بأس (ويصح أقل المتول) وقال في الاقتراح ويجب أن يكون نصف يتول حادث ويذل العرض في مثله فظاهر المراد نصف

من أحدهما) جنبه (انقضت منه عدتها) أي بالوطء أو كان من الاول أو من الثاني (ثم اعتدت للآخر) بثلاثة قروء ويكون الوفاق الاول اذا أتت به دون ستة أشهر من وطء التافع يكون الثاني اذا أتت به لا أكثر من أربع سنين متتابعات

من الاول وان أشكل عرض على القافة (ومن وطئ معتدة البائن في عدتها) بشبهة ساقفت العدة بوطئه القصة ودخلت فيها بقية العدة (الاولى) لانها معدتان من واحد ولو طئ بلحق التسببهما لمحو طأوا أحداً فعدت للآخرين الرجعية اذا طلقت في عدتها على عدتها وان راجعها لم يطلها ساقفت (وان نكح من البائنة عدتها لم يطلها قبل المثل) (بنت) على ما مضى من عدتها لانطلاق نكاح فان قبل المسيس والخلفه فموجب عدة بخلاف ما إذا راجعها لم يطلها قبل المثل لان الرجعة طاعة الى النكاح الاول (فصل) يحرم أحدان فرق ثلاث على ميت غير زوج (ولزم الاحداد عدة العدة كل امرأة) (متوفى زوجها) في نكاح صحيح) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يهل لأمرأة أن تؤمن بإفقا اليوم الا أن تخارن محمل ميت فموقوف ثلاث لئلا لا يلزج أو ربع أشهر وعشر استفق عليه وان نكح النكاح فطس لم يلزمها الاحداد لانها ليست زوجة ولا يتبرأ من الاحداد كونه لزوجته أو مكففة فليزماها (ولو نكحها أو أمه أو غير مكففة) فيجب عليها الطيب ونحوه وسواء كان الزوج مكففاً أو لا لمعوم الاحداث وتساو بين فرق زوم اجتناب المحرمات (وبياح) الاحداد (البائن من حي) ولا يهل لها في الرابة (ولا يجب) الاحداد (على) مطلق (ورجعة) (لا على) موطوءة بشبهة أو زنا أو في نكاح طلاق أو نكاح (بائنا أو ما بين) لانها ليست زوجة ومتوفى عنها (والاحداد اجتناب ما يدعى على اجسامه ويرغب في النظر اليها من الزينة والطيب والتعدين) باستدراج ونحوه (والخامس) سبع الزينة قبل نسج أو عدة كاهراً ومقرواً وخبره وأزرق ما بين (و) ترك (على) وتكلم (أسود) بلا حاجة (لا تروا ونحوه) لا ترك (قاضي) لا ترك (أيض ولو كان حسناً) بأسر سم لان حسنه من أصل خلقته فلا يلزم تقيده ولا نكح من ليس عليه نفق وسخ كسمل ولا من أخذ طهر ونحوه ولا من تنظف ونحوه (فصل) ويجب عدة الوفاة في القتل

التي كانت تؤجرها لغيره (حيث جيت) فلا يجوز أن تحول عنه بلا عذر حتى يمر وعلا وان يمر وابن مسعود وأم سلمة (كان تحولت نحوًا) على نفسها أو مالها (أو) حولت (ههنا أو) حولت (ههنا) يجب عليها الخروج من أجله أو تحولت إلى مالكها أو طليبه فوق آخره أو لأجله ما تكثر به (أو) الأمن مالها (انتقل حيث شئت) للضرورة ولزم مستحق البلطجة العود وتقضي الصدقة بمضي الزمان حيث كانت (ولها) أي التي ترقى عنها من المدة (الخروج) لما جئته من الأيالا لا منطلقة القصد (وان تركت الأعداد) عهدًا (أعت) وعت عهدتها بمضي زمانها) أي زمان الصدقة لان الأعداد ليس شرطًا في قضاء الصدقة وجبة في الزم يمكن كقوف عنها وتعيينان بأمر من البلطج حيث شئت لا تبين إلا ما لا تسافر وإن أراد استقامتها عتته أو غيره فقصت القرائن على ما يجوز فيه لزما

[illegible]

التسمية لانصف عين الصدق فانه قد يصدقها المانقسم كعبادته (فان لم يسم) لان ج الزوجة صدقا
(أو سمي) صدقا (فلسا) كبحر وعمر (صح الحد) أي صدق التكاح (ووجب) لها عليه (مهر المثل) بالغا
ما بلغ لان فساد العرش يقتضي رد عرشه وقد تضمن رد المسألة التكاح فيجب رد عينه وهو مهر المثل
(وان أسدتها) أي أسد قد جزل امرأته (طبع من بين من القرآن) ولو مينا (لم يمسح) لو كانا بي خيفة (و ان)
أسدق مشكوكه (طبع من بين) معين من فقه أو حديث أو شرح مباح) أو أدب (أو سمي) أو كتابة (صح)
ولو لم يعرف العمل الذي أسدتها عليه لانه يعلمه غيره ولو ان تعلمت من غيره زنته أجرة تعليمها كالمثل
تحت عليه تعليمها (ويشترط علم الصدق قلها صدقها دارا) مطلقة (أو أدبه) مطلقة (أو ثوبا) مطلقة
أو عبدا مطلقة (أو) أسدتها (رصد ما أين كان أو) أسدتها (أخذتها) أي ان يصدنها (صدقة في ما شئت
أو) أسدتها (ما يثمر شجرة) في هذا العام أو مطلقا (أو) أسدتها (جل أمته) أو ما حصل به (أو) أسدتها
(جل دابته) أو ما في يده من منافع ولا حمله (لم يمسح) ما تخد من التسمية لان هذه الأشياء مجبورة تقفرا

(کتاب الرضاع)

وهو لغة معن القين من الثدي وشراطين من دون الحولين لئلا يتأكل من حبل أو ثدي أو نحوه (يحرّم من الرضاع ما يحرم من النسب) لحديث عائشة مرفوعاً يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وما جاءه (والحرّم من الرضاع (خمس رضعات) لحديث عائشة قالت أنزل في القرآن عشر رضعات معلومات بهر من فقه من خلق خمس رضعات صار إلى خمس رضعات معلومات بهر من فوق رسول الله صلى الله عليه وسلم والأما حمل فقلته وأما مسلم وقهرم أحس إذا كانت (في الحولين) لقوله تعالى والوالدان يرثن أولادهم حولين كاملين إن أراد أن ينسب الرضاعة ولقوله عليه السلام لا يحرم من الرضاع إلا ما فاق الأم أو كان قبل الظلم قال الزمخشري حديث حسن صحيح ومضى أمضى ثم قلعه نفس أو انتقال إلى ثدي آخر ونحوه مرفوعة فإن طاولت في ساعتين (والسوط) في أمه (والوجود) في فم يحرم كرضاع (ولين) المرأة (البينة) كلين الحية (و) لين (الموطوءة) شبهة أو يعتقد (كلو طوأة) ينكح صحيح (أو باطل) أي الموطوءة ينكح باطلاً أجماعاً (أو يزعمهم) لكن يكون الرضيع ابتالها من الرضاع فطلق الأخيرين لا تملك ما ثبت الأبوة من النسب لم يثبت ما هو فرعها (وكسكه) أي عكس اللبن المذكور (اليمصو) لبن (غير جيل ولا موطوءة) فلا يحرم فلا رضع فقتل وبطقة من يمهة أو رجل أو خنثى مشكل لو لم يعلم تحصل أو بصيرة آخرين (قضى أو نكح أمراً أو طفلاً) دون الحولين (صار) الرضيع (له عاق) تحريم (النكاح) واجبة (النظر إلى الحقوقي) في (الهرمية) دون وجوب النفقة والقتل والولا فغيرها (أو) لمساواة فضاء أضافاً عليه.

قسط (والمن نسب إليها إليه حمل) أي سبب حملها منه ولو شعلها له (أو لم) يشكاح أو شبهة بخلاف من وطئ زنا لا ولد لها لا ينسب إليه فلو رضع كذلك (و) سارت (عازله) أي عارلم أو طامئ الآخر ما نسب كأيامها متواجدا أو جودا أو خوتها وأخواته وأولادهم وأحماسهم وعماة وأخوالها ثلاثة (عازله) أي عارلم المرتضع وسارت عارلمها أي عارلم المرتضعة كأيامها وأخواتها وأحماسها ونحوهم (عازله) أي عارلم المرتضع (دون) أي برب أو أسوطها فرغوها فلا تنسفر الحرمه لا وتلك (قباح المرتضعة لا ي المرتضع وأخيه من النسب) تباح (أما) أو أن من النسب لا يواخيه (من الرضاع أبا جاز) كخيف لأخيه من أبة) أخيه من أمه (ومن حرمت عليه بنتها) كما ورد نحو أخته (فأرضعت طفلة حرمتها عليه) أبدا (ويفتح نكاحها منه إن كانت زوجة) لما تقدم من أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومن أرضع خمس أمهات أولاد يبنين زوجة كسفرى حرمت عليه لثبوت الأبوّة دون أمهات أولاد لعدم ثبوت الأمومة (ولما امرأة أقصدت نكاح نفسها) بسبب (رضاع قبل الدخول فلا مهر لها) بحسب ما عرفت من جهتها (وكذا إن كانت) الزوجة (طفلة قد تب فرضعت من) أم وأختها (ثالثة) أضغ نكاحها ولا مهر لها لأنه لا قبل للزوج في التسخ (و) إن أقصدت نكاح نفسها (عد الدخول مهرها جازا) لاستقرار المهر بالدخول (وإن أفسده) أي نكاحها (غيرها قلها على الزوج نصف المسمى قبله) أي قبل الدخول لأنه لا قبل لما في التسخ (و) لها (جميعه بعد) أي بعد الدخول لاستقراره (و يرجع الزوج به) أي بما فرغ منه نصف أو كله (على المفسد) لأنه أقدمه فإن تعدد المفسدون جاز الحرم على الرضعات الحرمه (ومن قال لزوجه أنت أختي لرضاع بطل النكاح) حكاه آقر عابو يوسف

١٧٢

النكاح بينهما فانه ذلك (فإن كان) أقراؤه (قبل الدخول

وسدقته) أنها آخته (خلا
مهر) لم لا تنجما اتفاقا
على أن السكاح باطل من
أصله (وأن أ كذبت) في
ولعائنا آخته قبل الدخول
(فلها عسقه) أي نصف
المسمى لأن قوله خير
مقبول عليها في إسقاط
حقها (ويجب) المهر
(طه) إذا كان أقراره
بنكاح (هذه) أي حد

وسقوا القرو والجبال في ذلك كثير ومثل ذلك لا يحتمل فان الدار والدارية والرب كل واحد منهما على انواع مختلفة بالكبر والصغر والجلود والادامه واسم الدابة يقع على كل ما يدب وهو مختلف لاجناس وحل البطن قد لا يوجد بها والشجر قد لا يشروا العبد قد لا يحصل لانه لا يملك من هو والخدمه كرسب جنبه اقد تكلفه ما لا يحسنه مناع البيت لم يعلموا (ولا يضربهم ليعبر) بحرفه الصلوق (فلما أسدقها عبدا من عبيده أودا به من دوابه أوقه صلبن قسائه) أو ثا من خواصه ونحوه (صح) لها أحدهم قرعة في المنصوص ظاهر وعن أبي جلد حه الله تعالى في رواية منها فمن تزوج حل من عبيده ما يشاء فان كانوا عشرة عبيد نظي من وسطهم فان تقادح أقرع بينهم فالتواستقيم القرعة في هذا قل تم انتهى وبشرط الصحة فيها اذا أسدقها بتمن دواب تعيين النوع كقرص من خيه أو رجل من جاله أو حمار من حميره أو ضلا من ضاله أو فرسه من فرسه ونحو ذلك (وان أسدقها عاقق قته منخ) خالف الانصاف لو أسدقها عاقق أمته صح بلا نزاع انتهى (لا تطلق زوجته) أي جل طلاق من في عصمته الى التي يردين بزوجها أسدقاها

القول ولو صدقه عالم تكن مكنه من نفسها مطوعة (وان كانت هي ذن) اي كانت لزوجها
 أنت أي من الرضاع (وا كتبنا في زوجه سكا) أي ظاهر الان قولها لا قبل عليه في فسخ النكاح لامتحه وأما باطنان كانت
 صادقة فلا نكاح والاقوى زوجه أيضا (واذا شق الرضاع أو شلخ) (كله) أي كونه خمس شعرات (أو شكت المرشعة) في ذلك (ولا
 يشه فلا يهرم) لان الاصل علم الرضاع الحررم ولا شهدت بغيره أمره فيستوكره استرضاع غيره وبشبهه الخلق وجماعه ويرماه
 كتاب النفقات

وهي كفاية من مومته بنزاد اعمو كسو ومسكانو تواجها (بأنهم زوج نفقة زوجته قوتا) أي خبز او ادماو كسو ومسكانا بما يصلح لهما) لقوله عليه السلام وطن دينكم كزوجين وكسوتم للبر وفروا مسلم وايرداو (ووجبها لكم) تقدير (فالتجسس لها) أي يسارهما أو اجارهما أو بارأد هما أو ادرا لاخر (عند التنازع) بينها (يفرض) الحاكم (الموسر) تحت الموسر (بوكفايتها من أوفع بنزاد اعمو) يفرض لها (الحاطة الموسر ين يحملهاو) يفرض الموسر تحت الموسر من الكسو (ما يلبس مثلها من حرير وغيره) كجديد كان وطن وأقل ما يفرضه من الكسو قيعن وسراويل وطرايف ومقتعة وملابس ومضربه لثام (والقوم قرأوا من طلاق وازال القوم) في عمل جرت العادة به فيه (وعنده والجميع حبيب جيدوني) أي بما طاولا من ماعون القادر ولكن يتصرف في حاله (يطلب ما يلحق بهما ولا يلزمه ملحقه) وتضطررها (ويفرض) الحاكم (التي هي تحت الفقير من أدنى بنزاد اعمو)

من (أدم بلائها) وتقتل مستبرمة من آدم إلى آخر (و) فرض النكاح من الكسوة (ما ليس مثلها وتقبل) بونام (عليه) وفرض (المتوسط مع المتوسط والنية مع القبر وعكسها) كقضية تصح في (ما بين ذلك عرفاً) لأن ذلك هو الذي يحاط به (وعليه) أي على الزوج (مؤنة طلاقه) وجهه (من دين وسدور ومن متوسط وأخر مؤنة) (دون) ما بعد ذلك طلاقاً (خامها) إلا يلزمه لأن ذلك يراد لزومه وهي غير مطلوبة من المطلق (ولا يلزم الزوج زوجته) (دواويله وتطيل) (أقصر) لأن ذلك ليس لحاجتها لتصرفه ونية المتعاقدة وكذا يلزمه عن طبيب خاصاً ونحوه ومن أراد منها تزويجاً لم يقطع رأسه كريمة وتأتي من زوجها وعليه من يتزوج مثلها خاتم واحد وعليه إضمار نية طاعة (فصل وثقة المطلقة ترجع في كسوة ولو سكتها كزوجه) لأن زوجه دليل قوله تعالى ويورثن حق بردهن في ذلك (ولا قسم لها) أي ترجع في كسوة وتسلم (والبائن) بفسخ أو طلاق ثلاثاً وهي عوض (لذلك) أي النفقة والكسوة والسكن (إن كانت حاملاً) لقوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن من لبن من إرضعن لبناً فلا نفقة فإنتها بالرجوع ومن تركه ينفقها كالأقرباء حاملات لمسه ماضى ومن ادعت جدلاً وجباً حقاً ثلاثة أشهر فإن مشترب لم يرجع (والنفقة) قبائل الحامل (الحمل) قسه (الألم من أجله) لأنها تعجب بوجوده ونسقط بعده تعجب الحمل فأنفق وطامل من وطئها أو نكاحاً فسد أو لم ينجب ولو اعتهلها ونسقط بعض الزمان قال النعمان لم يندفن بقدر حاله أو تنفق فيه زوج (ومن) أي زوجته (جست) ولو ظلمها أو تشرنق أو قطعت بلائها فبصوم أو صبح أو امرت بئذ زوج (أو) نذر (صوم أو سلمت من كفارة) من (فشاء رمضان مع صفة وقسه) بلائاً وزوج (أو) أسفرت لحاجتها ولو بلائته

فشاء عنه بسبب لأن
جهته فقطعت فقها
بجفاف من امرت
بغير رضعن من صوم أو
مع أو صلاة ولو في أول
وقتها بسببها وصامت
فشاء رمضان في آخر
شعبان لأنها قطعت
ما وجب أنشراح عليها
وقدرها في حجة فرض

يخرج ذلك (وإن أسدقها خيراً أو تشريراً أو ما لا ينصيرها علمانه) أي علم الزوج وزوجه أنه غصب
النكاح (و) (المصحح المسمى) ويحبس عليه (أو يدفع لها مهر المثل) (وإن لم يعلمه) أي علم الزوج وزوجه
كونه غصباً (صح) النكاح (ولو بائنه يوم العقد) لأن العقد وقع على الشيء فكان لها قيمته ولو لا
رضعت بما سمي لها وتسلمه منتهى لكونه غير قابل للمهر سدناً فوجب الاتقال إلى قيمته يوم العقد لأنها
بطله ولا تستحق مهر المثل لعدم رضاها به وان أسدقها مثلها فخرج منصرفاً فلهما (و) (إن أسدقها
(مصرياً فإن خراسم) العقد (ولمائل العبير) لأنه من ذوات الأمان والمثل أقرب إليه من القيمة
ولهذا يضمن في الأكلاف وكأول أسدقها خيراً قبائل طامل المثل
(فصل في الألب تزويج بنته مطلقاً) بكرة كانت أو غيراً (بلون صدق مثلها) ولو كبيرة (وإن كرهت)
فكف عن عليه وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي ليس له ذلك ولو كان صغيراً من المبيح زوج أبه
بل هو من وهو من أشرف قريش شرطاً عاماً ودون من الميسوم أنه لم يكن مهر مثلها ولا أنه ليس المقصود

كحضر وإن اختلاني نشوز أو أخذت نفقة فتوطأ (ولا نفقة ولا سكنى) من تركه (المشوق عنها) ولو حلالاً لأن المال انتقل
عن الزوج إلى الزوجة ولا سبيل لوجوب النفقة عليهم فلان كانت حلالاً فأنفق من حصة المثل من التركة إن كانت والأصل وأمره
الموسر (وطأ) أي بطن وجبت لها النفقة من زوجه ومطلقة رجعة وبأن حامل ونحوها (أخذت نفقة كل يوم من أوله) يعني
من طلوع الشمس لأنها أول وقت دفع الحاجة إليه فلا يجوز تأخير عنه وأول أسدق في قرع من خبز وأدم لأحب (أو لقيتها) أي قيمة
النفقة (ولا يجب) عليها (أن تدفع) النفقة لأن ذلك معاشه فلا يجبر عليه من اعتد منها ولا لأن المهر فرض غير لواجب
كدرهم الأثر اضمه (أو) (أن تدفعها عليه) أي على أخذ النفقة (أو) (تفعل) على تأخيرها وتسهيلها بطرية وقسلة جازيلاً
لا بدورها (ولما الكسوة على طام مرقق أوله) أي أول تعلم من من الزوج لا أول وقت الحاجة إلى الكسوة فيه عليها
لا يمكن ترويد الكسوة عليها حيثما اقتضى بل هو شيء واحد يستدام إلى أن يبلى وكذا فاعطى موطأ مستأجره حتى يجازيها اختياراً من ضررته
أنها كما هو لها ورشاً تعجب بقدر الحاجة متى احتضى المهر والكسوة بقيمة قلبه كسوة العبد (وإن غاب) أي الزوج وكما جازى (أو لم
ينفق) على زوجته (أنه نفقة ماضى) أو كسوة لم يفرغها الحائض تركه لا فاقاً لغيره ولا لأنه حق يجب على المهر لا لعدم إقراره بفسق
بعض الزمان كالأجرة (وإن أنفت) الزوجة (في خيئة) أي غيبة الزوج (من ماله فإن يفتقر مهرها الوارث) للزوج (ما أنفت به موته)
لا فطاع وجوب النفقة عليه بونه فأنقضه بعد لاحق طائفة فيرجع عليها بيله
(فصل من تسلم زوجه)

التي وطلأ مثلها وجبت عليه ثقتها (او بذلت) تسليم (تسما) او بذلت لولها (او مثلها بوطا) بان تم لها مع سنين (وجبت ثقتها) وكسوتها (ولو مع سفر وزوج ومن ضره وجبه وعنته) او بغيره لولي مع سفر او زوج على بذل ثقتها لو كسوتها من مال السي لان الثقة كل شر بنائه ومن بذلت التسليم وزوجها فانما تسليم فرض لها حتى يرأسها حكم وبعض من يمكن قدومه في مشه (وطا) اي الزوج (منع تسما) من الزوج (حتى يقبض صداقها الحلال) لا يحلها بكتها استدلالا لثقة البضع لو عجزت عن اخذها بعد وطا الثقة في مدة الامتناع لثقت لانه بحق (لان سلمت تسما لوطا) قبل قبض حال الصداق (ثم اذنت الجمع لم تملك) ولا ثقة لتمام مدة الامتناع وكذا لو تساما كذا بعد العقد لم يطلبها ولم يبدل تسما فلا ثقة (وانما اعسر) الزوج (بنفقة القوت او اعسر) بالكسوة (اي كسوة المعسر) او اعسر (بعضها) اي بعض ثقة المعسر او كسوته (او اعسر) بالمسكن (اي سكن معسر او صلا لا بعد الثقة الا بولدان يوم (فلما فسخ النكاح) من زوجه المعسر حديث اي هرير من فرطان الرجل لا يجد ما ينقضي على امراته قال يفرق بينهما وراه فلما رضى ففسخ فورا او متراجعا بان الحاكم ولها الصبر مع منع نفسها بدونه لا يمنة تكسب ولا يجبرها (لان نكاح) زوج ولو موسرا (ولم يدع لها ثقة فتنزل اخذها من ماله) تعذرت استدلتها عليه فلها الفسخ بان الحاكم) لان الاثاق عليها من ماله متعلق وكان لها التلار كمال الاصل وان منع موسر ثقة او كسوة او بعضها وقد رتب على ماله اخذت ثقتها ولو كانا يتوفاها ونادى بها بالمعروف الا انه لم يملكها او جرد الحاكم فان قبيح ماله وصبر على الحبس فلها الفسخ لتعذر الثقة عليها من قبله

من الاكسيتين واليهما (تجب) النفقة ١٧٤
 فلهما اذا كان المنفق عليه لا عايشا (او تسما) اذا كان يملك البعض

(لا يبره وان صلتا) لقوله تعالى ولو اقر بين احبائنا ومن الاحسان الاثاق عليها (و) تجب النفقة او تسما (ولو له) وان سفل ذكر اكل او اتى لقوله تعالى وعلى المسوولد مهر زوجهن وكسوتهن (حتى ذوى الاوطم منهم) اي من آباءهم امهات كل عبادته

من النكاح العوض وانما المقصود السكن والازواج ووضع المراتب منصب عند من يكفها هو يصونها ويحسن عشرتها والظاهر من الاب مع قيام ثقته بلوغ نفقاته لا يتقصها من صداقها الا لتصلب المعاني المقصودة بالنكاح (ولا يلزم احدا تمنة) أي تمنة مهر المثل ان زوجها الاب بدونه لا الاب ولا الزوج على الصحيح (وان قيل ذلك غير الاب) أي زوجهما بدون صداق مثلها غير الاب من اولياتها (بأنها) مع رشدها صحيح) ولم يكن لغيرها الاعتراض لان الحق لها وقد استقطته شبه ماله وان تنفي بيع سلمه لها بدون مهن المثل (و) ان زوجها (بدون اذنها) صحيح النكاح (يلزم الزوج تمنة) أي تمنة مهر المثل لان التسمية قلدة مهنا لكونها غير مأذون فيها فوجب على الزوج مهر المثل ولو بيع على الولي بما غرمه لما لانه المفطر كما لو باع ماله بدون مهن مشه (لان قدرت لوليها مينا) يزوجهها به (فزوجها بدونه ضمن) (النقص) (وان زوج) (اب) (انه قيل له) (اي الاب) (اي تملك من أين يؤخذ الصداق قال عندى) ولم يرد على قوله ذلك (زمه) ولو قضى الاب الصداق عن الابن ثم طلق ولم يدخل ولو قبل بوضعه قصصه لابن

المدين يملك وجداته المقتلات ومن اولاده كونه بالنسوا (حجبه) اي اى القتي (مصر) (وليس) فمن له اب وجد معسر ان وجبت عليه ثقتها ولو كان محجوا بامن الجدا يسيه للمعسر (اولا) بان له حجة احب اليه جد معسر ولا اب له عليه ثقة جده لا مهر او تمنة (و) تجب النفقة او اكالم (لكل من يرته) المنفق (فرض) كونه الام (او تعصيب) كالخ ومهر انعام (لا) لمن يرته (برحم) كخا لو خالة (سوى عهودى نسبه) كالسبي (سوا موزنه الاثر كخ) المنفق (اولا) كخه فو حقيق (لو تكون النفقة على من يجب عليه) (بغير وف) لقوله تعالى وعلى المسوولد مهر زوجهن وكسوتهن بالمعروف ثم قال وعلى الوارث مثل ذلك فلو جرح على الاب ثقة اضراع ثم اوجب مثل ذلك على الوارث وروى بوادوان ورجلسال التي صلى الله عليه وسلم من ابرقها ملأها بالثا واثا واثا في قفط ومولانا التي هو اذ قال خاوا جاور جامر صولا لا يفرط لو جوب ثقة القريب ثلاثة شروط الاول ان يكون المنفق وارثا لم ينفق عليه وتخدمت الاشارة اليه الثاني فقر المنفق عليه وقدا اشار اليه بقوله (مع فقر من تجب له النفقة وعجز عن تكسب) لان النفقة انما تجب على سيدل المواساة التي عليه او قدرته على التكسب مستثنى عن المواساة لا باعتبار قصه تجب لصحيح مكلف لا حرفة له الثالث فحق المنفق واليه الاشارة بقوله (اذا فضل) ما ينفعه عليه (عن قوت قسه وزوجه وورقيه بموئله وعن كسوته وسكن) لنفسه وزوجه وورقيه (من حاصل) في يده (او تمحصل) من صناعة او تجارة او ربح وقصوه نحو مملد تجار بر مفرط اذا كان احدا حكم قبرا فليبدأ بنفسه فان كان فضل قتل عليه فان كان فضل قتل قرايته (لا) تجب ثقة القريب (من راس مال) التجارة (و) الامن (عن مقدم) الامن (اكتسبه) لحصول القوت ووجوب الاثاق من ذلك من قدر ان يتكسب بغير نفقة قريسه (ومن لموارث غير اب واستحق للنفقة)

(تفقت عليه) أي على ولويته (على قدراتهم) منه لأن الله تعالى رتب النعمة على الأثر بقوله وعلى الواو مثل ذلك فهو جبان
 يرتب مقدار النعمة على مقدار الأثر (من) له أو جسد (على الأم) من النعمة (الثلاث والثلاثين على الجسد) لأنه لو مات لورثه كذلك ومن
 له جنة وأخ لغيرهم (على الجدة السدس والباقي على الأخ) لأنه ما يرثه كذلك (والأب ينصرف بنصفه عنه) لقوله عليه السلام فمن أخذني
 ما يكفلني ولم يكن يعرف (ومن له ابن فقير وأخ مرفق فلا نعمة عليهما) لأنه ما ينصرف ففقير ومما لا يخفى عليه بالابن (ومن) احتاج
 للنفقة (أمه فقيرة وجده مرسدة فنفقة على الجدة) ليسأرها ولا يمنع ذلك حجبها بالإمام لعدم اشتراط الميراث في عمودي نسب كما تقدم
 (ومن عليه نفقة زيد) مثلاً لكونه ابنه أو أباه أو أخاً بنصفه (ففيه نفقة زوجته) لأن ذلك من حاجة الفقير فلا ضرورة له (و) نفقة
 (تلقه) من يجب نفقته فيجب الاتفاق عليه (الحولين) كملين لقوله تعالى أو ألقوا أو اتقوا الله إن يرشمن أو لادن حولين كملين بل إن أراد أن يتم
 الرضاة وعلى المولود زوجه وكسومهن بالمعروف إلى قوله وعلى الواو مثل ذلك والواو إنما يكون بعد موت الأب (ولا نفقة)
 بقرابة (مع اختلاف دين) ولو من عمودي نسب لعدم الواو (إذا) (الأبوالاء) فإنهم النفقة المسلم لغيره الكافر وعكسه لأنه منه (و)
 يجب (على الأب) أن يسترضع ولده إذا عذمت أمه أو امتنعته لقوله تعالى وإن تعسرتم فلهم أخرى أي فاسترضعوا لغيري
 (ويؤدى الجارة) لثلاث لثاني الحقيقة نفقة لكونها ملين من غذاها (ولا يمنع) الأب (أما رضاعه) أي ارضاعه ولما لقوله تعالى
 والوالدان يرشمن أو لادن حولين كملين وله منهن من خدمته لا يفوت حق الاستمتاع في بعض الأحيان (ولا يلزمها) أي لا يلزم
 الزوجة ارضاع ولها دينه كانت أو مرضعته لقوله تعالى وإن تعسرتم

كسوف تلقه أي تلقه
 الرضيع بأن لم يقبل ثدي
 غيره أو قصه لأنه اعتد
 من مهلكة ويلزم أمه
 ارضاع ولها مطلقاً فإن
 عثت فكباين (ولها)
 أي للمرضعة (طلب)
 أجره للمثل لارضاع ولها
 (ولو أَرْضَعَهُ غَيْرَ أُمِّهَا)
 لَهَا اشْتَقِقَ مِنْ غَيْرِهَا
 وَلَيْسَ أُمُّهَا بِأُمِّهَا

(وليس للأب قبض صدقاً بته الشيد ولو) كانت (بكر الأباذنها) لأنها المتصرف في مالها فباعتها
 في قبضه كمن مبيعها (فإن أقبضه) أي الصدق (الزوج لباها) خير أذنها (لبرأ) الزوج من صدق
 زوجته (ورجعت الزوجة) عليه (أي غلى زوجها) (ورجع هو) أي الزوج (على أبيها) (كانت) الزوجة
 (غير شديدة) أي لم يزوجها صدقاً (الوليها في مالها) (أن تزوج العبد بغيره) على صدق مسمى
 (مسح) قال في شرح المتن خير خلاف حملناه (نكاح أمه) ولو أمته حرة ومضى إذن له بغير النكاح
 وأطلق نكاح واحد فقط (وعلى سيد المهر والنفقة والكسوة والكن) سوا منهن السيد ذلك أول
 بضمته وسواء كان السيد مطلقاً أو متجلاً أو محجوراً عليه على الأصح نص على ذلك لأن ذلك متعلق بقدر
 بائن سيدته فعلق بتمه السبعين بغيره كالزوجه بدين فعل هذا ولو باعته سيدته أو اعتقه لم يسطع
 السيد نص عليه لأنه حق متعلق بتمه فم يسطع بغيره وعقته كزوجه (وان تزوج العبد) (بلاذنه)
 أي إذا نسيه (ليرس) النكاح بوجه كونه غير صحيح ما روى جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

أم الرضيع في الأحوال المذكورة (وأنته) أي تزوجه لا يسه لعموم قوله تعالى فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن (وان تزوجت)
 المرضعة (آخره) أي التام (منها من ارضاعه الأول حال) تكن اشترطت في العقد (أو يضطر إليها) بأن لم يقبل ثدي غيرها أو لم
 يوجد غيرها التيمنه عليها إذا ما تقدم (فصل) في نفقة الرقيق (و) يجب (عليه) أي على السيد (نفقة وقدره) ولو أبقاها أو أشترا
 (طعاماً) من غالب ثمرات البلد (وكسوة وسكن) بالمعروف (وإن لا تكفه شيئاً كثيراً) لقوله عليه السلام للمملوك طعامه وكسوته
 بالمعروف ولا يكفمن العمل ما لا يطيق واده الشافعي في مسنده (وإن اقتضاها المتأخر) وهي جده على الرقيق في يوم أو شهر شيئاً
 مما لو له (جاء) إن كانت قدره فاقل بعد نفقته روى أن الزبير كان له أمة حملها على طواخذل يوم درهم (و) ربحه) سيد (وقت
 التائق) وهي وسط النهار (و) وقت (النوم) وقت (الصلاة) المفروضة لأن عليه في ترك ذلك ضراً وقد قال عليه السلام لا ضرر
 ولا ضرار (و) ربحه) السيد (في الشرعية) لحاجة ثلاث تكفه ما لا يطيق (وإن طلب) الرقيق (نكاح زوجته) السيد (أو باعه) لقوله
 تعالى وأنتكموا الأبي منكموا الصالحين من جباكم وما أنكم (أو طلبته) أي التزوج (أو طلبته) السيد (أو زوجها أو باعها) إزالة
 لضرر الدشهوت عنها وزوج أمه سي أو عتق من على ماله إذا طلبته وإن طلبه من أمه أو لادن زوجته لحاجة نفقة أو وطوره تأديب
 رفيقه وزوجه ولعمري لو ملكها من جابر بغير مبرح وشيده إن خاف بالحق لا يشتم أو يوهو لكفر ولا يلزمه به بطلبه مع القيام
 بمضموعه إن ترضع أمه لغيره ولها الأجله ولا يشرى بغيره مطلقاً (فصل) في نفقة البهائم (و) يجب
 (عليه) علفها ما تمسكها وما يسلحها (لقوله عليه السلام) هذبت امرأتني فحررت حبستها حتى ماتت بغير علفي أمه منها ولا هي

اور سکتا تھا کہ من خنثاش الارض متفق علیہ (و) یجب علیہ (ان لا یجملہ ما یجوز عنه) لئلا یجذبہا ویجوز الاشعاع ہا فی غیر ما خلت
 کہ بقرخل و کو بی و ایل و جر حرث و تھوہ و یجرم انہا و ضرب و جہ و دوم فیہ (ولا یجلب من لیسہا ما یضربہا) لقولہ علیہ
 السلام لا ضرر و لا ضرار (فان عجز) مالک الہیسیہ عن فتحہا اُجبر علی بیعہا و اجازتہ و ذبحہا ان کثرت لان بقا عافی و بد مع ترک
 الاتفاق علیہا ظہر القلم یبطل الفہ فان اُبی غل حاکم الاسلح و یکرمہ جز مع رفوۃ سیہ و ذبیہ و تطیق جرس او ترو نر و جزا علی غرس
 و تسحب قنہ علی ما یضرب الحوان

من اقرب المصبات (ثم
بنات اخوته) تقدم
بنات اخ شقيق ثم بنات اخ
لام ثم بنات اخ لاب (و)
مثلهن بنات (اخوانه
ثم بنات اعمامه) لا يورث
ثم لام ثم لا يورث بنات هاته
كذلك ثم بنات اعمام ابيه
كذلك (و) بنات عمات
ابيه (كذلك على
التفصيل المتقدم (ثم

٦ صاحب جاقل اغتله أو بصغيرة على سطح فقط فمات (و) قتل (الظالم ان يغفل ماله فله مثل ان يرى ما ينهه ميدها أو يرى (فرضا أو يرى) (شخصا) مباح الدم كهرى وزان محسن (فسيب آدميا) محصولا (لم يصد) بالقتل فقتله كذا أو أرقطه ظلم أو غيره ماله فله ففعلت منه السكين على انسان فقتله (و) كذا (عبد الصبي والجنون) (لا ماله لا قصده ماله فله ماله كالكلب المخطئ فالكفارة في خلافه ماله التنازل والدية على ما قلته كإبائي بوصفان فلا كنت يوم قتله صغيرا أو مجنونا أو أمكن من قتل بصف كفار من ظنهم سيافيان مسلما أو رى كفارا قروا بعلم وخيف علينا ان لم نرمهم ولم يصد فقتله فليه الكفارة فقط قوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن قتلوه رقة مؤمنوه بل ذكر الدية

﴿فصل قتل الجماعة﴾ أي لاثنا فأكرم: الشخص الواحد، أن صلح فقل أو اذلقه لاجاع أصحاحه تروى سبعين المسببان
 من ابن الخطاب قتل سبعين أهل صنعاء قاتلوا رجلا ذكوا لواله عليه أهل صنعاء قتلتهم به عاوان لم يصلح فقل أو اذلقه قتل فلا قصاص
 ما لم يروا أهل عليه (وإن سقط القود) بالمتوفى عن القاتلين (أو أدوية واحدة) لأن القتل واحد فلا يلزم به أكثر من دية كالتوفى أو خطأ من
 جرح واحد جرحوا ثمانية فها هو أحسن قطع واحد حتى ته أو دية به ثم ذهب آخر طالق القاتل الأول ويعزى الثاني (ومن أكره مكلفا على قتل)
 معين (مكلفه قتله فاقتل) أي القود لم يصر إليه (أو بالدية) إن ضاع (عليهما) أي على القاتل ومن أكرهه لأن القاتل قصدا يستفاد
 نفسه بقتل غيره والمكره تسبيل القتل بما يغني إليه ما لا يقول فلا ذر قتل تصدوا لاقتلته كراه (وإن أصر) مكلف (بقتل غير
 المكلف) كصغير أو مجنون فلا قصاص على

١٧٨

فوجي على المشيبي

YVA

وشرع وسعيد بن جبيرة فاقع مولى ابن عمرو بجاءه واديا بن ملاء يقول جابر بن زيد وابن سيرين والشعبي والوردى ومجاهد بن أروى العاصمى بن الجديدة (على هذا إذا طلق) الزوج (قبل ان يخلو فأى الزوجين عفا صاحبه) أى الزوج (على رجبة) أى عفا استقرار ملكه عليه بسبب الطلاق (من) نصف (المهر وهو) أى العاق (بما جاز التصرف) فى ماله بأن كان مكلفا رشيدا غير مجبور عليه (يرى عنه صاحبه) قوله سبحانه وتعالى فإن طعنكم فطعنوه فما عداكم فعدوهما قال أحمد فى رواية المروزي ليس شئ قال الله تعالى كلوه هنيئا مشاءه خير للموهرية المراءى للزوج وقال طهارة لأمر أمحجى بن من الهنيء الذى يعنى من صدقاته (وإن وجهه) أى وجهت المرأة (صدقا لها) لزوجها (قبل القرعة) ثم حصل ما ينصفه أى ينصف الصدق (كلما ذر جمع) الزوج (عليها) ببدل نصفه وإن حصل ما يقطعه أى السدق (ذرع) الزوج عليها (بدل جميعه) أى الصدق (صلة) ما يقطع الصدق وينصفه ويقرره (يسقط) السدق (كله قبل ان يخلو حتى المتعة) يعنى

فوجب على المتسببه
(أو) أمره بقتل (باعتل
مكتفيا به) بخرجه أي
مخرج القتل كن ذنبا غير
بلاد الاسلام ولو عبدا
لأمر فالتصا على
الأمر بالقتل (أو) أمر
به أي بالقتل (السلطان
ظلاما لا يعرف ظلمه
فيه) أي في القتل بل لم
يعرف المأمور أن المقتول

لم يستحق القتل (قتل) الأمر والقرودان لم يحكم مسحقاً (أو الذبابة) أن عفا عنه (على الأثر) بالقتل
 دون المباشرة لاعتدوا وجوب طاعة الأمامي غير العصية والظاهر أن الأمام لا يأمر إلا بالحق (وأن قتل المأمور من السلطان
 المكلف) حال كونه (على التحريم) القتل فاضمان عليه) بالقرود أو الذبابة لمباشرة القتل مع عدم العذر قوله عليه السلام لا طاعة
 في عصية الخالق (دون الأثر) بأنه لا تضامن عليه لكن يؤدب بما رواه الأمام من ضرب أو حبس ومن دفع إلى غير مكلف
 ولم يأمر به يقتل بل يلزم الدفع حتى (وإن اشترك فيه) أي في القتل (اثنان) لا يصيب القرود على أحدهما أو كان (منقذاً للذبابة) المكلف
 غيرها) من إسلام أو غيره فلا يشترك أي أحدهما في قتل ولله أو هو ووفق في قتل ذيق أو مسلم وكافر في قتل كافر (طال قدر على
 الذباب في قتل ولله وحسب شر يناله والمسلم لا يشترك في القتل العمد العدوان وإنما امتنع القصاص من الأب والحر والمسلم لحسب
 لا التصور في الباب بخلاف ما لو اشترك خاطئ وطاهر أو مكلف وغيره أو لو قصاص أو جني: مكلف وسبع أو مقتول أو
 نفسه فلا قصاص (فإن عدل) إلى القصاص (في طلب المال) من شر طين الأب وغيره (لزمه نصف الذبابة) كالشر يبقى اتلافه
 شر يثنى نصف قيمة المقتول (طاهر وطه)

أحدها (عصمة المقتول) بأن لا يكون مهذواً (مقتول مسلماً) حرّاً أو عبداً (ذو) أو عبداً (حرّاً أو مسلماً) أو أستاذاً محمداً ولو قُتل بثبوته عند الحاكم (المؤمنه خصاصاً ولا بد) ولو أنه من أهل الشرط (الثاني التكليف) بأن يكون القاتل العاقل المميز لا النقص عقوبة مغلطة (فلا يجب) قصاص على صغير ولا مجنون) أو معتوه لا يعلى لم قصه. جمیع الشرط (الثالث المكافاة) بين المقتول وقاتله حال حياته (بأن يساويه) القاتل (في الدين والحرة والرق) يعني بأن لا يغفل القاتل المقتول بسلام أو حرّاً أو أستاذاً (فلا

يقتل مسلم) أو أجنبي (بكثر) كتابي أو مجوسي ثم أو معاهد لقوله عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري وأبو داود (ولا يقتل
 حر عبد) لحديث أحمد بن علي من السنة أن لا يقتل حر يبيد وروى الدارقطني عن ابن عباس يرفقه لا يقتل حر يبيد وكذا لا يقتل حر
 ببعض ولا كاتب منه لا ماله لا رقبته (وعكسه) بأن قتل كافر مسلما أو قتل أجنبي حرا (قتل) القاتل ويقتل القاتل وإن اختلفت
 قيمتهما كما يؤخذ بجسيل بن قيس بن عيسى بن جندب (وقتل الكافر بالشيء والشيء بالشيء) والمكلف بغير المكلف لمعوم قوله تعالى ويكفينا
 عليهم فيها النفس بالنفس الشرط (الرابع عدم الولادة) بأن لا يكون المقتول ولد القاتل وإن سفل ولا البتة وإن سفلت (فلا يقتل أحد
 الأبرياء) وإن غلبوا لموان سفل لقوله عليه السلام لا يقتل ولا يرصد ولا يرصد من عبد الله حر حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق
 مستفيض عندهم (و يقتل الولد بكل منهما) أي من الأبرياء وإن علو لمعوم قوله تعالى كتب عليكم القصاص وخص منتهما فهدم بالنفس
 وموت قاتل أو ولده بعض دمه فلا تؤخذ فلو قتل أو أخرجه فموتته ثم ماتت فورثها القاتل أو ولده فلا تقصاص لأنه لا يبيح

باب استيفاء القصاص

وهو قتل مجني عليه أو فعل وليه بجان مثل فعلها وشبهه (شرطه) أي استيفاء القصاص ثلاثة شروط أحدها كون مستحقه مكلفا أي
 بالغاً قاطراً (فإن كان) مستحق القصاص أو بعض مستحقه (سيلا أو مجنونا أو موقوفه) لمأبى ولا موصى ولا حاكم لأن القصاص يقتل عليه
 من القتل والانتقام لا يحصل ذلك مستحقه باستيفاء غيره (وجس المجاني) مع سفر مستحقه (إلى البلوغ) مع جنونه (إلى الأقامة) لأن
 معاوية بن جندب بن خشرم في قصاص حتى يبلغ ابن القاتل وكان ١٧٩ فلك في عصر الصحابة لم يشكروا

احتيا لنفقة قسولي
 مجنون قتل العوالي
 الآية الشرط (الثاني)
 اتقان الأولياء المشتركين
 فيه أي القصاص
 (على استيفائه وليس
 ليقتلهم إن بقدره)
 لأنه يكون مستوفيا
 لحق ضربه بغيره أو لا
 ولا به عليه (وإن كان
 من بقى) من الشرقة

أنه لو تزوجها ولم يسم طاهرهم حصلت فرقة منقط المهر فأي لم يسم طاهره سقط ولم يجز جمعته (فرقة
 العان) قبل تفرقه لكون الفرقة من قبلها لأن الفسخ عما يقع إذا تم لها (وبتة) أي فسخ الزوج
 النكاح (أي حبس المهر أو كونهما رتقاء أو قضاء أو جسد أو برصد أو نحو ذلك قبل تفرقه لتلق
 للمعرض قبل تسليمه فقطل المعرض كله كالبايع تلقى المبيع يده قبل تسليمه (وفرقة جاءت من قبلها
 كفسخها ليه) أو إصاها أو عدم وفائه بشرط شرطه عليه في النكاح واختيارها لغيره ليعمل الزوج
 لم ذلك سواء أبادها قبل دخول (واسلامها تقرر) قبل تفرقه (و) كإدراكها تقرر (و) رضاءها
 من يشفع به نكاحها قبل تفرقه لها (أو تقرر المعرض قبل تسليمه أو قبله أو اتفق البائع المبيع قبل قبضه
 (ويستصف) صداقها بالفرقة من قبل الزوج كطلاقه (لزوج فقولوا بؤسها (وطعها) أي باعها ولو بؤسها
 لأن الفرقة إنما كانت في صورة سوء المبيع أو زوج (واسلامه) أي إسلام الزوج قبل وجود ما يقرره
 من الدخول أو الحلو إذا كانت الزوجة غير كاتبة (ورده) قبل وجود ما يقرره لحي والفرقة من قبله

فيه غائب أو صغير أو مجنون أو انظر القديم) الغائب (والبلوغ) الصغير (والنقل) للمجنون ومن مات ظمارة مقلعه وإن أقر به بعضهم
 عز وقطول شغل تركه جان حقه من الميعود يرجع وارث جان على مقتضى ما فوق حقه وإن عفا بعضهم سقط القود الشرط
 الثالث أن يؤمن (في الاستيفاء) بتعدي المجاني (الاستيفاء إلى غيره لقوله تعالى فلا صرف في القتل) (فلا واجب) القصاص (على امرأة
 حامل أو) امرأة حائل لم يقتل (حتى تضع الولد وتستقيبه إليها) لأن قتل الحامل بتعدي إلى الجنين وقتلها قبل أن تستقيبه إليها
 لأن القاتل الغالب لا يبيش إلا به (ثم يستقيبه إليها) (أن يوجد من يرصد على الولد من يرصد مقلته) (لا غير ما ينوم مقامها في أوضاعه
 (والا) يوجد من يرصد ترك حتى تقطعه) لو أن لقوله عليه السلام إذا قتلت المرأة عمدت قتل حتى تضع ما في بطنها إن كانت حاملا
 وحتى تعقل ولها إذا نسلم ترجع حتى تضع ما في بطنها إن كانت حاملا وحتى تعقل ولها إذا نسلم ترجع حتى تضع ما في بطنها (أي من الحامل
 (في طرف) كاليد والرجل (حتى تضع) (وإن لم تستقيبه إليها) (والجسد) (الرحم) إذا نسلمت الحصة الحامل أو الحائل وحت (في ذلك كالتقصص) فلا
 ترجع حتى تضع وتستقيبه إليها أو يوجد من يرصد أو الفسخ قطعه وتجد يجد عدد الوضع

فصل ولا

يجوز أن يستوفى قصاص الإحصار سلطان أو نائبه لا تقاؤه إلى إحصائه وبخوف الحيف (ولا يستوفى إلا) (بالاستخاضة) وعلى الأعمام
 فقد لا تلبس الاستخاضة لانه امرأ في القتل ونظر في الولي فإن كان يحد على استيفائه وحسنه مكنه منه أو لامره أن يوق
 وإن احتاج إلى الجورة من مال جان (ولا يستوفى) القصاص (في النفس) لا يضرب العنق بسيف ولو كان المجاني قتله بغيره لقوله عليه
 السلام لا قودا بالسيف رواه ابن ماجة ولا يستوفى من طرف إلا بسكين ونحوها لا بالسيف

باب العفو عن القصاص

اجمع المستوفى على حوازه (بجيب) القتل (العمدا) القودا وانه يقتصير التولى بينهما) الحديث بانى هريرة مرفوعا من قتل له قبل قهر
بغير النظرين امان يودى امانا قدا واداء الجاحه الا الترمذى (وعنه) بنى مرفوعا فى القصص (بجنا) اى من غير ان ياندشيا
(افضل) لقوله تعالى وان تعذروا فاعذروا الى الله ورسوله انتم خير الامم اخرجت للناس قالوا يا محمد انى نعدو الله ورسوله
والترمذى ثم لا تفرى على جان (فان اختار) التولى الجناية (القودا) لوعا عن الدية قط (اى دون القصص قلها اخذها) اى اخذ الدية لان
القصص اعلى فاذا اختاره لم يمتنع عليه الانتقال الى الاذى (و) له (الصلح على اكرهها) اى من الدية ولان يقتص لاهل يرض مطلقا
(وان اختارها) اى اختار الدية فليس له قبضها فان قتل به لانه لم يمتنع من القصص (او عفا مطلقا) بان قال عفو وتولى لم يده
بقصص ولاديه فله لدية لا تصرف النقوى انقصص لانه اطالب بالادب (او هل الجنى قدس له) اى التولى الجناية (غيرها) اى غير
الدية من تركه اى فى مثل استيفاء القودا كالتولى طرفه (واذا قطع) الجاني (اسبغها عفا) الجروح (عنها) سموت (الجناية) اى
الكفا والنفس وكان الصغر على غير شئ فالسرايه (هل) لا يلزم بالجناية متى قصرا انتها اولى (وان كان النقوى ماله) اى لم يجز
(عمام الدية) اى دية قاصرت اليه بان يسقط من دية قاصرت اليه الجناية لزم بالجناية الباقى (وان وتولى) التولى الجناية (ام يقتص
ثم عفا) الموكل عن القصص (فخص وكيله ولم يلم) بغيره (فلا تضى عليهما) لا على المولى لانه محسن بالنقوى وما على المحسنين من سبيل
ولا على الوكيل لانه لا يرضيه وان دعا مجروح عن قودتسه اوديتها صاح كفوا وانه (وان وجب لرقيق قودا) وجب له (نحوه
فقد خطله) اليه (واسقاطه اليه) ١٨٠

(و) ينصف أحدهما (عالم أحدهما لا آخر) أي شره تزوجه الزوج أو الزوج الزو قبل الله خوله (أو قبل
أجنبي) يعني أن المهر ينصف إذا جاءت الشرقة من قبل أجنبي (برضاع) أي إذا كرا وضعت أخته أو نحوها
زوجته السبعة زوجات يجزما (ونحوه) أي فهو الرضاع كالزوطى أين الزوج في الزوجة قبل دخول (و) يقره
أي يقر المهر (كلام موت أحدهما) أي موت أحد الزوجين ولو يقر أحدهما لا آخر أو قبل أحدهما
قسه لأن الكاح بلغ نياته فقام ذلك العقد لا الاستيفاء في مهر المهر ولأنه واجب العدة على المرأة واجب
كأن المهر قد خول (و) يقره كلاً (و) يقره كل واحد (و) يقره كل واحد (و) يقره كل واحد (و) يقره كل واحد
لأنه قد وجد استيفاءه المنصوب باستقرار العرض (و) يقره المهر كلاً أيضاً (لمه لها) أي تزوجه لشهوة
(و) يقره إلى فرجها الشهوة) ولولا يقر بها فمما عالى القروم وقره لمس ونحوه الشهوة نس عليه انتهى
ووجه ذلك قوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن يمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة قصف ما فرضتم
وحتى لا يمس التواء البشريتين (و) يقره كلاً (تقبلها ولو بحضرة الناس) لأن لقبها أجرت مجرى

[illegible]

بها في التفتيح وتبغ في المنتهى والافتاع (أو قل حرامكفا وقيدت بالمعاذ أو الحيف فوجب الدية) لأنه خلاف حال تذبذه بجمعه
عن اهل اليمن الصامعة والبطش بالحمة أو دفعها عنه
(فصل وإذا أذنب الرجل وادعى) ولم يسرف فلم يضمنه وكذا لو أذنب وجسه في تنوز (أو) أدب (سلطان رعيته أو) أدب (معلم صديقه ولم
يسرف لم يضمن بما تلقى به) أي تأديبه لأنه فعل ماله فعله شر ولم يتعد فيه عوان أسرف أو أذاع على ما يصلح به المقصود أو ضرب
من لا عقل لمن حي أو غيره ضمن لتدبيره (ولو كان التأديب لحامل فطقت حينئذ خضعة المؤذوب) بالفرقة لقوطه بتدبيره (وإن طلب
السلطان امرأته فكشف حق الله تعالى) فأنقضت (وأستعدي عليها رجل) أي طلبها الدعوى عليها (بشرط دفع دعوى فطقت)
حينئذ (ضمنه السلطان) في السنة الأولى هلاكه بسببه (و) ضمن (للمستعدي) في السنة الثانية هلاكه بسببه (ولو مات) الحامل
في المستثنى (فرضا) بسبب الوضع أولا (أو يضمنها) أي لم يضمنها السلطان في الأولى ولا المستعدي في الثانية لأن ذلك ليس بسبب هلاكها
العادة جرم به في الحيرو قد مفي بالحرور وانكسر وعنه انهما ما امتان لها كجنيتها هلاكها بسببه ما هو المذهب كافي الانصاف وغيره وقطع به
في المنتهى وغيره ولو مات حامل أو حملها من دس طعام وفوضو ضمن و به إن حمل ذلك طاعة (ومن امرئ شخصاً مكلفاً أن ينزل بئراً أو) أمره
أن (يصعد شجرة) ففعل (فوقه) أي نزله أو صعوده (أو يضمنه) الآخر (ولو أن الأمر سلطان) أحكم أكرامه لم (أو) كالأمر
سلطان (أو غيره) ففعل فوقه به لأنه لم يضمن ولم يتعد عليه وكذلك لو سلم بالغ عاقل نفسه أو وادى إلى سابع خلق ليعلمه السباحة ففرض لم يضمنه
السابع (وإن لم يمتد يد يذات النفس) المقادير جرح مقدر وهو مبلغ التي قدومه (ديماً طر المسلم ما به جرح أو القم متقال ذهباً أو ثا عشر
القدوم فمقتضاه أو ما تاجر أو الفاشاة) ١٨٢
حديث أبي داود عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه

(فصل وإذا اختلف) أي اختلف الزوجان أو تهما أو زوج وولى صغيرة (في قدر الصدق) أو في
عينه (أو) في (جسه) أو في سفته (أو) فيما يستقر به (الصدق) يقول الزوج (ويمنه) أو وادته
ويمنه أما كون القول قولاً عين الصدق كالأمر أو ادعت أنه أسدقها هذه الأمة وقال حويل هذا العبدوني
في سفته كالأمر أو ادعت أنه أسدقها هذا العبدوني في سفته كالأمر أو ادعت أنه أسدقها هذا العبدوني
الشعر و فيما يستقر به المهر كالأمر أو ادعت أنه أسدقها هذا العبدوني في سفته كالأمر أو ادعت أنه أسدقها هذا العبدوني
الاسل برامقته مما يجب بقراره ولا يمينه (و) إذا اختلف الزوجان أو تهما (في القبض) للصدق (أو
تسمية المهر قولها) أو بوجبت (أو وادتها) ويمن من قبل النكاح لأن الأصل عدم القبض وعدم التسمية
(وإن تزوجها) أي تزوج رجل امرأة (يحتدين على صداق من راولتا أخذ الزوج (ب) الصدق
(الزائد) سواء كان الزائد صدق السر أو كان الزائد صدق العلانية ويلحق بالمهر زيادة بعد تقديمها
في جباله فيجوز له أو ينصفه قل أحلف الرجل بزواج المرأة على مهر فلما أجازها دفع مهرها فوجاز

وسلم في العدة على أهل
الأبل مائة من الأبل
وعلى أهل البقر مائتي
بقر وعلى أهل الشاة
التي شاة إرداء إرداء
ومن عكرمة من ابن
عباس أن رجلاً قيل
فجعل النبي صلى الله
عليه وسلم دينه اثني
عشر الف درهم وفي
كتاب عمرو بن حزم

وعلى أهل الذهب ألف دينار (هذه) الجنس المذكورات (أصول الدية) دون غيرها
فأياها أحضر من تزمه (الدية) (زعموا في قوله) سواء كان ولي الجناية من أهل ذلك النوع أو لم يكن لأنه أي الأصل في قضاء الواجب عليه ثم
ثارة تخط الدية وثارة تصف (تخط في قتل الصدوق به) فيؤخذ (خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس
وعشرون خف وخمس وعشرون جذعة) ولا تخط في غير أبل (و) تكون (الدية في الخطأ) منخفضة (حباً اختارها قوم من الأربعة
المذكورة) أي عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون خف وعشرون جذعة (وعشرون من بني مخاض) هذا قول ابن
مسعود وكذلك حكم الأطراف في مؤخر خد من قمرتها أو اتفقوا من غنم ثياباً أو جذعة تصفين (ولا تعتبر القيمة في ذلك) أي أن تبلغ قيمة
الأبل والبقر أو البعاضة قد لا تطلق الحديث السابق (بل) تعتبر فيها (السلامة) من العيوب لأن الإطلاق يقتضي السلامة (ودية)
أمر (الكتابي) أي أو المعاهد أو المستأمن (تصف دية المسلم) حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم
قضى بين عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلمين بزيادة أحد كذا جراحه (ودية الجوهري) أي أو المعاهد أو المستأمن (ودية الوثني)
للمعاهد أو المستأمن (بما عدا قدومه) كالأمر للشركيين يرى عن عمرو بن عثمان وابن مسعود جراحه بالنسبة (ونسأهم) أي أنى أهمل
أبوا الجرح وسأه الأوثان وسأه المشركين (على النصف) من دية ذكراً منهم (الدية تسلط المسلمين) إلى كتاب عمرو بن حزم
رأه على النصف من دية الرجل ويترى في الذكر والأنثى فيما يوجب دون ثلث الدية حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
لعقل المرأة مثل عقل الرجل حتى تبلغ الثلث من دية أخرى النساء ودية خنثى مثل نصف دية كل منهما (ودية) فنذكر

فذهب بعض فلك اذا علم شملوه ففى بعض الكلام يصاحبو قسم على ثمانية وعشرين حرفا وان لم يعلم قدر الازهاب فحكومه (و) يجب
 (في) تلوها حدم الثعور الاربعه المذمومة (شعر الراس) (شعر العبد) (شعر الحاجبين) (اهداب العينين)
 روى عن علي بن رزيق بن ثابت رضى الله عنه عن ابي الشعر البديع ولا يذهب الجبال على الكمال وفى حجاب نصف البديع وفى خدب روى
 شارب حكومه (فان عاد) فذهب من تلك الثعور (فثبت سقط وجبه) فان كان اخذت اربعة اوتوا من ترك من طيه او غيرهما لا جبال فيه
 قذية كانه زبد) يجب (في) عين الاور البديع كانه قصى به وهو عتبان وعلى وان عمر ولم يعرف لم يخالف من الصحابة رضى الله عنهم
 ولا نال قلع عين الاور يتضمن اذهب البصر كله لانه يحصل بين الاور ويتصل بالعينين وان قلع جميع بين الاور اذ يشرطه وعليه
 معه نصف البديع (وان قلع الاور عودين الصم) العينين (لما تعلق به الصبيحة بمدة ليلة كانه لا تعلقا قصاص) روى عن عمر
 ومعاذ ولا يعرف لما يخالف من السجاية قول القصاص ففى الاستيفاء جميع البصر من الاور وهو اعم اذهب بصر عين واحدة
 وان كان قلعها خطأ فنصف البديع (و) يجب (في) قلع يد الاقطع (او وجهه ولو عمدا) نصف البديع كتيه (اى) كثير الاقطع وكيفية اعضاءه
 ولو قطع يد جميع اذ يشرطه

(باب الشجاج و)

كسر النظام الشج القطع منه شجبت المقازة اى قطعها (الشجة الجرح في الرأس والوجه خاصة) سميت بذلك لانها تطلع الملقحة فان
 كان في غيرهما سمى جرحا لا شجة (وهى) اى الشجة باعتبار رسمها المنقولة عن العرب (عشر) امرئيه اولها (الحارسة) بالحاء الصاد
 المهمتين (التي) بحر من الجراد اى تشبهه قذلا ١٨٤ ولا تشبهه (اى) لا يسيل منه دم ولا حرس الشق فالحرص

من تراشيا) اى لرو جان (فيما) جها مالو (في) قيل صرح لزوم) وصار حكمه حكم لسمى في (العقد) قذلا	القصار الثوب فاشته
يكن او كثير اسواه كاعاين مهر انشأ اولالا به ان فرض لها تيرة تسد بدل لهما من ماله فوق ما يلزمه وان	قيل او تسمى ايضا
فرض لها ميرا فذويت بدون يلجب لها (غيبه) عبارة المنقولة عن المتني تهدى عاونا خيرا فان	القاصر والقشرة (م)
عبارة فان تواض او لوى على قيل صرح الا فرضه حاكم قدره وعبارة اقناع مرتبة كللتها (فان حصلت	يلها) البازلة لخاصية
لما فرقة منصفه اذ ان من طلاق وغيره (قيل) فرضه او تراشها وما جبت لها النعمة وهى ما يلجب لفرقة	الخاصة) بالعين المهمة
او سدا مة على زوج بطلاق قبل دخول لمن يرسم لهما مهر مطلقا (على) الموس قدره وعلى المقر قدره	لغة سبيلان الم منها
وفان لان النعمة مائة حال الزوج في سارها واعلانه نص عليه (فاعلا حاد) اذا كان الزوج مورا	تسببها صرح للمع من
(وادناها) كسوت مجزها اى تجزى المرأتى في صلاتها وهى درج وخار ونوب تحصل فيه (اذا كان	العين (وهى) التى يسيل
الزوج) مصرافا	منها الم (م) يلها
(وفصل) ولا مهر في النكاح القاسد الا بالخلوة او الوطء) فان طلقها او مات عنها قبل المخلو او بالخلوة فلا	(الباضعة) وهى التى
	تبضع الدم اى تشفه

بسد الجلد ومنه سمى البضع (م) يلها (المتلاحة وهى) القاضية في الدم) وانما اشقت منه (م) يلها مهر
 (المسحاق وهى) ما ينزل بين العظم فشرقة (م) تسمى المسحاق سميت بالجراحة لئلا يسهل اليها لان هذه الجراحة تأخذ في الدم كله
 حتى تصل الى هذه القشرة (فهذه) نفس لامة رديها ل) فيها (حكومه) لانه لا توقف ضيقا في الشرع فكانت كجراحات بقية البدن
 (في) الواضحة وهى ما توضع (الدم) هكذا في شطه والصواب العظم (وتبرزه) عطف تعبير على توضع لواء برزته بقدر ابرة لمن نظره
 (خسة ابرة) حديث عمرو بن حزم في المرحضة خمس من الابل فان عمت واسو نزلت الوجه فزحجان (م) يلها (لها) مة وهى
 التى توضع العظم بدهش (م) اى تكسره (وقه) اعشر اجرة) روى عن زيد بن ثابت ولم يعرف له مخالف في عصر من الصحابة (م)
 يلها (المنقلة وهى) ما توضع العظم وتحمه وتقل عظامها (وقه) خمس عشرة من الابل) حديث عمرو بن حزم (وفي) كل واحدة من
 المأمومة) وهى التى تصل الى جلد الدماغ تسمى الامم وقام الدماغ (والهامة) بالعين المجيمة التى تخرق الجفلة ثلاث (لحمية) حديث
 عمرو بن حزم وفي المأمومة ثلاث (لحمية) بالهامة اذ لم يوضع او طعن في خده فوصل الى فقه فحكومه كذا دخل
 غير زوج اسببه في فرج بكر (وفي) الحمة ثلاث (لحمية) لثاني كلب عمرو بن حزم في الجفلة ثلاث (لحمية) وهى اى الجفلة) التى تصل
 الى باطن الجفون) كملن ولو لم يخرق اسما ظهر وسد روحا ومناقو بين نصبتين ودير وان أدخل لهم من جانب فخرج من آخر
 فيما تفتان واما عيدين المسبب عن ابي بكر ومن وطئ زوجته لا يوطأ متلفا فخرق ما بين مخرج البول ومنى او ما بين السيلين فقله البديع
 انهم) تسمى بولوا لاقتله وان كانت من بوطا مثله لقتله (و) يجب (في) الصلح) انما جركا كل بغير (و) يصح (في) واحدة من

الترقوتين بغير (لملوى سبي من محروم في الضلع جعل في الترقوة جعل والترقوة العظم المستدير حول العنق من النحر إلى الكتف ولكل انسان ترقتان وان أصبح الضلع أو الترقوة ضمير مستقيم فعكومه (و) يجب في كسر الزراع وهو الساعد الجامع لمنطقى الزند والعضد (في) (العضد في السابق) والزند (اذ اجبر ذلك مستقيماً بغير ان) لملوى سبي من محروم بن شبيب ان محروم بن العاص كتب الي عمر في احدى الزندين اذا كسر فكتب اليه عمران فيه بغير من واذا كسر الزندان فقيهما أو بعده من الابن ولم يظهر له مخالف من الصحابة (وما عدا ذلك) المذكور (من الجراح وكسر العظام) كخزعة سلب وعصص وطانة (ففيه) حكومة والحكومة ان يقوم الخني عليه كلفه عبد لا جناية به ثم يقوم وهي (أي الجناية) به قد برئت فخاص من القيمة (فله) أي الخني عليه (مثل نسبة من الدية كان) أي لو قدر انان (قيته) أي قيمة الخني عليه لو كان (عبد سلباً) من الجناية (ستون وقيته ببلجانية تحسن فقيه) أي في جرحه (سدس دينه) (لنصفه ببلجانية سدس قيمته) (الا ان تكون الحكومة في محل تصدق) من الشرع (فلا يلحقها) أي الحكومة (المقتدر) كشعبة دون الموضحة لا تبلغ (حكومتها) أرض الموضحة وان لم تنقصه الجناية حال برقم حال جرح ان دم فان لم تنقصه أيضاً وأزادته حسناً فلا تنفي فيها (بطلب العاقلة بمصلحة) (العاقلة) عاقلة الانسان) ذكره

(عصباته كلهم من النسب والاقارب بهم) كالأخوة (و) يدم) كل ابن ابن عمه جالطاف (خضره) من دماهم حتى يعودى نسبه) وهم آباء الجاني وان علوا وابنائهم وان نزلوا سواء كان الجاني رجلاً أو امرأة أو أم ولد أو غير ذلك فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم ان المرأة التي قتلى علم بالافرة توفيت ١٨٥ فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان

مهرها (فان حصل أحدهما) أي الفحل أو المخلوة (استقر) عليه (المسي ان كان) اقرب لها مسي (والا) بأن لم يرض لها متوفية) يستقر عليه ما ان دخل أو خلاها (مهر المثل ولا مهر في النكاح الباطل) كنيكاح زائدة على أربع (الابن لوطى القبل) فلا مهر بوطئها في القبر (وكذا) يجب عليه مهر المثل اذا كانت (الموطوءة) موطوءة (شبهة) كن وطن امرأة ليست زوجة فهو لا مملوكة بظنها تزوجته أو مملوكة قال في الشرح والمبدع في خلاف علمناه كبدل متلف (و) كذلك (المكرهه على الزنا) ولو كانت من محاربه كلفته وعنه من نسب أو رضاع كبذل متلف أو ميتة ولو من مجنون ظلي الاقناع ومن ملق امرأته قبل الفحل طلقه وظن أنها لا تبينها فوطئها لم يمسها مهر المثل ونصف المسمى انتهى وانما يجب النصف أيضاً لأنه طلق قبل الفحل (للمطوعة) على الزنا لأنه اطلاق طبعه برضا صاحبه كالأزفة في قطعها فقتلها (لم تكن) للزنيها المطوعة (أمة) فانه لا يقطع مهرها لوطئها لانه ليس لها والمبذنة يسقط منه ما يقابل مهرها الباقي لسيدها (وتتعد المهر بتعدد الشبهة) كالوطئها بظنها تزوجته

مهرها (فان حصل أحدهما) أي الفحل أو المخلوة (استقر) عليه (المسي ان كان) اقرب لها مسي (والا) بأن لم يرض لها متوفية) يستقر عليه ما ان دخل أو خلاها (مهر المثل ولا مهر في النكاح الباطل) كنيكاح زائدة على أربع (الابن لوطى القبل) فلا مهر بوطئها في القبر (وكذا) يجب عليه مهر المثل اذا كانت (الموطوءة) موطوءة (شبهة) كن وطن امرأة ليست زوجة فهو لا مملوكة بظنها تزوجته أو مملوكة قال في الشرح والمبدع في خلاف علمناه كبدل متلف (و) كذلك (المكرهه على الزنا) ولو كانت من محاربه كلفته وعنه من نسب أو رضاع كبذل متلف أو ميتة ولو من مجنون ظلي الاقناع ومن ملق امرأته قبل الفحل طلقه وظن أنها لا تبينها فوطئها لم يمسها مهر المثل ونصف المسمى انتهى وانما يجب النصف أيضاً لأنه طلق قبل الفحل (للمطوعة) على الزنا لأنه اطلاق طبعه برضا صاحبه كالأزفة في قطعها فقتلها (لم تكن) للزنيها المطوعة (أمة) فانه لا يقطع مهرها لوطئها لانه ليس لها والمبذنة يسقط منه ما يقابل مهرها الباقي لسيدها (وتتعد المهر بتعدد الشبهة) كالوطئها بظنها تزوجته

٢٤٤ - نيل المآثر في (في) ضيف (ولا) على (غير مكلف) كصغير ومجنون لانها ليس من أهل النصرة (ولا) على (قبر) لا يعلق نصابه كذا عند حلول الحل فاضلته كسج وكفارة قطهار ولو معتلاً لا يمس من أهل الملواسة (ولا) انتهى ولا يخالف الذين الجاني لقوات المعاشدة والمنصر فوقه ناقول أهل ذمة الحرب عليهم ونظام أسلحهما كفي حكمهما في بيت المال ومن لا طائفة له أو هو عجزت فان كان كفراً فلا واجب عليه وان كان مسلماً في بيت المال ما لا ان أمكن ولا انشط (ولا) تحصل العاقلة عمداً (مضماً) ولو لم يجب بمقتضى كفايته وأما مومه لان المامد صغير معدور فلا يستحق الملواسة يخرج بالخص شبه العمد فحمده (ولا) تحصل العاقلة أيضاً (عبد) أي قيمة عبد قتلته الجاني أو وقع طر فلو لا تحصل أيضاً جنايته (ولا) تحصل أيضاً (سلحاً) من انكار (ولا) اعتراضه بتدبيره (بان) يضر على نفسه بجناية وتكره العاقلة وى ان عباس من مفرغها لا تحصل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا مسلحاً ولا اعتراضاً وروى عنه موقوفاً (ولا) لا تحصل العاقلة أيضاً (مادون تلك الدية الثلثة) أي بدو ككرر من قبل قضاء عمراتها لا تحصل شيئاً حتى يبلغ عقل المأمومة الاخرة حين مات بعد أمة أو معة بمجانبة واحدة لا قبلها أو يؤجل ماوجب شبه العمد وانطأ على ثلاث سنين ويجهدها كفي في تحميل كل منهم ما يسهل عليه و يبدأ الاقرب فالأقرب لكن تؤخذ من بعد الجناية قريب

(فصل) في كفارة القتل (من قتل شخصاً محرمة) ولو قتلته أو قتلته (أو مستأنناً) بجنايته أو شارك في قتلها (خطأ) أو شبهه (عبد) بماترة أونسيا) كجفيرة بها (فصله) أي على القاتل ولو قتل أو قتل أو سخر أو مجنوناً (للكفارة) عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا إطعام ٤٠ يوماً ان كانت النفس مباحة كياخ أو قتل قصاصاً أو وحداً أو دغماً من نفسه فلا كفارة ويكفر في صوم من مل غير

المرجوم في الزنا) وجلا كان أو امرأة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصر الجنيته قولا لليهوديين لكن تشد على المرأة ثيابا الثلاث كشف
ويجب في إقامة حد الزنا حضور وامام أو نائبهما طاعة من المؤمنين ولو واحد أو من حضور من شهد براءتهم بجرم (باب بعد الزنا)
وهو فصل القاضية في قبل أو دير (أذانني) المكلف (الحسن وجم حتى يموت) التوجه عليه السلام وهو لا يجادل قبل ولا يني (والحسن من
وطئ امرأته المسلمة أو الفدية) أو المستأنسة (في نكاح صحيح) أي قولها (وما) أي زواج (يا فان عاقلان حان فلان اختل شرط منها)
أي من هذه الشروط المذكورة (في أحد مرأ) أي أحد الزوجين (قد أحسن أو أحسنهما) أو يثبت أحسنه بقوله لموطئها وقوله لا يولد
منها مع انكار وطئه (وأذانني) المكلف (المرء غير الحسن جانا ثمة جلدة) لقوله تعالى في الزنا فإن لم يجادلوا أو واحد منهما لمائة جلدة
(وغرب) ايضاح الجلد (طما) للماروي الترمذي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب غريب وان ياكبر ضرب غريب وان يمر
ضرب غريب (ولو) كان الجلود (أمرأة) فغريب مع عمر وعليها الجرح طمأن تغذ الحرم فوحدها في مائة القصر وضرب غريب إلى غير
وطئه (و) أذانني (الزريق) جلدة (خمس جلدة) لقوله تعالى فطعن نصف ما على الحسنات من العذاب العذب المذكور في القرآن مائة
جلدة لا غير (ولا يغرب) الزريق لأن الترمذي ضربا يسده ويجلد وغرب بعض مصابه (وحدوطي) فأعلا كان أو موقولا (كران)
فلان كان محصنا فله ربعها أو الجلد مائة وضرب على ماله كونه كثيره ودير اجنيه كلوط (ولا يجب الحد) الزنا (الإشلاء) شروط أحدها
تضييب حشفة أسليه كلها) أو قلها العلم (في قبل أو دير أو صلبين من أدى

الفرج ولا من تضييب
بعض الحشفة ولا من
غيب الحشفة الزائدة
أو غيبا أصليسة في
زائد أو ميتة في جمعة
يل يمزو قتل البهيمة
وأهلها صلا في إذا
كان الوطء المذكور
(حوالضحا) أي نالها
عن الشهوة وهو معنى
قوله الشرط الثاني

والولية اجتماع طعام عرس خاصه وحد في الطعام عند خلق سي وغديرة وأعدادا لطعام خان وبخرسة
ونحس طعام ولا تدقو كبرية دعوة بتاعو قتيعة أقدمون ثأسيو قتيعة لا يح لولود ومأذبة لم لكل دعوة
لسبب وغيره ووضعية اسم الطعام بالم وهو الزنا أو قتيعة طعام أقدم وشذخية الطعام أملا على لزوجة
ومعشداخ لطعام ما كولي في شتمه القاري وكل هذه الدعوات مباحة لا تكرر ولا تستحب والإجابة إليها
مستحبة (الولية العرس) فانها (منه مؤكدة) لأنه صلى الله عليه وسلم أمرها وفطها ورسن أن لا تنقص
من ثاة والأولى الزيادة عليها وان تكفي أكثر من واحدة في عقد أو عقوداً جزأ أو وليمة واحدة إذا نود
من الكل (والإجابة إليها) أي الوليمة (في المرة الأولى وإجابة) للماروي عن ابن عمر رضي الله عنهما
مرفوعاً أي جيبوا هذه الدعوة إذا دعيت إليها (أن كان لا حسن) لقان كان للمدحوم رضاً أو محرماً أوه شغولا
بمضد مال أو كان في شدة حار أو برداً أو مطر يبل الثياب أو وحل أو كان أجبر أو شغولاً أو يأنه لنسأله لم يجب
الإجابة (ولا منكر) فان علم أن في الدعوة منكر أو كرمه وغروا مكته لا منكر حضر وأنكره ولا يضر

انتفا الشهوة) لقوله عليه السلام ادروا الحد وبالشبها ما استطعتم (فلا يحد بوطء مائة فيه شرك) أو محرمة برضا أو تقوم (أولاده
فيها شرك) أو وطئ امرأة في منزله (لظناه وبيته أو نلتها) أمرته (أو) حد (أو) وطئ امرأة (في نكاح باطل اعتقد حتمته أو) وطئ امرأة
في (نكاح) مختلف فيه كتمه أو بالزنى وقوله (أو) وطئ أمق (مق مختلف فيه) بمقدسه أكثر أو عضولي أو لويلد الإجازة (وهو) أي
تقوم إذا كره كجهل تحرير الزمان قرب عهد بإسلام أو غشياً بادية بيده (أو) أو كرهت المرأة (الزنى) أي (على الزنا) فلا حد كذا لموطئه
أكرهه بالجاه أو عهداً أو منع طعام أو شراب مع انصرافيهما الشرط (الثالث ثبوت) أن لا يثبت (أن) أو (الإحصاء من أحد هاتين بقربه)
أي بالزنا مكلف ولو قاتل (أربع مرات) لحديث مالك وسواهما ثمانية الأربع (في مجلس أو مجالس) يعتبران (بصر حد) كرهة أو (وطئ) فلا
تكفي الكتابة لأنها لا تضمنت مالا يوجب الحد وذلك شبهة تدل الحد (و) يعتبران (لا يزوج) أي يزوج (عن أقراره حتى يتم عليه الحد) فلو
رجع عن أقراره أو هرب كتب عنه ولو شهدا بيمينه على أقرار به أو جافاً فأنكر أو رجع دون أربع فلا حد عليه ولا عليهم (الثاني)
مما يثبت به الزنا (أن يشهد عليه في مجلس واحد بزوج واحد بصفوته) فيقولون رأيناك كره في فرجها كلود في المكسحة أو راشفي الشريان
النبي صلى الله عليه وسلم لما أقر عند ما عرّاه قاله أنكها لا أنكي قال نعم قال كايغيب لم رد في المكسحة بالرائش البشراق نعم وإذا اعتبر
التصريح في الأقرار أو الشهادة الأولى (أربعة) فأعلى يشهد لقوله تعالى حم يا أيها الذين آمنوا إذا جئكم بشهادة رجلين (من قبل شهدتهم فيه)
أحقي الزنا بأن يكونوا رداً لا عدولاً ليس فيهم من به مانع من عي أو زوجيه (سواء) أو الحاكم جهة أو مترفين) فأن شهدوا في مجلسين فأنكر
أولهم بكل بضمهم الشهادة أو ظم به مانع جدوا لثقت بكونه عينا ثانياً بومالوطء أو زوجيه من يست كبروا آخر آخر (وان جلت امرأة لا زوج
نوا لا يسلم تعد بغير ذلك) الجمل ولا يصح أن نال لأن في سؤالها عن ذلك إشاعة القاضية وذلك منهى عنه وإن سئل ما دعت أنها كره

او وثقت بشبهه اولم حشره بل زار عالم تصد لان الحديدا بالشبهه ﴿باب﴾ حد (العتق) وهو الرقي بزاز اولوا
 (اذا عتق المكلف) الغنار ولو ان رس بشاره بالزنا (محسنا) ولو يجوبوا اوزان محرم او وقام (جلد) فخذ (عاجن جلدتان كلان) القاذف
 (حرا) لقوله تعالى والذين يرمون المحسنات ثم لم يأتوا برحمة شاهد اعطاهم عما بين حادثة (وان كلان القاذف عبدا) وامر لو عتق عقب
 قذف جلد (اربعين) جلده كما قد سلم في الزنا (و) القاذف (المعتق منه) يجلد (بصحابه) فن نصفه من جلدتين جلده (وقذف غير المحسن)
 ولو قسه (يو جب العزير) على القاذف ودعا من اعراض المصومين (وهو) اي حد العتق (حق المعتق) فيسقط بغيره ولا يقام
 الا بطله كايان لكن لا يستوفيه بنفسه وقسم (والمحسن هنا) اي في باب العتق هو (المسلم العاقل النقيض) من الزنا ظاهر او لو تاتى
 منه (المترجم الذي يجمع منه) وهو ابن عشر وبنت تسع (ولا يشترط بلوغه) لكن لا يصح قذف غيره بالغ حتى يبلغ مطلقا بل ومن قذف غائبا
 لم يحد حتى يصير وطلبا وبثبت حله في غيبته ومن قال لابن عشر بن زيت من ثلاثين سنة لم يحد (ومصرع) شذف) قوله (يا زان يا ولطي
 ونحوه) كيا طاهر او قذف نثا اوزني فريطه ما ينسب لغيره وانسبوا كانه لم يضره بطل زواج اوسيد (وثانيه) اي كتابة العتق (واقعية)
 و (يا طهره) و (يا خبيثه) (فصحت زوجة) او نكست واسه او حلت طهره ولو نحوه) كلفقت عليه ولا دامن غيره واقصدت فراشه
 ولم يربا ينطلي ونحوه وزنت بملأه ورجل ونحوه (ان قسه) بغير العتق قبل) عز و كقوله يا كفر يا طاق يا طهر يا حار ونحوه (وان
 قذف اهل بداهة او قذف جاعة لا يمسور منهم (زنا طاعة عز) لانه لا امر عليهم به القطع بكذا وكذا لو اختلف في امره قال احدهما الكتاب
 ابن الزانية عز ولا حد) و (يسقط) ١٨٨ حد القاذف بالعتق) اي عفو المعتق عن القاذف (ولا يستوفى)

<p>حد العتق (بلون) القاذف اي طلب المعتق لانه حقه كقتله ولذا لو قتل لمكلف اذقني فقد قتل من حد وعزر وان مات المعتق لم يطلب به سقطوا الا لجمع الوتة ولو سقا بعضهم حدليا قى كملوا من قذف ميتا حد طلب</p>	<p>لو حشر فاشهد ان الله جلجل فان لم يقدر انصرف فون علم هو لم يرد ولم يسمعه ابيح الجلوس (و) الاجابة الى الولاية اذ ادهي (في) المرة (الثانية) كآلودي اليها في اليوم الثاني (وفي الثالثة) مكرهه وانما عتق الاجابة لقوليه (ذا كن الهادي سلب صرم جهره) ومنع ابن الجوزي في المهاج من اجابة طاهر وفاق ومبتدع ومقاتلها اوفها مبتدع شكلم يبدعه الاراد عليه (وكبه طيب فان كان في مفسوم كره اجابته ومطامته وقبول هديته) وقول هبه وسدقته (وقوى الكراهة وتضعف صحت كراهة الحرام وقلمه) جزم في المغني والشرح وقلم ابن عقيل في ضرره وغيره وقدمه الازجي (وان دعاه اثنان فانتز وجب عليه اجابة الكل ان امكته الجميع) بان اتسع الوقت لاجابتهما (والا) بان لم يكن الجميع (اجاب الاسبق قول) لان الاجابة وجبت بداهة الاوّل فلم يزل للرجب بداهة من بعده ولم يجاب اجابته لانهما غير محتمة مع اجابة الاوّل فان استويا (والادين) اي اجابته لادين من المهاجرين لانه الاكرم عند الله تعالى فان استويا في الدين (فالاقر بوجها) لما في تحديده من صلح فالرحم فان استويا في القرابة (ة) الا لا قرب (جوارا)</p>
--	--

وارد محسن ومن قذف نيا كفرو قتل ولو تائب او كان كفرا فاسلم ﴿باب حد المسكر﴾ لقول
 اي الذي يشأه السكر وهو اختلاط العقل كل شراب اسكر كثيره قليلا حرام وهو خير من اي شئ كان لقوله عليه السلام على مسكر
 خمر وكل خمر حرام رواه احمد وابو داود (ولا يباح شربه) اي شرب ما يسكر كثيره (لقد لا تداو ولا حلس ولا غيره الا لعمق لقمه فص
 يهاول يضره غيره) اي غير تخمر وخاف فخلا لا مضطرو وقدم عليه قول يوجب ما ماماتيس (واذا شربه) اي المسكر (المسلم) او شرب
 ما خلط به ولم يستهلك فيه او اقل عجينات به (مختار اطباء ان كثيره بسكر فليبه الحد ما ثون جلد مع الحرمة) لان عمر استشار الناس
 في حد الخمر فقال عبد الرحمن اجد كخلف الحدود ما ثون ضرب عمر بما تيزو كتب اليه لعلوا بي عبيد في الشام رواه البخاري وغيره
 فان لم يعلم ان كثيره بسكر فلا حد عليه وصدق في جلد ثالث (و) عليه (اربعون مع الرق) عبيد كلان اوامة وحر ومن وجد منه واتحدا او
 حضر شربها لامن جهل التحريم لكن لا يقبل ممن نشأ بين المسلمين وبثبت باقر ارمه كقذف او بشهادة عدلين ويحرم صغير غلا او في
 عليه ثلاثة ايام بل يهاول بكرة الحد ليطان كنيذ قمر عز يب لا تمر وضع او نحوه وحده في ماله جعلته مالي شتد او تمه ثلاثة ايام

﴿باب العزير وهو﴾
 لفته المنع ومنه العزير بمعنى التمرة لانه منع المعادي من الايذا واسطلاحا (التأديب) لانه يمنع مما لا يجوز فعله (وهو) اي العزير
 (واجب) فلم يعصيه لاحد فيها ولا كفارة كاستماع لاحد فيه) اي كباشره دون فرج (و) كاسترقه لا قطع فيها) لكون المسروق حد
 ضايبا لغيره عز (و) كاجنابه لا قود فيها) كصغ وركز (و) كرايتان للراء المراء العتق بغير الزنا) ان لم يكن المعتق يولد القاذف

فلان كان فلاحا ولا احترام (وشعوه) أي شعورنا ذكر كشمه بغير الزنوفه انما كبر على نفسه ولا يحتاج في اقله التزير الى الحيلة (ولا يزداد في التزير على عشر جلدات) حديث في بؤته مرغوا لايصله أحد فيق عشرة أسواط الا في سمن حدود الله تعالى متفق عليه والحاكم قصه عن الشرة سميا اياه لكن من شرب مسكر في ثلثي رمضان حمله شر بعز وقطره بعشر ين سوط الفصل على رؤس الله تعالى عنه ومن وطئ امرأة حرامه حمله تكن احب اليه جلدته ان علم التحريم فيه مومن وطئ امرأة فيها ترك حرز عاثة الاسواط يهرم تزيير حتى طية وتعلق طر فوجرح أو اغتسل أو افلاخ (ومن استنى يده) من دخل أو امرأه (بغير حاجة حزن) لانه محبة وان فعله عرفا في التافلتى عليه ان يقصد على نكاح ولو لامة

لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع داعيان اقر بهما بلان اقر بهما بلان اقر بهما جوارا واره
 ابوداود (تم قرع) سقاه اذاداعاه اقر من واحدواستواني هذه العاني اقرع بينهما وبينهم لان
 القرعة عين المستحق عند استواء الحقوق (ولا يخصد المدعو) بالاجابة نفس الاقل بل ينوي) بالاجابة
 (لاقتداء بالسنه) المطهرة على من سنها آتاه الف صلاة وآتاه الف فحبة (و) ينوي اكرام اخيه المؤمن
 وثلاثين به التكبير) ويكره لاهل الفضل والعلم الاسراع الى الاجابة في قولان غير الشرعي والقاهل
 فيه لان فيه منقودنا فقرع حال اسما الحاكم (وينسحب) لمن دعي اذ حضر العلم (ا) كله) لانه ابلغ
 في اكرام الداعي ويجوز فيه وان اجد دعويا نصرف (ولو) كان (صائما) تطوعا كان في تركه اذ قل
 كسر قلب الداعي وان لم يكن في تركه الاكل كسر قلب الداعي كان اتمام الصوم أولى من القنط (لا) ان
 بين صائما (سوا واجبا) فلا يضطر لقوله تعالى ولا تطعوا أعمالكم لان القنط يحرم والاكل غير واجب

الشيخ تقي الدين فلو جبر الضمان على مجموع الطائفة وان لم يعلم عين المتقص من دخل بينهم الصلح قتل وجعل قاتلهما جاحل متلفه
ضمتهما على السواء **(باب حكم المرتد وهو)**

لغة الرايع قال تعالى ولا تروا على اديباركم واسطلاحا الذي يكفر بعد اسلامه طوطو لموجر والوفا لا ينطق او اعتقادا واثنا او فصل
(فمن كفر بالله) كفر قوله تعالى ان الله لا يغير ان يشاءه (او جحد بدينه) سبحانه (او) جحد (او حادته او) جحد (حقه من صفاته)
فاحلها قتل العلم كفر (او اعتدله) طاع (ساحية او) او جحد بعض كيه او جحد بعض (رسالة او) سبحانه (او) سب (رسوله)
او رسولاً من رسوله او ادعى النبوة (فقد كفر) لان جحد من ذلك كجحد كلفه سب احد منهم لا يكون الا من جحد (ومن جحد
فحريم الزاد) جحد (شتم من الحرمت الظاهرة المجمع عليها) اي على نكر بها او جحد على خبره فوه ما لا خلاف فيه او جحد وجوب
عبادة من الحسن او سب كان ظاهرا محمدا عليه ما جاعلها (يجهل) اي سب بسببه او كان ممن يجهل منه ذلك (عرف) حكم (ذلك) (البرص منه
(وان) امر او) كان مثله لا يجهل كفر لما عدا فلا سلام وامتناعه من الالتزام لا حكمه وعدم قبوله للحكايك الله وسنة رسوله واجماع الامة
وكذا لو سجد لكونه كيوهموه او اتى يقول او قل من بيع في الاستهزاء في الدين وامتنع القرآن واسقط حرمة لا من سب كفر اسمه
وهو لا يعتقد **(فصل من ارتد عن الاسلام وهو مكلف مختار رجل او امرأته دعى اليه) اي الى الاسلام (ثلاثة**
(ايام) وجوباً (وضيق عليه) وجس قول عمر رضي الله عنه فلا جحدتموه ولا فاطمتموه ولا يومر غيظا واستيموه لعله يتوب او يراج
امر الله العلم في ام احضره ولم ارض ١٩٢ **اذ يفتي رواه ملك في الموطن ولو لم يجب الاستباة لم يبارى من فطهم**

(خان) اسلم لم يزد وان
(لو سب قتل بالسيف)
لا يصرف بانار قوله
عليه السلام من بدل
دينه فقتلوه لا مذبذبه
بذاب الله حتى النار
انخرجه البخاري وابو
داود والارسل كفار فلا
يقتل ولا يقتله الامام
اوناية ما لم يلحق بدار
سرب فكل احد قتلوا واخذ

مامه (ولا قبل) في الدنيا (توبة من سب الله تعالى) (سب) (رسوله) سب ما تواتر منه ولا
توبة (من تكررت دونه) ولا توبة تدينق وهو الناق الذي يظهر الاسلام ونفي الكفر (بل يقتل بكل حال) لان هذه الاشياء تدل على
فساد عقيدة توفيقه بالاله بالاسلام ويصح اسلامه مدين يقه ورده لكن لا يقتل حتى يستتاب بعد البوغ ثلاثة ايام (توبة المرتد) اسلامه
(او) توبة (كل كفر اسلامه بان يشهد) المرتد او الكافر الاصل (ان لا اله الا الله) ان يجد رسول الله (حديثين) مسعودان النبي صلى الله
عليه وسلم دخل الكعبة فآذنه يهودى يقرأ عليهم التوراة اقرأني على حق النبي صلى الله عليه وسلم وامنه فقال هذه صفات
وصفت امتك ان تشهد ان لا اله الا الله ان رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم آروا انكم زوارا احد (ومن كان كفره بجحد فرض
ونحوه) كتحليل حرام او نكح حلال او جحد نبي او كتاب او رسالة محمد صلى الله عليه وسلم في غير العرب (توبتهم) (ايمانهم) بالشهادتين
اقراره بالمجيء (من ذلك) لانه كتب الله سبحانه بما اعتقده من الجحد فلا بدق اسلامه من الاقرار بما جحد (او قوله) (انا) مسلم (او يرى
من كل دين يخالف دين الاسلام) ولو قال كفر سلمت او انا مسلم او انا مؤمن من سار مسلمانا لم يفتقد الشهادتين ولا يفتق قوله محمد رسول الله
من كلمة التوحيد وان قال انا مسلم ولا انطق بالشهادتين لم يحكم اسلامه حتى ياتي بالشهادتين ويستمع المرتد من التصرف في ماله وتقسيمه
ديونه وينفق منه عليه وعلى عياله فان اسلم والا سارقا فمن موته من تداءى بكفر ساحر كسب الملكة تفسيره في احواله ونحوه لا كاهن ومنجم
وعراف وشاوي بعض ونحوه ان لم يتقدم اليه وانه يعلم بالامور الغيبية ومزور وكف عنهم من طلم ورقية غير العربي ويحوي داخل
بمحرر ضرورة **(كتاب الاطعمة)** جمع طعام وهو ما يؤكل ويشرب (والاصل فيها الحل) لقوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في
الارض وجعا (فيا حل طعام) (طعام) بخلافه حتى يغيب (الاميرة) فيه (احترار من السموم) حتى المسبب لنحوه فالغدير (من

يقال ذك الشاة وهو هاتك كنه أي ذبحها فهي ذبح أو غير الحيوان المأكول البري قطع حقوقه ومهرته وهو جمع ولا يباح من حيوان المقدور عليه بغير ذك (لا أن غير المذكي ميتة قال تعالى حرمت عليكم الميتة) (الأنجل) أو السملوث على ما يعيش في الماء فيجل بدون ذك (لأن ميتته طيباتين من همر بره أصل التابيتان ومن طعام الميتان الحوت والجراد أو ما كان فأكيدوا لظهوره أحد وغيره وما يعيش في أنهر البحر كالسلفاد وكلب الماء لاجل الألف ذك وحرم بلع سمك جوار كرشه جبال الجراد له لادهم (ويشترط لذك أن يصغر وط) أسدها (أهلية المذكي بأن يكون عاقل) لا يباح بلع سمك ميتون أو سكران أو طير لم يبع لانه لا يصح منه قصا التذكية (مسلم) كان (أو كتابيا) إمرأه كتابان لقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم قال البخاري قال ابن عباس طعامهم بآتهم (ولي) كان المذكي مجبر (أو) امرأها أو امرأة أو ثقلب لم يحن ولو لا هذا (أو أوصى) أرضا أو أربابا (ولا يباح ذك سكران ميتون) المأخوذ (و) لذك (وتنوع وجوه من غير ذك) المفهوم قوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم الشرط (الأنجل) نباح الذك بكل محمد) ينهر الفهم صمد (ولي) كان (مقصود بلع حديد وحجر وقصب وغيره) كغشبه حديد وهو فضة وعظم (الأنجل) والغفر) لقوله عليه السلام ما نهر الفهم فكل ليس السن والغفر متفق عليه الشرط (الثالث) قطع الحرقوم وهو مجرى النفس (و) قطع (الري) بالمد وهو مجرى الطعام والشراب ولا يشترط بآتهم ولا قطع أو ذبح ولا ضرر وقع بدفعه إن أتم الذك على الفور أو السنة فخر أبل بلعن محمد في ليهنا ذبح

تصل في الفروع عن الشيخ تقي الدين بعد أن نقل عنه الكراهة (أو قيل أصبحت بضره) قال أحد قائله قبيلا لا يصحني ظلي إلا تصاد ولا يخال من إلا كل بحيث بضره ذك (و) يأكل ويشرب مع أبناء الدنيا بالأصغر المروءة) يوزن سهوا (و) يأكل (مع الفقرا بالانوار) يأكل (مع الطعام بالتعلم) (و) يأكل (مع الأخوان بالاجتباب) ويشكفه ولا يكثر النظر إلى المكان الذي خرج منه الطعام (و) يستحب أن يسطر الأخوان (بالحديث الطيب والحكايات التي تليق بالحل) إذا كانوا متضعفين يحصل لهم الانبساط وطول جلوسهم ولا يصح بين الثرى والتعزف طبق واحد وكذا الرمان وما لا يشترط كغشبه ولا يصح به في كفه بل ينضمه من فيه على ظهر كفه وكذا كل ما فيه جهم وتقل قال أبو بكر بن جادوايت أن لم أحد يأكل التمر ويأخذ الثرى على ظهر أسبعه السباعي الوسطى ويكره القرآن في التمر ونحوه مما حوت العادة يشناه أفرادا وإذا شرب لبنا قال اللهم يارك لنا فيه وزد ثمنه فانه يسبح ويروي وإذا وقع البعوض أو أكل حل أو أكل نايير أو نحوها في طعام أو شراب من خمسة كفه فيه ثم لطره ويصل بدهنه من ثم ويصل وزهونه

ما صغر عنه من الصيد والتسم المتوحشة (و) التسم (الواقعة في بئر ونحوها) يجره في أي موضع كان من بدته (و) روى عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وما شرف عن الله عنهم (الأنجل) يكون رأسه في الماء ونحوه) مما يشته لوارق (ولا يباح) كاله

حصول منه ببيع وحل طهرا قلبا تابا لمطر وما ذبح من قته ولو عدان أنت الآلة على محل ذبحه وفيه حياة مستمرة على ولا تلو أو بان رأسه حل مطلقا والذبح معه ونحوه أن ذكها وجباها تمك زبادتها على حركة ذبح حلت والاجتباب من غير لزولي يد أو جل وما قطع حقوقه أو أيتت حشوته فوجود حياته كده لهما الشرط (الرابع) أن يقول الذاب (عند) حركة ذك (يا الله يا الله) لقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بذكر اسم الله عليه وأنه تمسق (ولا يجره ذك) قوله باسم الخالق وقوله لأن إطلاق التسمية ينصرف إلى اسم الفقير فيخرج من ذك ولو أحسنها (فان تركها) أي التسمية (سهوا) أيعت الذبيحة لقوله عليه السلام ذبحة المسلم حلال وإن لم يسم أذنه بعد ذكها (لا) أن ترك التسمية (عند) ولو جلا فلا تغل الذبيحة لما تقدم ومن بد الذبح غير مسلمي عليه أحد التسمية ومن سمع التسمية التكبير لا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذك كرم اسم الله اسم غيره هو لم يصل المذبح (و) يكره أن يذبح ما لا ذك في الحديث أن الله كتب لإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا قبضتم فأحسنوا القبض ولا يحسنوا القتلة ولا قبضتم (و) يكره أيضا (أن يذبحها الحيوان يصبره) يقول ابن عمر إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يذبح الشفرون وأن يذبح عن البهايمة ذكها (و) يكره أيضا (أن يذبحها) أي الحيوان (أي غير التوبة) لأن الله توجهه إلى التوبة على شقة الأسير وقرع هو الجمل على الآلة بقوى (و) يكره أيضا (أن يذبحه) أي عنق ما ذبح (أو) يذبحه قبل أن يرد أي قبل زهرق نفسه لحديث أبي هريرة بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بديل بن ورقة الخزاعي على جمل أودق صبيح في قنجان مني بكلام منها لا تمسجوا الأضراس قبل أن تزهق رواء الفارط حتى وإن ذبح كتابي لم يحرم عليه حل لأننا ذكرنا كرام الله عليه وذك ميتين مباح ذكها من أن خرج ميتا أو من غير كاذم ذبح

[illegible]

كفارة بين بين اطعام
عشرة مساكين لكل
مسكين مدبر أو نصف
صاع من غيره (أو
كسوتهم) أى عشرة
مساكين للرجل ثوب
يخز به فى صلاته
ولقمة دود وخمار
كذلك أو عتق رقبة
فمن لم يجد شيئا مما
تقدم ذكره فليصيام ثلاثة

(أيام) لقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم
 أو غير ذلك فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام (متابعة) أو بوجع أو امتناع من نحو دقيميام ثلاثة أيام متتابعه وجوب كفارة نذر فوراً بحث
 ويصوّر آخر أسماؤه (ومن زنا ما بان قبل التكفير موجبه لحد) بل وعلى أفعال كفوره والله لا أكذب والله لا أسرم والله لا أعطيت والله
 لا أخفت (فصله كفارة واحدة) لأنها كفارات من جنس واحد فلا تلت كلفود من جنس (وان اختلفت موجبه) أي موجب الإيمان
 وهو الكفارة (كلها وروى بين الله تعالى (زمل) أي الكفار (ان) ولم يندخلوا) لاسم لفظا وليس ويكفر فنصره وليس لسببه منه
 منه ويكفر كفر ضرر صوم **باب حاتم الإيمان**

المطوف بها يرجع في الإيمان إلى نية الحائض إذا احتلمها (القطر) قوله عليه السلام وإنما لكل امرئ ما نوى فمن نوى بالسف أو البناء
أو باغراض أو البساط الأرضة، مت على عموم اقتله ويجوز التحريض في خطايه لتغير ظالم (كان عمدت الأرضة) رجع إلى سبب الخيبر وما به جم
للا لذلك على الآية فمن حلف إقصين زنا حقه غدا فضاء قبله عنت أو أقصى السبب أنه لا يتبعه وزعد وكذا أكل شيء أو ليقطن
هذا وإن حلف لا يبعه إلا بانه لم يبعه أو أن حلف لا يشربه إلا ما من مطشورينه أو لسبب قطع منته خت يأكل خب
و استعاره ذاته وكل عاقبه منه (قال بعد ذلك) أي السبب الخيبر الذي به (روح إلى التدين) لأنه ما لم ينزل ولا لاسم على المسمى
لا يمتضي الإجماع بالكتابة (فأدح حلف الأيسر هذا التيميم فجعله سرا بل أو رده أو عمامة وليس) خت (أو أكلت هذا الصبي وما رثية
وكيله خت) (أو حلف) (لا أكلت زوجة فلان هذه أو صديقه فلانا) هذا (أو عموك أو سعيانا) هذا (أو قرأت الزوجة والمثاق الصداقة ثم كلهم

[illegible][illegible]

حقيقه وعرفنا (وان حلق الاكلهم انما ناحت بكلام) كل (انسان) لانه نكرة في سياق نفى فيعم حتى ولو قاله تسخ أو استأكل أو أكلت
 ولو قاله كناية أو أراه حنت على من وشاعته (و) ان حلق (لا يفعل شيأ فو كل من فعله حنت) لأن لفعل يضاف الى من فعل حنته قال تعالى
 علقين ونسكوا وما المال الغريم (الان نرى مباشرة بنسبه) فتقدم نيت لا فعله بحته (و) الاسم (العربي) ما شهر بجازه
 (فحلق) على (الحقيقه) كراهية في العرف بالمزادة وفي الحقيقة الجمل الذي يستحق عليه (والناتق في العرف بالخارج المستقدر وفي
 الحقيقة لغتنا الفار وما الخائن من الارض ونحوها) كالتعريف وتاماً وبالعامة (فتعلق اليمين بالعرف) دون الحقيقة لان الحقيقة في
 خصوصيات كرسارت كلام مجرور ولا يعرفها (تكرار اس) فان حلق على وطن وشبهه (و) حلق على وطن (و) تعلقت به منه جميعاً (عها)
 أي جامع من حلق على وطنه الان عند المسمى الذي ينصرف الى اللفظ في العرف (و) تعلقت بيته (بدخول الجار) التي حلق
 لا يوطنها ذلك (و) ان حلق لا يملكها مطلقاً في غيره ممكن حلق لا يملكه مطلقاً حقيقاً في غيره لا ظهر فيه طعمه (لم
 حنت (و) حلق (لا يأكل ويشاق على انطاع لم حنت) لان ما أكله لا يسيب سببنا ولا يشار وان ظهر طعم شيء من المأثور عليه) فيما
 أكله (حنت) لا أكله المأثور عليه

فصل وان سلف لا يعمل شيئا ككلامه يدونوا لجاروه وهو موقوفه مكرهه حاشي في لان فعل المكره موقوفه به اليه (ون حلف على نفسه او غيره ممن) يستحق به وهو (يصد عنه كل زوج والواحد ان لا يعمل شيئا فله نسيان او جاحل حاشي في المذنب او راغبان) ففتح العين (فقط) اي دون اليقين بالله تعالى والنفور والظهور لان الظاهر والمناقض اقوى من غيره بالنسيان والجمل كالكلام والمال والجنابة

أو صوم بعض يوم لزمه يوم من قبل ولن ندر صلاة بالمالان يصليهما أو ان غنوة فاعل عز في كفاية

لغة الأحكام: الثاني: أو الفراغ منه ومنه قضى من سبوح سوات في يومين واسطلاحا بين الحكم الشرعي والأوامر وفصل الحكمات (وهو فرض كفاية) لأن أمر الناس لا يستقيم بكونه (ولزم الأمامان من تصديق كل قاييم) بكسر المعزة (فأجاب) لأن الأمام لا يمكنه أن يشرع التصومات في جميع البلدان بنفسه فوجب أن يرتب في كل إقليم من يتولى فصل التصومات بينهم للاختلاف في الحقوق (ويجوز) أن نصب القضاء (أفضل من مجرد علمه ووراء) لأن الأمام: ظر المسلمين فيجب عليه اختيار الصالح لمسلم وإمامه يتولى لغة: لأن التقرى يواسي الدين (و) بإمامه (بأن يتصرى العدل) أي أعضاء الحق ليستخف من غير مسلم (ويجوز) أن القاضي (في نفسه) أي إقامة العدل بين الخصام ويجب على من يصلح ولم يوجد غيره ممن يوثق به أن يدخل فيه إن لم يشفه بما هو ممنوع من حرمانه بل مال فيه وأخذ وطالب وفيه مباشر أهل (فيقول) المولى لمن يوليه (وليتنا الحكم أو قلنا) الحكم (ونحوه) كقوضت أو ددت أو جلت أيسلنا الحكم أو استنبطنا أو استخلفنا في الحكم والكتابة نحو اعتدلت أو عولت طيلة لا نعتقد بالآخر نعتقد فالحكم (و بكتابه) (أو لولا) (في العدل) أي إذا كان قابلا فيكتبه الأمام عهدا يعمل أو يشهد عدلين عليها (وتقبلوا بأحكام العامة الفصل من المحسود وأخذ الحق لبعضهم من بعض) أي أخذ له ممن هو عليه (والنظر في أموال غير الرشدين) كالمصغر والمجنون والسفيه وكذا المال غائب (والحجر على من يتوجه لغيره أو قلن) والنظر في وقوفهم ليعمل بشرطها أو تقبذ الوسايل أو تزوج من الأولى (أو من النساء) وأما المحسود وأما أجمعة والعدل حاله خصما بإمام (والنظر في مصالح عمله بكافة الأذى عن الطريق) ١٩٩ وأفتها ونحوه) كجباية خراج وزكاة

الأيام ولا في ليلة من الأيام وكذلك غير التفصيل والاطاعة والفرز والسناعات كلها يجب لأتوذي (والخراج فرض عن نفسه) (و) لم السفر بلا دنه أو يحرم: وطوفا في البيت ونحو الخبز) قال دخل حرزان (و) يحرمه وان طارعا عليه أيا كان (و) ما وهى عن نفسه فمفرق بينهما قال الشيخ كايقرق بين الرجل القاصر ومن فجع به انتهى (و) يحرم (عزله) أي (زيج) عنها بلا دنه) أن كانت حرة ومحرمة من زوجته الأمة بلا دنه سيدا (و) يكره أن يغلبا أن زوجته أوسرته (أو يشارعا عند الناس) لأنه قد تكرر (و) يكره أن يزوجها أو سرته بحيث يراه غير طفل لا يسهل أو بحيث يسمع صوته ولو رشا أن كان متورى العورة والأحرام مع زوجته (أو يكره: الكلام حال الجماع) لأنه يكره الكلام حال البول وحال الجماع في معناه (أو يكره أن يجلسي بينهما) ولو قصر تهاو حرم في الفتيه لأنهم السروا فاشاء المحرم (و) يكره أن يلبسها قبل الجماع لتعريض شهوات قتال من قد الجماع (و) يكره (أن يلبس رأسه) عند

خاصة فيها) بأن يوليه الانكحة بمصر مثلا (و) يوليه خاصا (في أحدهما) بأن يوليه سائر الأحكام بلد معين أو يوليه الانكحة سائر البلدان وإذا ولاه بلد معين فحكمه في مقيم هو طوفاً له قطع وإن رلاه عمل معين لم ينفذ حكمه في غيره ولا يسمع به إلا فيه كعديها والقاضي طلب بوزن من بيت المال لنفسه وخلفائه فإن لم يحصل شيء وليس له ما يقبضه وقال بعضهم لا تقضي بيتك إلا بصيل جاز ومن يأخذ من بيت المال لم يأخذ بوزن لقبها ولا لخطه (ويشترط في القضي عشر صفات كونه كافيا قاضيا: لأن غير المكلف تحت ولاية غيره فلا يكون والي على غيره (ذكرنا) قوله عليه السلام ما أقطع قوم ولو أمرهم امرأة (حرا) لأن الرقيق مشغول بمشوق سيلم (مسلم) لأن الإسلام شرط العادة (عدلا) ولو تأمن قدر قذافيهم زولية القاسق قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إن حاكم قاسق يفتنكم في الآتية (سميها) لأن الاسم لا يسمع كلام الخصمين (بصيرها) لأن الأعمى لا يعرف للمدعى من المدعى عليه (منكها) لأن الآخرين لا يمكنه الطلق بالحكم ولا يسمع جميع الناس أشارته (بمجهدا) أجماعا ذكره ابن مزم في حقه (أو روع) (ولو) كان يجهدا (في مذهبه) المقلد فيه الأمام من لائمة غير أهي: فإما علمه متاخرها أو قلد كبر مذهبه في ذلك يحكم مولوا اعتقد خلافه قال الشيخ في ذلك وحده الشروط تنصير حسبها لا يمكن وتجب ولاية لاشمل فلا تلو على هذا بل كلام آخر غير يقوى لعدم الأخع التفسيرين فلهما تشارا عدل المتأين وأمرهما بالتقليد على الفروع وهو كمال ولا يشترط أن يكون القاضي كاتباً أو نوادراً أو زاهداً أو قظا أو شتاباً تيسر وحسن الخلق والأولى كونه كذلك (وذا حكم) تشديد الكلف أثنان فأكثر بينهما (و) لا يصلح القضاء (فحكم) ونحوه فلتحكم في المال والحدود والقان وغيرها (من لم يأنفد فيحكم من ولاه إمام أو نائبه لأن محروبا يجهدا إلى أن يذبح ثوبها كم حمله وطلمه إلى جبر

أى أخلافه التى ينفى له التعلق بها (يفنى) أى بسن أن يكون (قوي من غير ضعف) لا يقطع فيه الظاهر الضعف عند الرق (لنضمن غير ضعف) لا يهاب صاحب الحق (حليما) لا يفتصب من كلام الخصم (ذاتة) أى تؤدقون أن لا تؤدى حجة له إلى ما لا ينفى (و) ذا (فطنة) لا يلاحظه بعض الأنصار ومن أن يكون حقيقا بصيرا بالحكم من قبله ويدخل يوم اثنين أو تيس أو سبت لا بأس به وأما به أجل التباين لا يظهر وإن تعادل بعض (وليكن مجله في وسط البلد) إذا أمكن لستوى أهل البلد في المضى إليه وليكن مجله (قيما) لا يتأذى فيه بشئ ولا يكره القضاء بالمجمع ولا يتخذ حليلا ولا يوادى العذر إلا في غير مجلس الحكم (و) يجب (يعدل) بين الناس في خلقه ونفقه ومجمله ودخولها عليه (الاصلاح) كقوله فيقدم دخولا ويرفع جرسا لو سلم أحدهما ولم يتطرس سلام الآخر ويحرم أن يشار أحدهما إلى بقتل حجة أو يضيئه أو يحمله كيف يدهي إلا أن يثأر لما يرميه ذكره في الدعوى (و) يبنى (أى بسن) أن يحضر مجله قتها المذاهي (ن) يشاورهم فيما يشكل عليه (ن) أمكن فإن اتضحت له الحكم حكم بالأثره لقوله تعالى لو شئنا لدرهم في الأمر (و) يحرم القضاء وهو غضبان (كثيرا) لم يكره وهو لا غضن حاكم بين اثنين وهو غضبان متفق عليه (أو) وهو (حافن) أى شدة جوع أو في شدة (عطش) أى في شدة (هم) أو ملل أو نكاح أو برد أو مل أو حوز (ص) لأن ذلك كله يشغل الفكر الذي يتوصل به إلى ما يبابه الحق في الغالب فهو في معنى الغضب (و) أن تأثم (و) حكم في حال من هذه الأحوال (فأصاب الحق فقد) حكمه لموافقة الصواب (و) يحرم على الحاكم (قبول رشوة) الحديث بين عمر قال لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرأى والمرئى قال الترمذى حديث حسن ٢٠٠ صحيح (و) كذا) يحرم على القاضي قبول (هدية) لقوله عليه السلام

المجامع وعند الظلام (و) أن لا يستقبل القبة عند الجماع لأن عمرو بن حزم وعطاء كره ذلك قاله في الشرح (د) بمن أن أراد وطأ (أن يقول عند الوطء بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا) لقوله تعالى وقدموا لا تشكم قال عطاء بن النسابة عند الجماع قال ابن نصر الله يقول المرأة أيضا ويأبى أبى شيعة في منصفه عن ابن مسعود وعرفا إذا أنزل يقول اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقنا نصيبا قال في الانصاف فيجب أن يقول ذلك عند نزوله (و) يجب (أن تغتسل المرأة ثوبه) تناوط بالزوج بعد فراغه من الجماع) لينسج ما هو مرمى عن عائشة رضي الله عنها قال الحولاني يكره أن يمسح ذكره بالخرقة التي نسجها فرجها قال ابن الصطان لا يكره فخرها بالجماع وحال الجماع ولا يفرد وقال مالك لا بأس بالآخر عند الجماع وأما صفه في خير ذلك يجب على فاه

هدايا السبال قالوا ورواه أحمد (و) إذا كانت الهدية (عن كل عهده) قبل ولايته أذ لم تكن (محكومة) فله أخذها كقوله قال القاضي ورسن له اثنتان منها فان أحسن أن يقدمها بين يدي خصومة أو ضلها حال الحكومة حرم أخذها في هذه الحالة

لأنها كالمشقة ويكره بيعه وشراؤه إلا بوجيل لا يبرى به (و) يستحب أن لا يحكم إلا بمحضرة من الشهود لستوى بهم الحق ويحرم تعيينه قوما لا يقول (ولا ينقد حكمه نفسه ولا ينقل شهادته) كواحدة ورواه وزجته ولا على غيره كاشهاده وفي حرضته أو لأحد من ذكر حكومتها كان بعض خلفائه أورد شه كاسم عمر أباي زيد بن ثابت وبس أن يسد بالبري وسين ويطرق فيم جوا من استحق الأجاء قام من استحق الإطلاق أطلقته ثم في أمر ايتام ومجانين ووقوق ووصايا الأولى لهم ولا تأخذ ولو نفذ الأولى وسية مرمى إلى أمضاها الثاني وجوب من كان من أمضاها الحاكم الأطفال والوصايا الأولى لها حال إقراره ومن فسق عزله ولا ينقض من حكم صالح القضاء إلا ما نال من كتب الله أو شته قتل مسلم كافر وجعل من وجد من ماله هدم من أفسس أو الفرماء أراجا غلطيا أو ما يعتقد فيزيم قضه والتأنيص لما كبه أن كان (ومن ادعى على غيره برزة) أى طلب من الحاكم أن يحضر للدعوى عليها (المخصى) أى لم يأمر الحاكم بإحضارها (وأمرت بالتوكيل) العذر فإن كانت برزوهى التى تبرز لقضاء جواجها الضرد ولا يختبر بحرم محضر معه (و) أن (لزمها) أى غير البرزة إذا وكلت (عين أرسل) الحاكم (من خلفها) فيبحث شاهدين ٩ تتجلف محضرهما (و) لا يلزم إحضار (المرضى) أو مريض أو مريض أو مريض عليه عين بحث إليه من يحلفه وقيل قول قاضي زول عدل لا يتم كنت حكمت لقائل على فلان وكذا ولولم يذكر مستنده أو لم يكن بسجده

(باب طريق الحكم وصفه)
 به إليه والحكم فصل المصروفات (إذا خشي إليه نسيمان) بسن أن يحلفهما بين يديه (وقال أئمة الهدى)

من البعوط من الحب (لكن الأولى لما فصل لم يثبت به العادة) فيما يهايم أو واجب الشيخ والعرف من
 مثلهاته وأما خدمة تصفها العين والحزب والبطيخ بمهنة فهي عليها إلا أن يكون مثله لا يخدم نفسها
 (وله) أي الزوج (أن يلزمها) أي الزوجة (بمثل بخلف عليها) لأجله (ويقتل من الحبس والغفاس
 والجناية) واستتاب المحرمات قال في الأصناف فما جازها على ذلك إذا كانت مسلمة أو أجنبية واحدة عليه
 الأصناف (و) لا الزامها أيضا (بأنه لما ينافى من شرطه) قل في شرح المنع وما جازها على إزالة
 عمر العانة إذا خرج من العادة رواية واحدة ذكرها القاضي وكذلك الظواهر أن طلاقها لا يثبت تعافه
 النفس ففيه وجهان وهل يمتنعها من أكله الفرجة كزوجه كبصل وثوم وكراث على وجهين قال في
 الأصناف أحدهما فتح يرم به المتورع منه في الظاهر وتسمع المحرور قهقهة ابن زريق في شرحه والوجه
 الثاني لا يمتنع من ذلك (ويحرم عليها) أي الزوجة (الخروج بلاذنه) أي الزوج لأن حق الزوج واجب
 فلا يخرج زوجه بالعالم برأيه (ولو لم يأتها) فإن مرض بعض عمارها أو موتها لأخيه من أهلها استحب
 له أن يأذن لها في الخروج إلى غيره أو عيادته أو فهو دجاة تملأ في ذلك من سعة الرحم وفي منها من
 ذلك طليعة رحيم وما علمها أصل فأنه على ما قلناه لا يستحب له أن يأذن لها في الخروج زبارة أو ما
 مع علم المرض (لكن لها) أي الزوجة (أن تخرج اقتضاها أو غيرها) التي لا يلزمها (حيث لم يمتنع بها)
 القصور ولا تلتصق بقتلها به (ولا بد) أي الزوج (منها من تلام أبوها) يعني (منها من يزورها) لأنه
 لا طاعة للمخوف في مسبة المطلق (ما لم يمتنع منها الضرر) بسبب زيارتها فمتنعها إذا من يزورها
 دفع الضرر (ولا يلزمها طاعة أبوها) فغيره ولا في زبارة ونحوها (بل طاعة زوجها) أي الزوج
 عليها

(فصل في يلزمه) أي الزوج (أن يست) في المضجع (متداخلة طلبها) لأن الحق لها فلا يجب بدون
 الطلب (ليلة من ليل) (أو ربع من الليالي) (و) يلزمه أن يست في المضجع عند الأمة ليلة من سبع ليال لأن
 أكثر ما يعين أن يمتنع معها ثلاث سائر فلو استدلها بالسابعة (و) يلزمه (أن يطأها في كل ثلث سنة مرة
 أن تقدم) أي في كل أربعة أشهر مرة أن لم يكن مثله فلا لو لم يكن واجبا لصيرها لغيره حتى تركه واجبا كاستمر
 ما لا يجب ولأن النكاح شرع لمصلحة الزوجين ودفع الضرر عنهما (فإن أي) الوطء بعد قضاء الأربعة
 أشهر أو اليسيرة في اليوم المفروق حتى مضت الأربعة أشهر بلا حدث لأحدهما (فترق لها كم بينهما
 طلبت) فلو قبل الفحشاء لم يفسد عليه في رجل تزوج امرأة لم يدخلها يقول خدا أدخلها فقد أدخل
 بها شهر هل يجب على الفحشاء أن تدخلها أو أربعة أشهر أن تدخلها أو الأفرق بينهما قال في الاقتراح
 (وإن سافر) الزوج امرأة (فوق نصف سنة في غير أمر واجب) كسفر أو غزو أو جيز (أو) في غير (طلب
 وزوج يحتاج إليه وطلب) زوجته (لأربعة أشهر) القدر من أي بلا حدث فترق بينهما طلبها (ويجب
 عليه) أي على الزوج أن كان غير مطلق (السوية بين زوجاته) أن كن تفتن بما أكثر (في المبيت ويكون ليلة
 وليلة) لأنه أن قسم ليلتين وليلتين أو أكثر من ذلك فلا يفتن في ذلك تخفيف في حق من لها الليلة الثانية على قبلها
 (الآن يثبت بما أكثر) من ليلة واحدة لأن الحق لمن لا يلدون وهما إذا قسم الليل يخرج في فطره لمعاشه
 وقضاء حقوق الناس وما يثبت العادة به ولصلاة النساء والتجرو ولو قبل طلوعه كصلاة المرأة في شرح
 الاقتراح قلت لكن لا بد تأخره ورجع قبل الأوقات إذا كان عند واحد فدون الأخرى لأنه غير عدل عنه
 إنما اتفق ذلك بعض الأحيان أو لما مرض فلا بأس (ويحرم دخولها) أي الزوج (في وقت واحدة) من نساء

لأن سؤاها من المذهب
 منها لا يصح في
 واحد منها (كان
 سكت) اقتضاه (خ
 (يبدأ) بالثاني طبعه
 أنه خير من البداية
 بالكلام من جهة
 (بأن) لذلك (فمن
 سبق بالآخرى فله
 الحاكم على نصبه
 ادعياما أو رخصته
 فإن اتهمت حكومتها
 ادعي الاثران أراد
 ولا يسمع دعوى مظلومة
 ولا يسمع حتى يفتن

(الغيرها الاضرورية) مثل ان تكون منزلا غير يدا من مضرها أو نوصي اليه أو نعتقك (و) يحرم ان يدخل اليها (في نهارها) أي نهار ليلة غيرها (الاخلاق) أو سؤل من أمر يحتاج الى معرفته فان لم يلبث لم يخفى (وان لبث أو جامع زمة القضاء) أي خضعت لوجع لاقضاء قبلة ونحوها (وان طلق واحدة) من مئة أكثر (وقتنونها) مثلا ان تكون هي الثانية في القسم فطقتها في آخر مرة الأولى فقد (تم) لانه نسب بالطلاق الى طلاق حقها من القسم لان الأولى لما استوفت التوبة وجعلت ثانية مثل ذلك فطالطها فقد أبطل بذلك حقها من القسم فلا يجوز كاطالها سائر حقها (و) قضها لها (مقننكها) وجوب لانه قدر على إخلاء خفافته كالمهر اذا أسير لم يدين (ولا يجب عليه) أي الزوج (ان يسوي بينهما في الوطء ودراجه) لان ذلك طريقة الشهوة والميل ولا يميل الى التسوية بينهما في ذلك (ولا) يجب عليه أيضا التسوية بينهما (في النفقة) والشهوة (والكسوة حيث ظلم الواجب) عليه من نفقة وكسوة وان أمكنه ذلك (وهو) كان حسنا وأولى لانه أبلغ في العدل بينهما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسوي بين زوجاته في التوبة ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما أملك

هو فصل ١٠ وان تزوج بكرا) ولو أمه فمهرها ولو حواثر (أقام عند حاسبا) ثم دار (و) ان تزوج (ثيبا) ولو أمه أقام عندھا (ثلاثا) لانه يرد القس وازالة الاحتشام والمبايعة الاسفة والمهر المخرجه سواء في الاحتياج الى ذلك فلهذا توافقه كالثقة ولا يحتسب عليها ما أقيم عندها (ثم يرد الى القسم بينهما) كما كان قبل ان يتزوج الجدي يقدون خلتا الجديدة بينهما قصارت آخرهن فزوج (له) أي لزوج (تأديهن) أي تأديب زوجاته (على ترك القرائن) كالمصوم والصلاة الواجبة لا تمر بهما في حديثه متعلق بحق الله تعالى كاتين المرأة المأزومة (ومن عصته) زوجته بأن خرجت من بيته بغير إذنه أو امتنع من إياها في القرائن ونحو ذلك (وعظما) بان يفرضها التقصيصا على تعالى يذكرها ما أوجب الله عليها من الحق والطاعة وما يلزمها من الائم بالحق والتمسكية وما يسقط بذلك من النفقة والكسوة وما يباح لهن من مهرها ونحوها (ان أصرت) على التشوز ولو ظمها لغيرها في المضجع ومهرها في المضجع) أي ترك مضاجعتها (مثلا) من الزمان ما دامت كذلك (و) مهرها (في الكلام ثلاثة أيام قسط) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يهل لمسلم ان يهرج الخلفون ثلاثة أيام (ان أصرت) مع مهرها في المضجع ومهرها في الكلام على ما هي عليه من التشوز (ضميرها) بغير شديدي بشرة أي بشرتها (سواء لا فوطها وغنى) الزوج (من ذلك) أي من هذه الاشياء ما لا ذكره (ان كان ما طلقها) لانه يكون ظالم بالطلبة خضع منه مهرها ونفي المهر اذ ان لا تنسب زوجها

كتاب الطلح

وهو فراق امرأته بوجوب أخذ الزوج بالطلاق خصوصا اذا كرهت المرافقة أو خلعته أو لنقص دينه أو لغيره ونحو ذلك وخالفنا ما يتركه قياح له أن يخالعه على عرض تقبلي به نفسها منه ومن إيجابها الآن يكون له اليها ميل ونحوه فيستحب سبها وعلم اقتدائها بان خالفته مع احتشامه الخال كمدود وقع الطلح (وشروطه) أي الطلح (سبعة الأول ان يقع من زوج صحيح طلاقه) وان يتوكل فيه مسلما كان أو ذميا بالغاً أو مجراً جده رشداً أو سقيها رشداً أو غيباً (الثاني) من شروط الطلح (ان يكون على عرض ولو) كان العوض (مجهولاً) كمل ما يملكها أو يتها من ذراهم أو متاع فان لم يكن له ثلاثة ذراهم أو ما يسمى متاعاً فهو سيفه وان يكون العوض (من صحيح تبرعه) لانه بذلك على مقابلتها ليس

كعبادة وحده وكفارة وتسمع منه بذلك ويحق وطلاق من غير دعوى لا يثبت حق معين قبل دعواه فلا حرج المدهود هو ما قلنا كسؤال المصمم منها وان لم يمسأوا (فان أقر) بدعواه (حكمه عليه) سواء الحكم لان الحق المدهود في الحكم فلا يستوفى الا بسأوا (وان أنكر) بان قال المدهود فرفض أو غنا ما أقره في أو ما يباح

بما لا يمتنع فصار كالمهر وهذا الوجه إذا أتته التبرع اعتبر من بعده ما اعتبر في التبرع من البلوغ
والأقل وعدم المهر ولا فرق في ذلك بين كون ملك العرش (من أجنبي أو من) (زوجه لكن لو مضى لها)
بأن خرها بالتزويج الخبيث عليها أو منها خرقها من القسم والنفقة ونحو ذلك (طالما انفصل) عنه
(أو بصر) الطلع والعرض مردود إلى الزوجين على ما لو أن نشوزها أو تركها فاعتقتها فبطلت
الطلع بل يجرى (الثالث) من شروط الطلع (أن يقع متجرا) فلا يصح تطبيق الطلع على شرط ما كان يملكه كذا
فقد نكحت (الرابع) من شروط الطلع (أن يقع الطلع على جميع الزوجه) بأن يقول خلعتك وأنت وبنيتي
(الطامس) من شروط الطلع (أن لا يقع جلة لاسقاط عين الطلاق) قال في المنتهى ونحوه يجرى الطلع
في لاسقاط عين الطلاق ولا يصح متى ولا يقع والمحل لاسقاط لا محل لمعروف الله تعالى قال في المنتهى في التمتع
وغالب الناس واقع في ذلك في واضح ابن عثيمين يستحب اعلام المستحق عند غيره أن كان أهلا لخصه
كطالب التخلّص من الرافعة التي من يرى التحلل بالخلاص منه من الطلع صدق قوع الطلاق أي بتلقيه
أنهى (السادس) من شروط الطلع (أن لا يقع بلفظ الطلاق) ويقع بلفظ طلاق أو بنية جحان كان
دون الثلاث (بل حبيته الموضوعة) من المتخالف فلا يحصل الطلع بمجرد ذلك المبالغة بل من غير
لقد من الزوج (السابع أن لا يورثه) أي بالطلع (الطلاق فحق تورث) عدم (الشروط) المذكورة
(كان) الطلع (قسما) لا يتنص به عدد الطلاق ولو لم يشو خطا روى كونه فسخا لا يتنص عدد الطلاق
عن ابن عباس وطاوس وعكرمة واستحق وأبى ثور وهو أحق قول الشافعي (وسيقته السريرة لا يحتاج
إلى يقره) أي سيقته السريرة (خلعتك وسفحت وطابت والكتابة) أي كتابة الطلع (بارئتك
وأرأيتك وأنت) لأن الطلع أحد نواحي القرعة فكان لخصه وكتابة كالتطلاق (فمع سؤال الطلع وبذل
العرض يصح) أن أجاب بصرع الطلع أو كتابته (بلاية) لأن دلالة الحال من سؤال الطلع وبذل العرض
سارفة إليه فأنقضى عن التيقنه (والا) أي وإن لم تكن دلالة الحال (فلا بد منها) أي من التيقن أو بكتابة
(و يصح) الطلع (بكل لغة من أهلها) أي أهل قائله فلو قال في الرأية يصح ترجمة الطلع بكل لغة من أهلها
أنهى (كالتطلاق) فإنه يصح بكل لغة من أهلها

(كتاب الطلاق)

وأصح الفقه التعليل قال ابن الأثيري من قول العرب أطلقت أئمة فطلعت إذا كانت حشودا وتفرقت
الشدة عنها وتخليتها فبما يقع المراد بذلك أنها كانت متصفا بالاسباب بالزوج وهو محل قبل التكاثر أو
بعضه (يلج) الطلاق (السود عشرتا لزوجه) كسود خنقا (و يسن) الطلاق (أن تركت) الزوجه
(الصلاة ونحوها) لتفرطها في حقوق الله تعالى الرجاء عليها ولا يمكنها إيجارها عليه أي كهيئت
طالما تتألم فساهمت أن تركت حقه تعالى ولا يمكنها إيجارها عليه (وكره) إضاح الطلاق (من غير طمحة)
لا يفرق بين التكاثر المتشمل على المصالح والندوب إليها فكون مكرها (و يجرى) إضاح الطلاق (في الحبس
وفره) كله أم أسماها ويسمى هذا الطلاق طلاق البدعة قال في شرح المنقح وقد أجمع الطباق جميع
الامصار على تفرعه (ويجب) بالطلاق (على المولى بعد التبرع) لذا أم القينة (قلو) يجب للطلاق
(على من علم بغيره وزوجه) قال الشيخ إن كانت تزويج لم تكن أن يحكمها على حالها بل يشارفها
والا كان يوثق انتهى وقد بين عدا ذكر إضاح الطلاق إلى أحكام التكليف المحلة (و يقع طلاق) الزوج
(الميزان عقل الطلاق) وكان مختارا (و) يقع (طلاق السكران عان) أن كان مختارا لم يملكه ولو خلط في

أولا يستحق على
مأذنه ولا شيء منه
أولا حق له على صبح
الطوبى ما لم يشرع
بببالحق و(قال)
الحاكم (المدهان كان
القينة فاحضره إن
شئت فلن أحضرها)
أي القينة أي المأذنه
الحاكم ولم يفتها قلنا
شهدت (سما)
ومع ترديدنا وانتهار
ونعتنا (وحكمها) أي
بالينة إذا اتضح له
الحكم وسأله المدهي

كلامه قراءته مستقيمة بين الأيمان فلا يعرف الطول من العرض ولا السما من الأرض ولا متاعه
من متاع غيره ولا ذكر من الأنثى ويؤخذ بأقوالهم إذا لم يقل فعل متبعة العقل من قتل وقتل غير زنا
وسرقة ونهار وإلا يوجب وشرا أو وقت أو إسلامه وقبوطه يفرض أماته قال جماعة من الأصحاب
لا تصح عبادة السكان أو غيرهم ما حتى يثوبوا قال الشيخ والحفيضة طحينة كلبته والشيخ يري أن
حكمها حكم الشرب المسكر حتى في الإصلي بالحد (تبيته) التضيان مكلف في حال غضبه بما يستد منه من
كفر وقتل نفس وأخذ مال غيره حتى وطلاق وغير ذلك قال ابن جبري شرح الأربعة النور وما يقع
من التضيان من طلاق وعناق أو بين فانه يؤخذ بذلك كتبر خلاف واستدل بذلك أدلة صحيحة وأنكر
على من يقول بخلاف ذلك (ولا يقع) الطلاق (من قام أو زال عنه يمين أو أوعده) أو برسام أو نفاق
ولو بغير به تشبه ويقع من ألق من جنون أو إجماع ذكره الله طلق قال في المنتهى (ولا) يقع الطلاق
(من أكرهه كذا قلنا ما يفرقه) مؤلفه كالتضرب أو الحلق وعصر الساق والجس والنط في الماسع الوعيد
فطلق فيما يقول مكره لم يرضه وفعل ذلك بولده كراهه أو له بخلاف باقي أقواله (أو تهدده أو لومه) من
تأذبه على إيقاع ما لهدده بما يضر ضررا كثيرا أو قتل وقطع طرف أو ضرب بشدة يوجب ويقتضي طلاقين
وأخذ مال كثيرا أو نزع من ديار ونحوه أو بتدبيره في سلطان أو تطلب كل من يجره فيطلب على ظنهم فروع
ما يهدده به ويحذر من دفعه عن الحرب أو الاختفاء فهو أكره
(فصل) ومن صح طلاقه صح أن يترك غيره وان يترك من غيره) لأن من صح نصرته في حق من
يجوز الزواجة فيه بنحو صحيح تركه تركه في غيره ولأن الطلاق إزالة لصح التوكيل والتوكيل فيه كالنقل
(ولو كيل أن يطلق من شاء) لأن لهذا التوكيل يقتضي ذلك لكونه توكيلا مطلقا أشبه التوكيل في البيع
(ما لم يحد للزوجه) (أو يتركه) (حيثما) كان قول مطلقها اليوم أو غده أو فلان في غيره لأنه إجماعية
الوكالة على حسب ما يقتضيه لفظ الموكل (ويقال) التوكيل (مطلق) (واحدة فقط) (فإن قيل له) (أكثر) وليس
الوكيل أن يطلق زمن بدعة قال في الاتصاف ليس التوكيل المطلق الطلاق وقت بدعة كان فعل حرم ولم يقع
صحة التناظم (وان قال لها) أي طلق زوج زوجتي (طلق) قلت كان لها ذلك متى شئت) كوكيل أجنبي
ولا يلزمه أكثر من واحدة إلا أن يمسها (أو نكح) (الزوجة) (الثلاث) أي أن يطلق نفسها ثلاثا (ان قال)
لها زوجها (طلاقا) ولمنأزأ أمه أو يملكها (أو يملكها) (أو يملكها) (أو يملكها) (أو يملكها) (أو يملكها)
التوكيل في الطلاق (بالزوج) أو بدع جوع الموكل من الوكالة (أو بالولد) (أو بالزوجة) أو على طلاقها
فتصح الوكالة لا لئلا يخل على ذلك

(باب منة الطلاق)

أي يعرف منه حكم منة الطلاق (و) حكم بدعته (ومنى منة الطلاق) أي به المطلق من المطلق على الوجه
المشروع ومعنى بدعته ما أتى به على الوجه المحرم المنهي عنه ثم التفت أن أراد إطلاقه وجعله من مطلقها
طلقة (واحدة) لأن جمع الطلاق بدعة (في طهر لم يطأها فيه) أي في ذلك الشهر ثم بدعها حتى يقتضي جدها
الاق طهر متتابع لرجعه من طلاق في حيف فبدعة (فإن طلقها ثلاثا ولو بكلمات) في طهر لم يمسها فيه أو
طلقة ثلاثا في طهر لم يمسها فيه (حرام) تصالاً لا تنكح (و) أن طلق زوج زوجة مدخلها (في الحيض) أو في
طهر وطن فيه) ولم يستين حلها أو حقه على أكملها وقصده بما يطم وقوعه حالها (ولو لم يمسها فيه) أي غفلت
طلاق بدعة (حرام) (و) (الطلاق) (ولأنه ولا بدعة) (لا في زمن ولا في عدد) (بل إن لم يدخل بها ولا في زوجة
صغيرة أو أيسة وحامل) (بين حلها بهذا قيد في الاقناع والمنهي لأن غير المدخول بها لا يعد حلها ولا الصغيرة

(ولا يحكم) القاضى
(عليه) ولو في غير حد
لأن خبره في القضاء يعلم
القاضى شخصاً إلى جهة
وحكمه بما يشئ
(و) قال المذهب ما
فيه عليه الحكم
أنه لا يبين على حصة
لما روي أن رجلاً
اختصما إلى أبيه على
الطلاق ولم يخرجه
وكنتى قال المفسر
يؤصرون الله أن هذا
خطيئته على أرضه فقال
الكنتى هو أرضى

والأبنة عدتها بالأنثى فلا فصل الرية والحامل التي استبان حملها عدتها بوضع الحمل فلا رية لأن حملها
قد استبان بخلاف من لم يستبين حملها وطبقها طائفاً بالأنثى حال ثم ظهر حملها لم تدب على ذلك (وبياح الطلاق
(و) بياح (الطلع وسؤالاً) أي سؤال الزوجة طلق للنتهى على حوش (ومن البدعة) لأن المنع من العلق
زمن البدعة إنما شرع لحق المرأة فذا ريت بطلان خوارزال للمنع وأبع
(باب صريح المطلق) (باب كتابته) (هـ)

يعنى أن المتبرق الطلاق القصد دون الإنية التي لا بد منه القصد لأن القصد هو العمل المعبر عما في النفس من
الأرادة والعزم والقطع بذلك أما يكون بسد مقارعة لقول الإرادة فلا تكون الإرادة مقو حدها من غير قول
فلا وإنك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تجاوز لآمن من الخطأ والنسيان وما عدت به أفعالها
حالم تسكلم أو تعمل به فذلك لا يكون النية وحدها أتراق الوتر وحواشم القصد الصريح وكتابة
لا عازلة من النكاح فكان نصريح وكتابة كالتعلق والجامع بينهما لا إزالة (صريحه لا يحتاج إلى إنية)
الصريح ما لا يحتمل غيره من كل شيء والكتابة ما يحتمل غيره ويدل على معنى الصريح (وهو) أي الصريح
(الطلاق) أي قذف المصداق (وما صرف منه) قذف ككلمة طلق ومطلقه وطلقنا (غير
أمر) كلقى (و) غير (مضارع) كطلقين (و) غير (مطلقه اسم فاعل) أي بكسر اللام مشددة
(فان قال) الزوج (زوجه) أنت طالق طلقت هذا لأن أولاً عا) أوقع التأثراً بين المتدبر أجمع فمن
أخطأ عنه من أهل العلم أن من عزل الطلاق بوجه سواء (أو) كان (لمن) الطلاق لأن النية ليست بشرط
الصريح لأنه قذف أي جمع العلم به مع عدم احتمال غيره ثم تكن النية شرط طلقه كالباع (حق ولو قيل
فما طلقت امرأتك قال نعم) أو قيل لأمراً أن طالق قال نعم (بريد الكذب بذلك) فلما أطلق
وان لم يزل أن نعم صريح الجواب والجواب الصريح لفظ الصريح صريح الآخر أي أنه لو قيل لمقتل
عليك أنت فقال نعم وجب عليه (ومن قال طلقت بالطلاق وأراد الكذب) لم يصح حلقاً (ثم ان قيل لم يلحق
عليه وقع الطلاق سكا) لأنه متعلق بما لا يتعلق به حقاً أن من غير قبل في الحكم كقوله براءه بما لا
ثم يقول كذبت (ودين) فيما بينه وبين الله تعالى لأنه يحق هو البين أن تكون بالخطأ (وان قال على
الطلاق أو يلزم من الطلاق) أو الطلاق لازم (فصريح) في المنع من لا يحتاج إلى نية سواء كان (منجراً
أو معقلاً) بشرط (أو معقلاً) أي الصريح قال القاضي لا تصح الرواية عن أحد من قبل لأمراً أنه
أنت الطلاق أنه يقع لو أنه لم يزوج ويقع هو أحد متعلقين (أو) وان قال على الحرام) أو يلزم من الحرام
أو الحرام يلزم من (أو) نوى امرأته (أو) لم يزوج نية على إرادة ذلك (أو) (ظاهره والافتقار) لا نية فيه
(ومن طلق زوجته) من زواجه (ثم قال عقبه لفرقة شركتين) معها (أو) أنت شركتها أو أنت مثلها وقع
عليهما) الطلاق (وان قال على الطلاق) أو امرأته طلق زوجته أكثر من امرأته نوى معيته) من زواجه
(انصرف إليها) وان كان هناك سبب يقتضي تعدداً أو تخصيصاً على (وان نوى واحد) من زواجه
(بوجه) أخرجت بشرعاً وان لم يزوجها) ولم يكن سبب يقتضي تعدداً أو تخصيصاً (طلق الكل ومن طلق)
زوجته (في قلبه لم يقع طلاقه) (فان غلط به أو سلك لانه وقع) خلا بين طلق من أحدنا طلق في نفسه
لا يلزم منه لم يلق به أو يجر لسانه في الفروج وظاهره أي ظاهر النية (ولو لم يسمعه) أي من حرك
به لسانه بخلاف من أقره بالصلح فظاهره (ثم لم يسمعه) (ومن كتب صريح طلاق زوجته) (ع)
يبين (وقع) وان لم يزوج على الأصح لأنه امرأته في الكتاب نصريحه في الطلاق ووجه كونه نصريحاً
فيه أن الكتابة حروف فهم منها الطلاق (فلو قال لم أر إلا جرحاً على أو لم أر إلا (ثم أهل قبل) منه

وفي بعض وليس فيها
حق قال النبي صلى
الله عليه وسلم لا تحرم
الزينة قال لا لا فلا
يبينه وهو حديث
حسن صحيح طلق
نصره المنتهى وتكون
يبينه (على صفة
جوابه) المذهب (فان
سأل) المذهب من القاضي
الخلافه (أخذه) ونحو
سببه) حديثه إياه
لأن الأصل براءته
(ولا يعتد بيمينه) أي
يمين المذهب عليه

إذا قال أنت طالق ثلاثاً (أو قال طالق (البته أو) طالق ثلاثاً (بأنه أو قال) تزوج زوجته (أنت الطلاق أو أنت طالق) أو لم يسمي الطلاق أو الطلاق لازماً أو على الطلاق مريض في التصريح فلا يحتاج إلى تسمية أو كان منجزاً أو معلقاً أو معلقاً بغيره (وقم) به (واحدة) لأن أهل العرف لا يستندون ثلاثاً (وإن نوى ثلاثاً) أو تسعين (وقم ما نواه) كالقول بأن طالق أكثر من واحدة فإنه يقع ما نواه (ويقع ثلاثاً إذا قال) زوجته (أنت طالق على الطلاق أو أتمه) أي أكثر الطلاق (أو جيمه) أو منتهله أو فانيه أو أنصاه (أو) أنت طالق (عند الحصى ونحوه) مما ينقطع كعند القطر أو الزل أو الرع أو القرب أو عدد التجرم أو عدد الجبال أو الفغن أو البلاد (أو قال لها إماتة طالق) ثلاثاً ولو نوى واحدة (وإن قال) زوجته (أنت طالق أشد الطلاق أو أغلقه أو أطرحه أو أعرشه) لم يلزم الميت (أو لم) الدنيا أو مثل الجبل (أو عطشه أو أنت طالق ظم الشمس أو أتمم أو عطش القيل أو أبلج ونحوه) (أو) قال زوجته أنت طالق (على ما نزل المذاهب) طلقه (أو أعدة ما نزلوا أكثر) يقع ما نواه من طلقه في ثلاث فقتان (فصل هو الطلاق لا يضر بل جزء الطلق كشيء) فأن طالق ثلث أو سدس أو نصف وثلاث وسدس طلقه واحدة (وإن طلق بعض زوجته) بأن قال لها صغفرو يحدو عسل طالق أو حبس طالق أو جز من عسل طالق (طلق) كلها وإن طلق منها جزاً لا ينقض كيداً (أو أصبحها ومعه) (وأنها أو أنها طلقت) كلها (وإن طلق) من زوجته (جزاً) فنفس كشرعاً وتقرر ما وسنأتم الطلق) قال أبو بكر لا ينقض قولاً أحداً لا يقع طلاقاً وظهور وصق وسوامه ذكر الشعر والفر والسب والروح وبذلك أقول انتهى (فصل هو إذا قال) لا مرة أو واحدة (أنت طالق لا يلزم أنت طالق فواحدة) أي طلق طلقه واحدة قال ابن رجب في القاعدة التاسعة والخمسين عند المائة ومما استثنى عنه نص عليها أحد الروايات من منصور إذا قال لا مرة أو أنت طالق لم أنت طالق قال هي طلقتان عند كلام مستقيم وإن قال أنت طالق لا يلزم أنت طالق هي واحدة ثم ذكر توجيه حكم الأولى ثم قال وما إذا قال أنت طالق لا يلزم أنت طالق قد صرح بنفي الأولى ثم أثبت بدفعه فيكون المتيقن هو المتيقن به وهو الطلق الأولى فلا يقع طلقه ثانية (وإن قال) لها أنت طالق طالق طالق فواحدة) أي طلق طلقه واحدة لا علم بثبوتها لفظاً يقتضي التثنية (ما نزلوا أكثر) من واحدة فوقع ما نواه أو مطلق في هذا كمنجز (وأنت طالق أنت طالق) أمر تين (رفع ثنتين) إن كان مدخولاً بها (الإن نوى) يسكراره (أو كيداً متصلاً أو انفصلاً) أن الأولى وقتها لم يقع عليه طلقان إذا لم ينو كيداً أو انفصالاً عن الأول فمقتضى الوقوع دليل ولم ينفذه مشهراً بما يصرف من ذلك شيئاً كيداً أو انفصالاً فإذا لم يوجد شيء من ذلك وقع مقتضاه (وإن قال) أنت طالق طالق (أو) قال أنت طالق (ثم طالق) أو قال أنت طالق لم طالق أو لم أنت طالق أو طلقه بل طلقه (د) يقع عليه (الثنان) أي ما يقع عليه طلقان وهذا كله (في المدخول بها أو تين غير المدخول بها) ولا يلحقها ما عدلها لأنها إذا تم الأولى سارت الثانية فلا يلحقها طلاقاً بعد ذلك (وإن قال لها) أنت طالق وطالق وطالق (د) يقع عليه (ثلاث) طلقات (ما) لأن الواو تقتضي الجمع ولا تريب فيه فيكون موقفاً لثلاث جميعاً (ولو) قالت الزوجة (غير مدخول بها)

(فصل) في حكم الاستثناء الاستثناء استعمال من التي وهو الرجوع يقال تقي رأس الجراد إذا عطفه إلى ورائه فكان المستثنى يرجع في قوله إلى حقيقه وهو إخراج بعض الجمل بالأو ما ظم مقامها من متكلم واحد (ويصح الاستثناء في النصف فأقل منه) في التصريح لانه كلام متصل بأبواب المستثنى غير مراد بالأول فصيح (من طلقات) كقول زوجتي طلقات الاستدلال أو قال زوج أو جمع نسائي طالق إلا

بالقول (فإن حلت)
النكاح (على الطام)
سيد (ثم إن أحضر)
الدخول (بنته) عليه
(سكن) القاضى (بها ولم)
تزوج البين من مرة
تحت (هذا إذا لم يكن)
قال لا يسهل (فإن قال)
فكتم أتمها لم ينسج
بأنه متعلق
فصل ولا يصح المدعى
الأمر (في) لأن الحكم
غير متعلق (بأنه لا يملك)
رسول الله صلى الله
عليه وسلم

الاثنتين أو زوج ثلاث نسائي طوا الى الواحدة (و) يصح استثناء النصف فأقل من حدود طلاق (في الأصح) (ف) يفرع على المذهب (لوقال) (زوجه) (أنت طالق ثلاثا الواحدة طلقتك (ثنتين) أي طلقتين (و) أن قال لها (أنت طالق لرجل اثنتين) فإنه (يقع) عليه (ثنتان) بناء على صحة استثناء النصف فإن قيل كيف أجزم باستثناء الثنتين من الثلاثة وهي أكثر مما في قوله أنت طالق ثلاثا لاثنتين الواحدة قلنا لأنه يمكن عليها بل وسواء بان استثنى منها طلاق قصار أو عيار من واحدة (و) من له أربع نسوة فقال (نسائي الأربع طوا الى اثنتين طلق اثنتان) لاثنتين نصف الأربع (وشرط) بالبناء على المفعول (في الاستثناء اتصال متناه) لأن غير المتصل لفظ يقتضي وقوع ما وقع بالاول والطلاق إذا وقع لا يمكن وقوعه بخلاف المتصل فإن الاتصال يحصل القطع واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها ولو لا ذلك لماسح التطبيق ثم إن الاتصال قد يكون (قبلا) كما في (و) معتوا (أو) يكون متصلا (كما كلفناه) أي انقطاع جنة فك (محاسن وغيره) فتفسر وسال بخلافه لو كان انقطاعه بكلام معترض أو زمن طويل فإنه يمنع صحة الاستثناء بشرط أنه أيضا نسبة الاستثناء قبل تمام مقتضى منه وكذا بشرط ملحق كالقول أنت طالق إن دخلت الله

(و) فصل في حكم طلاق الزمن الماضي والمستقبل • (إذا قل) (زوجه) (أنت طالق أمس أو) قال لها أنت طالق (قبل أن تزوج طو نووي) بذلك (وقوم) أي فروع الطلاق (أن) أي إيقاعه الا ٢٥ (و) يقع في الحال لأنه مقرر على نفسه بآه أو غلط في حقه (والأ) أعوان لم يزوجوه في الحال (فلا) أي خلاص لما روي عن أحمد فيمن قال زوجه أنت طالق أمس واقفا وزوجها اليوم ليس بشيء (و) إن قال الزوج زوجه (أنت طالق اليوم إذا جحد لفظي) لا يقع بشيء لعدم تحقق شرطه لان مقتضاه وقوع الطلاق إذا جحد أو لا يتأخر غد لا يذهب اليوم وذهب بعد الطلاق (و) إن قال زوجه (أنت طالق غدا أو) أنت طالق (يوم كذا أو في) الطلاق (بقرها) لأنه جمل التلويح كذا نظر فطلاق إذا جحد ما يكون ظرفه طلق ولا يدين (ولا يقبل) منه (كما) أي في الحكم (إن قال أردت آخرها) لأن لفظه لا يمتنع (و) إن قال (أنت طالق في غد أو في وجب يقع بأولها) وفك في وجب وقوعه من حين غروب الشمس من آخر الشهر الذي قبله لا تمحل الشهر نظر فطلاق إذا جحد ما يكون ظرفه طلق فيه وهو طلق على ما قبل وقوعه (فإن قال أردت) أن الطلاق إنما يقع (آخرها) دين فيما ينهون بين الله تبارك وتعالى (قبل كما) لأن آخر هذه الأول وقت وأوسطها منها لمرادها فك لا يخالص ظاهر لفظه فإن قال أنت طالق أول شهر كذا أو غره أو في رأسه أو استقبله أو يجبه فإنه لا يقبل قوله أردت وسطه ولا آخره لأن لفظه لا يمتنع (و) أنت طالق على يوم (و) أنت طالق اليوم وغدا أو بعد غد (فواحد أو أنت طالق في كل يوم فطلاق في كل يوم واحدة) وأنت طالق يوم فطلاق في كل يوم فطلاق (و) إن قال لها (أنت طالق إذا مضى شهره) أي طلق (بعض ثلاثين يوما) إن قال أنت طالق (إذا مضى الشهره) أي طلق (بعضه وكذا) أي في كل تفصيل المدة كذا أو قال لها أنت طالق (إذا مضى سنة أو) إذا مضت (السنة

(في تطبيق الطلاق)

(إذا قل) (الرجل) (طلاق زوجته) أو حق جسد (على وجود فعل متعبد) (لعله) (كان سجدته السماء) أو شاعليت أو شاعت البهية أو طارت (فانت طالق لم يخلق) أو لم يخلق (وإن علمته) أي خلق الطلاق وكذلك الحق (على علمه بوجده كان لم تصعد) السماء أو لم يأن ألبت نحوها (فانت طالق طلقت في الحال) وحق الرقيق كقولك أنت طالق إن لم أبع عبدي فبات المبدول لأنه خلق المطلق على عام فعل المتعبد

وإنما قضى على نحو ما سمع ولا يصح أيضا إلا (مفعول به) أي تكون بشيء معلوم لنسائي الأثرام (ال) الأدموي بما تصحبه مجهولا (كقومية) شيء من ماله (و) الذموي (جبدن) حمله (مورا) كموث شلع (أو غيره) فيقال بسبه بما وجبه ويستعان بصرح بغيره شيئا كقوله في حمله كذا أو قول

انها حارز يد (وضع الطلاق) وعكسه (أي عكس ما ذكر) (مثله) (أي في التفصيل المذكور) (كل من تفعل) (أنت كذا وان لم تفعل) (أنا) كذا تفعل فعله (هي) (أولم فعله هي) نسباً تا أو غيره

(فصل في في الشقاق الطلاق وهو من طلاق التردد) ولا يقع الطلاق بالثبوت فيه أو قبضه عليه (وان كان عدلياً بان ظن ان لم أدخل الحار يوم كذا فزوجتي طالق ومضى اليوم وشك هل دخل الحار فيه أو لا لأنه شك طرأ على يقين فوجب طرده كقولنا المتطهر في الحديث وقد تم قال الموقر والورع ان تمام الطلاق (فمن حلف لا ياتل غرة) مثلاً (طاشت) الحلو على عدم أكلاها (بغيرها) على الجميع الواحدة لم يثبت) لأن الباقية بعد المأ كول يحصل أن تكون الحلو على عدم أكلاها (ومن طلق زوجته) (شك في حلفه) (يطلق بي على اليقين) (وقال الخرفي ان طلاق قبل بد واحد طلق أم ثلاثاً يصل لموطأ حتى يتبين (وهو) أي اليقين (الاقول ومن أوقع بزوجه كلمة وشك هل هي) أي الكلمة (طلاقاً) أو غيرها لم يلزمه شيء) (وان شك من لمزوجه هل ظاهر منها أو حلف بلفظ على لزمه بحث أدنى كقارتيهما لأنه اليقين

(باب في أحكام الرجعة)

(وهي) (أي الرجعة في الشرع) (أعادت زوجته المطلقة) (مطلقاً بغير بائن) (أي ما كانت عليه) (قبل الطلاق) (بغير عقد) (أي عقد نكاح قال الأزهرى الرجعة بعد الطلاق أكثر ما قال بالكسرو والقح جائز وهي ثابتة بالكتاب والبيعة والإجماع) (أما الكتاب فقوله تعالى ويحكمهن أحق بردهن الآية) (وأما السنة) (فأى حديث بان عمر رضي الله تعالى عنهما حين طلق امرأته فقال النبي صلى الله عليه وسلم عزه فليراجعها رواه الجماعة إلا البخاري وقطلق النبي بسلى الله عليه وسلم خصه بمراجعتها رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأما الإجماع فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن المأخذ في طلاق دون الثلاث والعبدون اثنتان (أولها) (الرجعة في العدة) (من شرطها) (أي الرجعة) (أن يكون الطلاق بغير بائن) (لأن من استوفى عدل طلاقه لأصل لم يمتنع تكسح زوجاً غيره فرجعتها لا يمكن ذلك) (و) (من شرط الرجعة) (أن تكون في العدة) (ولو كرهت زوجة) (فأعادت) (أعادت) (تصح الرجعة بغير شروط الأول أن يكون دخل أو نكاح بالان رجعة لا تكون إلا في العدة بغير المدخول بها لأعادت عليها الثاني أن يطلق في نكاح صحيح لأن الطلاق حل للنكاح فهو فرع عليه فإذا رجع النكاح لم يصح الطلاق لأنه فرع ولأن الرجعة أعادت للنكاح فإذا لم يحل بالنكاح وجب أن لا يحل بالرجعة الثالث أن يطلق دون ما يمتنع من عدد الطلاق وهو الثلاث للضرورة لا لتثان العبد الرابع أن يكون الطلاق بغير عوض لأن العوض في الطلاق إنما يحصل لتفقد شيء للمراة نفسها من الزوج ولا يحصل ذلك مع ثبوت الرجعة فلذلك لا تمتنع الرجعة في الطلاق فإذا وجدت هذه الشروط كان له رجعتها لمادامت في العدة لأنها إجماع المسلمين (وتصح الرجعة بغير طلاق دم الحيضة الثالثة حيث لم تقتل) (وان فرطت في الفصل عشرين سنة وذلك لأن بوطه الزوجه قبل الاغتسال حرام لو جرد أثر الحيض الذي يمنع الزوج الوطء كما يمنع الحيض فوجب أن يمنع ذلك ما منعه الحيض ويوجبها أوجب الحيض كما قبل انقطاع الدم فلما بقيت الاحكام من قطع الأثر والطلاق والعان والنقصة وقبضه فيحصل انقطاع السهر وبأية واحدة قال في شرح المنهوي وشرح الاتعاق قاله الخروزي والقاضي وغيره (وتصح) (الرجعة أيضاً) (قبل وضع ولدتاً) فيها إذا كانت حاملاً أكثر من واحد لبقاء العدة لافي بدت ولا تخلفها بشرط وتصل الرجعة بالفرق والقبول (والفانها) (أي الرجعة) (أرجعتها) (أي راجعته) (و) (رجعتها) (أو راجعته) (إلى نكاحي) (وأمكنها) (ورددتها) (أو نحو) (مثل أعدتها) (ولو زاد لم يجبه) (أوزاد) (لأمانته) (ولا تشتط هذه الألفاظ بل تفصل رجعتها بوطئها) (و) (لا) (تصح الرجعة) (ب) (قول الزوج) (نكحتها) (أو تزوجتها) (لأن ذلك كناية أو رجعة استباحة بضع

القد جميعاً عند القاضي
وان ادعى استئمانه
الزوجه لم يشترط ذكر
شروط العقد (وان
ادعت امرأة نكاح رجل
طلب قسمة أو مهر أو
نحوه لم يسمع دعواها)
لأنها تدعى بها
تضييقاً إلى سببه (وان
لم تدع سوى النكاح)
من قسمة أو مهر وغيرهما
(لم يقبل) (دعواها) (لان
النكاح حق الزوج عليها
فلا تدع دعواها حتى
تضيقها (وان ادعى)

مقصود فلا تحصل بالكتابة كالتكاح (ومع اغتسل) الزوجة (من الحيضة الثالثة) ولم يرتجها بانت منه (ولم تحل له الا بعد جديده) مستكمل الشرط (وتعد على ما بقى من طلاقها) ولو جدد طزوج آخره في المنتهى (تنبيه) اذا طلق الرجل زوجته ثلاثا واغتسل عدتها وتزوجت غيره بتكاح صحيح ثم طلقها الثاني بعد ان وطئها وعادت له وبها الاول فانها تعد على طلاق ثلاثا باجماع اهل العلم واذا طلقها لدون ثلاث واغتسل عدتها وتزوجت من آسأها أو من لم يصحبها بانت عنه وطأت الى الاول فلا نكاح بها فهو باطله على ما بقى من طلاقها هذا قول اكابر اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر وحلى وأبو ومعاذ وعمران بن حصين وأبو هريرة وثوبان وعبد الله بن عمرو بن الناصر رضي الله تعالى عنهم ومعنى ٣٣

(فصل واذا طلق) الزوج (المرثا) دفعة أو دفعت (أو طلق) الزوج (العبد تسعين) ولو عتق قبل انقضاء عدتها (لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا) لقوله تعالى الطلاق مرتان الى قوله سبحانه وتعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (وطأها) تزوج (في قبلها) لان قولها لم تغير في الزيجة لا يكون في غير القبل (مع الاشارة) فلما اصحاب لقوله صلى الله عليه وسلم لاحق بتزويج عيسته وبنوق صيلته وانما يكون ذلك مع الاشارة فيكشف ذلك (ولو) كان الزوج (مجنونا) أو مقطوع للمسيبين دون الذكر (أو ناسا أو مغمى عليه) وأدخلت كره في فرجها مع اشارة لانه وطأ من زوجه وبطفيه حقيقة أو طغا أو طغا كالموطأ حال افاقته ووجوب خصيته (أو) كان الواطئ لم يبلغ عشر (أو) كان (المنزول) أو طئها أجنبية (ويكفي) في هذا القول (تتبيها بالشفقة) كلها (أو) تتبيس (قدراها) أي قدرا بالشفقة (من محبوب) أي مقطوع بالشفقة لمسور ذوق الدية بذلك ويكفي أيضا وطأ محرم لمش زوجي وقت صلاة وفي مسجد ولو في حال منعها قسها لتبضع مهر حال وقصد اضرارها بالوطء لبقاء كره وضيق فرجها (وبحصول التحليل بذلك) أي بوطئها (ما لم يكن وطئها في حال الحيض أو النفاس أو الارحام أو في مسوم القرض) أو في الليل أو في نكاح باطل أو فاسد أو بشبهة أو على عين وان كانت أمة فاشترها ما قبلها لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره (ولو طأها) (فالزوجة المطلقة ثلاثا باجماع) ثم طلقها الثاني وادعتاه) أي تزوجها الثاني (وطئها) وأنه يجوز لاول نكاحها (وكذا) الثاني في وطأ (فأقول قوله) أي قول الثاني (في تصيف المهر) اذا لم يرتجها بها (أو) القول (قولا) في وجود الوطء (في الاحتلال الاول) فان قال الزوج الاول أنا أعلم انه ما أسأها لم يحصل له نكاحها الا مع مقرر على نفسه بتعريضها عليه فان كذب نفسه وقضى قد علمت عدتها حين قيامه وبه بين الله تعالى لانه اذا علم سلها لم يحرم بكذبه ولا عقده وسلم في المستقبل ما لم يكن علمه في الماضي ولو قال ما علم انه أسأها لم يحرم عليه بهذا

كتاب الايلاء

وهو لغة الحلف (وهو حرام كالظهار) قال في القروى في ظاهر كلامهم لانه عين على تركه واجبو كان الايلاء والظهار طلاقا في الجاهلية (وصح من زوج) فلا يصح من غيره لقوله تعالى الذين يزولون من ناسهم (صح طلاقه) سوى ما جاز من امرض لا يبرح يروءه او بطلب كمل أو شال) لان اجماع لا يطلب منه الامتناع بغيره (فذا حلف الزوج بالله) تبارك وتعالى أو صفة من صفاته (سبعاته) تعالى (انه لا يأت زوجته) يمكن جماعها قبل (أبنا) أو طلق (أو مدة تزويج) أو به أشهر (يتكلمها أو ينويها) (صار مولا) ولا فرق في ذلك بين أن يصف في حلفه أو ان يصف بولائه بين أن يكون تزوجه مدخلها أو لا (ولاص على ذلك) (ويؤجل) أي المولى ولو قلنا (الحاكم ان سأل تزوجه) الحاكم (ذلك) أو به أشهر من حين يمنه (فل في المنتهى) وشروطه يبرأ ولو قلنا مدة أو به أشهر من ميثمه ويحب عليه من عذرته فيها كحبس

انسان) الارث ذكر
سبه) لان أسباب
الارث تختلف فلا بد
من تعيينه ويختص به من
مدى به ان كان حاضرا
بالجلس واخرا حين
باليدتين وان كانت
خائبة وسفها كسلم
والاولى ذكر قيمتها
أيضا (وتعتبر عدالة
البينة ظاهر او باطنا)
لقوله تعالى وأشهدوا
فدي عدل منكم الا في
عقد نكاح فتكفي العداة
ظاهرا كالتكلم ومن

انزوجها فهي على كذا هي اى فله في شرح القنع (او قل لها اى لا جديسة) انت على حرام وتوى ابداسح
كون قوله ذلك (ظاهرا) لان ذلك ظاهرا في الزوجة فكذلك في الاجنبة كان تزوجها لوطا هل يتغير (لان
أطلق) بل لم يربوا (او توى اذن) لانه صادق في حرمها على قبل عقد التزويج وقبل دعوى ذمته
بكاله الاصل (وصبح الظاهر) مطلقا كانت على كذا هي اى وكذا كانت على كذا هي اى شهر رمضان
ظن وطئ فيه اى في شهر رمضان (فظاهر) اى بمقر كقارة ظنهار (والا) بان لم يطأ فيه (فلا) يكون مظاهرا
فلا تزني كذا لانه زال منه حكم الظاهر عتيبه (واذا سمع ظاهرا حرم على المظاهر) او الظاهر منها (لوطا
ودواجه) كاقبته لا استماع على الفرج (قبل التكبير) ولو لم يطعم فيلزمه ان لا يحل قبل الوطء بخلاف
كقارة بمن (ظن وطئ) المظاهر المظاهر منها (ثبت الكقارة في ذمته) اى ذمته المظاهر (ولو) كان الوطئ
(بجنون) بان ظاهره من جن لان كان الوطئ منكره (ثم لا يطأ) فانها (حتى تكفروا) من أحد هما اى واحد
الزوجين جدا الظاهر (قبل لوط) او قبل التكبير (فلا كقارة) عليه سواء كان ذلك معترضا على
ظاهرة او عتيبه

(فصل في الكقارة فيه) اى في الظاهر والكقارة في الوطئ في شهر رمضان (على التزويج) وهي (عق ربة
مؤمنة) لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ تبرير ربة مؤمنة بالحق بذلك سائر الكقارات فلا يطلق على
المقيد فلا حل مطلق قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على التقيسى قوله تبارك وتعالى واشهدوا
فوى عدل منك وبان لم يصل عليه من جهة الفقة حل عليه من جهة القياس والجمع بين كقارة القتل
وغیره هاهن الكقارات ان الاصل في ضمنه قهر يبع الحق المسلم لبادته ربه وتكميل حكمه ومعرفة
المسلمين فتاب فك شرع انصافه في الكقارة فخصيلا لهذه المصالح لم يحكم بقرونه في كقارة القتل
المقصود من على الايمان فيها ان يحذف ذلك الى الحق في عقوبة كقارة فيخص بالزمنة لا خصامه هذه الحكمة
(سلطة من العيوب المضرة في العمل) ضررنا لان المقصود تهيئة العبد لنافعه وتمكينه من التصرف
لنفسه ولا يحصل هذام مع ما يضر بالعمل ضررا يائسا كمنى وشلل يذو رجل او قطع احدى ارجلها او ساقها
وسلوى او اجهام من يدور رجل او خصر من يدور يجرى تدوير وصغيره ولو فزقوا من جرحا يسيرا
ويجرب ويصغر واهم وانصر قههم اشارة واعود وروى من ومؤجر (ولا يجرى عتق) لان من الاسم
ولو فهمت اشارة من جنونه مطبق (ولا) يجرى عتق (الجنين) ولا الزمن ولا النعد (بان لم يلد) الرقة
بان عجز عنها العجز الشرعي (فلا) يلزمه (بتمام شهرين متتابعين) سواء كان وقتا (ولزمه تبيين التوبة من
البل) لاسمه لكونه ايجابا لزمه تبيين من جهة الكقارة فترتفع التاج بوطء مظاهرها ولو لم يمسها
مع عذر كرض وسفر يبيع الظهور او لا لا غير هاهن الثلاثة فترتفع بضم غير رمضان وفطره لا يذو (فان لم
يستطع الصوم لغير مرض لا يجرى برؤه) قال في المتن ولو روى برؤه (الطعم مستحب) فكيف يمكن
مدبر او نصف ما مع غيره) ويشترط في المسكين الذي يجرى اطعامه كونه مسلما حرا ولو اثنى ولا يضر
وطء مظاهرها انشاء الطعام يجرى دفعها الى سفير من اهلها ولو اكل الطعام (ولا يجرى عتق) لانه خرج
عن حالة التكليف والادخال فاشبهه الهرة (ولا) يجرى في الكقارة (غير يجرى في الفطرة) ولو كان ذم
قوت بلده (ولا يجرى في الكقارة ان يجرى المسكين او عتيبه بخلاف فطر اطعامهم ولا يجرى القية) (ولا
يجزى الحق ولا الصوم ولا الاطعام الابانة) وهو ان يتوى: فمن جهة الققارة

﴿ كتاب النكاح ﴾

واشتقاقه من الن لان كلاما من الزوجين نطقه في النكاح وهو شرطه فان سؤ كذا يابان من

من ذمته او اشتقاقه
(واقتصر) من ادعي
الجرح (لانه ثلاثة ان
طلبه والمسددي
ملازمته) اى ملازمة
خصه في عدة لا تظار
ثلا لجرح فان لم يأت
سددي الجرح (بيته
حكم عليه) لان عجزه
عن اطاعة ابنته على
الجرح في السنة
المذكورة دليل على
صلح ما دله (وان
جعل) القاضى (حال
البيته) فطلب من المده

الجانين مقر ونه يلحن أو غضب قائمه مقام حد قذف أو تعزير في جانبه وقائمة مقام جس في جانبها إذا
 دعى الرجل زوجته بالزنا في قبيل أو دير (فصله حد القذف) أن كانت محصنة (أو التعزير) أن كانت غير
 محصنة وتأتي تحريضه الاحسان في القذف (أو أن يقسم البينة) عليها بما قاله (أو يلاعن وصفة العمان أن
 يقول الزوج أو بيع مرات) (أو لا) أشهد بالله أني لم نلن لصادقين فيلزمها به من الزنا أو شربها أو لاحاة
 لأن تسمى أو تسمى الام غيبها (ثم يزدق الخامسة) ولله الله عليه أن كل من الكاذبين ولا يشترط
 على الأصح أن يقول فيلزمها ما به من الزنا قاله في شرح المنتهى فإنما ين حبيرة لا أراحتاج اليه لأن الله
 تعالى أنزل ذلك ونه ولم يذكر عند الاشتراط (ثم تقول الزوجة أو بها أشهد بالله أنه لم نلن الكاذبين فيلزمها ما
 به من الزنا) وشبهه الله أن كل حاضر بالهاتين وان كان غائبا عنه سمعه ونسبه وتكر ذلك (ثم يزدق
 الخامسة وان غضب الله عليها أن كل من الصادقين ولا يشترط على الأصح أن تقول فيلزمها ما به من الزنا
 فإن قص قضا ما ذكره أو تأييدا أكثر حكم ما كرهه أو بدلت بما وقعت الغضب أو بدلت بالقائه عليه أو لا
 أو قدم اللعنة أو بدلها بالغضب أو الأبداء أو بدل لفظ أشهد باسم أو اختلف أو أتى به قبل القائه عليه أو لا
 حضو رحاكم أو تأييده أو غير العربية من محسنها ولا يزمه عليها من عجز عنه أو علوق اللعان شرط أو
 عدلت مع الالة لكلمات لم يصح لانه مخالف للنص (ومن تلا عنها قايما) لأن في حديث ابن عباس في
 خير حلال إلا حلالا بما قسم دمه فاستشهدت به وهذا يدل على أنه حلالا عما قايما (بحضرة جماعة) (يسن
 أن لا ينقصه وعن أوجه) من الرجال لأن الزوجة ربما تصدق على الزينة فيقسم دون على إقرارها عند الحاكم
 ويسن أن يكون اللعان في الأوطأ أو الأماكن المظلمة حتى مكة بن الزكروني المقام في المدينه عند معتبر النبي
 صلى الله عليه وسلم وفي بيت المقدس عند الصخرة وفي سائر البلدان عند منابر أو حمامها وتقف المخاص
 عند باب المسجد وفي الزمان عند العصر (و) (يسن أن أقرأها الحاكم) من أي جلا (يضع يده على قم الزوج
 و) امرأة تضع يدها على قم الزوجة عند الخامسة وتقول أنتي الظفان الموجه وعذاب الدنيا أهون من
 عذاب الآخرة) أما كون الخامسة هي الموجبة فانه إذا كان كاذبا وجبت عليه اللعنة لا التزامه إياها في
 الخامسة وإن كانت كاذبة وجب عليها الغضب التزامه إياها في الخامسة فينبئ التخويف عند هاو الأعلام
 أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة لأن عذاب الدنيا منقطع وعذاب الآخرة دائم لا يشوب الكاذب
 منها ما ويردع عما هم عليه ويثبت الحاكم إلى خفرت من لاعن بينهما

(فصل وشروط اللعان ثلاثة) (الاول) كونه بين زوجين (ولو قبيل المحلول (مكلفين) (ولو قنين أو فاسقين
 أو ذميين أو أحدهما) (الثاني أن يتقدمه) أي اللعان (فذهب بالزنا) ولو قبيل بر كقول زينة ولو زانية أو
 وأبنت تزني وان قال وطئت مكرهه أو ثامسة أو شبهة فلا لعن (الثالث أن تنكذه) (زوجة في ذقة
 إياها (ويستمر تنكذها حتى قضاء العان) لأنها إذا لم تنكذه لا تلاعنه والملاعنة ما تنظم من الزوجين
 (ويثبت بتمام تلاعنها أربعة أحكام) الحكم (الاول سقوط الحد) عنه إن كانت الزوجة محصنة (أو
 التعزير) أن كانت غير محصنة الحكم (الثاني الفرقة) بين المتلاعنين (ولو يلا فعل الحاكم) حتى ولو لم يفرق
 الحاكم بينهما على الأصح الحكم (الثالث التحريم المؤبد) ولو أكلت نفسه أو كانت أمة فاشترها بعد
 الحكم (الرابع اتقاء تولد) عن اللاعن (ويستبرأ فيه) أي الولد (ذكره صريحا في اللعان) كقوله والله لقد
 زنت وما هذا ولدي (وتقول هي أمه بالله لقد كذب وهذا الولد)

(فصل فيما يلحق من التسبب إذا تزوج الرجل برأيه بعد نصف سنة منذ أمكن إباحة ما ولومع
 غيبته قال في الفرع ولومع غيبته عشرين سنة قال في
 فوق أربع سنين)

تزكيتهم) تثبت
 عدالتهم فيحكمه (ويكنى
 فيها) أي في التزكية
 (عدلان يشهدان
 عدلته) أي عدلته
 الشاهد (ولا يقبل في
 الترجع في التزكية)
 في (الجرح والتعريف)
 عند حاكم (والرسالة)
 إلى قاض آخر بكتابه
 ونحوه (الأقول عدلين)
 أن كان ذلك فيما يعتبر
 فيه شهادة عدلين ولا
 فحكم ذلك حكم الشهادة
 على ما يأتي في قصه له وان

المعنى في مسئلة: لقافة وعليه نصوص الامام أحد ولعل المراد هو معنى سيره والاختلاف على ما يأتي انتهى
ولا ينقطع الامكان من الاجتماع بعض (حتى ولو كان) الزوج (ابن عشر) سنين (لحقه نية) على الاصح
القول الذي صلى الله عليه وسلم لولده فرائش ولان مع ذلك يمكن كونه منه وقد رواه بشر بن سين بن جازد ان عمر
لبي صلى الله عليه وسلم واصر يومه عليها المشروفرقوا بينهما في المضاجع ولان عام عشر سنين من
يمكن فيه البلوغ فيلحق فيه لولده كالباق وقد روى ان عمرو بن لعاص وابنه لم يكن بينهما الا اثني عشر طاه
وامر النبي صلى الله عليه وسلم بالتفرق بينهما في المضاجع دليل على امكان طوله الذي هو سبب الولادة
(ومع هذا) أي مع طروق السببه (لا يحكم بالوغه) لان الحكم بالوغه يستدعي ثبوت الرتب الاحكام طاه
من التكليف وجوب الفرائض فلا يحكم بمعم الشك وانما الحثنا الوفاء بخطا السبب وخطا (ولا
يلزمه) أي بالحقاقه النسب (على المهر) لان الأصل برأفة منه فلا يثبت عليه بدون ثبوت سببه الموجب
له (ولا يثبت بعده ولا رجة) لان السبب الموجب طاه غير ثابت فلا يثبتان بدون ثبوت سببهما (وان لم
يمكن كونهم من الزوج مثل لو) أنت بهلون نصفه من تزوجها) لو طس أو أنت بهلا كزمن أو ربع سنين
منها أباه أو طرقتها حاملا فوضعت فهو ضآء آخر بعد نصف سنة) أو علم انهم يجمعها) زمن الزوجية) كما
لو تزوجها بوضرة جماعة) ولا فرق بين أن يكون مع الجماعة كما هو ولا (ثم ما هنا في المجلس كومت) الزوج
بالمجلس أو كان بين الزوجين وقت عقد مسافة لا يطعها في المدة التي ولدت فيها كشرقي تزوج غنريه ثم
مضت سنة أشهر وأنت بولم يلحقه نية لان الولد انما يلحقه بالقدم مدة الحمل أو كان الزوج لم يكمل له
عشر من السنين أو قطع ذكره مع انتية (لم يلحقه) أي لم يلحق الولد الزوج في هذه المسائل كلها
(فضل هو من ثبت) انه موطن أنته في الفرج أو دونه) أو أقر اعطى أنته في الفرج أو دونه فهو
لنصف سنة) كما ذكر (لحقه) نسب مولده لان أمه موطنه سلوة فرائشه فلذا أنت مولدة الحمل من يوم
الوطء لحقه نية ولو قال عزت أو قال لم أنزل لان ادعى استبراء بعد الوطء بحبسه ويصحب على الاستبراء ثم
تولد لنصف سنة بعده (ومن اعتق) امه أقر بوطئها) لو باع من أقر بوطئها فقلت بدون نصف سنة) من
حين عتقها أو دون نصف سنة من حين بيعها (لحقه) أي لحق المعق أو الباع مولده لان أقل الحمل سنة
أشهر فلذا أنت به له ونهلو طس علم ان حملها كل من قبل عتقها وقبل بيعها حين كانت فرائشه (والبيع
باطل) لانها سلوت أمه ولحقه حتى ولو كان استبراء قبل ان يبيعها (و) ان أنت به (لنصف سنة) كما ترقى
الولد المشرى (ويصح الولد بأه في النسب) اجابا على فشرح المتشهي طاه يتبعه فابن ملاعنة قوله
قرشي من غير قرشية قرشي بخلافه قرشية من غير قرشي طاه لا يكون قرشيا (و) يتبع الولد (أمه)
الطرية وكلتا) يتبع الولد أمه (في الرق الامع شرط) بأن يشترط زوج الامه على سببها عند تزوجها ان
ماتت منه بولم يكون حرا (أو) مع (غرد) بأن يتزوج امرأة عن انها موقعتين أمه فان ولدها على الصورتين
يكون حرا (و) يتبع الولد (في الدين خبرهما) أي خبرا يو به دينها فلو تزوج مسلم حرة كناية أو تسري مسلم
بأمة كناية بانه منه يكون مسلما واذ تزوج كناية بجمرة مجوسية أو تسري بأمة مجوسية فكله منه
يكون كناية (و) يتبع الولد (في النجاسة وتحریم النكاح) ولدتها لولا أن أمه نسبا) أي أنبت الابوين
فالبطل نجس مجرم لا تلحق به نية لا نكح أبويه وهو الحمار الذي هو نجس مجرم الاقل دون أبيهما
الذي هو الفرس المظاهر للمباح الاكل

قال المدهي لى نية
وأريد به نية فان كانت
بالمجلس فليس له الا
احداها والا فذلك
وان سأل ملازمه
حتى يقيها أجيبي
المجلس فان ليضرها
فيه صرفة لانه لم يثبت
لحقه حق حتى يمس به
(و يحكم على الغائب)
مسافعا تقصر اذا ثبت
عليه الحق) لحديث
عند قالت يا رسول الله
ان ابلسياني رجل
فصح وليس بيطيبي

ما حوزة من العدد لان ازمته العدة محصورة ومقدرة بحدود ازمان والاحوال كطريق واد شهر ومحوها
 (وهي) أي لعدة اربعين من طرقت زوجها بوقفة (دخل بها أولا) (أوجبة) ان دخل أو خلاها (طافارقة
 بلوقفة) أي التي ملتز زوجها عنها (تحت مطلقا) أي سواء كان المتوفى بولم يمت له أو لا يمت له أو لا دخل بها
 أولا (كان) كانت المتوفى عنها زوجها حاملا من الميت فعدها حتى تضع ثل الحمل) مرة كانت أو أمة ولو لم
 يظهر من قبلها بشل أو تيمسك ان تزوجت في مدة انقاس حرم وطو حاشي ظهره فظهر بعض الولد
 فهي في عدة حتى ينقصل بانيه ان كان الحمل واحدا وان كان أكثر حتى ينقصل باقي الآخر والحمل الذي
 ينقص به العدة ما عبر به الامة أم ولد وهو ما يتبين به خلق الانسان كرايس ورجل (وان لم تكن حاملا) منه
 (كان) كانت عدة أشهر أربعة عشر ليل أو ثلثين ليل لان الهاربع ليل والاجام معتد على ذلك
 لمجم قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرون وان
 انكاح عند غدر فلان) فهي واثنى (ذا) فهي فحوت أحكامه تنقروا حكم الصيام بدخول الحمل
 وأحكام الاجارة بقضاء عدتها والعدة من أحكام النكاح ولا يستبرأ الحيض في عدة الوفاة فيقول بانه أهل
 العظم (عدة الامة) المتوفى عنها زوجها (نصفها) أي نصف عدة الحرة وذلك شهران وخمس ليل بنصفه
 أيام (ولغاقرقة في الحياة لا تعد الا ان خلاها أو وطئها أو شرط بوجود العدة المغلقة طرأ عليها وعليها
 فان طلقها قبل الدخول أو الطلق فلا عدة عليها لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم بينكم
 طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فمالكن عليهن من عدة تعتدونها (وكان من طأتهن ولو طأها فلهن ولو
 ابن عسرويت تسع) وانما شرط فلان العدة تراد لبرائة الرحم من الحمل فان كانت المرطوة لا يوطأ
 شملها أو تكن الواطئ لا يلحق به لوله ليعرفه فلا قاعدة في العدة تحقق برائة الرحم من الحمل (عدتها) أي
 عدة المرافقة في الحياة المدخول بها (ان) كانت حاملا يوضع الحمل كله (وان لم تكن حاملا) فان كانت تقيض
 عدتها ثلاث حيضات (ان) كانت حرة أو بعبارة غير خلاف بين أهل النظم لقوله تعالى والمطلقات يتربصن
 بأشهر ثلاثة قمر وهو اقتراف الحيض على الاسع والفرق كلام العرب يقع على الحيض والمهر جميعا فهو من
 الامة المشتر كقوله عدتها (حيضتان ان كانت أمة) وليس المهر عدولا عند عبسية طلق فيها حتى
 تأتي بثلاث حيضات كقول عدتها ان كانت حرة أو عبسية وتشتين بعد هان كانت أمة (وان لم تكن) من
 طلفت بعد الدخول أو الملقوة (كحيض) بان كانت صغيرة أو بالغة ولم ترحض ولا قلما أو كانت مستحاضة
 تسع لوقت حيضها أو مستحاضة ميتة أو (أو كانت أيسة وهي) أي لا آية (من بلغت خسين سنة)
 وتقدم (عدتها ثلاثة أشهر ان كانت حرة) (جاءا قوله سبحانه وتعالى واللاتي يشئن من الحيض من
 ساءكم ان ارتبهن فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن حتى تنكحوا وإنكاح العدة من الساعة التي طارفا
 فيها في الاسع فوطئها نصف الليل أو نصف النهار واعتدت من ذلك الوقت الى متوفى قول أكثر العلماء (و)
 عدتها (شهران ان كانت أمة) لا تحيض ليعسر أو يابس أو بعبارة بالحجاب (ومن كانت تحيض من ارتفع
 حيضها قبل ان يتلف سن الايس ولم تعلم مرقه قتر من تسعة أشهر) وهي غاب عدة الحمل ليعبر برأه قرحا
 فلهذه عدة ولتين على علم برائة زوجها طارفا (ثم تعد عدة أمة برائة وجبت العدة عدل تسعة الأشهر
 التي علمت برافتها من الحمل فيها لان عدة أمة هو راعيتها بعد انكاح برائة الرحم من الحمل أما الصغير أو
 الايس وهما لما احتمل اطلاق الحيض الحمل واحتمل انقطاعه للايس اعتبرنا البرائة من الحمل بحاشي

من النفقة ما يقضى
 وولي قال خذي
 ما يكفلن ولو لم يلحرف
 متفق عليه تسع
 المحوى بالينة على
 الفاني مائة قصر
 وعلى غير مكلف
 ويحكم بها ثم اذا حضر
 الفاني فهو على حجة
 (وان ادعى) انسان
 على حاضر في البلد
 فاجب من مجلس الحكم
 أو على مسافر دون
 مائة قصر غير متر
 (وان) المدعي (بيته)

عدته قسرين كون الاحتياط للايسر فلو جئنا عدته عند حينه ولم نعتبر لمعنى كالم يعتبر لمعنى من الحيف
 قبل الايسر لان الايسر طرأ عليه (وان علمت) المشتقة (ملوكه) أى ملوكه الحيف (من مرض أو رشح
 ونحوه) كغص (قلنا لا نعرف بصفة) فى عدة (حتى هوذا الحيف فتعديه) وان طال الزمن لانها مطلقه
 لم تناس من العلم فيجب عليها العدة بالافرا من ان تباعدت كالو كانت ممن بين حضيضها مدة طوليلة أو تسير
 آية) أى أو تسير إلى من الايسر (فتعد عدة آية) نص على ذلك فى رواية صالح وأبى طالب وابن منصور
 (تيسيه) فهم من الحق أن المحدثات خسر الأولى الحامل وعدتها من موت وشقيه إلى وضع الحمل كله الثانية
 التوفى عنها زوجها بالحل منه الثالث فقات لا فرام المفاارقة فى الحياة الرابعة من لم يرض المفاارقة فى الحياة
 الخامسة من أرفع حيفها ولم يندرسية زاد فى الاحتياط انتهى سادس ففى امرأته المفقود قد ذكرها
 المؤلف فى آخره

(فصل) وان وطئ الأجنبية شبهة أو كحل فسد أو زنا من فى عدتها أتمت عدة الأولى سواء كانت
 عدة من نكاح صحيح أو فساد أو من وطئ شبهة من لم تعدل من الثانية فتقتضى عدتها بوضع الحمل قبل ان تم
 عدة الأولى ولا يختص من عدة الأولى مقامه عند الثاني والزواج الأول ان كان طلاقه رجعي رجعتان
 التمس (تم عند الثاني) لانها محان اجتماع الجنتين فلم يتداخلوا قدم أسبقهما كالو تسار فى مباح فبرذلك
 (وان وطئها محمدا) من غير شبهة (من أبنائها) فى عدتها منه (فكلا اجنبى) أى فكلوطه أجنبى فتم عدة الأولى
 ثم تبدلت عدة الثانية قلنا لأنها عدة ثان من وطئ بين باقى النسب أى أحد محمد بن الأ تفرق بتدخلا
 كالو كالم من رجعتان (وان وطئها ميتة) شبهة (فى عدتها منه) استأنفت العدة من أولها لانها معدة ثان
 من وطئ فتدخلا من وطئ وشتر وجهه بغيره ثم طلقها اعتدت له ثم تم لشبهه (وتعد عدة عدة الوطئ
 بالشبهه) لانها محان مقصوران لا تميمين فلم يتداخلوا قلنا بغير لان كل واحد من الواتين لم يق فى عدته
 العوق النسبى وطء بالشبهه (لا) ان تعدد الواتين (بزنا) فان عدة لا تعدد فى الأصح (وهرم على زوج)
 المرأة (الموطوءة بشبهه أو زنا) أن يطأها حتى يخرج مدامتى العدة (أى عدة الواتين) لانها عدة قد تمت على
 حق الزوج فنص من الوطئ قبل اقتضاها

(فصل) يهرم الاحداد فرق ثلاث على ميت غير زوج (ويجب الاحداد على) الزوجة (الترقى عنها
 زوجها) ان كانت (نكاح صحيح) لان النكاح ان كان طلاقا فهو ليست زوجة على الحقيقة أثر حية والمصلحة
 والحمة والمكسفة وغيره عليه سواء مدامتى العدة يهرم (الاحداد) (البائن) تعلق الزوج اجمالا لكن
 لا ينسب لها تعلق الرأية انتهى (والاحداد ترك ان ينسب ترك) (الطيب) وكل ما يدعى إلى جامعها ويرضى
 التلذذ بها ويرى معها (كأعقران) ولو كان بها نسب (و) ترك (البس الحلى ولو خاتما) بوطئته فى قول عامة أهل
 العلم لان الحلى يزجى مستعمل يدعى إلى جاترته (و) ترك (البس الملون من الثياب) لزنه (كلا حر والاسفر
 والاحشى) بوالأزرق الصافين والمطرز وملسج غزلهم نسج فكم صبوغ سد نسجه (و) ترك (التحصين
 بالحناء) لادعى إلى الجماع أشبه الحلى بل أولى (و) ترك (الاسفدياج) وهو شئ يعمل من الرصاص اذا
 دهن به الوجه يبرور جرق (و) ترك (الاستحلاب) الكحل (الاسود) بلا حافى ولو كانت سوداء (و) ترك
 (الادهان) (الطيب) فلا يصل لها استعمال الادهان الطبيعية كدهن الورود والبنفسج والياسمين
 والبان وما أشبه ذلك لان الادهان بذلك استعمال الطيب (و) ترك (تصير الوجه وخفه) وتتقو وتضبط
 والتعطيل (ولها لبس التوب) (الابيض ولو) كان (حريرا) لان حسنة من أسهل خلقته فلا يلزم تغييره

لم يسمع المعروف
 البينة عليه
 بغير مجلس الحكم
 لانه يمكن سؤاله
 الحكم عليه قبله
 باب كتاب القاضى
 الى القاضى
 أجمت الأمة على قوة
 أى كتاب القاضى الى
 القاضى لهما الحاجة
 اليه (يقبل كتاب
 القاضى الى القاضى فى
 كل حق) لا تدعى بالقرينة
 والبيع والاجارة (حتى
 القسطن) والطلاق

ورقتها وحتها وتديرها فلو ملك بعضها ملك باقيها فنسب الاستبراء الامن حين ملكها كلها (فان ملكها حاضرا لم يكتف تلك الحصة) التي ملكها فيها بل لابد من حصة متتابعة كالوطقة وهي حاض (وان ملك شخص من) أي أمه (لمزها صدقا كفى بها) لان الاستبراء لفرقة براءة ترجع البراءة قد حصلت بالصدقة فلا تأنق في الاستبراء بعد الصدقة بل هو ضروري على السيد عنه من أمته بلا ضرورة (وان ادعت الأمه الورقة فخصر معا على الوارث بوطعورته) كالورث أمه عن أبيه فقال أبو بكر وطئ صدقت (وادعت) الأمه (المشترأة ان طاروا يصدق) لان ذلك لا يرف الامن جهتها في كتاب الرضاع (وهو شرط لمن ين أوسر به ويحرمه ثلث من حمل من تدى امرأته) و(فكره استرضاع القابلة والكافرة) والذمية والمشركة والخقار (وسنة التلق) فاعا في معنى الخقار (والجذام والبرصاء) غيبة رسول أثر ذلك الى الرضيع وفي المهر واليهام لأنه يكون في بلد اليه في الترضيع وحيا فانه يقال الرضاع غير الطباع لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تزوجوا الخفاف فلن صحتها لا يرفى في الرضايع ولا تسترضعوا طفلا لنسبها بغير الطباع (واذا ارضعت المرأة) ولو مكره جعل الرضايع (طفلا) ذكر اكل أو أنثى أو غنص (بلين حل لاحق بالواطي) يجوز بلقن الواطي نسب ذلك الحمل (سار ذلك الطفل لهما) أي بركة الرضايع وولده سلب (البن) (و) سار (الولاد) أي ولد الطفل (وان سفلوا أو لادوه هبل) سار (أولاد كل منهما) أي من المرأة ومن الواطي أنثى تاب لنسبها من حمل (من الاستراء) من (غيره) كالو تزوجت من غيره فتاب طالع من حل من تزوجت أو تزوج باهر أقصر حافظا ليهالين من حل منه فترضايعه أطفالا أو أنثى لا تجوز لان الذكر منهم صبيرون (الخو ته) البنات (أخواته) من حل ذلك) فتقول ويصير بأمرها جديده وجداته وأخوتها وأخواتها وأخواتها وأخواتها (وتيسر) لا تنسب حرمه الرضايع الى من يدرجه من رضع أو فوفقه من أخ وأخت وأب وأم وصومعه وتخلو خلفه من نسب قتل من رضع لأمي من رضع وأخيه من نسب ويحل أم الرضايع لأمي من رضع وأخته من نسب لأمه وأخيه من رضع كايحل لأخيه من أمه أخت لأخيه من أمه (وتحرر الرضايع في الشكاح وثبوت الحرمة كالنسب) والحرمة بالرضايع شرطان أشار الأول منهما بقوله (شرطان يرتفع عن رضعت) فصادا وعنه ثلاث يحرر من وعنه واحد أو أشار الثاني بقوله (في العامين) فلو ارتفع بعدهما بالصلة لم يثبت الحرمة لقول الله تعالى (والوالدان يرتفعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضايع) فيحل عام الرضايع حولين فيدل على أنه لا حكم لرضايع بعدهما (فوارتفع) في الحولين أقل من خمس رضعات لم ترتفع (قيمة الجنس) بعد العامين بالصلة) ولو قبل فطامه (لم يثبت الحرمة) لان شرط التحريم أن يكون في الحولين ولم يوجد وعلم منه أنه لم يرضع في الخامسة فقال الحل قبل كمالا كفى على جديته في الحولين وأما حديث عائشة رضي الله عنها عن أبيها أنه سئل بنت مهليل بن عمرو رجعت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان سالما مولى أي حذيفة مضى في شغل قد بلغ ما يبلغ الرجال وعلم ما يعلم الرجال فقال أرضه فصرى عليه رواه مسلم فهو خاص بدون سائر الناس بجامين (الألة) (ومنى امتص) الطفل (الثدي ثم طعمه) أي قطع الحس (ولي) فان قطعه له (هرا) أو كان قطعه له لنفس أو للغة عن الحس أو لا انتقال عن تدى الى تدى آخر (م امتص) الثدي (ثاني فرضه كاتبة) لان الحصة الأولى زال حكمها بترك الرضايع ففاد طعن في غير الأولى وانتقال من تدى الى آخر بصيرهم وارثين وهذا ظاهر كلام جعفر رضي الله تعالى عنه في رواية جنيبل فانه قال ما ترى المسجد يرضع من الثدي فإذا ذكره النفس أسلم عن الثدي لنفس واستبراء فإذا فصل ذلك فهي رضة (والعوط في الاستبراء والوجود في القم كالرضاع) لا يحصل

امتناعه على ذلك
(ولا يقبل) كتابه (فيما
ثبت حده ليحكم)
المكتوب اليه (بالأمان
يكون بينهما مسافة
تس) فأكثرت له قل
شهادة على المكتوب اليه
فلم يجر مع القرب
فكشاهة على الشهادة
(ويجوز أن يكتب)
كتاب (الطمانعين
و) أن يكتب (الى من
يجل اليه كتابه من
فئة المسلمين) من
غير تعيين ويلزم من

به يحصل بالرضاع من الفدا أو السوطان بسبب اللبن في أقمع من إناث أو غيره فيدخل حلقه والوجود أن
يصيب لبن المرأة حلقه من غير الثدي (وأكل عجين) يعني أكل عجين ابن المرأة ثم أكله لم يفسد لبنه
التحريم لأن وصول اللبن إلى الجوف يحصل إنبات اللحم وانتشار النظم فيحصل به التحريم كالمشرب به (أو
خلط بلله وصفاته ببقية) حرم كالحرم غير المنسوب لأن الحكم لا يغلب ولا مع خاسفاته لا يزول به
اسمه ولا المعنى المراد به طمان غلب ما خلط به لم يشترط به تحريم لأنه لا يحصل به إنبات اللحم ولا انتشار النظم
وحكم ما يلحق ميتة (الرضاع في الحرمة) فإن وصل اللبن إلى فيه ثم ألقاهما حقن به أو وصل إلى جوف
لا يشترط به كذا ذكر والمثاقير ينشر الحرمة لا لميل برضاع (وإن شئت) بالباطل فيقول (في الرضاع) يعني
هل وجد رضاع أو لا يبي على اليقين لأن الأصل عدم الرضاع (أو) شلتقي (عدد الرضعات يبي على اليقين)
لأن الأصل عدم الرضاع في السنة الأولى والأصل عدم وجود الرضاع الحر في السنة الثانية لكن تكون
من الشبهة تركها أولى على الشيخ (وإن شئت به) أي بالرضاع الحر من امرأة (حرمة تبش التحريم)
بشهادته لا يبين على المشهور ولا على الشاحدة قال الزمري فرق بين أهل إنبات في زمن عتات بشهادة
أمر أو واحدة لأن هذه شهادة على عورة تقبل شهادة النساء منفردات على الرجال لا ولا تدعو يؤيده
ملوك أو محمد بن عبد الرحمن السلمي عن أمه عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم بميز
في الرضاع من الشهود فقال رجل وامرأته أو أحد (ومن حرمت عليه بنت امرأة) من النسب
(كلهم جدهما غشيه) وكذا من حرمت عليه بنت امرأة بالضايرة مثل ربة التي دخل بها (أو)
أرضت طهقة (خمس رضعات) حرمتها عليه (أبدا) لا تأخير بشهادة (ومن حرمت عليه بنت رجل كايه
وجدهما غشيه وإنه إذا أرضت زوجته) أو أمته (بثلاثة رضعات) خمس رضعات (حرمتها عليه
أبدا) لأنها صارت ابنه من حرم إنبته عليه وينسخ فيها النكاح إن كانت المرثضة زوجة
(تيسره) إن قل زوج من عز زوجته هي إنبت من الرضاع وهي من لا تحصل كونها إنبته لم
يحرمت يتيقن كذبه وإن حصل صدقه كالأول هي أنتم من الرضاع ولو أدى صدقك ظالم فيقبل
منه ما يدعيه من فلك

وصل إليه قبله لأنه
كتاب ما من ولايته
وصل إلى ما من غلظه
قبوله كالمكتب إلى
معين (ولا يقبل)
كتاب القنق (الآن)
بشهادة القنق الكاتب
شاهدين عدلين
يضبطان مائة وما
يخلق به الحكم
(بقراءه) القنق
الكاتب (عليها) أي
على الشاهدين (ثم)
يقول اشهدا أن هذا

كتاب النفقات

جمع قنقه وأسماها الأناج من النافق وهو موضع جبهته البرج في مؤخر الجحر وقفا على طهر وج إذا
أدعى من باب الجحر دفعه برأيه وخرج منه ومنه مسمى النفاق لا يخرج من الإجماع أو خروج الإجماع
من القنق يسمى القنق قنقه كذلك المقصود من هذا الكتاب بيان ما يلحق على الإنسان من النفقة في
النكاح والقرابة والطلاق وغير ذلك (يجب على الزوج ما لا نفق زوجته عنه) أجمع المسلمون على وجوب
نفقة الزوجة على الزوج إذا كانا بالغين ولم تكن ناشزا ذكر ما بين المنفر وغيره لأن الزوجة محبوسة على
الزوج وذلك لأنها من التصرف والكسب فوجب عليه نفقتها كما قلنا إذا تقرر وجوب نفقة
الزوج على الزوج فانه يجب عليه ولو كانت الزوجة مستعدة وطهشة فغير مطاعة أو طاهية وقوله ما لا نفق
لزوجته عنه يعني (من ما لا يمشرب بماء ليس ويمكن للمعروف) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث
جابر ومن عليه زوجة من كسوتهن بالمعروف (ويضمرا الحالم) تقدير (ذلك أن تنازعا) أي الزوج الزوجة
في قدر ذلك أو سقته (بما لهما) أي حال الزوجين في مساوهما أو مساو أحدهما أو مساو الآخر
وكل النظر يقتضي أن يمتثل ذلك حال الزوجة دون الزوج لأن النفقة والكسوة طاهية الزوجة فكانت

معتبرة بها كهرمالكن قال الله سبحانه تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما
 آتاه الله ظاهر الموصو والصفة في النفقة ودا فقير الى استطاعته فلذلك اعتبر بالمال الزوجين في قدر الواجب
 وجنسه وراحته وكل ذلك الجانيين وما اكون ذلك موكولا لان اجتهدا لحاكم فلا نه امر بهما بغير اختلاف حال
 الزوجين فربما فيه الى اجتهدا لحاكم كذا في المختلفات في فرض الموصو مع موصو كذا فيها نيزاحا لها
 بأدعية المعتاد لثلهما في ذلك البلد وقرض لها هذا المختاطفة الموصو من بلدته الزوج راحة التي عليها
 وتقلد وجهه متبرمة من آدم الى غيره من الادوم لا يلقى ويضمن ما هو من الادوم يكتفي منه بغير فو خشب
 والعدل ما يليق بهما وما يليق مثلها من حرر وخر وبيد كان ويوجد قطن على ما يورث به طاعة مثلها من
 الموصرات في ذلك البلد او اقل ما يفرض من الكسوة للجدد قميص و سرواويل و طرحة و مئطنة و موداس
 والشانج و خمر و النوم فرش و ملحاف و خمد و الجاوس بساط و رفيع المحسود و الفضة مع قنبر كذا فيها نيزاحا
 خشكها بالدمه ووزن مصباح و ملح المعتاد و قرض لها من الكسوة ما يليق مثلها و ثياب فيوم يلبس عليه
 يفرض المتوسطه مع متوسط و موصو مع قنبر و عكها ما بين ذلك (وعليه) أي على الزوج (مؤنة
 ثلثاتها) أي ثلثه الزوجه (من دهن و سدر و عمن مالم الشرب و الما الطاهر من الحديث و الحيش و غسل الثياب)
 و من المنط و أجرة القيمة و عليه كس الادوم و تطيقها الادوية و أجرة طبيب و من طبيب و خمر و خضاب
 و خمر و ما ان اراد منها ثمن ثيابها و اراد منها قطع راحته كرمه واتي بغير ثمنها الثمنين به او بما يطلع
 الراحته الكرمه كرمه ثمنها السبع الفين (أجله) (عليه) أي على الزوج (ها) أي الزوجه (خادم اذا كانت من
 بخدم) بالثمن المفعول (مثلها) كالموصو و الصغيرة (و تزومه) الزوجه (مؤنة طابعه) الى ذلك بل كانت
 بمكان مخوف او طاعه و يحاق على نفسها منه لا تلبس من المطاوعة بل يعرف ان تلبس و حدها ما كان
 لا تأمن على نفسها فيه ولا يلزمه أجرة من يرضى زوجه من ميسرة في هذا لا يفرقها المرضى التي لا يمكنه
 الوضوء بنفسه

فصل في الواجب عليه أي على الزوج (دفع الطعام) أي القوت من الخبز و الادوم و هو ذلك الذي وجبه
 و خادما (في أول كل يوم) لانه أول وقت الحاجة فلا يجوز تأخير عنه و يجوز لها قبل ما تقاض عليه من
 تمصيل أو تأخير من وقت الوجوب (ويجوز دفع عونه) أي الواجب (ان تراها) لان الحق لا يصدوها
 ولا يصير من أبي ذلك لان الانسان لا يصير على ما يوجب عليه (ولا يملك الحاكم) اذا ترفع اليه الزوجان (ان
 يفرض عوض القوت و خادما مثلها الا بتراضيهما) أي تراضى الزوجين على فرض فلا يصير من امتنع منهما
 قال ابن القيم في الحديث و ما فرض الدراهم فلا بأس في كتابه و لانه و لا تص عليه أحد من الأمة لانها
 معاوضة خير الرضا من غير مستغرق في القوت و هو هذا متجه مع عدم الشقاق و عدم الحاجة طلعهم الشقاق
 و الحاجة كذا في ما ثبت خلافه في فرض الحاجة على ما لا يخفى فلا يقع القرض بدون ذلك بقدر الرضا
 و لا تخاف من الواجب الماشي يروى كذا عوضها حطه عن الخبز فانه لا يصح ولو تراضا عليه (و فرضه)
 أي الحاكم عوض القوت و خادما (ليس يلزمه و يجب لها) أي الزوج (الكسوة) و الطاهر و المطاوعة
 (في أول كل عام) و قال الخواص و ابن جلدان في أول الصيف كسوت في أول الشتاء كسوة (و تملكها)
 أي الكسوة كذا في النفقة (بالتبض) أي بالتبض (أي لا يملك الزوج الذي يرضيه) (فلا يملك) على الزوج (المسرق)
 منها من ذلك (أولى) لانها قبضت منها قبل بزم غيره فكلين اذا أوطأها له ثم شاع منها و تملك التصرف
 فيها قبضته من الواجب لمصلحة الزوج من نفقة و كسوة على وجه لا يضرها ولا ينهك بدنها من زوج و جهة
 و غير ذلك كذا في ما لا خلافه في ذلك ما يضر بدنها و تخص في الاستمتاع فانها لا تملكه لتفويت

فلان (أولى من يصل
 اليه من قضاء للسلمين
 ثم بقية اليهما) أي
 الى الدين الذين شهدا
 بما في الكتاب و خلاصا
 دفعها الى المكتوب اليه
 و قال تشهدان هذا
 كتاب فلان اليك كسبه
 بهما الاحتياط ختمه
 بعد أن يقرأه عليهما
 ولا يشترط أن تشهدا
 عليه مدرجا عنهما

يصح

(باب التمسك)

من قسمت الشيء

حكم الحاكم فالتفسخ بالعتق أو بالبيع الحاكم المطلها لا يفسخها فليس من ضمير طلبها التفسخ عنه فان افترق
الحاكم بينهما فوسخ لا رجعة فيه لا فخره لا تجوز عن الواجب عليه أشبهت فخره العتق والحاكم بيع
عقار وعرض لقائب ترك زوجته بلا نفقة ولا متفق أن يرضع غيره ونفق عليها يوما ويوم ولا يجوز أن تكرر
أن يأن يتناقلا فاقا تصحب عليها ما أنفقته نفسها أو يرضعها ما (وان امتنع المومر من النفقة أو الكسوة)
أو جهنما (وقدرت على أن تحلق من) ماله فلا: إلا ختمته بلاذع قدر كفايتها وكفايتها لها الصغير)
لتموسل الله عليه وسلم لم يثبت عليه حينئذ من أن يلبس قبا من رجل شيخ وليس حلي من النفقة
ما يكفيه وهو في خدي ما يكفيلو ولك بالمعروف فهذا إذن طامنه من الله عليه وسلم في الاغن من ماله
بغير إذنه ودل على اجتهدا على قدر كفايتها وكفايتها هو متاول لا اعتد علم الكفاية ظن ظاهر
الحديث دل على أن كل من يطها بعض الكفاية ولا ينهها لفرخص التي صلى الله عليه وسلم في اعتد علم
الكفاية بغير علمه ولأن النفقة تتجدد بتجدد الزمان شيئا فشيئا فتشق المرافعة بها إلى الحاكم كالمطالبة
بما في كل يوم فذلك لفرخص لما في أخذها بغير إذن من هي عليه ولاه موعج لجهنم أن النفقة لا غناء عنها
ولا قوام إلا بما تأخذ الم يدفعها الزوج ولما أخذها أفضى ذلك إلى خياعها وهلاكها فرخص لما في أخذ قدر
نفقتها ونفقة عائلتها وضابطها

(ولب نفقة الأجنبي) نفقة (المالين)

والهجم والهاجم
الصغيرين والشجر
المفرد (والارض التي
لا تصمدل بأجزاء
قيمة كبناء أو بيت)
أو مملكت (في بعضها)
أي بعض الارض
(فهذه القسمة
في حكم البيع) فهو
بتراضيها ويصور فيها
ما هو في البيع خاصة
(ولا يصير من امتن)
منها (من قسمها)
لأنها مملوكة ولما فيها
من الضرور من دعا

من الاتميين واليهاء ثم قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن نفقة: الواجبين القفرين الذين لا كسب
لهم ولا مال راجية في مال الزوج أجمع لمن تمتنع عنه من أهل العلم على أن على المروقة أولاده: الأطلاق
الذين لا مال لهم (يصح على القرب نفقة أطول به وكسوتهم وسكنهم بالمعروف) لقول سبحانه وتعالى
وعلى المولود لرزقه وكسوتهن بالمعروف ثم قال وعلى الوارث مثل ذلك فخرج على الأب نفقة الرضاع
ثم صلب الوارث عليه فخرج على الوارث مثل ما أوجب على الأب (ثلاثة شروط الأول أن يكونوا أي
من يجب لهم النفقة (فقرار المال لهم لا كسب) لأن النفقة إنما يجب على سيد الموائستة التي يملكه
والقادر على التكسب مستغن عن الموائستة لا بغير حق نفقة فوجب لصاحب مكلف لأحرفه الشرط
(الثاني أن يكون المنفق غنيا) أملا (عاه) كجزء مملكه (أو كسبه) كسناه ورتجارة (وأن يفضل عن قوت
نفسه وزوجته وموقفه وبومه وليته) وكسوتهم وسكنهم لا من رأس المال وعن مقلو آفة عمل الشرط (الثالث
أن يكون) المنفق (دارطلم) أي لمن يجب لهم النفقة (فرض) كسبه لانه (أو تصحب) كسبه
لأجرهم كغالة (الألاصول والفرع وجع تصحب لهم عليهم) حتى ندى لرحمهم (مطلقا) أي سواء حب
التي منهم مصر أو كسبه مصر أو بغير نفق فانه محجوب عن جده ما به المصير فيلزم التي نفقة أبيه
المصر وجده المصر أو لم يصحبه مصر كن كسبه فغير مع علم أبيه التي هو ابن الجلفان ابن ابن ليس
بمحجوب عن الجد مع علم الأب (وإذا كان القفر هو وتدون الأب) حتى ولو كان ذواته غير أبيه (فنفقته)
عليهم (على قدر أرتهم) من الحاج إلى النفقة لأن القسمة صحت على ثوب النفقة على الأرض بقول سبحانه
وتعالى وعلى الوارث مثل ذلك فوجب أن يترتب مقدار النفقة على مقدار الأرت والأب ينفردها فجدرا أخ
بينهما سواء أم وجدوا بن وبنات ثلاثا وجدوا بنتا أو بنتا وجدوا بنتا أو بنتا وجدوا بنتا أو بنتا
النفقات (ولا يلزم المومر منهم قتر الأخر سوى قدر أرتهم) قط كن لما بان أحداهما مصر ولا آخر
مصر لأن المومر منهما أعلى عليه مع سائر الأخر فالتا القدر فلا يعمل من غيرهما إذا لم يجد لغير
ما يجب عليه (ومن قدر على الكسب) وكان يفتن إذا كسب فضل عن كسبه فضل العوائستة (أجر)
على التكسب (النفقة من يجب عليه من قربة زوجه) لأمرأة على نكاح (ومن لم يعمل ما يلقى الجمع)

أي جمع من حب ففته عليه لو كان موصرا بجمعها (بدأ بنفسه) لم يثبت أبدا بنفسه (فزوجته) لان
 نفقة الزوجة تصحب على سبيل المعوضة فقدمت على مجرد الواسطة فذلك فجمع السار والاعصار مختلف
 نفقة الزوج (فرقيقته) يتزوجته لانها تصحب مع السار والاعصار فقدمت على مجرد الواسطة (فولده)
 لوجوب نفقته بالنسب (فأبيه) لا أفراد له ولا به على ولده واستحقاق الاخ من ماله إضافة النبي صلى الله
 عليه وسلم الولد وله لا به بوجه أمته ملك لا ينزل (فأخاه) لما ملحن فنفقة الأخ والراعي والترتبة (فولد
 ابنه) لان ابن الابن يرتب ميراثا ابن ولان وجوده يثبت تصببا لمقدم عليه (فولده) أي بطلان
 لان حرمته الولاد فوالد الابوة (فأخيه) لم الاقرب فالاقرب فيقدم أب على ابن وابن على أخ فله في الاقناع
 (وليس على النفقة ان يأخذ ما يقسمه من ماله من حب عليه بلاذن) أي اذن من هي عليه (ان امتنع) من
 دفعها لمن وجبته كزوجة (وحيث امتنع منها) أي من النفقة (زوج أو قريب) بان طلبه عنه فيمتنع
 (واقرب أجنبي) أي غير من وجبته عليه (بأنه الرجوع رجع) لانه قام عنه بواجب قضاء دينه (ولا
 نفقة مع اختلاف الدين) بخلافه ولو كان من حمودى السبيل الاسع لانها مواساة على سبيل البواسلة
 فلم يصح اختلاف الدين لغير حمودى السبيل لانها لا ينزوان فزوج لأحد ماله على الآخر نفقة
 بالقرابة كما لو كان أحدهما قريبا (الأولاد) لثبوت اوتهم من حقه مع اختلاف دينهما العموم قوله يترك
 وتعالى على الوارث مثل ذلك

هـ (مصلد) يجب على السيد نفقة مملوكه ولو كان آخا أو ابن أخته من حر (وكسوته ومسكنه) سواء كان
 مائلا غنيا أو فقيرا أو متوسطا في المبدع وعمله ماله يكن الرقيق منه يتكسبها انتهى (و) يجب
 (تزويجه) أي المملوك (ان طلب) ان يزوجه غيرا بمن يستحبها سيدا ولو كانت مكاتبه بشرطه (وله)
 أي السيد (ان يسافر جديلا للزوج) (ان يستغفله من هارا) قال في الاقناع اذا كان العبد زوجة قطي
 سببه فكيفه من الاستمتاع بالبلد (وعليه) أي السيد (احضان أمته) اماوطها أو تزويجها أو غيرها
 (ويحرم) على السيد (ان يضربه) أي أن يضرب بوقته على وجهه لم يثبت ان حر حر فوطان لم
 خلاصه فقتلوه عنه ودامم (أو بتم) أبو يعقوب كفرن لا يجوز له أن يضرب أو يلعن أو يفتش ولا يدخل الخنة
 من المملوك وهو الذي يرضى له اليك (أو يكلفه من العمل ما لا يطيق ويجب على السيد (ان يرضيه) أي
 ان يرضى عنه (وقته القليلة ووقت الترويح) لتأديته (الصلاة المفروضة) لان العادة بطريقه في ذلك ولان
 عليهم في ترك ذلك ضرر أو لأجل الضرر اوجهم ويركبه عقبه مطيعة اذا سافر بهم (ومن ملأوانه) أي
 يسر السيد ان يداوى بوقته (ان مرض) قال في القروع ويدأ وهو مملوك فاجامعه فماله لو طاهر فلام
 جماعة يستحب وهو ظاهر (و) يسر السيد (ان يطعمه من طعامه) ومن وله فيه أو منه ولا يأكل الملبس
 من طعام سببه بلاذنه نص عليه (وله) أي السيد (تصيده) أي تصيد بوقته (ان خلف عليه) من الاثاق فله
 حرمه ونقل غيره لا يقبل فرياح أحوال (وله) تأديته على فرائض الله تعالى من الصلاة والصوم وعلى
 ماذا كلفه ما يطيق فمتع من امتناعه ولا يصح منه (ان أبق) حر حر من افلده على سببه وما قد افلده على
 زوجها (والانسان تأديبه ويضموه ولو لم يملكه بضرب بشرطه) قال في الاقناع قال ابن الجوزي
 في كتابه السر المصون معاصرة قالوا بالظن ان تأديبه العلم وإذا احتج الى ضرب بضرب يحصل
 على أحسن الاخلاق ويحتجب به إذا كبر فله حرمته ولا يطعمه على كل الاسرار ومن النظم
 ترك تزويجه اذا بلغ قاله تدرى ما فوقه بما كسبته فقهه من الزلل طابلا خصوصا
 البنات والابن تزوج البنت بشيخ أو شخص مكروه وأما المملوك فلا ينبغي ان تكون البنت
 بحال بل كن منه على حذر ولا لتجمل الفار منهم مراعاة ولا ليعلموا بهم رجالا من التماسونه

فمركب فيها الى بيع
 أجنبيان أبيه
 الحاكم عليهما وقسم
 الثمن بينهما على
 قدر حصصهما وكذا
 لو طلب الاجارة ولو في
 وقت الضرر والمناخ
 من قسمة الاجار
 قص القيمة بالقسمة
 ومن بينهما دار لماله
 وسفل وطلب أحدهما
 جعل السفل لواحد
 والاولا لآخر لم يجب
 للمنتع النوح الثاني
 قسمة أجاز وقد ذكرها

مع الرجال عور بما استلقت من امر آتلي غلام محترق انهي (ولا يلزمه) أي السيد (يسع رقيقه) إذ كرا كان
أراش (مع قيامه بصقوته) أي خرق المأول (لأن الملك السيد والحق فقلما يعبر على إزالته من غير ضرر
بالجد ولا يصيب عليه مطلق زوجته مع القيام على حبس المأول وغضبت
في فصل ٥ وعلى ملك الهيمة أطعامها وسقيها) ولو عطيت ما يلقها أو باطمة من رطاعا (فان امتنع)
من أطعامها ولو سقيها (السيد فان أبي أو جهر) عن نكثها (أجر على بيعها أو إخراجها أو ذبحها ان كانت تزول)
لأن قضاءها في يده يترك الاتحاق عليها ظلم والقلم يجب أن التمولان ذلك مما تنكف به ولا يجوز زنا عاقل المال
لنهي النبي صلى الله عليه وسلم منه فوجب الزامه بما يزيل ذلك فان أبي فعل الحاكم الأسع من هذه
الأمور الثلاثة أو اقترض عليه وأتفق على جهته (و محرم لفتها) أي لمن البهيمة (و) محرم (تحميلها) أي
تحميل الدابة شيئا (مشقا) لما في ذلك من تعذيب الحيوان (و) محرم (حلبها) أي شيا (يضر ولها)
لأن كتابتها واجب على مالكها ولأن لبنها مخلوقه فأنسب له الأمانة (و) محرم (خرم في وجهه ولو سها
فيه) أي في الوجه قال في القرو عولن النبي صلى الله عليه وسلم من رسم أو ضرب الوجه ونهى عنه
فحرم ذلك ظاهر كلام الأعلام الأصحاب ويجوز الوصف في غير الوجه لقصد به حجب ويكره خصا عور معرفة
وتسببه وذفين علق جرمه ونزوحا على فرس (و) محرم (ذبحها ان كانت لا تؤكل) لآراحتها كالأدوي
المصوب والماتم بالأمراض السمية (ويجوز استعمالها في غير ما خلقت له) كقربان للو وكوب وإبل وغير
لحوت ونحوه (فتبيه) يباح تجفيفه حدود القرض النسم اذا استكمل ونسخين الزاير فان لم يندفع
ضررها إلا بما جاز خرجها الشيخ مرمي في شرحه على منظومة الأتداب على القول في التمل والقمل
وغيرهما إذا لم يندفع ضررها إلا بالمرق جاز لا كراهة على ما اختاره الناظم فقالا سأل عنه الشيخ
شمس الدين شارح الفتق فقال ما هو بعيد أم إذا اندفع ضررها بدون الحرق فقال الناظم يكره وظاهر
كلام الأصحاب التحريم

باب الحضانة

ما عوذ من الحضانة وهو الجانب لأن الرى والكافل يضم الطفل إلى حضنته وتجب لأن الطفل يملك بستره
ورضيعه فذلك وجبت كفايته حفظا وارتباطا من الملكة والنسب (وهي) أي الحضانة (حفظ الطفل
فأبيا) وقد لا يكون لطفلا ويكون كالمطل وهو المختون والمختل (عما) منطلق بقوله مختل (ضرر) والقيام
بصالحه كغسل رأسه وتبانيه ودهنه وتكفيله ورطبه في المهد ونحوه ومحرمة ليلنام) ونحو ذلك مما يتعلق
بصالحه (والأحق بها) أي بالحضانة (الأم) لأنها أشق عليه وأقرب ولا يشاركها في القرب إلا الأب وليس
لمختل شقتها ولا تتولى الحضانة بنفسه وإنما يدفعه إلى امرأته أو غيره من النساء أو أمه أولى ممن يدفعه
إليه إن تقدم على غيرها (ولو بإجرة مثلهما مع وجود متبرعة) كرضاع ولو امتنع فمخير (ثم) الأولى بالحضانة
بعد الأم (أمهاتها القري) فالتقريب (لأنهن) نساولادتهن مستحقة فهن في معنى الأم (ثم) الأولى بالحضانة بعد
الأم وأمهاها (الأب) لأنه أصل النسب إلى الطفل وأحق برأيه فله فذلك في الحضانة (ثم) الأولى
بالحضانة بعد الأب (أمهاته) القري فالتقريب (ثم) الأولى بالحضانة بعد الأم (الجد) لأنه في معنى
أبته الذي هو أبو الحضانة يقدم فيه الأقرب فالأقرب من الأب (ثم) أمهاته (أي أمهات الجد القري
فالتقريب (ثم) الأولى بالحضانة بعد أمهات الأب (الأخت لابون) لقوة قربانها (ثم) أخت (الأم) لأن
هؤلاء نساء يلدن الأم فكان من يلدن منهن بالأم أولى ممن يلدن بالأب كالأخت (ثم) أخت (الأب) الأولى

جوز (وأما الآخر)
في قسمته (ولاد عور)
في قسمته كالقربة
والبستان والدار الكبيرة
والأرض (والواحدة)
(والأكبر الواحدة)
والمكيل والموزن من
جنس واحد كالإدهان
والإبلان ونحوها إذا
طلب الشر يملك قسمتها
أبدا (أبدا) شر بكمه
(الأخ) (أخ) عليها
ان امتنع من القسمة
مع شركه وضم من
غيره مكفولة فان

بالخضانة بعد الاخراجات خلافاً للمحضون فتقدم (الخاتمة لا يورن) حتى آخذت أم المحضون لا يورن (تم) خاتمة
 (لام تم) خاتمة (لاب) لان خلافاً بلدين بالام (تم) الاولى بالخضانة بعد المالات (العبات كذلك) متى تقدم
 عمه لا يورن ثم عمه لام ثم عمه لاب (تم) خالات أمه ثم خالات أبيه ثم عمات أبيه ثم نقات اخوته واخواته ثم نقات
 أعمامه وعماته (تم) تنتقل الخضانة (لباق الصبية) أي عصبة المحضون (الأقرب فالأقرب) فتقدم الاخوة
 ثم بنوهم ثم الأمهات ثم بنوهم ثم أمهات الأمهات ثم بنوهم ثم بنوهم ثم بنوهم ثم بنوهم ثم بنوهم ثم بنوهم
 ولو يرضع ويحدر كساهرة لا تأتي بفت سبعا (ولا خضانة لمن فعرق) ولو قل لا تهل ولا تهل ولا تهل ولا تهل ولا تهل
 كولاية السكاح (ولا خضانة للقاضي) لأنه لا يورن الخضانة تحقها (ولا خضانة لكافر على مسلم) لأنها اذا لم
 ثبت للقاضي فالكافر أولى ولا يورن على منعه من دينه ولا للمحزون ولو غير مطبق ولا لمصرف ولا للطفل ولا للمأجر
 عنها لا يورن من قبل الشيخ وضعت البصر مع من كان له احتياج اليه المحضون من المصالح انتهى وإذا
 كان بالام بر من أوجدنا مطلق خضانتهم من الخضانة آتت به الشيخ (ولا خضانة للأمرأة) (مترجمة بجانيني)
 من المحضون من زن من قبله ولو تزوج (ومحذال المانع) من كثر أو فسق أو تزوج أو زوج ولو طلق
 رجعي ولم تنقض عدتها (أو أسقط الاحق حقه منها ثم طلقها لغيره) في الخضانة لان سببها طهر وهو القرابة
 وأما امتعت المانع فلان المانع طلقها لغيره بالسبب السابق الا لزم (وان أراد أحد الا يورن) أي أبقى
 المحضون (الشر ويرجع فالتقم) من الا يورن (أحق بالخضانة) لولا لان في السفر فلو اشراد بمقتضى
 المقيم منها (وان كان) سفر أحد أبويه (السكر وهو) أي المحل للغير يرد به السكنى (مسافة قصر) فأكثر
 (فالأب أحق) بالخضانة لان الأب في العادة هو الذي يقوم بتأديب الصغير وحفظ نفسه فظاهر ان يكون الوافى بلد
 الأب شاع نفسه وعمل ذلك اذ لم ير مضطرة الام أو ارتاح الوافى منها فإذا أراد ذلك ليحب اليه فافى الهدى
 (وان كان البلد الذي أراد أحد أبويه التقليل اليه) دونها (أي دون مسافة القصر) فالام أحق بغير أنها
 تكون باقية على خضانتها لأنها أهم شفقة

(فصل ٥) وإذا بلغ الصغير (سبع سنين) أي تمت سبع سنين حال كونه (مطلقاً) غير
 بين أبويه) فكانت خضنته من اختاره منهما على الأصح حتى يملكه عمر وعلى وشريح الحديث ولان
 التقدم في الخضانة خلق الوافى تقدم من هو أشق ومن حظ الوافى عنده أكتروا اعتبار الشفقة بمنزلة
 اذ لم يكن اعتباراً بنفسها فلان بلغ السلام حد ابوي فحينئذ نفسه وبغيره إلى الأكرام وشده فقال
 إلى أحد الا يورن على ما أتى أنه أرفق به وأشفق عليه فقدم بذلك وقصدناه البيع لأنها أول حال أمر
 الشارع فيه بمطابقته بالأمر بالسلامة لان الأم تقدمت في حال الضرر لما حجه إلى من يحصله مباشرة
 خدمته لأنها ألطف بذلك وأقوم به فإذا استغنى عن ذلك تدأوى والباء تقر به جاحته فربح
 باختياره (لان اختيار الباء كان عند مليس لا لهارا) لان الأب يستحق طاعة من كلفه تعينه كالق في الطفل
 (ولا يمنع من زواجه أمه) لان في منع من ذلك انحراف بالقرق وقطعة الرحم (ولا تمنع) (هي) أي
 أمه (من زيارته) وتعرضه (وان اختار الصغير) أمه كان عند هاليل) فقط لأنه وقتها السكن
 وانحراف الرجال إلى المنازل (و) كان (عند أبيه لهارا) لأنه وقت التصرف في قضاء الحاجات وعمل الصنائع
 (ليؤديه ويعلمه) فلا يصح حظه من ذلك وان كان طاعة لاختار الأم أو قل له ثم ان اختار الأول وداله وهكذا
 أي أبا كأيح ما يشتهيه من المأكول (ولذا بلغت الأثني) المحضون (سبعا) أي تمت سبع سنين (كانت عند
 أبيه لو جرد إلى أن يتزوج) لأنه احتل لها على حق ولا ينها من غيره فوجب أن تكون تحت طهره وأباً من عليها

امتنع أجبره قسم
 حاكم على نائب من
 الشر يكون بطلب شره
 أو وليه ومن دعا
 شره في بستان
 إلى قسم شجرة قط
 ليحصد في قسم أرضه
 أجبره ودخل الشجر
 تبعاً (وهذه القصة)
 وهي قصة الأجير
 (أقران) طلق أحد
 الشر يكون من الآخر
 (الايح) لأنها خاتمة في
 الاحتكام فيمنع قسم
 لحكم هدى وأشاح
 وغيره من غرضها

من دخول النساء لكونها معرضة للاتلف فلا يؤمن عليها الاخذاع ولا تها إذا بلغت السبع قامت
الصلاحية للزواج (وبنحوها) الاب (ومن يقوم مقامه من الافراد) لاها لا يؤمن على نفسها (ولا
تمنع الام من ذيارها) ان لم يصف منها (ولا تمنع) (هي) الى البنت (من زيارة أمها ان لم يصفه الضابط)
يكون (المضنون ولو أمي عند الممطلقا) يعني صغيرا كان أو كبيرا حاجته الى من يخدمه ويقوم بأمه
والنساء أعرف بذلك (ولا يترك المضنون يخدم لا يصونه ويصلحه) لا يوجد من لا يصونه ويصلحه
كعدمه فيقتل عنه الى من يليه

(كتاب الجنائيات)

جمع جنايته وهي لفة كل فعل وقع على وجه الحدى سواء كان على النفس أو المال (وهي) شرما (التحدي
على البدن بما يوجب قصاصا أو) بوج (مالا) وتسمى أهل الشرع الجنائيات على الاموال خصبا لونها
ومرقة وجناية واقتلوا جمع المسلمون على تحريم القتل بغير حق (واقتل) وهو فعل ما يكون سببا
لزوق النفس وهو مفارقة الروح البدن (ثلاثة أقسام أحدها العمد السدان ويخص به القصاص
أو الدية قالوا) أي على الجنابة (غير) بين القصاص أو الدية على الاصح لان الدية أحد جنس النفس بدليل
انها توجب حياتي كل موضع لا يمكن القصاص فيه فكانت إحدى موجبي المماتك (وعفوه) أي عفو
الجنابة (جنانا) أي من غير أن يأخذ شيئا (أفضل) لقوله تعالى وان تغفروا أقرب للتقوى ولا تزر على جان
بعد العفو فان اختاروا على الجنابة القود أو عفا عن الدية دون القصاص فله أخذها والصلى على أكثر منها
وان اختار الدية ابتداء حينئذ فلو قتل بعد ذلك قتل به وان عفا مطلقا بأن لا يقيد بقصاص ولا دية فله الدية
أو مضاعف غير مال فله الدية أو عفا من القود مضاعف أو كان العفو في الصور الثلاث عن مضاعف أو دية
أو عفا فله الدية (وهي) أي العمد (أن قصص الجنابي من عليه آدميا مصورا فيقتلهما) أي شق
(يطلب على الظن موته) فلا قصاص بما لا يقتل كالبلو العمد الذي يقتل القود به تسع صور أحداها
أن يجرحه بحاله قود في البدن كسكين وشوكة وعظم ولو نكح الجرح سفيرا كشرط جلم أو في غير مقتل
الثانية أن يضربه بمقتل فوق حدود القسط أو بما يغلب على الظن موته بمن لم يتوحد حجر كي ولو في غير
مقتل الثالثة أن يلقيه بزيه أسد وهو حال الراحة أن يلقيه في بئر فقه أو نزلوا بكنهه التخلص في موت
وان أمكنه فيها فهدر الحامسة أن يخنقه بسجل أو غيره أو سد فهدر أو فقه وتعرف ذلك السابعة أن يصبه
وعنه الطعام والشراب فيموت جوعا أو عطشا من زمن موت فيه غالبا ولا يكتفه الطلب السابعة أن يصبه
لا يجره السابعة أن يخنقه بحر يقتل غالبا السابعة أن يشهد جلان على شخص بقتل هذا (فلا تعد
جماعة قتل شخص (واحد) فلو اجتمعان على قتل واحد لم يقتل ولا يوجب على الجميع مع الشروع
القصاص أكثر من دية واحدة على الاصح لان القتل واحد فلا يلزمهم أكثر من دية كالقود فلو نكح
(وان جرح واحد) من ظانين (جرحا) واحدا وكان بحيث لو اغترد قتل (و) جرحه (أو امرأة) (هما) (سواء) في
القصاص أو الدية لان كل واحد منهما ماض فلا أثر حقه به نفس المقتول فكان على كل واحد القود كالقود اغترد
به وكذلك في الدية لان زهره قتل حصل فقتل كل واحد منهما وزهره نفس لا يتبع لنفسه على
القتل فوجب تداريها في موجه (ومن قطع) أي ألبان سلعة خطيرة من آدمي مكلف بلا ذنوب قات
(أو بطل) أي شرط (سلعة خطيرة) ليخرج ما قبلها من التمتع أو عفو (من مكلف بلا ذنوب) قات (أو) قطع أو
بط سلعة خطيرة (من غير مكلف بلا ذنوب) في الصور الثلاثة (قلية القود) القسم (الثاني) شبه

كأنه ذنوبه وعنه وموقوف
ولو على جهة ولا يمت
بها من طلع لا يسع
ومنى ظهر فيها غيب
فاحش طلعت ويحوز
الشركة أن يقتلوا
ياضهر أن يخاصوا
(فاسم من صبغوه أو
بألوا الحامس نصبه)
ويجب عليه اجابته
قطع الزنا عو وشروط
اسلامه وصدائه
ومعركها ويكن
واحد الامع تقويم
(واجبرته) ونسب

العدو وهو المسمى خطا العدو وعد الخطا (وهو أن يفسد بجناية لا تقتل غالباً ولا يجر حرجاً) أي هذه الجناية كن ضرب غيره بسوط أو عصا أو حجر صغير أو لكرز أو لك في غير مقتل أو إلقاء في ماء قليل أو سحره بما لا يقتل غالباً فمات أو صاح حائل في حال غفلته فمات أو صاح بصغيراً أو متعمداً على سطح فقط فمات ففي ذلك كله إن وجدوا حدها الكفارة في مال جان وأبى عليه على ما قتله (فإن جر حرجاً) أي هذه الجناية التي لا تقتل غالباً (ولو كان الجرح صغيراً قل به) القسم (الثالث الخطأ) وهو ضربان ضرب في الفعل (وهو أن يضر ما) أي ضللاً (يجوز له من دق) ثلثي (أروى سيد منجوه) كلف في حبس آدمياً مصوراً يفسد أو يثلب نام وهو على إنسان فيسوت وضرب في القصد وهو ما أشار إليه بقوله (أو يثلب) أي يثلب ما يربيه (مباح لهم) أرسيداً (فيثيب آدمياً مصوراً) كن أراد قطع لحم أو غيره مما له ففقط منه السكن على إنسان قتله أو نهب ما القتل صغيراً ويجوزون في القسمين الآخرين) وحمائيه العدو والخطا (الكفارة على القاتل وأبى عليه على ما قتله ومن قل لساناً اتقى أو قل لساناً (أجرى في قتله) أي يقتل من قتله اتقى (أجره) أي جرح من قتله أجره) (أو لم يمتنع) لأن ذلك بجناية أذن له المني عليه فيها فقط عنه ضمانها كإلى أمره بالقيام ناعه في البصر ففعل (وكذا لو دفع غير مكلف أو قتل ولو أمر به) أي بالقتل قتل طلق المتنتهي وشربه من دفع لغير مكلف أو قتل ولو أمر به أي بالقتل قتل بلا كفارة إن شاء الله يلزم الحاقه له إلا اتقى لأن الحاقه ليس بأمر ولا مباشر انتهى

﴿باب شروط القصاص في النفس﴾

أي ما يشترط لوجوب القود (وهي أربعة أحدها كليف القاتل) وهو أن يكون بالتمام فلا أن القصاص حقاً من غلطة (فالقصاص على صغير) لأجل (عجنون) ومثواه لأنهم ليس لهم قصد صحيح (بل الكفارة في مالها وأبى عليه على ما قتلهما) كالمقاتل خطأ من قل بالخطأ كقتل صغيراً حال الجناية وقالوا بها بل كنت بالخطأ ممكن وأما بذلك يتبين تفاوتاً (الثاني) من شروط القصاص (عصمة المقتول) ولو كان مستحقاً دمه بقتل لغير قاتله لأنه لا سبب فيه يباح بدمه لقائه إذا تفردها (فلا كفارة ولا دية على قاتل حري أو قاتل حر مد) قبل توبته إن قبلت توبته نكاحاً (أو قاتل زان عصف) ولو قبل ثبوت عند الحاكم (ولو أنه منه) أي ولو أن قاتل المرتد منه أو أن قاتل الزاني المحسن زان عصف منه أو أن قاتل واحد من هؤلاء فهو جزو ولا تقيت على ولي الأمر (الثالث) من شروط القصاص (المكافأة) أي مكافأة مقتول القاتل والمكافأة (بأن لا يضل القاتل المقتول حال الجناية بالاسلام أو) يفضله (بالحرية أو) يفضله (بالملك فلا يقتل المسلم ولو) كان (عبد الكافر ولو) كان الكافر (حراً) أروى ذلك عن جرير وضأن وعلى وزيد بن ثابت ومعاوية وبذلك قال عمر بن العزيز وعطاء بن الحسن وعكرمة والزهري وابن شبرمة والثوري وإسحق وأبو عبيد وأبو حنيفة وأبو ثور وابن المنذر وقالوا التي على القتل عليه وسلم ولا يقتل مسلم بكافر (ولا يقتل الحر ولو بما بالعبد ولو) كان العبد (مسلياً) يقتل (المكاتب عبداً) لأنه ملك لربه فلا يقتله كالحري (ولو كان) عبداً للمكاتب (فأرحم محرم) لأنه ملكه فلا يقتله كغيره من عبده في الأصح (وقتل الحر المسلم ولو) كان (ذكر الجائر المسلم ولو) كان (أبى والرة ق ذلك) يعني يقتل الرقيق المسلم ولو ذكر بالرقيق المسلم ولو أنى (د) يقتل الإنسان (د) يقتل (من هو أعلى منه) يقتل الكافر الحر المسلم الحر (والذي كذلك) فيقتل الذي الرقيق بالقياس لحر (الرابع) من شروط القصاص (أن يكون المقتول من بوه) وإن سفل (القاتل) ولا يوه ينتوان سفلت القاتل إذا تفردها (فلا يقتل الأب

القصاص بدم القاتل على الشكاه على قدر الأسلاك ولو شرط خلاص ولا يتفرد بعضهم باستجاره وتصل أسماه بالأجزاء إن تلوت تلك الكلمات والمؤذونات غير المختلفة وبالقصاص إن اختلفت ويقر إن اقتضته (فإذا اقتسموا أو اقرهوا الزمان القسم) لأن القصة كلها كم وفرضه كحكمه (وكيف اقرهوا جاز)

وان علا) بالو لولا له الولد (ولا) قتل (الام وان علت بالو لولا له الولد وان قتل و بورت القصاص على قدر الميراث حتى بورت القاتل) شيامن القصاص فلا قصاص لا تلوي بسقط لوجهه على نفسه القصاص وهو ممنوع (أو) بورت (وإله) أي بورت القاتل (شيامن القصاص) وان قل (فلا قصاص) لا تلوي بسقط لو سبيلو على الولد وهو ممنوع ومن قتل انسانا لا يعرف بسلام ولا حربه أو موقوفة لا يعرف هل هو حي أو ميت وأدى قتله أو موته وأنكر وليه ذلك أو قتل شخصاً في دار مولاهي أنه دخل داره قتله أو أخذ ماله فقتله دفعاً من نفسه وأنكر وليه ذلك فقتل الولي ويمنع عويب القصاص مطلقاً بينة تشهد بدعواه

(باب شروط استيفاء القصاص)

وهو قتل مجنى عليه أو وليه بجان مثل قتله أو شبهه (وهي) أي شروط استيفاء القصاص (علائه) أحدها تكليف المستحق (لأن غير المكلف ليس أصلاً لا استيفاء لعدم تكليفه بدليل أنه لا يصح إقراره ولا تصرفه (فلان كان) المستحق القصاص (مغيراً أو مجزئاً) أحس الجاني إلى تكليفه) يلوغ إن كان ضماً أو عقلاً إن كان مجزئاً لا أن معاو يتجسس عليه من غير حق قصاص حتى يلغى من القتل وكان ذلك في عصر السبابة ولم ينكر فسكان كالاجاع ولا بد من استيفاء المصلي والمجنون أب كوصي وما كم (فلان احتاج) المصلي والمجنون (لشفقة قولي المجنون سقط) أي الأولى سفير (الغوالي البنية) لأن المجنون ليست له جهة معتادة تنتظر فيها أفعاله ووجوه عقده بخلاف الصغير وعظمته أنه إذا أوصى المجنون لشقة لم يكن لولييه الضرع على مال فلان قتل المصلي والمجنون قاتل مورثهما أو قطعاً لطلبهما من غير إذن من الجاني بسقط خفهما (الثاني) من شروط استيفاء القصاص (أحقق المستحق) في القصاص (على استيفائه فلا يفرد به) أي بالاستيفاء (بضمهم) دون بض لأنه يكون مستوفياً لمقتضى خبره بغير إذنه ولا ولاية عليه (ويستلزم تقديم الثاني) وتكليف غير المكلف) أي يلوغ وراثت صغيراً أو فاقه وراثت مجنوناً لأنهم شركاء في القصاص ولأنه قصاص غير متمم ثبت لجماعه تعيين غيرهم لأحدهم الاستقلال به (ومن ملأ من المستحقين فوارثه) أي عوارث من مات (كهو) أي كونه مقيداً لما كان ملكه مورثه لا مطلقاً لميتاً فقتل بوجوه إلى وراثته كاستحقاقه (وان ضا بضمهم) أي بض مستحق القصاص (ولو) كان العاني (زوجاً أو زوجة) لعدم قول علي الله عليه وسلم فاقه بين خيرتين وهذا عام في جميع أهله والمرأة ولو كانت زوجة من أهله بدليل قوله صلى الله عليه وسلم من يذبحني من رجل يلقي أذنيه في أهلي وما علمت على أهلي إلا خيراً يريد أخته (أو أقر بعقوشر يك سقط القصاص) فإلى متى أوشهد ولو مع شقة بعقوشر يك سقط القود قال في شرحه فألمس سقوطه بهادة بضمهم على شريكه بالعقوشر فلو كونه أقراداً بأن نصيبه سقط من القود (الثالث) من شروط استيفاء القصاص (أن يأمن في استيفائه) أي باستيفاء القود (تدعيه إلى الغير) أي غير الجاني قوله تعالى فلا يسرف في القتل إذا قتر وهذا (فلان لم القصاص عملاً) أو كما لا تلزم جلت أو قتل حتى تنزع) حلها لأن قتل الجاني أمر إيجابي القتل لأنه يعدى إلى الجاني فلا يقتل حتى تضعه وتعيه البيا (أمن) وأن وجد من يرشحه قتل) لأن غيرهما جازم مقامها في إرضاع الولد وترشحه طريق في استيفاء القود منها ضرورة (والأ) أي أن لم يوجد جلد من يرشحه (ذ) أي (لا) قتل (حتى ترشحه) (ولن) كالمين لأنه لما أقر الاستيفاء لمقتله وهو جل فلان يؤخر مقتله بعد موته أولاً وكذا حد يرشحه في طرف وتصلح لجلد بجر وضع موتى ادعت جلد فلان لم تزوج أو سيد طو ها قبل قولها

(ف) فصل هو بجرم استيفاء القصاص بلا خسرته اللطان أو تأثبه في الإصح لأنه أمر يقتصر إلى اجتهد

بالصلى أو غيره واه
غير أحدهم الآخر
زمت يرشاهم وقرهم
ومن أدى غلطاً فيها
قتلها بما بانقشها
وأشهد على رشاها
بلم يثبت إليه وفيها
نفسه قاسم حاكم
أو قاسم نصيبه يقبل
بينة والأحلف منكر
وان أدى على شأ
أمن نصيبه لها
وتحقت ولن خرج
في نصيبه عيب جهله
امالك مع ارض وفسخ

وبحرم الحليف فيه ولا يؤمن مع قصد المقتل التثني بالقصاص والامام تميز من أقصى بغير حضور والامام
أورثه لاقتباه فعل مانع من فقه (و يقع) القصاص (الموقع) لأن المقتل استوفى فيه (و يحرم قتل
الجاني بغير السيف) في الحق (و) يحرم (قطع طرفه) أي الجاني (بغير السكين) لا بالحيف (عند الاستيفاء
ومن قطع طرف شخص ثم قتل قبل برئه دخل قود طرفه في قتل نفسه وكذا قتل على الأصح) (وإن طش ولو
المقتول بالجاني فقتل اعتقه لم يكن قتله) (وإذا واه أحد نحو برئ طشناه الولي جفع) اليه (دبه قتله) الذي
فعله به (وقوله والي) أي ولي لم يثبت الولي ذلك (تركه) يعني لم يتعرض له قال في القروع هذا رأي عمر وعلى
ومطى بن أمية ذكره أحد

(باب شروط القصاص فيما دون النفس)

وهو معقود لأحكام القود فيما ليس يقتل من الجراح وقطع الأعضاء ونحو ذلك وذلك هو المذكور في قوله
تعالى ويكسبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والاهب بالاهب والأذن بالأذن والسن بالسن
والجروح قصاص فدل ذلك على أن كل واحد من هذه الأعضاء يؤخذ به ويشترط وجوب القصاص فيما
دون النفس الشروط للتقدمه في القصاص في النفس وإلى ذلك أشار بقوله (من أخذ بغيره في النفس أخذ به
فيما دونها ولم يلا) يجرى القصاص بينهما في النفس (قلا) يجرى القصاص بينهما فيما دونها كالأعين
مع إيهامها والجرح مع العبد المسلم مع الكافر فلا يقطع طرفه بطرفه لعدم المكافأة وتقطع كل من الجرح المسلم
والعبد الذي يشبهه يقطع الذكر بالأنثى والناقص بالأكمل كالعبد الجرح والكافر بالمسلم لأن من جرى
القصاص بينهما في النفس جرى في الطرف (وشروطه أربعة أحدها) أي أحد الشروط (العبد العوان
فلا قصاص في غيره) أي لا قصاص في الخطأ لأنه لا يوجب القصاص في النفس وهي الأصل فيما دونها أولى
والأخرى شبه العبد إلا أنه مخصوصة بالخطأ فكذلك شبه العبد (الثاني) من شروط وجوب القصاص فيما
دون النفس (امكان الاستيفاء) أي استيفاء القصاص فيما دون النفس (بالحيف) وذلك (بأن يكون القطع
من مفصل أو ينهي إلى حد كإزالة الألف وهو الآن منه) أي من الأضداد التي تنصبه لأن ذلك حد ينهي
إليه فهو كالذي يجب القصاص فيما انتهى إلى الكوع إذا علمت ذلك (فلا قصاص في جاتمة) وهي الجرح
الواصل إلى باطن الجوف (ولا في قطع القصة) أي قصبة الأضداد ولا في كسر عظم فخر من وضرس (أو
قطع) (بعض ما عدا أو) قطع بعض (عضد أو ساق أو) بعض (دوك) لأنه لا يمكن استيفاء من ذلك إلا بحيف
فانه ربما أخذ أكثر من الغاية أو يسرى إلى عضو آخر وإلى النفس فلم يجوز لأن الواجب الأخذ بقدر
المتلف لا أكثر منه فلما أفضى الاستيفاء إلى الحيف منع منه لتميزه ولو قطع يده من الكوع ثم تأملت إلى
نصف الذراع فلا قود له أيضا اعتبار بالاستمرار في التام في غيره وقدمه في الرأية ونحوه النظم
(فائدة) الأمن من الحيف شرط لجوازه (لأن خالفه قصص بقود حقه وليس موقع) القصاص (الموقع)
ولم يلزمه (أي المقتل) (حتى) (الثالث) من شروط وجوب القصاص فيما دون النفس (المساواة في الأدم)
كالعين بالعين والاهب بالاهب والأذن بالأذن والسن بالسن لأن القصاص يقتضي المساواة والاختلاف
في الأدم دليل الاختلاف في المعنى (فلا يقطع اليد بالرجل وعكسه) (المساواة أيضا) في الموضوع فلا يقطع
اليمين باليمين وعكسه (ولا تؤخذ جراحة في الوجه بجراحة في الرأس ولا جراحة في مقدم الرأس بجراحة في
مؤخر الرأس اعتبارا للمكانة فله في شرح المنتهى ويؤخذ كل من أصبح وكعبه مرفق ويخني ويسرى من
عينه وأذن مثقوبه أو لآمن يد ورجل ونخبة أو آله أو عينا أو شقلى من شفتي يخي ويسرى وهذا وسفلى
من من وخن وعنه (الرابع) من شروط وجوب القصاص فيما دون النفس (حرمانه الصحة والكمال فلا

(باب العلوي واليقات)

الاجرى لغة الطلب
قال تعالى ولم
ما يدعون أي يطلبون
واسطلاحا إضافة
الإنسان إلى نفسه
استحقاق شيء في ربه
غيره أو نفسه واليقات
العلامة الواضحة
كالناهد فذكر (والمدعي
من إذا سكت) عن
المدعي (ترك) فهو
المطالب (والمدعي
عليه من إذا سكت
لم يترك) فهو المطالب

تؤخذ) يد أو رجل (كلمة الأصابع أو) كلمة (أو) لظفار ناقصتها) رضى الحاق أو لم يرض لان ذهاب بعض
 الاصابع أو لظفار نقص في اليد أو الرجل ولا تؤخذ منها الكلمة في زيادة المأخوذ على المقتول فلا تكون
 مقاسة بل تؤخذ ذات أظفار سليمة بذات أظفار مصيبة لمصالح المقاسة (ولا) تؤخذ (عين مصيبة بقائمة)
 أى عين قائمة وهي التي يراها لو سادها صافيان غير ان صاحبها الأصم بها فله لازهرى لان نقصها
 ناقصة فلا تؤخذ بها كلمة المنفعة (ولا) يؤخذ (السان طلق) (السان) (آخر) بالنقص (ولا) عضو (صحيح)
 عضو (أشلى من يد أو رجل وأصبح) أو الشلل فساد العضو وعالم به كنه لان المتعسر من السان الطلق
 ومن اليد والرجل البطش ومن الاصابع امكان العمل فلذا فسد العضو وذهبت منفعة لم يؤخذ به أصبح
 لان باده عليه فان الصحيح طرفه منفعة موجودة فلا يؤخذ بها المنفعة فيه كعين البصر بعين الأذى
 (ولا) يؤخذ (ذ كر فصل ذ كر خص) أود كر عين فله المنفعة قبلها فله ذ كر العين لا يوجد منه وطه
 ولا انزال والتمس وهو مقطوع الحسبتين لا يؤخذ به لولا كيد بقدر على الويلدهما كاذ كر الأشلى (ويؤخذ
 مارون) آت (صحيح عارن أشلى) وهو الذي لا يجدرا لحدوثي لان ذلك لم يبق في المبلغ والات صحيح (و)
 تؤخذ (اذن مصيبة بأذن شلاء) يؤخذ مصيب من ذلك بصحيح بلا ريش

(فصل هو شرط لظفار القصاص في الجروح انتهائهما) أي ان تنتهي (الى عظم كجرح العضو الساعد
 والعضو السابق والقدم وكلو وضعه) في الوجه والرأس فالجرح المفتح ولا يغل في جوار القصاص في
 الموضوعة خلافا انتهى (والأشاحة والمنفعة والمأمومة) قال في المتن وشرحه والجروح أعظم منها أي من
 الموضوعة كهاشمة ومنفعة وأما مومة أن يقص موضعها وإن يأخذ ما بين يديها وبه ثمة الأشحة فإخذنى
 حاشية تخامن الابل وفي منفعة عشر اوقى مأمومة ثمانية وعشرين بيراوثك جبرائيل (وسراية
 القصاص هل) يعني انها غير مضمونة لان عمرو عليها قال من مات من حد أو عاص لادبته الحق كهلواه
 سبه بدمائه لا يقطع بحق فكما أنه غير مضمون فكذلك سرأته كقطع السارق لكن لو قطع ولي الجناية
 الجاني من غير اذن أو العلم أو تأسيه مع سر أو بدو أو بآلة كلمة أو مسومة ونحوه فان سبب ذلك لم
 المقص دية النفس منقوصة ما نهد به ذلك العضو الذي يوجب القصاص فيه فلو وجبه في ذلك عليه
 نصف الدية وان كان في حق كل عليه ثلاثة أو أرباعها (وسراية الجناية مضمونة) ولو سدان أو قتل جرح
 وأقص ثم اقتض الجرح فسرى فهو دية ودونها كالقسط أصحاً قلت أخرى الى جنبها أو البسد
 وسقطت مفصل فالتقود (ماله يقتصر دها) أي ب الجناية (قبل برئه) أي ب جرحه (قسرأته) هل
 أيضا) لان مقتصاها قبل الاندلال رضى بترك ما يرضى به عليه بالسراية فيقتل عنه منه كالروضى بترك
 القصاص

(كتاب الديات)

جمع دية وهي المال المؤدى الى مجنى عليه أو وليه بسبب جناية (من أقتل انساناً أو) أقتل (جزأ منه
 بمقتضه) أو سبب ان كان عمداً عليه في ماله) أي مال المتلف لان الأصل يقتضي ان يدل المتلف فيجب على
 منقلبه وأرأس الجناية على الجاني (وان كان) الاطلاق (غير عمد) كخطا وشبه العمد (ة) الدية (على عاقلة)
 وحكمة ذلك ان جنائيات الخطا تكرر دية الآتى كثيرة فليجبا على الجاني في ماله تصفيف به فقتضت
 الحكمة إيجابها على العاقلة على سبيل الموائمة لقال اذ كان معذورا بجهل (ومن خرق قدياً بغير قصيرة
 فمقتضاها أكثر فمضان تألف بينهما) لان السبب يحصل منهما (وان وضع ثالث) فيها (سكنيا) فوقع انسان
 على السكنى اتى في البرق (ة) الدية على عاقلة الثلاث (أغلانا) وان خرقها ملكه وسرطها يقع فيها أحقر
 دخل بلذنه ونقص بالبرق تعود على حقر البرق وان دخل فمضان عليه ككسوفه بحيث يراه أو قبل

(ولا يصح الدعوى و)
 لا (الانكار) لما (الا
 من جائز التصرف)
 وهو الحر المكلف
 الرشيد سوى انكار
 سفيه فيما يؤاخذ به
 لو أقر به كمالاً وقد
 (واذا اتفاد اصابنا) أى
 ادعى كل منهما انها
 لهما (ويلاحدها
 قضى) أى ظعن
 لمن هو يده (مع عبته
 الا ان يكون له يسه)
 وشيها (فلا يصح)
 معها اتفادها (وان

قوله في حليم انه لافي كشفها (وان وضع واحد حجرا) أو نحوه (تدعى بقرفيه انسان فوقه في البئر
 فالضمان على واضع الحجر) دون الملقولان واضع الحجر أو نحوه (كما في لافى لافى) اجمع الملقولان والاف
 فالضمان على الملقول وحده لان الملقول لم يقصد بذلك القتل عاده لم يكن وان لم يكن التحدى منها جما
 فالضمان على متد منها فقط قولان الملقول هو التحدى به وروى واضع الحجر بان كان وضعه اصله
 كوضعه في وحل لثدوس عليه الناس كان الضمان على الملقول دون واضع الحجر (وان تجاذبيران
 مكلفان جبالا) أو نحوه كروب (فاطعم) بالحقايق (فستطاعتين فلي فاقه كل منهما) (دبة الاخر) سواء
 انكبا أو استلقيا أو انكبا أحدهما واستلقى الآخر لكن نصف دية المنكب على فاقه المستلقى مغلظة
 ونصف دية المستلقى على فاقه المنكب مخففة على الرأية (وان اسطلما) ولو كانا ضريرين أو كان
 أحدهما ضريرا أو الآخر صبيا (فكانت) (أي فلي فاقه كل واحد منهما دية الآخر) روى ذلك عن علي
 لان كل واحد منهما لم يأت من صدمه صاحبه (فكانت) فكانت دية كل واحد منهما على فاقه صاحبه (ومن
 أركب ضريرين أو لاية على واحد منهما فاططعما فاقه دية) (وما تفتلما) (من ماله) أي مال المركب
 لأنه متعدي ذلك وتلقوهما وتقتلها بسبب تعديه على الأصح وقيل أن دية كل واحد منهما على فاقه وان أركبهما على
 لصاحبه أو ركبهما عن عداوة فاقه دية كل منهما على فاقه الآخر (ومن أرسل مستقرا الحاجبة فاقط) في
 أربابه (تساووا فالضمان على مرسله) وان بين عليه ضئله المرسل له فاقه القروع ذكر ذلك في
 الارشاد وغيره وقيل بان منصور أو لاية فاقه ماض على الصبي انتهى (ومن ألقى حجرا أو) (ألقى) عدلا ملأ
 ببقية فخرقت) (الغنية بسبب ذلك) (ضمن) الملقى (جميع ما فيها) في الأصح لأنه تقتل بسبب فعله
 فكان عليه ضمانه كالقولى والكلاب (ومن اضطر إلى طعام) انسان (غير مضطر أو شرابه) فغلبه (فضمنه
 حتى مات) (ضمنه) نص عليه وخرج على ذلك أبو الخطاب إن قل من أمكنه إبقاء نفس من عليه فخرت نجه
 منها مع قدرته على ذلك فإنه ضمنه (أو أخذ طعام غيره أو) (أخذ شرابه) أي شراب غيره (وهو) أي
 المأخوذ طعامه أو شرابه (طابق) (من دفعه) فغلب (أو أخذنا به) ضمن ما تفتل من ذلك لأنه سبب هلاكه (أو)
 أخذته (ما يدفعه عن نفسه من سبع ونحوه) كتمرؤذ شبرجيه (فاطعمه) (فذلك الصالح عليه) (ضمنه)
 الاخذنا كان يدفعه عن نفسه لكون ذلك صار سببا لهلاكه (ومن أفرغ انسانا أو ضرعه ولو صغيرا فاطعدت
 بخله أو يول أو دبح ولم يدم فعله ثلث دينة) (وان مات حامل أو) مات (حمله) من سبع طعام أو نحوه كرائحة
 الكبريت (ضمنه) بان علم فاقه من عاداتها أي أن الحامل يموت أو يموت حملها من ذلك طاعة وان الحامل
 هنالك أو الاقلاتم ولا ضمان

أقام كل واحد) منها
 (يئنه انها) أي العين
 المدعى بها (مقتضى)
 بها (الخارج ويئنه)
 ولت يئنه (المأخوذ)
 حديث ابن عباس
 مرفوعا لو يئنى
 الناس يدعى لهم لادى
 فاس دما رجلا أو موالهم
 ولكن العين على المدعى
 عليه رواه أحمد ومسلم
 وحديث البيهقي على
 المدعى واليمين على
 من أنكروا الترمذي
 وان لم تكن العين

(فصل) (وان تقصروا على نائم غير متد بئومه فهدروا ان تقطع لثامه فغيره) (وان وضع جرة على سطحه أو
 حاطه ولو متد بئومه أو وضع حجرا على سطحه أو حاطه فمتهما الرج على انسان قتله أو على شيء فاقضه
 لم يضمنه) (وان سلم بالحق فاقطه أو) سلم (وله إلى صاحب خلق ليطعمه) (السباحة) (فخرق) (لرضمن الوافى
 الاسح ولا من سلم قسه قولا أو احدا) (أو أمي) مكلف أو غيره مكلف (مكلفا يئنى لشر أو صدم شجرة فهدت)
 بئومه أو صدم الشجرة فمضمونه (أو تلفا حبر لحفر شر أو) (أجيرا) بناءا طعمه دم ونحوه أو أمكنه إبقاء نفس
 من عليه فخرق فخرق) (لرضمن) لا يمل فخرق شيئا يكون سببا (أو أدب بئومه) ظاهره وان كان كبيرا أو بئومه فمضمونه
 ان لادى بان يؤدب بئومه وان كان كبيرا ولم يذكر هذا البحث (أو) أدب (زوجته في شوق) أو أدب معلم
 حيه (أو أدب سلطان رجسته ولم يفسد) أي ولم يزد على القريب الضاد في ذلك في العدل ولا في الشدة (فهدر
 في الجح) أو جحد ذلك أنه فعل ماله فخرق لم يزد عليه فخرق بئومه سرائنه كالوكان له عليه قصاص فاقض منه

فسرى الى شبه فاه لا ضمن كذلك علمنا (وان اسرف) او زاد على ما يصلح به المتصور (تلقب ببديخك
شبهه) (او ضرب من لا عقل لمن سبي) سبخر (او غيره) مما لا عقل لمن مجنون او معتوه تلقب (ضمن)
التعديف المسئلة الاولى بالاسراف وعلم الاذن من الشارع في تأديب من لا عقل له لعدم حصول المتصور
بتأديبه (ومن قام على سبقت نفوسه) على قوم (الذين من ما تلقب بسفولة) لا علاج ما يبي
(فصل في مقادير ديات النفس) واحدا المقدير مقدار وهو مبلغ التي وقدر (دية الحر المسلم بطلا كان
او كير امانة جيرا ومات بقره او انفاشة او اوكف متقال ذهابا او ثمانية عشر الف درهم فقه) قال القاضي لا
يختلف المذهب ان اصول الدية الابل والذهب والورق والبقرة والتمير وابل للتمير او روى طاعة من جابر قال
فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدية على اهل الابل ما ضمن الابل وعلى اهل البقر ما تولى بقره وعلى
اهل الناقة التي شاة وراة ابردار ودهن حمة فقه اسرط اذا احضر من عليه دية احد هلازمولى الجناية
قبولها بغير خلاف في المذهب وتعتبر السلامة من جيبى كل نوع من الابل والبقرة والتمير لان تبلغ قيمتها
دية نقد (ودية الحر المسلم على النصف من ذلك) أى من دية الحر فيكون قدر هامة بقره او خسين مير
او النشاة او خمسا من متقال ذهابا او ستة الف درهم فقه (ودية الكتابي الحر) سواء كان ذيبا او معاهدا
او مستاننا (كدية الحر المسلم) وكذا جراحه فقه في المنتهى (ودية الكنايسة على النصف) من دية
ذكرهم قال في شرح المنع لا يخل في هذا خلافا (ودية المجوسى الحر) ذيبا كان او معاهدا او مستاننا (مما تامة
درهم) ومن قال بذلك محروم وثمانين واين مسعود دية بن المسيو طلاء وعكرمة والحبن ومالك
والشافعي رضى الله تعالى عنهم وعناهم (ودية المجوسية على النصف) من دية ذكرهم (ويستوى الذكر
والانثى) في قطع ابر مخ (فيما يوجدون ثلث الدية) على الاسح لاروى محروم من شعيب عن ابيه عن
جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل المرأة مثل قتل الرجل حتى تبلغ الثلث من ديتها ان ترجمه
الناسي (فوق قتل ثلاث اصاب حرة مسلمة لزمه ثلاثون ميرا فاقطع راحة قبل بر حرمت الى عشرين) قال
رسعة قتل سيد بن المسيو كفى اصاب المرأة ثلث عشرة قتل حتى اسبعين قال عشرين قتل حتى ثلاث اصاب
قال ثلاثون قتل حتى اربع اصاب قال عشرين قتل ثلاثا اصاب قتل حتى ثلثا اصاب
أنى (وقتل دية قتل الخطا) بقره (في كل من حرم مكة وا حرام وشهر حرام) فقه (الثلث) أى ثلث دية
وهذا على الاسح الذى قتلها لجماعة عن الامام اجدوهم من مفردات المذهب قال ابو بكر انها تقتل بقتل
رجله الحرم خطأ والاول المذهب (فمع اجتماع) حالات الخلف (الثلثة يجب) عليه (ديتان) لان القتل
يجب به دية وقد تكرر الخلف ثلاث مرات فكان الواجب ديتين (وان قتل مسلم كفرا) ذيبا او معاهدا (عما
أشعث ديتة) أى دية الكافر على المسلم لازالة التود كما حكم عثمان رضى الله عنه وروى اجد عن عبد الرزاق
عن معمر عن الزهرى عن سالم عن ابيه ان رجلا قتل رجلا من اهل الفقة فرفع الى حبلن ثم قتلته فخط
عليه الدية ألف دينار فذهب اليه احدولا جدر رضى الله تعالى عنه ظار فأتى في مذهبه فاه اوجب
على الاخر راد اقلع عين صحيح مما تلمينه دية كلفها امتنع عنه القصاص ووجب على سارق الثمر
المعلق ملى قيمته لم ادا عنه العظم (ودية الرقيق قيمه) ذكر اكن او انثى صغيرا كان او كبير امير او
مكاتب او ام ولد عدا كان القتل او خطا (قلت) القيمة (او كرت) ولو فرق دية حر

يسد احدولا لم يظهر
تعاقا وتامعا هاون
وجدت اظهر لاحدها
عمل به فلو تنازع الزوجان
في قماش البيت ونحوه
فما يصلح لرجل فظهرها
فله ولها فلهما وان
كانت يسديهما فلهما
وتامعا هاون قوت
يسد احدهما كجوان
واحد لآخره واخر
راكبه فهو لائق لقوة
يده

(كتاب الشهادات)

واحد هاشداه متنفذ

من المأهدة لان الشاهد
يخبر بما شاهده وهي
الاخبار بما عليه بلقد
الشهاد وشهدت فحصل
الشهادة في خبر عن الله
تعالى (قرض قضاة) فاذا
قام به من يكتفى سقط
عن بقية المسلمين (وان
لم يوجد الامن يكتفى بعين
عليه) وان كان عددا لم
يبرئ لسيده منه لقوله
تعالى ولا يابى الصنفاء
اذا اعدوا قتالا بين عباس
وغيرهم المار اذ به التحمل

مسلم اذا ذكر اكل أو أتي فدينه غرة (وهي في الأصل الخبر يسمى بها العبد والامة لانهم ملعن أنفس
الاموال والاصل في وجوب الفرة في الجنتين ملوؤى بأبهر برة قال اقتلت امرأته كان من جديله فرمت
احدا من الاموال الاخرى بصبر فقتلتها وفي طنها جنتين فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دينه جنتها عدا او امة وقضى بدين المرأة على ما قلناه ووزنها واهلها ومن معه
متفق عليه (فيها عشر دية وامه وهي خمس من الاصل والفرة هي عدا او امة) ولو قل بدينه الجنتين بالحر
المسلم غرة عدا او امة فيهما خمس من الاصل لكان أخصر (وتعدد الفرة بتعدد الجنتين) وهي موروثة من
الجنتين كما سقط جافلا حق فيها اقل ولا كامل وفيه لا قبل فيها خصى وختى ولا معيب عيبا ردي في بيع
ولان له دون سبع سنين (ودية الجنتين الرقيق عشر قيمه امة) يوم الجنازة تعدد الجنتين آتية وقيمة
الامة بمنزلة دية الحر ولا يميز منها قلدها من قيمتها كائنا أعضاءها (ودية الجنتين المحكوم بكفره)
كجنتين الغيبة من زوجها الغنى (غرة قيمتها عشر دية امة) لان جنتين الحرمة المسلمة مضمون بعشر دية
امة فكذلك جنتين الكافرة (وان ألفت الجنتين حلق فيعيش لثله وهو نصف سنة فصاعدا) ولو لم يستل
ثم ماتت ففيه ما في الحى فان كان حواقيقه دية الحر (كلمة) لان صبرها يتجناه أشبه ما لو يشره بالقتل (وان
كان رقيقة ففيه قيمه) (قيمة) لان قيسمة العبد بمنزلة الدية في الحر (وان اختلفا) أى الجاني وولى الجنازة (في
تزوجها) أى خروج الجنتين (حيا وميتا) بان قال بولى الجنازة خرج جافقه دية وقال الجاني خرج ميتا فدية
غرة ولا يتناول احد منهما بما ذكره (قول الجاني) بيمينته في ذلك لانه منكرو والاصل برامة من دية الدية
الكلمة (ويجب في جنتين الدية ما يخص من قيمه امة) فالحق القوا عدو قيا به جنتين الصيدى الحر والاحرام
ومنى ادعت امرأة على انسان انه ضربها لم تخط جنتها فأنكر الضرب فاقول قوله يمينته لان الاصل
عدمه وان أقر الضرب أو طعت به ينفق أنكر ان تكون أسقطت فاقول قوله أيضا بيمينته أنه لا يعلم انها
أسقطت لاسي البت لانها عين على فعل الغير والاصل عدمه وان ثبت الاسقاط والضرب وادعى اسقاطها
من غير الضرب فان كانت أسقطته عقب الضرب فاقول قوله بيمينته لان الظاهر ان الضرب لم يوجد
عقب ثوب يصلح ان يكون سيدها وكذا ان أسقطته بعده بأيام وكانت متاملة الى حين الاسقاط وان لم تكن
متاملة فقول بيمينته

فصل في دية الاعضاء من أنفسها في الانسان منه (مثنى) واحد (الاع) ولو موع عوجه (والسان)
ينطق به كبير أو صغر كصغير يكلم (والذكر) ولو لصغير أو شيخ فان (ق) يكون (ق) دية به كلمة) لان في الخلافه
اذهب متعنه الجنتين والخلافه اذهبها النفس في جميع مذكر (ومن أنفسها في الانسان منه شيان
كاليدين والرجلين) لان في الخلافه اذهب متعنه الجنتين فكان قيمتهما الدية (والعينين) ولو موع عرش أو
حول (والاذنين) ولفظ (والاجابين والتدين والجنتين فقيه) أى في الخلافه (الدية وفي أحد ما نصفيها)
أى نصف الدية (وفي الاجان الاربعه الدية في واحد) أى أحد الاجان (رجها) لانها أعضاؤها جال
ظاهر وقع حمل فانها تكلم العين وتحفظها من الحر والبرد ولو لا ذلك لتصبح منظر العين ولو كانت الاجان
لعين أى لان اذهب البصر جيب في غير الاجان (وفي أصابع اليدين) اذا قطعت (الدية) كلمة (وفي
أحدها عرشا) أى عشر الدية (وفي الأذن) ولو قطعت مع ظفر (ان كانت من اجهام نصف عشر الدية) لان
الاجاهام مفصلان فيكون كل مفصل نصف عقل الاجاهام (وان كانت) الأذن (من غيرها) أى غير الاجاهام
(قتلت عرشا) أى ثلث عشر الدية لان دية الاصبع وهو عشر الدية تقسم على الاصبع كما قسمت دية اليد
على الاصابع والاصبع غير الاجاهام ثلاثة مفصل فيكون كل مفصل ثلث دية الاصبع غير الاجاهام (وكذا)

حكم (أ) سبع الرجلين (يجب (في السن) أو التلب أو الضرس قطع بمنفعة بالعين المهمة والهاء الممجة أى بأسه أو الظاهر فقط ولومن غير ولم يعد أرواد أسود واستمر أو أبيض ثم أسود بلا علة (خمس من الأبدل) فيكون في جميعها مائة وخمسون سيرا إلا أن اثنين وثلاثون أربع تبايا وأربع ربايات وأربع أرباب وعشرون ضرسا في كل جانب عشرة خمسة من فوق خمسة من أسفل (وفي أذهاب بقع عضون الأصحاء) كالسدين والرجلين والعينين (دينه) أى دية قتلك العضو (كلمة) وفي شقين سارة لا ينطقان على أسنان أو أسنرتنا ثم ينقصا عنها ديتهما

(فصل في دية المنافع) لما علم الكلام على ديات لأعضاء الأخت والأذن واليد والرجل ونحو ذلك شرع يتكلم على ديات المنافع وهي السمع والبصر والشم والذوق ونحوها قال (جب الدية كلمة في أذهاب كل من سبع وصر وشم وذوق) بيان المنافع (وكلام) فمن خشي على إنسان فغرس وجبت عليه دية لأن كل ما سقطت الدية بخلافه سقطت بآلاف منفعة كاليد (وعقل) قال بعضهم بالإجماع لأنه أكبر الطاق قدرا وأعظم الحراس ضعافه يتميز به الإنسان عن البهائم وتعرف به جهة حقائق المعلومات ويهتدى به إلى المصالح ويدخل به في التكليف وحشوط في ثبوت الولايات ويصعد التصرفات وأداء العبادات فكان أولى من بقية الحواس (و) جب الدية كلمة أيضا في (حديق) بفتح المهملة لأن بذلك ذهب المنفعة والجلال لأن انتصاب القامة من الكمال والجلال به يشترط الأذى على سائر الحيوانات (ومنفعة مشي) لأن منفعة مقصودة أشبه الكلام بوجوب صحر بأن ضرب الإنسان فيصير وجهه في جانب (و) جب كلمة في منفعة (نكاح) فإذا كسر عليه فذهب نكاحه قضية البية (و) في منفعة (أكل) لأنه فتح منه صود كالشم (و) في أذهاب منفعة (صوت) كذا في أذهاب منفعة (بش) لأن في كل منهما قاطعة مقصودا (وإن أفرغ إنسانا أو ضربه) ولو شعيرا (فأحدث بظا أو) أحدث (يول أو) أحدث (برج ولم يلم عليه ثلث الدية) وإن دام عليه الدية كلمة (وإن خشي عليه فأذهب سمعه وصره وعقله وشمه وذوقه وكلامه ونكاحه فليسمع ديات) لكل واحد دية كلمة (و) عليه (أرض ثلثا الجناية) التي جناها عليه (وإن ملأ) الجني عليه (من الجناية فعليه) أى على الجاني (دية واحدة)

(فصل في دية الشجة والجائفة الشجة) واحدة الشجاج (اسم لجرح الرأس والوجه) خاصة سميت بذلك لأنها قطع الجلد طافي فيه الوجه والرأس فسمى مجرولا يسمى شجوهي عشرة خمس فيها حكومة الممارسة التي تفرص الجلد أى شقه ولا تدميه ثم البازقة القامية القامة وهي التي تذيى الجلد ثم البازقة التي تبضع اللحم ثم الملاحة القاضية في اللحم ثم المسحاق وهي التي ينهلون الظلم فتزريقه تسمى المسحاق والحكومة أن يقوم بجني عليه كأنه من الجناية به ثم يقوم به بقدر ثغرها خمس من القيمة قلع جني عليه على الجاني كسب من الديار لا يبلغ حكمه محل بمقدور مقلد وخمس قيمته مقدر وهي ما أشار إليها قوله (وهي خمسة أحدها الموشحة) وهي (التي توضع الظلم وتبرزه) ولو خدرا برتلن ينظر ذلك ذكره ابن القاسم والقاضي واعتد في المنتهى والوضع اليأس جني يبدت يأس الظلم (وقها نصف عشر الدية) أى دية الحر المسلم وذلك (خمس أجرة) ولا فرق في ذلك بين كون الموضحة في الرأس أو الوجه (فإن كان يعضها في الرأس وعضها في الوجه فهو شعثان) لأنه أو وضعه في عضوين فكان لكل واحد منهما حكم شبه (الثاني الماشحة) وهي (التي توضع الظلم) أي تجزئه (وتشقه) أى تكسره (وقها عشرة أجرة) وتسمى (الماشحة الصغيرة والكبيرة كلوا شجة) الثالث المتلفة (وهي التي توضع الظلم) وتسمى (الظلم) وتقتل الظلم وفيها خمسة عشر جيرا (باجاع من أهل العلم حكما بين المنذر (الراجح المأمومة) وهي الشجة (التي

الشهادة وأثباتها عند الحاكم لأن الحاجة تدعو إلى ذلك لأثبات الحقوق والقود فكان واجبا كالأمر للمعروف والنهي عن المنكر (وأداتها) أى أداء الشهادة (فرض عين) على من قصها متى دعى إليها لقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه (و) محل وجوبها إن (قدر) على أدائها (بلا ضرر) يلحقه

نصل إلى جلد الفم (وتسمى الأكمة بالمدونى أيضاً أم الفم) وفيها ثلث للديه الخامس (الماقة)
وهى الشجة (التي تخرق الجلد) (هى جلد الفم) (وفيها الثلث أيضاً) (هى ثلث الديه) كلاً مومه
(فصل هو فى الماقة ثلث الديه وهى (لها) أى جرح (يصل إلى الجوف) وهو ما بين منه مما لا يظهر
للرائى (٢) داخل (بطن) ولو لم يخرق (و) داخل (ظهر وصدور وحلق) ومثلاً فحينئذ يسمون خبيثين وداخل
دبر (وان جرح ما يخرق جرح السهم الذى جرح به أو قعود (من) الجانب (الآخر) فجا فثان) (هى
عليه أحد قيل واحدة (ومن وطئ زوجة صغيرة لا يوطأ مثلها) أو نكحها لا يوطأ مثلها (فخرق) يوطئه
(مابين مخرج بول) يخرج (مى أو) يخرق يوطئه (ما بين السيلين فقله الديه) (كله) (أن لم يستسل البول)
بسيخك لأن البول مكان من البدن يضيع فيه الفرج وج فصله ما سلك البول باطل لنفع ذلك المصل
فيجب فيه الديه كالول يستسل الفم (والا) بأن كان البول يستسل (ة) (هى) (ماقة) فيها ثلث
الديه (وان كانت) الزوجه (من يوطأ مثلها لته أو) كانت الموطأة (أجنبية) أى غير زوجة (كبيرة
مطوعة ولا شبيهة) لوطئ في بوطئها (فرق ذلك) بأن خرق ما بين السيلين أو ما بين مخرج بول وهى
(قوله) لانه ضرر حصل من فعل ما دون فيه فلم يضمنه كلش بظلمة مهر مثلها (لأن كانت) أدنى في قطع
يد حاضري القطع إلى نفسها

(باب الماقة)

ومفهومه وهى من غوم ثلث ديه فأكثر بيبى صناية فيه (وهى ذكر حصبة الجاني نسا وولاه) (هى
عمودى نبيه وهى من بعد كائن بين عم إلى جلد الجاني وما كان الجاني يزجلاً أو امرأة (ولا تحمل الماقة
(عمدا) سواء كان يحملها قصاص فيه أو لا يجب كلاً مومه واماقة (ولا) تحمل (عمدا) قتل عمدا أو خطأ
ولا ديه طرفه ولا جناحه (ولا) تحمل الماقة (أقراراً) بأن فرغ على نفسه صناية خطأ أو شبه عمد توجب
ثلث الديه كما تزان أم تصدق الماقة فله فى الأتاع (ولا) تحمل (مادون ثلث ديه قد كرم سلم) كلش
المروحة نص على ذلك قضاء عمر أنها لا تحمل شيئاً حتى يبلغ عقل المامومه (ولأن الأصل وجوب الضمان
على الجاني لانه هو المتلف فكان عليه كاتر المتلف لكن خوف فى ثلث الديه كما تراجعه بالجاني لكثرة
فريق ماعدا على الأصل (ولأن الثلث حد الكثير لقوله صلى الله عليه وسلم والثلث كبير (ولا) تحمل (قيمة
منقلب وتحمل) الماقة (المطأوشه المدموجلا) عليها (فى ثلاث سنين) لقول عمر وعلى فى ديه الما
ولم يعرف لها عقاب فكان لا لا جاع (وابتداء مولى القتل من) حين (الزهرق) أى زهرق الروح (و)
ابتداء مولى (الجرح من) حين (الرب) أى برأ الجرح لأن أرض الجرح لا يستقر الأجره وقال القاضي
أن لم يسر الجرح الخى فهو من حين القطع (ويبدأ) فى التحميل (بالأقرب فالأقرب كالارث) فيقسم
على الأبا والابناء على عمى الأخوة ثم على الأخوة ثم على الأعمام ثم ينهم ثم أحصم الأب ثم ينهم ثم أحصم الجد
ثم ينهم كذلك أبداً حتى إذا اقترض المتنسبون قتل المولى المعتقد ثم على عصبائه الأقرب فالأقرب لأن
ذلك حكم يتعلق بالتعصيب فوجب أن يقدم فيه الأقرب فالأقرب كالارث (ولا يعتبر) فى الماقة (أن يكونوا
وارثين) فى حال القتل (لأن يستوفون عنه) بل على كانوا يرثون لولا الحب عفووا) لانهم عصبه أشبهوا
سائر العصباء فيحققه أن القتل موضوع على التنصير وهم من أهل (ولا عقل على قتيه) ولو كان معطلا
لأن فصل العقل مواصلة فلا يزم القتيه كذا كقولنا لو جئت على الماقة فقتلته فاعلى القاتل فلا يجوز التنبيل
بها على من لا جناح منه وفى إصليها على القتيه تشميل عليهم نكاحاً لا يحد عليه وما تعجب على المورس
والمورس هنا من ملك نصاً باطلاً من جناحه وكفارة ظهار (و) لا عقل على (سبي ومجنون) معنى أنها

(فى ديه أو عرشه أو ماله
أو أهله) وكذا لو كان
ممن لا يقبل الحاكم
شهادته لقوله تعالى
ولا يشاركب ولا شهد
(وكذا فى التحميل)
يجب ارتفاع الضرر
(ولا يحمل كتمانها)
أى كتمان الشهادة
لما علم قتلانى
شاهدوا فى الآخر
وقل أحلف بلى
أم وصنى وبيت
الشهادة لزم كتابتها
وبعزم أخذ أجرة
وبجعل عليها ولو لم

لا يصلح أن شيأ من العقل لانهما وان كانا هما مال عليهما من أهل التصرة والمعاينة لعدم العقل الباحث لها على ذلك (وايضا أقول بمعتقدة) أو خشي لانهما ليسا من أهل المعاينة (ومن لا فائدة له) (د) فائدة (وعجزت) عن جميع ما راجب بخله أو تمتعه (كلايته عليه وتكون في وقت المال) حالة ان كل مسلح وان كان فقرا كان الواجب أو تمتعه عليه (كديته من مات في زجة كجصفو) زجة (طوائف فان تمدوا الاخذ منه) أي من وقت المال (سقطت)

باب كفارة القتل

سميت بذلك أخذاً من الكفر فتح الكافر هو السارق لا غنى له (لا كفارة في) القتل
(العبد) المضى (وقبح) الكفارة (فيما لا يجرى) قال في الاقتراع وشروع من قتل نفسه أو شارك فيها
أو قتل نفسه أو متآمراً أو معاً حداً خطأ أو لم يجرى جرمه أو شبهه هذا وقيل بسبق جناية أو جرمه
كشركه أو نصب ملكين أو شهادته أو قتل عمده أو قتل أسير أو يمتك أن يأبى به الإمام قتله
قبله أو قتل نسائه أو يرد يهمل ولا في قتل من لم يتلفه المجرم إلا أن وجد كفارة فله في ذلك انتهى (في محل
القتال نفس محرمة مؤلف) كل المقتول (جينا) بالواضحة بل من أضافت جيناً ما أوجبا ثم مات لانه
قتل نفسه جرمه أشبه قتل الأدي بالمباشرة ولا كفارة بالعام مضطركم تصور (وبكر الرقيق الصوم) لانه
لا ماله (و) بكفر (العتق وبكر غيرها) أي غير الرقيق والكفر (بعتق رقبته مؤمنة) سلبية
وتقدم (من لم يجد) رقية (ة) يلزمه (سبام شهرين متتابعين ولا أطعامها) أي كفارة القتل (وتعذر
الكفارة بتعدد المقتول) فصل من قتل اثنين كفارتان وعلى من قتل ثلاثة ثلاث كفارات وهكذا إلى
قتل قوم بنفسه غير متعلق بغيره فوجب أن يكون في كل قتل كفارة كما يصح في قتل يدعي كما يصح في
قتل مسيلج أو تخلف (ولا كفارة على من قتل من راح قتل كزان عمن وموتوا في رايغ وقصاص
ودفان نفسه) لأن قتل هؤلاء هم

(کتاب الحدود)

وهو جمع حدود الحائفة المتع وحدود الحائفة على عمارته لقوله تعالى فلا حدود الله فلا تحربوهما هو على ما حاده
سبعا نحو تعالى وقدره فلا يجوز أن تسمى كزوج أربع ونحوه وملحده الشرح فلا يجوز فيه الزيادة
والنقصان قال في المنتهى وهو في عرف أهل الشرح عقوبه بقدره مشرقا في مصعبه كتمنع من الوقوع في
مثلها انتهى (لاحدا لأعلى مكلف) وهو البالغ الماقل لأنه أضافه من غير البالغ الماقل التكليف في
البيانات والائتم في الماصي فلا يلزم على أهل بلاهات الأولى لكن إن كان كل الجنون بيقين في وقت فأخبره
الغرض في حال فاقته أخذ بها أقربه وحدا ما أقره من زعم في موضع حال أو شهدت عليه بينة متزنية ولم
تضفه إلى حال فاقته فلا حد لاحتمال الإصباح على ثبوت ثمانية ولا يصح الحد أيضا لأعلى (ماتم)
أحكام المسلمين ليخرج الحر والاسمان أما الفتي فهو داخل في ذلك ولا يصح أيضا لأعلى (عليه التحريم)
قال عمر وعثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم لا حد لأعلى من علمه ولا فرق في ذلك بين جهله نعم أم أزا
وتحريم من المرأتمثل أن تزف إليه غير زوجة فيقتله إماما مكيطا أو لا تدفع إليه جارية غيره فتركها مع
جوارحه ثم طوطأها ما أتاهم من جواربه التي علمت أن لا يصح عليه حد بذلك (وتحريم الشفاعة وقبولها في
حد الله) سبعا نحو (على بعدان يبلغ) أي ثبت عند (الألم) ظن في المستوصي لا يجوز ولا علم أن قبل
شفاعة قياها هو حق لتسبعا له وتلك من الحدود ولا يجوز عنه وحرمت الشفاعة لكونها مطلب فعل محرم
على من طلبه منه (وتحب طاعة الحدود لو كان من غيره مشركا) أو عونا (في قتال المصيبة) قال الشيخ

فيه مهاتا (خذاق) المكلف (المحسن وجب بوجه حتى يموت) لانه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الرجم بقره وقطع في آخره كثير فراجع عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (والمحسن حر من وطن
 زوجته في قبلها بشكاح صحيح) ولو كاتبه ولو في حبس أو صوم أو أحرار أو في المسجد أو في النكاح (وعما)
 أي الزوجان (حوان مكلفان) ولو ذميين أو مسلمين حال الوطء فاعلمت ذلك فغشيت شرط الا حسان بسببه
 شروط أحدها الوطء في القبل الثاني أن يكون الوطء نكاح ولا خلاف بين أهل العلم أن الوطء زنا أو نكاح
 والتسري لا يصير به الوطء محسنا الثالث أن يكون النكاح صحيحا وفاقا للثالث الثاني الوطء في الرابع الحرية
 الخامس البلوغ السادس العقل السابع أن يوجد الكمال في الزوجين حال الوطء بأن يلا الزوج العاقل الحر
 زوجته العاقله الحرة أو أسلما فلا يسقط بشرط الاحسان على الأصح (وأن زنى الحر غير المحسن جنسية
 جلدة) بلا خلاف (وغرب طام) إلى مسافة قصر سواء كان الزاني مسلما أو كافرا لا يحد ترتب على الزنا
 فوجب على الكافر كجوب التوريق القتل والتطع في السرفة (وأن زنى الرقيق) أي كفل الرق (جلد
 خمسين) جلدة لقوله تعالى فليهن نصف ما على المحسنات من العذاب والعذاب المذكور في القرآن مائة
 جلدة لا غير فينصرف التصنيف إليه دون غيره بدليل أنه لا ينصرف إلى تصنيف الرجم لتعدد تصنيفه
 (ولا يغرب) لأن التغريب في حق الفتن عقوبته ليس به كسب دونه لا تغرب في موضع أو يرقه أي يقتل
 بتقريره من الخدمة أو يتضرر بسببه يتفق ويتخدمه والاتفاق عليه مع هذه عنه فيصير الحد مشروطا
 حق غير الزاني والقصر على غير الجاني والمبصر بجلد وغرب بهما (ولأن زنى الفحش بجلده قتل) لانه
 انتقض عهده وتقدم في الجهاد (وأن زنى الحر في ثلاثين عليه) من جهة الزنا لا تصح له الفهم لانه غير ملتزم
 للأحكام (وأن زنى) المحسن غير المحسن (فكل) من المحسن وغيره (حدود من زنى بهيمة) ولو مسك
 (عزرا) فقط وقتل لكن لا يحتل إلا بالهتادة على نفسه إن لم يكن ملكه لو يجرم أكلها فيضمنها فيضمنها
 فكله (وشرط وجوب الحد ثلاثة أحدها تيبب الحشفة) الأصلية ولو كانت من خصى (أو) تيبب (قترها)
 أي قدر الحشفة لعظم وجود الحشفة (فخرج أسلى أو دبر لا - دمي حتى) تقوله تيبب أحرار من لم يرغب
 كان أصاب بدكره باب الفرج وقوله الحشفة أحرار من غيب بعضهما فلا يسمى زنا إذا الوطء لا يتم
 بدون تيبب جميع الحشفة لانه الفدا الذي يثبت به أحكام الوطء في القبل وغيره وقوله أو دبر لا يدخل
 في الوطء والمرأة في الله يرأى لانه فاحشة وعلم مما تقدم أن من وطن أجنبية لا يحمل له دون الفرج لم يلزمه
 حد (الثاني) من شروط حد الزنا (التقاء الشبهة) فوطئ ذنوبته في حبس أو قفس أو أمته الحرمة أبدا
 يرشاع أو غيره أو المزرعة أو المصنعة أو أمه أو المسكينة أو ليت المال فيها شركا أو في نكاح أو لم يختلف
 فيه وهو يشهد بغيره أو امرأته وجدها على فراشه أو في منزلها أو زوجته أو أمته فلا حد عليه
 (الثالث) من شروط حد الزنا (ثبوته) أي ثبوت الزنا وهو ثبوت أن آثاره لا يلبس به (المباشر) من
 مكلف (أو ربع مرات) ولو كان الاعتراف في مجالس لان ما عزا آخر عنده أو يعاني في مجلس واجدوا القامدية
 أقوت عنده بذلك في مجالس (و) يعتبران (يستمر على إقراره) حتى لا يتم الحد إلا من شرط إقامة الحد
 بالإقرار البقاء عليه إلى تمام الحد أو ثلثا ثانياً بقوله (أو شهادة أربع رجال عدول) في مجلس واحد
 ولو جازا متفرقين بزنا واحد أو صفره يثبت في ثبوتها شهادة عليه خمسة شروط الشرط الأول
 أن يكون الشهود أربعة الثاني أن يكونوا رجالا كلهم الثالث أن يكون عدولا فلا تقبل شهادة
 مستور الحال لجواز أن يكون خلف الرابع أن يشهدوا في مجلس واحد الخامس أن يصف
 الشهود صورا زنا فيقولون رأينا ذلك في فرجها كل فرد في المسكنة (ط) كان أحدهم غير

العلم (ومن شهد به) خد
 (نكاح أو غيره من
 العقود فلا بد) في صحة
 شهادته به (من ذكر
 شرطه) لا خلاف
 الناس في بعض الشروط
 وربما اعتقد أن شاهد
 ما ليس بصحيح صحيحا
 (وأن شهد يرشاع)
 ذكر حد الرشعات
 وأنه شرب من نديها أو
 لبن حلبته (أو) شهد
 (سرفة) ذكر المسروق
 منه والتصاب والحرز
 وسقها (أو) شهد

عدل حدود القنف) كلهم (وان شهد أربعة بزنا) أي يزنا فلان (بخلقة فتهد أربعة آخرون ان الشهود) الاربعة (هم الزنا بها) دون من شهدوا عليه (سحقوا) ولم يعد الرجل الشهود عليه لان الشهود الآخرين قسروا قن من شهد عليه وطذا فلان (وحد الاولون فقط) أي دون من شهدوا عليه بمان فلان وفلانة (القنف والزنا) لان ثرا ثابت عليهم بشهادة الآخرين فوجب الحد عليهم كالشهود يجب عليهم حد القنف لانهم شهدوا بالزنا ببيت (وان حلت من) أي امرأة (الزوج لها ولا يسلم بلزمتها) ولا يجب ان تسأل لان في سؤاها عن ذلك اشاعة للفتنة وذلك انتهى منه فان ادعت انها اكرهت أو وطئت بشبهة أو لم تعرف بالزنا لم يحد

(بلي حد القنف)

وهو الرمي يزنا أو لواط أو شهادة بأحد مما لم يكمل اليقنة (من قنف غيره بلزنا حد القنف مما بين ان كان حرا أو حد القنف) أو بين ان كان رقيا أو بالطلبان كان مبعضا (واما يجب الحد) بشرطه أربعة منها) أي من النسخة (في القنف وهو ان يكون بالنا عا فلا يعلق الاتعاض وان كان القنف بجنونا أو مبرسا أو ثامنا أو سخرًا فلا حد عليه بخلاف الكران (مختارا) أي غير مكرم (ليس برأه الله مذنوب وان حلا) يعني انه لا يجب حد القنف على من قنفه أو له أو ولد له أو بنت بنته أو بنت بنته وان سقل أو سقلت كقود (وبخنة في المذنب وهو كونه مراما لملا عا فلا حد فيه) فان كان (يوطأ أو يطأ مثله) وهو ابن مشروب بنت تمنع فأكتر ما اعتبلوا الحرية والاسلام فلان البعد والكفر حرمتهما فاحسبه فلا تنهض لايجاب الحد لآلية الكرامة وتورفت في الحرمة المسلمة وغيره ليس في معناها أو ما العقل فلان الجنون لا يبريز فالعدم تكليفه وغير العاقل لا يلحقه شيء بإضافة الزنا اليه لكونه غير مكلف وأما النسخة عن الزنا فلان غير الضيق لا يشبه القنف والحد بها واجب لاجل ذلك وقد أسقط الله تعالى الحد عن القاذف اذا كان له ينة بما قال وأما كونه يصاحبه منه فلان من دونه لا يبري القنف لتحق كذب القاذف ولا يشترط في الحسن المدة فلان نطقا لشره آخر أولدعه ولم يعرف بلزنا وجب الحد على قنفه (لكن لا يحد قاذف غيره البالغ حتى يبلغ) وبطلبه بحد يوفيه (لان الحق في حد القنف لا لا دعي) أي المذنب (فلا يقام بلا طلبه) أي طلب المذنب (ولان مطالبته قبل البلوغ لا توجب الحد لعدم اعتبار كلامه وليس لوليئه المطالبة منه لانه حق شرعي ثبت لتسقي قهر ضم غيره مقامه في استيفائه كالتقصص فلا يلزم وطلبه أقيم حيث ذر ومن قنف غير محسن عزير) والمحسن هو الذي اجتمع فيه الشروط الخمسة للتقدمة (وبثبت الحد هنا) أي في القنف (وفي الشرع يوفي التعزير بأحد أمرين الملقر اربعة أو شهادة) ويلين (عدلين) وياقي

(فصل) وبسط حد القنف باربعة) أشياء (يقول المذنب) ولو بعد طلب الا عن منه كالمزنا كان المذنب جاعله بكلمة فان عليه حدا واحد اجمعهم ولكل واحد منهم حق في طلب اقامته فلو كان اربعة متلارضا أحدهم من حقه لم يسقط حق الاربعة الباقين فلو طلب أحدهم حقه فلما جلد عشرين قال عفوت عن باقي الحد لم يسقط حق الثلاث الباقين من تمتة فلو طلبها أحد الثلاث الباقين فلما جلد عشرين قال عفوت عن باقي الحد لم يسقط حق الاثنين الباقين من تمتة الحد فلو طلبها أحد هاتين جلد عشرين قال عفوت عن تمتة لم يسقط حق الواحد الباقي فلو طلب جلد العشرين الباقية من الثمانية ولهذا لا يسقط بالمصلحة عليه ولا من حقه بما لو اختلفوا فحضر بعض مستحق القود عن حقه فله بسط بقية الحق باقيمهم (أو تصديقه) أي تصديق المذنب للقذف (أو بالعلمة اليقنة) بمقتضيه (أو بالعلمان) وتسلم (والقنف حرام وواجب ومباح ويحرم فيما تقدم) وهو من الكبائر (ويجب) القنف (على من يرى

(شرب) خروصه
(أو) شهد (بضنف)
فانه يصفه (بلن يقول)
أشهادته قال بلزاني
أو بالوطي وقصوه
(ويصف الزنا) اذا
شده (بذكر الزنا)
والمكان (التي وقع فيه)
الزنا (وذكر) (المزني)
بها) وكيف كان وانه
وذلك كره في قرحها
(ويذكر) الشاهد
(ما يفسر الحكم)
(ويختلف) الحكم (به)
في الكل) أي في كل

يكن مختار الشر به لا اثم عليه لماله مكره على من به سواء أكره بالضرر أو بالحق إلى شر به بان قنع فيه
 وسب فيه (علما ان كثرة يسكر) ويصدق ان قالم أعلم (ومن تشبه شراب الخمر) جمع شارب (في مجلسه
 وأنته) وحاضر من حاضره بمحاضر الشراب (حرم وعز) قال في الزمانه (ويحرم الصبر اذا أتى عليه ثلاثة
 أيام) بلالهن وان لم يقل قال في القروع والنصوص يصح ما تمه ثلاثة أيام انتهى (ولو طبخ) قبل ذلك الحال
 في المنتهى وان طبخ قبل تحريمه حل ان ذهب ثلثاه ويحرم الصبر أيضا ان غلى كغليان القدر بان قذف
 بزبده قال في شرح المنتهى ظاهره ولو لم يسكر

باب التعزير

أصله التمس ومنه التعزير بمعنى التصرة وفي عرف الفقهاء التأديب (يجب) التعزير على كل مكلف على
 الأصح نقل الميموني عن ذي صغير المير عليه شيئا وخلاب من منصور في سي قال رجل يا زني ليس قوله
 شيئا (في كل مصيبة لا حذيقها ولا كفارة) كباشره دون القروح وأما الآية لا بأس به لا قطع فيها جوابا
 لا قود فيها كصنع وكفنه وليس لمن رد على من لفته (وهو) أي التعزير (من حقوق الله تعالى لا يحتاج
 في قطعها) أي التعزير (في المطالبة) لأنه شرع تأديب فلا مام التعزير بأداة وأما سقوط التعزير بغير
 الميضي عليه فيه خلاف قال القاضي في الأحكام السلطانية وقسط بغير آدمي حقه وحق السلطنة وفيه
 احتمال لا التأديب والتعزير في الاتصاف في قطع مسلم كفر التعزير لله تعالى فلا يقط بسقطها انتهى
 (الاذا تم الوالد فلا يبرأ الا بطلان به والدة ولا يبرأ الوالد بغير قوله) قال في الاتصاف قال في الأحكام
 السلطانية انما تشاهد الوالد وهو لم يبرأ الوالد بغير قوله ولا يبرأ الوالد بغير قوله ولا يبرأ الوالد
 ولا يحتاج التعزير إلى المطالبة في غير هذه النواحيات غير مما عرفت اذ لا الشيخ ومن غضب قال المصنف
 مسلمون ان أرادهم قتل قصص دينه فلا يخرج فيه ولا عقوبة انتهى (ولا يبرأ في جلد التعزير على عشرة
 أسواط) وهو قول سابق (الاذا وطئ أمسه فغيره شرب تعزير دعة سوطا لاسوطا) بما روي الاثر من
 سجين السبيان عمر رضي الله عنه قال في أمه يزوجين ويطها احداهما ليلدا لاسوطا واحتج به
 أحد روى الله عنه (و) الا انما شرب سكران لم رمضان فغيره عشرين مع الحد) لما روى أحد باسناده
 ان عليا رضي الله تعالى عنه أتى بالنجاشي قد شرب خرا في رمضان فجلده ثمانين الحد وعشرين سوطا
 فقطره في رمضان (ولا بأس بسويده من يستحق التعزير والمناذاة عليه بذنبه) وطاق به مع ضرره
 قال الامام أحمد في شاهدان ورفقه من عمر يضرب بظهره ويضلق رأسه ويضرب وجهه وطاق به بوطال
 حبه (ويحرم خلقه) وقطع طرفه وجرحه (وأخذ مثله) أو اقله قال في الانصاف قال الامام أحمد
 ولا يجوز زلع شيء منه ولا يجرحه ولا أخذ شيء من ماله طلق القروع فيتوبه ان اقله أولى مع ان ظاهر
 كلامهم لا يجوز زلته

العمل فلا حيل شهادة
 مجنون ولا معتوه
 وقيل (الشهادة
 ممن يثق أحيانا)
 اذا قصم وادى (في)
 حال انقضائه (لأنها)
 شهادة من حائل
 (الثالث الكلام فلا)
 حيل شهادة الأخرس
 ولو فهمت اشارته
 لأن الشهادة يثبت فيها
 اليقين (الاذا أداها)
 الأخرس (بضلة) فتقبل
 (الرابع الاسلام)
 لقوله تعالى واشهدوا

وقيل ومن القاطن الوجه التعزير بقوله نصيره بالكفر فالتعزير بالحق بالكلب يا حلي يا حلي يا رافقي
 يا حيت (البلن) أو يا حيت القروح أو يا عدو الله أو يا ظالم (يا كذاب يا خان) يا شارب الخمر يا غث نص
 حل قلت (يا قرتان يا قود يا ديوت) قال إبراهيم الحربي الديوث الذي يدخل الرجل على امرأته (يا حلق)
 وعند الشيخ في الدين ان قوله يا حلق تعرض انتهى وما يرون كغث عرفا (ويمن من قال غني يا حلق)
 لأن فيه تشبه قلدا للكائن في صايدت الله سبحانه تعالى وفيه تنظيم فلذلك فانه بمنزلة من تشبه أعيادهم
 بأعياد المسلمين وتنظيمهم (ولم يشرع فيه موجب) قال في القروع لأنه ليس له ان يلعنه بغير موجب لأن
 يكون مدبر من النصرا في ما يقتضي ذلك انتهى

(وجوب القطع في السرقة) بشمانية شروط (أحدها السرقة) لأن الله تعالى أوجب القطع على السارق إذا
لم توجد السرقة فيه يمكن القائل سارقه (وهي) أي السرقة (أخطأ التبر) أي غير سارقه بشرط كون المال
محرما (من ماله أو من ثأبه) أي تأميمه للمال يوم نزلت الآية (سارقه) أي سارقه (الخرافا) كان
يستغنى بذلك (على وجه الاحتياط) لقطع على متهم (وهو الذي يأخذ المال على وجه التهمة) (و) لا
(يختلف) وهو الذي يصف الشيء بـ (و) لا (خائن في دية) وهو الذي يؤمن على الشيء فيغضبه
أو يصدقه وأصله من التغيرين وهو التقيص من مودع ونحوه من الامتاء (لكن يقطع بأحد الماري) أي
إن كانت جهة لصا بالشرط (الثاني كون السارق مكافا) لأن غير المكلف لا تأمله الأحكام (مختارا) لأن
المكره مرفوع عنه العلم ومعدود (على ما بين علمه في يساوي نصابا) يطلق المتهنى وشروحه على ما عرفت
أي بأنه أخذ بالسارق قطعا بشرطه فلا قطع على من لم يبلغ ولا على مجنون ولا على مكره ولا بسرقة متعدي
بطرفه لصاحب مشغول بطلبه ولا يصحح بطن فحتمه دون نصابه ولا على جاهل بقرصم السرقة الشرط
(الثالث كون السرقة مالا) لأن المال ليس مال لا سرقه لا يوجب بقطع ولا الحديث ذلة على ذلك مع أن غير
المال لا يساوي المال فلا يلحق به لا يزال الآية مطلقة لأن الأخبار مقيدة لما قل هذا لا يقطع بسرقة
كلب وإن كان معلما لا يلبس على ولا بسرقة حر (لكن لا قطع بسرقة للماء) لأنه لا يتولى ما عتقولا
سرقة السرجين النجس أي الزبل (ولا قطع) (سرقة) (أنه فيه خراف) (فيه) (مأه) لأنها منصفة على الأقطع
فيه فأشبهه بالسارق شيئا مشتركا فيه وبين غيره قال ابن شاذان فلو سرقنا دابة فباعها لم يقطع لاتباعها بما
لا قطع فيه (ولا بسرقة منصف) لأن المقصود منه ما فيه من كلام الله تعالى وهو ما لا يجوز أخذ الفروض
عنه (ولا بسرقة) (ما عليه من حل) كسبه لأن ذلك تابع لما لا يقطع بسرقة (ولا قطع) (سرقة) (كتب بدع و)
(كتب بدع و) كتب (تصاوير) لأنها أوجب الإكلاف (ولا بسرقة) (ألقطو) كالتنبؤ والمارو ولو بلغت
في حتمه مكسورا نصابا لا يقطع عليه قطعه بسرقة كالحجر (ولا بسرقة) (صليب أو صنم) من ذهب أو فضة
نما الصناعة أشبه الأوتار التي بالنبوء الشرط (الرابع) من شروط وجوب القطع في السرقة (كون
المسروق نصابا وهو) أي النصاب الموجب لقطع في السرقة (ثلاثة دراهم) خالصة أو ثلاثة دراهم مخصص
من دراهم فضة منشوشة (أو ربع دينار) من الذهب فيكون الوزن من الفضة الخمسة أو الثمانية الخالص
ولو لم يضر ولو يكمل أحد هذين الآخر (أو سرق) (ما يساوي أحدهما) أي أحد نصاب الفضة أو الذهب من
غيرهما (وتعتبر القيمة) أي قيمة المسروق إذا لم يكن ذهابا أو فضة بأحد هذين (حل الأخراج) من الحرز
لأن الاعتبار بحال السرقة وهو وقت الوجوب لوجود السبب فيه وهو السرقة فلا يعتبر ما حدث بعده فلو
نقص بعد أخرج قطعه لأن أخذه باق أو غيره فيه أو قصه بذبح ثم أخرج الشرط (الخامس) من شروط
وجوب القطع في السرقة (أخراجه) أي أخرج النصاب (من حرز) على الأصح في قول أكثر أهل العلم منهم
ما أتوا الثاني من أصحاب الرأي أو صفة لا بشرط الحرز (فلو سرق) (إنسان) (من غير حرز) مثل أن يصدح حرا
متهوكا أو يامقنوحا فآخذ منه ما بلغ نصابا (ولا قطع) عليه لقولنا شرطه كالأخفة داخل الحرز ما قل
أو غيره إلا أن عليه ضامن من أخرج بعض ثوب قيمة البض المخرج نصاب قطعه فإن قطعه والأقلا
(وحرز كل حال) يقطع السارق بسرقة منه (ما حفظ فيه) (ذلك المال) (طاعة) أي في العادة لا الحرز معناه
الحفظ ومنه قولنا احتجزت أي حفظت ولم يجب اعتبار الحرز بالشرع في موضع اعتبره فيه من غير صفة له
ولا فيه عرف لنوى يترو به علم أن المرجع فيه إلى العرف بين الناس (ة) (حرز) (على رجل) أي رجل من
كل لابس (وحمامة على نأس حرز) وحرز جوهر وفضة وقاش في العمران يملأ ودكن ورا معلق وثيق

نوى عدل منك فلا
تقبل من كافر ولو على
منه الاقصر على
وسيتسلم أو تقرر
تقبل من رجلين
كاتبين صدقهم
غيرهما (الخامس)
الحفظ فلا تقبل
من مغفل ومعر وف
بكرته وهو غلط لأنه
لا تصل الثقة بقوة
(السادس الصلاة)
وهي لغة الاستقامة
من العدل ضد الجور
وشروط استواء أحواله

والخلق اسم القتل خشبا كلن أو حديدا أو مستلوق بسوق أو لم يمس حرز حرز قتل وقدر باطلا وقدر وطبخ
 وحرز خرف وقدر لم يمس حرز أو اشتراجه وحرز حلب وغشب الحظائر وحرز مشية الصبر وفي حرز برارها
 ظاهرا وسن في شطر بطها وإبل بلوكة معقولة يحفظ حتى تأتم حرز الأبل الحامسة تحيطها جامع قائم بها أو مع
 عدم تطيرها بائني براها وحرز ثياب في حمام وحرز اعدال بسوق يحفظ كصود على متاع وتوسده وان
 فرط حافظ الحمام أو السوق فقام أو اشتغل فلا قطع ومن المسموع حلقه معصا لحفظه وان لم يستحفظ
 (ويحفظ الحرز باختلاف البلدان) كلن البلدان كلن واسع الاقطار غطت احرازه لانه لا يؤمن عليه ان
 سرق منه أجدانه لا يظهر لسرقته قطا بل ذو كثرة أهلها وان كان صغيرا لم يمتنع الى ذلك لان السارق يعرفه
 فلا يحتاج الى زيادة كلفة في منعه من السرقة (ويختلف) باختلاف عدد (السلطين) وقدرتهم وشدتها
 (ولو اشتراك جماعة في حقل الحرز) اشتراك في انراج النصاب قطعا جميعا لانهم اشتراكوا في حقل الحرز
 وانراجه منه (وان حقل الحرز أحدهما) فقط (ودخل الاخر خارج المال فلا قطع عليهما) أي على واحد
 منهما لان الاول لم يسرق والثاني لم يمتنع الحرز (ولو توأما) على ذلك في الابع لان التواطؤ على السرقة
 لا أثر له لانه لا فعل لواحد منهما في الشيء فلا لاخر فم ينق الا قصدوا قصد اذ لم يقرانه الفعل لا يترتب
 عليه حكم يكون وجودا قصد في ذلك كصدمة الشرط (الساحس) من شروط وجوب القطع في السرقة
 (اثناء الشبهة فلا قطع سرقة من مال فروعه وأسوله) ليس سرقة من مال يورده فلو سلم الله عليه وسلم
 أنت ومالك لا يثبتوا سرقة من مال أيه أوجد أوم من مال أمه أوجدته أوم من مال بنته أوم من مال بنته
 علا الآية أو نزول الإجماع بينهم فراه تمنع شهادة أحدهم لواحد منهم فم قطع بالسرقته كسرقة من
 مال ابنه ولان الثقة تجب الاين في مال أيه سقطا فلا يجوز لابي تلافه خطأ العمل (وزوجه) قلبي
 المتني ولا سرقة زوج أو زوجة من مال الآخر ولو أحرز عنه (ولا قطع على انسان) سرقة من ماله
 فيه شرك أو لأحد من ذكر) من عودي نسب السارق ولا قطع سرقة مكاتب من مال مكاتبه وحكمه
 كقصة الشرط (السابع) من شروط وجوب القطع في السرقة (ثبوتهما) أي ثبوت السرقة (امام شهادة
 عدلين) لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وكلن القياس قبول الاتسيف في كل شهادة لكن
 خولص فيما عدا ذلك نقص فيه فبقى فيما عداه على جمومه (وبصفاهما لا تسع) شهادة هما (قبل
 العوى) من مالك المسروق أو من يقوم مقامه (أو بقرار) السارق (معي) لانه اقاروا بضمين اتلاف
 فكان من شرطه التكرار كعدال أو يقال ان الاقرار أحد جني القطع فيعتبر فيها التكرار وبصف
 السارق السرقة في كل مرة (ولا يرجع في حذو قطع) ولا يلبس بقتنيه الانكار الشرط (الثامن) من شروط
 وجوب قطع السارق (مطالبة المسروق منه بمال) أو مطالبة وكيله أو وليه (ولا قطع) سرقة (طام جماعة
 خلا) ان لم يجد السارق ما يشتره أو لم يجد ما يشتره به نص عليه قال جماعة ثم ينفذه ولو ضمن مثل نال
 وفي الترضيع ما يجزيه نفسه (ففي تفرقت هذه الشروط) الموجبة لقطع السارق (قطعت بده البني) لان
 في قراءة عبد الله بن مسعود فقطعوا إيمانها وهذا ايمان يكون قراءة أو تحسيرا من ضمن النبي صلى الله
 عليه وسلم فانه لا يظن بجهل ان يثبت في القرآن شيئا يرضيه من النبي صلى الله عليه وسلم أو لانه قول أبي بكر
 وعمر رضي الله عنهما ولا يخالف لهما من الصحابة فيكون اجابا ولان الغالب من الناس انما
 يعمل الاعمال بمنه فكل ان نسب قطعها لان السرقة جناية في الغالب دون اليسرى ويكون
 القطع (من مفصل كتمه) لان أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لا قطع بغير السارق من الكوع

في دينه واحتدال أقواله
 وأقواله (ويستبرأ)
 أي للعدة (شبان)
 أحدهما (الصالح)
 في الله بن دهر) ثوبان
 أحدهما (اداء)
 القرائن) أي الصلوات
 الخمس والجمعة يستنهما
 الراتبه) فلا تحيل
 ممن دأب على تركها
 لان نهايته بالسف بدل
 على عدم محافظته على
 اسباب دينه وكذا
 ملوحي من سوم
 وزكوة وج (والباني

ولما خالف لهما من الصعابة فكان اجاباه (وحسب وجوباً في ذمتي) والحكمة في التمسك بالضر
 اذا قطع فتمسك في الزيت المغلي اشتدت آفواء العروق فيقطع الدم اقلون ولا غش لثقل الدم فكل في
 مودة (ومن طليقها) أي خلق يد السارق للقطوعة (في عنقه) زاد في الخنق والاعتين والحرى (ثلاثة
 أيام ان رآه الامم) لتخطي ذلك الموص (فلن عاد) الى السرقة من قطعت يده اليمنى (قطعت وجهه
 اليسرى من مفصل كعبه بترك عقبه) نص عليه ليجنى عليه لو حسمت ايضا الحكمة المذكورة في قطع
 اليد (فلن عاد) فسرقت بعد قطع يده ووجهه (ليرضخ) منه شيء (وحسب حق مودت أو توب) لا يمتنع جناية
 لا توجب الحد فوجب حبه كفاية من السرقة فترى الله لانه القدر المكن في ذلك (ويجتمع على السارق
 القطع والتمان) أي ضمان ماسرقة فعله الجماعة من أحد لانها مكان بيان المستحقين فجاز
 اجتماعهما فلما امر القيمة في الصداق الحري اذا كان مملوكاً لا ذمي (فقدما ان غلبناك) ان كان باقياً لانه
 عين ماله وان تلف فعلى سارق مثل مثني وقيمة غيره (ويجملان توب من الحزن) لتعذيبه (عليه) أي على
 السارق الذي وجب عليه القطع (أجرة القطاع وعن الزيت) الحسم في ماله في الاسح اما جرة القطاع فلان
 القطع حق وجب عليه الحر وجب منه فكانت مؤتمته عليه كاتوا الحقوق وأمن ذبت لهم فلا يلزمه
 حفظ قسمه وهذا منه فانه اذا لم يحسم لم يأمن على نفسه التمسك فوجب ذلك
 (بلسبب قطع الطريق)

(اجتباب المعلوم بان
 لا يأتي كبيرة ولا يمدن
 على صغيرة) والكيفية
 ما فيه حد في الدنيا
 أو عيب في الآخرة
 كالحل الربا ومال
 التيسر وشهادة
 الزور وحق الواقفين
 والصغير عما دون ذلك
 من المحرمات كسب
 الناس بما دون القذف
 واستماع كلام النساء
 الاجانب على وجه
 التلذذ والنظر المحرم
 فلا تحيل شهادة)

(وهم المكلفون للزمنون) ولو لشي أو ذميين أو أوطان الذين يخرجون على الناس) بسلاح ولو عصا أو
 حجارة أو صغراء أو قبان أو بصر (فياخذون أموالهم بجماعة) أو الاسل في حدهم قول الله تعالى ولو قال أيا
 جزاء الذين هم يماريون الله ورسوله ويخرجون في الأرض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو قطع أيديهم وأرجلهم
 من خلاف أو ينفوا من الأرض قال ابن عباس وأكثر للمفسرين تزلزلي قطع الطريق من المسلمين لقوله
 تعالى بعد ذلك الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الكفار قتل توهم بعد القدرة كتحليل قتلها فلما
 نص الحكم بما قبل القدرة علم أنه أراد الممار بين قتله في شرح المتن (ويجب) لوجوب الحد على الممارب
 ثلاثة شروط الاول (ببوة) أي بثبوت كونه عاصياً (بيدته أو أقراره منين) كما يشترط ذلك في السرقة ذكره
 القاضى وغيره (و) الثاني (الحزن) بان ينصب المال من يد مستحقه فلو وجدته مطروحا ليس بيد أحد أو أخذته
 من يد من قصبه لم يكن مطروحاً (و) الثالث (التصاب) وهو التدر الذي يقطع به السارق وتسلم قدره في
 الباب قبليه (ولم أوجه أحكام) أشار الاول بقوله (ان قتلوا) يعني بقصد المال ولم يأخذوا ما لا يقيم قتلهم
 جميعاً قال في المتن (وان قتل فقط قصد المال قتل ضاملاً لا يسلب قال في شرحه) يعني ان المار بين اذا قتلوا
 في الماربة بقصد المال ولم يأخذوا قتلوا ضاملاً لا يصلبون على الاسح انتهى وأشار الثاني بقوله (وان قتلوا)
 وأخذوا ما لا يقيم قتلهم أو سلبهم حتى يشتهروا) قال في المتن فمن قتل عليه وقد قتل ولو من لا يتقارب
 كونه موقر وذو قصد لعله أو أخذوا القتل ثم سلبوا قتل ضاملاً حتى يشتهروا لا يقطع مع ذلك انتهى وأشار
 الثالث بقوله (وان أخذوا ما لا يقيم قتلهم أو سلبوا قتلهم من خلاف حتى) أي أن واحد قال في المتن
 وان لم يقتل وأخذوا ما لا يشبهه كعقبة لامن مفرد من قاتله قطعت يده اليمنى ثم يروح اليسرى في مقام واحد
 ضاملاً وحسب ما على انتهى وأشار الرابع بقوله (وان أنفروا الناس ولم يأخذوا ما لا يقيم القتل من الأرض فلا
 يتركون بل يولون الى بلدي حتى تظهر توبتهم) قال في المتن (وان لم يقتل ولا أخذوا ما لا يشبهه وشردوا قاتلاً فلا يترك
 يأوى الى بلدي حتى تظهر توبته وتني الجماعة مقرفة انتهى) (ومن ملتهمهم) أي من الممار بين (وقيل القدرة
 عليه سقطت منه حقوق الله) بآثاره تعالى من سلب وقطع حتى يقطع قتل وكذا آثار جوي بالغ وعمر تد

محارب (وأخذ حقوق الأتمين) ومن وجب عليه حكمة أو زنا أو شرب قباب عنه قبل ثبوته عند
الملك لم يسقط عنه بمجرد ثبوته قبل اصلاح عمل على الاصح

(فصل من أو يدبأ في نفسه أو أريد له أو أريدت حريمه) لو قتل المال الذي أخذته أو لم يكتفى
من أو يدبأ في نفسه أو حرمته أو ماله (فقط نفسه) عن نفسه وحرمته وماله (بالاسهل فالاسهل) أي يسهل شيء
فلن يندفع به (فإن لم يندفع إلا بالقتل فلا يمتنع عليه) أي على قاتله وإن قتل كان شيئا مومح في
قتل يجرم قتل ويقتاد به ولا يضمن جرمه ما لم يمتنع عليه إذا قتلها كصغير ويجنون لأشراكهم في الجور ولا دفع
وهو الصواب لكن لا بد من ثبوت سيالته عليه ولا يكتفى قوله في ذلك هذا ظاهر الفقه وصرح به في الرعاية
فقال وإن أدى سياله بلائته ولا أقرا لم يمتنع ولا يدفع كقولنا في القروع (ويجب) على من أريدت حرمته
(أن يدفع من حريمه) فمن أدى مع امرأته أو بنته أو أخته أو نحوهم من جلازير فيهم أو رجلا يوطأ به أو
نحوه وجب عليه قتل إن لم يندفع بدونه لأنه اجتمع فيه حق الله تعالى وهو متع من الفاسق وحق نفسه بالنع
عن ماله فلا يسه ما عدا هذه الحقوق (و) يجب على كل مكلف أن يدفع من (حرم غيره وكذا) يجب على
الإنسان الدفع (في غير القتل) عن نفسه ونفس غيره (على الاصح لقوله تعالى ولا تقوا ما يدينكم إلى الله فكم
وكبحر من عليه قتل نفسه يجرم عليه إباحة قتل نفسه ولا تدفع على إحيائه نفسه فوجب عليه قتل ما ينفي
معه الحياة كالضطر أو الجارية (و) كذا (م) يعني وكذا يجب عليه الدفع من ماله أي مال غيره مثلا
تذهب الأموال (تنبيه) أي يجب الدفع عن حرمه غيره وأموال غيره مع ثبوت سلامة الماله المقدم والمدفع عن
حرمته أو ماله أو الأجر (لأنه لا يسهل) أي لا يجب على إنسان دفع من أرامه على الاصح لأجل سببه
من المحذور ما في النفس فإن المال لا حرمته كحرمته النفس فلا يجب عليه أن يفعل بسبب المال ما فيه
الخطر على نفسه لأنه وبما لا يمتنع دفع الصائل بدون القتال ولا من أن يقتله الصائل فليس بذلك حرم
وجوبه عليه (ولا يلزمه) أي لا يلزمه رد المال حفظه من الضياع والهلاك أطلق القروع ولا يلزمه من
ماله على الاصح كالألزام حفظه من الضياع والهلاك ذكره القاض وغيره في التبصر في الثلاثة يلزمه في
الاصح انتهى وله بذلك ما إن أراد منه على وجه القلم وذكر القاض أن بدنه أفضل من الدفع عنه وإن
خيل أنه من أحد

(باب قتال الفداء)

البي القلم والجور والعدول عن الحق وسواها لا لهم عدلون عن الحق والاصل في قتالهم قوله تعالى وإن
طاعتكم من المؤمنين اقتضوا فأسلحوا بهنهما فلن يفتا حاكم على الأخرى فتاها التي تبني حتى تقضى
إلى أمر الله فإن قامت غا مسلحوا بهنهما بالعدل وأقطوا أن الله يصب المظفر في الآية خمس فوائد أحدها
أنه يفرجهم بالبي عن الاعيان وسماهم مؤمنين الثانية أنه أوجب قتالهم لأنه أمره الثالثة أسقط قتالهم
إذا قاتل أمر الله الرابعة أنه أسقط عنهم التبعة فيما اتفقوا في قتالهم الخامسة أنها أفاضت جواز قتال كل
من يتبع حاكمه (وهو) أي البغاة (الخارجون على الامم) ولو غير عدل (تأويل سائح ولهم شوك) ولو لم
يكن فيهم مطاع في الاصح (فإن اختل شرط من ذلك) بأن لم يكن خروجهم بتأويل أو بتأويل غير سائح أو
كانوا اجناسا لا شوك لهم (فقط طريق يعني حكمهم حكم قطاع الطريق) ونصب الامم على المسلمين
(فرض كفاية) بطلب ذلك طاعتين من الناس احكامهم أهل الاجتهاد حتى يختاروا الثانية من توجد
فيه شرائط الامامة حتى تنصب أحدهم لامامة أما أهل الاختيار فيعتبر فيهم ثلاثة شروط أحدها العدالة
والثاني العلم الذي يتوصل به إلى معرفتين يستحق الامامة الثالث أن يكونوا من أهل الرأى والتدبير

الحق) جعل كزان
وحيث أو اعتقاد
كرافضة والقدرة
والجهينة ويكثر
يهتد بهم الفاضل ومن
أخذ بالرخس فسق
(الثاني) ما يجب العدالة
(استعمال المروءة) أي
الانسانية (وهو) أي
استعمال المروءة (فعل
مليح هو يزنه) مادة
كالسحابة وحسن
الخلق وحسن الجاورة
(واجتناب ما يدنس
ويشبهه) مادة من

المؤذين الى اختيار من هو الامامة اسلحوا كون نصب الامام فرض كفايه لان الناس حاجة الى ذلك لحاجة
 وشدة الاسلام والفتن بعين الحوزة واقامة الحدود واستيفاء الحقوق والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 (و يعتبر في الامم) كونه قريشيا) أي من قريش وهم بنو النضر من كنانة لحديث الاثمة من قريش
 واقلوا وحديث رواية مهنا لا يكون من غير قريش خليفته (بالفاغالا) لان غير البالغ يحتاج الى من يولى امره
 فلا يلى امر غيره (سبعا سبعا ناطقا) لان غير المتصف بهذه الصفات لا يصلح لقيادة (حوا) لا عبدا
 ومبعضا لان الامام ذوالولاية العامة لا يكون وليا عليه غيره وحديث اسمعواوا اطعواوا وولي عليكم عبد
 اسود كان واسف زينة محمول على نحو امير مريه (ذ كرا) لحديث ثابت بن قيس يولى امرهم امرأة (عدلا)
 لا اشتراط ذلك في ولاية القضاء سوى دون الامامة الظلمى فان غير الناس غير عدل فهو امام (علما) بالاحكام
 الشرعية لا اختياره الى امره انما هو امره ونهيه (ذاصيرة) أي معرفة وفطنة (كفايا) ايستدوا (واما)
 للحر وبعبا السياسة واقامة الحدود ولا يستمر آفة في ذلك ولا في الفتن عن الامة واما فقد التزم والفق
 وحنمة السان وتقل السمع مع ادراك الصوت اذا حلق قطع الف كرو والاشين فلا يمنع عقده ولا استدانتها
 وذهب اليدين والرجلين بمن ابتدأه واستدامتها (ولا ينزل بصفه) بخلاف القاضي لما فيه من المفسدة
 (وتلزم مراسلة البقاة) لان المراسلة تطرئ الى الصلح وسبيل الرجوعهم الى الحق وقد روى ابن علي بن
 أبي طالب راسل أهل البصرة قبل وقعة الجمل ولما اعتزلته الحزبية بعث اليهم عبد الله بن عباس (و) تلزمه
 أيضا (ازا تشبههم) لان في كشف شبههم رجوعا الى الحق وذلك المطالب منهم (و) تلزمه أيضا (اللة
 ما يدعونه من الظالم) لان ذلك هو اجمع عدم اقصاء الامر به الى القتل والخرج فلان يصح في حال يورى
 الى ذلك بطريق الاول وذلك لان الله تعالى امر بالاسلاح اولاً في قوله تعالى فطسحوا ايتهما والاسلاح ايها
 يكون جراسهم وكشف شبههم وازا تشبههم من متلزمة (فان رجوا) حاهم فيه من البني وطلب
 القتال (والا لزمه) أي الامام ان كان قد اذرا (قناهم) لقوله تعالى فان بغا احدا منكم فقاتلوا التي
 تبغي حتى تخفي الى امر الله (ويجب على رعيته معاوشته) على قناهم لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطعوا
 اللهوا اطعوا الرسولوا واولى الامر منكم (واذا ترك البغاة القتال حرم قتلهم) لقول علي رضي الله عنه ومن
 اتقى السلاح فهو آمن (و) يحرم أيضا (قتل مدبرهم) قتل جرحهم ولا ينهم ملهم لان أمواهم كلوا
 غيرهم من المسلمين (ولا يسي ذرارهم ويحب ذلك اليهم) فمن وجب عليه يذخيره من أهل العدل أو البني
 أخذ منهم ومن أسر منهم ولو كان سبياً أو أتى حبس حتى تكسر شوكتهم وينفض حريمهم لان في
 اطلاقهم قبل ذلك ضرر على أهل العدل (ولا يضمن البغاة ما يقتلوه) على أهل العدل (حال الحرب) على
 الاصح كانه لا ضمان على أهل العدل فيما يقتلوه على أهل البني (وهم) أي أهل البني (في شهادتهم) في
 (امضاء حكم ما حكم كل العدل) لان التأويل الذي صاغ في الشرع لا يوجب تحقيق قاتله والفتاوى اليه
 اتبه المظني من الفتاوى فرع من الاحكام

باب حكم المرتد

وهو لغة الراجح قال الله سبحانه وتعالى ولا ترتدوا على ادباركم فقتلوا الخاسرين (وهو) شرطا من كفر بعد
 اسلامه ولو جاز ينطق أو اعتقاد أو شفا أو فعل طوطوا ولو ازالا (وحصل الكفر بأحد أربعة أمور) أشار
 الاول لقوله (بالقول كسب الله) بآراءه (على أو) سب (رسوله) أي رسول كذا (أو) سب (ملائكته)
 ككفر لانه لا يوجب واحد منهم الا وهو جاحده أو يجلد ويؤبى بيه الله تعالى أو وحدايته

الامور الدينية المزربة
 به فلا شهادة لمصافح
 ومنسخر ووقاص
 ومغن وطشلي ومنزكا
 يزي بسخر منه ولان
 يأمل بالسوق الاشيا سيرا
 كلمته وقاحة ولان
 على وجه جميع الناس
 أو ينلم بين جالسين
 ونحوه (ومضى زالت
 الموانع) من الشهادة
 (بفتح الصبي وعقل
 المنيون واسلم الكافر
 وثاب الفاسق قبلت
 شهادتهم) بمجرد

أو كذا بل من كبه أو صفة من صفاته اللازمة للحياة والم أوجده رسول الله من الرسل أو من الملائكة الذين
 ثبت أنهم مدبره أو ملائكته كقوله في القرآن ولأن جده من ذك كجسد كله لا شرا كهما
 في كون الكل من عند الله تعالى أو جود وجوب عبادة من العبادات الخمس ومنها الطهارة (أو أداها التوبة)
 أو صدق من ادعاه كقوله لا تكذب لله سبحانه وتعالى في قوله ولكن رسول الله وتاتم النبيين وقوله
 صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابا من كلهم يزعم أنه رسول الله (أو ادعاه
 (الشركة) سبحانه) تعالى (أو أشار الثاني بقوله) والقتل كاللجود لغيره (كالتسليم والتسليم لأن
 ذلك أمره) وقد قال تعالى إن الله لا يفرق بين شركاءه ويفرق بين شركاءه (أو اعتقاد المصطفى
 فآخورة) قال في المنه أو آمنه القرآن وأشار الثالث بقوله (والاعتقاد كاعتقاد الشريك) سبحانه
 (و تعالى) أو اعتقد (أن الزنا) حلال كفر (أو اعتقاد (أن الخمر حلال) كفر (أو اعتقاد (أن الخمر حرام
 ونحو ذلك) كالعلم والمال (مما أجمع عليه أجماعا قطعا) كفر وأشار الرابع بقوله (والاشقي من ذك) سبحانه
 ومنه لا يصح كالتسليم في غير الإسلام كفر لا يمكن كسبحه تعالى ورسله صلى الله عليه وسلم
 وسائر الأمة (فمن ارتد هو مكلف مختار) ولو كان أمي دعى إلى الإسلام (استتيب ثلاثة أيام وجوبا)
 لأنه أمكن استصلاحه فلم يجز إلا تفريق استصلاحه وانما كانت ثلاثة أيام لأن الرد أعانتكون لشبهة
 ولا تزول في الحال فوجب أن ينظر مدة يغوى فيها أو أولى ذلك ثلاثة أيام لاثر وينبغي أن يضيق عليه
 وجب (فان تاب) في مدة الاستتابة برجوعه إلى الإسلام (ثلاثين عليه) من قتل أو تعزير (ولا يجب
 عمله) التي هي في حال إسلامه قبل رده من سلا توجب وغيره إذا دعى إلى الإسلام (وان أسر) على رده
 (قتل بالسيف) لأنه لا تقتل ولا يجرى بالنار (ولا يضيقه إلا الأمام أو نائبه) سواء كان المرتد حرا أو عبدا
 لأنه قتل على طاعة الله تعالى فكان إلى الأمام كرحم الزاني أو قتل الحد (فان قسه) أي المرتد (غيره) أي غير
 الأمام أو نائبه (بلا ذن) من واحد منهما (أسامه عزز) لأنيته على ولي الأمر (ولا ضمان) على قتله
 (ولو كان) قتله (قبل استتابته) لأنه بعد العلم بالجهل رده من ميسرة كدمه وهي موجودة قبل الاستتابة
 كما هي موجودة بعدها إلا أن يلحق بدار حرب بخل كل واحد قتلها أو أخذ ماله من المال لأنه صار حربيا
 (وتجبه) من أطلق الشارع كفره كدعواه لغيره أو من أي عرافة صدقه فهو تشديد لا يخرج من
 الإسلام (ويصح إسلام الميز) الذي يعقل الإسلام من ذكر وأنثى ومعنى عقلا الإسلام أن يعلم أن الله
 سبحانه وتعالى به لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله الناس كافة لأن عليا رضي الله عنه أسلم وهو ابن
 مائة سنين (أو ترجمه البخاري) (و) تصح أيضا (ردته) على الأصح لأن الرد على الكفر بعد الإسلام
 (لكن لا يقتل) الصغير الذي ارتد ولا سكران (حق استتاب) فلو احدثتهما (بعد بلوغه) أي
 بلوغ الصغير وهو السكران (ثلاثة أيام) وان مات وهو سكران في سكره أو مات الصغير قبل بلوغ
 وقبل توبته قتل

ذلك لعدم المانع لقبولها
 ولا اعتبار الحرية لقبيل
 شهادة عبد وأمة في
 قتل ما قبل فيه حروسة
 وقبيل شهادة ذى
 صنعة دينية كسجام
 وحداد ووزيل
 وباب مواع الشهادة
 وصيد اليهود
 وغير ذلك (لا قبل
 شهادة عهودي النسب)
 وهم الأتباع أو أئمة
 والأولاد وإن سفوا
 بعضهم لبعض
 كشهادة الأب لابنه

فصل في توبة المرتد توبة (كل كفر أتياه بالشهادتين) وهو قول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا
 رسول الله قوله صلى الله عليه وسلم أهم أن أقبل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول
 الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإني أكونك عبداً لله أو ما ألهم الله الحق الإسلام وحلهم
 على الله عز وجل متفق عليه من رواية ابن عمر وهذا يدل على أن الصيغة تثبت بمجرد الإتيان
 بالشهادتين (مع رجوعه عما كفره) أي مع إقراره بأحد الفرض أو تحصيل أو توبته يوم أو نبي أو كتاب أو
 رسالة محمد صلى الله عليه وسلم إلى غير العرب بما جعلهم (ولا يخفى قوله) أي قول الكفار (محمد رسول الله

البر الحرام الا لهية قال ابن عبد البر لا خلاف بين أهل العلم اليوم في تحريم ما لو سدا الاجاع ما لوى بابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى به عن بيع من طعم الحرام الا لهية واذا في طعم الحرام متفق عليه (و) يحرم أيضا (لا يقتصر على) أي نهش (كسند وعرفه) وقد وثق (لما لوى) أي عتبة نخشى قاله النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أهل كل ذي ناب من السباع متفق عليه (وقد) قال ابن عبد البر لا أعلم خلافا بين علماء المسلمين في أن القرد لا يذبح ولا يؤكل ولا يذبح ولا يؤكل في عموم التحريم وهو مستحب أيضا فيكون من الجبابرة (و) يدعى ويأكل (أو) هو شبه الكلب وذاتة كريمة (و) ابن عرس) بالكسر قاله في الحاشية (و) سترولو) كل (يراد بطلب) على الأصح (و) يحرم (سجابه وسور) وقتله (و) يحرم من الطير ما يصيد بمخلصة كقالب ويزوسقرو وبلشق وشاهين وحداة على وزن عتبة (و) يومه (وهذا قول أكثر أهل العلم منه) ثم الشافعي رضي الله تعالى عنه وأصحابه لم يروا في ذلك ما يوجب التحريم من الطير شيء واحتجوا بعموم الآيات المبيحة وقرروا في إفراد ما بن عباس رضي الله تعالى عنه ما لم يمتك الله تعالى عنه فهو جماعته ولما لوى ابن عباس قاله النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير فدخل في هذا كل ما له مخلب يسد به (و) يحرم أيضا (مأيا) على الجيف) من الطير (كسور وشم وطق) ويسمى القفق بوزن جعفر طائر عجم الجامة طويل الذنب فيه بياض وسود وهو نزع من الثريان تشابه به العرب في الحاشية ويحرم أيضا القلق طائر نفع الأوز طويل الذنب على كماله (وغرب) بين (وخفاش) أي يطراط قال أحمد رضي الله تعالى عنه ومن رأى على الخفاش (و) غراب) غراب العزلة (و) زنبور ونحل وبق (و) فراش وطبايع وقتل ويراغيت (وهذا هو خطاب) طائر أسود معروف (وقنفذونين) وهو عظيم القنافة قد نال السخنة على ظهره شوكا طويل القرواف (وحية) وقلمها على حلال اذا ذكيت (وحشرات) يعني وباقي الحشرات كالحمدان والجملان وبنات رومان والخنافس والأوزاغ والحرباء والغول والحراذين ويحرم كل ما أمر الشرع بقتله كالبراديين أو نهي عن قتله كالنحل والنمل ويحرم ما تروى بين ما كوله بغيره كبقول مصعبه الغريب ولا ذكر في الشرع يراد أن أقرب الأشياء مشابهاه بالحجاز فان لم يشبه شيئا بالحجاز فهو مباح ولو أشبه بها حراما محرما مثل التحريم (ويؤكل ما تروى من ما كوله طاهر كذباب البقال وفود الطير) (ودود) (الحين) بما (لما تروى منه) (لا تقرأوا) وقال ابن عقيل يجعل عوته قال أحمد في البقال المدودة ويحتمل أن يحبسها إلى أن لم يشغره فأرجو وقال عن قتيش التمر المدود لا بأس به اذا علمه وكراهة جعل التمر والنوى في شيء واحد (فائدة) ما أحسد أبو لهو لما كولين من الحيوانات مقصور بفكاهة لا كايه فان كانت الام مقصورة به لم تحل هي ولا شيء من أولادها فانما هو ان كان الا بمقصور بالتحريم على القاصي شيء من أولاده

فقط ويباح ما عدا ذلك الذي ذكرناه من عموم النصوص الشرعية على الإباحة والذبح عدا (كهيبة) (الانعام) وهي الأبل والبقرة والغنم لقوله تعالى وأحل لكم جميع الأنعام (والطير) كلها ما رواه براء بن عازب رضي الله عنه (و) باقي الوحوش كخمس) وان عرف بأهل الميتة كجملته قاله في الروضة (وزاد) وهي دابة تشبه الجباران من قطع أطول من عتقه وجسمها الخفيف من جسمه فوجدناها أطول من رجلها مثل أحد عندها مثل رجل قاله نعم وهي مباحة لعموم النصوص المبيحة ولا تمسكها أشبهت الأبل (وارب) قال في المفتي كلها سعد بن أبي وقاص وروى فيها أبو سعيد وطلح ابن المنيب والشوامك والشافعي وأبو عمرو وابن المنذر ولا يلزم قائل بتحريمها الأشياء وروى عن عمرو بن العاص (و) بكون البلاء لانه

(ولا) قبل شهادة (من يهرق تعالى نفسه) شهادة البذل كما به وعكسه والوارث يهرق مورثه قبل أن يماته فلا قبل وتقبل له بدنه في مرضه (أو بدنه منها) أي من نفسه بشهادته (ضرا) شهادة العاقلة يهرق شهود الطما والنمر ما يهرق شهود الدين صلى النفس واليد يهرق

طبيب يعلف الثبات والبقول فكان ما حاك لا ريب (و يربوع) نص عليه أحد وعنه قال عمرو وعطاء
والشافعي وابو ثور وابن المنذر ورواه أبو حنيفة لأنه شبه القمار (وقد روي عن) علي اختلاف (قواعدها من
الابل والتبيل والوعول والمها (وجره) أي جر الوحش (وضب) يروى له عن عمر بن الخطاب وابن عباس
وابن سيدة الخدرى رضي الله تعالى عنهم قال أبو سعيد كتمت سر أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لأن يهدى
لأحدنا ضب أحب إليه من دجاجة قاله في الحاشية وهو دابة تشبه الحرفون من عجيب خلقته إن ذكر له
ذكر إن والاشي فاحفر جان ثقب منهما (وطيأ) يصيح (قواعدها لأنها كلها تهدى في الأحرار والحرم (وباقى
الطير كعمام ودجاج) بفتح الدال وكسر هالفة الواو أحدت دجاجة لذكر والاشي (ويضا) تشديد الباء الواو حدة
وهي البقرة وشعرود (وزاغ) طائر صغير أعبر (وغراب يزوع) وهو أسود كبير أكل الزرع ويظير مع الزرع لأن
حرامها الزرع والحبوب أشبه الحجل وكالهام بأواضع من القراخنة القملوى الجرازل والرقطي
والهبابي وتقدم (ويصل كل ما في البحر) القوله تعالى أكل لكم سيدنا نبحر وطعامنا أنكم وتلسبارة (عبر
مضدع) لأنها استغنيته كقوله في مجموع قوله تعالى ويحرم عليهم الجبائث (و) غير (جبة) لأنها من
الجبائث (د) غير (عجاج) نص عليه لأنه يقدس بتاجه وقال ابن حاتم والقاضي وغيره الكرسيج وهو سمكة
وتسمى القرش طائر طوم كالنصارو لا شهور أعماح كخزير الماء أو ناسه وكلمة (وتحرم الجلالة التي
أكثر عليها) أي غدا (ثم لا تجلسه) (و) يحرم (لبنها ويضها) على الأصح لما روى ابن عمر رضي الله تعالى
عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة والجبائث قال القاضي هي التي تأتي للعدوة
فإن كان أكثر عليها الجلوس حرم لها ولبنها وإن كان أكثر صفها الظاهر لم يحرم قال النووي وتجنبد الجلالة
يكون أكثر عليها التجاسة لم ينسخه عن أحد ولا هو ظاهر كلامه لكن يمكن تحديده بما يكون كثيرا
في ما كوله يصفى عن البسر (حتى يخبس ثلاثا) أي ثلاث ليل باليا ما من نص عليه لأن ابن عمر كان إذا أراد
أكلها يخبسها ثلاثا (وتطعم الطاهر) وتنتع من الجباسة طير كانت أومهمة ومسته خروف أضع من كلبه
ثم شرب لبن الطاهر أو أكل شيئا طاهر إلا أنه أيام ويكرهه كروية الجلالة (ويكره أكل تراب يومئ) قال
في الأضاف جزم به في الراعيين والطاوي وغيرهم (وطين) أنصره فصول قبل ضمهم أن أكله عيب في المبيع
فلهما من عقيل لأنه لا يطلبه إلا من به مرض (و) يكره أيضا أكل (ذن قلب) وغدة (وبصل وتروم ونحوهما)
كالكراث (ما لم ينضج طبخ) ويكره أكل كل ذي راحة كرهية ولو لم يدخل المسجد كان أكل كرهه
دخوله حتى يذهب بريحه ويكره أكل حديد سمير أو خال ويثني أن يغسل ويكره مداومة أكل اللحم
وأكل لحم متن قاله في الأضاف وخالفه فيهما في المتن

(فصل ومن اضطر) بأن خاف الخلق أن يأكل (جزءه) أن يأكل من الحرم ما يفسد مرقه قبله قال في الأضاف
ومن اضطر إلى حرم مما ذكرنا ضرر أو سفر أو سوسم ونحوه بيان يخاف الخلق ما من جوع أو حاف أن
ترك الأكل عاجز عن المشي وانقطع عن الرقعة قبله أو عاجز عن الركوب قبله ولا يتصدق ذلك بمن
مخصوص وجب عليه أن يأكل منه ما يفسد مرقه ويأمن معه الموت وليس له الشبع وقيد في المتن السفر
بالمباح فإن كل من حرم ولو يتبخل (ومن لم يجد) من المضطرين (الأنعام) أباح لهم كحرى وزان محسن
فله قله وأكله) لأنه لا مرقه فهو بمنزلة لباع وكذا الذين وجد ميتا فهو بمنزلة أكله لأن أكله جده كله
بعدموته لا أكل معصوم ميت (ومن اضطر إلى نفع حال الغير مع قاضيته) ما دفعه في كتابه وفي ما يندثر
به والمقدحة ونحوها أو استقامت أو أكلوا للحبل ونحو ذلك (وجب على ربه بذلك) أي لمن اضطر إليه (جنا)
أي من غير عوض عن انتفاع المضطر في الأصح (ومن مر بثمره بستان) على شجرة أو ساقه فجبته (الاحاط

من شهد على مكاتبه
يدين ونحوه (ولا)
تقبل شهادة (عدو
على عدوه كمن شهد
على من قذفه أو قطع
الطريق عليه) والخرج
على الجوارح ونحوه
(ومن مره ساءه شخص
أو غمه فرسه فهو
عدوه) والعداوة في
الدين غير ماضية
تقبل شهادة مسلم
على كافر وسقى على
مبتدع وتقبل شهادة
العدو لعدوه وعليه في

عليه ولا يخطر أي لحاق ولا غير ما فرولا منطر (فه) أن يأكل منه بجانا ولو فيه حاجة ولو عن غصوة
 (من غير أن يصعد على شجرة أو يبريه بجهر أن يأكل) لأن كلامه الضرب بالرمي بضد النعمة
 (ولا يحصل) شيئا من الثمر ولا يأكل من ثمره يعني مجموع الانصرودة (وكذا) أي كسبر الشجر (بالأكل
 والحصول) الآخر من وكذا زرع قائم وشرب لبن مشية على الأصح اما الزرع فلا ان العادة جارية بأكل القرية
 اشبه الثمر وأما شرب لبن المشية فلما روي الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى
 أحدكم على مشية فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه وان لم يجبه أحد فليعتلب وشرب ولا يحصل رواء
 الترمذي (وتيه) ما لم يجز العادة بأكله وطبا لا يجوز الاكل منه لعدم الاذن فيه ثم لو طاعة كالتصريح
 (وتجب ضيافة المسلم) المسافر المجتاز (على المسلم) اذا قتل به (في القرى دون) الضيافة (في الأمصار)
 لأنه يكون فيها السوق والمساكن يحتاج مع ذلك إلى الضيافة بخلاف القرى فإنه بعد فيها البيع والشراء
 فوجب ضيافة المجتاز اذا قتل بها (والمأوى) بما لا يلبس الضيف هو من الضيافة وهي قدر كفايته مع
 آدم وفي الواضح لقرعة بن لاشعير قال في القروى وجوبه كعدمه فإن أي تخفيف عليه عند الحاكم
 فإن تعذر جزؤه الاخذ من ماله يتقدم ما وجبه ولا يجب للمضي اذا اجتاز للمسلم (وتستحب) ضيافته (فلا تأت)
 أي ثلاث ليال بأياهم من المراد يومان مع اليوم الاول فما زاد على الثلاث فهو ردة ولا يجب عليه ان يلقى
 يشه الا أن لا يمسجد الدنيا وهو مما يستحب ولا يضاف خيرا

(باب الفقة)

قال الزبيدي أصل الفقة تعلم الشيء فتمت الفقة في السن وهو تمام السن وسمى الفقة لأنه إتمام الزموق
 (وهي) أي الفقة شرا (ذبح) الحيوان (أو نحر الحيوان المقدوس عليه) المباح كله الذي يعيش في البر
 لاجراد ونحوه (وشروطها) أي الفقة كذا النحر (أربعة) أحدها كون الفاعل (الفقة لوان النحر) عاقلا
 ليصنع منه قصدا كقوله فلا يصح ما ذكره بجنون أو سكران (عجز) فلا يصح ما ذكره لطفل لم يميز (فقدسا)
 الفقة) فلا تأكل حيوان ما أكل بعذر ويد انسان لم تصدق به فأنقطع بالحق كما سقط مومرته لم يصل
 لعدم قصد التذكية (في فعل ذبح الأتي) ولو حائضا (والقن والجنب) على الأصح (والكناهي) ولو حريسا
 قال في شرح المقنع أجمع أهل العلم على إباحة ذبائح أهل الكتاب لقوله تعالى وطعم الذين أتوا الكتاب
 حل لكم حتى ذبائحهم قال البخاري قال ابن عباس طعمهم ذبائحهم وكذلك قال مجاهد وقد روى
 عنه ابن مسعود هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا فرق بين العدو والفاسق من المسلمين
 وأهل الكتاب انتهى (لا) فعل ذبح (المرتد) وان كانت ردة إلى دين أهل الكتاب (و) (لا ذبيحة) (المجوس)
 والوثني والدرزي والصابري (والتيما) يروى من طعمهم غير اللحم والنحو الكوارح وهو ما شرط
 (الثاني) من شروط صحة الفقة (الآلة) (وهو) أن ذبح بعذر يقطع بأن ذبح اللحم بعذر اذا ضر هذا
 (فيصل الذبيحة بكل علة) (حق) (من حبر وقصب وشب وظم غير السن والظفر) نص على ذلك متصلين
 أو منفصلين لقول النبي صلى الله عليه وسلم ما أنهر الله فكل ليس السن والظفر متفق عليه من حديث رافع
 ابن خديج قال قلت يا رسول الله أتلقى العدو وعدا وليس معاني أي سكاكين قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ما أنهر الله من ذكرا من الله عليه فكلوا ما لم يكن من أنظر أو ساعدتكم عن ذلك أما السن فظم وأما
 الظفر فمدي الحبشة ومن كتب بن مالك عن أبيه أنه كانت لهم فتمت نزع سلع فأبصر تجارة لناشاة

عقد لكاح ولا شهادة
 من عرف بصيبة
 وأقراط في حبة
 كعصب قبة على
 قبة وان لم تبلغ ربة
 الدواة

(فصل)

في عدد الشهود
 (ولا يقبل في الزنا)
 (والقواط والافراد
 به الا أربعة)
 زجال يشهدون
 به أو أنه آفره
 أرضا أقوله تعالى

من فتنها موافق كسرت حجرا فذبحتها به فقال لهم لا تأكلوا حتى يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
أو يرسل اليه من يأمره أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك أو أرسل اليه فأمره بأكلها رواه أحمد
والبخاري وقال عبد الله بن جبير أنها أمة وإنها ذبحت خالف في شرح المصنف وفي هذا الحديث وفيه تأسيب
بالجداها بالبحر قبيحة المرأة الثانية بالبحر قبيحة الأمة والثالثة بالبحر قبيحة الحائض لأن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يستعمل الرابعة أباحة الذبح بالحجر الخامسة بالبحر قبيحة الموت السادسة حل
ما يذبحه غير مالك بخبرائه السابعة بالبحر قبيحة نيزم مالك بخبرائه عند الحرف عليه الشرط (الثالث)
لصحة الذكاة (قطع الحلقوم) وهو مجرى النفس (والرئى) بالسند وهو مجرى الطعام والشراب وهو تحت
الحلقوم ولا يشترط قطع الرئى وجوز وما عرفت من عيطان بالحلقوم والأولى قطعها وترويض الخلفاء (ويبقى
قطع البعض منهما) أي من الحلقوم والرئى (فقط) قطع رأسه حل سواء أتأتى لا تقلى عمل الذبح وفيه
حياة مستقرة أو لا على الصحيح وما دعي من قتاد ولو عدا أن أتأتى لا تقلى عمل الذبح وفيه حياة
مستقرة حل بقتل الأقطار (ويصل ذبيح ما سبب الموت) من الحيوان لما أكل (من مستغفلة) وهي
التي تخفى في حلقها (ومرضة) وهي ما لا يفسح (وهي ما لا يفسح) (وليس يدب) (أو ترك
(أو فنع) فأباحت من ذلك لم تصل إلى حد لا يفسح معه (أو أقتله) أي أقتله إن كان حيوا (من مملكة
أن ذكابه وفيه حياة مستقرة) يمكن زيادته على حركة مذبذب سواء انتهت المستغفلة ونحوها إلى حال لم يلها
لا يفسح معه أو لا حلت (تحرر بلذبه أو رجه أو طرف عينه) أو مصغ ذنبه بأن كوكب ضرب به الأرض
(وما قطع حلقومه أو أبيضت حسوته) ونحوه مما لا يبقى الجسمية معه (فوجود حياته كعدمها) على الأسح
(لكن لو قطع الذناح الحلقوم ثم رجع يده قبل قطع الرئى لم يضر أن عاد قسم الذكاة على التور) خالف في الاتباع
والمنتهى ولا يضر رفع يدها من أتم الذكاة على القود انتهى (وما عجز عن ذبحه كواضع في بر أو منوش) كان
يفر الجبر أو يتردى من علوة لا يضر المذكي حل ذبحه فذكاته (بحر حرق أي يحل كل) أي أي موضع
أمكنه حرقه فيه من ذبحه فذكاته (أو أكرهه) أي أكرهه ما روى ذلك من حل وبن مسعود وابن عمرو بن جابر
وأشبهه رضي الله تعالى عنهم وبه قال أبو حنيفة وإكراهي وقال مالك لا يضر أن أكله إلا أن يذكي الشرط
(الرابع) لصحة الذكاة (قول بسم الله لا يضر في غيرها) أي لا يقرم تيسيح ولا هو مقامها (عند حركة يده
أي بدالذناح (بالذبح) وذ كرجاعة منهم الموفق والخارج تكون التسمية عند ذبح أو فريسته فصل
بالكلام أولا لا تسمية على الهلابة (وتجزى) التسمية (بخبر الحريفة ولو أحسنها) أي أحسن الحرية لأن
المقصود كرام الله تعالى وقد حصل بخلاف التكبير في الصلوات والسلام فلن المقصود قتلها فلان كل من أكره
أو ما يراه (وبين التكبير) سم التسمية يقول بسم الله أو الله أو لا تسمية صلوات السلام على الذبيحة
له ولم يروده ولأنها لا تناسب المقام كزائدة الرحمن الرحيم (وتسقط التسمية سهوا أو جهلا) على الاتباع
فلن ترك التسمية عمدا أو جهلا لم تيج وسهوا أو اتباع وبشرط قصد التسمية على ما يذبحه فلو سمي على شاة
وذبح غيرها بترك التسمية لم تيج انتهى أما إذا أجمع شاة فبجهل أو سمي ثم ألقى الكبد أو أخفكت أخرى
أورد السلام أو كرم أنا أو استقنى منه ثم ذبح حل (في ذبيحة) ضمن أجبر ترك التسمية عمدا أو جهلا لا
أقته على ذبحها (ومن ذ ك عند الذبح مع اسم الله تعالى اسم غيره لم يصل) الذبيحة روى ذلك من على رضى
الله تعالى عنه وعن بقية الصحابة

(فصل وتفصل ذكاة الجنين) لما كول أن خرج ميتا وتحرر كتحرك مذبذب أو أشعر أو لا (بذكاة أمة)
وبسبب ذبحه وإن كان ميتا لا يخرج الدم الذي في جوفه (وإن خرج) الجنين للمباح (حياة مستقرة)

لولا جوارحه بأربعة
شهداء إلا أنه (ويبقى)
في الشهادة (على من
أمر بهيمة ورجلان)
لأن موجب التزوير
ومن عرف بغير وادى
انحصر رأيا ختم زكاة
لوقيل الأثلاثة رجال
(وقيل في بقية الحدود)
كأن يصدق والشرب
والسرقة وقطع الطريق
(و) في (القصاص)
رجلان ولا يخل فيه
شهادتان إلا أنه يسلط
بالشبهة (وما ليس

بيع الابنية) أو غيره لأنه نفس أخرى وهو مستقل بحياته ولو وجأ بأن أم جنين بعدد مسيها فإصاب
 به ذبح الجنين المباح فهو مذكي والام ميتة فإن كانت نادرة حلالاً (وبكره الذبح) لا تعلق لقوله صلى الله عليه
 وسلم: إن الله كتب الأحرار على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليعد أحدكم
 شفرته أي سكينه وليرحم ذبيحته رواه أحمد ولان الحيوان يحصل له تذيب بذبحه لا تعلق فكرهت ذلك
 (و) كره (سلخ الحيوان وكسر عظمه) أو كسر عضو منه وتسميته (قبل زهوق نفيه) فإن فعل أساء
 وأكلت وكره قهغ لم يباع (ومن توجهه) أي المذكي بل يجعل وجهه (القبلة) ويصور لتغير حاله ولو تيممه
 على الأصح ومن كونه (على جنبه الأيسر) ومن رفق به وحل على الألقية بقوة (والأصراع في الذبح) أي
 في الشط (ومناقب فخرق) عقب ذبحه (أو تردي من علو) أي من محل عال يقتل التردى من مثله (أو وطن
 عليه شيء فنته) مثله (يصل) على الأصح لأن ذلك سبب جرح على زهوق الروح فيحصل الزهوق من سبب
 مسيح وسبب محرم قطب التحريم

(كتاب الصيد)

وهو أن ير يد القتل اقتناص حيوان حلال متوحش طباغير مقدور عليه والمراد بقتل الصيد هنا المصيد
 وهو حيوان مقتنص حلال متوحش طباغير مقدور عليه (بياح الصيد لقاصده) أي الأصح واستجبه ابن
 أبي موسى (وبكره) حال كونه (الهاوا) لأنه حبش وان كان في الصيد ظلم لقائس بالصدوان على زرعهم
 وأما لهم فهو حرام (وهو) أي الحيوان المصيد (أفضل ما كول) لأنه في البصرة ولعل ذلك لأنه من أكساب
 المباح الذي لا شبهة فيه والزراعة أفضل مكتسب وأفضل التجارة في زرع وطور زرع وغرس وما شبة
 وأبغضها في رقيق وصرفه وأفضل الصناعة خياطة ونصن من كل ما صنع فيه فهو حسن قال المروزي حتى أبو
 عبد الله على لزوم الصنعة وادنى الصناعة حياكة ومجاطمة وقمامة وزالة التوبخاغة واشدها كراهة صيغ
 وسياغة وحداثة وجزارة (فمن أدرك صيدا مجروحاً متحر كفقوس كقود حرقاً قد بوج واسع الوقت لئذ كينه لم يسح
 إلا بها) أي بذ كينه لأنه مقدور عليه أشبه سائر ما قدر على ذكاته ولان ما كان كذلك فهو في حكم الحي حتى
 ولو غشي موته ولم يجد ما يد كينه به (وان لم يسح) الوقت لئذ كينه (بل ملك في الحلال حل بأرضه شريط
 أحدها كون الصائد أهلاً لذلك) أي قتل ذبيحته ولو أحمى ومراهمه يلتزم كون الصائد أهلاً لذلك إذا
 كان الصيد لأجل الألبان كالباعيد ما لا يقتدر على ذلك كالمسلح إذا صاده من لا يباح ذبيحته فانه يباح لانه
 لا ذكاته أشبه ما لو وجد ميتاً (حال إرسال الألقية) فإن رماه هو أهل ثم ارتد بحدسه أوبت بحدسه
 وقبل الإصا به حل اعتبار أصل الرمي وعكسه بأن رماه مرتد أو مجرم ثم أسلم قبل الإصا به كرهل (ومن
 رمى) وهو مسلم (صيداً فنته ثم رماه ثانياً) أو رماه آخر (قتله) أو رماه بعد إصا به الأول (الرحل) لأنه صار
 مقدوراً عليه باتباعه لم يسح الابنية وأبغضه قيمته مجروحاً على الرمي الثاني لأنه أنفقه عليه حتى ولو أدرك
 الأول ذكاته فمرد كمالاً ان صيب الرمي الأول مقتله أو صيب الثاني مذبحه فيجوز فعله وعلى الثاني إرش فخرق
 جلده لانه لم يتلق سوى ذلك الشرط (الثاني) حل ما وجد من الصيد ميتاً (الألقية) وهي نوطان (أحدهما
 ماله حديد جرح) به فيشترط فيه ما يشترط لا ذكاته (كسيف وسكين وسهم) النوع (الثاني)
 من آلة الصيد (جرحه مطعنه) سواء كان الجرح مما يصيد به عليه من الطير أو نسا به من السباع
 والكلاب لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونن مما علمكم الله (ككلب غير
 أسود) أما الكلب الأسود البهيم وهو الذي لا يأنس فيه فيحرم صيده واقتناؤه ويباح قتله

بغيره ولا مال ولا
 يقصده المال ويطلق
 عليه الرجال غالباً
 كتحاط وطلاق ورجعة
 وخلع ونسب وولاء
 وإصا به في غير مال
 لا يقبل فيه إلا
 رجلان دون النساء
 (ويقبل في المال وما
 يقصد به المال) كالبيع
 والأجل والتجارة فيه
 أي في البيع (وتحرم)
 كالتقاضي والرهن
 والنسب والأجارة
 والشركة والشفعة

ويجب قتل كل كلب عقور وقلي التنبه بحرم تركه قولوا واحدا الا ان صرفت كلبه من قرب من ولدها
 أو خرفت به فلا تقتل بل تقتل (وهذا هو وصقرو عقاب وشاهين قطيم الكلب والتهديد يكون
 بثلاثة أمور بل يستعمل اذا أرسل ويترجأ فاذبح) قال في المفتي لا في وقت رؤية العبد قال في الوصية
 لا في حال مشاهدته للصيد (واذا أمسك) صيدا (لمأكل) منه لقوله صلى الله عليه وسلم فلان أكل فلا
 تأكل فاني أخاف ان يكون انما أمسك في نفسه متفق عليه ولان العادة في المظن ترك الأكل وان يقتل
 صاحبه ليطعمه فكان شرطه لا لا ترجع اذا رجلا تركه فلا تأكل بعد لخرج عن كونه معلوما لم يحرم
 ما تقدم من صيده ولم يضر ما أكل منه ولم يحرم ما شرب منه ويجب غسل ما أصابه فم كلب (وتعليم الخير)
 الذي يصيد بعقله كبا وصقرو عقاب يكون (بالمهرين بأن يستعمل اذا أرسل ويرجع اذا ذبح) لا يترك
 الا في قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما اذا أكل الكلب فلا تأكل وان أكل السقر فكل رواه الحلال
 ولان تعليمه بالآل ولا يتخذ نجا به بدونه فله قدح في تعليمه بصلاب ما يصيد نجا به (ويشترط) لحن
 ما يصيده ذوالالب أو ذوالخالب (ان يجرح الصيد) اذا قتله (فوقته) أي قتل بالجرح الصمد (يصلم
 أو خنق لم يرح) لانه قتله بغير جرح أنسه ما وقته بغير أو يندق أو ضرب بشاة بصاحق مات وقيل هذا
 وقيد الشرط (الثالث) لحن ما وجد من الصيد ميتا (قصد القتل) وهو روى السهم فاصد الصيد أو
 نصب ما نصبه من منجل أو سكين فاصد الصيد لان قتل الصيد أمر يستحب له الدين فاعتبره القصد
 الظاهر من الحديث (وهو ان يرسل الألة قصد الصيد) لان ارسال الجراح جلي بغيره فخرج ولهذا
 اعتبرت القسيه معه (فلا يسمى وأرسلها) أي الألة (لا لتصد الصمد) فقتل سيد الرطل (أو) أرسلها
 (لتصدده ولم ير) أو أرسل الجراح بنفسه فقتل سيد الرطل (ولو زجر الجراح وجعل يزد الجراح في طلب
 الصيد يزجره ويسمى بغيره فقتل سيد فانه يصل على الاصح الشرط (الرابع) لحن ما وجد من
 الصيد ميتا (قول بسم الله عند ارسال الجراح أو) عند (رى سلاحه) ولو بغيره رية ممن يصنعها ولا
 ضرر تقدم القسيه بالزمن اليسير كما يبدو كذا تأخر اذا كثرت في الجراح اذا جرحه فزجر (ولا تنطق هنا)
 أي في الصيد (سوها) على الاصح لان في الصيد صواخسه ولان الذبح يكثر فيكثر الدهوقه ويحرق
 بين الذبح والسيد بان الذبح يقع في محله فجاز ان يسامح فيه بخلاف الصيد (ومارى من سيد فوقع في ماء
 أو تردى من علو أو وطئ عليه شيء وكل) شيء (من ذلك) أي من الوقوع في الماء أو التردي من علو أو وطئ
 عليه (فقتل منه لم يهل) ولو وقع اصحاب جرح وان وقع في علو ورأسه خارج الماء فيأكل أو كان من طير الماء
 أو كان التردي لا يقتل منه ذلك الحيوان (ومته) أي مثل ما ذكر في عدم الحلق (ولو لم يجد صدقيه سم) اذا
 احتل ان السم أكل على قتله صرح به في الاقتناع والتمهي وذلك لانهما جميع مسيح وهو محرم فغلب الحرم
 كهم مسلم ويجوز من (وان رماه) أي رمى انسان صيدا (بالهوا) أو على شجرة أو على (حائط فقط ميتا
 حل) لان الموت انما كان بأصابة الجراح له فلا يعتبر ما حصل بعد ذلك لان وقوعه الى الارض لا بد منه ولو
 حرم به لادى الى ان لا يهل طيرا أبدا

(كتاب الإيمان)

واحد هاجين وهو القسم فتح السين للمهمة فاليمين تأكيدهم كذا كرم عليهم على وجه مخصوص وهي
 وجوبها كشرط وجزء الحلف على مستقبل ارادة تحقيق خفيه ممكن قول بقصد ما حلف على
 الممكن أو تركه والحلف على أمر ما من إيجاب وهو الصادق أو غير من وهو الكاذب الأول وهو مالا يعرفه
 ولا يأمروا بكفارة (لا تعضل اليمين بالله تعالى) فهو الله والله بقاؤه الله (أو لم من أسأله أو صفة من صفاته

وضمان المال واكلافه
 والعق والكتابة
 والتدبير والوصية للمال
 والجنابة اذا لم توجب
 فردا ودعوى أسير
 تقدم اسلامه لمنع رقه
 (رجلان أو رجل
 واحراأتان) لقوله تعالى
 فان لم يكونا رجلين فرجل
 واحراأتان وسباق
 الآية يدل على
 اختصاص ذلك بالاموال
 (أو رجلين وعين المدعي)
 لقول ابن عباس ان
 رسول الله صلى الله عليه

مدخلها باعلاها دار فلان يسقى انه لا يجب عليه كفارة (فان كان) الخائف (ميت وقتا) انقله (حين) ذلك الوقت فذلك القتل لان النية تصرف ظاهر القتل الى غير ظاهره فلان تصرفه الى وقت آخر طريق الاولى (والا) ان يعرج لم يمين الفعل وقتا (لم يحنث حتى) يرأس من فعله) الذي حلف عليه (ينقل الحلف عليه او موت الخائف) او فخرهما بما يحصل اليأس من البرية (ومن حلف بقله) الخالي (لا يصل كذا) ان شاء الله تعالى (او) حلف بالله تعالى (ليفعلن كذا ان شاء الله تعالى) (او) قال والله لا تفعلن كذا ان (اراد الله تعالى) (او الا ان شاء الله تعالى) (او اصل) الاستثناء (لفظا او حكما) كاتصاعه بنفس او رسال او علس او عى او تائب لان الاستثناء من تمام الكلام باعتبار اتصاله كالشرط وجوابه (لم يحنث قل) الحلف عليه (او ترك) فعله بشرط ان يقصد الاستثناء قبل تمام المستثنى منه (فلو حلف بخير فاستدغم الاستثناء عرض له الاستثناء بعد فراغه من البين لم ينقضه ذلك لعدم فصله اولاولا واداء الجزم ومنه فسبق لانه الى الاستثناء من غير قصد او كانت حادثة جارية بخبره على لسانه من غير قصد لم يصح ويحنث او شلفى الاستثناء فلا مل عدمه

الولادة (ونحوه) كالزنى والقرن والفعل وكذا جراحة وغيره فان حام وعرض ونحوهما مما لا يضره الرجال (يقبل فيه شهادة امرأته) (لحديث حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة القابلة وحدها كره الفقهاء في كتبهم وروى ابو الخطاب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحضرني

(فصل بعد من قال طاعى) وهذا الطاعى (على حرام) أو كلبه أو ائمه ونحوه (أو) علق التحريم بشرط مثل (ان) اكلت كذا اصرام أو ان فطنت كذا اصرام لم يصرم) لان الله تعالى ساءمنا بقوله جل وعلا يا ايها النبي لم يصرم ما اكل الفلأكل الى قوله قد فرض الفلأكل كتحفة ايمانكم واليمين على النبي لا يصرمه (وعليه ان فعل كفارة بين نص عليه قوله تعالى قد فرض الفلأكل كتحفة ايمانكم حتى الكفيرة ومن ابن عباس وابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل نحر بها لخلل بيننا (ومن قال هو يهودى أو نصرانى) أو مجوسى (أو) هو (بعد الصليب) أو غير الله (أو) بعد (الشرق ان فعل كذا) أو لا يراه الله موشع كذا أو هو يستعمل الزنا أو نحر أو ترك الصلاة أو الصوم أو الزكاة أو الحج أو البهارة (أو) هو يرى من الاسلام) أو القرآن (أو) من النبي صلى الله عليه وسلم (أو) قال (هو كفارة تعالى ان لم يفعل كذا فقد ارتكب عموما وعليه كفارة بين ان فعل ما شاء أو ترك لما أتيته) حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يقول هو يهودى أو نصرانى أو مجوسى أو يرى من الاسلام في البين يحلف بها فيحنث في هذه الاشياء فقال عليه كفارة بين رواه أبو بكر واختار المروق والناظم ان لا كفارة عليه (عليه) ان قال حلفت بالله تعالى أو أنا صلى الله تعالى في كل ما أمرى أو معصيت المصحف أو أو أنه الله النار أو هو زان أو هو شارب غير أو قطع الله يديه ورجليه ليفعلن كذا وان فعل كذا فبذره سرا أو مال يذ بدسقة ونحو ذلك فلفظ (ومن أخبر عن نفسه بأنه حلف بالله) سبحانه وتعالى (ولو يكن حلف فكذا لا كفارة فيها) على الاسع الذى مشى عليه في المنتهى والافتاع وان قال على نذرا أو بين ان فطنت كذا أو على عهد الله وميثاقه فطنت كذا أو فطنت كفر كفارة بين وكذا على نذرا أو بين قط

(فصل بعد وكفارة البين على التخيير) أى بين الاطعام والكسوة والعنق قسطوا لانهم تجمع تخيير أو تر تيا والاصل في ذلك قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عاهدتم الايمان فكفارة اطعام عشرة مساكين من أو سطما طعمون أو عليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم فيغير من زنته البين بين ثلاثة اشياء اطعام عشرة مساكين مسلمين حر او من جنس واحد كسروا من اجناس طاعام خمسة بر او خمسة تمر أو أو البعض شعير أو البعض زينا (أو كسوتهم) برى الرجل ثوبين يخرجه سلاته المسكوت عليه والعرأندع وعار يخرجهما سلاتها فبهما (أو) تحرير رقبة مؤمنة) ويجوز ان يكسوه من أى صنف شاء سوا كان من اقلن أو الكنان أو الصوف أو الشر أو البو أو البز أو الخز

أو يكسو النساء من الحرير لأن الله تعالى أمر بكسوتهن ولم يحسن جسا فليحسن كساهن منه خرج به
عن الهدة لوجود الكسوة المأمور بها ولو عتقها لم تذهب فوته لأن أطمع المسكين بعض الطعام وكساهم
بعض الكسوة أو اعتق نصف عبده وأطعم خسه أو كساهم أو أطعم وصام وكسا البعض لهجرة كيفية
الكفارات (فإن لم يجد) بأن عجز عن العتق والأطعام الكسوة كعجز عن فطرة (صام ثلاثة أيام) لقوله
تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام (متابعة وجوبا) لأن في فرائضه أو بواب من معدود فصيام ثلاثة أيام متتابعة
والظاهر أنها مسماة من التي صلى الله عليه وسلم فيكون خيرا ولا تصوم في كفارة لا ينقل إليه الأبد
العجز عن الثلاثة فوجبه التتابع كصيام الظاهر ومحل وجوب التتابع (إن لم يكن) له (عذر)
في ترك التتابع من مرض أو غيره (ولا يصح أن يكفر الزكاة في غير الصوم) لأن ذلك فرض المصير من الأحوار
وهو أحسن حال من الصدول ليس لسيده منعه منه ولا من صوم نذر (وعكسه الكافر) يعني أن الكافر
إذا وجبت عليه كفارة يكفر بخير الصوم لأن الصوم عبادة وهي لا تصح من الكافر (وأخراج الكفار قبل
الحنث وعده سواء) في القضية حتى ولو كان التكفير بالصوم لانه كفر بحدود السبب خارجا كما لو كفر
بكفارة القتل بعد الحرج وقيل الزم عرق السبب هو البين بدليل قوله ذلك كفارة أيما نكح إذا طعن وقوله
قد فرض الله لكم تحلة أيما نكح ولا تجزئ الكفارة قبل الحلق أجماعا تقدم الزكاة قبل ملك النصاب
(ومن حنث ولو في ألف عين بالله تعالى ولم يكفر فكفارة واحدة) ولو على أفعال مختلفة كفارة واحدة لا كانت
واقعة لأمر بتوابعه لا ليست

(بالبياح الأيمان)

ومنها إذا بدأ أهل النية (يرجع في الأيمان إلى نية الحالف) أن كان الحالف خيرا ظاهرا لم يكن قتلته يحصل
النية فيعلق عينه عاترا دون ما يقتضيه (فمن دعى فداء فحلف لا يتعدى لمحض) إذا تعدى فداء غيره
أن قصد له (اختصاص الحلف به ومن حلف على إنسان لا يشرب بهاء من طهر ونيسه أو السبب قطع
منه خشيا على غيره أو استعارة دابته وكل ما فيه منه لا باقل كعروء في ضوء نار (أو حلف لا يدخل
داره ولا أن قال نويت اليوم قبل) منه ذلك (حكما) أي في الحكم لأن ذلك لا يعلم إلا من جهته وقيل بهتبه (فلا
يحض بال دخول) أي دخوله الدار (في غيره) أي غير ذلك اليوم الذي نواه لأن قصده تعلق به فاختص الحنث
بال دخول فيه (و) من حلف على أمر أنه عن داره قال والله (لا علمت وأينك تلخفن داره فلا نوى
منها فاختلتا حنث ولو لم يرها) لما لفتها بتهتبه لم امتناعها ومن حلف لا يأكل بحر الحلاوة حنث بكل حل
بخطا فاعتقه لأنه أسود فيعتق وحده

(فصل في أن لم ينشأ) يعني أن لم يكن الحالف نية (رجع إلى سبب البين وما يجبها) فلا اعتكاف على
النية (فمن حلف ليضمين زيدا حقه غدا قضاء فيه) لمحض إذا قصد عدم تجاوزه أو اقتضاه السبب لأن
مقتضى البين تعجيل القضاء قبل خروج النكاح اقتضاه قبله قد قضاء قبل خروج النكاح ولم يمتنع
مبنى الأيمان على التيقونية هذا يومينه تعجيل القضاء قبل خروج النكاح فحلفت بيمينه هذا المعنى كما
صرح به كذا في شرحه وهو قوله غدا (أو لا يصح كذا الأمانة فبأه باقر) فلا يحض إلا أن يأخيه بأقل من
مائة ولا يصح بجماعة فبأه باقر أو قبل حنث (أو) حلف (لا يدخل بلد كذا الظلم) رآه (قها) أي في البلد
(قزال) الظلم (ودخلها أو) حلف (لا يكلم بذا الشر به) أي فكله (أي فكله بذا) (وقد تركه) أي شرب
الخمر (ويحضر في الجيع) أي يجوع ما ذكر في المساق

(فصل في أن عدم النية والسبب) أي سبب البين وما يجبها (رجع إلى التعيين) وهو الإشارة لأن

الرضاع شهادة امرأة
واحدة (والرجل فيه
كثيرة) وأولى لكافة
(ومن أتى برجل
وأمر آتين أو) أي شاهد
وعين أي حلقه فيما
يرجى القود يشبه
أي بما ذكر (قودولا
مالي) لأن قتل العبد
يرجى التماس والمال
يدل منه فذا لم يشبه
الاصل لم يجب بده
وان قلنا الواجب
أحد حمله يضمنه الا

التعيين بالغنى من دلالة الاسم على المسمى لانه يثنى الابهام بالكلية بخلاف الاسم ولهذا لو شهد عدلان على
 عين شخص وجب على الحاكم الحكم عليه بخلاف لو شهدا على مسمى باسمه ليحكم حتى يعلم انه المسمى
 بذلك فيقدم التعيين على الاسم والصفة والاضافة (فن حلف لا يدخل دار فلان هذه دخلها او قبها او
 دخلها (وهي قضاء) او مسجد او حرام او حلف لا يستعد هذا القصيص فلبسه وهو رداءه او لبسه وهو حمامة
 او وهو سر او بل (او) حلف (لا) كنت هذا الصبي فصار شيخا (كلمة) أولا كلمت امرأ فلان هذه او
 هذه هذا او صدقه هذا اقل الخلق ثم كلمهم (او) حلف (لا) كنت هذا الرجل فصار غرا) او سارديا
 او خلا او هذا الثوب فصار جينا ثم (كلمة) ولا تينه ولا سبب (خشي الجميع) لان عين الحلف عليه بقية
 كحلفه لا يستعد هذا الغزل فصار ثوبا

● (فصل) وان علم النية والسبب أي سبب اليمين وما وجهها (والتعريف جمع الى ما تارة الاسم) لانه
 لا دليل على ارادة المسمى ولا معارضة هنا فوجب ان يرجع اليه على ما سئلته عن العارضة (وهو)
 أي الاسم (ثلاثة شري) ففرق ففرق في الامين المطلقة على فعل من ذلك او على تركه (تصرف الى)
 الموضوع (الشري) لان ذلك هو المتبادر الى الفهم عند الاطلاق لان الشارع اذا قال صل نحن عليه فعل
 الصلاة المستتمة على الاعمال المعلومة الا ان يقرن ذلك بكلام يدل على ارادة الموضوع الفعوى فكذا عين
 الحالف (وشاؤنا للمصحح منه) أي من الموضوع الشري لانه ممنوع من القاسد بأصل الشرع فلا حاجة
 الى المنع من فعله باليمين (فن حلف لا يتكلم) حلف (لا يبيع او) حلف (لا يتزنى) والشركة شراء
 والتولية شراء السلم والصلح على مال شراء (فقد عقد قاسدا) من نكاح او بيع او شراء (او بحث)
 لان البيع اذا اطلق لا يتناول القاسد بدليل قوله سبحانه وتعالى وحل الله البيع وحرم الربوا وانما أحل
 الصحيح من البيع ويقاس عليه ملسواه من الغرر لان حلف لا يبيع فصح حلفا فسد في شرح
 المتشبه ومقتضى ما تقدم ان من حلف لا يبيع او لا يشتري فباع او اشتري شرط اختياره بحيث لا يبيع
 صحيح (لكن لو قيد الحالف يمينه بيمينه الصحة كحلفه لا يبيع الخمر) او لا يبيع الخمر (ثم باعه ختم
 بصورة ذلك) لعدم حمل يمينه على عقد صحيح والحلف على المسمى والمستقبل في جميع ذلك سواء لان
 ما لا يتناول به الاسم في المستقبل لا يتناول به المسمى

● (فصل) فان عدم الشري في الامين ميناها العرف والفرق هو ما اشتهر بما جاز حتى غلب عليه حقيقته
 كرابية فانما في العرف للمعزاة في الحقيقة للجلل الذي يستقى عليه (فن حلف لا يطأ امرأته) او امرته
 (ختم بجماعها) لان هذا هو المبنى الذي ينصرف اليه اللفظ في العرف وكذا اذا حلف على ترك وطء
 زوجته صار مولى (او) حلف (لا يطأ) دارا (او) حلف (لا يضع قدمه في دار فلان ختم بدخولها او كما
 او مشابها فيا او متعللا) لان ظاهر حلفه ارادة الامتناع من دخولها فهو كالقول لا يدخلها فادخلها
 على أي صفة كانت ختم لان المقصود من اليمين الامتناع (فتبينه) اذا حلف لا يدخل دارا دخل مقبرة
 لا يصح لانها لا تسمى دار في عرف الناس (او) حلف (لا يدخل بيتا) ختم بدخول المسجد لقوله تعالى في
 بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه وقوله تعالى ان أول بيت وضع للناس (و) دخول (الجملة) لقوله
 صلى الله عليه وسلم بني البيت الحرام واده أبو داود وغيره (و) دخول (بيت الشعر) والادام والجملة لان
 اسم البيت يقع عليه حقيقة عرفا لقوله تعالى والله جعل لكم من بيوتكم مكنا وجعل لكم من جلود الانعام
 بيوتا لحيمة في معنى بيت الشعر وعلم مما تقدم انه لا يصح بدخول مقبرة الخمر او دهايز لان ذلك لا يسمى
 بيتا (و) من حلف (لا يضرب خلاعة فخنقها او تشبعرها او عضنها ختم) لان قصده بذلك تأليمها

بأخياره فلو أوجبنا بذلك
 الدية أوجبنا معينا
 بدون اختياره (وان
 آتينا بذلك) أي برجل
 وامرأين أو رجل
 يمين (في مرفة ثبت
 المال) لكأن يمينه
 (دون القطع) لعدم
 كالم يمينه (وان آتينا
 بذلك) أي برجل
 وامرأين أو رجل ويمين
 (في دعوى) (علم)
 امرأته على عوض
 سواء (بينه العوض)
 لان يمينه نامة فيه

لأن الفعل يضاف إلى من فعل عنه ولهذا قال تعالى علقين رؤسكم ومقصرين وقال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم
 وإنما الحلق غير حلق الرأس فدل على أن الحلق هنا هو الحلق في الرأس لا الحلق في الرأس فدل على أن الحلق هنا هو الحلق في الرأس لا الحلق في الرأس
 لا يشرب عبيد قسرياً بأمره فإنه يحسن (تيسره) أن حلف أنه لا يشرب زبداً فإجماع من يعلم أنه
 يشربه لم يحسن

(باب النذر)

هو لغة الإيجاب يقال فلان نذرت فلان أي أوجب نفسه (وهو) أي النذر (مكروه) ولو عبادة لله به صلى
 الله عليه وسلم عنه وقال أنه لم يأت بصريح فيما يستخرج به من البخل متفق عليه والله أعلم
 لأنه لو كان حراماً لم يدح الواقف به لأن ذمهم بارتكاب المحرم أشد من طاعتهم بوفائه ولو كان مستحباً لقلعه
 صلى الله عليه وسلم (الآياتي) أي النذر (بغيره لا يرد قضاءه) ولا يملك به شيئاً محدثاً فإنه ابن حامد ولا يصح
 النذر (الآياتي) أي النذر (من مكلف مختار) ولو كان المكلف مختاراً (وأناؤه) أي النذر
 (المستعنة سنة) أي حكم مختلفه أحدها النذر المطلق كقوله أي قول من صح منه عقد اليمين (فقد على نذر
 فيلزمه كفارة يمين) وهذا قول أكثر أهل العلم لما روي عنه بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كفارة النذر إذا رُسِمَ كفارة يمين أو ما بين ما به والتمزدي (وكذا أن قال على نذر أن فعلت كذا ثم فعله)
 فإن زوم الكفارة النوع (الثاني نذر جراح وغضب) وهو تعليقه بشرط يقصد ما يمنع من شيء أو فعل عليه
 (كان كذا) فعل الحج أو التقي أو صوم سنة أو ما في صدقة (أو أن لم أحل كذا أو أن كان هذا كذا) فعل الحج
 أو التقي أو صوم سنة أو ما في صدقة (غيره) من صدقة منه ذلك (بين الفعل أو كفارة يمين) أي بين أن لا تكلمه
 في صورة المنع أو تكلمه ويكفر كفارة يمين لأنها عين فيضيق بها بين الأمرين كمين بالله تعالى ولا يضر قوله
 على مذهب من يزم ذلك أو قوله لا أقدم من يرى الكفارة في صورة النوع (الثالث نذر فصل مباح) قوله
 (فقد على أن ليس شيء أو) قد على أن (أو كذا جاني غير أضاً) من أن ليس شيء أو يركب ما به ولا يكفر
 وبين أن لا يفعل شيئاً من ذلك ويكفر كفارة يمين النوع (الرابع) من أنواع النذر الستة (نذر شيء) (مكروه
 كملأه نحره) من أن لا تقوم وصلى وترأستة (فيسن أن يكفر) يخرج من عهدته النذر (ولا يقفه)
 لأن ترك المكروه أولى من فعله فإنه لا كفارة عليه لأنه في نذره النوع (خامس) من أنواع النذر
 الستة (نذر فعل) (محبية) أو ينقل على الأصح وهو من مفرقات المذهب ومثل الجميعه بقوله كشر
 نحره أو يوم العيد نحره) كصوم يوم جيز أو فاس أو أيام التشريق (فيحرم الوطء) بهذا النذر لأن
 محبة الله تعالى لا يباح في حال من الأحوال (ويكفر) من لم يقفه كفارة يمين (ويقتضى الصوم) غير صوم
 يوم جيز فمن نذر صوم يوم عید قضى يومه من نذر صوم أيام التشريق قضى ثلاثة أيامه ولا يصوم يوم
 العيد ولا أيام التشريق لا قضاء نذره قطع منه التريق ولو طفق تعيينه لكونه محبة كذا من صوم يوم
 جيز عليه فيه نذر نذره ويحرم صومه وكذا الصلاة في ثوب حرور أو الحلق من الحلق ونذر صوم ليلة
 العيد لا ينقذ ولا كفارة لأنها ليست من الصوم النوع (السادس) من أنواع النذر الستة (نذر تركه) كفارة
 وصيام ولو واجبه واعتكافه صدقة وحج وعمره (وعبادته) غير من وشهو بدخلة (بصد التوب) من غير
 أن يعلق ذلك بشرط (أو يعلق ذلك بشرط حصول نعمة) بوجوها (أو دفع نعمة) بخاصها (قوله) (أن شئ
 الله مرضى أو لم يقل كذا فهذا) القسم (بجيب الوطء) قال في شرح المنهجي بعد سابق عبارة المتن وعلم
 مما تقدم أن نذر التبرع بنوع ثلاثة أنواع أحدها إذا كان في مقابلة نعمة استجبها أو قيمه استند فيها كقوله
 أن شئني الله مرضى فله على صوم شهر قال في المبدع وكذا أن لم يكن كذلك كملأه نحره وقدم الحاج

ثبوت عدالة الجميع
 ودوام عدالتهم تعيين
 فرع الأصل (ولا يجوز
 لشاهد القرع أن يشهد
 إلا أن يستريحه
 شاهد الأصل فيقول)
 شاهد الأصل (فقرع
 أشهد على شهادتي
 بكذا أو) أشهد أن
 أشهد أن فلانا أقر
 صدق بكذا أو غيره
 وأن لم يسترحه لم يشهد
 لأن الشهادة على
 الشهادة فيها معنى التأييد
 ولا يثبت عنه إلا بآذنه

فله في المستوعب خلا الشيخ في الدين فيمن قل ان قدم قلان أسوم كذا هذا فنذر يجب الوفاء به مع الصدرة ولا أعلم فيه تراخا اه باختصار الثاني التزام طاعة من غير شرط كقولها ابتداءه على صوم شهر فيلزم الوفاء به في قولنا كراهل العلم الثالث نذر طاعة لا أصل لها في الوجوب كالاختلاف وعيداته لم يرض فيلزم الوفاء به عند طاعة أهل العلم قوله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه رواه البخاري انتهى باختصار (تنبيه) يجوز إخراج ما نذره من الصدقة وقيل ما نذره من الطاعة قبل وجود شرطه المعلق عليه لوجود سببه وهو النذر ككفارة اليمين (قائدة) قل الشيخ النذر القبول أو إلاعها كالنذر لا إبراهيم الخليل عليه السلام والشيخ قلان نذره من صفة لا يجوز الوفاء به وان تصدق بما نذره من ذلك على من يستحقه من الفقراء والصالحين قلان خير الله عنه اللهم أضعه وقال من نذر أمرا جبريا أو مقبرة أو جبل أو شجرة أو نذره أو لسانه أو المضافين إلى ذلك المكان لم يجر ولا يجوز الوفاء به إجمالا فيصرف في المصالح المعتبرة في عرف عموم المسلمين صرفه في غيرهم من المشروع وفي لزوم الكفارة خلافا انتهى

(فصل ومن نذر صوم شهر معين) كسبعين (لزمه صومه متتابعاً فان أفطر لغيره عذر حرم) عليه الاظهار (ولزمه استئناف الصوم مع كفارة بين لقوات الحمل) وان ساء قبل مجيئ الشهر المعين لم يجزه كالصيام شعبان من رمضان الذي بعده (و) ان أفطر منه يوماً فأكثر (لنذري) على ما مضى من سببها (و) يقتر لقوات التتابع ولو نذر شهر (أي صوم شهر (مطلقاً) حتى من غير تعيين الشهر (أو) نذر (صوم متتابعاً غير مفيد يمين من لزمه التتابع) في صومه المطلق والتتابع (فان أفطر لغيره عذر لزمه استئناف) أي استئناف الصوم من أوله (بلا كفارة) لا تفصل المنسند (و) ان أفطر (لنذري بين استئنافه) أي الصوم (ولاشئ) عليه أي لا كفارة عليه (و) بين البناء وقتر لقوات التتابع كفارة عين وان نذر صلاة فركعتان قائماً لقادر (ولكن نذر صلاة جالساً ان يصليها قائماً) لأنه أي بأفضل مما نذره

(كتاب القضاء والقضاة)

وهي تعيين الحكم الشرعي ولا يلزم جوابه بالرفع ولا بالإجماع سائل ولا لا واقع فيه والقضاء تعيينه الحكم والالزام به وقيل للمسؤول (وهو فرض كفاية) لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه فكان واجباً كالإمامة والجهاد (فيجب على الإمام أن ينسب بكل أقليم) بكسر الهمزة واحد الأقاليم البسطة أو لها الحد الثاني الجواز الثالث قصر الرابع بابل الخامس الر وهو الشام السادس بلاد الترك السابع الصين كذا رأته بخط سيدي الشيخ عبد الباقي الحنبلي (قاضياً) لأن الإمام لا يمكنه أن يتولى للمسؤولات والخرق في جميع البلدان والمسؤولات بين الناس تكثر فوجب أن يرتفع كل إقليم من يتولى للمسؤولات لئلا يتوهم ذلك على السفر إلى الإمام فتضيع الحقوق في السفر إلى الإمام من المشقة وكلفة النفقة (و) يجب على الإمام أعضاؤه (بما يوافق) أي تنسب القضاء أفضل من يده علماء ورواها أي في العلم والورع لأن الإمام ناظر للمسلمين فيجب عليه اختيار الأساغ لم يفتر أقضاهم علماء لا بما أعانه القضاء بين المترافعين مع العلم لأن القضاء بالشئ فرع العلم هو الأفضل أولى من المفضل لأنه أيسر وأمكن وكذا كل ما كان روعه أكثر كان سكون النفس فيما يصحكم به أعظم وكان من ترك التحري والميل في جانب أحد (و) يأمره (بأن يرضى) عند ولايته (بالتقوى) لأنها رأس الدين (و) يأمره أيضاً (بالتحري العدل) وهو إعطاء الحق لمستحقه من غير ميل وهذا هو المقصود من القضاء يأمره أن يستغنى عن غاية من نواحي عمله أفضل من يحد لهم (وتصح ولاية القضاء بالإمرة) كما يجرى جاهد وكيل بين المال (منجزة) كروايتنا الحكم

الآن (سمعه بجرها)
أي سمع القرع الأصل
يشهد (عند الحاكم أو)
سمعه (بجرها) أي.
بجر وشهادته (أي سبب
من فرض أو يبيع أو نحوه)
فيجوز القرع أن يشهد
لأن هذا لا يستتره
ويؤيدها القرع صفة
تخصه وتثبت شهادة
شاهدي الأصل شرعي
ولو على كل أصل فرع
ويثبت الحق بفرع مع
أصل آخر وقبل تعديل
فرع لاصح وجوه

الآن (ومعقده) بشرط كل من خلا ان القاضي فقد وليت فلا تعوضه وان مات أمير جيش كذا اقتضت
عوضته فمات عين المولى باسمه موضحة (وشرط لصحة التولية كونها من امام أو نائبه فيه) أي القضاء
لان ولاية القضاء من المصالح العامة لا يجوز إلا من جهة الامام كقضاء القضاة ولان الامام صاحب الامر
والتمهي وهو واجب الطاعة وموسع الكلمة وان يعرف الامام أو نائبه ان المولى صالح القضاء لان الأصل
العلم فلا يجوز توليته مع العلم بعدم صلاحيته (و) بشرط لصحة تولية القضاء أيضا (أن عين له مولى فيه
الحكم من محل) وهو ما يصحح بلدا لا يقرى متفرقة كالمرافق وتواجه (وبلدا) ككافة القاهرة يعلم محل لولائه
فيحكم فيه ولا يحكم في غير موطنه فيها أو مكاتبه وأشهاد عدلين عليها أو استفتاؤها اذا كان بلدا الامام
من البلد الذي يولى فيه خمسة أيام فادون لا عدالة للمولى بكسر اللام (والفاظ التولية الصريحة سبعة)
الاول (وليت الحكم) الثاني ما أشار إليه بقوله (أو قل ذلك) أي الحكم (و) الثالث (توضت) اليه الحكم
والرابع ما أشار إليه بقوله (أو رددت) اليه الحكم والخامس ما أشار إليه بقوله (أو جعلت اليه الحكم) و
السادس ما أشار إليه بقوله (استغفرت) في الحكم والسابع ما أشار إليه بقوله (أو استبذل في الحكم) فلما
بعد أحد هذه الافاظ البينة وقبل مولى طاهر بلطاس أو نائب عنه أو شرع القاضي في العمل انعدمت
(والكتابة) من افاظ التولية فهو (احتمدت) عليها أو جعلت عليها أو وكلت اليك (أو استندت اليك
لا تحدد) (الولاية) أي افاظ الكتابة (الابقرية) فهو فحكم أو قتل ما عولت عليها فيه) لان هذه
الفاظ فصل التولية وغيره من كونه بأخذ برأيه وغير ذلك فلا تنصرف الى التولية الا بقرينة تنفي

الاحتمال

(فصل في قيد ولاية الحكم العامة) وهي التي لم تقتصر بحال بدون جال النظر في الاشياء والازام بها وهي
(فصل في الخصومات وأخذ الحق) من يجب عليه (ودفعه المستحق والنظر في مال الدين) التي لم يزمه (ومضى
(و) (مال) (الخبر) (مال) (القائب) (مال) يمكنه وكيل (والجهر له وفقر والنظر في الارواق) التي عمل
(تجوز على شروطها) والنظر في مصالح طرق عمه وأقربته وتقيد الوسايا (وتوزيع من لا يولى لها) من
الناس أو تصفح حال شهوده وأمنائه أو إقامة حدودا عامة امامة جعفر عيدا لم تضال لم يوجب استخراج رقة
ماله بخصا بما مل (ولا يستجد الاحتياط على الباحة) والمشتري (ولا الزامهم بالشرح) ولا طلب رقة من
بين المال نفسه وأمنائه وخلفائه حتى مع عدم حاجة (و) اذا ولا في محل خاص (لا ينفذ حكمه في محل عمه)
فلما أدت له امراتى وتزوجها وهي في محل غير زوجها حتى خرجت من محل لم يصح

(فصل) وبشرط في القاضي عشر خصال (الاول والثانية) كونها نافعا فلا لان غير البالغ والعاقلة تحت
ولا بغيره فلا يكون وليا على غيره الثالثة كونه (ذكر) لان القاضي بضره محافل التصور والرجال
ويحتاج فيه الى كمال الرأي بحكم العقل والظن والمرأة ناقصة العقل شبيهة الى التي ليست أهلا للحضور
في محافل الرجال لا لتقبل شهادتها ولو كلن معها ألف امرأة ما يمكن من رجل الراجعة كونه (حوا) لان
غيره ناقص لما يقنع من الرق مشغول بصرف سبيله فممكن أهلا للقضاء ككلر أمنا الخامسة كونه (مسلما) لان
الاسلام شرط العدالة الأولى أن يكون شرط القضاء السادسة كونه (عدلا) ولولا تباين ذلك فلا يجوز
تولية القاسق ولان من به خص يمنع قبول شهادته السابعة كونه (سبيعا) لان الاصم لا يسمع كلام
المصممين الثامنة كونه (بصيرا) لان الاصم لا يعرف المدي من المدي عليه ولا يعرف المقر من المقر
التاسعة كونه (مستكلميا) لان الآخر لا يمكنه التلق في الحكم ولا يفهم جميع الناس اشارته العاشرة
كونه (مجتهدا) بخلاف الفروع اجاب عنه كروا بن حزم وأنها على أنه لا يصلح الحاكم ولا مقتن عليه

وتصوره لا تعديل شاهد
لوقيه (واذا رجع
شهود المال بعد الحكم
لم ينقض) الحكم لانه
قد تم فوجب المشهود به
لشهوده ولو كان
قبل الاستيفاء ولم يزمهم
الضمان) أي يلزم
الشهود الاربعة بدل
للمال الذي شهدوا به
فانما كان أو تافا لانهم
أخرجوه من ملكه
بغير حق وحالوا بينه
وبينه (دون من ذكاهم)
فلا يفرم على منك اذا

وجل لا يحكم ولا يفتي الا بموافقة الاقصاد ان الاجماع انعقد على تقليد كل من المذاهب الاربعه وان
الحق لا يخرج عنهم (ولو) كان اجتهد (في مذهب ابيه القسرة) واختاره في الترتيب واختار في
الايضاح والرياء او مقلدا قال في الاصناف قلت وعليه العمل من مدة طويلة والاطلقت احكام الناس
اتمى قراي القاطن اهلهم ومناجرها وقصد كذا مذهب في ذلك ويحكم به (فحكمكم) بتشديد الكاف
(اتان) فآثر بينهما شخصا لاختلاف القضاء حتى متصفا بصلاته لقضاء فحكم بينهما (فحكمكم في كل
ما ينقد في حكم من ولا ما لا ملأ أو تأبى) لكن لكل من المتحاكين الرجوع عن تحكيمه قبل شروعه في
الحكم لانه لا يلزم حكمه الا برضا الخصمين انشبه رجوع الموكل عن التوكيل قبل ان تصرف في ما لو قل فيه
(وربهم) حكمه (اختلاف فلا يصل احد نقضه حيث أصاب الحق) وقال الشيخ ولا تشترط العشر صفات
فمن رس حكمه الخصمان

(فصل) ومن كون الحاكم قويا بلا عتف وهو ضد الرقي وذلك لتلاطم فيه القاطن (لنا بلا عتف) تلا
بها صاحب الحق (حليما) لتلاطم بين كلام الحكم فيمنعه ذلك من الحكم بينهم (متأبيا) اسم فاعل
من التأني وهو ضد العجلة لتلاطم في عتفه الى ما لا ينبغي (متفطنا) لتلاطم من بعض الخصوم فترة قل
في شرح المتن طلبا لبيان اهل ولايته (حفيقا) وهو الذي يكف نفسه عن الحرام لانه لا يطعم في حيله
باطماعه (صبرا) باحكام الحاكم قبله) تقول على رضى الله تعالى عنه من رضى الصفاة وعناهم لا ينبغي
القاضي ان يكون قاضيا حتى تكون فيه خمس خصال عفيف حليم عليم بما كان فيه يستشرف في الالباب
لا يتصف في الله لومه لا ثم (ويجب عليه) أي على القاضي (الدليل بين الخصمين في حلقه ولقائه وعمله
والفصل عليه) الا اذا سلم احدهما فدر عليه ولا يتطرس سلام الثاني (الاسلم) اذا انصاح (مع الكافر
فيقدم المسلم) (توخلا) أي في الخول على القاضي (ويرفع حليا) أي في المجلس لحرمة الاسلام قال الله
تعالى فمن كان من مؤمنين كان نفعنا لا يتورون (وبهم عليه) أي على القاضي (أخذ الرشوة) بتأنيث
الراو كذا هدية (و) بهم (ان ياروا أحد الخصمين أو يضيغه) دون الآخر أو يلتهنه به حتى يلقى ذلك من
الامانة على خصمه وكسر قلبه (أو يخرم لحدوث الاسترو) أو حله كيف يدهي الا أن يترك ما يلزم ذكره
أشترط عقود سبب ونحوه انه ان سأل عنه لانه لا ضرر على صاحبه في ذلك (وبهم عليه الحكم وهو
غضبان كثيرا) لانه وما حجه الغضب على الجور في الحكم (أو) قضى (وهو حائن) البول (أو في شدة
جوع أو عطش أو هم أو مال أو كسل أو ناس أو بر دمؤلم أو مرض حرج) لان ذلك كله يشغل الفكر الذي
يتوصل به الى اصابة الحق في القالب يمنع حضور القلب فهو في معنى الغضب المنصوص عليه فيجوز
مجرأه (فان خالف حكمكم) في حالة لا يصل الى الحكم فيها كالو حكم وهو غضبان ونحو ذلك (صحن) أصاب
الحق ذكره القاضي في الخبر وكان النبي صلى الله عليه وسلم القضاء مع ذلك (وبهم عليه أن يحكم بالجهل)
لما فيه من الوعيد الشديد (أو) يحكم (وهو متردد) في حكم الله تعالى في الواقعة (فان خالف حكمكم لم يصح)
حكمه (ولو أصاب) بالحكم (الحق ويرضى) القاضي وجوبا (الوكلا والاعوان) الذين (يباه بالرفق
بالمسودقة للطمع) لان في شد ذلك ضررا بالناس فيجب عليه أن يرضيهم بما يرضونه الضرر عن الناس
(ويجتهد) القاضي (أن يكونوا شيوخا أو كهولا من أهل الدين والفقهاء الصباة) لان كونهم كذلك أقل
ضررا فان الشباب شبهة من الجنون ولان الحاكم تأبى الناس في اجتماع الشباب بين ضرر عظيم (ويباح
له) أي للقاضي تأنيق البديع والاشهر انه يسر له (أن يتخذ كتابا) لان الحاكم يكثر اشتغاله ونظره في أمر

رجع المزي لان الحكم
تعلق بشهادة الشهود
ولا تعلق بالمركن لانهم
أنشؤوا بظاهر حال
الشهود وأما بطنه
فصله الى الله تعالى (وان
حكم القاضي) شاهد
وبينهم وجع الشاهد
غرم الشاهد (المال
كله) لان الشاهد حجة
القصرى لان الميز قول
الخصم وقول الخصم ليس
مقبولا على خصمه وانما
هو شرط الحكم فهو
كطلب الحكم وان رجعا
قبل الحكم لغت ولا حكم
ولاشمان وان رجع
شهود فرد أو حديد
حكم وقبل استيفاء
يستوفى ويثبت
قود

(باب اليمين

في القواوى)

أي يان ما يستحلف

فيه وهي قطع الخصومة

التس فلا يمكنه أن يتولى الكتابة بنفسه وإن أمكنه الكتابة بنفسه جاز له اتخاذ الكاتب والاستئجار
الكتابة أولى من توليها بنفسه (ليكتب الواقع ويشترط كونه) أي الكاتب (مسلمًا مكلفًا لا ورث
كونه حاكمًا طامًا) لأن في ذلك إغارة على أمره وكونه غير البصر من خلافه وكونه جديًا لئلا يكون أكل
وكونه حار فله في الكافي لا ضمان لم يكن حارًا أو فاسدًا يكتبه

باب طريق الحكم وسفنه

طريق كل شيء ما يتوصل به إلى ذلك الشيء والحكم فصل للمصروفات (إذا حضر إلى الحاكم خصمان فله أن
يسكت حتى يمدتا) أي حتى تكون البداية بالكلام من جهتهما (وله أن يقول أيكالمدي) لأن سؤاله عن
المدي منهما لا يخص به فيه لو أحدهما فجاز ذلك (فإذا ادعى أحدهما) أي أحد الخصمين (اشتراط كون
الدعوى معلومة) أي كونها شيء معلوم لأن المدي عليه إذا اعترف بما ادعى عليه بمطلب المدي من
الحاكم إلزامه به بموجب على الحاكم إلزامه بالالزام بالجهول لا يصح فلذلك اعتبر كونها معلومة لا في وصية
مجهول وأقراد ونوع على مجهول (و) يشترط (كونها متفكة عما يكذبها) فلا تصح على إنسان أنه قتل
أوسرق من مدة عشرين سنة وسنه دونها أو ادعى بنو إنسان لا يمكن كونه منه (ثم إن كانت) الدعوى
(يدين اشتراط كونه) أي الدين (حالا) تلقى الترضيب الصحيح تسع فينت أسهل الحق لزوم في المستقبل
كدعوى تدبير انتهى (وإن كانت) الدعوى (عين) كفر من يعوها (اشتراط حضورها مجلس الحكم
لتعين بالإشارة) لاتخاذ البصريته فيها (فإن كانت) العين المدي بها (طائفة من البلد) أو كانت طائفة أوفى
نقمة (وسفنها) المدي (كصفتها السلم) وذلك بأن يستقصى في الدعوى ما يشترط ذكره في السلم (فإن أتم
المدي دعواه) عمرة (فإن أقرضه عمدا) عليه (أو اعترف بسبب الحق ثم ادعى البراءة لم يثبت
لقوله بل يستحق المدي على ثبوت ما ادعى) المدي عليه من البراءة قبل الإبراء أو الإلزام بالحق (الآن يقيم)
المدي عليه (بينة براءته) فيصرقها الحاكم من طلب المدي عليه كلف في الاقتناع وإن قال بينة بقاء
والإبراء أو قاله بدينون الحق بينة أو أقر أو أمهل ثلاثة أيام والمدي عليه ملازمته فيها حتى يبرها فإن عجز
حلف المدي على رضاه (وإن أنكر الخصم ابتداءً بأن قال لم يدع) عليه (قرضا أو منئا) عن مشن (ما
أقرضني أو) قال المدي عليه محنة (مباحني أو) قال (لا يستحق على شيأ مما ادعى) من القرض أو الغن (أو)
قال (لاحق له على صح الجواب فيقول الحاكم للمدي هل لك بينة) بالثبوت ادعيته (فإن قال نعم) لي عليه بينة
(قاله إن شئت فاطرحها) أي يستلزم (فإذا أخضرها) المدي بين يدي الحاكم (وشهدت) عنده (سمعا)
(وسم) عليه (ترديدها) في ثراية أن ظن الصلح أنكر الحكم وفي القصور له إحالة أمرهما بالصلح وبوتره
فإن أيا حكم وفي الغنى وقول قد شهدا عليه ثلثان كل ذلك خارج فيسنة عندي بعضه واستبعد كونه غير
صاحب الغنى وذكر في المذهب والمتويع فيما إذا أقر بدينه لم يكره اتهامه بمطلبين لهما

(فصل هو يستحق البينة العدة أظهارها) قال في المتن في الاقتناع (و) كذا (باطنا) لقوله تعالى واشهدوا
فدى عدل منكم ولو لم تكن فيها نصيبه فلا بد من العلم به ولو قيل إن الأصل في المسلمين العدة قال
الزركشي لأن الغالب الخروج عنها وقال الشيخ ومن قال الأصل في الإنسان العدة فقد أخطأ وأما الأصل
فيه الظلم والجمل لقوله تعالى إنه كان ظالمًا مجبورًا لا انتهى ولا يشترط باطنًا في عقد تكليج (ولها) أن يمدل بجملة
فإن أقر به في مجلس حكمه (ولو لم يسمعه غيره لانه إذا جاز الحكم بشهادة غيره فبسماعه هو أولى ولا يلو له مدل
بما أقر به عنده أقصى ذلك إلى ضاع الحق لا تمديد غير عند مدلوله بمضرة أحد من الشهود فذلك الحكم بمضاع

حالا ولا تسقط حقا ولا
يستحلف) منكر (في
الصادات) كدعوى دفع
زكوة وكفارة ولز (ولا
في حدود الله) تعالى لأنها
يستحب سترها أو الترضي
المعصوم الرجوع عن
أقراره (ويستحلف
المنكر) على صفة جوابه
بطلب نصه (في كل
حق لا ادعى) لما تقدم
من قوله عليه السلام
ولكن البينة على المدي
عليه (إلا التكاج
والطلاق والرجعة والأبلاء
وأصل الرق) كدعوى
وق لقيط (والولاء
والاستيلاء) لامة
(والنسب والقرد
والقذف) فلا يستحلف
منكر من في ذلك لأنها
ليست حلا ولا يخصد
بها المال ولا يفضي فيها
بالتكول ولا يستحلف
شاهد أنكر تحصل

حق للمقره (و) يحل عليه (في عدالة البيعة وقسمها) لان التهمة لا تلحقه في ذلك لان صفات الشهود مدعى
ظاهر ولا يحكم بحكمه في غير ما ذكره ولو في غير حقه (فان ارناب) الحاقه (منها) أي من البيعة (فلا بد من المزين
لما) أي البيعة (فان طلب المدعى من الحاقه أن يحبس غيره حتى رأي عن يمينه ما جاء) أي أجاب
المدعى (المسأل وانظره ثلاثة أيام فذا) أي المدعى (يلزمه أن يعتبر معرفتهم بمن ذكره في البيعة
والمعاينة) والجواب ويكتفي في تركية الشاهد على لان يقول كل منهما أشهد أنه عدل وبيعة جرح مقدمة
ومن ثبت عدالة غيره لازم البحث عن تمام طول المدعين الشهادتين (فان ادعى انحراف قسم المزين)
البيعة (أو قسم البيعة المزكوة أو قام بذلك) أي قسم البيعة أو قسم المزين البيعة (وإنه سمعت) البيعة
(وبطلت الشهادة ولا يقبل في النساء تصديق ولا جرح) لانها شهادة في عا ليس بحال ولا يصدقه المال
وطلع عليه الرجال في غالب الاحوال أشبه الشهادة في القصاص (ففيه) لا يسمح الجرح الا انفسرا بما
يصدق في العدالة عن رؤية فيقول الشاهد بالجرح (شهد أي رأيته يشرب الخمر أو ظلم الناس بأخذ أموالهم
أو ضربهم أو يمال بال بالو سمعته) بخلاف أو عن استفاضة فلا يكتفي أن يشهد أنه فاسق أو ليس عدل ولا
قوة يفتي عنه كذا لكن يحرض جرح بزلات لا يجب عليه الحد فان صرح حدان لم يأت بشتم أربعة شهود
(وحيث ظهر قسم البيعة أو قال) المدعى (ابتداء) أي قبل أن يقيم بيعة (ليس بيعة) على هذا (قاله)
الحاقه (كم ليس على غيره من الايمين) ولا بدق اليمين من سؤال المدعى لما طوارق الحاقه كم فيها
والمدعى مع الكراهة تحلفه مع علمه بكذبه (فيحلف التفرم على صفة جواهي الدعوى) لانه لا يلزمه
أكثر من ذلك الجواب (ويصلى عليه) اذا حلف لانه لم يبق عليه شيء (وهم يحلفه بصدق الحاقه)
المتهم ويحرم دعواه ما لا يوافق عليه كبرى انتهى قل في الانصاف ظاهر قوله حلفه ونفى حيلها لانه لا يحلف
ثانيا بدعوى أخرى وهو صحيح وهو المذهب جرح تحليفه أطلقه للصنف والشرح وغيرهما قد مدق
الفرع قل في المستصحب والترغيب الزاوية تحليفه عند من حل حلفه عند غيره لبقاء الحاقه بدليل
أخذه بيعة انتهى كلامه في الانصاف (وان كان المدعى بيعة أنه أن يقيمها عند ذلك وان لم يحلف التفرم)
أي المدعى عليه (قاله الحاقه ان لم تحلفوا الا قضيت عليه بالنكول) قل في المقنع واختاره عامة
شيوخنا (ومن نكراره) أي قول ان لم تحلف قضيت عليه (ثلاثا) من المرات (فان لم يحلف قضى عليه)
القاضي (بالنكول) بشرط أن يسأل المدعى ذلك (ولزم الحاقه) فيه ان قال المدعى على بيعة ثم أي بها
فانما لا يسمح نص على ذلك

(فصل) وحكم الحاقه برفع الخلاف لكنه لا يزيل الشيء عن صفته بلما) ولو كان ذلك في حقه بدو فسخ
وطلاق (فحق حكمه) أي المدعى (بيعة تزويج أو امر أو وطن مع العلم) أي علمه انما لا يصلح له
(فكانا) يجب عليه الحد بذلك الاصح وعليها أن تنتع منها ما أمكنها أن أكرهاه الا علم عليه
دونها ويصح أن تتزوج غيره لان ذلك النكاح كذا نكاح (وان باع حبل منقولا تسعة) عدلمان فيبعة
أوسيد (فحكم صحته شافعي) لقد حكمه عند أسعابنا الا بالاطالب قل في الفروع (ومن قل) بجتهوا
(في نكاح) متعلق فيه (سبح ولم يخلو) النكاح (بغير جهاد) أي جهاد جهاد في قلده في
الصحة (كل حكم بذلك) أي لا حكم به بجتهديري حال الحكم الصحة ثم تميز جهاده بخلاف مجتهديركم
نكاحا اداء اجتهاد الى صحته ثم أي بطلانها بطله أن يفارق لا اعتقاده بطله وحرمة الوطء

(فصل) ونصح الدعوى بصحوى الا حدين على الميت (نصح الدعوى) على غير المكلف وعلى النائب
مسافة قصر ولو في غير محله (وكذا) نصح الدعوى على غائب (دونها) أي دون مسافة الا قصر (اذا كان

الشهادة ولا حاقه انكر
الحكم ولا وصى على حق
دين على موصى وان
ادى وصى وصية الفقراء
فانكر الورثة فقروا على
على حق العلم فان نكلوا
قضى عليهم ومن توجه
عليه حلف الجماعة
حلف لكل واحد جنة
الا أن يرثوا بواحدة
(واليمين المشروعة) هي
(اليمين بقله) تعالى فلو
قال الحاقه لنكر قل والله
لاحق له عدلى كفى
لا تسمى الله عليه وسلم
استطاع كفته بن عبد
يزيد في الطلاق فقال
والله ما أردت الا واحدة
(ولان قل) اليمين (الا)
فيها الخطر) كجناية
لا توجب قودا وعسقى
ونصاب زنتها كما
تتلىها وان أبي
الحاقه التعليل لم يكن
كالا

مسترا بشرط البينة في الكل) أي في الدعوى على الميت وغير المكلف أو نائب جفافة قصر أو مستترم إذا
كلف غير المكلف ورشد بعد الحكم عليه أو خسر النائب بعد الحكم عليه أو ظهر المستتر بعد الحكم
عليه فهو على حجة فإن جرح البينة بأمر بعد أداء الشهادة أو أطلق ولم يقبل قبل الشهادة ولا بعدها لم يقبل
جرحه ولم يطل الحكم بان جرحه ما قبل الحكم قبل تجرعه وطل الحكم من كان دون مسافة قصر ظاهره
لم يسمع الدعوى عليه ولا البينة حتى يضر كخافرا الآن يستنع من الحضور فيسمعها ثم ان يوصله إلى
وفي منه والأقل لم يسمع ان عرفته لا لا وثبت عندي وبفيلته (ويصح أن يكتب القاضي القضي ثبت
عنده الحق) من قرض وخصم ويبيع وأجار وتورهن وروية بحال وطلاق وكناج ونسب وتوكل في غير
بأن يوصاه على أو لا يوجد قد نفى كالمقبض حق أدنى (الخاص آخر من أو خير معين) كان يكتب إلى من
يصل إليه كتاب هذه من قضاء المسلمين وكتابهم (بصورته الدعوى الواقعة على النائب بشرط أن يقرأ
ذلك على عدلين) ويترضى عليهم للعناء وما يتعلق بالحكم منه (ثم) يقول القاضي الكتابي غيره هذا
كتابي فلان بن فلان أو إلى من وصل إليه من القضاء (يدفعه لها) أي إلى العدلين الذين شهدوا
عليه بما في الكتاب (ويقول فيه) وإن ذلك قد ثبت عندي (يقول فيه) أيضا ذلك أنا عدل الحق المستحق
فيلزم القاضي (واصل إليه) ذلك الكتاب (العمل به) قال في المنتهى وإذا وصل الكتاب وأخضر الحكم
المذكور فيه باسمه ونسبه ويطبقة قائله ما لا يلبس كرو قبل قوله يمينه فإن لكل قضي عليه وإن أقر
بالاسم السب أو ثبت عنه فقال المحكوم عليه غيري لم يقبل إلا بینه تشهدان باليد آخر كذا قالوا لم يرفع
به اشكال فيثبت حتى يعلم الحكم انتهى

(في القسمة)

هي تميز بعض الأوصياء من بعض وأقرارها عنها (وهي) أي القسمة (توهم قسمة تراعى وقسمة
أجبار فلا قسمة في) أي مشترك لا يرثا الشر كاهم حيث كان في القسمة قصر ونقص القيمة بكميات ودور
سخر) أولاته لا تدخل أجر ثوبه لا تجزئة وهو جملها أجر أو لا بالقيمة (وذلك كزنجير مفرد) وأرض
بعضها بناء أو مأوى أو معدن (وحيوان حيث ترأى) أي المتقاسمان على القسمة أعيان بالقيمة (صحت)
القسمة (وكانت يميناً يثبت فيها يمينه) أي البيع (من الأحكام) قال القاضي في التعليق وصاحب المبيع
والموثق في الكفاي يبيع مبيعاً فيه رهوش فإن لم يكن فيه رهوش فهي أفراد التصيين وتتميز الحقتين
وليست يميناً واختاره الشيخ (وإن لم ترأى) أي ذلك (فقد أعدم شريكه إلى البيع في ذلك) أي في الحدود
الصغار والشجر المفرد والحيوان ونحوه (أو لا يشرى شريكه إلى بيع عبد أو بهيمة أو سيف ونحوه) ككتاب
(صاحب شركة بينهما أكبر) على البيع (إن امتنع فلان أبي) شريكه أن يبيع معه (بيع عليهما) أي بعه
الحاكم عليهما (وقسم الثمن) عليهما على قدر حصصهما طبق الفروع قوله الميراث وخبيل (ولا أجباري
قسمة المنازع) على الأصح لأن المأياة متعوضة حتى يمتد ولا يبيع عليها الممنوع (فإن أقسماها) أي المنازع
مهاية (بأثر من كنه شهر) أو طول ونحوه (والآخر منه) أي شهر أو طول ونحوه (أو) أقسماها مهاية
(بالمكان ك) سكنى (جدا في بيت) سكنى (آخر في موضع) ذلك (بأثر) أي غير لازم أو أصح ما عدل ولا
كالطرية من الجنتين حتى يكثر استأجر كل واحد من الآخر (ولكن) منها (الزوج) حتى شاء فلو بيع
أحدهما بعد اشتقاقه بغيره فما أقرده وحقه الحيوان المشترك لعدة كل واحد من الشر بكن المنهايين
في نوبته عليه قراضيهما على المهاية

(كتاب الأقرار)

وهو الأقراران بالحق
ما يؤخذ من المقر وهو
المكان كان المقر يصل
الحق في موضعه وهو
أخبار عما في قس الأمر
لا إتمام (ويصح) الأقرار
(من مكلف) لا من
صغير غير مأذون في
تجارة فصح في قدر
ما أذن فيه (عقار
غير مجبور عليه) فلا
يصح من سفيه أقراء
عالم (ولا يصح) الأقرار
(من مكروه) هذا مختار
قوله مختار الآن يقر
بغيره أكره عليه كان
يكروه على الأقرار بدعي
فيقره ديناً ويصح من
سكران ومن أغترى
بشارة معلومة ولا يصح
بشيء في رغبة نصت ولاية
غيره كالأقرار حتى على
أو وقف في ولاية غيره
أو اختصاصه ويقبل

(فصل النوع الثاني) من نوى القسمة (قسمة ابيار وهي بالاضروفيها) على احدى الشرطين (ولا فيها زدهوش) من واحد من الشرطين سميت قسمة ابيار لان الماكير يصير المنتفع منهما اذا كلفت عند شروط الاجبار (وتأتى) قسمة الاجبار (في كل عكيل) وهو فرض الحبوب كله او ما اقل من اقل من الثمار كالتمر والزبيب واللوز والستق واليندق او يكال من غير الثمار كالاشنان (وموزون) كالغضب والقنفة والنحاس والراسخ والحديد وهو من الماعدات وسواء كان ذلك مما يستعار كدبس وخل تمر او لا كدهن ولبن (و) كذا تأتي قسمة الاجبار (في دار كبيرة) بركن (وارض واسعة) بوسان ولو لم يتسع واجزاء هذه المدكورات اذا امكن قسمها بالعدل بان لا يحصل شئ معها (ويدخل التجر) في القسمة (تيمنا) للادوس كالاعتبال شفعة (وهذا النوع) أي قسمة الاجبار (ليس) بما يجبر المالك احدى الشريكين اذا امتنع عن القسمة ويشترط لحكم الماكير الاجبار على القسمة ثلاثة شروط احدها ان يثبت عند الحاكم ملك الشريك الثالث المقسوم بالينة الثاني ان يثبت عند ان لا ضرر وفيه الثالث ان يثبت عند امكان تعديل السهام في العين المقسومة من غير شئ يحصل فيها الا بغير المنتفع (وصح) من الشريكين (ان) يتقاسما بأشهرهما وان نصيبا فسا بينهما (من عند أنفسهما لان الحق لم يفتكهما اقتفالهما جازي وصح ان يبالغا كاسبه) قسم بينهما فلا سألوا به او يثبت عليه اجابتهم قطع التنازع بين الشريكين (ويشترط اسلامه) أي القاسم الذي ينسب الماكير (وعدايته) ليقبل قوله في القسمة (وثبكا فهو معرفته بالقسمة) ليحصل منه المقصود ولا يهذم طرف ذلك لم يكن عينه لقسام مقبولا كما حصل ما حكمه لآخرته فلا تشترط تقصص قسمة تعديده وتكفي واحدا لاصح قسوم (تيمنا) اذا كان القاسم قفرا او غشيا او جاحلا بالقسمة لم تقيم الا بتراسهم بها (وأجرته) أي القاسم (وبنهما) أي الشريكين (على قدر املاكهما) قال في الاتصاف وأجرته مباحة فان استأجره كل منهما بأجرة معلومة فليس نصيبه بجزء من استأجره جميعا بأجرة واحدة لزم كل واحد من الاجرة بقدر نصيبه من المقسوم على ان شرط اتيه والقي القسمة وهي بقدر الاملاك ولو شرط خلافه (وان خلاهما بالقرعة بوزن القسمة بغيره والقرعة ولو قيمته رد او ضرر) وكيفية اقراره اقراران شاورا قاعا او بطوا اتم او اخص او غيرهما لم يحصل للمقصود وهو التمييز والاحوط ان يكتب اسم كل شريك في ورقة ثم تدرج في بنادق شمع او طين مثله وقدر اوزن ثم طرح في حجر من البرصير ذلك ويقال لما تخرج بنادق هذا السهم فمن خرج اسمه كان ثم ثلثي كذلك السهم الباقي الثالث ان قالوا ثلاثة واستوت سهامهم وان كانت السهام الثلاثة متعققة كصفحة ثلث وسدس جزى المقسومة اجزاء واخرج الاسماء على السهام لا غير فيكتب باسم صاحب النصف ثلاث وطاق وارب الثلث وعتقين وارب القدس ورقة ويخرج بنادق على اول سهم كان خرج عليه اسم وارب النصف اذ ذمغ الثاني والثالث وان خرج اسم صاحب الثلث اذ ذمغ اثنان فيخرج من الاثنتين والباقي ثلث (وان خيرا احدهما) أي الشريكين (الاخر) بان قال الشريك اخراى القسمين شت فيما قاساهما بأشهرهما (بالقرعة) قفرا انيا (زمت بالقرعة) بأبدانها كقرف متباين قال في القروع وان خيرا احدهما الاخر غير انهما هو قسما ذكره جاسق لم يذكر وليست بالقسمة (وان خرج في نصيب احدهما عيب جله غير من فسخ أو اساءت) المعيب (و) بأخذ الارش (لصاحب لان ظهور السبب في نصيبه نفس فيخير بين الفسخ والارش) (وان عين غيبا حاشا بطلت) قال في المنتهى ومن ادعى خطل القاسم قاساهما بأشهرهما واشهد اهل رضاهما بالفتق اليه وقبل بینه فيما قسمة قسم مأكلا الا حلف من كره وكذا قسم نصيبا ما انتهى (وان ادعى كل) من

من مفرد دعوى اكرام
بقرضه كبريم عليه
وتعلم بینه اكرام على
طواعية (وان اكره
على وزن مال فباع ملكه
لذلك) أي لو زنا اكره
عليه (صح البيع لان لم
يكوه على البيع وصح
اقراره في أنه بلغ بانتظام
اقباله عسرا ولا يقبل
بمن الا بینه كدعوى
جنون (ومن اقرق
مرضه او لم يظن بولائه
فيه) شئ فكافرا في
(صحة) لعدم تيمنه فيه
(الاق اقراره) أي اقرار
بالمرض (لما لا يوارثه)
حال اقراره ببل بولائه
على كذا أو يكون للمريض
عليه دين فقرضه
منه (لا يقبل) هذا
اقرار من المريض لانه
منهم فيه الا بینه أو
اجازة (وان اقر المريض
لاصراحه بالصدق عليها

الشريكين (ان هنا من سهمه) أو أنكره لا أثر (تخالفاً) أي حلف كل منهما على نفي ما ادعاه الآخر (وتخفت) القسمة لأن المات المدهي لم يخرج عنهما ولا مريد إلى دفعه إلى مستحقته منهما بدون قرض القسمة (وإن حصلت الطريق في حصة أحدهما) أي الشر يمكن كل قسامة باصقين فيحصل لأحدهما ما يلي الباب ولا أثر النصف الداخل (و) الحال أنه (لا متقدلاً) أثر الذي حصل له النصف الداخل كما ذكره في الدار طريق من جهة أخرى ولأن حصل له النصف الداخل مقايماً وروماً ما يتقدماً إليه (بطلت)

(باب المصارى والینات)

وهي إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شيء في دفعه أو في دفعه والذي هو من مطالب غيره بحق يذكر
استحقاقه عليه والذي عليه المطلب بقبح الظلم واليئس السلامة الواضحة كالشاهد في كثير (الاصح
الدعوى الامن) انسان (بما يتصرفوا ذاتها) أي ادعى كل واحد من اثنين (عينا) انها له
تقل من أربعة أحوال أحدها ان تكون العيز (يبدأ ولامتي) فتح الثلثة (ظاهر) أي لم يوجد
ظاهر يحمل بمقتضاء (ولا يئس) لو أحدهما ادعى كل واحد منهما انها له (فتعاقبان) أي يصف كل
واحد منهما انها له للاحق لا تحرفها (وتساقلها) أي يستحقها بينهما صنفين قدمه في الحرد
والرعايتين والحادي لانها استويا في الدعوى وليس أحدهما به أولى من الآخر لعدم التدفوق فتسما
بينهما مناسقة كل كانت بأيديهما (وان وجد ظاهر لاحدهما) كل كانت من آلة سنن (عمل به) أي بهذا
الظاهر يأخذ كل واحد يصف فلا تسر (الثاني أن تكون) العيز المتنازع فيها (يبدأ أحدهما) أي أحد المتنازعين
(فهو له يئس) أي للاحق لا تحرفها (فان لم يصف قضى عليه بالكل ولو أقر يئس) قال في المنتهى
والا قاض إذا لم تكن يئس (الثالث أن تكون) العيز المتنازع فيها (يبدأ أحدهما) أي يدعي المتنازعين (كشئ
كل مسلم ليضفه فيعاقبان) أي يصف كل واحد منهما انه له للاحق لا تحرفه (وتساقلها) أي المدعي
به الا ان يدعي أحدهما نصفاً فاقول ان التواضع أرى كتر مما في حاشية اللاحق يصف مدعى
الاقول وبأخذ (فان قويت بدأ أحدهما) أي أحدهما المتنازعين في عين بأيديهما (كعبوان) يدعيه كل من
اثنين (واحد منهما هو الآخر) فهو الثاني الذي هو رآه يئس لانه أقوى تصرفاً ان تصفا على ان
الغاية لرا كعبوا دعي كل منهما لم يلزم من الحمل فهو لرا كعب يئس لانه يئس على الغاية والحمل معا (أو
قبض واحد أخذ بكلمة والا تحلوا لابه فهو الثاني) الذي هو لابه (يئس) لان تصرفه أقوى وهو
المستوفى لنفسه كل كان كد بدأ أحدهما وبقيته يبدأ الآخر أو تنازع على عامة طرفها يبدأ أحدهما
وباقها يبدأ الآخر فمسوا فيها لان بد المسلب الطرف عليها (وان تنازع صانعاً في آلة كنهان) تكون
(آلة كل صنعة لصانعها) كنجار وحديد يكونان بد كل ونشاز ط في آلتها أو في بعضها فان آلة التجارة
التجارية آلة الحداقة لحداد سواء كانت بأيديهما على الآلة فمن طريق الحكم أو من طريق المشاهدة لان
هذا هو الظاهر في أخذ كل منهما آله يئس (ومنى كل لاحدهما يئس قاله) ولم يصف في الاصح لان اليئس
أحد حق الدعوى في كفى بها كلبين وهذا قول أهل الفتيان من المصالح (فان كان لكل منهما) أي المتنازعين
(يئس متوسلاً) أي يستهما (من كل وجه تعارضوا تساقطاً) يعني ان البيتين يسقطان بالتعارض لان كل
يئس يتهدد بعكس ما تهده بالآخرى فلا يمكن العمل بواحدة منهما فيساقطان ويصيران كمن لا يئس لهما
على الاصح (فتعاقبان وتساقلان بأيديهما) والاصل في هذا الباب حديث أبي موسى (ان رجلين ادعيا

مهر المثل بالزوجية لا
بإقراره) لأن الزوجية
دللت على المهر ووجوده
فأقراره أخبار يأتم
بوقه (ولو أقر المريض
(أنه كان البتة) أى
زوجته (فى محنته لم يسقط
أدلتها) بذلك أن تم صدقه
لأن قوله غير مقبول
عليها بمجرد (وإن أقر)
المريض بحال (لوارث
فصلو عند الموت) أجنبيا)
أى غير وارث بل إن أقر
لابن ابنه ولا لابنه ثم
حصلت له عين (لم يلزم
أقراره) اعتبارا بأصلاته
لأنه كان متعديا (لأنه)
أى الأقرار (يلتصّل)
بلى هو صحيح موقوف
على الإجازة الحكومية
لوارث (وإن أقر) المريض
(لتبوارث) كإن ابنه
مع وجود ابنته (أو أعطاه)

بيناهما عهد النبي صلى الله عليه وسلم قبضت كل واحد منهما بشا هدين قسمه التي صلى الله عليه وسلم
 بينهما نصفين رواء أبو داود (وقرآن فيما عداه) يجوز خرع من المتنازعين في شيء ليس يبدأ أحدهما
 ثالث ولم ينزع واحد من المتنازعين (فمن خرجته القرعة فهو له يمينه) كالواحد من واحد منهما
 ستة (وان كانت العين المتنازع فيها يبدأ أحدهما) أي أحدهما المتنازعين فيها وقد أقيم كل واحد منهما
 ستة ثمانية (فهي) أي التي يملكها العين (داخل ولا يخرج) وبينة الخارج مقبولة على بينة الداخل لكن
 لو أقيم الخارج بينة أنهما لم يكو (أقيم) الداخل بينة أنه اشتراها منه (أي من الخارج) (فلم يثبت) أي
 بينة الداخل (هنا) لأنها شهدت بأمر حدث على ما نفي (والساعة من زيادة العلم أو أقيم أحدهما) أي
 أحد المتنازعين (بينة أنه اشتراها من فلان أو أقيم الآخر بينة كذلك) أي أنه اشتراها من الذي اشتراها منه
 الأول (عمل بسببهما كالمحالة) (الرابع أن تكون) العين للمتنازع فيها (بينة ثلث) أي غير المتنازعين
 فيها (فمن) ادعى ما حلى الثالث (ادعاء) الثالث (نفسه فملك لكل واحد من المتنازعين) (عينا جبر)
 خلاف لأن المتنازعين اتان فوجب أن يملك لكل واحد منهما عينا (فمن نكل) من العين (أخذها) أي
 العين المتنازع فيها (منه) أي من الثالث (مع بدلا) وهو قيمتها ان كانت متقومة مثلها ان كانت متعلية
 لأن العين تلفت بنقر يده وهو ترك العين لا تركه فوجب عليه بدلا كالواحد لهما (واقترعاهما) أي على
 ليعز بدلا لأن الحكم بالعين غير معين فوجب القرعة لتعيينه (وان أقر بها) أي أقر الثالث بالعين
 (بها) أي بالمال حلى لا تدين أخذها منه (أقسامها) نصفين (وحلف لكل واحد) منهما (عينا)
 بالنسبة إلى النصف الذي أقر به لصاحبه لأن كلا منهما يدعي أن يادع على ما قرعه من النصف فهو في
 النصف الآخر مقر لقرعه فيجب عليه العين لصاحبه (وحلف كل واحد) من المتنازعين (لصاحبه على
 النصف المحكوم به) وان نكل المقر بالعين لهما من العين لكل واحد منهما أخذها منه بدلا أو أقسام
 أيضا وان أقر لاحدهما بینه حلف المقر له ان لا يقر بقرعه فيها أو أخذها وحلف المقر الآخر ان نكل
 أخذته بها (وان قال) من العين بدلا (هي لاصحها) أي أحد المتنازعين (وأوجه فصلها) على وجه
 بمسحتها منها (ليرصف) لأنها مصدقانه في دعواه (والا) أي بان لم يصدق (حلف) لهما (عينا
 واحدة) لأن صاحب الحق منهما واحد غير معين ولا يلزمه العين إلا بطلبها جميعا لأن أحدهما لم يتعين
 مستحقا بالعين (ويخرج بينهما) أي بين المتنازعين العين (فمن قرع) صاحبه (حلفه) أخذها (لأن صاحب
 اليد أقر بها لاحدهما لا بینه فصل ذلك المقر هو صاحب اليدون الآخر فبقا قرعة تعيين المقر
 فيحلف على دعواه فيستحق تمام بين من كانت العين يسده المستحق لها بدقوه هي لاحدهما أو وجهه
 قبل كتيهته ابتداء

(كتاب الشهادات)

واحد لها شهادة وهي حجة شرعية تظهر الحق ولا ترجع فهي الأخبار عا عليه بلفظ شهد أو شهدت
 (تعمل الشهادة في حقوق الأعيان) من الأموال وغيره (أقرض كتابه) إذا قام به من يكتفي سقط عن
 بقية المسلمين فان لم يوجد الأمن يكتفي تعيين عليه وان كان عبدا لم يحز ليمينته والأصل في ذلك قوله تعالى
 ولا تأبى الشهادة إذا عداوة قال ابن عباس وقادة الربيع المراد به التحمل للشهادة (وأذا عارض
 عين لقوله تعالى ولا تكتموا الشهادات) (وقضى فصلها) أي الشهادة الواجبة (وجبت كتابتها) وبما كذا في
 حق روى الحنفية لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (وبحرم أخذها) (عليها) (وأخذ رجل عليها)
 إسناده لم يتعين عليه في الاستعلاء أن قرع الكتابه إذا قام به البعض وقع منه فشرافه لا يجوز أخذ

جهل قول ولي فلان
 جهل الولي فسحوا
 ترجع يد (وان أقر وليا)
 الحبر (بالتكاح) صح
 اقراره لأن من ملك إنشاء
 شيء من الأقرار به كالوكيل
 بقدا البيع الموزع فيه
 فيصح اقراره به (أو)
 أقره الولي (الذي أذنت
 له) أن يزوجه (صح)
 اقراره به لأنه يملك عقد
 التكاح عليها فثبت الأقرار
 به كالوكيل ومن ادعى
 تكاح صغيرة بيده فرق
 حاكم بينهما ثم ان
 سبقه إذا بلغت قبل
 (وان أقر) انسان (نسب
 صغيرا يمنون بجهول
 النسب أمهاته ثبت
 نسبه) ولو أسقط به
 وارثا صغيرا لا ينصير
 متهم في اقراره لأنه لاحق
 لوارثه في الحال (فان كان)
 المقر به (ميتا ورثه)
 للمقر وشرط الأقرار

الأجرة والجعل عليه كسلة الجفازة (لكن إن هجر) من دعى إلى الشهادة (عن المتى) إلى محلها (أو تأذى به) أي بالمتى (فهو أخذ أجره من كوب) قال في التناقص حيث قلنا بعدم الاختلاف غير من المتى أو تأذى به فهو أخذ أجره من كوب (وبهزم كتم الشهادة) إذا كانت بحق آدمي لقوله تعالى ومن يكنها فانه أثم قلبه (ولا ضمان ويجب للاشهاد في عقد النكاح خاصة) لأن الاشهاد شرط فيه فلا يشهد بدونه (وبين) الاشهاد (في كل من سواه) أي النكاح كالسب والاحارة والره ونحو ذلك لأن ذلك ليس من شرطه الاشهاد ويحمل قوله تعالى واشهدوا إذا بينهم على الاستحباب لأنه قال بعده فلن آمن بكم بعضا فليؤدوا لي أو تمن امتهم وهذا إما يكون مع علم الشهادة (وبهزم إن يشهد) أحد (الأبواب) بدل من قوله تعالى ولا تدين الذين يدعون من دون الله الشفاعة إلا من شهد بالحق وهم يعلمون قال المفسرون هنا هو علم مشهد به عن بصيرة وأخلق (برؤية أو سماع) قال الجواز حايقة الحواس كالتقوى والسمع (ومن رأى شيئا يدينه إنسان يتصرف بمعدله طويلا) عرقا (كصرف المال في) أملاكهم (من شخص بناء وأجرة وأطرافه) أي ما لم (أن يشهده بالحق) لأن التصرف فيه على هذا الوجه من غير منازع يدل على صحة الملك فجاز أن يشهده كمانه السبب من يسع وارث (والوجه أن يشهد باليد التصرف) لأنه أوسط خصوصا في هذه الأزمنة وإن لم يره يتصرف كذا كرملة طو يشهد باليد التصرف

(وقال هو ان شهدا) أي الشاهدان (أنه أطلق من شأنه واحدة) أو أنه أعتق أو أبطل من وصايا واحدة (وحيث علمنا لم قبل) هذه الشهادة لأن الشهادة غير معين فلا يمكن العمل بها ثم قبل كقولنا قال الشاهدان أحدي هاتين لاثنتين متفقة في شرح للمتن (ولو شهد أحدهما أنه أقر به بالحق) شهد (الآخر أنه أقر به باليمين) أي (بالف) الواحد لا تخافهما عليه (وه) أي المشهود له (أن يحلف على الالف) الآخر مع شاهد أو يستشهد) وهذا أيضا إذا أطلق الشاهد أو تحلف الأسباب والصفات (وان شهدا) أي الشاهدان على أنسان (أن عليه الف) يزيد (وقال أحدهما قضاء بضته بثلث شهادته) نص عليه وذلك لأنه شهد بأن الالف مجبه عليه فإذا قضاه بضته لم يكن الالف كاله عليه فيكون كلامه متناقضا فنفس شهادته (وان شهدا أنه أقرضه القائم قال أحدهما قضاء نصفه بثلث شهادتهما) لأن ذلك ترجوع عن الشهادة بضمائنه وأقراره فلا تقسم وهذا الأقول ذلك على وجه الرجوع والمنصوص عن أحدان شهادته تجبيل بضمائنه فانه إذا شهد بالالف ثم قال أحدهما قبل الحكم قضاء منه خمائة أقدم شهادته في الخمائة (والمشهود له اجتماع عليه وهو خمائة فصح شهادته في نصف الالف وأطلقا في النصف المتى ذكر أنه قضاء لأنه بمنزلة الرجوع عن الشهادة به ولو جاء بعده هذا المجلس قال أحدهما قضاء منه خمائة لم قبل منه لأنه قد أمضى الشهادة قال في شرح المقنع هذا يصلح أنه أراد إذا جاء بعد الحكم فشهد بقضاء لم قبل منه (ولا يحمل لن) تحمل شهادة بحق إذا (أنه بعد على بقضاء الحق) أو تأثله (أن يشهده) قال في التناقص لو شهد عند الشاهد عدلان أو عدل أنه أقتضاه ذلك الحق أو قد باعما اشتراهما يشهده قلها في الحكم وسألهما إن هاتين لو قضاه نصفه ثم جدد بضته أنه أم يدينه أو بقتة كالبدعيه كاله وتقوم البيضة فشهد على حقه كله فيقول لهما كم قضائي نصفه انتهى (ولو شهدا ثلثان في جمع من الناس على واحد منهما أطلق أو أعتق أو شهدا على خطيب أو قال أو قل على المنع في الخطبة شيئا لم يشهده أحد غيرهما) مع المشاركة في سماع وصبر (قبلت شهادتهما) ذكره في المتن وغيره (باب شروط من قبل شهادته)

شيا (صح) الأقرار والأطراف (وان سار عند الموت أو أتا) أصل التهمة إذا ذل وسقط الطبة ذكر حافي الترتيب والصحيح أن العبرة بها بحال الموت فلا يوصية عكس الأقرار وان أقر من حال أو بما يوجب كالجفازة لم يؤخذ به إلا بدعيته الأمانه فيما يتعلق بشجاعة وان أقر بعد أو طلق أو فوط طرف أخذ به في الحال (وان أقرت امرأة) ولو شفيعه (على نفسها بنكاح ولم يدهه) أي النكاح (أثنان قبل) أقرارها لأنه حق عليها ولا تنهيه فيه وان كان المدعي اثنين فلهجوم كلامه لا يقبل وهو رواية (والاصح يوجب أقرارها بجزء من المتن وغيره وان أطا بثنين قدم أسبق النكاحين فان

لا يدعى ذلك إلا بشهادة القبار بعضهم لبعض فتؤخذ الأموال بذلك فيسرق ولا سابق ملك فذلك اعتبر
أحوال الشهود وصوتهم عما يوجب التهمة فيهم ووجود ما يوجب تيقظهم وتحرزهم (وهي) أي الشروط
المعتبرة في ذلك (سنة) أصلها البورخ فلا شهادة (مقبولة) (الصغير) ذكر أو أنثى (ولو أصف) (الصغير) (الطاعة)
لتزول تعالى واستند هؤلاء شهد من رجال الحكم والعصب لا يسمى رجلا ولا لأنه غير مقبول التوفيق حق نفسه
نفي حق غيره أولى ولا تغيير كامل العقل فهو في معنى المعنوه (الثاني العقل) وهو نوع من العلوم الضرورية
يستعده لهم دقيق العلوم وتدير الصانع الفكرية. والماتل من عرف الواجب عقلا الضروري وقدره
والممكن والمتع كوجود الباري سبحانه وتعالى وكون الجسم الواحد ليس في مكانين واستحالة اجتماع
الضدين وكون الواحد أقل من الاثنين وعرف ما ينفعه وما يضره غالبا (فلا شهادة) (مقبولة) (المعنوه
ويعنون) الأمن بمقتضى أعيانها إذا شهد في نفسه (الثالث النطق) أي كون الشاهد متكلمًا قال مالك
والشافعي وابن المنذر تجبل الشهادة من الأخرس إذا فهمت اشارته قيام الاشتراك منه مقام طعنه في
أحكامه من طلاقه ونكاحه وغيره (فلا شهادة) (مقبولة) (الأخرس) نص على ذلك أحمد رضي الله تعالى عنه
(الإناء إذا ما) (الأخرس) (مضله) في الأصح واختاره في المرد وقيل في الأصناف قلت وهو الصواب (الرابع
الحفظ) لأن من لا يحفظ لا يحصل الثقة بقوله ولا يظن على الظن صدقه لاحتمال أن تكون من غلظه إذا
تقرر هذا (فلا شهادة) (مقبولة) (المغفل) (لا) (معروف بكثرة غلوسه) وعلم مما أقدم أنها تقبل من قبل
منه الغلط والسهو لأن ذلك لا يسم منه أحد (الخامس الإسلام) (فلا شهادة) (مقبولة) (الكافر) (ولو) (كاتب) (شهادته
على منته) (الأرجل) من أهل الكتاب بالرواية في السفر من حضره الموت من مسلم وكفر عنه فحكم مسلم
تقبل شهادتهم في هذه المسئلة فتقولوا لم يكن لهم فيه ويحلفهم الحاكم بما يصدق الصبر مع ريب ما كانوا
ولا حروفا وإنه الرواية الأرجل فان مر على أنها استحقاقا لمختلفات من أولياء الموصي في شهادتها
أنفق من شهادتها ما لو قلنا أنها كموا يقضي لهم (السادس العدالة) ظاهر أو يلطأ وهي استواء أحواله في
دينه واعتدال أقوالها وأفعالها (ويستلزم) (أبنا) (الصلاح) في الدين وهو أدا القرائن بزيانها (أي) (بشهادتها
الرابعة في الأصح وأما إلى ذلك أحد بقوله فيمن يواطى على ترك سنة الصلاة رجل سواء فلا تقبل من دأوم
على تركها لنفسه قال الشافعي أبو يعلى من دأوم على ترك السنن الرتبة أهم وعلم منه أن الشهادة من
تركها في بعض الأيام مقبولة (واجتناب الحرم) لأن من أدى القرائن واجتنب المحارم عدلًا لم يعرف
(بأن) (لا يأتى) كنية ولا يضمن على سنية (أو) (الكتب) سنية (أو) (الشهادة) زور وكتب على يده يورى فتفوت كتب
على أحد الرعية فتدعى كمال فكيره ويصير تخليص مسلم من قتل ويباح لإصلاح وحرب ووزجة فقط
والكبري تمانيه حلق الغيا كان ولا السرقة أو عود على الآخرة تار يلأ على المال البتيم وشهادة الزور
وصيقوق الوافين وما أشبه ذلك زوال الشيخ أو غضب أو فني إيمان (الثاني) مما يجب العدالة استعمال
المروءة (أو) يكون استعمالها (بفضل ما يميزه) في العادة كالمسلم حسن الخلق وبذلك الجاه وحسن
الطائفة (وتزول) (بالبينة) وبشهادة (في العادة من الأمور) (أربعة) (المزوجة) (فلا شهادة) (مقبولة
(المسخر) (أو) (شبه) (أو) (نفي) وبكره القاموا استماعه وقليل ومترى يري بسخر منه ولا تسمع
بطرفي مدح باطلاه أو يقرط في فم منج أو يثب بحدج خرا أو يمد أو يصره أو يصره أو يصره أو يصره أو يصره
(ولا يجب بشرنج) غير مقلد كهم عوض أو تزلزل الجواب مع فعل محرم اجابا (وتحرم) (كلاعب) (يزد
(ولا) (شهادة) (مقبولة) (لمن) (يحدث) (بجسه) (الناس) (أو) (يكشف) (من) (يدله) (على) (المادة) (بخطبه) (كصدرة

بالسب امكان صدق
المقران ولا يلقى به نيا
معر وفلان كان المقرره
مكفًا فلا بد بضامن
تصدق به (وان ادعى)
آسان (على شخص)
مكلف (بشيء) (فصدقه
سبح) (تصدق به) (واخذ به
طريق لا عدولن آخر
والاقرار يصح بكل ما أدى
مضاد كصدقت أو ضم أو
أنا مقرر بصدوق
أنا مقرر فقط أو خذها
أنا تزنها أو أقبضها أو
أمره لو تصور لأن قال
أنا أقر أولا أنكر أو
يصور أن تكون عفا
وتحرم
فصل وإذا واصل
بقرار ما يستلزم مثل
أن يقول له على ألف
لا ترضى وتحرم) (كأنه
على الثمن فمن خسر
أوله على ألف مضاربة
أو دية قلت (لزمه

وظهر أو وجدت بياضه أهله أي زوجته أو أمته أو مخاطبها بصلاب فاحش بين الناس (ولا شهادة مقبولة لمن يحكي الضحك ولا شهادة مقبولة أيضا لمن يأكل بالسوق) شيئا كثيرا (ويقتصر السبر كالقلمة والفلحة) ونحوهما من الأشياء البصرية

(فصل في متى وطريق تقديم الشهادة من متناقضات قبل وجود المشرط) بل المصغر وعقل المخزون واسم الكافر وتب الناس قبل الشهادة بمجر ذلك لا يرد لها ما كان لما نك ركن الزينة يعترف بالتأبصلاح لعمل سنة (ولا يشترط في الشاهد الحرمة بل شهادة العبد والامة في كل ما قبل فيه شهادة الحرة والحر) لعموم آيات الشهادة وهو داخل فيها فانه من ربنا فهو عدل قبل روايته وقبول أخباره لا ينافي ولا ينافي لأن القرن إذا كان عدلا غير منهم فإن شهادته مقبولة كطير (ولا يشترط كون الصناعة) أي صناعة الشاهد (غير دقيقة) من طق قبل شهادة حجاج وحداوزبال وقلم وكاس وكباش وقرادوسباغ ودماغ والبرجزا وراشك وراشك وساعات إذا استقر طرقتهم وقبل شهادة والناخية وبني وقروى (ولا يشترط كون الشاهد بصيرا قبل شهادة الاعمي) في المسجون (بحسب سمع حيث يقن الصوت) أي صوت المشهود عليه روى عن علي وابن عباس انهما اجازا شهادة الاعمي ولا يعرف لما عايناه من الصعابة لحصول العلم بذلك (وعاراه قبل علمه) إذا عرف الفاعل باسمه أو به فإن لم يعرفه الابينة قبل شهادته إذا وصفه الاعمي للمعاكم بما يتميز به وتجزز شهادة الاعمي أيضا بالاستفاضة

(باب موانع الشهادة)

الموانع جمع مانع من منع الشيء إذا حال بينه وبين مقصوده فممنع الموانع تحول بين الشهادة ومقصودها فان المقصود من الشهادة قبولها والحكم بها (وهي أي موانع قبول الشهادة) ستة أحدها كون الشاهد أو بعضه مسلطا (شهادة) لأن قفته على سيده إن كان واحدا أو على جميع المشتركين فيه فهو كلاب مع ابنه (وكذا لو كان زواجا لم يول) كل (في المناقصة) يعني ولو كانت شهادة أحد الزوجين لا أثر له الطلاق البائن أو المخلع قال في التنقيح ولو صدق الفراق وقال في المبدع ظاهره ولو بعد الفراق انتهى (أو كان) المشهود (من فروعه ومن سفوا من ولد البنين) وله (البنات أو من أسوله) فلا قبل شهادة العلوة ولا له (لأنه لو ادعى على الأصح وسوا في ذلك ولد البنين وولد البنات وسوا في ذلك الأب والأمهات والأجداد والجندات وأبؤهم وأمهاتهم من قبل الأم والأب (ونحو علوا) ولو لم يجزها ما عاينا كعدن كراج أو قنفذ (وتقبل) شهادة الشاهد الباقي آثاره كاشيه بوجهه قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن شهادة الأخ لا قيمة جائزة لأنه عدل غيرتهم فتقبل شهادته كالأجنبي ولا يسح القياس على الوفاة ولو كان بينهما بضعة وقراءة قوية بخلاف الأخ زاما لم يجره كالأجنبي تميزت شهادة الأخ مع قرينه كان ذلك تبها على قبول شهادة من هو أبعد منه بطريق الأولى (ولكن قلنا لا قبل شهادة له) كمعوى التنب ونحو ذلك مما قلنا لا قبل شهادة له (فأما) أي في شهادته (تقبل عليه) لأنه لا ينافي مع قربان قبل عليه كثيره (الثاني) من موانع الشهادة (كونه أي الشاهد) يخرجها عنه فلا قبل شهادته (أي الإنسان) (لرقبه) أو لو كان مائذوا له (ومكاتبه) لأن المكاتب فرق (ولا) شهادة (المورث) فيرجع قبل انتمائه فأما لا قبل لأمير عباسي ليرجى إلى النفس فتجب فيه كشاهد بشهادته فيصير كونه شهيد نفسه (ولا) شهادته (أشركه فيما هو شريكه) طريق المردع لا علم فيه خلافا لما هو وكذا المضارب حال المضاربة

الالك لا تهمه أقروا وهي متافيا ولم ثبت فلم يقبل منه (وان قال على) أنصرف عنه أو يرتفع عنه أو قال (كله على) كذا (وقضيه) أو برئت منه (قوله) أي قول قول المقر (بينه) ولا يكون مقرا فانا حلف على سبيله

لا ترفع ما أثبت به يدعي القضاء متصلا فكان الأصول قوله (مالم تكن) عليه (سنة) فيعمل بها (أو يعرف) بسبب الحق (من عقد أو غضب أو غيرهما) لا قبل قوله في الخلع أو البراءة الابينة لا اعتراف بما وجب الحق عليه ويصح استثناء التصف فالحق في الإقرار على حشره إلا خمسة يلزم خمسة وله حشد النار ولي هذا

شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فواحد منكم هذا في الاموال وفي الزنا قوله تعالى لو اوجاد عليه
 ياربعة شهداء فخذل هذا على اعتبار العدد في الحجة (وهو ستة احدى الزنا) وهو موجب للعد كالأوط
 (فلا بد) في ثبوته (من أربعة رجال) عدول ظاهر ابرأنا (يشهدون به) أي بالزنا والأوط (وانهم
 رأوه) ذكره في غيره (أشهادون) أي لاربعة (انه) أي المشهود عليه بذلك (أقرأما) أي أرى مع
 امرأت بذلك القسم (الثاني اذا ادعى من عرف بضيق أنه قاضي لاخذ من الزنا فلا بد من ثلاثة رجال) القسم
 (الثالث القدود) أي بما يوجب (والاعصار وما يوجب الحد) كحد القذف وحد الشرب (و) بما يوجب
 (العزير) كوطم بيمينه أو أمة مشتركة (فلا بد من رجلين ومثله) أي عاذكر من اشتراط شهادة رجلين
 (النكاح والرجوع والخلع والطلاق والنسب والولاة والتوكيل في غير المال) وتعديل شهود جرحهم
 وإصاءة في غير مال لأن عاذكر ليس عال ولا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال فلم يكن للنساء في شهادته
 مدخل كالمودود اقتصاص قال القاضي للمعلول عليه في المذهب ان هذا لا يثبت الا بشاهدين ذكرين ولا
 تجزئ فيه شهادة النساء يصل وقد نص المأم أجود حجه الله تعالى ورضي عنه في رواية الجماعة على انه
 لا يجوز شهادة النساء في النكاح والطلاق القسم (الرابع المال وما يقصد به المال كالمقرض والرمز
 والوصية والعق والتدبير والوقف والبيع) والودعة والغصب والجارعة والشركة والحوال والقرصع
 والمطالبة والكتابة وطرفة وشفعة والائلاف حال وضمانه وأجل في بيع وشيخه (وجناية لطلما) وهو ذلك مما
 يقصد به المال (فيكني فيه رجلان أو رجل واحد) قوله تعالى فان لم يكونا رجلين فواحد منكم
 وسبق الاية يدل على اختصاص ذلك بالاموال (أو رجل واحد) لما روى ابن عباس ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد رواه أحد رواين ما جبه وطلب موضع قبل فيه شاهدين لا فرق فيه بين
 كون المدعى مسلما أو كافرا عدا لا أو طائفا أو امرأة أو غلاما أو كافرا أو انما (أي أن) وبعين (يعني) انه لا يثبت
 المال بشهادة امرأة أين مكان رجل واحد لان النساء لا تقبل بشهادةهن في الاموال منفردات (ولو كان
 لجماعة حق شاهد) واحد فقاموه فمن حلف أخذ نصيبه (لكمال النصاب من جهته) ولا يشركه فيها
 أخذ (من لم يصحب) لانه لا يفي فيه لانه لم يصبه متى قبل لحقه القسم (الخامس داعية وموضعة
 ونحوهما) كدابة العين (في قبل) في ذلك (قول طيب) واحد (ويطار واحد) وكحال واحد (لعمري
 في مرقته) أي معرفة ما قصد ذكره فان لم يشتر بأن كان بالبداء أكثر من واحد يعلم بذلك فثان (وان
 اختلصا) ان قال أحدهما بوجودهما وقال الآخر حدهما (قدم قول المبتدئ) على قول الثاني لانه
 يشهد بزيادة قدره كما الثاني القسم (السادس) من أقسام المشهود به (ملاطع عليه الرجال خالبا
 كسريب النساء تحت التياب) والاستهلال (والرشاع واليكوث والنيو جرح الخيول) قال في شرح المنه
 فيدخل في ذلك البرص في الجسد تحت التياب والرتي والقرن والعقل وهو ذلك (وكذا جرحه وغيره فاني
 حرام وعرض ونحوهما مما لا يحضره الرجال فيكني فيه امرأة عدل) على الاصح (والاحوط احتشان) لما
 روى حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة القام به وحدها ذكره الفتاها في كتبهم وروى
 أبو الخطاب عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يجوز في الرضاع شهادة
 امرأة واحدة لان ذلك معنى ثبت يقول النساء المنفردات خلاصة شرطه في العدة ذكره في أخبار الديانات
 وان شهد بها قبل في شهادة الواحد فجل كل أولى لكاه
 فصل في قول شهد بقتل الممدرجل واحد أن لم يشتر في حق ناقص ولادية لان قتل العمد

(أقر) انسان (قبض)
 عن أوفيه من صدق
 أو جرحه أو جرحه ونحوها
 (مما أكر) المقر الاقباض
 أقر القبض ولم يصعد
 الاقرار (الصادق منه
 (رسائل خلاف نصه)
 على ذلك (فهذا) أي
 فعله فان نكل حلف
 هو وحكم لانه العادة
 جارية بالأقرار والقبض
 فيه (وان ياع شيأ أو وجهه
 أو أهله ثم أقر) البائع
 أو الوهاب أو المعلق (ان
 خلق) الشيء المبيع أو
 الموهوب أو المعلق (كان
 فيه لم يقبل قوله) لانه
 اقرار على غيره (ولم ينسخ
 البيع ولا بعه) من المبة
 والعق (وإنه غرامته)
 لثبوتها لانه غريمه عليه
 (وان ظالم لم يكن) ما به
 أو وجهه ونحوه (ما كان
 ثم ملكه) جد البيع
 ونحوه (واقام بيته)

يوجب القصاص والمال بدل منه فقامت الاصل لم يوجب البدل وان قلنا موجه أحد شين لم يمتنع
أحدها بالاختيار قلنا أوجبنا بذلك الآية أوجبنا مينا بدون الاختيار وان ادعى رجل على آخر أنه ضرب
أناه بهم عداقتهم وقد ألى أخيه لا يخرق قتل خطأ وأقام بذلك شاهداً أو مائة أو شاهداً وحلف معه
ثبت قتل الثاني لا نه خطاً موجه المال ولم يثبت قتل الأول لأنه موجه القصاص (وان شهدوا) أي
الرجل والمرأى أن (مسرقه ثبت المال) بكل ما يثبت (دون القطع) لأن اسرقه توجب المال والقطع فاقا
نصرت لينة من أحد ما ثبت الآخر (ومن حلف بالطلاق أو عمل من أو) حلفاً به ما نصب
وغيره (كل حلف بالطلاق ما لم يلع أو اختار أو ما حلف أو ما قتل (ثبت فيه) أي فعل ما حلف على عدمه
(برجل وامرأى أو رجل وبعين ثبت للمال طلاق) زوجته في الأصح لأنه لم تكمل الينة المنيته للطلاق
وان شهد رجل وامرأى أن رجلاً أو رجل وحلف معه بينا أن فلانته أنه لم يزوجها منه فثبت له بالطلاق
أو بطلان لا يثبت حرة وتولد لها لنية (تمه) لو وجد على ما يفتكره بحبس في سبيل الله أو على استغفار
داووق أو مسجد حكمه

(باب الشهادة على الشهادة) (باب الرجوع عن الشهادة) (باب حدة أفعالها)

أي الألفاظ التي يحصل بها أداء الشهادة قال جعفر بن محمد سمعت أجد رضي الله تعالى عنه يسئل عن
الشهادة على الشهادة فقال هي جائزة ولكن قوم بسوءها التأويل قال أبو عبيد راجعت العلماء من أهل
الحجاز والعراق على أمضاء الشهادة على الشهادة في الأمر العامي شاهد بذلك ما لم يجره داعية اليها
لأنها كانت الشهادة وثيقة مستنداً لمحافظة الأموال والاحتياط في تحصيلها الأمر عامي ما لم يجره داعية
الرجوع إلى أقراءه واستقام الحلق ممن هو عليه جوزه والالتزام عليه لهذا المعنى (الشهادة على الشهادة)
أي مسورة قصاصها (أن يقول أشهد يا فلان على شهادتي أي أشهد أن فلان بن فلان أشهد في حق) بكذا
(أشهدت عليه) بكذا (أو أقترعتني بكذا) بوضع أن شهد على شهادة رجل وامرأى أن رجلاً
وامرأى أن على مثلهم أي على رجل وامرأى (أو أقترعتني) أي أقترعتني عليه (شهادة المرأة) أي
في المال وما يقصد به المال لأن من دخل فيه (وشروطها) أي فصل الشهادة على الشهادة (أوجه
أحدها أن تكون في حقوق الأعميين) فلا تقبل في حقوق الله تعالى لأن الحدود مبنية على الاستواء
بالشهادة والاسقاط بالرجوع عن الأقراء والشهادة على الشهادة فيها شبهة فانهما يتطرق إليهما احتمالات
الغلط والسهو والكذب في شهود القوم مع احتمال زعمه لا يوجد في شهود الأصل وهو معتبر بدليل أنها
لا تقبل مع القدرة على شهود الأصل فوجب أن لا تقبل فيما يدعى بالشهادة (الثاني صدر) شهادة (شهود
الأصل) بوجوه أوجه من سلطان أو غيرهم (أوجه مضافة) لأنه إذا أمكن الحاكم أن
يسمع شهادة شاهدي الأصل استغنى عن البحث عن حدة الشهادة التي يقرع عليه ما كان أسوأ من الشهادة
فإن سماحه من شهود الأصل ما هو موصوف شاهد في القوم عليه ما يفتنون والقسم باليقين مع إمكانه
أولى من اتباع الظن ولأن شهادة الأصل ثبتت قصاص الحلق وشهادة القوم نعمات الشهادة عليه
(ويروى عنهم) أي عن شهودهم الأصل (إلى صدور الحكم) لأن الشرط الذي هو تعذر
الأصل زال إذا علمت حدة (فمضى أمكنتم شهادة الأصل) بين أسكن وقت حكم على سبيلها
كلو كانا حاضرين أمضاء الشرط (الثالث دوام عدالة) شاهدي (الأصل) عدالة شاهدي
(القرع إلى صدور الحكم) فمضى خط من أحدهم أي من شاهدي الأصل أو القوم (قوله) أي

بما قلته (قلت) بينته

(الآن يكون قد أقر أنه

ملكه أو قال) انقبض

من ملكه فلان قال ذلك (ثم

يقبل منه) وبنته لأنها

تتبع بخلاف ما أقره

وان لم يقر منه لم يقبل

مطلقاً ومن قال فثبت

هذا البسطن من دلائل

من عمره أو قضيت من

زوجه فثبت من عمرو

أو قال هو زبدل عمرو

فهو زبدل عمرو فثبت

لعمرو

(فصل في الأقراء

بأنجل وهو ما حمل

أمرين فالتزم السوا

شد المفسر (إذا قل

أشأن (ه) أي أن يردعنا

على شيء أو قال على

(كنا) أو كنا كذا أو كذا

وكذا أو على شيء أو

(قوله) أي كذا (قوله)

أي قصر ما أقرت به

لبتا في الزامه به (فان
 أبي) تفسيره (جس
 حتى يفسره) لوجوب
 تحريمه عليه (فان يفسره
 بحق شفعه أو) ففسره
 (بالمل قبل) تفسيره
 إلا ان يكذب المقره
 ويدعي حسنا خرا
 لا يدعي شيئا فيبطل اقراه
 (وان يفسره) أي ففسره
 ما أقرب به لا عينة
 (أو يفسره) أو كذب لا يفتي
 (أو) عمل لا يتحول
 (كشعر جوزه) زوجة
 بز أو دسلام أو شفت
 طلس ونحوه (لم يقبل)
 منه ذلك الخافته المتفتي
 الظاهر (ويقبل) منه
 تفسيره (بكل ما يح
 فقه) (أو يفسره) (أو
 حد قذف) (أو لا يفتي) (أو
 كما هو ان قال المقر لاعلم
 لي بما أقوت به حلف
 ان لم يصدقه المقر لم يفرغ
 له أقل ما يضيغ عليه الاسم

الحكم (ما ينعنه) أي ما ينعن القبول من فسق وخون ونحوهما (وقب) أي الحكم لا ينعن على شهادة
 الجميع الشرط (الرابع ثبوت عدل الجميع) أي عدل القسمة والامه. لوالقرع لانها ما شهدا فان فلا
 يحكم بهما بدون عدل الشهود فلا يفسر المضم لان الحكم يفتي على الشهادتين. ج. فاعتبرت الشرط
 في حكم واحد منهما جاز في علم في هذا خلافا لان عدل الشهود والاصل في شهود القرع فشهدا احدهما على
 شهادتهما جاز في غير خلاف عليه وان شهدا بعد التهما جاز في شهادتهما على ذلك فلا داعي لعدلهما
 لم يفسر فيما بحث منهما انتهى (ويصح من القرع ان يحدل الاسن) قال في القاع ولا يجب على قرع تعديل
 اسمه ويؤلى الحكم ذلك وان عدله القرع قبل انتهى (لا تعديل شاهد لرقبه) لانه يؤدى في انصاف
 الشهادة في أحدهما (وان قال شهود الاصل بعد الحكم بشهادة القرع ما شهد بهما من شئ) بما شهد بهما على
 شهادتهما (لم يضمن القرعان) يعني لاشهود الاصل ولا شهود القرع (شأ) مما حكم بشفقة لان شاعدي
 القرع لم يثبت كذبهما وشاعدي الاصل لم يثبت جرمهما لان الرجوع عما يكون بعد الشهادة فأنكر أصل
 الشهادة لا يكون رجوعا عنها فذلك لم يضمن
 (فصل) ولا قبل الشهادة الا باللفظ (اشهد أو) بلفظ (شهدت) لان الشهادة مصدر وشهد يشهد وشهادة فلا
 بد من الاتيان بلفظ المشتق منها لان فيها معنى لا يحصل في غيرها من اللفظات بدليل انها تستعمل في الامان
 ولا يحصل ذلك في غيرها اذا علمت ذلك (فلا يفتي) قوله (ان اشاهد) لان ذلك اخبار عما هو متصف به كما
 يقال انما تتحمل شهادة على زيد كذا خلافا لقوله اشهد أو شهدت بكذا فان هذه جملته تعدل على
 حدوث فعل الشهادة (ولا يفتي) قوله (اسلم أو أخط) أو أرفق أو أصدق أو أيقن لانها بآثار الفعل المشتق
 من لفظ الشهادة (أو قال الشاهد) اشهد بما وضعت بخطي لكن لو قال من تقدمه غيره بالشهادة بذلك
 اشهد أو كذلك اشهد صح) قوله في المتن (واذا رجع شهود المال أو) شهود (الشيء) بعد حكم الحاكم
 لم ينقض الحكم لا مقدمه ووجبا للشهود بالشهود وهو رجوع الشاهد عن شهادته المحكوم بها لا يوجب
 نقضه لانها ما ان قال احدنا فقد شهدا على أخيهما بالشيء فلهما براءة قضه كما لو شهدا ففان
 على الشاهد من القسق فانه لا يوجب التوقف في شهادتهما وان قال أحدهما بالشيء فنقض أيضا الجواز ان
 يكونا قد أخطا في قولهما الثاني بان اشته عليهما الحال في شهود ذلك (ويضمنون) بذلك المال الذي شهدوا
 به وما أقبض أوله يفسر وسواء كانا قاتلا أو قاتلا لم حلا أو جازما من دماله كغير حق وحالينه وينسبه
 فلهما ضمانه كالواثقهما وان كانت الشهادة بحق فمما يضمن من شهادته لانهما لا يصدقان
 عدله أو أمته بشهادتهما المرجوع عنها أشبه ما لو قتل من شهدا بقتله ومحل ذلك ما لم يصدقهما على
 بطلان شهادتهما للشهود أو تكون الشهادة بين فيرأسه قبل ان يرسل ذكره في المتن من المتن
 (واذا علم الحاكم بما حدث من واقعه) على نفسه انه شهد بان يرد (أو بين كذبنا) وذلك بان يشهدا
 بقطع كذبه (عززه) في الاصح قال في المتن (ولو ثبت) كذا تاب من يجب عليه مد فانه لا يصدق بوجه
 ثم اعلم ان شهادة الزور من أفعال الكبر. فقهني الله: أي عنهما نفيه عن عبادة الزمان قوله تعالى
 فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قولنا زور ولا يصدر تحريمه بل يكون (بما يراه الحاكم) المبيد
 أو يحبس أو يكشف رأسه وتوضع كلامه فيمل ما يراه صوابا (ما يتخاف) ذلك (نصا) أو مضمي النص (وطيف
 به) أي يشاهد الزور في المواضع التي يشهر فيها فيرفع في سوقه ان كان من أهل السوق أو في قبلة
 ان كان من أهل القبائل أو في مسجدان كل من أهل الماجدون نداء عليه (يقال) تاو جذا تاو جذا تاو جذا
 فاجتنبوه) حتى يقول المولى به ان الحاكم يقرأ عليكم السلام ويقول هذا شاهد زور فاعرفوه (فتبينه) لا يبرز

شاهد يتعارض اليقنة ولا يخلط في شهادته أو جرحه ومضى ادعى شهود قدوة خطأ عزروا

﴿بابه البين في الهدى﴾

أي ذكر مقصده البين وذكر مقصود قلناه وهي تطعم المحسومة حالاً ولا تسقط حقاقتهم البينة
هذا البين (البينة على المدعي واليمين على من أنكر) هذه قطعة من حديث تخرجه التورى عن ابن عباس
وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه (ولا يمين على منكر
ادعى عليه بحق لله) سبحانه (وما كان كالمخلوق) كان فلان الخ (فقد اتفقوا في الجادة وأخرج المصدرة)
لواجبة (والكفار تواتر) لم يخلو ولا خلاف في أنها لا شرع فيها البين لا تعلق أثرهم جمع من أقراره
قبل منه وعلى يديه من غير يمين فلان لا يستعمل مع عدم الأقرار أو لولا أنه يستحب سبوه والتعرض
المترابر جمع من أقراره والشهود تركوا الشهادة بالحدود الترتيبية والملاءمة في حقوق الله تعالى فاشبه
الحدود لأن ذلك عبادة فلا يستحب عليها كالصلاة (ولا يمين على شاهد أنكر شهادته) أي أنكر
تجملها (ولا على حاكم أنكر حكمه) ولا على وصي على قتي دين على موصى وان ادعى وصي وصيته
للقضاء أنكر الورثة حقوقهم أن نكروا قضى عليهم بما ادعاه الوصي (وصلة المنكر في حق أدعى
يقصد منه المال كالبين والجنابيات والأخلاق فإن نكل المنكر (من اليمين قضى عليه بالحق) أي بما
ادعى عليه به (وأذا حلف على شيء فعله أو حلف على شيء دين عليه حلف على البت) الماروي
ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل حلفه قبل والله الذي لا اله الا هو والله عندي شيء زواجه أبو داود
(وان حلف على شيء دعوى على غيره كزوجه أو رقيقه وماله حلف على شيء العلم) فمن ادعى على إنسان
أن عبده بنى عليه فأنكروا وأدب عليه حلفه لا يسلّم أن عبده بنى على المدعى (ومن أقام شاهداً بما
ادعى) مما قبل فيه شاهدو يمين (حلفه) أي نزع الشاهد على البت (ويجب تقديم الشهادة على
البين ولا يشترط في يمينه أن يقول إن شاهدي صادق في شهادته (ومن توجه عليه حلف جماعة حلف
لكل واحد يميناً) لأن لكل واحد منهم حلفه يرحق الآخر فإذا طلب كل واحد منهم ما كان له ذلك كآثر
الحقوق إذا انفردوا فلو حلفوا لا يطغى على من أسعبل من أسحق القاضي حلف رجلين بيمينتين
واحدة ففقط أهل مصره (ما لم يروا) كلهم (اليمين واحدة) فيكفى بها الإلحاق لهم وقد روي
بإسقاطه فقط

﴿فصل﴾ واليمين المشروعة هي البين بالقبيل اسمه (والحاكم يخطب اليمين فيه الخطر) وهو المثل
في الطول والظلم وذلك لجهالة لا توجد قواعده ومال كثير فترى نصاب الزكاة في خطبة يمين المسلم أن يقول
والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الطالب الضار النافع الذي صم غاشية
الاعين وماتحتي الصدور) فأنالها اسم فاعل من طلب الشيء إذا قصدوا قال اسم فاعل من عليه بمعنى
قهره والضرار النافع من أسماء الله الحسنى أي تلو على ضر من شامو من شامو غاشية الأعين ما يضر
في النفس ويكف عنه الإنسان ويوما إليه باليمين وماتحتي الصدور ما يضره من الخطيئة زين أن يحلف
جد العصر أو بين الأذان أو لأهملو المكان يسكن بين أركان وأهملو وعند الصخرة بيت المقدس وسائر
البلاد عند منبر الجامع (ويقول اليهودي والله الذي أنزل التوراة على موسى وخلق له البحر وأجابه من
فرعون ومثله) الحديث أن هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شهودتكم لله الذي
أنزل التوراة على موسى بالقبيل في التوراة على من زني زواجه أبو داود (وضول النصراني والله
الذي أنزل الإنجيل على عيسى ووجهه يعني الرقي ويرى لا كعبه ولا يبرص) لا يخطب تناكده
بمينته ويقول اليهودي والله الذي خلقني وسودني ورزقي (ومن أي الخطيئة لم يكن ناكلاً) عن

وان ملت قبل نصيره لم
يزاخذوا به بشئ ولو
نظف تركه لا احتمال أن
يكون المقر حذق
وان قال على مال أيمان
عظيم أو خطير أو جليل
وقهره قبل نصيره باقل
متمول حتى يلم وقد وان
قال إنسان من إنسان
له على ألف رجوع في
نصير حشيه إليه أي
إلى المقر لا إلى الصلح بما
أراده (فإن عسر يمين
واحد من ذهب أو
فضة أو قيرهما) أي
فسره (بأناس قبل
منه) ذلك لأن لفظه
بجهله وان فسره بنحو
كلاهما قبله على ألف
ودوم أو نوب وقهره
أردنا وألف أرباب
رجعون دوماً أو رجوع
والفسر هم أرباب
الأدب هم الجاهل من
جنس القسومة والحق

الحين لانه قد بدل لواجب الحق عليه فيجب الا كفاهم بوجهم الترضي حاله في التكتي ولا يصف بطلاق
وقال لائمة الثلاثة قال الشيخ (وان رأى الحاكم ترك الخطي فتركه كان مصيبا)

كتاب الأقرار

وهو الاعتراف بالحق ما خوفي من المقر وهو المكان كل المقر يصل الحق في موضعه والاصل في ذلك قوله
بحال وإذا أخذ الله ميثاق النبي لما أتيتكم من كتابي عذبة تمهية كهدى رسول مصدق لمصلحة المؤمنين
بموتهم نزل قال أقرتموها أخذتم على ذلكم امرى على أقرنا (الاصح الأقرار الامن مكلف) فلا يصح
من غيرهم يجنون (مختار) فلا يصح من مكره عليه (ولو) كان المقر (هازلا يفظ أو كتابة لا بإشارة الامن
انوس) ان كانت الاشارة معلومة (لكن لو أقر صغيرا أو قن أذن لم يفي بخاتمة في قدر ما أذن لها) أي الصغير
والقن (فيه مسح) قال أحلف رواية منها في البيت إذا أذن له يعني وليه في التجارة وهو يصل اليه والاشراء
فيهمه وشراءه جاز وان أقرناه أقرناه على شيأ من ماله فلا يفي بقوله في قوله (ومن أكره ليقربهم
فأقر بدنيار) مسح وزمه (أو) أكره (للقر) يدافع لغيره ومسح وزمه) مثل أن يكره على الأقرار بطلاق
امرأة معينة فيقر بطلاق غيرها على الأقرار بدنا فيغير بدلاهم فيصح إقراره لانه أقر بحال يكره عليه
فصح كالأقرار به ابتداء (وليس الأقرار بابتداء بطلان) بل هو اخبار عما في نفس الامر إذا علمت ذلك
(فيصح) إقرار الانسان لغيره (حتى مع إضافة المالك لنفسه كقوله كذا في هذا زيد) قال في القروع ويصح
مع إضافة المالك اليه انتهى (ويصح إقرار المريض على الغيورات) لأنه غير منهم في حقه قال في شرح المنع
قال ابن المنذر أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم ان إقرار المريض في مرضه لغريوات جاز (و يكون)
المقر به لا يشي (من رأس المال) أي مال المقر (و) يصح إقرار المريض أيضا (بأخذين من غيورات)
لان ذلك إقرار لمن لا يهتم في حقه قبيل (لان أقر لوراث الأبيته) قال في المنتهى وشرحه وان أقر المريض
بمال لوراث لم يقبل إقراره بذلك الأبيته أو أجازة من الورثة لانه لا يصلح له الولاية بقره في مرض موته
فلم يصح خبره بأبية الورثة كهيته ولا أنه محجور عليه في حقه فلم يصح الأقرار به انتهى (والاعتبار يكون
من أقره وارثا أو لا) أي غيورات (حالة الأقرار) لا تقول متبعيه التهمة فاعتبرت حلقه بوجوه دون
غيره حافظ أقر لوراث فصول عند الموت غيورات كالأقرار لا فيه من أيه بشي فحدث له أخ شقيق لم يلزم
إقراره وان أقر لغير وراث لم يلزم ولو صار المقر له وارثا المقر (لا الموت عكس الوصية) فان الاعتبار يكون من
وصيه وارثا أو لا عند الموت (وان كذب المقر له المقر بطل الأقرار) لانه أقر لمن لم يصدقه فبطل ذلك
(وكان المقر أن يتصرف فيما أقر به بعاشاء) قال في المنتهى ومن أقر لمكلف بمال في يد مولود بقره فصح
أن كان المقر به قاتفا فكذا المقر به بطل ويقر سيد المقر ولا يصيل هو مدققر له إلى دعوامان طال المقر فاداه
لنفسه أو أنه ثالث قبل انتهى

هذا العبد شرك أو شرك
أو هو ليه أو شرك
بيننا أو فيه سهم رج في
تخير خمسة الشريك إلى
المقر وله على ألف الاقلا
يصل على مدون النصف
(وإذا قال) المقر من
الانسان (له على ما يودهم
وعشرة زمة غانية)
لان ذلك هو مقتضى
قوله (وان قال) له على
(ما يودهم إلى عشرة
أو) قال له على (من دودهم
إلى عشرة زمة تسعة)
لعدم دخول الغاية وان
قال أدوت بقوله من
دودهم إلى عشرة فمجموع
الأعداد أي الواحد
إلى اثنين والثلاثة والأربعة
والخمس والست والسبعة
والثمانية والتسعة
والعشرة زمة خمسة
وخمسون ولها بين هذا
الحالط إلى هذا الحالط
لا يدخل الحالطان وله

فصل في الأقرار (من يصح إقراره) (المن غيره أقرارا سيده) لأنه هو الجهة التي يصح لها الأقرار
فحين جعل المال فوجئت لزم المقر بما أقر به بتصدق السيد بطل برده (و) الأقرار (المسجد أو
مقبرة أو طريق ونحوه) كقوله قطرة (يصح) (وفي الأصح) (ولو أطلق) بأن لم يعبس بها كقوله وتصدقوه وذلك
لان ذلك إقرار من يصح إقراره قلزمه كالأقرار بالسبب (و) الأقرار (له أو بوجهه لا يصح إلا ان عين
السبب) (من غصبه واستشجار) (و) (صح) (حل) أي حل الأتمة بمال وان لم يجره إلى سبب لا ينجوز أن
يحل بوجهه فصح له الأقرار المطلق كالطفل (ة) (ان) (ولم يتألم يكن) في بطنها (حل بطل) إقراره لانه

أقر أن لا يصح أن يعلن أن وقت أم الحلى جايوا ميتا حتى يجمع للمقر به ثلثي الأصناف بلا نزاع انتهى
 وذلك لقوات شرط في الميت (و) أن وقت (حياتها كزوجه بالسوية) وإن كان ذكر أو أنثى لا يلزمه
 لأحد مما على صاحبه كقوله رجل وامرأة بمال علم من أقرار على سبب يوجد فاشلا فلو تروى وسية
 يقتضيه فيعمل به (وإن أقر رجل أو) أقرت (امرأة يزوجه إلا ترفضت) صحيح وورثه لا ما إذا صح
 الأقرار بثمن الزوجة فوجب أن يرتفع ثمن الزوجة بينهما (أو جحد) يعني أقر أحدهما بزوجية
 الآخر فيجده (ثم صدقه صح) أيضا (وورثه) لأن الأقرار حصل من الميت والتصدق قد جحد من ناقره
 في حياته ولا ينصر جحد قبل إقراره كذا في عليه يصحدهم في بطلان (وإن بقي المباح) على تكذيبه حتى
 ملك المقر لا يفتنهم في تصدقه بصدقه

(باب فصل بالأقرار) أي القصد الذي يحصل به الأقرار

(وما) إذا وصل بقرار صلا (نبيه) أي الأقرار به

(من ادعى عليه بألف) مثلا (قال في جوابه) (تم أو) قال (صدقت) قال (أما مقر) أو قال (أنا مقر به أو
 قال) أي مقر بغيره (أو) قال مقر فقط أو قال للمدعي عليه في جواب المدعي (عندما أوترتها أو أقرتها) أو
 امرؤا أو قال في صحاح أو قال على ما حكى أو قال جحدت قلت قلت (فقد أقر) أي فوقع ذلك غضب المدعي
 (لأن قال) مدعي عليه في جوابه (أنا أقر) فانه لا يكون إقرارا (أو) قال (أنا لا أنكر) لانه لا يلزم من علم
 الانتكاح الأقرار بأن ينضم قسميا لغيره أو السكوت عنهما أو قال في جوابه يجوز أن يكون عفا (أو) قال
 (خذ) لاحتمال أن يكون مراد عند الجواب عفا (أو) قال (أقرن) أو أقر (أو) قال (اتصق كذا) لاحتمال
 أن يكون ذلك لشي غير المدعي به (و) قول للمدعي عليه (بلى في جواب أليس لي عليك كذا إقرار) - بل لا خلاف
 (لا) قول (تم الأمن على) وإن قال أليس عليك قال على فقد أقر لا (وإن قال) إنسان لا آخر (انص
 ديني عليك ألفا) فقال نعم أو قال لا إن شئ في هذا فقال نعم أو قال لا أعطى فوي هذا فقال نعم أو سلم إلى غرضي
 هذه فقال نعم أو أعطى أنا من الذي عليك فقال نعم (أو) قاله (على أولى عليك ألف فقال نعم) فقد أقر
 له لأن نعم تصديق (أو قال ما أعطى يوما أو شي آخر الصدوق) فقد أقره لأن طلب الأماه يقتضي أن الحق
 عليه (أو قاله على ألف إلا أن شاء الله) فقد أقره لأنه لا يرسل إقراره بما رغبه فلم يصره إلى غير
 الأقرار فزعم ما أقر به على ما رغبه به (أو) قاله على ألف لا يلزم (الأن شاء الله) فقد أقره بما لا
 لا على دفع الأقرار على أمر لا يعلم مقره (أو) قاله على ألف لا يلزم (الأن شاء) (زيد فقد أقر) به
 بالألف (وإن علق) الأقرار (بشرط لم يصح) وادع المشرط كان شامرا بده) أي فغصرو (على دينار)
 أو إن جاز أم الشهر فله على كذا أو أن غصم بدينه صرو على كذا (أو أنره) أي الشرط (ك) فله (ه) أي
 زيدا (على دينار) شامرا بدأ وقد المالح) أو به المطرفان إقراره لا يصح لما بين الأخبار والمطلق على شرط
 مستقبل من الشافعي يستقيم من ذلك صورة أشلوا لها قوله (الأن قاله إذا جازت كذا) على دينار
 فيلزمه في الحال) لانه قد بدأ بالأقرار فليس بمرقوه إذا جاز أم الشهر يحصل أنه أراد المصل فلا يطل
 الأقرار بأمر يحصل (فانفسره) أي فسر قوله إذا جازت كذا (باجل أو وسية قبل) ذلك (منه يمينه)
 لأن ذلك لا يلزم الأمانة ويحتمل لقله (ومن ادعى عليه بدينار قال إن شهد به فدفوه صلتك لم يكن مقرا)
 لأن ذلك وعبد بالتصدق على الشهادة لا تصديق في الأصح
 (فصل فيما إذا وصل بقرار صلا نبيه) فمن ذلك (أنا قال) إنسان عن آخر (له على من نحن خرا ألف لم يلزمه

على درهم فوق درهم
 أو تحت درهم أو مع درهم
 أو فوقه أو تحته أو معه
 درهم أو قبله أو حده درهم
 أو درهم على درهم
 زعمه درهمان (وإن
 قال) إنسان من آخر
 (له على درهم أو دينار)
 زعمه أحدهما ويرجع
 في حقه إليه لأن أولا حده
 الدينين وإن قاله درهم

من أن انتهاء الغاية لا يدل على أن أراد جرح الأعداد لزمه خمسة وخسون (د) من قال عن غيره (هـ) على
 (د) درهم فيه درهم وبعده درهم (أ) قاله على (د) درهم ودروهم ودروهم لزمه ثلاثة (د) درهم (و) كما (أ) يلزمه ثلاثة
 دراهم إذا قاله عندي (د) درهم ودروهم فإن أراد بقوله درهم درهم درهم (أ) كما يفضل ما أراد (أ) أي
 قبل منه ذلك (د) أن قاله (هـ) على (د) درهم بل دينار لزمه (أ) لأن الثاني غير الأول وكلامهما متر به والاضراب
 لا يصح للرجوع عن إقرار حتى أدى (و) درهم في دينار لزمه درهم فإن قال أردت (الطيف) أي أردت
 درهما ودينارا (أ) قال أردت (معنى مع) أي درهم مع دينار (لزمه) أي الدرهم والدينار (د) من قال
 عن إنسان (هـ) على (د) درهم في عشرة (و) ولم يرد شيأ بل أطلق لفظه (لزمه درهم) لأنه أقر بالدرهم وجعل
 العشرة بمحله فلا يلزمه سواد (مالم يحاط به عرف) أي عرف البلد التي بها المقتر (فيلزمه مقتضاه) أي
 مقتضى عرف مكان البلد في الأصح (أو) سائر (يرد الحساب ولو كان بإعلاجه) أي بالحساب في الأصح (فيلزمه
 عشرة) أي عشرة دراهم مضروبة الدرهم في عشرة لأن ذلك هو المصطلح عليه عند الحساب (أو) لم
 (يرد بالجيب) بأن يردد درهما مع عشرة لأن كثيراً من العوامير بدون بهذا القبط هذا المعنى ولو كان
 لحساب في الأصح (فيلزمه أحد عشر) درهما (د) من قال عن إنسان (هـ) عندي (عمر في جواب أو) هـ عندي
 (سكن في قرايب أو) هـ عندي (ثوب في منديل) أو هـ عندي عبد عليه حماسة أو دابة على هامس ج أوفى في
 خاتم أو جراب فيه ثمر أو جراب فيه سيف أو منديل فيه ثوب أو سرج على دابة أو حماسة على عبد أو زمت
 في ذوق أو جرح (ليس بقرايب الثاني) وبالحواسل من ذلك أن من أقر بشئ وجهه منظرة كما قوله هـ عندي عمر
 في جواب أو جرحه ظرفاً كقوله هـ عندي جراب فيه ثمر لا يكون مقرا بالثاني منه في الأصح لأنها مشبهتان
 متغايرتان وإقراره به لم يتناول الثاني وأما جرحه ظرفاً أو منظرة فلا يلزم من ذلك أن يكون الظرف
 والمظروف مقتر أو لغير مجموع الاحتمال لا يكون مقرا بهما لأن الأقر أو لا يثبت الأصح التحقيق (د) أن قال
 (هـ) عندي (خاتم فيه نفس أو) قال هـ عندي (سيف في جراب) فهو (أقر درهما) والفرق بين هذه الصورة
 وبين قوله هـ عندي جراب فيه ثمر وهو ذلك أن النفس جزء من أجزاء الخاتم فيكون مقرا بهما كما قاله
 هـ عندي ثوب فيه علم فاما الجراب أبو تمهونه فانه غير الذي هو فيه (وأقراره) أي أقراره الإنسان (بشجرة) أي
 أقراره بأرضها (يستخرج على هذا أنه) لا يملك غرس مكانها لو ذهبت ولا أجرة (على ربا) ما جئت) قال في
 القروح وليس لزب الأرض قطعه لثمرتها المقر على الافتقار احتمال كاليك قال أحد قديمي أقر بهما
 فهي بأسرها فيستدل أنه أراد أرضها لا على الوجهين يخرج هل له حادثة فغيرها لا والاول الثاني
 اختاره أبو إسحق قال أبو الوفاء ليس منه كذا الظهور وإيهامها به بأرضها فإن مات أو سقطت لم يكن له
 موضعها انتهى كلامه وصرح في المنتهى والاتباع على المتن (د) من قال عن إنسان (هـ) على درهم
 أو دينار (أو) هـ عندي عبد أو أمة (لزمه أحد عشر درهم) أي لزمه تبينه كاستبرأ الحملات

(تكملة) نال شخص من الأول والثاني منه

(إذا اشتقائي) سب دور (عقوداً هي أحدهما فادعو) أي (الآن ترهنة) القول (قوله هـ السعة
 بيمينته وإن ادعى شيئاً يدعيه) حال كونه (متركة بينهما بالسوية) أي لكل منهما نصفه (فأقر) المدي
 عليه (الأحدهما) أي لأحد المدينين (نصفه فلقطه بينهما بالسوية) ومن قال عرض موه هذا الألف
 لفظه تصديقاً (أي بالألف) (و) الخلال (أو) (لألفه غيره) أي غير المقر به (لزم) بقوله الصدقة نصيبه
 أي جميع الألف (ولو كذبوه وصح بكلامهم من أقروا) كان المقر (مميزاً) أي (أقر) قيل موه به شهادة أن

لا اله الا الله وان محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم (اللهم اجعلني من اقر بها مخلصي حياته وعند
 حياته وبدوناته واجل اللهم هذا المختصرنا هذا (خلاصا) من الزيادة والسعة (لوجه الكرم
 وسيد القلوب سيد بيئات التمجيد صلى الله عليه وسلم) وشرف وعظم (على أشرف العالمين سيدنا آدم) صلى
 الله عليه وسلم (على سائر) أي باق (انوارنا من النبيين والمرسلين والال) منهم (وصحبه أجسين) بالرسوم الراجين
 (د) صلى الله عليه وسلم (على أهل طاعتنا أجسين من أهل السموات وأهل الارضين الحمد لله الذي هدانا لهذا
 وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وعند علم الكتاب
 وهذا آخر ما يسر جمعناه والله أعلم أن يصحنا الصالح وجه الكرم قضا لنا طريقه بين الانصاف لامن
 طريقه بين الاحتشام اللهم اجل هذا الترح خالصا لوجه الكرم بوسيلنا شانه من يارب العالمين
 وأنتى على كفا الله الا الله محمد رسول الله تالفة غصنة يلبس يدى بلوى لا يلزمه تالفة واستفتى وحشرفى
 ووالى المسلمين مع اثنين أرحمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء الصالحين والحمد لله
 الطلين وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجسين قل مؤلفه رحمه الله تعالى فرغتم
 تأليفه ليله الاربعاء تالفي شهر ربيع الثاني من شهر رسته احدى ونسبوا آف فله فيه ورقة بقلبه أفند
 العباد عبد القادر النخعي الحنبلي غفر الله له ولوالديه آمين

والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله وصحبه
 على مدى الأوقات قال
 مستفهمه الله تعالى
 وفرغتم من يوم الجمعة

تالفي شهر ربيع الثاني من
 شهر رسته ثلاثين وأربعين
 وآف والحمد لله وحده
 وصلى الله على سيدنا
 محمد وآله وصحبه وسلم

هذا الموقوف من اختار من خيار عباده لشفه في الدين وأمدهم بخاينه واسعدوا مقفلا ومن يحارقه فيه
 بنور اليقين حتى قاموا في طاعته أحسن قيام يبدون في الاخطاء بغير الحلال من الحرام فبجانه أن يخرج العلم
 من القلوب الى التورودى بكتابه هوسه فيه الى علسن الامور وصلاة وسلاما على سيدنا محمد تمام النبيين
 القائل من يرد الله به خيرا يقضه في الدين وعلى آله وصحبه وعترته الذين بذلوا أنفسهم في مرضاته ومحبه
 (الباجد) كان من فضل الله سبحانه وجود مواهبه على أهل العلم جموعا وعلى السادة الخا لة خصوصا
 نشر هذا المطبوع الجليل التي وضعه من المدح والتفضيل المسمى (بل المآز بشرح دليل الطالب)
 لا علم الفاضل الرباني الشيخ عبد القادر الشيباني الحنبلي وقسط طوره ورويت خرو به بكتابه الروض
 المربع شرح زاد المستنقع للامام الجليل الشيخ منصور بن يونس اليهودي الحنبلي فعمد الله الجميع
 برحمته وأسكنهم فسيح جنه فللالمات شوق تحرس ذوى النهى والبركان الى الارزوا من مناهل وياهه
 والتناقل لآليه والارتفاق من زلال حقيقته ودرر مطالبه وفلكا لمحبه العامة الخبره
 بمصر المحروسه المحبه على تقف يدبرها وملكها المتمد على اللقا الوهاب (السديم
 حسين الخشاب) ونجها النجيب الامجد كل الله ميتا لها وآتاهم نبرا على حسن
 منيها وبنها في البارز آملها وذلك في النصف الاول من شهر
 رمضان المبارك من شهر رسته آف وثلاثا ثمانية وعشرين

حجره على صاحبها افضل
 الصلاه ازي اتحيه

آمين آمين
 آمين
 ٣

﴿فهرست الجزء الثاني من كتاب الروض المربع شرح زاد المستقنع الذي بالمهامش﴾

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٥٨	باب القلبية	٦	﴿فصل اركانها﴾
٥٩	باب جزاء الصيد	٧	باب سجود السهو
٥٠	باب تمكيد صيد الحرم	١٠	باب صلاة التطوع
٦٠	باب دخول مكة	١٢	باب صلاة الجمعة
٦٢	باب سفقة الحج والعمرة	١٥	﴿فصل في احكام الامامة﴾
٦٦	باب القرائن والاحمار	١٧	﴿فصل في موقفة الامام﴾
٥٠	باب الحدي	١٩	باب صلاة أهل الاعتذار
٦٨	﴿فصل في من التقيقة﴾	٢٠	﴿فصل في قصر المسافر الصلاة﴾
٥٠	﴿كتاب الجهاد﴾	٢١	﴿فصل في زوال جمع بين الظهريين﴾
٧٠	باب عقد الزمة	٢٢	باب صلاة الجمعة
٥٠	﴿كتاب البيع﴾	٢٤	باب صلاة العيدين
٧٦	باب الشروطي والبيع	٢٦	باب صلاة الكسوف
٧٧	باب الخيار	٢٧	باب صلاة الاستسقاء
٨١	﴿فصل في التصرف في المبيع﴾	٢٩	﴿كتاب الجنائز﴾
٥٠	باب الرضا والصرف	٣٦	﴿كتاب الزكاة﴾
٨٤	باب بيع الاسود والتملح	٣٨	باب زكاة بجمعة الانعام
٨٦	باب السلم	٣٩	باب زكاة الحبوب
٨٨	باب القرض	٤٠	باب زكاة الثقلين
٨٩	باب الرهن	٤١	باب زكاة العروض
٩٢	باب الضمان	٤٢	باب زكاة القطر
٩٣	باب الحوالة	٤٣	باب انواع الزكاة
٩٤	باب الصلح	٤٤	باب اهل الزكاة
٩٧	باب الحجر	٤٦	﴿كتاب الصيام﴾
٩٩	باب الوكالة	٤٨	باب ما يفيد الصوم ويوجب
١٠١	باب الشركة	٤٩	الكفارة
١٠٣	باب المساقاة	٤٩	باب ما يكره وما يستحب وحكم
١٠٤	باب الاجرة	٥٠	القضاء
١٠٧	باب السبق	٥٠	باب صوم التطوع
١٠٨	باب الطرية	٥٣	باب الامتناع
١٠٩	باب النصب	٥٣	﴿كتاب المناسك﴾
١١٢	باب التقية	٥٤	باب المواقيت
١١٤	باب الوديعة	٥٥	باب الاحرام
١١٦	باب احياء الموات	٥٦	باب محظورات الاحرام

باب تطبيق اللان	١٥٨
باب التأويل والثبوت	١٦٢
باب الرجعة	
(كتاب الأيلام)	١٦٤
(كتاب الظهار)	
(كتاب الممان)	١٦٦
(كتاب العدد)	١٦٨
(كتاب الرضاع)	١٧١
(كتاب النفقات)	١٧٢
باب حقة الأقارب	١٧٤
باب الحضانة	١٧٦
(كتاب الجنائيات)	١٧٧
باب شروط القصاص	١٧٨
باب استيفاء القصاص	١٧٩
باب المغرم من القصاص	
باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس	١٨٠
(كتاب الهبات)	١٨١
باب مقادير ديون النفس	١٨٢
باب دية الأعضاء وما فيها	١٨٣
باب الفجاء	١٨٤
باب العاقلة	١٨٥
باب القسامة	١٨٦
(كتاب الحدود)	
باب حد الزنا	١٨٧
باب حد القذف	١٨٨
باب حد السكر	
باب التعزير	
باب القطع في السرقة	١٨٩
باب حد قطع الطريق	١٩٠
باب قتال أهل البغي	١٩١
باب حكم المرتد	١٩٢
(كتاب الأطعمة)	

باب الجمالة	
باب القطة	
باب القيط	١١
(كتاب الرقب)	١١
باب الحيف والبطية	١٢
(كتاب الوصايا)	١٢
باب الوصية	١٣
باب الوصية به	١٣
باب الوصية بالأعضاء	١٤
باب الوصية إليه	١٤
(كتاب القراض)	١٤
باب المصبات	١٤
باب بأسول للسائل	١٤
باب التصحيح والمناسبات	١٤
باب ذوى الأرحام	١٤
باب ميراث الحمل والتمس	١٤
باب المفقود	١٤
باب ميراث الغرق وأهل الملل	١٤
باب ميراث المطلقة والأقرار	١٤
باب ميراث القاتل واليهض والولاء	١٤
(كتاب التقى)	١٤
باب الكتابة وأموات الأولاد	١٤
(كتاب النكاح)	١٤
باب المحرمات في النكاح	١٤
باب الشروط والصواب في النكاح	١٤
باب نكاح الكفار	١٤
باب الصداق	١٤
باب وليمة العرس	١٤
باب عشرة النساء	١٤
باب الطلع	١٤
(كتاب الطلاق)	١٤
باب بطلان الطلاق	١٤
باب الطلاق في الماضي	١٤

صفحة	باب
١٩٣	باب الذكاة
١٩٥	باب الصيد
	(كتاب الايمان)
١٩٦	(فصل في كفارة اليمين)
	باب بيع الامان
١٩٧	(فصل وان علف لا يشمل شيئاً قسهم مكرها)
١٩٨	باب النذر
١٩٩	(كتاب القضاء)
	باب ادب القاضي
٢٠٠	باب طريق الحكم وصفته
٢١٧	باب كتاب القاضي الى القاضي
صفحة	باب
٢٢١	باب القسمة
٢٣٠	باب المعاوى واليقات
٢٣٣	(كتاب الشهادات)
٢٤٨	باب عوارض الشهادات وعدد الشهود
٢٥٢	(فصل في عدد الشهود)
٢٦٠	(فصل في الشهادة على الشهادة)
٢٦٥	باب اليمين في المعاوى
٢٦٨	(كتاب الاقرار)
٢٧٣	(فصل اذا وصل به الاقرار)
٢٧٧	(فصل في الاقرار بالمجهول)
	(عت)

12/13
1/2
1A

